القسم الاول في الالهي وفيه خمس مقالات ٣	المقالة الاولى في الامور العامة وفيها خمسة مباحث ٣	البحث الاول في الوجود والعدم ٣
البحث الثاني في الماهية ١٨	البحث الثالث في الوحدة والكثرة ٣٢	البحث الرابع في الوجوب والامكان والامتناع ٤٢
البحث الخامس في الحدوث والقدم ٥٢	المقالة الثانية في العلل والمعلولات وفيها ستة مباحث ٥٦	البحث الاول في اقسام ما يحتاج اليه الشيء ٥٦
البحث الثاني في نقل ما قاله الامام في واجب الوجود لذاته ٥٧	البحث الثالث في ان المعلول الشخصي لا يجتمع عليه علتان مستقلتان ٦٤	البحث الرابع في ان البسيط من غير تعدد الآلات والقوابل والشرائط لا يصدر عنه امران ٦٤
البحث الخامس ان البسيط لا يكون فاعلا وقابلا معا لشيء واحد ٦٥	البحث السادس في ان القوة الجسمانية لا يقوى على تحريكات غير متناهية ٦٥	المقالة الثالثة في احكام الجواهر والاعراض وفيها سبعة مباحث ٦٧

البحث الاول في تحقيق ماهية الجوهر والعرض ٦٧	البحث الثاني في اثبات الهيولى ٦٩	البحث الثالث في اثبات النفس الناطقة ٧٧
البحث الرابع في اثبات النفس الفلكية ٨١	البحث الخامس في اثبات العقل ٨٢	البحث السادس في ان كون الجوهر جنسا لما تحته ٨٤
البحث السابع في اقسام العرض المشهور انها تسعة ٨٥	المقالة الرابعة في اثبات واجب الوجود لذاته وصفاته ١١٩	المقالة الخامسة في احكام النفس الناطقة ١٣٠
القسم الثاني في العلم الطبيعي وفيه خمس مقالات ١٣٦	المقالة الاولى في احكام الجسم وما يتعلق به ١٣٦	المقالة الثانية في مباحث الحركة ١٤٨
المقالة الثالثة في احكام الافلاك ١٧٩	المقالة الرابعة وفيها خمسة مباحث ١٩٧	المبحث الاول في العناصر وفيه ثمانية مباحث ١٩٧

البحث الاول في استدارة سطح الظاهر من الارض ١٩٧	البحث الثاني في ان الارض عند السماء كمركز الكرة عند محيطها ١٩٩	البحث الثالث في ان الارض ساكنة في الوسط ١٩٩
البحث الرابع في سائر احكام العناصر ٢٠١	البحث الخامس في اثبات ان الكيفيات الاربع مغايرة للصور النوعية ٢٠٤	البحث السادس في اثبات الكون والفساد في العناصر والاستدلال به على اشتراكها في الهيولى ٢٠٤
البحث السابع في ان العناصر اسطقسات المركبات ٢٠٦	البحث الثامن في طبقات العناصر ٢٠٦	البحث التاسع في الآثار العلوية والسفلية ٢٠٧
البحث الثالث في المساكن وما يتعلق بها ٢١٢	البحث الرابع في المزاج ٢١٥	البحث الخامس في سبب تكون الجبال والمعادن ٢٢٧
المقالة الخامسة في النفس النباتية والحيوانية وفيها بحثان ٢٢٩	البحث الاول في النفس النباتية ٢٢٩	البحث الثاني في النفس الحيوانية ٢٤١

من العواري التي عند ... ثم [illegible]
احمد حسن [illegible] شرح حكمة العين للعلامة
بن مبارکشاه في الحكمة الفلسفة

شرح حكمة العين

من كتب الفقير الحاج محمد
امين ابن حسن
خليفة اول
حرمين
غفر لهما

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وقفي عبده

٨٥٦

٨٤٨

RAĞIP P.
Ka. N.
845

T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RACIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 710

الحمد لله فاطر ذوات العقول النورية ومظهر خفيات الاسرار الربانية
المبدع بنور شرف حركات الاجرام العلوية المخترع بعلة الكامل
سكنات الاجسام السفلية محيي موات المواد بينابيع الصور النوعية
المنير لقوابل الافهام بمصابيح الفكر والروية والصلوة على المصطفين
الكاملين من النفوس القدسية خصوصا على محمد المبعوث الى الاسود والاحمر
من البرية وعلى آله المبينين للآيات والبينات الجلية فان احوج خلق الله
العلامة [illegible] المحتبي افضل المتاخرين شمس الملة والدين محمد بن مبارك
البخاري برد الله مضجعه يقول قد التمس مني بعض اخواني في الدين و
شركائي في طلب اليقين الذين لهم خوض في اقتباس المعارف
الالهية واقتناص افضل ما نالته قوى البشرية ان اكتب لكتاب حكمة
العين من مصنفات مولى العلامة افضل المتاخرين سلطان المناظرين
قدوة المحققين نجم الملة والدين ابي بكر بن عمر الكاتبي القزويني طاب
ثراه وجعل الجنة مثواه شرحا يذلل صعاب الفاظه ويكشف عن
وجوه المعاني التي فيه نقابها مع اشتماله على الزيادات التي استفدتها
من كتب القوم واحتوائه على خلاصة افكار الاواخر ولباب حكمة
الاوائل ونقحت ما سنح لفكري الفاتر وذهني القاصر كما اشارة
تنفي مستدما رجلا وحزا اجري قائلا ما قاله الشافعي رضي الله عنه
كيف الوصول الى سعاد ودونها قلل الجبال ودونهن حتوف الرجل حافية وما لي مركب
والكف صفر والطريق مخوف الى ان تكرر ذلك الالتماس منهم فاتممت
بموجب ملتمسهم وشرعت في تحريره على سبيل الاختصار غير منقص اسالكا

والفرق بينهما اعتباري فانه ما يصدق الله تعالى به انبياءهم في دعوى نبوتهم من حيث انه
علامة دالة على صدق دعواهم يسمى آية ومن حيث انه يصلح لان يستشهد به على هذا
الصدق ويثبت به يسمى بينة ويسمى معجزة ايضا باعتبار انه يعجز الناس
عن الاتيان بمثله محمد [illegible]
قيل الابداع والاختراع ايجاد الشيء من غير سبق مدة ومادة فمعنى كون الحق مبدع الحركات مسبوقا
اعني بالنفوس الفلكية والسكنات التي هي الصور النوعية للاجسام السفلية تامل لانهما
بالمادة وان لم يكونا مسبوقين بالمدة اقول كون النفوس الفلكية مسبوقة بالمادة انما يتم على
ما ذهب اليه الشيخ ومن تابعه من ان النفوس السماوية مطلعة على الامور المتحققة بما كان ويكون
وما هو كائن في الحال على الوجه الجزئي لما قالوا انها منطبعة في اجرام السموات وليست مجردات
كقوتنا الباطنة المدركة لصور الجزئيات المرتسمة فيها الا ان الافلاك لبساطتها لا تختص
تلك القوة بجزء معين منها بل منطبعة في جميع اجزائها بخلاف قوتنا فانها منطبعة بالدماغ واما على
مذهب فيلسوف المطلق المعلم اعني ارسطاطاليس ومن تابعه وهو كون النفوس الفلكية مجردة
عن المادة عالمة للامور على الوجه الكلي وعلى ما ذهب اليه الشيخ ابن سينا من ان كل فلك له
نفسان نفس مجردة عالمة على الوجه الكلي متعلقة به كتعلق التدبير كتعلق نفوسنا بابداننا و
نفس منطبعة فيه مرتسمة فيها الجزئيات كقوتنا الباطنة فلا يتم ذلك فلعل ابتناء
الكلام على احد هذين المذهبين وايضا يجوز ان يكون المراد من السكنات عقول مجردة مدبرة
للاجسام السفلية على ما ذهب اليه افلاطون من ان لكل نوع جسماني بسيطا او مركبا
نورا مجردا قائما بنفسه مدبرا له حافظا اياه على ان المراد من الابداع والاختراع معناهما اللغوي
ومطلق الايجاد وهو ظ محمد [illegible]
واعلم ان اول ما خلق الله هو العقل اذ على قواعدهم لا يجوز ان يكون اول ما خلق جسما
ولا مادة ولا صورة ولا عرضا ولا نفسا فتعين العقل لهذا وضع العقول في المرتبة الاولى ولما كان
ما عداها من بسائط الممكنات الموجودة ومركباتها صادرة من العقول على رايهم وضع في المرتبة
الثانية اذ المعلول متاخر عن علته ذاتا ولما عبر عنها بالاسرار الخفية اذ الماهيات قبل الوجود خفيات فاظهرها
الله تعالى وتقدس باعطاء الوجود ولو بواسطة العقول على ما هو مذهبهم فعلى هذا تقييده بالربوبية
انما هو باعتبار كونها محلا ولا فائضة الوجود على سائر الكائنات عليها ويجوز ان يكون المراد من الاسرار
الخفية العقول لكن لا في العقول المشهورة بل التي اثبتها الافلاطون ومثلها اربابا فانه قال
ان لكل نوع جسماني ربا مجردا يحفظ الانواع الجلية مظاهرها لاربابها الخفية قال قدس سره
الحركات والسكنات عبارة عن الطبائع النوعية للاجرام العلوية والسفلية لكون في الطبائع
النوعية الفلكية والعنصرية منافع كثيرة للعباد خصها بالذكر من بين سائر الطبائع النوعية والبسائط
تدل على مطلق العناصر المواد التي هي مواد البسائط والمركبات وعلى قوابل العلوم التي هي ملكة
٥٥ للانس والجن المركبين فلا يخفى ما في الخطبة من ترتيب انيق مشار به الى براعة الاستهلال

البالمسلمة او لاحظه بصفاته ما يكون الصفات وجها للملاحظة وتجعل رسما لتصوره لانه يمتنع تصوره بكنهه وبحده
لا تمنع مع تنزهه يمكن ان يراد بصفات الجلال الصفات السلبية وبسمات الكمال الثبوتية او يراد بصفات
الجلال الصفات القهرية وبسمات الكمال ما عداها كما لا يخفى محي الدين

اخلال وتطويل غير مشتبه الى اطالة مورد فيه الحواشي التي كتب المولى
العلامة افضل المحققين سلطان العلماء في العالمين قطب الحق والدين
الشيرازي برد الله مضجعه على هذا الكتاب باجمعها مشيرا اليها منسوبا
الى الحواشي التطيفية كذا التسهيلها مطالب نراه من كلام غيره منسوبا
الى اكثر الانظار التي نشار اليها في مواضع غير متعددة بدت لي فيه نظر
واعمل بيانه مجتهدا في حل ما يمكن من تلك الانظار ورد الانظار اليه التي
يتشاجر فيها سائلا من الله تعالى الهداية والعصمة ملتمسا ... جواهر
الحكمة وذو الانصاف طبعه ان لا يبادر في الانكار انكار ربما يقع سهوه
بل يمعن النظر ويجانب الاعتساف ثم يسلك مسلك الاستنكار او
ينهج منهج الاعتراف فان الحق لا يظهر مرات الرجال لا يتقادم الاذن
والاجال واعلم ان الطالب السالك الى الله تعالى اذا لاحظه بالذات من
صفات الجلال او سمات الكمال فلا يخلو اما ان يلاحظه كذلك من غير ملاحظة
الاستكمال بغيره او يلاحظه كذلك مع ذلك فان كان الاول فلا يخلو اما ان
لا يعتبر نسبته الى مخلوقاته مبدعة ومكونة ومجددة او يعتبر نسبته اليها و
كل من القسمين من الاعتبارين يبعث منه شوق الى استيفائه بالتسبيح
والتحميد والتمجيد فالمؤلف عزاه افتتح بعد ذكره بسم الله الرحمن الرحيم
تبركا وتيمنا بقوله سبحانك اللهم يا واجب الوجود نظرا الى الاعتبار
الاول وارده بقوله ويا مفيض الخير والجود نظرا الى الاعتبار
الثاني وان كان الثاني فلا يخلو من ان يكون ذلك الاستكمال بحسب
الترقي النظري بحسب مراتبها او بحسب الترقي العملية فان كان الاول فلا
يخلو اما ان يكون النقص في تلك المراتب كاملة ثالثة نبه على هذا القسم
بجمل قوله افض علينا انوار رحمتك والان تلك الترقي مختلفة
بحسب الشدة والضعف فيها اما ان يكون للطفل من قوة الكتابة

الاستدلال وما ذكره السيد له حالة منتظرة وما تلك الحالة وذكر الحركات الفلكية
في البين لان فيضان الكمالات العلمية من الاول الى الثاني انما هو بعد ان يكون الثاني
مستعدا لتلك الكمالات بواسطة الادوار الفلكية مشيرا بلفظ العقول الى ذكر
الفيضان
محمد الامري

وسطيا كما يكون لاولى المستعد للتعلم ومستفادا كما يكون للفائض على الكفاية
الذي لا يكتسب وان يكتسب من شأنه والقوة المناسبة للمرتبة الاولى
تسمى عقلا هيولانيا وللثانية عقلا بالملكة وللثالثة عقلا بالفعل ولما كان انوا
بلغت الحد واما ان تكون كاملة بالفعل فتكون المعقولات حاضرة لها
بالفعل مشاهدة وتسمى مرتبة النفس بهذه عقلا مستفادا وهي عزيزة
جدا وعلى هذا التقسيم يحمل قوله ويشترط الوصول الى كمال معرفتك فان
قيل الطالب يشترط وصول الى معرفة الشيخ الابتداء بهذه المرتبة لان الطالب
لكون المتقدم لا تقتدي بها فنقول لا نسلم انه لا تناسبها فانه يحمل على طلبها
كما في المراتب السابقة وان سلم فلا نسلم انه لا تقتدي بها اذ عند ارباب
الذوق والرياضيات من الحكما بعد مرتبة العقل المستفاد مرتبتان
يوجد بهما مرتبة عين اليقين وهي ان يصير النفس بحيث تشاهد المعقولات
في المفارق المفيض اياها كما هي فيه وثانيتهما مرتبة حق اليقين وهي ان يصير
النفس بحيث تتصل بالمفارق اتصالا عقليا وتلاقي ذاتها ذاته
تلاقيا روحانيا فالمراد من الوصول الى كمال المعرفة الوصول الى احد
هاتين المرتبتين ولما كانت هذه المرتبة مرتبة الانبياء والصديقين عقب
الكلام بذكر الصلاة على افضلهم على ما قال وخصص نبيك محمدا وآله
بافضل صلواتك اي زكاتك فان الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة
استغفار ومن البشر دعاء واعظم تحياتك وان كان الشان من جهة
ان يكون الاستكمال بحسب القوة العملية فاما ان يكون ذلك بتزكية
الباطن بتخليته عن الملكات الردية وتحليته بالصفات المرضية
وبتهذيب الظاهر باستعمال الشرائع الحقة والنواميس الالهية وعلى
ذلك يحمل قوله وهيئ لنا من الامور ما يكون لنا خيرا وانما اخره من الصلاة
على النبي لكونه مستفادا من شريعته فاعلموا اخواني ان جماعة من

اخلائي وفقكم الله واياهم للاطلاع على حقائق الامور فازوا من بحث
الرسالة المسماة بالعين في علم المنطق التي الفتها في سالف الزمان
التمسوا مني ان اضيف اليها رسالة في العلمين الآخرين اعني الالهي
والطبيعي وكان خاطري بل الخواطر كلها مشغولة متردة غير فارغة و
الى تاليف كتاب او ترتيب خطاب بسبب الاضطرابات ظهرت في
الزمان الا ان كثرة شفقتي عليهم استغشتهم بالتماسهم والحاحهم بموجب مقترحهم
وشرعت في تحرير رسالة مشتملة على القواعد الحكمية للعلمين المذكورين
مع اشارات الى دقائق وتنبيهات على حقائق خلت عنها الكتب
المصنفة في هذا الفن مرتبة على قسمين الاول في الالهي والثاني في الطبيعي
مستعينا بواهب الصور والحيوة متوكلا على مفيض العدل والخير
انه خير موفق ومعين لما كان البحث في هذا المختصر مقصورا على بيان
بعض اجزاء الحكمة ناسب ان اقدم معنى الحكمة وجزئيها على سبيل الا
فاقول وبالله التوفيق الحكمة استكمال النفس الانسانية بتحصيل ما عليه
الوجود في نفسه وما عليه الواجب مما ينبغي ان يعمل من الاعمال
لا ينبغي لتصير كاملة مضاهية للعالم العقلي وتستعد بذلك للسعادة القصوى
الاخروية بحسب الطاقة البشرية وهي تنقسم بالقسمة الاولى الى قسمين
لانها ان تعلقت بالامور التي الينا ان نعلمها وليس الينا ان نعملها سميت
حكمة نظرية وان تعلقت بالامور التي الينا ان نعلمها ونعملها سميت
حكمة عملية وكل من الحكمتين ينحصر في اقسام ثلثة اما النظرية فلانها
لا تتعلق باعمالنا اما ان لا يكون مخالطة المادة شرطا لوجوده
او يكون وح اما ان لا يكون تلك المخالطة شرطا لتعقله او يكون
والاول وهو ما لا يكون مخالطا للمادة شرطا لوجوده وهو العلم
الالهي المنتسب للشيء باشرف ابوابه وهو العلم الاعلى والفلسفة

وهو ان يكون المادة شرطا لوجوده دون تعقله هو الرياضي وهو
العلم الاوسط والثالث وهو ان يكون المادة شرطا لوجوده
وتعقله هو الطبيعي وهو العلم الاسفل واما العملية فلان ما يتعلق بنا
ان كان علما بالتدبير الذي يختص بالشخص الواحد فهو علم الاخلاق
والا فهو علم تدبير المنزل ان كان علما بما لا يتم الا بالاجتماع المنزلي
وعلم السياسة ان كان علما بما لا يتم الا بالاجتماع المدني ومبادي
هذه الثلثة من جهة الشريعة الالهية وفائدة الحكمة الخلقية ان يعلم الفضائل
وكيفية اقتنائها لتزكوا بها النفس وان يعلم الرذائل وكيفية توقيها لتطهر
عنها النفس وفائدة المنزلية ان يعلم كيفية المشاركة التي ينبغي ان يكون
بين اهل منزل واحد لتنتظم بها المصلحة المنزلية التي تتم بين زوج وزوجة
ووالد ومولود ومالك وعبد وفائدة المدنية ان يعلم كيفية المشاركة التي
تقع بين اشخاص الناس ليتعاونوا على مصالح الابدان ومصالح بقاء
نوع الانسان والمدنية قد قسمت الى قسمين الى ما يتعلق بالملك والسلطنة و
يسمى علم السياسة والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة ويسمى علم النواميس ولهذا
جعل بعضهم اقسام الحكمة العملية اربعة وليس ذلك بمناقض لمن جعلها ثلثة
لدخول القسمين منها تحت قسم واحد ومنهم من جعل اقسام النظرية ايضا اربعة
بحسب اقسام المعلومات فان المعلوم اما ان يفتقر الى مقارنة المادة
الجسمية في الوجود العيني او لا والاول ان لم يتجرد عنها في الذهن
فهو الطبيعي والا فهو الرياضي والثاني ان لم يقارنها البتة كذات
الحق والعقول والنفوس فهو الالهي وان قارنها فهو العلم الكلي والفلسفة
الاولى كالعلم بالوحدة والكثرة والعلة والمعلول وامثالها مما يعرض
للمجردات تارة وللاجسام اخرى ولكن بالعرض لا بالذات
اذ لو افتقرت بالذات الى المادة الجسمية لما انفكت عنها ما

٣

وصف الموجودات بها ولا منافاة بين التقسيمين كما عرفت فهذه جملة اقسام
الحكمة ومن استكمل فيه بها فقد اوتي خيرا كثيرا والمقصود انما يبحث في هذا الكتاب
من قسمي الحكمة النظرية اعني الالهي والطبيعي مع تقديم الالهي على الطبيعي
كما قال القسم الاول في الالهي والثاني في الطبيعي وانما قدمه لكون
المبحوث عنه فيه اشرف واقدم في نفس الامر ولم يبحث عن الرياضي لانه
من شبه من الشبه لما قال صاحب المشارع والمطارحات من ان اكثره
يبتني على الامور الموهومة والاعتبارات الذهنية والمهم من البحث
عن اعيان الموجودات قبل الجذام بالغ الشيخ الرئيس في العلل الاول
كما بالغ في الالهي والطبيعي وفيه مقالات المقالة الاولى في الامور العامة
اي الشاملة للمجردات والماديات وتعاليلاتها وفيها مباحث البحث الاول
في الوجود والعدم تصور الوجود بديهي والوجود مما يتصور
المتصور بالبديهة بديهي اذ لو لم يكن بديهيا لتوقف على الكل والجزء
عليه الكل لتوقفه على جزئه فلم يكن بديهيا هف وانما قيد العلم بالبديهة
بالمتصور لان جزء المصدق بالبديهة لا يجب ان يكون بديهيا فان الوجود
بديهي وفيه نظر لانه ان اراد بقوله تصور وجودي ان تصور وجوده
الحاصل له بديهي فهو ممنوع لكونه محل النزاع فيه او مستلزما له و
على تقدير صحته لا يمكن الوجود اي المطلق جزءا منه لان المتوقف
على الشي لا يكون جزء الدليل خارجا عنه كما سيجي وان اراد ان العلم
بحصول شي بديهيا ان يكون العلم بحقيقة ذلك الشي بديهيا بل اللازم
ان يكون ذلك الشي متصورا بوجه لا غير وهو اي الوجود الذي
هو متصور بالبديهة مشترك اي بالاشتراك المعنوي بمعنى ان اطلاق
الوجود على الموجودات بمعنى واحد والا اي وان لم يكن مشتركا
بالاشتراك المعنوي على ما ذهب اليه الحكماء والمحققون من المتكلمين

الانسان او ما صدق او وجدانيا لانم ان ما لا يكون مشتركا بين شيئين
معنويا لا ينقسم اليهما لانقسام العين الى مفهوميه مع انه ليس مشتركا معنويا
لان المنقسم الى مفهوميه هو المسمى بالعين وهو مشترك معنوي والتوالي
باطلة اما الاول فلانا اذا اعتقدنا ان الممكن الموجود له سبب ممكن الوجود
جزمنا بوجود ذلك السبب ثم اذا اعتقدنا ان ذلك السبب واجب
الوجود زال اعتقاد كونه ممكنا له لوجوده ولا يزول اعتقاد وجوده اي
وجود السبب وفيه تامل ان يقول ان اراد انه لا يزول اعتقاد وجود
السبب المتصف بالامكان على التقدير المذكور فممنوع وان اراد انه
لا يزول اعتقاد بوجود السبب مطلقا فهو مسلم لكن هذا الاعتقاد
الخصوصية فهو السبب الخاص المتصف بالامكان لا مطلق السبب
كما عرفته واما الاخير فظاهر لانه يصح انحصار الشيء في الموجود والمعدوم
ويصح انقسام الوجود الى الواجب والممكن والشرطية الاولى ممنوعة
لاحتمال ان يكون وجود كل ماهية ممكنة زائدا عليها اي على تقدير ان
لا يكون الوجود مشتركا معنويا ويجوز قيام بعض افراده بعينه وهو
الوجود الواجبي فلا يجب زوال اعتقاده بزوال اعتقاد الخصوصية
اما على الاول فلان الاعتقاد باحد المتغايرين لا يجب ان يزول عند
زوال الاعتقاد بالاخر واما على الثاني فلانه لا خصوصية له حتى يزول
الاعتقاد به عند زوال الاعتقاد بتلك الخصوصية وتوجيه النقل ان
لانم انه لو لم يكن الوجود مشتركا معنويا لزال اعتقاد الوجود بزوال
اعتقاد الخصوصية لان الوجود المعتقد ان كان هو الوجود الواجبي
فيحتمل ان لا يكون الوجود مشتركا معنويا ويكون الوجود الواجبي قائما
بنفسه لا خصوصية له فالاعتقاد به لا يزول بزوال اعتقاد شيء من
الخصوصيات لبراءته عنها وان كان هو الوجود الممكني فيحتمل ان

بل اللفظي على ما ذهب اليه ابو الحسن الاشعري ان زال اعتقاد الوجود
بزوال اعتقاد الخصوصيات سواء كان زوال اعتقاد الخصوصيات
باعتقاد خصوصية اخرى او بغيره وذلك لانه اذا لم يكن مشتركا معنويا
بل لفظيا فلا يخلو من ان يكون وجود كل شيء عين حقيقته او ان يكون زائدا
عليها لكن لا يكون مفهوم الوجود لكل ماهية مغايرا لمفهوم وجود الاخر
واياما كان يلزم بزوال اعتقاد الخصوصيات اما اذا كان الوجود
عين الماهية فظاهر بضرورة زوال اعتقاد كون الشيء جوهرا باعتقاد
كونه عرضا واما اذا كان زائدا عليها مختصا بها فلانه اذا زال اعتقاد
المختص يلزم زوال الاعتقاد بالمختص واما لم يكن مختصا فيه
وفيه تامل ان يقول على تقدير ان يكون الوجود مشتركا بالاشتراك
اللفظي يحتمل ايضا ان يكون الوجود عينا في الواجب زائدا في
الممكنات بالعكس فلا بد من ابطال جميع الاحتمالات على هذا
التقدير حتى يلزم ان يكون الوجود مفهوما واحدا والقائلون به
قائلون بان الوجود عين في الواجب زائد في الممكنات فكيف
يمكنهم الاستدلال على بطلان ذلك والعطف انحصار الشيء في الموجود
والمعدوم ضرورة فان الواجب في مقابلة المعدوم اي تحقق كون
الشيء اما ان يكون موجودا او معدوما وجود خاص اي على
تقدير ان يكون الوجود مشتركا معنويا وذلك لانه بالحقيقة يكون
الشيء اما ان يكون سوادا او معدوما ان قلنا ان وجود السواد
عين كونه سوادا وكون الشيء اما ان يكون موجودا بالوجود الخاص
او معدوما ان قلنا ان وجود السواد زائد على حقيقته وكذلك
الوجود غيره ولما صح انقسامه الى الواجب والممكن
فلا يكون مشتركا بين شيئين لا يصح تقسيمه اليهما فهذا لا يصح ان

ان يكون الوجود مشتركا معنويا ويكون زائدا على ماهيات الممكنات فلا يلزم
الاعتقاد به زوال اعتقاد الخصوصية لان الاعتقاد باحد المتغايرين لا يجب
ان يزول عند زوال الاعتقاد بالاخر وفيه نظر لان الاعتقاد باحد المتغايرين
ربما يجب ان يزول عند زوال الاعتقاد بالاخر اذا كان مختصا به كما
لا يجب اعتقاده وفي الحواشي القطبية توجيهه ان مآل الامر زوال
اعتقاد الوجود زوال اعتقاد الخصوصية لجواز ان يكون بعض الموجودات
قائما بذاته ويعتقد انه جوهر مثلا ثم عند زوال اعتقاد الخصوصية وهي
الجوهرية في المثال لا يلزم زوال اعتقاد الوجود المفروض ايضا
مختصا بالجوهر فيزول بزواله وفيه نظر لانه انما يصلح سندا للمنع
لو كان المستدل من الخصوصيات الخصوصيات سواء كانت
مطابقة لما في نفس الامر اولا واما لو كان المراد الخصوصيات التي
في نفس الامر فلا يصلح سندا وهو ظاهر والحق انه على السند الاول
لا يصلح سندا ايضا لان المعتقد لما اعتقد الخصوصية جوهرا يكون
الوجود مختصا بالجوهر يجب اعتقاده فيزول اعتقاد وجود الجوهر
بزوال اعتقاد الجوهر ولا يخفى ان الاول من الايرادين لا يرد على
التوجيه الذي ذكرناه والذي يدل على ان المراد ما ذكرنا لا ما ذكر
في الحواشي انه لو قال لاحتمال قيام بعض افراده الى آخره
لا يغني عن قوله ان يكون الى قوله ويجوز على تقدير ان يكون المراد
ما في الحواشي فيكون ذكره لغوا فاعلم ذلك وكذا ان نبه
اي وكذا الشرطية الثانية ممنوعة لان المقابل للعدم كل ما صدق وجوده
بالخاص بها واذا كان كذلك فهو كذلك الشي اما ان يكون موجودا
او معدوما لكونه بمنزلة هو كذلك المراد اما ان يكون موجودا بوجوده
الخاص او معدوما ان كان الشي اشارة الى تعينه معينة كالسواد

٥

وبتقدير كون ذلك الشي اما ان يكون موجودا باحد الوجودات التي
الخاصة او معدوما وان لم يكن اشارة الى تعينه معينة بل كان مطلقا واجماليا
مورد التقسيم في التقسيم بشكل من المثالين واضح لاستحالة ان لا يكون
موجودا بوجوده الخاص ولا يكون معدوما واما ان لا يكون موجودا بـ
الوجودات التي لم تصل الماهية ولا يكون معدوما فهو ممنوع واما
ذكره لبطلان التالي الاول وفي بعض النسخ الى الاول اي التالي الشرطية
الاول ممنوع لجواز ان يكون الاشتراك لفظيا فلا يلزم من زوال
اعتقاد الوجود زوال اعتقاد الخصوصية وتوجيهه على ما في الحواشي القطبية
ان مآل الامر انه لا زوال اعتقاد وجوده ان عنيت به الوجود الذي
كان ذلك السبب موجودا به سواء كان عين ماهيته او زايدا عليها
فمسلم ان عنيت به ما يطلق عليه الوجود بالاشتراك اللفظي لكن
لا يلزم منه نفي ما ادعيتم لان اللازم زوال اعتقاد الوجود الذي
كان السبب موجودا به فالتقسيم غير لازم واللازم غير منتف ولو
جعل المنتفي هو اللازم ثبتت الشرطية والسند ظاهر وتوجيه
الذي ذكرنا في نفي التالي يمكن ايراده على الملازمة بان يقال
عن التالي ومنع الملازمة على احد السندين ونفي التالي على
ان الاصوب ايراده عليها اولى وذلك بان يقال ان اريد بنفي
باعتقاد الوجود ونحو ذلك زوال اعتقاد الوجود زوال اعتقاد الخصوصية
ان عنيت به اعتقاد الوجود بحسب المعنى فالملازمة حقة لكن نفي
التالي ممنوع فان الذي لا يزول فيما ذكر بيان نفي التالي هو
اعتقاد الوجود بحسب اللفظ وان عنيت به اعتقاد الوجود بحسب
اللفظ فالملازمة ممنوعة اذ على تقدير ان يكون الوجود مشتركا لفظيا
يجوز اطلاق الوجود على ايه خصوصية كانت حادثة او زايلة

لكن لو كان كل منهما بمعنى آخر كما يتبين فاعلم ذلك فانه مع وضوحه دقيق
وعليه اي بما ذكرنا من صنف بطلان تالي الشرطية الاولى صنف
بطلان تالي الشرطية الثالثة وهو قوله فلا يصح انقسامه الى الواجب
والممكن بان يقال يجوز ان يكون صحة تقسيم الوجود الى الواجب والممكن
لكونه مشتركا بالاشتراك اللفظي وتوجيهه ان يقال ان عنى بعدم الانقسام
انه لو كان لم يكن مشتركا لا يصح انقسامه الى الواجب والممكن عدم الانقسام
بحسب المعنى فالشرطية مسلمة لكن نفي التالي ممنوع لان الوجود انما ينقسم
اليهما بحسب المعنى ان لو كان مشتركا معنويا بينهما وهو محل النزاع الاول
وان عنى به عدم الانقسام بحسب اللفظ فالشرطية ممنوعة لان
عند القائل ببطلان لفظ الوجود عليهما بالاشتراك اللفظي يجوز انقسامه اليهما
على معنى انه يصح ان يطلق عليهما لكن في كل واحد منهما بمعنى آخر
كما يعلم في الحواشي القطبية وجهه ان يقال لا نم صحة تقسيم الوجود
الى الواجب والممكن ان اردت بالوجود الوجود الذي
ليس مشتركا لفظا لا معنى وسلم ان اردت به الوجود الذي ليس
مشتركا معنى فقط لكن لا نم منه نفي المدعى منه لان اللازم
عدم صحة انقسام الوجود الذي لا يكون مشتركا لا لفظا ولا معنى
فاللازم غير منفي والمنفي غير لازم وفيه نظر والاولى ان يقال
ان اردت بالوجود الذي يصح انقسامه الى الواجب والممكن
ما يصدق عليه الوجود فالملازمة ممنوعة وان اردت غيره
فنفي التالي ممنوع اقول فيه نظر لان اللازم عدم صحة انقسام
الوجود الذي لا يكون مشتركا معنى لا ما لا يكون مشتركا لا لفظا
ولا معنى على ما يظهر بالتامل واما قوله والاول فحاصل ما ذكره في توجيه
كلام المص والاول ان يقال الوجود اي الخارجي عبارة

عن كون الشيء في الاعيان والوجود الذهني عبارة عن كون الشيء
في الاذهان والوجود المطلق هو مطلق الكون وفي الحواشي القطبية مبدا
الوقوف ثاني كونه مبدا وفيه نظر ولا شك ان الوجودات باسرها
مشتركة في هذا المعنى اي في كون الشيء في الاعيان ولقائل ان يقول
سلمنا ان الوجودات باسرها مشتركة في الكون في الاعيان لكن لا نم ان
اطلاق الكون في الاعيان عليها بمعنى واحد ولم لا يجوز ان يكون الاشتراك
لفظيا فانه كالاشتراك في مهيات البحث فيها لا بد له من دليل وهو اي الوجود المطلق
خارجيا كان او ذهنيا على ما في الحواشي القطبية وفيه نظر ليس نفس المهيات
الممكنة خلافا لابي الحسن الاشعري وابي الحسين البصري اذ عندهما ان
وجود كل شيء هو عين حقيقته ولا داخلا فيها والا لكان تعقل كل واحد من
المهيات الممكنة هو عين تعقل وجوده وذلك على تقدير ان يكون الوجود نفس المهيات
الممكنة او مستلزما لتعقله وذلك على تقدير ان يكون داخلا فيها لان
تعقل الكل يستلزم تعقل الجزء والثاني باطل لانا قد نعقل المثلث مع الشك في
وجوده اي الخارجي والذهني لا يقال هذا الاشتباه في الوجود الكاسب
لامتناع تصور المثلث مع الذهول عن تصوره لانا لا نم ذلك فانا
لا نم من العلم بالشيء العلم بالعلم به ولقائل ان يقول ان اراد ان
الوجود ليس نفس شيء من المهيات الممكنة ولا داخلا في شيء منها
فنقيضه ان الوجود نفس بعضها او جزء بعضها ولا يلزم من ذلك
ان يكون تعقل كل واحد منها هو عين تعقل وجوده او مستلزما لتعقله
بل اللازم ان تعقل بعضها هو عين تعقل وجوده او مستلزم له وتعميمه
ممنوع وان اراد انه ليس نفس بعضها ولا داخلا فيها فذلك على
تقدير صحته لا يثبت ما ذهب اليه الحكماء وهو ان الوجود زائد
على المهيات الممكنة ففي الحواشي القطبية وفيه نظر لانه ان اراد

الشق الاول ولا نزاع فيه لان الماهية قبل ضم الوجود اليها يصدق عليها
انها مستعدة للوجود والعدم والماهية عند ضم الوجود اليها لا يصدق عليها
انها مستعدة للوجود والعدم لان استعدادها للوجود يقتضي ضم
العدم اليها والمعدوم كذلك [illegible] لا نسلم ان الماهية قبل ضم الوجود اليها
يصدق عليها انها مستعدة للوجود والعدم لان استعدادها للوجود
يقتضي كونها معدومة واستعدادها للعدم يقتضي كونها موجودة فلو كانت
مستعدة للوجود والعدم لكانت موجودة معدومة معا وهو محال ولانه
لو كان داخلا فيها اي في الماهيات الممكنة بل في الموجودات باسرها
على ما يدل عليه قوله بعد ذلك [illegible] ولكان انتفاء الواجب عن الممكن
بفصل [illegible] لكان اعم الذاتيات اولا [illegible] المشترك بناء
على ان الوجود مفهوم مشترك بين الموجودات فكان جنسا فاشتمال
الانواع الداخلة فيه بعضها عن البعض بفصول موجودة لاستحالة تقوم
النوع الموجود بالامر العدمي متميزة عن الانواع بفصل اخر لدخول [illegible]
في طبيعة الفصول موجودة لاستحالة تقوم الموجود بالمعدوم وهكذا
الى غير النهاية فيلزم تركب الماهية من امور غير متناهية وفي الحواشي
النقطة ونظر لانه ان اراد بالفصول الموجودة ما يكون الوجود
داخلا فيها فهو ممنوع وان اراد بها ما يصدق عليها انها موجودة فهو
مسلم لكن لا نم احتياجها الى فصول اخر يميزها عن الانواع والا لكان
يحتاج اليها لو لزم من صدق المجموع عليها دخول الوجود فيها
وهو غير لازم هذا اذا كان المدعى انه ليس جزءا لجميع الماهيات
الممكنة اما لو كان المدعى انه ليس جزءا لبعضها لم يتم هذا الدليل لان
سلم ان الوجود مشترك اولا وعلى تقدير ان يكون المدعى ان
الوجود ليس جزءا لجميع الماهيات الممكنة يحتمل ان يكون جنسا لبعضه

لو قال انما يستلزم عدم [illegible] وجوده وهو ممنوع فالاولى ان يقال حمل
المثلث على المتصور دون الوجود فهو غيره لكن هذا انما يدل على ان الوجود
ليس نفس المثلث ولا يدل على انه ليس جزءا لانه يحتمل عليه لو كان كل
جزء محمولا والواقع خلافه واقول فيه نظر لان حمل المثلث على
المتصور دون الوجود يدل على انه غيره في الذهن دون الخارج
والنزاع فيه ولما كان اي الوجود نفس الماهية الممكنة ولا داخلا فيها
والا لما كان ضمه اليها اي ضم الوجود الى الماهية مما يصدق به
موصوف عليها وفي الحواشي النقطة وفيه نظر لان هذا انما يصح
ان لو صدق [illegible] ما يصدق على ما يصدق عليه اذا اجتمع معه او
مع جزئه وهو ممنوع والسند ظاهر والثاني باطل لان السواد يصدق
عليه انه قابل للوجود والعدم والسواد مع الوجود لا يصدق عليه ذلك
وفيه نظر لانه ان اراد ان نفس السواد الذي ضم اليه الوجود لا
يصدق عليه ذلك فممنوع فانه قابل للوجود المنضم اليه وللعدم ايضا
والا لانقلب [illegible] ضم الوجود اليه من الامكان الذاتي الى الوجوب الذاتي
وفساده ظاهر وان اراد ان المجموع من السواد والوجود المنضم
اليه لا يصدق عليه ذلك فهو مسلم لكن لا نم ان المنفي مع ما هو اللازم
على تقدير ان ذلك غير لازم والاولى ان يستفسر عن السائل في
الشرطية على احد التقديرين وفي السائل على الاخر وذلك بان يقال
ان اردتم بعدم الصدق [illegible] ان اردتم انه يجب ان يصدق على
نفس الشيء عند ضم الوجود اليها ما يصدق عليها قبل ضمه اليها فهو
مسلم لكن لا نم ان اللازم منتف وان اردتم انه يجب ان يصدق
على الماهية المنضم اليها الوجود [illegible] على المجموع ما يصدق على نفس
تلك الماهية قبل الضم فهو ممنوع والسند ظاهر لا يقال [illegible]

قوله وكذا لكن لا بد له من علة اه تفصيله انه يقال لو كان وجود الواجب زائدا على ذاته
نعم انها اذا لا يكون تماما بعلة الماهية ولا يكون هي موجودة بالضرورة او يكون تاما بالاحتياج اليها وكل
محتاج الى غيره فهو ممكن وح ان لم يحتج الى علة لزم استغناء الممكن عن المؤثر وان احتاج فالمحتاج اليه اما غير
الذات فيلزم افتقار الواجب في وجوده الى غيره واما الذات فتأثيرها فيه اما بشرط الوجود او لا وعلى
الاول اما ان يكون مشروطا بهذا الوجود فيلزم تقدم الشيء على نفسه او بغيره فيلزم وجودان لماهية
وننقل الكلام الى الوجود السابق ايضا وعلى الثاني يلزم ان يكون المفيد للوجود غير معتبر فيه الوجود و يصح و
لا منافاة الا على الاخير فانا نجوز تأثير

الماهية من حيث هي مطلقا والمنع
تأثيرها بشرط الوجود العدم واما
تجويز تأثيرها في وجودها لا في وجود غيرها
سند

الممكن لم يتوجه عليه ذلك وليس كذلك لا يخفى وزد على ما ذكرنا ان الواجب
لا علة عليه انما نقول على تقدير كون الضمير راجعا الى الماهيات الممكنة
يمكن توجيه كلامه بانه لا يكون فسادا في ذلك الظهور وهو ان يقال
على تقدير ان يكون الوجود داخلا في الماهيات الممكنة لا يخرج ان يكون
اقتضاء حقيقته من حيث هي هي للدخول والا لكان داخلا فيها
فيكون اقتضاؤها الدخول فيها حيثما وجد وجد داخلا فيكون داخلا في
الواجب وكان امتياز الواجب عن الممكن بفصل مقوم لان الاشتراك
الذاتي يستدعي الامتياز الذاتي فهذا الممكن ان يتكلف
كون موجبا خارجا عنها وهو اي الوجود لكن لا المطلق المقول
لعدم صحته بل الوجود الخاص الذي هو هو وحينئذ الذهن
حقيقة واجب الوجود خلافا للمعتزلة والجمهور من الاشاعرة والا لكان
داخلا فيها او خارجا عنها والاول يستدعي التركيب والثاني كونه ممكنا
لافتقاره الى الماهية ح وكل ممكن لا بد له من علة فعلته ان كانت
تلك الماهية لزم تقدمها عليه بالوجود لوجوب تقدم العلة على المعلول
بالوجود فيكون الماهية موجودة مرتين مرة بالوجود السابق والاخرى
بالوجود اللاحق وهو ممتنع وان كانت غيرها لزم افتقار واجب الوجود
في وجوده الى سبب منفصل وما كان كذلك اي مفتقرا في
وجوده الى سبب منفصل لا يكون واجبا لذاته وهو ظاهر ولقائل
منع وجوب تقدمها عليه بالوجود لجواز ان يكون الماهية من حيث هي
علة له من غير اعتبار وجودها او عدمها كالماهية القابل فتوجيه
ان يقال لا نم انه علة ان كانت تلك الماهية لزم تقدمها عليه
بالوجود قوله لوجوب تقدم العلة على المعلول بالوجود قلنا لا نم
والسند ان الماهيات الممكنة علة قابلة لوجودها ح انها ليست

بان يكون الوجود جزءا لماهية ممكنة فقط دالا على ثبته الا يكون جنسا لان الجنس
يجب ان يكون اتيانها لتتبين ونحو ذلك لان المدعي انه ليس جزءا
لبعضها لكن هذا الدليل ان سلم ان الوجود مشترك فلان دال على تقدير
ان يكون الوجود مشتركا لا يلزم ان يكون جنسا وانما يلزم ذلك لو كان
تمام المشترك بينها وهو ممنوع ويمكن الجواب عنه بان الاشتراك بين
الماهيات المحالفة اذا كان مسند داتي سواء كان جنسا ام لا كان الامتياز
ايضا بالذاتي فذلك المميز مما وجب ان يكون موجودا فيكون
الوجود داخلا فيه ويتسلسل ولكان امتياز الواجب عن الممكن
بفصل مقوم وفي الحواشي العلية لان اشتراك الوجود بينهما وفيه
لان المشترك بين الشيئين قد يكون داخلا تماما وعرضيا لا آخر
فيكون الواجب مركبا وانه ممتنع وايضا فيها ذلك ممنوع لجواز ان
يكون امتياز الواجب لذاته عن سائر الموجودات الممكنة لسلب
الوجود الداخل فيها بامر عدمي عارض له وهو كون ذلك الوجود
غير عارض لشيء من الماهيات وفيه نظر لان الامر العدمي
العارض له الذي يميزه عن الممكن عدم دخول الوجود في ماهيته
او عدم عروض الوجود لشيء من الماهيات الممكنة فهو امر عدمي
مميز للممكنات عن الواجب وهو غير عارض له والصواب
وهو كون ذلك الوجود غير داخل في ماهية وايضا فيها لما كان
الواجب يحتاج الى فصل مقوم لو كان اشتراك الواجب والممكن
في الوجود اشتراك نوع من جنس وهو ممنوع لكون الوجود مقولا
بالتشكيك ولا شيء من الجنس كذلك وفيه نظر لان الكلام في الوجود
الخاص لا المطلق وهو غير مقول بالتشكيك ثم اقول الوجه
الضمير في قوله لانه لو كان داخلا فيها الوجود بناء على انه لماهيات

مستندة علته بالوجود وفيه نظر لان ذلك يقتضي تحصيل الاقياس فهو كما نقول بعضهم
فنقول لا نسلم ما ذكرنا من المقدمة وهي تقدم العلة المفيدة للوجود بالوجود
ضروري لان المفيد للوجود لا بد ان يكون له وجود فيفيد غيره الوجود
وفيه نظر فانا لا نسلم مطلقا بل المفيد للوجود الذي لا يكون وجوده من
ذاته بل من غيره يجب ان يكون متقدما عليه بالوجود اي الماهية التي يكون وجودها
من ذاتها ويكون طاردة للوجود فلم لا يجوز ان لا يتقدم على الوجود بالوجود
لا يقال لما كانت تلك الماهية علة قابلة لذلك الوجود لم يكن علة فاعلية
له لامتناع كون الواحد سيما البسيط قابلا وفاعلا لشيء واحد لانا نقول [illegible]
[illegible] بخلاف القابل اي الموجود [illegible] فانه مستند للوجود
والمستفيد للوجود يمتنع ان يكون موجودا لامتناع تحصيل الحاصل [illegible]
السلم ما ذكرنا من المقدمة ضرورة [illegible] لا يستحق الجواب لا يقال [illegible]
المعارضة الوجود من حيث هو هو يقتضي اللاتجرد اي العروض والا لكان
مستغنيا التجرد اي لعدم العروض او غير مقتضي لشيء منهما والاول اي
اقتضاؤه التجرد يقتضي ان يكون الموجودات الممكنات مجردة اي غير عارض
وعندكم وجود الممكنات غير مجرد هف والثاني اي عدم اقتضائه
شيئا منهما افتقار اي يقتضي افتقار واجب الوجود في تجرده اي في
عدم عروض وجوده الى سبب منفصل [illegible]
ان يكون [illegible] وجود الواجب [illegible] لا يعترض عليه بان [illegible]
الوجوب امر اضافي [illegible]
[illegible] لان المراد ان التجرد [illegible] من صفات وجوده [illegible] السلب
والصفات الموصوف بصفته ربما يكون [illegible] ذلك الموصوف
للازم مغايرة وهو كلام حق والا لكان الوجود من حيث هو هو يقتضي
اللاتجرد ويكون الواجب غير مجرد وهو [illegible] ولكان وجوده [illegible]

لان الوجود وهو المتصور حقيقة غير متصورة فاذن الوجود غير حقيقته
لان ما هو معقول غير ما هو غير معقول واذا كان وجوده مغايرا لحقيقته
كان زائدا عليها لامتناع دخوله في حقيقته ولان وجوده لو كان
عين حقيقته لما كان اي وجوده واجبا لان الوجوب امر اضافي
لا يمكن تعقله الا بين امرين واذا كان كذلك استحال ان يعرض
الوجوب على تقدير كونه عين حقيقته اذ ليس هناك شيء سوى الوجود
والثاني ايضا لانا نجيب عن الاول بان التجرد اي عدم العروض
عدمي فلا يفتقر الى سبب وتوجيهه ان يقال لم لا يجوز ان لا يكون
الوجود من حيث هو هو مقتضيا لشيء منهما قوله حتى يقتضي افتقار
واجب الوجود في تجرد وجوده الى سبب منفصل قلنا لا نم وانما يلزم
ذلك ان لو كان التجرد وجوديا ليس كذلك [illegible]
وفيه نظر لانه ممكن فلا بد له من سبب اقول لا يعترض عليه بانا لا
ان كل ممكن لا بد له من سبب بل الممكن الوجودي لا بد له من سبب
لان الممكن العدمي لا بد له ايضا من سبب وهو عدم سبب وجوده
فان عدم العلة علة لعدم المعلول والا لم يكن تجرد وجوده واجبا عند
الخصم لانه ممكن لان [illegible] بهذا المفهوم [illegible] ولا مانع
من ان يكون الممكن بنفسه واجب الحصول لغيره وعن الثاني
لا نم ان وجوده معقول بل المعقول الوجود من حيث هو وجود
الذي هو لازم لوجوده الخاص الذي هو عين حقيقته وتعقل
اللازم لا يقتضي تعقل الملزوم بالحقيقة وعن الثالث لا نم عروض
الوجوب لدليل الوجوب عين ماهيته كما سيجيء من عليه وفيه نظر
لانه فسر الوجوب باستحقاقية الشيء الوجود فهو على هذا التفسير
اضافي فكيف يتصور ان يكون عين حقيقته واما الدليل الذي

ابكره على ان الوجوب عين ماهيته فهو مدخول كما سيجيء اعلم ان اللفظ
الواحد قد يقع بمعنى واحد على اشياء مختلفة بالتشكيك اى على الاختلاف
اما بالتقدم والتاخر كوقوع لفظ المتصل على المقدار وعلى الجسم ذى المقدار
واما بالاولوية وعدمها كوقوع لفظ الواحد على ما لا ينقسم اصلا وعلى
ما ينقسم لكن لا من جهة كونه واحدا واما بالشدة والضعف كوقوع الابيض
على الثلج والعاج والنجوم جامع جميع هذه الاختلافات فانه يقع
على العلة ومعلولها بالتقدم والتاخير وعلى الجوهر والعرض بالاو
لوية وعدمها وعلى النار وغير النار كالسواد والحركة بالشدة والضعف
بل على الواجب والممكن بالوجوه الثلثة لكونه مبدأ الكل فبعده من
الموجودات والمعنى الواحد المقول على اشياء مختلفة لا على السواء
امتنع ان يكون ماهية تلك الاشياء او جزء ماهيتها لان الماهية المشتركة
من اشياء او جزء ماهيتها لا تختلف بسبب التفاضل فيكون هو امرا خارجا
عارضا لها فح يكون الوجود المقول عليها بالتشكيك خارجا عنها
عارضا لها في الذهن لا في الخارج لا امتناع ان يكون الواجب لذاته
قابلا وفاعلا ولا يلزم من ذلك ان يكون وجود الواجب لذاته
مساويا في الحقيقة لوجود الممكنات لان الامور المختلفة بالحقيقة
جاز اشتراكها في لازم واحد خارجي واليه اشار بقوله وجب
ان يعلم ان اطلاق لفظ الوجود على حقيقة واجب الوجود بناء
على ان وجوده هو عين حقيقته اذ الوجود لا يطلق على الحقيقة من حيث
هي حقيقة بل ان اطلق فانما يطلق من حيث هي وجود وعلى ساير
اى وعلى وجود ساير الموجودات الممكنة بالتشكيك فان ذلك
يحل كثيرا من الشبه منها الشبهة الاولى من الثلثة المذكورة
آنفا وذلك لانه ان عنى بالوجود في قوله الوجود من حيث هو يقتضي

اللاتجرد الوجود المقول بالتشكيك او وجود الممكنات اخترنا انه يقتضي اللاتجرد
قوله لو كان كذلك لزم ان يكون وجود الواجب ايضا كذلك قلنا
لا نم وانما يلزم ان لو كان وجوده مساويا للوجود المقول بالتشكيك
او لوجود الممكنات في الحقيقة وذلك ممنوع وان عنى به وجود الواجب
لذاته اخترنا انه يقتضي التجرد قوله لو كان كذلك لزم ان يكون وجود الممكنات
ايضا كذلك قلنا لا نم الملازمة كما مر بعينه ما ذكره المصنف في شرح الملخص
لا يقال على تقدير ان يكون الوجود المقول بالتشكيك مقتضيا للاتجرد
يلزم لا تجرد وجود الواجب لان اللاتجرد اذا كان من لوازم الوجود
المطلق اللازم لوجود الخاص كان لازما لوجود الخاص لان لازم
اللازم لازم ان عنى بالوجود المذكور الوجود المقول بالتشكيك لا نم انه
يقتضي اللاتجرد قوله والا لكان مقتضيا للتجرد او غير مقتضي لشيء منهما
قلنا اخترنا الثاني قوله يلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى سبب
منفصل قلنا لا نم وانما يلزم ذلك ان لو كان الوجود المقول
بالتشكيك هو الوجود المجرد وليس كذلك اذ المجرد هو الوجود الخاص لا المطلق
ولا مانع من اقتضاء الخاص لما لا يقتضيه العام وان عنى به وجود الممكنات
نختار انه يقتضي اللاتجرد وان عنى به وجود الواجب نختار انه يقتضي التجرد
ومنها الشبهة الثانية من الثلثة لان قوله في الصغرى وجوده مقول
ان عنى به الوجود المطلق اى الواقع بالتشكيك فمسلم ويلزم منه ان يكون
حقيقته مغايرة لذلك الوجود الكلي وما لم نقل به وان عنى به وجوده الخاص
فممنوع لان من يعتقد ان حقيقته غير معلومة وهي عندنا الوجود فكيف
يسلم انه معلوم واعلم ان العقلاء اختلفوا في الوجود الذهني فاثبته
الحكماء ونفاه المتكلمون والخلاف راجع الى ان من حصل له تصور شيء والعلم
فانه لما كان عند الحكماء عبارة عن حصول صورة المعلوم في الذهن

لزمهم القول بالوجود الذهني وعند المتكلمين لما كان عبارة عن نسبة تتحقق
بين العالم والمعلوم او صفة حقيقية قائمة بذات العالم موجبة للعالمية
الموجب لهذه النسبة انكروه ورجح المؤلف على ما ذهب اليه الحكماء بقوله
واعلم انا نتصور امورا لا وجود لها في الخارج ونحكم عليها بالاحكام
الثبوتية والمحكوم عليه بالصفة الوجودية يجب ان يكون موجودا لان
ثبوت الصفة للشيء فرع ثبوت ذلك الشيء واذ ليس في الاعيان
فهي في الاذهان فثبت القول بالوجود الذهني وفيه نظر
لان اللازم من قولكم ثبوت الصفة للشيء فرع ثبوت ذلك الشيء
كون تلك الامور ثابتة ولا يلزم من الثبوت الوجود حتى يلزم من عدم
وجودها في الاعيان وجودها في الاذهان ولانه يصدق على المعدوم
المطلق انه مقابل للموجود مع انه لا وجود له لا في الذهن ولا في الخارج
ولان ثبوت الوجود الذي هو صفة وجودية للمهية لا يستدعي
ان يكون المهية موجودة قبل ذلك والا لزم ان يكون لها قبل وجودها
وجود الى لا نهاية لا يجب عن الاول بان الثبوت هو الوجود
ومن قال بان الثابت قد لا يكون موجودا فقد بين بطلان قوله
على انا نصرح بالوجود ونقول وجود الصفة للشيء فرع وجود
ذلك الشيء واذ ليست موجودة في الاعيان فهي موجودة في الاذهان
وعن الثاني بان الامام ان الحكم بالمقابلة حكم بامر ثبوتي لان منافاة
عدم الاجتماع ولئن سلمنا فلا نسلم انه لا وجود له في الذهن بل له
وجود فيه كما سنذكره المص وعن الثالث بان المدعى ان المحكوم عليه
بالصفة الوجودية التي هي غير الوجود يجب ان يكون موجودا
كما ذكره الامام والاولى ان يقال المدعى ان المحكوم عليه
بالصفة الوجودية يجب ان يكون موجودا سواء كان مع تلك الصفة

او قبلها وعلى هذا فلا شك في ان المهية المحكوم عليها بالوجود ايضا موجودة
بل هو عين قوله واذ ليست في الاعيان حاصلة فهي في الاذهان اذ
كل ما هو موجود في الاذهان فمنه موجود في الاعيان ويمكن الاعتذار
عن ذلك بما ذكره افضل الشارحين من ان الاحكام الثبوتية التي
استدل بها على ثبوته ان اراد بها الثبوت الخارجي فهو باطل لان المحكوم
عليه بالموجود الخارجي يجب ان يكون موجودا في الخارج فيبطل الاستدلال
على الوجود الذهني وان اراد بها الثبوت الذهني كان استدلالا
بالشيء على نفسه وانه عطف على قوله انا نتصور اي واعلم انا نتصور
واعلم ان الحقائق الكلية لا وجود لها الا في الاذهان اذ لو كان لها وجود في
الخارج لكانت في الاعيان اذ كل موجود في الاعيان فهو متشخص ولا شيء من المتشخص
بكلي فلا شيء من الموجود في الاعيان بكلي فلا شيء من الكلي بموجود في
الاعيان والا لما صح ذلك بان الحقائق الكلية لا وجود لها في الاعيان اذ
لها وجود ليس في الاذهان اذ كل موجود في الاذهان فهو صورة متشخصة
في نفس متشخصة ولا شيء مما هو صورة متشخصة في نفس متشخصة بكلي فلا
انه لا شيء مما هو صورة متشخصة في نفس متشخصة بكلي لا بمعنى يكون الشيء كليا
مطابقته لما هو كل واحد واحد من اشخاصه والصورة الذهنية كذلك
بخلاف الموجود في الخارج فانه لا يكون مطابقا لشيء من الاشخاص
ضرورة هكذا قيل وفيه نظر لان بعض الجزئيات قد يكون مطابقا
والحق ان الكلية الصفة باعتبار انها ذات ماهية ليست ماصدقه
الوجود لكون ماهيته منهما اصلية بل من حيث ادراكنا لها وقع ادراكنا
من حيث انها شامل ادراك لامر خارجي او لما هو بصدد الوجود
وصح مطابقتها للكثير فليس كلما لا باعتبار مطابقتها للكثيرين فقط لا
لكونها كذلك غير متخصصة اذ لها تخصص بامر يخصها هي الذهن

وعدم الاشارة اليها وكونها لا تقبل الانقسام ولا وضع لها وذلك
بخلاف الامر الخارجي فان دائرة بيت مثلا الشيء آخر وهو ظاهر
لا يقال لو حصلت الحرارة والبرودة الكليتان في الذهن لزم اجتماع
الضدين ولكان الذهن حارا وباردا معا عند حصولهما فيه لانا
نمنع انا اذا حصلت فيه الحرارة وكذلك البرودة لانا لا نسلم تحقق
التضاد من الامور الكلية لعدم تعاقبها على موضوع واحد ولا نسلم
ان الحرارة والبرودة الكليتين لو حصلتا في الذهن يلزم كون الذهن
حارا وباردا معا وانما يلزم ذلك ان لو كان الحاصل ماهيتهما
وليس كذلك بل الحاصل صورتهما وشبحهما ولا نسلم ان صورتيهما تقتضيان
الحرارة والبرودة في محلهما واليه اشار بقوله ولا نسلم اقتضاء
الصورة الذهنية الحرارة والبرودة قال الامام محتجا على هذا المنع
ان صورة الحرارة وشبحها ان كانت هي الحرارة بعينها فالاشكال
باق والا بطل القول بحصول الحرارة في الذهن والمفروض كذلك
وهو خلف فانا لا نسلم ان المفروض ذلك بل المفروض ان صورة الحرارة
حاصلة فيه لا بمثال صورة الحرارة وان كانت هي بعينها عاد الاشكال
وان كانت غيرها لم يكن ادراك الحرارة ادراكا لها لان ادراك
الحرارة اذا كان عبارة عن حصول صورتها في الذهن فعند
حصولها يكون الحرارة هو لكن سلمنا اقتضاء الصورة الذهنية الحرارة
والبرودة لكن لا نسلم ان الذهن قابل لها اذ لا بد من العلة
القابلة في حصول الاثر كما لا بد فيه من العلة الفاعلة واليه اشار
بقوله وقبول الذهن لها اي ولا نسلم قبول الذهن لها وسائل ان
يقول لا نسلم انا نتصور امورا لا وجود لها في الخارج بل كل ما نتصوره
فله صورة موجودة فانه تنبيها قال المصنف في شرح الملخص فان

افلاطون ذهب الى انه لا بد في كل طبيعة نوعية من شخص باق ابدي
ازلي من الموجودات الكائنة الفاسدة وهذا هو الذي ذهب اليه الحكماء
الا انهم اشترطوا العلل الى ان جميع الانواع ترتسم في العقل الفعال ثم
قال ان هذا المنع مكابرة لانا نعلم بالضرورة انا نتصور الامور
الممتنعة الوجود في الخارج فكيف يمكن منعه والمثل التي نقلت عن
افلاطون وجه دلالته غير معلوم فان ارسطو ذكر في كتبه ان ابطالها
ونقل عنه صحة وجوه اخرى بان يكون في طبائع الانواع الممكنة الوجود لا في
كل طبيعة مشتبه الوجود كانت او ممكنة فان العاقل كيف يقول ان يحكما
من الطبيعة التي امتنع وجودها في الخارج موجود في الخارج ازلا وابدا
قال المصنف وعمدة هذا الموضع وينبغي ان يعلم ان افلاطون
الموهوم يذهب الى ان كل متصوره فله صورة موجودة قائمة بنفسها
بل الى ان الصور المرئية في المرايا وغيرها من الاجسام الصقيلة
والصور المتخيلة واشباهها صور موجودة قائمة بنفسها ولو كانت الصور
في المرآة لما اختلف رؤية الشيء فيها باختلاف مواضع النظر اليها فان
الثابتات الساكنة في الاجسام كالسواد وغيره لا تختلف رؤيتنا لها
باختلاف مواضع نظرنا اليها لكن يختلف على ما يشهد به التجربة
في المرآة ولان الهواء الا انه شفاف لا يظهر فيه شيء مع انا نجد في
عند نظرنا في المرآة لا ما اعظم من الهواء كالسماء وليست هي حجم
بينهما على ان ينعكس الشعاع من المرآة الى ... والى كل ما هي
في خلاف جهة المرآة فان القول بالشعاع باطل من وجوه كثيرة بيناها
في هذا الكتاب بل هي صور خيالية موجودة في عالم متوسط
بين عالمي العقل والحس يسمى العالم المثالي وهي قائمة بذاتها معلقة
لا في مكان ومحل وقد تكون لهذه الصور المعلقة لا في مكان ومحل مظاهر

ارسطو لا افلاطون والموجود في الذهن موجود في الخارج لان الذهن
من الموجودات الخارجية وكل ما يكون موجودا في الموجود في الخارج
يكون موجودا في الخارج فعلى هذا لا ينقسم الوجود الى ذهني وخارجي
بان يختص الوجود الذهني دون الخارجي ببعض الصور فاول كل موجود في
الحقيقة وجود خارجي الا ان الممكنات كالانسان والشجر والحجارة
توجد قائمة بنفسها وتارة توجد في النفس والاول يسمى الوجود العيني
والثاني بالوجود الذهني وان كان كل منهما وجودا عينيا فعلى هذا صح
فلا يلزم ان يكون الممتنعات موجودة في الخارج ضرورة وجودها
في الذهن عند تصورها فان قيل الامام ومن تبعه ان لو كان للاشياء حصول
عند تصورها هي بعينها وليس كذلك بل صورتها على معنى انه يحصل منها
صورة مطابقة لها في الذهن بحيث لو وجدت في الخارج اي قائم
بنفسها لكانت هي بعينها الا الاعراض غير قائمة بنفسها لما يحا
فيلزم ان لا يكون من القسم الاول اصلا الا ان المراد تشابههما
عدم التباس بالنفس واما الا يتوهم بالنفس قد تقدم غيرها والموجود
خير والمعدوم شر هذه مقدمة مشهورة واستحسانها لم يفعل بل تنبهوا عليها بالمثال
وقالوا القتل ليس شرا من حيث ان القاتل كان قادرا عليه ولا من
حيث ان الالة قطاعة ولا من حيث ان عضو المقتول كان قابلا
للقطع بل من حيث انه ازال الحياة عن ذلك الشخص فهو فيه
عدمي وما في الشر والوجود خيرات هذا ظاهر غني عن الشرح
الا ان الامام ذكر في شرح الاشارات انه قد اشتهر عن الفلاسفة
ان الخير هو الوجود والشر هو العدم ثم اعترض عليه بان قال ان
كان مرادهم الحكم على الخير بانه وجود وعلى الشر بانه عدم فذلك
انما ياتي لهم بعد تصور ماهية الخير والشر وان سلمنا تصورهما

فيصير المرآة مظهرا لها وصور الخيال مظهرا للتخيل كما ان الحس المشترك
مظهرا من الصور الجسمانية لامتناع انطباع الكبير في الصغير والا
الممتنعات الكلية المثالية سيما ادراكات من الطباع المحسوسة فلم
ذهب الى ان لها صورا قائمة بنفسها موجودة في عالم الحس او المثال
او العقل تلك الصور المعلقة مثل افلاطون كما زعم ان
هذه مثل ما هي في عالم الاشباح ومثل افلاطون عقول مجردة
مدبرة للانواع الجسمانية فانه ذهب الى ان لكل نوع جسماني من الافلاك
والكواكب والبسائط العنصرية ومركباتها ربا هو نور مجرد عن المادة
قائم بنفسه يعتني به ويربيه وحافظا اياه وهو المغني والغاذي والمولد
في النبات والحيوان والانسان لامتناع صدور هذه الافعال
المختلفة في النبات والحيوان عن قوة بسيطة لا شعور لها وفي غيرهما
ايضا والا لكان لنا شعور بها فجميع هذه الافعال من الارباب
واليه اشار نبينا محمد عليه افضل الصلوات واكمل التحيات بان لكل شيء
ملكا حتى قال ان كل قطرة من المطر معها ملك وتلك الارباب النورية
هي المثل الافلاطونية والمثال وان كثر استعماله في النوع المادي
وهو الشبح كما هو المختص به فانما استعمل في رب النوع
لان كلا منهما في الحقيقة مثال للاخر من وجه وكما ان الصنم مثال
لرب الصنم في عالم الحس فكذلك رب الصنم مثال للصنم في عالم
العقل ولهذا سمي ارباب الاصنام بالمثل اما ظهر لنا في ذلك
ليعلم ان هذه المثل عن افلاطون وغيره من الحكماء والكبار او اولى الالباب
والانبياء ليس مطابقا لما هو عند الله وما رد عليهم وان كان موجها
على ظاهر اقوالهم لم يتوجه على مقاصدهم فان كلماتهم مرموزة
لا رد على الرمز وقد ذكر منه اللمعة جزء افلاطون في

لا ان لا يصدق عليه المنفي و الا لكان الالازم بطلان عكس العموم لوجوب
كون المحمول اعم او مساويا لا عدم الفرق بين العام والخاص مطلقا
او حال . والالزم شئ من العام والخاص وفرق لكون كل منهما منفيا
محضا ح وهو ممتنع ، واذا وجب ذلك والمفهوم من المنفي النفي المحض
والعدم الصرف فيلزم ان يكون المفهوم من الثبوت اذ المغاير
للنفي المحض والعدم الصرف هو الثبوت فيؤاون ثابت و هو
اي المعدوم صادق على المنفي فيتوك كل منفي معدوم وكل معدوم
ثابت فكل منفي ثابت وانه ممتنع وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم كونه
نفيا محضا ثبوته لجواز صدق المنفي عليه ولعدم انحصار المباينات
في النفي المحض والثبوت سلمنا لكن انما يلزم ذلك لو كان كل منفي
هو عين احدهما فيمن احد الامرين الاولين واما لو كان بينهما
ما ليس هكذا لكل معدوم منفي ولا شئ من المنفي ثابت اما
الاول فلوجوب صدق العام على جميع افراد الخاص وصدق
احد المتساويين على جميع افراد المساوي الاخر واما الثاني فلان
لا شئ من المعدوم ثابت وهو المطلوب وفيه نظر لانا لا نم الحصر
ان عني بالمعدوم المعدوم الممكن بل بينهما مباينة لكون المنفي هو
المعدوم الممتنع وان عني به المعدوم المطلق فلم لا يجوز ان يكون
اعم ويكون نفيا محضا قوله لو كان نفيا محضا لم يبق فرق بين العام
والخاص قلنا لا نم بل يتمايز الخاص عنه بامتناع وجوده في الخارج
دون العام لجواز حصول [illegible] المعدوم الممكن الوجود هذا غير متوجه
لانه لو كان المفهوم من المعدوم النفي المحض لم يبق فرق بين
وبين المنفي بالضرورة وهو كذلك فيحمل قوله على انه لو صدق عليه النفي
المحض لم يبق فرق والالكذب منع قوله سلمنا اي سلمنا عدم

هذا السؤال على مجرد المثال والمثال لا يصحح القضية الكلية والجواب
عنهم اراده حمل العدم على الشئ قوله فلا نسلم انهم ذلك الا بعد تصوره
فلا يمكن بوجه ما وهو متصور بوجه ما انهم انما يطلبون نفي وجوه استعمالها
الجمهور لفظ الشئ والمفسرون ما يصح ان يعلم [illegible] المعنى بالذات [illegible]
اليه بالعرض ليتحقق استعماله عن غيره ما تتبع مدلولات هذا الا
واستقرا وجوه استعمالاتهم دلهم على ان الشئ ماهية عدم وجود
او عدم تقابل الموجود من حيث انه العدم غير لائق به او غير مؤثر
عنده . لا يخفى ان البحث عن ماهية الشئ على هذا الوجه صحيح وليس
باستدلال لشئ غاية ما في الباب انه مبني على معرفة وجوه الاستعمال
التي لا طريق اليها الا الاستقراء والمعدوم اي المعدوم الممكن
الوجود ليس بشئ لانه محل الخلاف اذ لا خلاف في ان المعدوم
المحال وهو المراد من المنفي ليس بشئ اي لا يكون المهيات اي
متقررة في الخارج عارية عن صفة الوجود والا لكان [illegible] كون
في الخارج [illegible] وفيه نظر لان ذلك
انما يلزم لو كان التقرر في الخارج عين الكون اي الوجود فيه و
وهو ممنوع فان التقرر في الخارج عندهم اعم من الكون فيه اذ كل
موجود عندهم متقرر في الخارج دون العكس لان المعدومات متقررة
في الخارج عندهم وليست بموجودة فيه واحتج الامام عليه اي على
ان المعدوم ليس بشئ بان المعدوم اما مساو للمنفي او اخص منه
مطلقا او اعم مطلقا لامتناع المباينة والعموم من وجه بينهما لامتناع
صدق المنفي بدون المعدوم والثالث اي كونه اعم من المنفي
مطلقا باطل لانه ح اي على تقدير كونه اعم مطلقا يجب ان لا يكون
نفيا محضا اي يجب ان لا يكون المفهوم منه عين المفهوم من المنفي

بل يقولون انه ليس للذوات التي لا تكون موجودة شيء من الصفات
التي لا تعلل الا بالذوات حال لا موجود ولا معدوم بل ثابت [illegible]
منها هنا واعلم ان الفلاسفة اتفقوا على ان اعادة المعدوم بعينه ممتنع
وهو الذي تخلو الحكم من شيء واما المتكلمين فانهم جوزوا الا الكرامية
وابا الحسين البصري من المعتزلة واحتج المصنف فذهب اليه الحكماء بقوله
والمعدوم لا يعاد مع جميع عوارضه التي من جملتها الوقت والا لا يعيد مع
بالوقت الذي كان موجودا فيه لكون الوقت من عوارضه فيلزم
اعادة الوقت في وقت اخر فيلزم ان زمان [illegible] وحكى الامام
عن القائلين بهذا القول وجها اخر انه لو صح اعادته لصح اتصافه
بامكان العود فان بيان امكان العود [illegible] لان الا
صفة وجودية فاستحال اتصاف المعدوم بل المعدوم به لان
المحكوم عليه بالصفة الوجودية يجب ان يكون موجودا ولقائل ان يقول
ان عنيت بالمعدوم في قولك فاستحال اتصاف المعدوم بالمعدوم
مطلقا اي في الخارج والذهن فهو مسلم لكن لا نسلم ان ما عدم ليس
هويته العينية اصلا لا في الخارج ولا في الذهن وان عنيت به المعدوم
في الخارج فهو ممنوع فان المحكوم عليه بالصفة الوجودية يجب ان يكون
موجودا لا انه يجب ان يكون موجودا في الخارج فانه يبقى هويته في الذهن
وان لم تبق في الخارج فيصح عليه الحكم بامكان العود في الخارج
الثاني لو امكن عوده لامكن عود كل معدوم ولو امكن عود كل معدوم
لامكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء ولو امكن عود الوقت
الذي وجد فيه ابتداء لامكن ان يعاد ذلك المعدوم مع ذلك
الوقت على ما قال فيمكن ان يعاد مع ذلك الوقت فيكون مبتدأ
من حيث انه معاد وهاذان لو امكن اعادة المعدوم لكان [illegible]

انتفاء الخاص عن العام على تقدير ان يكون المعدوم منفيا لكن
النفي وان جوزنا بعض المعدوم ثابت لان قولنا المعدوم ثابت مهملة
فكل معدوم ثابت لا يصاحبه المنفي الذي هو معدوم وهو اي قولنا
بعض المعدوم ثابت لا يصلح ان يكون كبرى الشكل الاول لوجوب
ان يكون كلية قال الامام في المباحث المشرقية الاستدلال
الذي ذكرناه مبني على الموضع البديهي لا اول الفساد فان [illegible]
الوجود ونفس الحصول في الاعيان ومن جعل هذا الحصول نفس ما
لا حصول له فقد خرج عن غريزة العقل احتجوا اي الذاهبون الى
ان المعدوم شيء بالمعنى المذكور بان المعدوم معلوم [illegible]
على المعدوم والحكم على الشيء يستدعي كونه متصورا ومعلوما ضرورة
وكل معلوم ثابت وقد احتجوا عليه بان كل معلوم متميز عن غيره وكل
متميز عن غيره ثابت اما الاول فلان ما لا يتميز له في نفسه استحال
تعلق العلم به اوليس تعلقه به اولى من تعلقه بغيره واما الثاني فلان
امتياز الشيء عن غيره صفة من صفات ذلك الشيء وثبوت الصفة
للشيء فرع على ثبوته في نفسه فالمعدوم ثابت وليس ذلك الثبوت
الوجود فيلزم [illegible] في الخارج مع عرائها عن صفة الوجود
اجيب [illegible] لا يطلق الا على هذين المعنيين والكبرى ظاهر
الفساد لان الامور الممتنعة معلومة وليست ثابتة في الخارج ضرورة
[illegible] قال الامام [illegible] الكلام هو الجهل [illegible] وجودا
في الذهن [illegible] بان المعدوم شيء يفرقون
بين الموجود والثابت وبين المعدوم والمنفي ويقولون كل
موجود ثابت ولا ينعكس [illegible] بين الموجود والمعدوم
ولا يجوزون [illegible] بين الثابت والمنفي [illegible] لان الممتنع معدوم

عوده كل واحد منهما وحده امكان عودهما معا واليه اشار بقوله ولا لم
انه لو امكن عود كل منهما وحده لامكن عودهما معا سلمناه لكن لما ذا
يلزم ان يكون مبتدأ من حيث انه معاد وانما يلزم ذلك ان لو لم
يكن ذلك الوقت معادا واما اذا كان ذلك الوقت معادا فلا لانه
المبتدأ انما يوجد في زمان لا يكون ذلك الزمان معادا واما على ما
ذكرنا من الصواب فنقول وانما يلزم ذلك لو كان معادا في ذلك
الوقت واما الثالث فلانا نمنع صدق الشرطية المذكورة وانما يصدق
لو امكن وجود مثله وهو ممنوع وتوضيحه على الوجه المفصل ان يقال
ان اراد بالمثل المساوي في الماهية فالشرطية مسلمة لكن نمنع الثانية
ثم لانه لا يلزم من عدم الامتياز بالذات عدم الامتياز بالعوارض
واللواحق وان اراد به المساوي في الماهية واللوازم والعوارض
فلا نسلم ... انه اراد بقوله لو امكن عوده لامكن عوده مع مثله
انه لو امكن عوده لامكن عوده مع عود مثله او انه لو امكن عوده لامكن
عوده مع ايجاد مثله والشرطية على التقديرين ممنوعة اما على الاول
فلانه انما يمكن صحته ان لو كان عدم مثله مسبوقا بوجوده وهو
ممنوع واما على الثاني فلانه انما يمكن صحته لو امكن وجود مثله
وهو مم لما ذكرنا من لزوم عدم الامتياز مع التعدد واحتج الذي
الذاهبون الى امكان العود بانه لو امتنع فذلك الامتناع ان
كان لماهيته او لما هو من لوازمها وجب ان لا يوجد اصلا وان كان
لامر ذلك الامتناع لغيره كان هو بحيث وانه يمكن العود وهو
المطلوب والجواب ان المفروض امتناع وجوده الثاني ولا يلزم من
كون هذا الامتناع اي امتناع وجوده الثاني لما هو هو ان لا
يوجد اصلا بل اللازم منه ان لا يوجد بالوجود الثاني لا انه لا يوجد

مبتدأ من حيث انه معاد وانه باطل فالمعدوم مثله وفيه نظر لان ذلك
انما يلزم لو اعيد في ذلك الوقت لا مبتدأ في وقت آخر والصواب فيمكن
ان يعاد في ذلك الوقت الثالث لو امكن عوده لامكن عوده مع مثله
لان حكم الامثال واحد فيما يجوز وفيما لا يجوز واللازم باطل لاستلزامه عدم
الامتياز بين الاثنين والتسلسل الصريح حاكم ببطلانه وللقائل ان يقول
المحال انما لزم من مجموع فرض وقوع اعادة مع حصول مثله ولا يلزم
من لزوم الشيء المحال لازما منه كون الاعادة محالا لجواز
لو امكن اعادة المعدوم لما كان وقوعه في شيء من الازمنة والاحوال
محالا لان شان الممكن انه لا يلزم من فرض وقوعه محال واللازم باطل
لان وقوعه في بعض الازمنة وهو الزمان الذي حصل فيه وجود
مثله محال لاستلزامه الشرطية هو ان من شان الممكن ذلك فيه
ربطها ممنوع فان الممكن انما يلزم من فرض وقوعه محال اذا لم يكن
ذلك الفرض مع وجود ما ينافيه ولا مع ما يستلزم وجود ما ينافيه
واما اذا كان معه فلا ذكره في الحواشي القطبية فهذه الوجوه تشير
الى ان المدعى ان المعدوم لا يعاد لا ان المعدوم مع جميع عوارضه
وفيما اي هذه الوجوه الثلثة نظر لانا لا نسلم ان الامكان صفة وجودية
ولا نسلم ثبوته ما في ... ولا نسلم انه لو امكن عوده
لامكن عوده في الوقت الذي وجد فيه ابتداء وانما يلزم ذلك ان
لو امكن اعادة كل معدوم ولا يتمسك بعدم التقابل لتحصيل الظهور
... وللرجل الذي فيه امتناع اعادة المعدوم بعينه سقط
هذا المنع لان الزمان الذي وجد فيه ابتداء من مشخصاته
سلمنا لكن لا نم انه لو امكن اعادة الوقت الذي وجد فيه
ابتداء لامكن ان يعاد مع ذلك الوقت فانه لا يلزم من امكان

المطلق وبعضهم قرر البرهان على وجه آخر وهو انه لو كان المعدوم
قابلا للوجود لكان قابلا للعود والمتقدم حق فالتالي مثله اما الملازمة
فبينة اذ العود هو الوجود والاحقية المعدوم فلانه لو لم يكن كذلك
لم يوجد اصلا وضعفه ظاهر لان العود اخص من الوجود ولا يلزم
من امكان الاعم امكان الاخص قال الامام ناقلا عن الشيخ انه
قال كل من رجع الى فطرته السليمة ورفض عن نفسه الميل والتعصب
شهد عقله الصريح بان اعادة المعدوم ممتنعة واليه اشار
بقوله وربما جعل المنكرون اي لاعادة المعدوم ممتنعة الى دعوى
الضرورة اي مالوا اليه حتى لا يحتاجون الى البرهان وذلك حق
لان كل من رجع الى فطرته السليمة علم بالضرورة ان تخلل العدم
بين شئ واحد بعينه محال واختلف العقلاء في ان العدم هل يتميز
بعض افراده عن البعض الآخر ام لا فذهب بعضهم الى الاول للزوم
التعدد وبعضهم الى الثاني والمص اختار المذهب الاول على ما
والمعدوم فيه تعدد واشار والا لما تميز عدم العلة عن عدم المعلول
ولا عدم الشرط عن عدم المشروط ولا عدم العلة والشرط عن عدم
غيرهما ولا عدم الضد عن المحل عن عدم غيره والمراد بطلانه لان
عدم العلة والشرط يوجب عدم المعلول والمشروط وبالعكس
اي وعدم المعلول لا يوجب عدم العلة وان كان مستلزما له
لانه لو كان علة له لتقدم عليه وليس كذلك لان المعلول اذا ارتفع
كانت العلة مرتفعة قبل وان كانا في الزمان معا وعدم المشروط
لا يوجب عدم الشرط لجواز ان يكون الشرط اعم من المشروط وعدم
اي مما لا يوجب عدم العام وعدم غيرهما اي غير العلة والشرط
لا يوجب ذلك اي لا يوجب عدم المعلول والمشروط وعدم الضد

عن المحل يصحح حصول الضد الآخر فيه اي في ذلك المحل فان عدم السواد
مثلا عن المحل يصحح ويجوز حصول البياض فيه وعدم غيره اي غير الضد
لا يصحح ذلك وفيه نظر لان هذه التعددات والتميزات انما هو
بحسب الذهن لا في الخارج قال الشيخ في الفصل الخامس من المقالة
الاولى من الفن الخامس من منطق الشفاء العدم المطلق لا يعلم
ولا يخبر عنه بل المضاف الى الملكات اي بل العدم الذي يعلم ويخبر
عنه هو العدم المضاف الى الملكات وفيه نظر لان هذا القول
اخبار عن العدم المطلق فان الاخبار عن العدم المطلق بعدم
الاخبار عنه وقد علم انه لا يخبر عنه معا وفي الحواشي القطبية ان
مراد الشيخ من ذلك انه لا يصير مخبرا عنه بالموجبات ومن الشراح
اقول وهو اشارة الى الجواب عن هذا الشك وهو قوله ومن تمام الكلام
لزوم ما ذكرتم من الخلف وايهام ذلك ان لو كانت هذه القضية
موجبة معدولة ليكون معناها الحكم على العدم المطلق بعدم الاخبار
عنه وليس كذلك بل هي حكم بسلب الاخبار عنه والحكم بسلب
الاخبار لا يستلزم الحكم بعدم الاخبار عنه اذ السالبة اعم من الموجبة
ومراد الشيخ انه لا يصير محكوما عليه في الموجبات دون السوالب
وهذا ذكره المص في بعض مصنفاته ولان الشئ ما لم يعلم اضافته
الى غيره فالعدم المضاف لا يمكن ان يعلم الا بعد العلم بالعدم
المطلق اذ العدم المضاف هو العدم المطلق الذي اضيف
الى ملكة وهذا ابطال لقوله العدم المطلق لا يعلم بل العدم الذي
يعلم هو المضاف الى الملكات كما ان الاول ابطال لقوله
العدم المطلق لا يخبر عنه بل العدم الذي يخبر عنه هو المضاف
الى الملكات وهو ان يقال لو كان العدم المضاف معلوما

والعدم الذهني الذي هو ما لا كون في الذهن صورة في الذهن
اذ يمكن تصور كل واحد منهما ونحكم عليهما بالصفات الوجودية والعدمية
فيكون لكل واحد منهما صورة في الذهن اذ التصور انما يكون
بحصول صورة. فان قيل لو كان لكل واحد من العدم المطلق هو
الا كون المطلق اي في الذهن والخارج والعدم الذهني الذي
هو الا كون في الذهن صورة في الذهن يلزم ان يكون احد النقيضين
عين الآخر اذ الصورة في الذهن هو الكون فيه وجوابه قلنا لا نم
بل اللازم ان يكون احد النقيضين عارضا للآخر واستحالته ممنوعة
واليه الاشارة بقوله فرض لمفهوم الا كون في الذهن سواء كان
لا كونا في الخارج ايضا او لم يكن ان لا كونا في الذهن لا ينافي
الكون في الذهن لا امتناع ان يكون احد النقيضين عين الآخر
واذا كان كذلك فقد نسلم كل واحد من العدمات ونحكم عليه والحظ
لان النزاع فيما يصدق عليه المعدوم المطلق لا في مفهوم هذا
العنوان ولا واسطة بين كون الشيء موجودا او بين كونه معدوما
وفصلهما اثبت منهما الواسطة وسماها الحال وعرفها بانها صفة
لموجود لا توصف لا بالوجود ولا بالعدم فقوله صفة يخرج عنها ما ليس
بصفة كالذوات وقوله لموجود يخرج صفات المعدوم وقوله
لا توصف بالوجود يخرج الصفات الثبوتية وقوله ولا بالعدم
يخرج الصفات السلبية وفساده ظاهر لان العلم بما ذكرنا
من المقدمة وهي عدم الواسطة بينهما ضروري قال الامام
لان البديهة حاكمة بان كل ما يشار اليه العقل اما ان يكون له
تحقق موجودا واما ان لا يكون والاول هو الموجود والثاني
هو المعدوم وعلى هذا لا واسطة بين النقيضين الا ان يفسر الموجود

لكان العدم المطلق معلوما لكن المقدم حق عندكم فان ان شئتم اما الشرطية
فلان العدم المطلق لو لم يكن معلوما لم يكن العدم المضاف معلوما لان
الشيء ما لم يعلم لم يعلم اضافته الى غيره وهذه الشرطية تنعكس بعكس
النقيض الى الشرطية المطلوبة التي هي قولنا لو كان العدم المضاف
معلوما لكان العدم المطلق معلوما والوجه الانحصاري فيه ان
العدم المطلق جزء من العدم المضاف والعلم بالمركب انما يكون
بعد العلم باجزائه فلا يصح قولكم العدم المطلق لا يعلم والعدم المضاف
يعلم والجواب عن الاول ان العدم يؤخذ على وجهين احدهما ان
يؤخذ لكونه موجودا في الذهن معلوما باعتبار اتصافه به واذا
كان كذلك فالاخبار عن العدم المطلق المأخوذ بالوجه الثاني سلبي
بانه يخبر عنه اذا كان مأخوذا بالوجه الاول لا يكون متصفا على حال مساو
وعن الثاني ان قولنا العدم المطلق لا يعلم فيه وجهين اي ما صدق
عليه العدم المطلق لا يعلم ما دام عدما مطلقا لان ذات العدم
المطلق لا تقتضي عدم المعلومية لزوال ذلك عنه عند وجوده
في الذهن فان اراد بمعلومية المطلق على تقدير معلومية المضاف
معلوميته على التقدير حال كونه عدما مطلقا فالشرطية ممنوعة
لان العدم المطلق ما دام عدما مطلقا لا يكون مضافا اليه فلم يكن
العدم المطلق ما دام كذلك جزءا من المضاف ليلزم العلم به عند
العلم بالمضاف وان اراد بمعلوميته على التقدير معلوميته على التقدير
في غير تلك الحال بل حال وجوده في الذهن فالشرطية مسلمة لكن لا يلزم
من ذلك خلف ولا يخفى على الذكي وهذا اعتقد انه صحيح ما اورده
على كلام الشيخ قال بل الصحيح ان لكل واحد من العدم المطلق الذي
هو الا كون المطلق والعدم الخارجي الذي هو الا كون في الخارج

والمعدوم بمنزلة ذكرناه من ان الصفات الواسطة على ذلك انما دخل في
البحث السابق وذكر الفصل المختص ان الشيء يكون اشتر الى الفعل ان كان
بحث ولا ما ليس البحث هو النسبة الى الثبات والنفي وهم لا بد ان
فذلك ولا تستثنون من الثبوت والنفي واسطة لكنهم يقولون ان
الوجود اخص من الثبوت والموجود لكن ان صفة الوجود والمعدوم
لكن ان ليس صفة الوجود والصفة لا يكون ذاما لا جرم لا يكون
موجودة ولا معدومة ومن هنا ذهبوا الى الثبوت الواسطة فانهم يقولون
بالذات لكل ما يعلم ويخبر عنه بالاستقلال او بالصفة لكل ما لا يعلم الا تبعية
الغير فيمكن ان الموجود او معدوم والمعدوم حال على كل ان
ليس صفة الوجود ويجوز ان يكون لا غير ذلك الصفة كصفات الاجناس
عند من يثبتها للمعدومات والحال المذكور فيحصل عندهم من ذلك والحق
ان الخلاف في هذه المسئلة راجع الى نفس تشبيه الالفاظ

البحث الثاني

في ان التميز ان لكل حقيقة هو بها هو بخصوصية الشيء
ما به الشيء هو هو يطلق الحقيقة والتميز والذات على سبيل الترادف
ولما ذكر ان لكل شيء حقيقة قد ذكر ان تلك الحقيقة مغايرة لجميع ما عدا ذلك
الشيء سواء كان لاحقه لحوق اللازم او مفارق على ما قال اي ان
الحقيقة مغايرة لجميع ما عداها اي مغايرة لجميع الصفات اللاحقة
بذلك الشيء لازمة كانت او مفارقة وعبارته ليست كما ينبغي لان كل
شيء يكون مغايرا لجميع ما عداه ضرورة والمراد ما ذكرنا فالفرسية
من حيث هي فرسية لا واحدة ولا لا واحدة على ان يكونا اي الواحدة
واللا واحدة داخلين في مفهومها او صادقين عليها والا لامتنع اتصافها باللا
واللازم نظرا الى الواحدية صفة مضمومة اليها فيكون الفرسية
سهما واحدة وكذا اللا واحدة اذا اضيفت اليها كانت سهما

لا واحدة فالفرسية من حيث هي فرسية ليست الا الفرسية وان لم تخل
عن احدهما وكذا الكلام في سائر المتقابلات كالعموم والخصوص
والوجود والعدم وغير ذلك والتميز كالجنس طبيعي اي التميز من حيث
هي هي اعني الكلي الطبيعي موجود في الخارج لا ما هو من شخصياتها
الموجودة في الخارج وجه الموجود في الخارج موجود في الخارج وبشرط
لا شيء اي وبشرط ان لا يكون معه شيء من التعينات والتشخصات
الخارجية لا وجود لها في الخارج لان الموجود في الخارج مخصوص التشخص
فلا يكون مجردا بل وجودها انما يكون في الذهن فقط والتعينات
الذهنية لا تنافي التجرد الخارجي والفاعل انما يؤثر في التميز ومعنى
هو المراد من قولهم الماهية ليست بجعل جاعل بل انما عليه العلم قوله
لان الانسانية لو كانت بجعل جاعل يلزم من الشك في وجود الجاعل
في كون الانسانية انسانية كما يلزم من الشك في وجود الماهية الشك
في وجودها وانتفائه لا انا لا نشك في كون الانسانية انسانية مع
الشك في وجود الفاعل وفيه نظر لان اللازم على تقدير كون الانسانية
بجعل جاعل الشك في صدور الانسانية عن الفاعل عند الشك
في وجوده لا الشك في كون الانسانية انسانية بل ما تقرر اي تاثير
الفاعل في وجودها فقط ولهذا يلزم من الشك في وجود الماهية
الشك في وجودها وفيه نظر لان الوجود من الاعتبارات العقلية
وهي لا تحتاج الى فاعل يؤثر فيها في الخارج قال الامام في المباحث
المشرقية وفي هذا الكلام اشكال لان الانسانية كما ان لها حقيقة
فكذلك لها وجود حقيقة فان امتنع ان تكون الانسانية بسبب كونها
انسانية بجعل الفاعل امتنع ان يكون الوجود بسبب كونه وجودا بجعل الجاعل
فان قلت لا حقيقة للانسان بجعله ولا وجودها بجعل فالانسان بجعل

لان الامكان الاستعدادي للشيء لا يقوم بذلك الشيء على مذهبهم بل بمادته
سواء كان ذلك الشيء حالا في المادة كالصور والاعراض او متعلقا بالمادة
كالنفوس الانسانية على ان الامكان الاستعدادي امر وجودي
بلا خلاف فكيف يجوز ان يقوم بمجعول قبل وجوده بل الصحيح ان يقال
ان اردتم بالامكان كيفية نسبة الوجود الى الماهية في الحكم العقلي
فهو معنى سلبي او اضافي يحصل في العقل من انتساب الوجود
الى الماهية فلا يحتاج الى محل سوى العقل وان اردتم به كون الماهية
بحالة لا يستحق الوجود ولا العدم فهو انما يتحقق ان لو قامت بالماهية
قبل وجودها الوجود الخارجي اذ هو بهذا المعنى متقدم على الوجود
الخارجي وعلى الاضافة العارضة لها في الذهن واما الامكان
الاستعدادي فلا دخل له في الاحتياج الى السبب والامكانات
المتعددة مستغنية عن السبب والحق من زعم انه اي ان البسيط
مجعول بما قرره هكذا لو لم يكن البسيط مجعولا لم يكن المركب مجعولا
واللازم باطل لانه كذلك يلزم نفي المجعولية بالكلية واللازم باطل اما الملازمة
الاولى فلان المركب من البسائط لو لم يكن كذلك كان بحيث متى
تحقق تلك البسائط وجبا فان تحقق المركب واجب عند تحقق
بسائطه لكن تلك البسائط واجبة التحقق لانا نتكلم على تقدير كونها
غير مجعولة فيلزم ان يكون تحقق تلك الماهية المركبة واجبا فلم تكن
مجعولة واما الملازمة الثانية فلان الماهية منحصرة في البسائط والمر
كبات فاذا لم يكن شيء منهما مجعولا يلزم نفي المجعولية البتة
واما ان اللازم باطل فلعدم نفي المجعولية بالكلية وفاقا واليه
الاشارة بقوله والحق من زعم انه مجعول بان المركب مركب
من بسائط فلو لم يكن البسيط مجعولا لم يكن المركب مجعولا صرفة

اصلا فان جعل المجعول ضم الوجود الى الماهية فهو انضمام لما
لان ذلك الضم انضمام صفة وهي الصفة غير مجعولة وبالجملة كل ما هو غير
مجعول لا علة حقيقية وذهب بعضهم الى ان البسيط غير مجعول بانه
لو كان كذلك اي لو كان البسيط مجعولا لكان ممكنا لان المحتاج
الى السبب هو الامكان كما سبق وهو اي الامكان لا بد ان
يقوم به على تقدير كونه ممكنا كونه صفة وح ان قام به قبل الوجود
لكان كيفية نسبة الوجود الى الماهية متقدمة عليها وهو باطل لانه
كيفية النسبة عن النسبة المتاخرة عن الماهية وفي الحواشي القطبية
فيه نظر لان المراد من الامكان هنا كون الماهية بحالة لا يستحق
الوجود ولا العدم من ذاتها وهو مغاير للامكان الذي هو كيفية
نسبة المحمول الى الموضوع في الحكم العقلي وان قام به بعد الوجود
لكان امكان الشيء متاخرا عن وجوده وهو باطل لانه ح قبل وجوده
يكون اما واجبا لذاته او ممتنعا لذاته وايا ما كان يلزم الانقلاب
وفي الحواشي القطبية فهذا الاختصاص له بالبسيط بل يأتي في المركب ايضا
ويلزم منه ان لا يكون شيء ما ممكنا وجوابه منع الحصر اي لا نم ان
البسيط لو كان ممكنا لقام امكانه به قبل الوجود او بعده لجواز
ان لا يقوم به اصلا على ان كون صفة عدمية على تقدير جواز ان
يكون صفة عدمية فلا يفتقر الى ان تقوم به وفي الحواشي القطبية
هذا الجواب لا يصح على مذهب الحكماء واقول لان الامكان
عندهم صفة وجودية وذكر بعض حكماء الزمان ان الجواب الصحيح
على مذهبهم ان يقال ان اردتم بالامكان الامكان الاستعدادي
فنختار قيامه بالبسيط قبل وجوده وان اردتم به الامكان الذاتي
الذي هو كيفية النسبة فنختار قيامه بالبسيط بعد وجوده وهو ليس بشيء

وجوب تحقق المركب عند تحقق البسائط وذلك نفي المجعولية الكلية
وهو اسند لا يتوجه اليه لانه لو اريد ان كلما كان كذلك كان تحققه
عند تحقق تلك البسائط واجبا لذاته فذلك ممنوع كيف ولو كان
كذلك لما توقف وجوب تحققه على تحقق البسائط بل لم يمكن ان
يكون البسائط وان اريد انه كان تحققه عند تحقق تلك البسائط
واجبا نظرا الى غيره لا الى ذاته فلا يلزم منه وجوب تحقق
الماهية المركبة لذاتها بل لغيره عند كون تلك البسائط غير مجعولة
وهذا هو كذلك لكون الماهية المركب مجعولا الا انه سافه وقد قرر بعض
الناظرين في هذا الكتاب توجيها اخر وهو ان يقال لو لم يكن البسائط
مجعولة لم يكن المركب مجعولا اذ لو كان المركب مجعولا مع عدم مجعولية
البسائط يلزم تحقق المركب دون البسائط وهو باطل لوجوب
تحقق البسائط عند تحقق المركب وذلك لانه اذا لم يكن البسائط
مجعولة لم يكن موجودة والا لزم تعدد الواجب وكونه جزءا من المركب
لان الموجود الذي لا يكون من اثر الفاعل هو الواجب وح في
وهذا التوجيه انه يقتضي ان يكون بدل قوله ضرورة وجوب
تحقق المركب عند تحقق البسائط قولنا ضرورة وجوب تحقق
البسائط عند تحقق المركب فتدبر ولانا لا نم انه اذا لم يكن البسائط مجعولة
لم يكن موجودة لجواز ان يكون الماهيات البسيطة من حيث
هي هي غير مجعولة ووجوداتها مجعولة وح لم يلزم تعدد الواجب
وان قيل المراد من كون البسائط مجعولة ان وجوداتها
مجعولة قلنا على هذا المقدمة ممنوعة لانا لا نسلم
انه اذا لم يكن وجود البسائط مجعولا لم يكن موجودة لجواز ان
يكون وجودها من ذاتها ولم يلزم ايضا تعدد الواجب

لجواز ان يكون ماهيتها مجعولة وفيه نظر لجواز ان يكون المركب مجعولا
ح اي على تقدير ان لا يكون البسائط مجعولة بان يكون حصول الهيئة
مجعولة وانضمام البسائط بعضها الى بعض مجعولا وجه ان يقال ان اراد
بمعنى المجعولية المركبة مجعولية الماهيات البسيطة والمركبة فالشرطية
ان البسائط لو لم يكن مجعولة لم يكن شيء من الماهيات البسيطة والمركبة
مجعولة مسلم لكن نفي التالي ممنوع وكيف وهذا هو الذي ذهب اليه الحكماء
والمعتزلة وان اراد معنى مجعولية الماهية الوجود وغير ذلك اي ما ح
باثر الفاعل في شيء اصلا وجودا كان او ماهية او غير ذلك فالشرطية
ممنوعة لجواز ان لا يكون ماهية المركب مجعولا على تقدير عدم مجعولية
البسائط ويكون وجوده مجعولا او انضمام البسائط بعضها الى بعض
مجعولا هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام واداء حقه فلا يخفى عليك عدم
وروده في الحواشي القطبية حيث ان هذا لا مدخل له في الجواب لان
النزاع ليس فيه والحقيقة التي تلتئم من امور ان يحصل بعد تحقق تلك
الامور وارتفاعها بعد ارتفاع احدها عينا وهنا ادلة [illegible]
ارتفاع المجموع ارتفاع واحد من اجزائه وهذا خلاف التحقيق
فانه اما يكون بعد تحقق جميع اجزائه وفي الحواشي القطبية في ان تحققها
بعد تحقق الاجزاء الصورية نظر اذ لو لم يكن تحقق المجموع بتحقق جزئها
الصوري لا بعده والحق ان المعية الزمانية لا تنافي التقدم و
التأخر الذاتي والاولى [illegible] يستغني عن جزء صوري لان تحقق
الماهية المركبة لما كان متاخرا عن تحقق اجزائها [illegible] كان ان
تلك الاجزاء متحققة قبلها ولما كان [illegible] استحال [illegible] تحقق
الى جزء صوري [illegible] وهذا الاستثناء ان اعتبر في الوجود العيني
[illegible] الى ما [illegible] الاستثناء او للوجود العيني على ما في الحواشي

لبعض افتقار الى الباقي لكان كل واحد غنيا عن الآخر ولو كان كذلك
لامتنع ان يحصل منها ماهية مركبة لها وحدة حقيقية اما الصغرى فظاهرة
واما الكبرى فلانا نعلم بالضرورة ان الحجر الموضوع بجنب الانسان لا
يحصل منهما حقيقة لها وحدة حقيقية وذلك انما هو للاستغناء واليه اشار
بقوله والا لم يتركب فان الحجر الموضوع بجنب الانسان لا يحصل
منهما حقيقة متحدة وفيه نظر لمناقضته ما جوزوا من تركيب الماهية من
امرين متساويين في الرتبة ايضا ولان اثبات المطالب الكلية
بالامثلة الجزئية غير سديد على انا لو فرضنا ان جزءا واحدا افتقارا الى
جزء آخر وهما مستغنيان عن سائر الاجزاء وهي عنهما لوجب ان يحصل
منهما ماهية لها وحدة حقيقية لافتقار بعض الاجزاء ويمكن الجواب
عنه بعد التنزل عن الالتزام بان الباقي محلى باللام واللام يفيد
العموم فيجب ان يكون افتقار البعض الى الاجزاء الباقية كلها وفيه
نظر ولئن سلم فالكبرى ممنوعة لان العسكر من الناس مستوحشة بصورة
احدية كما يكون العشرة من الاحاد وكما يكون المعجون من الادوية
التي تركب منها وكما يكون العسكر من الاشخاص لاستغناء
فيها بعضها عن بعض فلا نسلم ذلك في شيء من الصور المذكورة لان
الهيئة الاجتماعية التي هي الجزء الصوري محتاجة الى كل واحد من الصور
الى الاجزاء المادية وان كانت الاجزاء المادية بعضها مستغن عن
البعض وعن الجزء الصوري والى السؤال مع الجواب اشار بقوله
ولا ينتقض ذلك بكون العشرة من الآحاد والمعجون من الادوية
والعسكر من الاشخاص لان الهيئة الاجتماعية التي هي الجزء الصوري
لكل واحد منها مفتقرة الى الباقي ويتأمل ان [illegible] الهيئة الاجتماعية
فيه افتقار الجزء الصوري حتى لا يصح [illegible] لو كانت تلك الهيئة

المطلب الثاني من السبب وسبب التسمية به ظاهر وان اعتبر الوجود
الذهني بيان ذلك ان عماد الاستغناء او للوجود الذهني على ما في
الحواشي المطلب البين الثبوت اذ المراد من البين ما لا يشمل الذي
عند الذهن والخارج كذلك والاستغناء عن السبب اعم من الجزء
اي من كون الشيء جزءا لان الثاني اي الجزء بل كون الشيء جزءا
هو الحصول على نعت التقدم اذ جزء الشيء للماهية هي حصوله متقدما
التقدم وفي الحواشي المطلب نفسه والاول اي الاستغناء
عن السبب الحد هو مطلق الحصول لان الاستغناء عن السبب الجزء
بالنسبة الى الماهية الخارجية هو الحصول معها كما انه بالنسبة الى الماهية الذهنية
هو عدم الانفكاك عنها وفي الحواشي المطلب وفي حاشية مطلق الحصول
نفسه ايضا ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم اذ الحصول المتقدم
يستلزم مطلق الحصول دون العكس فان معلول الماهية حاصل معها
غير متقدم عليها وكذا كون الشيء بينا اعم من كون الشيء جزءا ذهنيا
فان اللازم البين بالمعنى الاخص من الثبوت وليس جزءا ذهنيا
وفي الحواشي المطلب لو كان الجزء مستغنيا عن السبب والذهني
يعني ثبوتا اي غير منفك عنها في الذهن والخارجي غنيا اي عن السبب
والجزء الذهني اخص من البين اذ ليس كل بين جزءا ذهنيا وكذا
الخارجي عن الغني اذ ليس كل غني جزءا خارجيا لكان اولى من
ارتكاب هذه التعسفات وعلم منه انه لا يلزم من كون الشيء
غنيا عن السبب الحد وكونه بين الثبوت كونه جزءا الا ان كل
واحد من ذينك المفهومين اعم من الجزء والعام لا يستلزم الخاص
والماهية المركبة لا بد ان يكون لبعض اجزائها افتقار الى الباقي
ويمتنع ان يكون لكل منها افتقار الى الآخر اما الاول فلانه لو لم

مسلم لا اجتماعها اى لكون الاجتماع اى الحاصل منهما علة لاحداث تلك
الهيئة في الحواس المعطية وفيه نظر لان غاية ان يوجد الهيئة
توجد مع الاجتماع ولا يلزم من وجود شي مع اخر ان يكون الاخر
علة لذلك الشي وان قوله لا يحال انه يريد بالمعلول المترتب
وبالعلة الموقوف عليه ولا شك ان الهيئة الحاصلة عند الاجتماع
موقوفة عليه لانه يريد بالعلة الموجد وبالمعلول الموجد على ما دل عليه
قوله بل هي قابلة وفاعلة ولو سلم فلا نم ان الهيئة موقوفة على الاجتماع
اذ لا يلزم من امتناع تحقق شي بدون اخر توقفه عليه بوقف تام حتى
فانه يمتنع تحقق العلة بدون المعلول مع امتناع توقفها على ذلك
التوقف فيكون اى تلك الهيئة الحادثة خارجة عنهما ضرورة وجوب
خروج المعلول عن ماهية العلة عارضة لهما وفي الحواس المعطية
كما عارضة لها نظر بل هو ممنوع بالحقيقة اذ لو سلم هذا لم يصح ان
يكون الهيئة هي المجموع فلا يكون المركب في السواد بل هي قابلة و
علة لان الاجزاء والهيئة قابلة للهيئة المحسوسة باعتبار وفاعلة لها باعتبار
وانما لا يكون المركب في نفس السواد لانا لا نعني بالسواد الا
تلك الهيئة المحسوسة والمركب لا وقع فيها منه والقائل ان يقول
لا نم ان المركب في فاعل السواد لان فاعل الهيئة هو فاعلها بالاجزاء
فتمام الوضع بجملته ويخص الجواب منكم الاجتماع اى الحاصل منهما
لا المركب في الاجتماع اصلا لا يحال لكن يقول لو حصلت عند
الاجتماع هيئة محسوسة كانت تلك الهيئة زائدة عليهما عارضة لهما
فلم يكن ما حسبوه لهما منه لانا لا نم ذلك لان الهيئة الحادثة هي المجموع
اى الحاصل منهما الذي هو السواد بعينه والذي يدل على عدم
محسوسية شي منهما عند الانفراد هو ان اللازمة المطلقة

الاجتماعية كما ذكرتم من المثال لسان الكسرى مستتر اعضاء الى الاجزاء
المادية فلا يصح الكبرى لا يقال لا يلزم من اعتبار الهيئة الاجتماعية
هي الاجزاء الصورى ليس كذلك لان ذلك انما يكون مع الهيئة التي
لا يمتنع الاجزاء عن البعض كما يكون لا ما نحن اذا كان كذلك
لم يكن جوابكم عن الانقسام بالعشرة والعسكر صحيحا لانه لم يبق
لكل واحد من الاجزاء الى الاخر لا مشترك واحد الى حجة لان المقسم
الى المنتزع الى الشي منتزع الى تلك الشي وهو المدعى واليه اشار
بقوله ولا يمكن ان يحتاج كل منها اى من اجزاء الماهية الى الاخر
والا لاحتاج الى نفسه كما ذكرنا لا يقال لا نم ذلك لجواز ان يكون جهة
الاحتياج مختلفة لان الكلام فيما يكون جهة الاحتياج فيه متحدة اذ لو
ذلك واما الذي جهة الاحتياج فيه مختلفة فيسلم الظاهر صحة افتقار
البعض الى الباقي على جهة غير مسلم به نعم الاجزاء الماهية قد يكون
بحيث يتميز وجود بعضها عن البعض في الخارج على معنى ان يكون
لكل احد منها وجود مستقل بحيث يجوز ان يبقى احدهما اذا بطل
الاخر او لا يكون بحيث يتميز وجود بعضها عن البعض في الخارج
فان لكل احد منها وجود مستقلا متميزا عن الاخر ومنها النفس والبدن
فان البدن اذا فسد وقد يكون بحيث لا يتميز ذلك اى وجود بعضها
عن البعض الاخر كالجنس والفصل فان وجود جنسه لا يتميز عن وجود فصله
في الخارج بل في الذهن فقط والا لم يتميز وجود جنسه وهو اللون
عن فصله وهو القابض للبصر فان لم يكن شي منهما محسوسا انفرادا
عند الاجتماع ان لم يحدث هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوسا ضرورة
فلم يكن السواد سوادا لانا لا نعني بالسواد الا تلك الهيئة المحسوسة
وان حدث اى هيئة محسوسة عند اجتماعهما فتلك الهيئة

لا يدخل في الوجود الا بعد تعينه اما بلواحقه او بغيرها من الفصول فلا يمكن
منهما ما يكون قبل الدخول في الوجود والشي قبل الدخول في الوجود
لا يكون محسوسا لا محالة وان كان احدهما فقط محسوسا كان الاحساس
بالسواد احساسا بالهوية المطلقة ان كان ذلك الاحد الهوية المطلقة
او شاعينه البصر ان كان ذلك الاحد قابضة البصر فيكون قابضة
النوع هي قابضة الجنس او قابضة الفصل وهو ممنوع وفيه نظر لجواز ان يكون
احدهما فقط محسوسا عند الانفراد ويحدث عند الاجتماع هيئة محسوسة
اخرى فلا يكون الاحساس بالسواد احساسا بجنسه او بفصله السواد
وان كان احدهما محسوسا عند الاجتماع ان حصلت منه اخرى محسوسة
كان الاحساس بالسواد احساسا بمحسوسين وان لم يحصل كان المحسوس
جنسه او فصله فلم يكن السواد محسوسا لا يقال لم لا يجوز ان يحدث عند
الاجتماع هيئة محسوسة ولا شي اجزاء المحسوس محسوسا عنده فلم يكن
الاحساس بالسواد احساسا بمحسوسين لان ذلك بالحقيقة راجع الى
القسم الاول لحدوث الهيئة المحسوسة عن امرين غير محسوسين وان
كان كل منهما محسوسا كان احساسا بالسواد احساسا بمحسوسين لا بشي
واحد لمحسوسه حقيقته وهو ممنوع لجواز ان يكون المحسوس
بالمركب محسوسا واحدا ولئن سلمنا انه يكون احساسا بمحسوسين
لكن لم قلت انه ليس كذلك لجواز ان يكون محسوسان لا يتميز الحس
منهما فيحس بهما محسوسا واحدا الا انه يمكن دفع الاول بان يقال
لو كان كل احد منهما محسوسا عند الانفراد وعند الاجتماع والتركيب
ان تحقق محسوس كان الاحساس بالسواد احساسا بمحسوسين والا
فان بقي احد منهما محسوسا دون الاخر كان الاحساس بالسواد احساسا
بجنسه او بفصله وان لم يبق شي منهما محسوسا لم يكن السواد محسوسا

لما امتنع ان يكون المركب محسوسا دون ان يكون شي من اجزائه
محسوسا وهو ظاهر او لا يقول يجوز ان لا يكون شي من اجزاء المركب
محسوسا على الاستقلال والانفراد ويكون المجموع المركب منهما محسوسا
لم قلتم لا يجوز ذلك لا بد له من دليل فثبت ان جنس السواد لا يتميز
وجوده عن فصله الا في الذهن فقط على معنى ان السواد اذا حصل
في الذهن فصله العقل الى موجودين احدهما الجنس والثاني الفصل
فان المتكلم الكل الفعل فانه يتعقل ان هناك نوعا وحساسا جعلا
وان كلا منهما موجود والحس لا يعرف من وجود اشياء وحيثية ان المتميز
من حيث هي لونية هي الهيئة القابضة للبصر من حيث هي قابضة البصر
فاذن هما متمايزان اذ لولا ذلك لاستحال ان يتميز احدهما عن
الاخر في الذهن لان الذهن لو حكم بالمغايرة من امرين و
تركيب اشياء منهما فيما لا مغايرة منهما ولا تركيب فيه كان ذلك جهلا
واليه الاشارة بقوله وذلك ان التميز من وجه يماثله الذهن
يستدعي الاشتراك في الخارج من ماهيتها والا لكان حكم الذهن
بالتركيب فيما لا تركيب فيه خطا فاذن هما متمايزان في الوجود من وجه
الخارجي الغلط الاصوب هما متمايزان في الذهن والخارج
لان جنس السواد ليس متميزا عن فصله في الوجود الخارجي بل
في الوجود الذهني فقط وفيه نظر لان قوله في الوجود يتغير يشعر
بهذا التقسيم بقوله يجب المميز فلم يكن اصوب بل سلبه انه يجب
الوجود فالاشارة ليس الا في الذهن فقط اي هما يجب الوجود
الخارجي يتحد بالوجود متمايز بالماهية ويجب الوجود الذهني
متمايز بالماهية والوجود ومعنى ان تعلم ان هذا على تقدير صحة
انما يدل على ان اجزاء الجنس لا يتميز وجوده عن الفصل في الخارج

معه زيادة مشخصة على ان الحيوان مثلا ماخوذ بشرط ان لا يكون
ناطقا على معنى ان يكون جسما حساسا سابحا كان بلا ارادة فقط من غير ان
يحمل الشمار على الناطق وبالجملة على غير هذا المعنى وان اعتبر انه
وصف آخر لكان خارجا عن مفهوم حيوانيته عارضا له لما يصح هكذا
منى ان مفهومه بهذا الموضع وان اخذ من حيث هو هو من غير
الالتفات الى ان يكون معه شيء وفي بعض النسخ زيادة او لا يكون
كان محمولا وجنسا ان كان مشتركا وفصلا ان كان مختصا لا بان
يجوز حمل الجزء اي انما جوزوا لا بشرط شيء على الكل فاذا قلنا الانسان
حيوان فان كان المراد انهما متحدان في المفهوم كان كاذبا ضرورة
مغايرة مفهوم الكل مفهوم الجزء وان كان المراد ان الانسان
موصوف بالحيوانية كان كاذبا ايضا لان الجزء متقدم والشيء من
الصفة متقدم فلا شيء من الجزء بصفة وان كان المراد ان الانسان نفس
حتى نظر في صحته وفساده لانا نقول المراد ان ما صدق عليه الانسان
صدق عليه الحيوان ولا استحالة في صدق المفهومات المتغايرة على
شيء واحد او ان الشيء الذي يقال له انه انسان هو بعينه يقال له
حيوان لان المراد انهما متحدان في الوجود على ما قال العلامة في
ذلك معنى الحمل والوضع على ما هو المتعارف بل صحة الحمل الايجابي
انما تقتضي ذلك قالوا لان الموضوع والمحمول ان اتحدا من جميع
الوجوه كان الحمل عديم الفائدة وان تغايرا من جميع الوجوه
لم يصدق على احدهما انه هو الآخر بل لا بد من الاتحاد في الذات
والوجود والتغاير في الصفات والاعتبارات ولما ذكر ان المراد اي
معنى الوجود وكان في هذا الكلام دقة وغموض فانه كيف يمكن
ان يكون للماهيتين وجود واحد اشار الى كنهه وذلك بقوله لان

بل التميز انما هو في الذهن على معنى ان الحس لا يميز بينهما في الوجود
بل العقل يميز تلك التميز وهذا مقابل لقسم الاول لجواز ان يكون
لكل واحد موجود مستقل بحيث لو ان الحس اشار اليهما او بطل الاثر
لا يفرق الحس بينهما في الوجود الخارجي فانه وبه مثلا الامام ان
المركب يكون شيئا قابل السواد فاعلا فيه ان لم يكن شيء منهما
محسوسا بانفراده وعند الاجتماع يحصل منه محسوسه وانما لزم ذلك
ان لو كانت تلك الستة عارضة لهما وهو ممنوع لانه انما جاز ذلك
لو لم يكن تلك الستة المجموع الحاصل منهما وهو ممنوع واذا كانت
تلك الستة هي المجموع الحاصل منهما كان المركب في السواد بشرط
لا لما لا يعني بالسواد الا تلك الستة وجعلها الجميعة اي اللغوي وهو ما
عدا الشيء ان اخذ بشرط ان لا يكون معه زيادة مشخصة اي يوخذ بشرط
لا شيء كان جزءا اي الاصطلاحي وهو مادة ان كان جسما اي مادة و
في الخارج ان كان جسما في الذهن وذلك على مذهب ما اخذ الحيوان
مثلا لا بشرط شيء اي لا يكون محمولا فان عقل وهم الماهية موجودة في
الخارج مع قولهم الماهية بشرط لا شيء غير موجودة في الخارج مما ينافيها
فيقال لان الماهية ماخوذة بشرط لا شيء فقط الاخذ بشرط لا شيء
جدير بان يتجرد الماهية عن اللواحق الخارجية ويتقيد بقيد العموم
وهي بهذا الاعتبار غير موجودة في الخارج ضرورة ان الموجود
في الخارج الماهية المتشخصة جديرا بان يكون احد الذاتيين خارجا عن الآخر
مباينا له والمراد مثلهم الماهية ماخوذة بشرط لا شيء بهذا المعنى فانما
اذا اعتبر بالجنس والفصل ذاتين متباينتين لا يوجدان بجعل
واحد كان الجنس بهذا الاعتبار مادة والفصل صورة فاذن
لا شاعة من الكلام من قاعدة وينبغي ان يحمل قوله بشرط ان لا يكون

لان المطلق لا مدخل في الوجود الا بعد تقيده بقيد فانه ما لم يصر
ناطقا او صاهلا او غيرهما من الفصول لا يمكن دخوله في الوجود وهنا
منع ذلك فتدبر كما ذكر لعله فان الوجود لا نوعي الا يجوز ان المركب
اي المتقيد باحد الفصول فالحيوان الناطق وان كان مركبا بحسب
الماهية لكن وجوده عين وجود الحيوان فظهر ان الانسان مع
مغايرته للحيوان كيف يمكن اتحادهما في الوجود ومعنى ان يعلم ان
هذا غير مختص بحمل الجزء على الكل بل الامر كذلك في جميع المحمولات
دائما كان المحمول او عرضيا وحرف منهما مدخول سيد او المحمول في
الموضوع وجوده عنه فاعلم ذلك واعترض الامام عليه اي على
اتحاد الجزء والكل في الوجود بان الجزء من حيث انه جزء له وجود
مغاير لوجود المركب لتقدمه عليه فلم يحصل له مع المركب وجود واحد
كان له اي للجزء وجودان واتفق ذو الحواشي القطبية هذا اي
حصول وجود واحد مجموع مع المركب ليس كلامهم فلم قال بعده فلم كان
وجود المركب هو وجود الجزء لكان له وجودان لكان اولى اقول
وهو رد على هذا ان يقال الجزء من حيث انه جزء له وجود مغاير
لوجود المركب فلو كان وجود المركب هو وجود الجزء فلا يخ من
ان يكون هذا الوجود هو الوجود الذي به تقدم الجزء على الكل
او غيره والاول ممنوع لامتناع كون المتقدم عين المتاخر فتعين
الثاني فيلزم ان يكون للجزء وجودان احدهما السابق والاخر
اللاحق انتهى واذ قد عرفت ان الاتحاد في الوجود غير مختص
بالمحمول الذاتي بل هو واجب لصاف المحمول العرضي فيمكن ايراد
ذلك عليه ايضا بان يقال المحمول اذا كان خارجا عن الموضوع
عارضا اياه يكون حينئذ له والصفة متاخرة بالوجود عن الموصوف

فلو كان وجود الموضوع هو وجود المحمول في الخارج لكان له وجودان
واستبعد المص استشكل السؤال واستضعف الجواب عنه على ما
قال وانه سؤال مشكل والجواب عنه ضعيف واقول الجواب
عنه ليس بصعب لان الجزء الخارجي للشيء له وجود متقدم عليه
في الخارج وليس وجوده في الخارج هو وجوده فيه عند تمام الكل
بخلاف الاجزاء المحمولة اي الجزء الذهني للشيء كالجنس والفصل
له وجود متقدم عليه في الذهن ووجوده الخارجي هو وجوده
الخارجي لا وجوده الذهني فلا يلزم ان يكون له وجودان في
الخارج بل غاية ما لزم ان يكون له وجودان احدهما في الذهن
والاخر في الخارج وهو غير منكر وفي الحواشي القطبية ان اراد
بالمغاير ان وجود الجزء مغاير وجود الكل من حيث الذات فهو
ممنوع لاتحادهما عندهم وان اراد به انه مغاير من حيث الاعتبار
فمسلم لان العقل لاحظ هذا الوجود مرتين مرة من حيث كونه للجزء ومرة
من حيث كونه للكل فصار هذا الوجود وان كان واحدا بحسب
العقل وجودين ثم حكم على احدهما بانه متقدم على الاخر وعلى
هذا لا يلزم وجودان للجزء وهذا الكلام لا يخفى لان كلامهم
في تغاير وجودهما بحسب الذات حيث قالوا الجزء يستغني
عن السبب عند تحقق الكل دون الكل واجزاء الماهية واعلم ان
المراد بالماهيات التي تتركب اجزاؤها ليس هو الماهيات الحقيقية
اعني الماهيات الموجودة في الخارج بل ما هي كل الماهيات المهمات
التي يعتبرها العقل مركبة من الامور على ان يطلق بالاعتبار ان
كان بعضها اعم من بعض يسمى مثل هذا احد والا المتباينة ولا يريد
بالمتباينة المباينة الاصطلاحية بل يريد بها ما لا تكون اجزاؤها

يوجد بدون الآخر ويوجدان معا وكل امرين شأنهما ذلك فبينهما عموم
وخصوص من وجه واما المتباينة وهي الاجزاء التي لا يكون بينهما عموم
وخصوص اصلا فهي كتركب الشيء من العلة الفاعلة كالنطاق فانه
اسم لما هو مركب من الفاعل اي حاصل منه او اسم لما هو باعتبار
الفاعل عليه اي الحواشي المطيفة او بالصورة كالافطس اذا جعلناه
اسما للانف الذي فيه التقعر كصورة اي للانف في الحواشي المطيفة
به فالمراد ان الافطس اذا جعل اسما للانف الذي فيه التقعر فلا يكون
تركب الشيء من علة الصورة لان الشيء هنا هو الانف المتقعر وهو لم
يركب مع شيء والمركب هو العلة المادية فيكون اطلق الشيء واراد
به جزؤه اول الامر كذلك فالصواب كالانف الافطس اذا جعلناه
اسما للتقعر الذي فيه فانه حينئذ يكون مركبا من الشيء الذي هو الانف ومن
علة الصورة التي هي التقعير الذي فيه فيكون ذلك مثالا للفاعل عليه
ايضا على ما قال او بالغاية كالخاتم اذا جعلناه اي اذا جعلنا الافطس اي
فشمل قولنا الانف الافطس ليصح اسما للتقعير الذي في الانف
وفي بعض النسخ للانف فانه يكون مركبا من الشيء الذي هو التقعير ومن
المادة الذي هو الانف او بالغاية كالخاتم فانه اسم لحلقة تتزين
بها اي فانه اسم لحلقة متزين بها هو غاية لها وهو التزين بها في الاصبع
واما بمعلول له كالرازق والخالق وكذا جميع المشتقات فانها اسماء
للفاعل باعتبار المخلوق والمرزوق والرزق معلولان والخلق
معلولان له لحصولهما منه او بما لا يكون علة ولا معلولا فيما اذا كان
يكون جنسه او اضافة او عشرة والاول اما ان يكون كلها متشابهة
اي غير مختلفة كالعدد المركب من الآحاد وفي الحواشي المطيفة فيه نظر
لانه اما ان يصح رسم بعض اجزاء الصورى اول والثاني عدم اعتبار

مسند اليه فلا يوجه ما قيل لا يلزم من عدم العموم الشامل لجواز تركب
الماهية من امرين متساويين بل مما هو بعد ذلك ذكر مسند القسم لانه لا
يوجد له مثال بل هو احتمال ذكره ولكن بالعقل اعتبارا لماهيته تحقيقا للعقد
والمتداخلة ان كان بعضها اعم من الآخر مطلقا فان كان العام
مقوما للخاص موصوفا به اي ويكون العام جاريا مجرى الموصوف
والخاص جاريا مجرى الصفة فهو كالحيوان الناطق فانه اي فان
الحيوان مقوم بالناطق لكونه جنسا له والجنس انما يتقوم ويتحصل
بالفصل كما ان المادة انما تتقوم ويتحصل بالصورة وفي قوله لكونه
جنسا مواخذة لعدم كون الجنس جنسا للفصل لعدم دخوله فيه
والامر فيه هين لظهور المراد وموصوف به اي بالناطق لكون
الناطق محمولا عليه فيكون جاريا مجرى الصفة لانه صفة لا بالحقيقة
والالتفات مع تقدمه عليه لكونه محصلا اياه وان لم يكن اي العام
موصوفا به اي بالخاص مع كونه مقوما له فهو كالموجود المقول
على المقولات العشر اي كالموجود في شمول قولنا الجوهر الموجود
والكم الموجود الى غير ذلك لصدق على الموجود انه جوهر ماهيته
فان الوجود مقوم لها لكونه عارضا اياها والعارض مقوم
بالمعروض وغير موصوف بها بل الامر بالعكس وان كان الخاص
كالكليات مقوما بالعام كالانسان اي في قولنا الانسان كلي
حتى يحصل ماهية مركبة وهو المراد من قوله فهو كالنوع الاخير المقوم
للخاصة التي لا توجد الا فيه فان كل واحد من الخواص المطلقة
اخص من النوع ومقوم به ضرورة ان النوع مقوم اوليا لم
مقوم بالخاصة المطلقة لعدم وجودها الا فيه وان كان كل منهما
اعم من الآخر من وجه فهو كالحيوان الابيض فان كل واحد منهما

السادسة من الفن الثاني من الجملة الاولى من طبيعيات الشفاء واما
الذي يسمى صورة وخلقة فهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي او صناعي
وخصوصا بالبصر وذلك بان يكون له لون فيكون الشكل الملون خلقة
وصورة فيصح كون المراد منه هو المعنى الاول غير انه اذا كان الشيخ
تمسك بما هو بحسب الظاهر المشهور وما خصه المحشي بذكره بعد ذلك وهو
ان الشكل الذي من الكيف هو المعنى الثاني والثاني كالاول لا ريب
والاشبه انه لا فالتهما على اضافات عارضة لا اضافات والثالث كا
لتربيع الذي يعتبر في تحققه نوع من النسبة اذ لا يكفي الاجزاء الخطية
كالاجزاء الخشبية في تحقق اجتماع الامر معهما من وجود ربط مخصوص
بينهما وهو امر نسبي غير مستقل بنفسه والجمهرة ان كانت نوعا محصلا
موجودا في الخارج وفي الحواشي القطبية على معنى انه يمكن ان يوجد
في الخارج بلا انضمام فصل اليه كالحيوان الناطق بخلاف الحيوان الابيض
فانه لا يوجد الاشعار ببعض واحد من الحيوان والناطق
جزء ما صدق عليه بخلاف الحيوان الابيض في الحقيقة واقول فيه نظر لان
ما يمكن ان يوجد في الخارج بلا انضمام فصل اليه لا يجب ان يكون جزء
موجودا في الخارج لجواز ان لا يوجد اصلا بخلاف النوع المحصل فا
ما قال وجودها اي وجود الماهية الحقيقية التي هي النوع المحصل يجب ان
يكون موجودا لان جزء الموجود موجود وايضا ما قال الماهية الاعتبارية
قد يكون ماهية نوعية كالانسان وقد يكون ماهية جنسية كالحيوان فالظاهر
لا يجوز ان يريد بالنوع في قوله نوعا محصلا النوع الاصطلاحي حتى ان
الماهية الحقيقية لا تنحصر فيه بل اللغوي الشامل للجنس ايضا ولا يخفى ان الماهية
الجنسية لا يمكن ان يوجد في الخارج بلا انضمام فصل اليها وان حصلت
اي الماهية باعتبار عقلي هي الاعتبارية كالحيوان الابيض ولا يجب

الصوري في العدد اذ لا يحصل هيئة عند اجتماع الوحدات شيء
غير الاجتماع وكذلك مثل الحاصل فيه هو شيء مع شيء فقط بخلاف
البيت الحاصل من اجتماع الجدران والسقف اذ يحصل هيئة
مع الاجتماع منه متعلقة بالاجتماع والمتزج الحاصل من اجتماع الاخلاط
اذ يحصل هيئة بعد الاجتماع شيء اخر هو مبدأ فعل او استعداد او
كان كذلك فلم يكن كلام المعترض المحشي متعلقا به وينبغي ان يعلم ان
الاعتبار بالخاص الذي يستند اليه الخواص اللازمة كما يصرح المنطقة
وغيرها فليس زائدا على نفس الاحاد التي يطلع عليها العدد واطلاق
اسم الصورة النوعية عليه بالمجاز او مختلفة اما معنوية كتركيب الجسم
من الهيولى والصورة وفيه نظر لانه تركيب مما هو علة ومعلول كلا
في شرح العدالة لتركيبها من الحكمة والعفة والشجاعة او محسوسة كتركيب
الخلقة من اللون والشكل وفي الحواشي القطبية فيه نظر لان الشكل
اضافي لاعتبار النسبة فيه فالاولى في شرح البلاغة لتركيبها من السواد
والبياض اولى وفيه بحث لان الشكل يفسر بشيء من احدهما يحيط حده
او حدود كالمربع والمثلث وغيرهما وهو الشكل الذي يستعمله المهندسون
الذين يقولون انه مساو للشكل كذا وغير مساو له ونصفه او مثله ويبرهنون
بذلك عليه اشكالا وهو بهذا المعنى من مقولة الكم فان ما احاط
حد او اكثر اما ان يكون سطحا او جسما واما الهيئة التي حاصلة من وجود
الحد والمحدود على نسبة ما كالتربيع والتثليث وغيرهما وهو بهذا المعنى
من مقولة الكيف واما عروض النسبة للشكل فانما يوجب عن كونه
امرا حسبانيا منه لا اضافيا ومنه ان يعلم ان المراد من الشكل
هنا الشكل بالمعنى الثاني لان الخلقة من الكيفيات المختصة بالكم
وان كان ظاهر لفظ الشيخ حيث قال في اول الفصل الاول من المقالة

ان يكون جوهرا موجودا لجواز تركيبها من المعدوم والموجود كما في
الاعمى وعليه مواخذة لانه لا يتأتى من قوله لا يجب ان يكون جوهرا
موجودا ومن قوله لجواز تركيبها من الموجود والمعدوم ومن حيث
المعنى فلا يكون الدليل زائدا على الدعوى ويمكن دفعها بالعناية
وتغيير العبارة. فلا عبرة بها والمهمات المستتان في بعض الاجزاء
اي الاجزاء المحمولة اذا احتلتا في الثاني كان ما به الاشتراك
غير ما به الامتياز بالضرورة. واما قيدنا الاجزاء بالمحمولة ليصح قوله
والاول هو الجنس والثاني هو الفصل قال الشيخ ان الفصل علة
لوجود الجنس على معنى ان الحصة لا تحصل في الوجود الا اذا قارنها
فصل فالعلة بهذا التفسير ضرورية والدليل الذي اورده المصنف
على عدم قوله والا فالجنس ان كان علة له فاينما وجد الجنس وجد الفصل
لامتناع تخلف المعلول عن علته وان لم يكن علة استغنى كل منهما
عن الاخر فيمتنع التركب ليس للشيخ بل مناقضة له وكذلك هو في تعريف
علي ع قال وجوابه منع الشرطية الاولى اي لا نم ان الجنس لو كان
علة للفصل فاينما وجد الجنس وجد الفصل ان اراد بالعلة المحتاج اليه
فانه لا يلزم من تحقق المحتاج اليه تحقق المحتاج لجواز توقف المحتاج
على شيء اخر والثانية اي ومنع الشرطية الثانية اي لا نم ان الجنس
ان لم يكن علة للفصل مع عدم كونه علة للجنس استغنى كل منهما عن الاخر
ان اراد بها العلة التامة لجواز ان لا يكون شيء منهما علة تامة
للاخر لكن يحتاج احدهما الى الاخر كاحتياج المعلول الى اجزاء العلة
او احتياج المشروط الى الشرط فيصح التركب والحاصل منع الشرطية الثانية
وهو قوله واذا استغنى كل منهما عن الاخر يمتنع التركب بناء على ما قدمه
من المثال المذكور وهو ان الحجر الموضوع بجنب الانسان لا

بعلة

الجنس منهما حصته قال الامام ابطال قول الشيخ وتعيين الاول ان
فصل الجسم ان الاخص وليس علة لوجوده لما حرمه لكونه حصة له والا كان
ان الفصل لو كان علة لوجود الجنس لاستحال بقاء الجسم الثاني بعد
زوال ذلك النوى عنه والى اشار بقوله والنوى الثابتة اي فصول
الانواع الثابتة فصل الجسم الثاني مع ان الجسم اي الجسم الثابت يبقى
قد يبقى بعد زواله وجوابه ان كلام الشيخ في الحصة المحققة واذا كرهوه
اي الجسم ان الاخص اعتباري فلا يرد عليه وبقاء الجسم الثاني بعد
زوال النوى عنه ممنوع فلا يكون الجسم الثاني الذي هو معلول النوى
النباتية او النوى الثابتة اذا زالت عن الجسم الثاني فقد انعدم ذلك
الشخص الذي هو معلول تلك النوى وحدث شخص اخر باقيا
بجسمه بل الباقي هو الجسم لا الجسم الثاني وفي الحواشي القطبية وفيه نظر
لان المراد بالثاني ما يصدق عليه انه نام لا انه نام في الحال والا لما صدق
على الانسان في سن الكهولة والشيخوخة انه نام ويمكن ان يمنع
كونه في هذا السن غير نام والحذاقة جلية عند الانذبال وكذا الاظفار
مادام حيا وليس كذلك الثاني بعد زوال النوى عنه وهو يدل
على ان النسخة التي وقعت اليه صحيحة كان فيها بدل الجسم الثابت
في قوله وبقاء الجسم الثاني الجسم الثاني وهذا فسر الجسم الثابت في قوله
فصل الجسم الثاني بالنوع اذ قال رحمه الله الجسم الثاني فسر الجسم في قوله
مع ان الجسم يبقى بالجسم الثاني اذ قال يريد به الجسم الثاني الذي هو
الجنس وهذه النسخة اصوب والاولى اذ الفصل لا يكون فصلا
للجنس بل للنوع المركب منهما فلم يصح قوله والنوى الثابتة فصل
الجسم الثاني على ان يكون الجسم الثاني جنسا الا ان في نظره نظرا
لانه كما يصدق عليه انه نام بالاطلاق بعد زوال النوى عنه يصدق

زوال النوى الثابتة عنه لامتناع تخلف المعلول عن العلة والثاني باطل لان الجسم الثاني قد يبقى بعد

عليه الضاحك الترس اى فصله بالاطلاق فان لا فرق بينهما في
الصدق في الجملة والضاحك كون الانسان في سن التكلم والسبح
غير ما لبس على عينى واما اثبات جلده عند الانداد والاثبات
الطفاره مادام حيا فلا دال على انه مار ساقه من السنن لان النمو
انما هو الزيادة في الاقطار الثلثة على النسبة الطبيعية لا الزيادة
كيف ما كان والمشترك في بعض الذاتيات اذا اختلفا في
اللوازم دل ذلك على التركيب وذلك لان اللازم لا بد من علة
مستند اليها وهي لا يجوز ان يكون الذاتي المشترك لامتناع استناد
اللازم الخاص الى الامر المشترك والا لاشتركا فيه لامتناع تخلف
المعلول عن العلة فيجب ان يكون كل منهما مركبا من مشترك ومختص
ليكون اللازم المختص بكل واحد مستندا الى ذلك الذاتي المختص
او الى المجموع المنافي للمجموع فان قلت لم لا يجوز ان يكون مستندا
الى المختص لا يكون ذاتيا قلت ذلك المختص لا يجوز ان يكون مستندا
الى المشترك فيكون مستندا الى مختص فيتسلسل او ينتهي الى مختص
ذاتي والاول باطل فتعين الثاني والمراد بالاستناد الى ذاتي
مختص اعم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة وفيه نظر وفي الحواشي
التعليقية عبارته نظر لا يناسب … في التركيب والصواب والاكثر
فما ليس … اولى يمكن ان يستدل عنه بان الاشتراك في بعض
الذاتيات … المركب عن المشترك والمختص والمراد …
لا مطلق المركب الذي هو صحيح واما الاشتراك المختلفات في
السلوب واختلاف المشتركات فيها اى في السلوب فلا يوجب
التركيب اما الاول فلان كل بسيطين مختلفين بالماهية مشتركان
في سلب ما عداهما عنهما مع ان شيئا منهما ليس بمركب واما الثاني

حتى يكون …

علمائه

فلان الحركة البسيطة كالناطق مثلا المركب الذي احد اجزائه هو كالانسان
في الماهية … لاشتراكهما حسبا … لصدق الناطق على كل
من الانسان والناطق واختلافهما … اى واختلاف البسيط المركب
في بعض السلوب … عدم دخول الحس في حقيقته … في حقيقة المركب
مع انه لا تركيب فيه اى في ذلك البسيط ولا يجوز ان يكون التعين
عدميا اذ العدم لا ثبوت له في الاعيان وكل ما لا ثبوت له في الاعيان
لا تميز غيره فلا تعين به اى بالتعين غيره فلا يكون تعينا له
ولانه جزء من التعين الموجود فيكون موجودا لان جزء الموجود موجود
وفيهما نظر اما الاول فلانا لا نسلم ان كل ما لا ثبوت له في الاعيان لا تميز
غيره وانما يكون كذلك ان لو لم يكن التعين عدميا وهو عين النزاع
واول المسئلة لاشتمال هذا الاستدلال على ما يبتنى على كونه ثبوتيا
فكان مصادرة على المطلوب على كل حال فلانه مصادرة على المطلوب
وفي الحواشي المعلقة بناء على ان المعدوم لا ثبوت له في الاعيان
لبطلان … وفيه نظر اقول اذ اللازم على تقدير ثبوتها
اشتمال القياس على صغرى غير مبينة لا المصادرة وهو ظاهر
والى ما ذكرنا … بيان المصادرة واما الثاني فلانه … لكن
التعين ان اريد بالتعين … التعين وان اريد به المركب
منهما فلا نسلم انه اى ان المركب منهما او من جزء لاحتمال ان يكون
كلا منهما موجودا اما على الاول فلان المركب من العارض والمعروض
امر اعتباري لا حقيقي واما على الثاني فلان جزء الماهية الاعتبارية
قد يكون عدميا كما في الجاهل والاعمى وهو اى التعين ان كان
بالماهية او بالفاعل … المنع او بالفاعل فقط وهو اولى لان …
يكون الفاعل كافيا في تعين تلك الماهية كما في كل واحد من العقول العشرة

الشدم

او قابل مختص به وعند تشخصه مختص بنوعها فى الشخص اما على الاول فقط
لانه حيث وجدت الماهية وجد ذلك المعين فلا تكون الماهية شخصها
متعددا ان واما على الثانى فكذلك لانه حيث وجد وجد ذلك المعين
وفى الحواشى الشريفة هذا انما يتم اذا كان الفاعل غير متعدد وهذا
يدل على انه كان لفظ فقط موجودا فى نسخة صاحبها واما على الثالث
فلذلك لا محالة فانه اذا وجدت وجد ذلك المعين وان كان
بقوابل مختلفة او استعدادات مختلفة بعرض تعاقب واحد كان لها
تعينات مختلفة اما على الاول فلتعدد النباتات بتعدد القوابل
كما فى المواليد الثلثة واما على الثانى فلتعدد لتعدد الاستعدادات
المختلفة العارضة لمادة واحدة كما فى العناصر واجيب من ان
الحصر فى هذه الاقسام ممنوع لجواز ان تكون النفس المزاج الذى
حصل لها عرض له ذلك النفس فى مبدأ التكون او باستعدادات
ذلك المزاج او بالعلة الصورية للماهية اذا تجردها عن المادة ولا يبعد
ان لا تكون له علة التشخص الهيئة المركبة منهما كما زعم ولان تعينات
النفوس الانسانية المتحدة بالنوع فى حال العلاقة وبعدها خارج
عن هذا الحصر اذ حالها امتيازها وتشخصها فى حال العلاقة بهيئة
تومن لها من قبل البدن لا بنفس البدن وامثاله اذ البدن شأن
الذوات للنفس وكذا امثاله فلا يجوز ان يكونا مميزين لان تميز
الشئ عن غيره انما يكون بامر من ذاته لا بالجوهر المباين واما
امتيازها وتشخصها بعد المفارقة فباحوال وصفات ملكية وانفعال
وانفعالات ادركه الى غير ذلك فمردود على الحصر اذ ليس
مراده حصرا من الحصار على التشخص ليتوجه عليه ذلك بل مراده ان
يبين ان التشخص ان كان بالماهية او بالفاعل او بقابل واحد لا

استعدادات مختلفة وجب الا يحصل شخص واحد وان كان بقوابل متعددة
او بقابل واحد او استعدادات مختلفة فلا والامر كما قال قيل ان الطبيعة
ان كانت محتاجة لذاتها الى المحل كان وجودها فى المحل ابدا وان كانت
غنية عنه لذاتها والغنى عن الشئ لذاته لا يعرض له الحاجة لعارض
فلم يكن حينئذ وجودها فى محل اصلا واذا كان كذلك لا يجوز ان يكون بعض
افراد الطبيعة الواحدة حاصلا فى محل وبعضها قائما بلا محل فلا تكون
النفس التى هى طبيعة واحدة عندهم من ماهية الواجب وزائدا
على الامور المادية عليهم ... والا لكان قائما بلا محل لا الى الحاجة
واما على ما فى المادى هذا استقر هذا الكلام فى هذا المقام فاعلم
ذلك وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم احتياجها الى المحل لذاتها استغناؤها
عنه لذاتها لجواز ان لا يكون شئ منهما لذاتها بل يكون كل واحد منهما
لامر خارجى وللقائل ان يقول كل مفهوم فهو بالنظر الى نفسه اما ان يكون
بحيث يجوز ان يوجد بدون هذا او لا فان جاز فهو غنى عنه لذاته والا
فمحتاج لذاته بل الجواب بعد تسليم كون النفس طبيعة واحدة ليس نوعا
على حدة بالاشتراك ان يقال لا نم ان طبيعة النفس غنية تمام بعض
افرادها بمحل بعرض لها الحاجة اليه بل انما تعرض الحاجة لذلك الفرد
من افرادها والطبيعة من حيث هى غنية عنه لكن لا يستلزم ذلك
اللزوم عليها بالطبيعة وذلك لان الانسان يكون غنيا من حيث هى هى غنية
عنه لا يقال لو كان النفس شيئا لكان له ماهية كلية مقولة على كثيرين
التعينات قول النوع على افراده فيحتاج كل شخص من اشخاص النفس
فى امتيازه عن شخص اخر منه الى تعين اخر لان الاشتراك اذا كان
فى الماهية كان الامتياز بالتعين ويلزم التسلسل لان الكلام فى
هذا التعين كالكلام فى ذلك وفيه نظر لجواز ان يكون صادقة عليها بالاشتراك

بالفعل بالتشخص ولو سلم ذلك فلا نلزم احتياج كل واحد من الاشخاص
المتشخصات الى ماهيته عن اخواته وهو يجوز ان يكون عدميا كما انه
ان لا يكون تعين واحد تعين شيئا واحدا لكان انضيافه الى الماهية موقوفا على
امتيازها عن غيرها بتعين آخر والا لم يكن اختصاصه بها اولى من اختصاصه
بغيرها فيلزم ان يكون سبقه قبل تعينها وانه محال لانا لا نسلم انه
تعين كل ماهية بتعين سابق بل تعينها بتعين لاحق لا يقال الكلام في ذلك
التعين كالكلام في هذا التعين لان انضمامه الى الماهية يتوقف على امتيازها
عن غيرها بتعين آخر فيلزم التسلسل ولكن تعين الشخص الذي كان له ما
يشاركه في نوعه ان كان بالماهية او بالفاعل او في الحواشي الشطبية
اي غير المتعدد الحضرية بها في الشخص لانه لم يمكن له ما يشاركه في نوعه
منه واما ما قيد صاحب الحواشي بما على عدم التعدد لعدم لزوم الانحصار
على تقدير التعدد ولذا كان الامر كذلك فالقائل ان يقول لم لا يجوز ان
يكون التعين بالنظر على التعدد وان كان بالقابل اي بمادته وما
ان له انضماما عارضا محتاجا الى علة لكونه ممكنا فتعين القابل ان كان
بالقابل لزم التسلسل لا بالفاعل لزوم التسلسل يجوز ان يكون تعين القابل
المتأمل بالماهية او بالفاعل لان القابل في تحصيله وعدمه في تحصيله فيلزم
انحصار نوع ذلك الماهية في الشخص والمقدر خلافه وان كان
الى تعين القابل بالقول اي بمدرك الشخص مع [illegible] للماهية
بالمعنى في الحواشي الشطبية او ذكر فيها اي تعين الماهية لانه لزم منه
لزم الدور او في الحواشي الشطبية بناء على ان تعين القابل متقدم في الوجود
او متقدم عليه وهو ممنوع لكونه مما [illegible] الحال عن المحل
واقول توجه لزوم الدور على تقدير ان يكون تعين القابل معه
في الوجود او متقدما عليه ان يقال ان كان تعين القابل بعين الماهية

انضمام

كان تعين الماهية متقدما على تعين القابل الذي هو مع القابل في الوجود
او متقدما عليه والمتقدم على ما مع الشيء متقدم على ذلك الشيء وكذلك
المتقدم على المتقدم فان يكون تعين الماهية متقدما على القابل الذي
هو متقدم على تعين الماهية لان المقدر ان تعين الماهية بالقابل
ولا معنى للدور الا كون الشيء متقدما على ما تقدم عليه لانا نقول اما الاول
فلانا نمنع التسلسل اللازم فانه من جانب المعلول لاحتياج تعين الماهية
اليها احتياج الحال الى المحل واحتياج تعينها الى تعينها ولا برهان على
امتناعه واما الثاني فلانا نمنع صدق الشرطية اي لا نم ان التعين لو كان
شيئا لكان انضيافه الى الماهية موقوفا على امتيازها عن غيرها بتعين آخر
لجواز امتيازها عن غيرها بنفسها لم يعلم انه ليس كذلك لا بد له من دليل
ولا يخفى انه لو فرض الكلام في تعين الشخص الذي ما يشاركه في نوعه كان
انضياف التعين الى الماهية يكون موقوفا على امتيازها عن غيرها بتعين
آخر فلا يصلح ما ذكره للجواب واما الثالث فلانا نمنع لجواز ان يكون
سبب الفاعل بشرط استعداد يعرض للقابل في الحواشي الشطبية
وان تعين سبب الماهية بشرط استعداد يعرض لها بسبب حادث
يقتضي ذلك ويكون قبل كل حادث حادث لا الى نهاية والتسلسل
فيها لا يجتمع اجزاؤه في الوجود مستحيل بل هو واقع سلمنا لكن لا نم
لزوم الدور على تقدير ان يكون تعين الماهية بالقابل مع تعين القابل بالمعلول
فانه يجوز ان يكون ماهية كل واحد من القابل والمعلول علة التعين
الآخر وفي الحواشي الشطبية فعلى هذا يكون تعين الماهية معلولا بهيئة
قابلها ويكون تعين هيئتها معلولا لهيئة القابل ويكون تعين قابلها
معلولا لهيئة التعين واقول هذا انما يصح اذا كان تعين المعين
واما اذا لم يكن نفسه بل زائدا عليه فلا على ما لا يخفى وانما لزم ذلك

صاحب الحواشي هذا الذي ذكره قبل من ان حمل السائل كلامه
او مستدرم علة مجعلة المترتب على تعين الماهية والاضرورة فيه بل لا يجوز حمله
على الشخص على معنى ظاهر كلام المص وان كان يمكن حمل المستدل عليه
بعد وتقيد الكلي بالكلي لا يوجب التشخص اي لا يستلزم ان يكون
الحاصل منهما شخصا لا يمتنع الحمل على كثيرين وذلك لانه لو كان كل منهما
يصدق ولما كان تقيد كل بكلي صار ذلك المجموع شخصا لما منعه من
والتالي باطل فانا اذا اعتبرنا انه الانسان العالم الورع الذي الف
الكلام كذا في يوم كذا في وقت كذا في محل كذا مثلا قال صاحب المطالع
في هذا الكلام نظر فان كل كلي تقيد بكلي او حصل له تخصيص بعد تخصيص
في شيء حيث يمنع حصوله في غيره كما تقدم في المثال من جواز تركب
الماهية من امور عامة اجيب عنه بانا لا ندعي انه لا يحصل من انضمام
الكلي الى الكلي او تقيده به الجزئي اصلا حتى يرد علينا ما ذكرتم بل
ندعي ان تقيد الكلي بالكلي لا يستلزم الجزئية لانه ان استلزم فاستلزامه
انما في بعض الصور لا يتمحض نقضا على ما ادعيناه وهو انه يجب انضمامها
مثل لو لم يجب تقيد الكلي بالكلي التشخص يجب ان لا يحصل التشخص اصلا
وذلك لان الامر الذي انضم الى الماهية حتى تعينت اما ان يكون له
ماهية او لا يكون وايا ما كان استحال حصول التشخص اما اذا كان له ماهية
فلان تلك الماهية من حيث هي هي كلية وتقيد الكلي بالكلي لا يوجب
التشخص فيجب ان لا تصير تلك الماهية بسبب انضمام هذا المنضم
اليه واذا لم تصر لا يحصل التشخص واما اذا لم يكن له ماهية فلانه يمتنع
انضمامه الى الماهية لان ما لا ماهية له لا وجود له وما لا وجود له استحال
انضمامه الى غيره وح لا يحصل التشخص لامتناع حصول التشخص بدون
انضمام الشخص الى الماهية **البحث الثالث في الوحدة والكثرة**

وهما غنيان عن التعريف وزعم بعض الناس ان مفهوم الوجود عين
مفهوم الوحدة وسبب غلطهم ان لكل موجود هوية وخصوصية فظنوا
ان تلك الهوية هي وجوده وهي ايضا وحدته فابطله المص على ما قال
الوحدة مغايرة للوجود لانها لو كانت نفس الوجود لكان كل موجود واحدا
والتالي باطل لان الكثير من حيث انه كثير موجود ولا شيء من الكثير
من حيث انه كثير بواحد فهو ظاهر لانا نعلم ان الكثير من حيث انه كثير
موجود لان الكثير من حيث انه كثير لا يمكن ان لا يكون اما لكونه موجودا
اي غير ذلك من الصفات فيكون من حيثيات اخر لا من حيث
انه كثير لانا نقول لا نعني بوجود الكثير من حيث انه كثير موجود ان
حيثية الكثرة سبب لحيثية الوجود حتى يتوجه علينا المنع بل نعني به ان الوجود
يعرض للكثير من حيث هو كثير ومعلول انه كان المفهوم من الوحدة عين
المفهوم من الوجود لكان كل ما عرض له الوجود عرض له الوحدة والتالي
باطل لان الكثير من حيث انه كثير يعرض له الوجود ولا يعرض له الوحدة
لانا لا نسلم ان الوحدة لا تعرض للكثير من حيث انه كثير فان الكثير المطلق
لا بشرط شيء كما يعرض له الوجود يعرض له الوحدة ايضا ولهذا يقال
عشرة واحدة ومائة واحدة الى غير ذلك والتشخص ايضا اذ لو كان
المفهوم من الوحدة عين المفهوم من التشخص والهوية لكان كل واحد
منهما بازاء الآخر واللازم باطل لان البسيط اذا فرض حتى تعدد ذات
وحدته وما زالت هويته والا لكان الشرط لا عدما اي للجسم
بالكلية وهو باطل بالضرورة وفيه نظر وهو ره على ما ذكره المص
في شرح الملخص ان يقال لا نسلم بقاء الهوية عند الشرط فانا اذا حصل
زالت تلك الهوية التي كانت من حيث هي هي وحدث هويتان
اخريان فان معنى بقاء الجسم حقيقته شيء بعد الشرط لا انه هي هويته بعينه

والغرض منها ظاهر وهي ان الوحدة وجودية والا لكانت عبارة عن
سلب الكثرة لا بما لو كانت عدمية لكانت عبارة عن سلب شيء لا ج
المراد بالعدمي اذ لا يجوز ان يكون عبارة عن سلب غير الكثرة والا
لزم من وجود ذلك الغير نفي الوحدة ولا غير يلزم من وجوده نفي الوحدة
الا الكثرة ان كانت عدمية كانت الوحدة وجودية لكونها عدم العدم
اي وعدم العدم وجود والمقدم حقا لا وفيه نظر لان عدم العدم
ليس وجودا بل مستلزم ويجوز ان يكون العدمي مستلزما للوجودي
كالجهل بالعلم والعمى بالبصر لدلالتهما عليهما بالالتزام ويمكن ان يقال
فيه الا نضر بالا نسلم بل نقول ان اللازم من عدم الكثرة الوحدة لا غير
فلو كان عدم العدم مستلزما للوجود لكانت الوحدة وجودية وان
كانت وجودية لزم ثبوتها للامور العدمية وهي الوحدات منه وهو
تقوم الكثرة بالوحدات وزايدة على الماهية والا لكانت اما نفسها
او داخلة فيها وهما باطلان لما مر في الوجود والاساس بذكره هو ان
الوحدة ليست نفس الماهية ولا داخلة فيها والا لكان تعقل كل ماهية
موقوفا على تعقل الوحدة او مستلزما لتعقلها وانه باطل لانا قد نعقل
الماهية مع الشك في وحدتها وهو من الاخطار ما مر في مسئلة الوجود فلا
نطول الكتاب باعادته ولان الوحدة تقابل الكثرة والسواد لا يقابلها
فلم يكن الوحدة السواد والا لم يكن كذلك فالوحدة زايدة على السواد
وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم كون الوحدة نفس السواد ان يكون
زايدة عليه لجواز ان يكون داخلة فيه فلا بد للمعرض كذلك ايضا
حتى يلزم المرام وفي الحواشي القطبية وفيه نظر لجواز صدق الكثرة
والسواد على شيء واحد مع كون الوحدة جزء السواد لكن بشرط
ان لا يكون محمولا عليه اما اذا كان محمولا فيمتنع السابق اعني التركب

انه اذا كان السواد والكثرة صادقين على شيء واحد مع كون الوحدة جزء
السواد يصدق ان الوحدة تقابل الكثرة والسواد لا تقابلها لصدقه على
ما صدقت عليه مع عدم كون الوحدة زايدة على السواد لكونها جزءا له اما
شرط ان لا يكون من الاجزاء المحمولة لانها لو كانت من الاجزاء المحمولة
لامتنع صدق الكثرة والسواد على شيء واحد والا يلزم صدق الكثرة والوحدة
على ذلك الشيء لكون الصادق على الصادق على الشيء صادقا على
ذلك الشيء مع لا يصدق ان الوحدة تقابل الكثرة لان اللازم
وهو صدق الوحدة والكثرة على شيء واحد مستحيل لجواز ان يصدقا
على شيء واحد لكن من جهتين وهذا معنى قوله اما اذا كان محمولا فيمتنع
الصدق هذا ما وصل الي في شرح هذا الكلام وفيها ايضا لو
كانت وحدة السواد نفسه او جزءه لكان كل ما قابل الواحد قابل
السواد وبالعكس لكون السواد واحدا لكنه ليس كذلك لان الواحد
تقابله الكثرة دون السواد والبياض تقابل السواد دون الواحد
اقول ومن الظاهر ان الشرطيتين غير صادقتين الصدق على تقدير
ان يكون الوحدة داخلة في السواد لان المقابل للكل لا يجب ان يكون
مقابلا للجزء لا يقال ليست الوحدة وجودية ولو سلم فليست زايدة اما
الاول فلانها لو كانت وجودية لكان لها وحدة لان كل ما يوجد اذا
اعتبر ذاته من حيث هي واحد مع قطع النظر عن غيره كان واحدا
لا محالة فيكون له وحدة وفي الحواشي القطبية اذ كل موجود له هوية
وخصوصية هي وحدته وفيه نظر لان المراد كون الواحد مغايرة
للهوية والشخصية ولو وحدتها لكونها وجودية وحدة اخرى ولزم
التسلسل وفي الحواشي القطبية وفيه نظر لجواز ان لا يكون وحدة
الوحدة زايدة عليها وايضا فيها نوجه هذا الاستدلال لو كا

خصوصية زائدة علی ما عرفت اي مقولة علی كثير من الوحدات
بالتواطؤ لكانت تلك الوحدات مشتركة في كونها وحدة ومتمايزة بخصوصيات
خصوصية كل واحدة منها التي هي مهيتها المختصة وخصوصية كل واحدة
منها زائدة عليها لما عرفت ان التي هي الوحدة ويلزم ان يكون للوحدة
وحدة اخرى وهذا التقرير الذي ذكره ايضا واه وهو مبني كونها مقولة علی
كثيرها بالتواطؤ اذ ان يكون بالاشتراك واما ان لا فلا يتم له
الا انها لو كانت زائدة اي على تقدير كونها وجودية فوحدة اي مهية
المركب ان قامت بكل جزء منها لزم قيامها بالكثرة وان قام
بكل جزء منها اي من المهية المركبة شيء منها اي من الوحدة لزم
انقسامها وان قامت بجزء واحد كان صفة المهية قائمة بغيرها ضرورة
مغايرة الجزء الكل لكل واحد من الامور الثلاثة ممتنع وفي الحواشي القطبية
ان استحالة الثاني لان امكان المهية قائم بجزئها اول وفيه نظر لانه ان
اراد بالامكان الامكان الخاص فلا نم انه قائم بجزئها فانه امر عقلي
يعرض المهية في العقل بالقياس الى الخارج وان اراد به الاستعداد
الذي يحصل عند حصول الشرائط وارتفاع الموانع فلا نم انه صفة
للمهية بل هو امر حال في المادة يستعد المادة للصورة انتهت الحاشية
لا يقال اما الاول فامتناع التسلسل اللازم ممنوع لكونه من جانب المعلول
واما الثاني فلانه الحصر لجواز قيامها بالمهية من حيث هي مع قطع
النظر عن اجزائها فلم لا يجوز ذلك لانا نقول لا بد له من دليل وهي اي
الوحدة عرض والا لكانت جوهرا لانحصار الممكن الموجود فيهما وليس
والا لامتنع قيامها بالعرض لامتناع قيام الجوهر بالعرض واللازم قطعا
وهو باطل اذ العرض ايضا كالجوهر قد يكون واحدا وقد يكون
كثيرا وفي الحواشي القطبية لان الوحدة حاصلة في العرض لان محل

الجوهر مساوية لوحدة العرض في مفهوم كونها وحدة لان اطلاق الوحدة
علی كثيرها بالتواطؤ والا لوجب ان لا يشترك في مفهوم الاسم فانا لا
نعني بالوحدة شيئا غير كونه بحال لا ينقسم على انا نقول يصح تقسيم الواحد
الى الجوهر والعرض وهو يستدعي موردا مشتركا والا لعارض وكذلك
لما ليست عرضا والا لامتنع قيامها بالجوهر لامتناع قيام العرض
بالجوهر ضرورة ان العرض موجود في الجوهر ولقائل ان يمنع ان
قول الوحدة علی كثيرها من الوحدات بالتواطؤ ولم لا يجوز ان
يكون بالاشتراك اللفظي وما ذكره في بيان ذلك لا يجديهم نفعا
كما مر في مباحث الوجود والكثرة اذا كان له وحدة من وجه وجهة
كثرة غير جهة وحدته لاستحالة كون الشيء الواحد كثيرا وواحدا من
جهة واحدة فجهة الوحدة اما مقومة اي لتلك الكثرة بمعنى ان تلك
الامور المتكثرة اشتركت في مفهوم اوجب ذلك المفهوم الحكم عليها بانها
من جهة اشتراكها في مفهوم ذلك المقوم او عارضة اي لتلك الكثرة
بمعنى ان تلك الامور المتعددة المتكثرة اشتركت في عارض اوجب
ذلك العارض الحكم عليها بانها واحد من جهة اشتراكها فيه او لا عارضة
ولا مقومة وهذا موجود في بعض النسخ وهو الاصوب فان كانت
مقومة فان كانت مقولة في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس ان
كان القول علی مختلفات الحقائق كالانسان والفرس فيقال
الانسان هو الفرس اي متحدان في الجنس وما بالنوع ان كان
علی متفقاتها كافراد الانسان فيقال هذا الفرد من الانسان
هو الفرد الاخر منه اي متحدان في النوع وان كانت مقولة في جواب
اي شيء هو فهو الواحد بالفصل كافراد الانسان ايضا فانها
اشتركت في الناطقية التي مقومة لها ومقولة في جواب اي شيء فيقال

عند ذلك هذا الفرد من الانسان هو الفرد الآخر منه اي يتحد الى انسي
المتصل واما الحمار المتوهم بمعنى ليس بموجود في الملك فمعروف في علم
المنطق وان كانت عارضة فهو الواحد بالموضوع ان كانت هناك
محمولات لها موضوع واحد فانها اشتركت في ان كل واحد منها محمول
على ذلك الموضوع وهذا الاعتبار خارج عن حقيقتها عارض ايا لها
كالكاتب والضاحك فان جهة الوحدة وهي كون كل منهما محمولا على
الانسان عارضة لهما خارجة عن حقيقتهما فمثال الكاتب هو الضاحك
اي يتحدان في الموضوع او بالمحمول ان كانت هناك موضوعات
لها محمول واحد فانها اشتركت في ان كل واحد منها موضوع لذلك
المحمول وهذا الاعتبار خارج عن حقيقتها عارض لها كالقطن والثلج
فان جهة الوحدة وهي كون كل منهما موضوعا للابيض عارض لهما
خارج عن حقيقتهما فمثال الثلج هو القطن اي انهما يتحدان في المحمول
وان لم يكن مقومة ولا عارضة فهو كما مثال نسبة النفس الى البدن
هي نسبة الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد وهي المدبرية ليست مقومة
ولا عارضة للنسبتين المذكورتين من الطرفين يحكم عليهما بالاتحاد بل
عارضة للنفس والملك وهما ليسا محكوما عليهما بالاتحاد وهذا كله
اذا كان الواحد مقولا على كثيرين بالعدد واما اذا لم يكن كذلك
على حال واما الواحد بالشخص وهو ما لا يكون مقولا على كثيرين فان
لم يكن قابلا للقسمة وليس له مفهوم وراء كون الشيء بحيث لا ينقسم
وهي بعض الصحيح اي امور مشاركة في تمام ذاته فهو الوحدة اي الحقيقية
وان كان له مفهوم وراء ذلك فهو النقطة اي كهذه النقطة
ان كان له وضع اي قبول الاشارة الحسية والا اي وان لم يكن
له وضع فهو المفارق كالعقل والنفس المتشخصين في الحواشي النقطة

في ان للنقطة مفهوما وراء ذلك دون الوحدة نظرا لانه كما يصح النقطة
شيء لا جزء له يصح الوحدة ما به يقال لكل شيء انه واحد فيما سواه
في ان لكل منهما مفهوما آخر اول وفيه نظر لان مفهوم الشيء لا جزء له
ليس في الحقيقة مفهوما آخر وراء كونه بحيث لا ينقسم فالصواب ان يقال
لانه كما يصح ان يقال النقطة طرف الخط او غير ذلك مما يصدق عليها
يصح الوحدة ما به يقال لكل شيء انه واحد ليكون للوحدة مفهوم
آخر وراء كون الشيء بحيث لا ينقسم كما ان للنقطة اذ يقال لانه
كما يصح النقطة شيء ذو وضع لا جزء له يصح الوحدة اذ ليست كذلك فان قولنا
شيء ذو وضع لا جزء له مفهوم مغاير لكون الشيء بحيث لا ينقسم ضرورة
مغايرة الشيء لمفهوم مفهوم جزئه ولعل النقطة ذو وضع سقط من
العلم فان قيل هذا مغايرة ان لم يكن قولنا انها كما يقال لكل
شيء انه واحد مفهوما للوحدة وهو ممنوع اذ لا مفهوم لها الا كون
الشيء بحيث لا ينقسم وما ذكرتم وانشاء من لوازمها واللوازم الاشياء
تغاير مفهوماتها انما قلنا ان اردتم مفهوم الشيء المحصل منه في الذهن
عند تصوره اعم من ان يكون حقيقة او عارضا من عوارضه كما
ذكرنا ايضا من مفهومات الوحدة اذ قد يفهم منها ذلك ايضا وذلك
عرفت به ايضا وان اردتم به ماهية الشيء فلا مفهوم للنقطة الا كون
الشيء بحيث لا ينقسم اذ لا يكون للشيء اكثر من ماهية فلا يصح قولكم
مفهوم آخر وراء كون الشيء بحيث لا ينقسم فان قلت حاصل ما ذكره
ان الواحد ان لم يكن قابلا للقسمة فان كانت ماهيته مجرد كون الشيء
بحيث لا ينقسم فهو الوحدة وان لم يكن ماهيته مجرد ذلك بل مع امر
آخر فهو النقطة ان كان له وضع ولا يلزم من هذا ان يكون للنقطة
اكثر من ماهية بل ان لا يكون ماهيتها مجرد كون الشيء بحيث لا ينقسم

بل يتناول كونه ذا وضع والامر كذلك فلنا سلمنا انه لا يلزم منه ذلك
الا انا لا نم ان الوحدة مما يصلح ذكرها لتي بحث لا يتسع بل يتناول هذا
مع كونه غير ذي وضع وان قبل القسمة فان كانت اجزاؤه متشابهة
اي متساوية كالكل في الاسم والحد فهو الواحد بالاتصال حكما قيل
وفيه نظر لان الفلك واحد بالاتصال مع ان اجزاءه ليست متشابهة
بهذا المعنى والصواب ان يقال متى واحد وسواء كان قبوله القسمة
لذاته كالمقدار او لغيره كالجسم البسيط فان قبوله القسمة بواسطة المقدار
والا اي وان لم تتشابه اجزاؤه فهو الواحد بالاجتماع وبحكم بهذه مهما
اي من الوحدة تقيل بالاتصال والواحد بالاجتماع وفي الحواشي القطبية
اي من الاجزاء المتشابهة والمختلفة وهو غير صحيح لان المتصل
الواحد بالتمام ومقابله اي الاجزاء المتشابهة او المختلفة اي الواحد
بالاتصال والاجتماع لانه الاجزاء منشأ ولعل لفظة اي زيدا فيها
سقطت من قلم الناسخ سهوا ان حصل له جميع ما يمكن فهو الواحد
بالتمام والا فهو ضمني من الواحد كالدرهم الواحد فانهم وضعوا
على كون مقدار معين درهما وان كان منكسرا بالعدد فان قيل
انه من اقسام الواحد الشخصي فكيف يكون الاقسام والعدد فيه
قلنا الواحد بالشخص هو ذلك المقدار المعين من الفضة مثلا لا
نفس الفضة فقط وليس في نفس ذلك المقدار تعدد بالفعل
او مثاني كالبيت الواحد وطبيعي كالانسان الواحد وان لم
يحصل له جميع ما يمكن فهو الكثير اي المقابل للواحد بهذا المعنى وهي
ان يعلم ان الواحد بالاتصال كما يقال على المعنى المذكور
فكذلك يقال بالاشتراك اللفظي على كل مقدارين يتلاقيان عند
حد كمتلقى الزاوية وكذلك على كل مقدارين يتلازم طرفاهما

فلا يرد انه يجب حركة احدهما بحركة الاخر كالملتحمين بالطبع كبعض الاجزاء الاعضاء
بالنسبة الى بعض اخر او بالصناعة وذلك شبه الوحدة الاجماعية قال
الامام ان الواحد مقول على محاله بالتشكيك لتحقق التفاوت من جهة
على ما سلف ثم قال وهو احد الدلائل الدالة على انه ليس جنسا لما
تحته وانت تعلم ان التفاوت والاختلاف من جهته اما يكون
دليلا على انه واقع بالتشكيك ان لو كان الواحد مقولا على ما تحته
بالاشتراك المعنوي وذلك غير محقق الاثنان لا يتحدان لكن
غير مستحيل وذلك لانهما بعد الاتحاد ان كانا موجودين فهما
اثنان لا شيء واحد وان لم يبقيا فاما ان ينعدم كل واحد منهما
او ينعدم احدهما دون الاخر فان كان الاول لم يكن ذلك اتحادا
بل اعداما لهما وايجاد الامر ثالث مغاير لهما ضرورة ان المعدوم
لا يتحد بالمعدوم وان كان الثاني لم يكن ذلك اتحادا بل اعداما
لاحدهما وابقاء للاخر ضرورة ان المعدوم لا يتحد بالموجود واليه
اشار بقوله وان عدما او احدهما فلا اتحاد لان المعدوم لا يتحد
بالمعدوم ولا بالموجود وفي الحواشي القطبية فيه نظر لانه ان اراد
بانهما موجودان بعد الاتحاد ان كل واحد منهما مع الوحدة العارضة
له قبل الاتحاد فالتشبيه الثاني ممنوع بعدم كل منهما او احدهما فلنا لا نم
لم لا يجوز ان يكون صدق هذا التقسيم بزوال الوحدة عن كل واحد
منهما وبقاء هوية كل منهما لا بد له من دليل لا يقال بهذا لا يجوز
لان زوال الوحدة يستلزم زوال الهوية لان ذلك ممنوع
وان اراد بقاء كل واحد منهما بهويته وشخصه وان زالت وحدته
العارضة فنختار التقسيم الاول قوله فهما اثنان لا شيء واحد قلنا نعم
ذلك بحسب الهوية لا بحسب الوحدة وهل المراد باتحاد الاثنين

الا اذا اريد بحمل كل منهما عليها انه يعرض لهما عرض وحدة واحدة لهما ان
اراد امرا ما انه لا بد من اتحاد بصورة ثم التصديق به وفيه نظر لان كلا
منهما يعرض له عرض وحدة واحدة وهما قائمان بعرض واحد بمحلين مختلفين
وهو ضروري الاستحالة واما ان اعدادا اي ساير الوجود فقطعا جرا على
الا ان القول بما فعل هذا قائل لست اعيانها اي المعدودات حس
كونها اعدادا امر زايد عليها لانها اي لان ماهيات الاعداد اي
المعدودات قد يكون جمادا او نباتا او غيرهما وكونها اعدادا ثابت
في جميع هذه الاحوال فكونها اعدادا زايد عليها لان الثابت في جميع الاحوال
وهو كونه عددا زايدا على ما ليس بثابت في جميع الاحوال وهو كونه نباتا
او حيوانا او جمادا وليس العدد عبارة عن عدم الوحدة بمعنى كثرة من الوحدات
اي هي امور وجودية ومجموع الامور الوجودية لا يكون امرا عدميا وفي
الحواشي القطبية اي ليس اعتبار كون الشيء عددا امرا عدميا والا
لكان عبارة عن عدم كون الشيء واحدا لانه لا يكون عبارة عن عدم
اي شيء كان والا لارتفع بتحقق اي شيء كان ولو كان كذلك لم يكن شيء
من الموجودات هذا الاعتبار وذلك يستلزم ان لا يكون العدد موجودا
وانه ممتنع بالضرورة فيتعين ان يكون عبارة عما ذكرنا واذا كان كذلك
كان كون الشيء واحدا امرا وجوديا لكن كون الشيء عددا امر مركب
من كونه واحدا امرا كثيرة فيلزم ان يكون المركب من مجموع امور وجودية
امرا عدميا وانه ممتنع ويعبر عن هذا الاعتبار بالعدد وعن كون الشيء واحدا
بالوحدة والمراد ما ذكرناه ولان الوحدة عرض والعدد متقوم بها
وفي الحواشي القطبية اي اعتبار كون الشيء عددا متقوم بها ضرورة
تقوم هذا الاعتبار بكون الشيء واحدا المتقوم بالوحدة فيكون عرضا
لان المتقوم بالعرض اولى ان يكون عرضا واذا كان عرضا كان

امرا وجوديا لكونه موجودا في موضع وفيه نظر لان الوجود الماخوذ في
تعريف العرض ليس هو الوجود بالفعل كما في تعريف الجوهر بل معناه
اذا وجد يكون في موضوع وهو اعم من ان يكون موجودا او غير
موجود والحق انه اشارة الى بيان ان العدد عرض لا الى ان
العدد امر وجودي الا انه عدم الدليل على الدعوى واما
صاحب الحواشي العدد في الموضعين بالاعتبار المذكور حتى يجب
ان يكون متقوما بالوحدة واذا لو كان مفسرا بالماهيات التي عرض
لها انها اعداد لكان لقائل ان يمنع تقومه بالوحدة اذ الوحدة
عارضة لكل واحد من تلك الماهيات على ما عرفت ولكل مرتبة من
مراتب العدد اي لكل عدد من الاعداد اعتبارا ان عام اي ثابت
الى كل مرتبة من مراتب العدد وهو كونه كثيرة اذ لا شك انه ثابت
لكل مرتبة من مراتبه وخاص وهو خصوصية تلك الكثرة وهي صورتها
النوعية التي صارت بها هو لا اختلافها اي لاختلاف الاعداد
بعد اشتراكها في الكثرة بالخواص اللازمة كالصمم والمنطقية الموجبة
لاختلافها بالفصول ومبادي الفصول الصور النوعية كما ان مبادي
الاجناس المواد والعدد الاصم ما لا يوجد له كسر من الكسور التسعة
التي من النصف الى العشر مثل احد عشر وثلثة عشر والعدد المنطق
ما يقابله وانما قلنا ان اختلافها بالخواص اللازمة موجبة لاختلافها
بالفصول لانه لا بد من علة يستند اليها تلك اللوازم الخاصة
وهي لا تجوز ان يكون الاعتبار العام ضرورة استحالة لزوم الامور
المتقابلة لامر واحد متفق ولما مر من ان الاختلاف في اللوازم
يوجب الاختلاف في الملزومات فهي تستند اما الى الفصول
اما بغير وسط او بوسط لوازم خاصة منتهية الى الاستناد الى الفصول

لامتناع استناد اللوازم بعضها الى بعض لا الى نهاية لكونه تسلسلا
من جانب المبدأ وهو مبني على كون الاعتبارات العامة اعتبارية وهو
ممنوع بل هو عرضي لها وامتياز كل مرتبة عن مرتبة منها بذاتها
واستناد اللوازم الخاصة الى ذواتها المختلفة وقد اوما الى ذلك
بقوله وقوام كل نوع من العدد بالوحدات التي فيه اي بالوحدات
التي يبلغ مجموعها ذلك العدد وكون كل واحد من تلك الوحدات
جزءا منه ماهية ما واردنا من قوله انه عدد مجتمع من اجتماع واحد
وواحد الى ان ينتهي تلك الآحاد كلها الى الاعداد التي فيه
وهذا معنى قول المعلم الاول ارسطو لا تحسبن ان الستة ثلثة
واثنان بل الستة ستة واحدات فان الستة ليست متقومة بالاثنين
اذ ليس تقومها بهما اولى من تقومها بالثلثة والستة او بالاربعة
او بالثمانية والاثنين فيلزم من القول بتقومها بكل واحد منها الترجيح
بلا مرجح وفي الحواشي القطبية فيلزم ان يكون للشيء امور كل واحد
منها كاف في تقومه ولكن في استحالته تقوم مثل هذه الامور شيء
واحد نظرا لاشتمال بعض هذه الامكان على البعض الآخر واقول
قوله فيلزم جواب عما يقال سلمنا ان تقومها بالاثنين ليس اولى
من تقومها بالثلثة لكن لم لا يجوز ان يكون تقومها بالجميع لا بالبعض
النظر غير وارد لانه اذا كان للشيء امور كل واحد منها كاف في
تقومه يلزم ان يكون للشيء امور كل واحد منها تمام ماهيته
وهو ضروري الاستحالة كان بعض تلك الامور مشتملا على البعض
او لم يكن فانه لا يصح ان يقال كل واحد من الحيوان الناطق والجسم
الناطق تمام ماهية الانسان مع ان الحيوان يشتمل على الجسم لانا
نقول لا نم واما لو لم يكن مشتملا لم يكن الحاصل من كل منها تلك الماهية

بعينها واما اذا كان فلا لان ما ذكرتم من البعض فانما يتحصل لو كان
بعض من كل من المثالين مشتملا على بعض الآخر على سبيل التداخل
وليس كذا لكون الناطق مشتركا بينهما والاثنان عدد لا نسلم ان العدد
ا... الستة لذاته الا يكون من شأنه ... هو نهاية احد
السمين ... الا ... زاد على الواحد كذلك فيكون الاثنان
وما فوقه من العوالم عددا وقيل ليس بعدد لانه الزوج الاول
فلا يكون عددا كما ان الفرد الاول ليس بشيء لانه على تقدير كون الواحد
فردا وهو ممنوع وقيل وهو غير سديد للتعسف ولان العدد
كثرة مؤلفة من الوحدات واقل الجمع ثلثة وهو ممنوع بل الاثنان
ولانه لو كان عددا لكان اولا او مركبا لانحصار العدد فيهما وليس
شيء منهما اما الاول فلانه لو كان اولا لما كان له النصف واما الثاني
فلانه لو كان مركبا لوجب ان يعده غير الواحد ورد بان الاول
ما لا يعده غير الواحد ولا يعده غير الواحد جاز ان يكون له نصف
هو واحد وان لم يجز ان يكون له نصف هو عدد قال بعض الناظرين
في هذا الكتاب والحق ان النزاع لفظي لانهم ان عنوا بالعدد ما زاد
على الواحد فلا شك في كون الاثنين عددا كما قاله المصنف وان عنوا
به ما يكون فيه عدد فلا شك انه ليس من الاعداد اذ ليس فيه عدد
واقول القول بان العدد ما فيه العدد يوجب ان لا يكون الثلثة
ايضا عددا اذ لا كان فيه عدد وليس اذ الواحد ليس بعدد وكذا الاربعة
وما يليها فاذن القول بذلك الى ان لا يكون شيء من الاعداد الغير
المتناهية عددا وفساده ظاهر وهما اي الانسان والمثلثان ان
اشتركا في النوع فالاتحاد فيه يسمى مماثلة واتحاد الاثنان يسمى بالمجانسة
ان اشتركا في الجنس والمتشابهان ان اشتركا في الكيف والمتساويان

بان الاول شرطه ان لا يكون له
نصف هو عدد لا ان لا يكون له
نصف والشرط ... صح

ان اشتركا في الكم فمتساويان او اشتركا في الاضافة فالمتشاكلان
او اشتركا في الخاصة فالمتطابقان ان اتحدا في الاطراف والمتوازيان
ان اتحدا في وضع الاجزاء واما الاشتراك في سائر الذاتيات والعوارض
فليس له اسم خاص في نسبة خاصة وربما الاجزاء بعنوان اسم خاص للمغايرة بالشخص فهذه
امور لطيفة يجب ان تكون معانيها محفوظة عندك ذكرها الشيخ الامام ومن
تابعهما وبعض المتأخرين قسم المتقابلين الى هذه الاقسام ولا يخفى
انها غير مختصة بالمتقابلين بل المتلاقيان باعتبار حكم بأن متشابهين ومتباينين
ومن ان غيرهما ويسمى الغيرية فالغيران اما متلازمان ان امكن الى
يكون كل واحد منهما مستلزما للآخر من غير عكس والمتقابلان
هما اللذان لا يجتمعان في ذات واحدة من جهة واحدة في زمان واحد
فالمراد بقوله من جهة واحدة احتراز عن عروض الابوة والبنوة لمحل
لاجتماعهما في ذات واحدة في زمان واحد ولكن لا من جهة واحدة
بل من جهتين وفيه نظر لان هذا القيد الحاجة اليه كما ذكرت الا ان
والبنوة الثابتان من جهتين لا من جهة متقابلتين وليس اذ ليس بينهما
تقابل التضايف وقوله في زمان واحد احتراز عن عروض السواد
والبياض الحاصلين في ذات واحدة من جهة واحدة ولكن في زمانين
وفيه نظر لان هذا القيد الحاجة اليه لو صدق على الضدين انهما يجتمعان
في ذات واحدة من جهة واحدة ولكن في زمانين وهو ممنوع الا ان
يكون المراد من قوله لا يجتمعان لا يحصلان فيستقيم ولنا ان نقل في
هذا الحد اختلال فان السلب والايجاب لا يشترط ان يوجد اصلا
في الموضع وان امتنع ان يحملا عليه اذ الحركة واللاحركة موجودان في
الجسم المتحرك والاسود اما الحركة فظاهر واما الاسود فلان السواد موجود
فيه واللاسواد محمول عليه بالمواطاة وقد تبين ان للحمل بالمواطاة على الموضوع

في الموضوع موجود في ذلك الموضوع فنقول بعد تسليم تلك المقدمة
المصنف لما قال ههنا اللذان لا يجتمعان في ذات واحدة لم يكن
يعين ليتوجه عليه ذلك بل قال لا يجتمعان وعدم الاجتماع اعم من
ان يكون بحسب الوجود او بحسب الحمل ثم المتقابلان
اما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا ضرورة
انه لا تقابل بين العدميات كما سيجيء فان كانا وجوديين فان كان
يعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فهما المتضايفان كالابوة والبنوة
والاخوة والاخوة فان كل واحد من الابوة والبنوة وجودي ويعقل
كل منهما بالقياس بالقياس الى صاحبها وكذلك الاخوة والاخوة
والاخرى وان لم يكن يعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فالضدان
وشرطه ان يكون بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض وهذا الشرط
يبطل انحصار اقسام التقابل في الاربعة لوجود قسم آخر وهو ان
لا يكون بينهما غاية الخلاف كالحمرة والصفرة والمولى العلامة نصير الدين
الابهري ... سماه المتنافيين وهو غير مضر لان الحكماء ما ادعوا
انحصار التقابل في الاربعة اذ ليس لهم دليل على ذلك بل اصطلحوا
على انها اربعة لاحتياجهم اليها في العلوم وان كان احدهما وجوديا
فقط فان اعتبر التقابل بينهما بالنسبة الى موضوع قابل للامر الوجودي
اما بحسب شخصه سواء كان في ذلك الوقت او قبله او بعده كالبصر
للعمى اذ الاعمى قابل للبصر بحسب الشخص في ذلك الوقت وكذا
الانسان غير الصبيان فان وقت حصوله فات وكالمرد للصبيان
فان وقت حصوله لم يكن بعد او بحسب نوعه كالبصر للاكمه فان
الاكمه قابل للبصر لا بحسب الشخص بل بحسب النوع او بحسب جنسه
القريب كالبصر للعقرب فان العقرب قابل للبصر لا بحسب شخصه ولا بحسب

نوعه بل بحسب جنسه القريب وهو الحيوان او بحسب جنسه البعيد
كالبصر للجدار فان الجدار قابل للبصر لا بحسب شخصه ولا بحسب نوعه
ولا بحسب جنسه القريب بل بحسب جنسه البعيد وهو الجسم فهما العدم
والملكة الحقيقيان فالعدم الحقيقي هو عدم كل معنى وجودي يمكن ان
يمكن للشيء بحسب الامور الاربعة او بالنسبة الى موضوع قابل
للامر الوجودي بحسب الوقت الذي يمكن حصوله اي حصول ذلك
الامر الوجودي له فيه اي في ذلك الوقت كالبصر للمولود ولا
يختبر فيهما العدم والملكة المشهوران فالعدم المشهوري هو ار
تفاع المعنى الوجودي كالمرودة على الابصار متى سابقا على المادة
المعدة لسلوكه في الوقت الذي من شانها ذلك وان لم يعتبر فيهما
ذلك اي وجود الموضوع فهما السلب والايجاب كقولنا انسان
ولا انسان وزيد كاتب وزيد ليس بكاتب وقد يقال ان تقابل
وجود الملزوم وعدم اللازم خارج عنها اما عن العدم والملكة
فلعدم اشتراطه بوجود موضوع كما ذكرناه واما عن السلب والايجاب
فلجواز ارتفاعهما معا بخلاف السلب والايجاب على ما قال ويكون
احدهما كاذبا فقط لاستحالة اجتماعهما على الصدق والكذب معا وهذا
وهو غير منحصر فيما عرفت وامثال هذه الامور داخلة تحت المضاف
بحسب الشهرة اذ المشهور ان الضدين امران يتعاقبان على موضوع
ولا يمكن ان يجتمعا فيه سواء كانا موجودين او احدهما فقط وجوديا
او كان بينهما غاية الخلاف او لم يكن وسائر المتقابلات يجوز
ان يكذبا في الحواشي الطلبة غير الشيء يرجع الى المعنى لكون
كل قسم من المتقابلين اسمين اما المتضايفان والعدم والملكة
فيخلو المحل عنهما اما في المتضايفين فكذلك زيد ابن عمرو وابوه ادام

لكن واحد منهما واما في العدم والملكة المشهورين فكذلك الحجر والعمى بحسب
واما في الحقيقيين فكذلك الهواء الذي هو مستنير ومظلم وكذلك لزيد المعدوم
هو بصير واعمى واما الضدان فعند عدم المحل كذلك لزيد المعدوم هو
ابيض واسود واما الموجبة فكذب عند عدم الموضوع وعند وجوده ايضا
الاضافة بالوسائط كما بينا فيما ليس بحار ولا بارد او بخلوه عنهما اي عن
الوسط ايضا كالشفاف فانه خال عن السواد والبياض اللذين هما
ضدان وعن كل ما هو متوسط منهما من الالوان واعلم ان الحكم بكون
المتقابلين بالايجاب والسلب صادقا والآخر كاذبا مخصوص بالسلب
والايجاب المركبين اذ السلب والايجاب البسيطان لا صدق في
شيء منهما ولا كذب بل الفرق بينه وبين سائر المتقابلات ان الضدين
والمتضايفين وجودهما ان بخلافهما والامر العدمي في العدم والملكة يحتاج
الى وجود موضوع قابل للامر الوجودي بخلاف العدمي فيه لا يحتاج
الايجاب والسلب المفردان ايضا يقتسمان الصدق والكذب
عند نسبتهما الى موضوع واحد فالفرق عام لانا نقول عند انتسابهما
الى موضوع يحصل منهما ان احدهما يحصله والآخر يعدله وهما جازمان
كذبا عند عدم الموضوع فان دون الانتساب لا يكون الا في السلب والايجاب
المركبين الا ان اعتبار الصدق والكذب والانتساب حتى يكون في نفس
السلب والايجاب اللذين هما المتقابلان بعينهما وفي سائر المتقابلين
يكون في نسبتهما الى موضوع او يكون تلك النسبة خارجا عن نفس المتقابلين
فيكون اعتبار الصدق والكذب والانتساب في السلب والايجاب
في الاجزاء الداخلة في المتقابلين وفي غيرهما في العوارض الخارجية
فاعرفه وقد يكون احد الضدين على التعيين لازما للموضوع كالبياض
للثلج والسواد للقار وقد لا يكون ذلك اما ان يخلو المحل عنهما

كالصحة والمرض فان بدن الحي لا يخلو عنهما وذلك عند من لا يقول بالحالة
الثالثة او ممكن اي صلوح المحل عنهما الا ان لا يحصل هناك وسط
كتركب للمتكلل لا يحصل الا احدهما اذ ليس المراد ان هناك حالة متوسطة
من الشكل والجهة او يحصل هناك وسط ولا يخلو اما ان يعبر عنه
باسم محصل كالفاتر المتوسط بين الحار والبارد والاحمر المتوسط بين
الاسود والابيض او لا يعبر عنه باسم محصل بل بسلب الطرفين كالذي ليس
بعادل ولا جائر فان من ذلك اذ ليس كلما يعبر عنه بسلب
الطرفين كان ذلك متوسطا منهما كالملك لا يقال المتقابل من حيث
انه متقابل السواد من حيث انه ضد للبياض من المضاف فيكون
اخص من المضاف وانتم قد جعلتم الاول اي المتقابل اعم من المضاف
لانكم قسمتم المتقابل الى المضاف وغيره فيكون اعم واخص منه وهو
والثاني اي المضاف قسيما له اي للمضاف فيكون مباينا له واخص منه
وهو اجتماع لا يا نقول الضدان والعدم والملكة داخلان تحت المتقابل
وغير داخلين تحت المضاف فعرض هو داخل تحت المتقابل غير داخل
في المضاف فلا يكون المتقابل من المضاف ولا يلزم دخول الضد
والعدم والملكة في المضاف والسواد من حيث انه سواد لا من حيث
انه ضد مضاد للبياض وغير مضاف اليه فعرض له هو مضاد غير
مضاف فان لا يكون المضاد من المضاف وان كان
كل مضاد مضافا والمراد من التنزيه في قوله فالتضايف غير
التقابل وغير التضاد كما اشرنا اليه من ان التقابل والتضاد
ليس من التضايف لا ما يفهم منها ظاهرا الا ان التقابل والتضاد
بالتنزيه على وجه يكون التضايف اعم منهما فلا بد
لو ثبات التنزيه ثم التضايف عرض لهما اي للمتقابلين والمتضادين

لعارض وهو اخذ المتقابل من حيث انه متقابل السواد من حيث انه
ضد فالتقابل والتضاد عرض لهما بحسب الذات والتضايف بحسب
العارض ولا امتناع في كون الشيء اعم من غيره وهو التقابل من
التضايف في المثال ومباينا له وهو التضاد للتضايف في المثال
بحسب الذات فاخص منه بحسب العارض بل المنع كون الشيء اعم من
غيره بحسب الذات او مباينا له بحسب الذات واخص منه بحسب
الذات والواحد يقابل الكثير صورة ولكن ليس الشيء من هذه الاقسام
اما انه ليس بالتضاد فلان الوحدة مقومة للكثرة والشيء لا يقوم
بالضد فلا شيء من الواحد بالضد للكثرة ووجه ثان لان موضوع
الضدين واحد وموضوعهما ليس كذلك وجه ثالث اعتبار واما انه ليس
بالعدم والملكة فلانه لو كان كذلك لوجب ان يكون احدهما وجوديا
والاخر عدميا بالنسبة الى موضوع قابل له ان كانت الوحدة
وجودية كانت الكثرة عدمية وان كانت الوحدة عدمية كانت الكثرة
وجودية وعلى الاول يلزم ان يكون مجموع الوجودات عدما وعلى الثاني
يلزم ان يكون مجموع العدمات وجودا واما انه ليس بالسلب والايجاب
فلما مر واما انه ليس بالتضايف فلان الوحدة لكونها مقومة للكثرة
والمتضايفان معا ولانه لو كان كذلك لامتنع انفكاك احدهما عن
الآخر في الخارج والذهن والوجود بخلافه وكذلك ليس في الواحد
بالنسبة الى الكثرة فان التقابل الواحد يقابل اصلا بل
التقابل انما عرض لهما من جهة عارض عرض لهما وهو عد
للواحد والمكيلة للكثرة او مفهوم كون الشيء واحدا او كثيرا ليس مفهوم
كونه مكيالا او مكيلا والا لزم من تعقل احدهما تعقل الآخر وليس كذلك
ولا شك في ان الشيء من حيث انه مكيل يقابل الشيء من حيث انه

يكمل الكمال والتكميلة من باب المضاف لا يسمى به ثم يقبل احد بمأخذ ان
الآخر فان التقابل بينهما تقابل التضايف لكن لا يجب امتناع الجمع
عارض عروض لهما من الكمالية والتكميلية والاحتمال بل لان
الواحد من حيث انه كمال مقابل للكثير من حيث انه تكميل فالتقابل
عرض لهما لا لذاتهما عرضت لما بينهما من الكمالية والتكميلية ولما علم
من الاعدام وبه يظهر انحصار التقابل في الاقسام الاربعة المذكورة
على الحمل لامتناع كون الشيء مقابلا لنفسه وفي الحواشي القطبية هذا
انما اعتبرنا مفهوم العدم المطلق من حيث هو واما ان اعتبرنا بحسب
الافراد فلصدقهما على كل موجود صار العدمين المتضايفين لوجود مطلقين
في متضايفين اقول وفيه نظر لان العدم المطلق عند الاضافة
الى شيء عدما مطلقا فلم يكن العدم المطلق ح المضاف سلمناه
لكن العدمين المطلقين اللذين هما عدم زيد وعدم عمرو لا يصدقان
على كل فان العدم المطلق كيف يصدق على الموجود والمضاف
اي ولامتناع كون العدم المطلق مقابلا للعدم المضاف لكونه
اي لكون العدم المطلق جزءا منه اي من المضاف وفيه نظر
لانا لا نسلم انه جزؤه في الوقت غير مرة سلمناه لكن لا يلزم من كونه
جزءا له كونه محمولا عليه ليلزم اجتماعهما في الصدق على شيء واحد
وكون المضاف اي ولامتناع كون المضاف مقابلا للمضاف
لصدقهما على كل ما هو مغاير لهما اي على كل موجود مغاير للموجودين
اللذين هما عدمهما وفي الحواشي القطبية هذا انما يتم اذا كان
المراد من عدم زيد هو الا زيد ليتم الدليل وفيه نظر واما اذا اريد
منهما ما يصح عليهما التقابل كالسواد والبياض فانهما لا يصح عليهما
التقابل كما ذكر عن الوسائط واليه فانه لا يصح عليهما التقابل

لامتناع كون العدم المطلق مقابلا للعدم المطلق تم ع

اذ لا بد ان يتوسطهما سكون فالمعلم الاول ارسطو ذهب الى انه لا بد
في كل حركتين مستقيمتين متخالفتين الجهة من سكون يتخللهما وتابعه الشيخ
وذهب افلاطون الى ان ذلك غير واجب

البحث الرابع

في الوجوب والامكان والامتناع كل مفهوم ان امتنع عدمه لذاته
فهو الواجب لذاته وان امتنع وجوده لذاته فهو الممتنع لذاته وان
لم يمتنع عدمه ولا وجوده لذاته بل امكن كل منهما لذاته فهو الممكن لذاته
والكل واحد من الاول والثالث اي الواجب لذاته والممكن لذاته
وجود في الخارج واما الثالث فلان من الموجودات ما هو مركب
وكل مركب موجود ممكن لذاته لافتقاره في وجوده الى اجزائه التي
هي غيره وكون كل منهما وجوده ممكنا لذاته وانما خصصنا المركب
بالموجود لما وقع في الحواشي القطبية من ان قوله كل مركب ممكن لذاته
يستلزم الامكان المركبات الممتنعة كالمركب من الضدين مثلا
ان منع افتقار المركب الممتنع الى اجزائه منع التقدير لجواز استلزام
المحال المحال وانما خصصنا الافتقار بالموجود لان الافتقار مطلقا لا يستلزم الا
في الوجود واما ان الواجب لذاته موجود ففي الصفات الاضافية
الى غيره وفاقا وانما قدم بيان وجود الثالث على الاول لانه مبنى
عليه على ما قال واما الاول فلان مجموع الممكنات الموجودة موجود
ممكن لذاته موجود فلا امتناع ان يكون مجموع الامور الوجودية معدوما
واما الثاني فلافتقاره الى كل واحد منها فله علة تامة وفي الحواشي
القطبية لكونه موجودا غير واجب لامتناع انتفائه بانتفاء جزئه لا لافتقار
الى ما مر من ان الافتقار الى الاجزاء يستلزم الامكان كما في المركبات
الممتنعة وقد عرفت ان التقييد بالوجود يسقط هذا موجودة
وفي الحواشي القطبية في اطلاقه الموجود على العلة التامة نظر

لان اصل اجزائها عدم المانع وهو لا يكون جزء من الموجود فلا يلي
ان يقال علة علة فاعلية مستجمعة للشرائط ومن الشرائط ان يكون
المانع مرتفعا اي ان يكون عدم المانع موجودا او واقعا او ثابتا
بعد اطلاق هذه الالفاظ على الامور العدمية وان لم يكن عدما
صرفا اولى وهذا انما يتم اذا كان المانع امرا وجوديا وهو ممنوع
لاحتمال ان يكون عدميا فيكون عدمه وجوديا اذ لا عبرة بالمطابق
بالمعنى وهي لا تجوز ان يكون بنفسه اي بنفس المجموع وهو ظاهر لظهور
امتناع تقدم الشي على نفسه ولا داخلا فيه اي في المجموع لتوقفه
اي لتوقف المجموع على كل واحد من اجزائه فلا يكون شي منها علة تامة
اي علة فاعلية مستجمعة للشرائط لان المراد بالمستجمع ان يصير الفاعل
بها فاعلا بالفعل على ما في الحواشي القطبية فهي موجود خارج عنها اي
عن الممكنات الموجودة والموجود الخارج عن جميع الممكنات
الموجود واجب لذاته واذا ثبت ذلك فاعلم ان الوجوب هو
استحقاقية الشي الوجود لذاته اي من ذاته على ما في الحواشي القطبية
والواجب لذاته له هذه الصفة فلا يحتاج في وجوده الى غيره ضرورة
وهذه الصفة اي عدم الاحتياج في الوجود الى الغير معلول له
للاولى اي للصفة الاولى وهي استحقاقه الوجود من ذاته لانه
كلما ثبت استحقاقه وجود الشي لذاته ثبت عدم احتياجه في وجوده
الى الغير بخلاف العكس لثبوت الثانية في الممتنع بخلاف الاولى
والامتناع هو استحقاقه عدم الشي لذاته والممتنع له هذه الصفة فلا
يحتاج في عدمه الى غيره والاعتبار الثاني معلول للاعتبار الاول
كما عرفته في الواجب والامكان هو استحقاقه الشي لا لاستحقاقه
الوجود والعدم من ذاته والممكن لذاته له هذه الصفة فيحتاج

في وجوده وعدمه الى غيره بالضرورة وكون الصفة الثانية معلولة للصفة
الاولى على قياس ما مر فيه نظر لان الاستلزام هنا متعاكس وفي
الحواشي القطبية مثل هذه الصفة معلولة للاولى بناء على ان الاولى
هي صفة الشي باعتبار ذاته والثانية باعتبار غيره ويمكن ان يقال ان
الاولى معلولة للثانية بناء على انها عدمية والثانية وجودية اقول وفي
الوجهين نظر اما في الاول فلانه لا يصلح للتعليل لجواز ان يتصف بالصفتين
باعتبارين مع تحقق باعتبار ذاته وحاله واما في الثاني فلانا لا نسلم ان الاولى
لان مفهوم السلب عدمي ان اراد بالعدمي ما يكون مفهومه وحقيقته
نفي شي كان النفي داخلا في مفهوم المثبت الذي هو الاولى الاستحقاقية
لان مفهوم السلب الذي هو الاستحقاقية وان اراد بالعدمي المعدوم فكان
ان الاستحقاقية من الاعتبارات العقلية لا الموجودات الخارجية
فكذا الاحتياج واعلم ان العلماء اختلفوا في ان الوجوب هل هو
ثبوتي ام لا والمختار انه ثبوتي واستدل عليه بقوله والوجوب
مقتضي لثبات الوجود وكل ما كان كذلك كان وجوديا فيكون اي
الوجوب وجوديا اما الصغرى فلانه اذا لم يجب وجود الشي لم يوجد
فيلزم ان يكون الوجوب سببا للوجود واذا كان كذلك يجب
ان يكون الشي موجودا ما دام واجبا فيكون الوجوب سببا لثبات
الوجود وفيه بحث لان تقدم الوجوب على الوجود انما يصح في الممكن
دون الواجب وفي الحواشي القطبية من ان غاية الامر ان الثبات
لا ينفك عنه اما انه يكون مقتضيا فلا واما الكبرى فلان الامر العدمي
لا يكون سببا وهذا انما يتم لو ثبت ان ثبات الوجود امر وجودي
على ان قول الوجوب كيفية نسبة الوجود الى الماهية لانه استحقاقية
الماهية الوجود من ذاته كما ذكره انما يكون اعتبارا عقليا في نفسه

ماهية واجب الوجود والا لكان داخلا فيها او خارجا عنها والاول
يقتضي التركيب والثاني يستلزم العلية الوجودية للماهية وهي الوجو[د]
على وجود الماهية لتقدم الوجوب على الوجود لان الشي ما لم يجب الوجود لا
له الوجود وفيه نظر لان الوجوب لا يخ من ان يكون متقدما
على الوجود ام لا فان كان الاول يلزم ان يكون متقدما على الماهية
لكون الوجود عين الماهية والمتقدم على الشي لا يكون عينه وان كان
الثاني سقط الاستدلال على انا نقول قوله الوجوب يقتضي ثبوت
الوجود ممنوع قوله الوجوب نسبة بين ماهية واجب الوجود لان الوجو[ب]
اذا كان من مقتضيات الوجود كان غير الوجود لان المقتضي
وهو الوجوب غير المقتضى وهو ثبات الوجود غير الوجود فيكون
الوجوب غير الوجود واذا كان غير الوجود كان غير ماهيته لا يقال
المغاير للمغاير للشي لا يجب ان يكون مغايرا له فان الالف مغاير
للباء والباء مغاير للالف مع ان الالف لا يغايره لانا
نقول من الراس الوجوب المقتضي لثبوت الوجود ان كان غير
الوجود كان غير الماهية وان كان عين الوجود كان منافيا لقوله
الوجوب متقدم على الوجود وما في الحواشي القطبية من ان تقدم
الصفة الوجودية على وجود الماهية انما يلزم لو كان الوجود غير الماهية
حتى يكون اتصافها بالوجود متقدما عليه اما اذا كان عينها فلا و[رد]
ان ورود الدليل بهذا الوجوب او الوجود بعينه نهيه الواجب
اذ لو زاد عليها لزم الخ يسقط هذا النظر واورد لكن يتوجه اخر لجواز
ان يكون صدق ذلك بان يكون الوجود عينا والوجوب زائدا
وهو في صدد بيان ان الوجوب نفس لا يقال لو كان الوجوب
ثبوتيا لكان زائدا على الذات لكونه نسبة بينها وبين الوجود

ووجوب ما فوق الستة عن كل واحد من المتقسمين فيشارك سائر
الموجودات في الوجود بناء على اشتراك الوجود معنى ويخالفها
بالماهية وما به الاشتراك مغاير لما به الاختلاف ضرورة فوجوده غير
ماهيته فماهيته لم يسمى ذلك الوجود الماهي هي كائنة ممكنة العدم فالواجب
ايضا كذلك لا يختص اما اولا فلان الواجب لذاته اما صار واجبا الاول
لذاته بالوجوب فان كان بسبب صيرورته واجبا لذاته ممكنا لذاته
لكن الواجب لذاته يستحيل ان يكون ممكنا لذاته فالوجوب يستحيل
ان يكون ممكنا لذاته واما ثانيا فلان الوجوب لو كان ممكنا لذاته
لكان قابلا للعدم فيلزم ان يكون الواجب لذاته كذلك لكون
الوجوب جزءا منه لا له لاستحالة احتياج الواجب في وجوب وجوده
الى غيره ولامكان عدم المعلول بسبب امكان عدم العلة وان
استحقت الماهية الوجود فاستحقاقها لو كان زائدا لزم التسلسل
ولكان الواجب لا نقل الكلام الى استحقاق ماهيته وجو[ب]
الوجوب لوجوده فنقول لو كان امرا ثبوتيا زائدا عليها لساوى
سائر الموجودات في الوجود وخالفها بالماهية الخ وان لم يكن
زائدا لم يكن الوجوب ثبوتيا زائدا واستغنى الخ واستلزم
استغناء الكل والمقدر خلافه اذ التقدير انه يعني زائدا كان
التقدير انه شرعي خلافه وان المقدر زائدا فلان كونه ثبوتيا
مسلم كونه زائدا اما مر في الحواشي القطبية ممنوع اذ لا
يلزم من عدم كونه زائدا ان لا يكون ثبوتيا بعد ما
بان اللازم باطل لانه عكس نقيض قوله لو كان ثبوتيا لكان زائدا
ولان استحقاق الوجود سابق عليه لان الشي ما لم يستحق الوجود
لا يحصل له الوجود وفيه نظر فلو كان اي استحقاق الوجود الذي

هو الوجوب شيئا يلزم ثبوت الصفة وهو الاستحالة للموصوف وهو
المهية قبل ثبوته وهو ممنوع لان ثبوت الصفة للموصوف فرع على ثبوت
الموصوف في نفسه وفي الحواشي القطرية ان اراد بما المسلمة القطعية فالملازمة
مسلمة وان استحالة الثاني وان اراد بها غيرها فالملازمة ممنوعة بيسير
ان اراد بها قيام الصفة الموجودة بالمعدوم فلزومه ممنوع لان المهية
من حيث هي هي وذلك غير ممتنع والوجه الثالث انه محال لانه
انما يلزم لو كان تقدم الوجوب على الوجود تقدما بالزمان وليس
كذلك لان الوجود لا يتخلف عن الوجوب وذلك لان المهية من حيث
هي هي وان لم تكن موجودة ولا معدومة لكن لا يخلو عن صفة الوجود
والعدم وعند خلوها عن صفة الوجود يصدق عليها انها معدومة وعند
العكس بالعكس وهو الصحيح ولانه لو كان شيئا لكان خارجا عن الذات
لكونه نسبة بينها وبين الوجود والوجوب مغايرة النسبة للمنتسبين ويكون
ممكنا لافتقاره الى الذات لقيامه بها فلا يجب الا بوجوب علته
لكن علته هي المهية فيلزم وجوب قبل هذا الوجوب وانه محال لان
الكلام في ذلك الوجوب كالكلام في هذا الوجوب فيلزم ان
يكون للمهية وجوبات غير متناهية وانه محال ظاهر ولا يخفى عن الاذ
بان الوجوب عين المهية وتوجيهه انه محال لانه لو كان شيئا
لكان زائدا عليه لانه نسبة قلنا ممنوع فانه عين المهية لا شيئا اخر
وفيه نظر لان الوجوب على ما ذكره من التفسير وهو استحقاق المهية
الوجود من ذاته نسبة بين المهية والوجود فكيف يكون عينها والاولى
الاستدلال به على عينية المهية فقد صرح به في الحواشي القطرية بان
ان وجود الواجب هو عين ماهية الواجب بل من ان الوجوب
عين ماهية الواجب ووجود الواجب عين ماهيته فيلزم منه ان يكون

وجود الوجوب عين ماهيته اقول يلوح من هذا الكلام ان المحشي الى وقت
انه طالب شراه كان فيما حكم ان الوجوب وجود عين ماهية
على ما يظهر بالتامل فان قيل لو كان الوجوب عين ماهيته لكان
وجوده نفس زائدا عليها لان الوجوب الذي هو عين ماهيته يساوي
سائر الموجودات في الوجود ويخالفها بالماهية فوجوده غير ماهيته
وهو خلاف المقصود قلنا لا نسلم مخالفته لسائر الموجودات ام
عدمي وهو عدم عروض الوجود له لا بالماهية فلا يلزم ما ذكرتم ولئن سلمنا
انه يكون مخالفته اي مخالفة الوجوب لسائر الموجودات
بامر عدمي وهو عدم العروض سلمناه اي سلمنا ان الوجوب لو كان
شيئا لكان زائدا لكن لا نسلم ان ماهيته اي ماهية الوجوب لو
كانت ممكنة لكان الواجب ممكنا لان الواجب انما صار واجبا
بالوجوب قلنا لا نسلم بل الواجب لذاته انما صار واجبا لذاته لان
ماهيته كافية في حصول ماله من الوجود وكون ماهيته بهذه الحالة هو
الوجوب الذي هو استحقاق الوجود من ذاته واذا كان كذلك
كان الوجوب صفة للواجب فلا يلزم من امكانه امكانه فان امكان
الصفة لا يوجب امكان الموصوف وفي الحواشي القطرية نبأ على
انها معلولة لذات الواجب وامكان المعلول لا يوجب امكان
العلة وفيه نظر لان الوجوب اذا كان نفس ماهية الواجب فامكانه
يوجب امكان الواجب بالضرورة اقول النظر مدفوع لان هذا
المنع بعد التنزل وتسليم كونه زائدا ومنشؤه انه لو كان ممكنا لذاته لكان
قابلا للعدم ثم قلنا لا نسلم ان يكون الواجب ايضا كذلك قلنا لا نسلم
ذلك فيه لان امكان عدم المعلول يوجب امكان عدم العلة
قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان ارتفاع المعلول موجبا لا

العلية وليس كذلك لان المعلول اذا امتنع كانت العلة ممتنعة كما في
ما ذكره ان كذلك فلا يكون عدم المعلول موجبا لعدم العلة بل هو حاجب
والحاصل ان نقول سلمنا ان عدم المعلول لا يوجب عدم العلة لكن
يستلزمه وهذا القدر يكفينا بل الجواب ان عدم المعلول لا يستلزم
عدم ذات العلة الموجبة له فان ذلك قد يكون بانتفاء شرطها
مع كون ذات العلة الموجبة بحالها فلم لا يجوز من امكان عدم الو
امكان عدم ذات الواجب سلمناه اي سلمنا ان منع الوجوب
لو كانت ممكنة لكان الواجب ممكنا ولكن لا نم ان الشيء اللازم
على تقدير ان اتصافها بالوجود يكون زائدا عليها محال لانه من جانب
المعلول والبرهان انما قام على انتهاء الممكنات الى علة اولى
لا الى معلول اخير وعن الثاني بمنع الشرطية المذكورة اي لا نم ان
الوجوب لو كان ثبوتيا لزم ثبوت الصفة للموصوف قبل ثبوته
فان اللازم ح اي على تقدير ان يكون اتصاف الوجود سابقا عليه
يكون ثبوت الصفة قبل ثبوت الموصوف لا ثبوتها للموصوف قبل
ثبوته لا يقال ثبوت الصفة قبل ثبوت الموصوف ان كان ثبوتها
لم يكن الصفة صفة وان كان بغير الموصوف لم يكن صفة له لانا لا نسلم
ذلك فانه يجوز ان يتقوم صفة الشيء بغيره قبل زمان وجوده الى
زمان وجوده فلا كما سيذكره المص وفيه نظر ذكر في الحواشي القطبية
وفيه نظر لانه اذا سلم ثبوت الصفة قبل ثبوت الموصوف ولا شيء
قبل هذا الموصوف حتى يثبت له الصفة تعين ثبوتها للموصوف كما
زعم السائل فالاولى الجواب الحق ما اشرنا اليه وعن الثالث
بمنع الشرطية ايضا اي لا نم لو كان ثبوتيا لكان خارجا وما ذكره لبيانها
وهو ان الوجوب نسبة فهو ممنوع فان الوجوب عندنا منتزع اعتبار

واجب الوجود ولما بينا وبتقدير تسليمه اي وبتقدير تسليم كون الوجوب
نسبة فلا نم استلزام وجوب مغايرة النسبة لكل واحد من المنتسبين
خروجها عن كل منهما فان المجموع المركب منه اي كل واحد من الف
وذلك النسبة مغايرة لكل واحد منهما وداخلة في مجموع الف والا لم يكن
المجموع مجموعا لاستحالة ان يقول وجوب امتناع النسبة عن كل واحد من
المنتسبين هل هو لا وجوب مغايرة النسبة للمنتسبين مسلم وما ذكرتم
لان الخارج عن الشيء يكون خارجا عنه بالضرورة لا المغايرة فلا نم
وجوب امتناع النسبة عن كل واحد من المنتسبين فان المجموع النسبة
نسبة الى كل واحد من الف وذلك النسبة ليست خارجة عن كل منهما لانه
كونها داخلة في مجموع الف بل التحقيق في دفعه ان حال الوجوب نسبة
والنسبة مغايرة للمنتسبين ضرورة فاتصاف الوجوب مغايرا للماهية فهو اما ان
يكون داخلا فيها او خارجا عنها والاول يوجب التركيب في حقيقة والثاني
كونه اي خارجا مثل هذا الوجوب كما مر في الحواشي القطبية لكن ان كان
سلمنا ولكن لم قلتم بانه يلزم ان يكون للماهية وجوبات غير متناهية
يلزم ان يكون للماهية وجوب اخر بالنسبة الى وجود الوجوب في زمان يكون
ذلك الوجوب نفس وجود الوجوب او نفس الماهية في الالزام التسلسل
وهو موضع نظر وبحث طويل الذيل وامتناع الامكان اي الامكان فاحتج
القائل على كونه عدميا بانه لو كان ثبوتيا لساوى غيره في الثبوت
بناء على ان الثبوت اعني الوجود مشترك معنوي ومغايرة بالماهيتين لو
جد وغيرهم فاتصافها اي فاتصاف ماهية الامكان بالوجود ان كان
واجبا لذاته كان الامكان واجبا لذاته ولزم منه كون الممكن
كذلك اي واجبا لذاته لانه اشترط وجود الامكان بوجوده اي بوجود
الممكن اي وجود الممكن شرط لوجود الامكان لانه صفته ووجود الصفة

شرطا بوجود الموصوف فيكون الممكن في شرطا فيما هو واجب لذاته
وامكان شرطا للشيء الواجب لذاته كان اولى بان يكون واجبا
لذاته وهو ح وان كان ممكنا كان له امكان آخر وهلم جرا الى التسلسل
ممتنع لجواز ان يكون امكان الامكان زايدا عليه وفيه نظر وكذا لزم
التسلسل او الانتهاء الى امكان واجب لذاته لانا ننقل الكلام الى
اتصاف ماهيته بالوجود ونقول اما ان يكون واجبا او ممكنا وكل
واحد من اللازمين في الحال التسلسل باطل واما كون الامكان واجبا
فلاستلزامه كون الممكن واجبا لما مر ولان الامكان لو كان ثبوتيا
وهو متقدم على وجود الممكن لان صحة وجود الشيء سابقة على وجوده
والامكان قبل وجوده اما واجبا او ممتنعا وكلاهما محال لانه لزم تقدم
الصفة على الموصوف اي قيام الصفة الثبوتية بالموصوف قبل
ثبوته ان ثبت له وقيامها بغيره ان ثبت لغيره وكلاهما باطل اما
الاول فلان ثبوت الصفة للموصوف فرع على ثبوته في نفسه و
اما الثاني فلان صفة الشيء لا يكون قائمة بغيره والا لم يكن صفته
بل صفة ذلك الغير ولانه نسبة بين الماهية والوجود فلو كان ثبوتيا
لزم تأخره عن الوجود لتأخر النسبة عن المنتسبين واذا كان
متأخرا عنه امتنع ان يكون متقدما عليه ضرورة واللازم باطل لما مر انفا
وللقائل ان يقول اللازم وهو تقدم الوجود على الامكان لا يلزم
من فرض الامكان ثبوتيا فان ذلك لازم سواء كان وجوديا
او عدميا فيمكن ان يعارض ذلك بمثال الامكان بعينه فلو كان
عقليا لزم تأخره عن الوجود ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نم انه
لو كان عدميا لزم تأخره عن الوجود لان ما لا هوية له في الاعيان
لا يتأخر عن الهوية لان معنى تأخره عن الوجود هنا انه [illegible] بالمهية بعد اتصافها

فما

ذلك بعد اتصافها

بالوجود وما هو به ليس في الاعيان لا يتقوم بالمهية حتى يكون ذلك بعد اتصافها
بالوجود اولا فان قيل حاصل ما ذكرتم ان النسبة لا يجب ان يتأخر عن المنتسبين
على تقدير كونها عدمية ويجب ان يتأخر عنهما على تقدير كونها وجودية وليس
كذلك لان النسبة متأخرة مطلقا فنقول انها متأخرة ايضا على تقدير
كونها عدمية لكن في العقل لا في الوجود الخارجي فان قيل الامكان
على تقدير عدميته لما لم يكن متأخرا في الخارج فلا مانع من ان يكون متقدما
فيه او لم يكن وعلى الاول يلزم تقدم النسبة على المنتسبين في الخارج
وهو باطل بالضرورة وعلى الثاني يلزم الانقلاب فنقول لا نم انه يلزم
الانقلاب وانما يلزم لو كان من مصداق الخارج بالوجوب او الامتناع
وليس كذلك فانها ايضا من الاعتبارات العقلية ولا يتصف بها
موصوفها الا في العقل فالشيء المعروض للامكان في العقل متصف
به قبل الدخول في الوجود وبعده فان قيل الحكم ذكرتم اولا انه متأخر
في العقل فكيف يكون متقدما فيه فنقول جاز ان يكون بحسب اعتبارين
والحق ان المتأخر هو الامكان بمعنى كيفية نسبة الوجود الى الماهية
في الحكم العقلي والمتقدم هو معنى كون الماهية بحالة لا يمتنع الوجود
والعدم من ذاته فان ماهية الممكن قبل الدخول في الوجود وبعده
الحال واحدة وتأتي ذلك قبل وهو ضعيف لانا نمنع امتناع
الشيء المذكور لانه من جانب المعلول لا العلة وامتناع اي يمتنع
امتناع قيام ما هو صفة للشيء بغيره في زمان هو قبل زمان وجود الموصوف
صرف لم قلتم انه ممتنع لا بد له من دليل واجيب عنه بان هذا
هنا غير ممكن لانه لو كان الامكان قائما بغير الممكن لزم امكان
الواجب او الممتنع لان غير الممكن منحصر فيهما لا يقال لم لا يجوز ان
يقوم امكان كل فرد من افراد الممكن بفرد آخر ذلك الفرد عند عدمه

وبه عنه وجوده لان ذلك انتقال الامكان من محل الى محل وهو ضروري
البطلان وامتناع اي منع امتناع تقدم ما عرض له الانتساب وهو
الامكان الى غيره وهو الوجوب الذات عليه اي على ذلك الغير
لجواز ان يكون تقدمه بحسب الذات ومتأخرا باعتبار عروض الانتساب
وتوجيهه ان يقال ان اردتم امتناع تقدمه على الوجوب امتناع تقدمه
عليه بحسب الذات فهو ممنوع وانما يكون كذلك ان لو كان متأخرا عنه
بحسب الذات وليس كذلك بل متأخر عنه باعتبار عروض الانتساب
ويجوز ان يكون المتقدم على الشيء بحسب الذات متأخرا عنه باعتبار
عروض عارض لم قلتم لا يجوز ذلك لا بد له من الدليل وان اردتم امتناع
تقدمه عليه مع امتناع تقدمه عليه لا بحسب الذات بل بحسب عروض
الانتساب فهو مسلم لكن تقدمه عليه ليس الا بحسب الذات وفيه نظر
لانه فيه الامكان بحسب الاستحالة والاستمرار وضعهما حتى يمكن ان تصور
منه ان يكون متقدما بحسب الذات ومتأخرا بحسب العارض
واحتج الشيخ على كونه ثبوتيا بانه لو لم يكن ثبوتيا لم يكن الشيء في نفسه ممكنا امكان
اي لم يكن الشيء الذي فرضناه ممكنا ممكنا لانه لا فرق بين قولنا لا
امكان اي ليس للشيء امكان وبين قولنا امكانه لا اي امكانه عدمي
لعدم وقوع التمايز في العدمات واذا كان كذلك يصدق على
الشيء الممكن انه لا امكان له اي ليس له امكان على تقدير صدق
امكانه لا عليه واذا صدق عليه ذلك لم يكن ممكنا لان ما ليس له امكان
لا يكون ممكنا ضرورة هذا بيان الملازمة ونفي التالي لا يحتاج الى
دليل وعنه اي واجيب عن الشيخ على كون الامكان ثبوتيا بانه
مناقض للامتناع العدمي فيكون وجوديا لوجوب كون احد المتناقضين
وجوديا والجواب عما ذكره الشيخ منع عدم الفرق بين المذكورين

فان الاول نفي الامكان بالكلية وجوديا كان او عدميا والثاني اثبات
لصفة عدمية والفرق بين نفي الامكان بالكلية وبين اثبات الامكان
العدمي بين وقوله بل معناهما اي معنى القولين متنافيان ضرورة بحسب المنافاة
بين نفي الامكان وثبوته تاكيد للفرق واشارة الى ان وجه الفرق
بين القولين وان لم يسلم امتناع صدقهما على شيء واحد لكن التنافي
فانه معناهما بسبب وانهما متحققة متنافية فيصدق قولنا الامكان له عليه
على تقدير صدق امكانه لا عليه لا يصح لانه يصدق عليه على تقدير صدقه
عليه ولا يخفى ان ايراد ما تنوجه لو فسر العدمي بالمفهوم وحقيقته نفي شيء
واما اذا فسر بالمعدوم فلا اذ لا شك انه لو كان معدوما لم يبق فرق
بين قولنا ليس امكان وبين قولنا الامكان معدوم وعما ذكره عنه
اي والجواب عما ذكر عن الشيخ انه يقال بل هو لكونه منافيا للوجوب
الوجودي يكون عدميا فكذا اذكره الامام وهو معارضة لا حل
واعلم ان كلام الامام انما يصلح للمعارضة لو كان كلام المعترض مبنيا على
ان احد النقيضين يجب ان يكون وجوديا اذ يصح ان يقال انه مناف
اي مناقض للوجوب الوجودي فيكون عدميا لوجوب كون احد النقيضين
عدميا اما اذا كان مبنيا على عدم التقابل بين العدمات فلا اذ لا
يصح ان يقال انه مناف للوجوب الوجودي فيكون عدميا
لعدم التقابل بين الوجوديات لجواز تحقق المنافاة بين الوجوديات
وههنا الا ان الجواب الاول في غاية الظهور وهو ان يقال نعم
ان احد النقيضين يجب ان يكون وجوديا لكن لا نسلم ان الامكان
مناقض للامتناع اذ لو كان مناقضا له لما جاز ارتفاعهما عن الواجب
لامتناع ارتفاع النقيضين واللازم باطل ضرورة وذكر المصنف
وجوب كون احد النقيضين وجوديا ممنوع لان الامتناع واللاامتناع

منافيان مع كونهما عدميين وذلك يوجب عدم دخول المتنافيين
في تقابل السلب والايجاب لانه يعتبر فيه كون احدهما وجوديا والاخر عدميا
لما كان منعه هذا مبنيا على المسند المذكور يمكن دفعه بدفعه وهو بان
يقال الامتناع لا يخلو اما ان يكون وجوديا او عدميا فان كان الاول
فظاهر وان كان الثاني فلذلك لان الامتناع يكون وجوديا لان عدم
العدم وجود على ما سلمه فيلزم ذلك ولا يخالف ذكره الامام العلامة حيث
لكنه ضعيف اجمالا وتوجيهه ان يقال لم لا يجوز ان احد المتنافيين يجب ان
يكون وجوديا والاخر عدميا اذ لو وجب ذلك لكان الامكان لكونه
منافيا للوجوب الوجودي عدميا واللازم باطل عنده كما علم ومن مسلك
الا ان كلام المعلل مبني على ان احد المتنافيين يجب ان يكون وجوديا
والاخر عدميا وكلام الامام العلامة لا يصح ان يكون جوابا الا على
ذلك وان الاول على ما لا يخفى على المراجع المنطقية واما الحل فهو
ان يقال المقابل للامتناع عدم الامتناع وهو شامل للامرين الوجوب
والامكان وتقابل العدمين يجوز ان يكون منتهيا الى وجودي وعدمي
واقول توجيهه ان يقال ان اردتم بالتنافي التقابل الذي هو اعم
من التناقض فوجوب كون احدهما وجوديا والاخر عدميا ممنوع
وان اردتم به التناقض فلا نسلم ان الامكان نقيض الامتناع بل
نقيضه اللاامتناع ونقيض العدمين يجوز ان يكون منتهيا الى وجودي
وعدمي لم قلتم لا يجوز ذلك لابد له من الدليل وفيه نظر عرفته انفا
ولئن كان اي الامكان من كونه عدميا كما ذهب اليه الامام
او وجوديا كما ذهب اليه الشيخ اما لوصف الممكن اذا اخذناه من حيث
هو هو مع قطع النظر عن وجوده وعن عدمه لانه ان اخذناه
مع الوجود كان واجبا لانه حال كونه موجودا استحال عدمه وفي [illegible]

التقيد فيمتنع ان يكون [illegible] مع علته التامة لوجوده والشيء مع علته التامة
يكون ممتنع العدم فيكون واجبا وان اخذناه مع العدم كان ممتنعا لانه
حال كونه معدوما استحال وجوده ويمكن ان يقال ايضا لانه مع يكون موجودا
مع عدم علته التامة لوجوده يكون ممتنع الوجود فيكون ممتنعا واذا كان
واجبا او ممتنعا امتنع عروض الامكان له لتقابلهما ان يقول لا نسلم انا ان
اخذناه مع الوجود او مع العدم كان واجبا او ممتنعا ان اردتم بالوجوب
والامتناع الوجوب بالذات والامتناع كذلك وان اردتم بهما الوجوب
والامتناع بالغير فلا نسلم عدم عروض الامكان له فان الوجوب والامتناع
بالغير لا ينافي الامكان الذاتي وهو اي الممكن قد يكون ممكن الوجود
في ذاته وقد يكون ممكن الوجود لغيره اي ممكن الحصول لغيره ويسمى الكون في
التقسيم في هذا التقسيم نظر لانه كتقسيم الانسان الى الانسان والى
الانسان الكاتب وان قيد الانسان الاول بالكاتب فلا يكون
الاول اعم من الثاني بل مباينا له لكن المصنف حكم بان الاول اعم على ما يأتي
والاول اعم من الثاني مطلقا لان كلما هو ممكن الوجود لغيره فهو ممكن
الوجود في ذاته اي لذاته والا لكان واجب الوجود لذاته او ممتنع الوجود لذاته
ولو كان كذلك استحال حصوله لغيره [illegible] من غير عكس كلي لان المفارقات
وهي العقول المجردة عن المادة والنفوس المجردة ممكن وجودها لذواتها ويمتنع
حصولها لغيرها لانها جواهر قائمة بانفسها وهو ممكن الوجود في ذاته ممكن الحصول في واجب
الحصول لغيره كالصور والاعراض والامكان اللازم للماهية ان كان
كما في امكان وجودها على [illegible] واجب الوجود لذاته كالامكان اللازم
لماهية العقل الاول او عنه اي عن الواجب وعن كل ما يمتنع انفكاكه
عنه اي عن الواجب كالامكان اللازم لماهية العقل الثاني مثلا او
الى فلك [illegible] اي بدوام واجب الوجود وفي الحواشي [illegible]

والاختصاص بوجوده بحين دون حين لانك ستعرف ان الممكنات مستندة
في وجودها الى سبب واجب الوجود من جميع جهاته وكل ما كان كذلك
استحال ان يخصص بعض المستعدات بالفيض دون البعض بل يجب
ان يكون عاما للبعض دون ان يكون اختلاف الفيض عنه بسبب اختلاف
القوابل وهذا منشأ ان الامكان اللازم للماهية كان في حصول الفيض
عن واجب الوجود وجب ان يكون موجودا دائما لامتناع تخلف المعلول
عن العلة التامة وان لم يكن كافيا توقف اي الفيضان على شرط
وجودي كالحركات او عدمي حتى يستعد المهية لنزول الوجود عن واجب الوجود
فيكون له اي للمعلول وهو الممكن لذاته استعداد ما زائد على الامكان اللازم للمهية
وهو كونه بحالة لا يلزم من فرض وجوده ولا عدمه محال لان الاستعداد
التام الذي يحصل اي للمهية الممكن عند حصول الشرائط وارتفاع
الموانع وهذه الشرائط تكون لا محالة حادثة اذ لو كان قديمة لزم من قدمها
وقدم الواجب قدم الحادث واجتمع وايضا فتلك الشرائط حادثة
تكون مسبوقة بحوادث اخرى لا الى نهاية لكن كل سابق متوقف على العلة
الموجبة اي التامة اي المعلول الذي هو اللاحق يعدم عندها عنه
اذ لو لم يكن كذلك بل تمت الحادث لا يكون مسبوقا بحادث آخر
فالحكم من ان يكون العلة التامة لذلك الحادث قديمة او محدثة وعلى
الاول يلزم انقلاب الحادث قديما وعلى الثاني يكون اللا مسبوق
بحادث مسبوقا به هف وذلك اي كون مثل كل حادث حادثا لا
الى الاول انما يكون بحركة دائمية لا بداية لها ولا نهاية ليكون تلك
سببا لحصول تلك الاستعدادات المختلفة لا محال لو توقف كل
حادث على حادث آخر لكان الحادث السابق جزء العلة اللاحق
فيلزم وجوده عند وجوده فيلزم وجود حوادث لا الى نهاية دفعة

ونوع صحة النطق بها لان كل سابق من شرائط وجود اللاحق فلا يجب وجوده عند
وجود اللاحق فان الحركة الى الحيز الطبيعي شرط بعد حصول الجسم في الحيز الطبيعي
مع انها معدومة عند حصول الجسم فيه ولا بد لتلك الحوادث من محل يختص
بالاستعداد بوقت دون وقت وبحادث دون حادث وذلك لعدم تخصيص
الاستعداد على الاستعداد الموقوف على المحل وذلك المحل هو المادة وكل
حادث فله مادة وهو محل استعداده على ما تقرر فيظهر من بيان وجه بعض
وجود هذه الحوادث عند حصول الاستعدادات وجود جسم قديم متحرك
بالحركة المتصلة على الدوام والممكن يجب وجوده عند وجود العلة التامة
لوجوده وفي الحواشي القطبية في اطلاق الوجود على العلة التامة تنبيه على
العدم والا لبقي ممكنا معها فيجوز وجوده في وقت دون وقت آخر كما
يختص وجوده بما بعد الوجود كان لا لمرجح ومع الممكن لا لمرجح وان
كان لمرجح لم يكن العلة التامة علة تامة بل جزءا منها وفي الحواشي القطبية
ولو لا لبقي ممكنا معها لان الماهية مساوي نسبة الوجود والعدم
اليه معها فهو ممتنع ولان الماهية يجوز وجوده وعدمه معها فهو مسلم لكن
لا يلزم الترجيح بلا مرجح لان انضمام العلة التامة اولى بطرف
الوجود وان لم يجب الى حد الوجوب والاساس الدليل المذكور على ان
الممكن لا يكون احد طرفيه اولى به لذاته ههنا يظهر عدم العلة الاولى
وذلك لانه لا يلزم من ترجيح حصول الاولوية لطرف الوجود على العدم
بسبب طرف العدم ان لا يكون العلة التامة كافية في حصول اولوية
طرف الوجود وانما يلزم ذلك لو لم يكن العلة التامة لا اولوية لطرف
الوجود مستقلا على عدم سبب طرف العدم وهو ممنوع واعلم ان
من وجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة لوجوده اذا التي الممكن
لا يجب لم يوجد وذلك لان حال الممكن مع حصول السبب التام

لوجوده فالممكن يكون قبل حصوله لامتناع ان يكون اى الممكن مع السبب
التام كهو لا معه فعند حصول السبب التام لوجوده لا بد وان يحصل الطرف
الوجودي او الاولى به على طرف العدم وتلك الاولوية لا تنفك عن الوجوب
لوجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة لوجوده ومحصله ان الممكن
ما لم يجب وجوده لم يوجد واذا كان كذلك فما لم يجب لم يوجد
اما الاول فلامتناع وقوع المساوي او المرجوح واما الثاني فلان
تلك الاولوية منتهية الى حد الوجوب لامتناع حصول تلك الاولوية
لذاته بل انما يكون حاصلة من علة وقد عرفت انه يجب وجود الممكن
عند وجود علته فان قيل يكفي في تحقق الاولوية تحقق بعض ما يتوقف عليه وجوده
وعند تحققه لا يجب وجوده فنقول لا نم انه ان سلم لكن يكفي اضافي وجزء
عند تحقق الجميع حتى ان تلك الاولوية الى حد الوجوب فيرد ما قال الامام
في المباحث المشرقية الممكن مع السبب اما ان يكون حاله كهو لا مع السبب
او لا يكون كذلك والاول باطل لانه لو كان كذلك لم يكن السبب سببا
هف وان كان حاله في السبب كحاله المتقدمة وهذه كان لازم السبب
على حد الثاني لو منع السبب خرج عن هذا التساوي وصار احد الطرفين
به اولى فنقول الطرف المرجوح يمتنع الوقوع لانه حين كان مساويا كان
ممتنع الحصول فحين ما صار مرجوحا فلان يمتنع وقوعه كان اولى وحين
صار الطرف المرجوح ممتنع الحصول صار الطرف الراجح واجب الحصول
لاستحالة الخروج عن طرفي النقيض والحاصل ان يقول لو كان احد الطرفين
حين كان مساويا ممتنع الحصول كان الطرف الآخر واجب الحصول
نقول لكن يمتنع لاستحالة الخروج عن طرفي النقيض وصرح والصواب ان
يعلل ذلك بان امكان وقوع طرف لما كان مستويا على جانبي وقوع
ان يكون الطرف المرجوح راجحا حال كونه مرجوحا فيمتنع وقوع الطرف

المرجوح حال كونه مرجوحا ففي وقوع الطرف الراجح لما عرفت في الطبيعيات
وجه اخر لبعض العلماء ان الموثر لا بد له اكتساب الوجوب سابق العلة التامة
للوجود والعلة التامة للوجود متقدمة على الوجود وما هو المتقدم على
الشيء بالذات متقدم على ذلك الشيء بالذات فيكون الوجوب
متقدما على الوجود فان الممكن ما لم يجب لم يوجد وفيه نظر لان ما
مع التقدم على الممكن بالذات والعلة امتنع ان يكون متقدما عليه
بالذات والعلة لامتناع توارد العلتين على معلول واحد شخصي
واجب في التقدم الاولى ان ما علم ذلك في الحواشي القطبية لما بين
انه كلما وجدت العلة التامة يجب وجوده علم منه انه متى لم يجب وجوده
لا توجد علته التامة ومتى لم توجد علته التامة لم يوجد لامتناع ان يكون مع السبب
كهو لا معه والا لم يكن السبب سببا وفيه نظر لانا لا نم انه لو وجد بدون
السبب لكان حاله مع السبب كهو لا معه لان حاله مع السبب ترجيحه
لا يتخلف عنه ومع عدم السبب انه قد يتخلف ويمكن ان يقال الموجب لوجود
الممكن لا عن سبب بانسداد باب اثبات الصانع وفساده ظاهر انتهى ما في
الحواشي وما ذكرنا مستغن عن امثال هذه التكلفات وخال عن
مثل هذا النظر ما عرفته ولا تجوز ان يكون احد طرفي الماهية احد طرفي
الممكن اعني الوجود او العدم اولى لذاته وان لم ينته الى حد الوجوب
اي الى حد الوجوب خلافا لجماعة من العلماء وذلك لان الطرف الآخر
ح امتنع وقوعه كان الطرف الاول به منتهيا الى حد الوجوب اي
الى حد الوجوب لامتناع خلو الواقع عن طرفي الممكن واذا كان
كذلك بطل انقسام ذات الممكن او لوية احد الطرفين بحيث
لا ينتهي الى حد الوجوب وان امكن اي وقوع الطرف الآخر
توقف حصول تلك الاولوية على عدم سبب ذلك الطرف

لان الطرف الآخر

بناءً على ان رفع المانع معتبر في كل علة تامة والا لا يمكن منع توقف حصولها
على عدم سبب ذلك الطرف لا محال حصول الاولوية انما يتوقف على
عدم ذلك الطرف لا لما ذكرتم بل لا يمكن سبب ذلك الطرف كان هو
واجب الوقوع فلا يكون الطرف الاول اولى لا لما لا تم ذلك فان
اولوية احد الطرفين لذاته لا ينافي وجوب وقوع الطرف الاخر بسبب
خارجي واذا توقف حصول تلك الاولوية على عدم سبب ذلك الطرف
فلا يكون ذات الممكن كافية في حصولها اي في حصول الاولوية لانه
ح يكون المقتضي للاولوية ذلك الطرف ذات الممكن مع عدم سبب
الطرف الاخر وقد عرض كون ذلك منه وفي الحواشي القطبية وتامل اذ
يقول ان كان النزاع في ان ذات الممكن وحدها من غير اعتبار رفع
الموانع لا يجوز ان يكون العلة التامة للاولوية احد الطرفين كان النزاع
في الامر الضروري ضرورة اعتبار رفع الموانع في كل علة تامة وان
كان النزاع في ان ذات الممكن مع رفع الموانع لا يجوز ان يكون العلة
التامة للاولوية فدليله لا يفيد ذلك والقول النزاع في ان ذات
الممكن وحدها هل هي علة تامة مشتملة على الشرائط وارتفاع الموانع
للاولوية ام لا ودليله يفيد انها ليست كذلك وكل ممكن فهو محفوف
بضرورتين احدهما سابقة على وجوده وهي وجوب فيضانه عن علته
التامة اي الذي قد تبين سبقه على وجوده تقرره وقد علم منه انه ما لم
يجب لم يوجد الثانية متأخرة عنه وهي وجوب وجوده ما دام موجودا
وهي الضرورة المشروطة بشرط المحمول اي الذي هو الوجود فانه
كل موجود واجب له الوجود ما دام موجودا ولا يخلو شيء من الموجودات
عن هذه الضرورة ضرورة ان كل محمول على الشيء فهو ضروري له ما دام
محمولا عليه ولذلك لا بحث في الكلام عن هذه الضرورة بخلاف الضرو

الاولى ضرورة خلو الواجب عنها وكذلك الحال في رجحان العدم اما آ
الضرورة السابقة فلان الشيء ما لم يجب عدمه لم ينعدم واما اللاحقة
فلان الممكن بشرط عدمه يستحيل الوجود عليه ولا يخلو شيء من المعدومات
عن هذه الضرورة فكان جانب الوجود فان شيئا من الممكنات
سواء كان موجودا او معدوما لا يخلو عن هاتين الضرورتين ولهذا حكم الحكماء
حكما كليا بان كل ممكن فهو محفوف بضرورتين وان كان يترجح ذلك
في جانب الوجود ويمكن ان يقال مراده كل ممكن موجود ولهذا اختص ذ
بجانب الوجود وهذا ان الوجود ما لم يصل الممكن لا من ذاته
لان السابق انما عرض له بالنظر الى علته التامة واللاحق بالنظر الى
كونه موجودا فالشأن ان تساوي نسبة الوجود والعدم الى ذات
الممكن وثبوت الامكان للممكن واجب والا اي لو لم يكن وجوبه
واجبا بل ممكنا اذ الامتناع بعد ثبوته له يجوز زواله عنه نظرا الى ذاته
فيجوز سلب الممكن واجبا او ممتنعا وهو محال لكان ثبوت الامكان
للممكن واجبا لكون الممكن ممكنا في كل وقت البحث الخامس
في الحدوث والقدم قد يراد بالحدوث وجود الشيء بعد عدمه في زمان
مضى حتى يكون الحادث هو الموجود الذي يكون عدمه سابقا عليه
بالزمان وبهذا التفسير لا يكون الزمان حادثا لان حدوثه على هذا
التفسير لا يتصور الا اذا سبقه زمان كان فيه عدمه وذلك محال لاستحالة ان
يكون وجود الشيء متأخرا بالعدم وقد يراد به اي بالحدوث احتياج
الشيء في وجوده الى غيره في الجملة وبهذا التفسير يكون الزمان
حادثا ويقال للحدوث بالمعنى الاول الحدوث الزماني وبالمعنى الثاني
الحدوث الذاتي وقد يقال لفظ الحادث على معنى اخر وهو الذي
يكون ما مضى من زمان وجوده اقل مما مضى من زمان وجود

واما الحادث القديم حتى يكون الحادث هو الموجود الذي يحتاج وجوده الى غيره صح

اقول ولا انه بهذا المعنى امر اضافي تتصل به القياس الى الغير والتقدم
قسمان مقابلان لمفهومي الحدوث الاول وجود الشي على وجه لا يكون
عدمه سابقا عليه بان لا يكون الى يكون القديم هو الذي لا اول لزمان
وجوده وقال الامام والزمان بهذا المعنى ليس بقديم لان الزمان
ليس له زمان وقال المصنف في شرحه للملخص وفيه نظر لان الزمان لا
يصدق عليه انه لا اول لزمان وجوده وقال بعض المحققين ويمكن
ان يجاب عنه بان يقال المراد ان القديم بهذا المعنى هو الذي لا زمان
ولا يكون لزمان وجوده اول فان لا يرد عليه ذكره المصنف وهو ليس
بشي لان الكلام في القديم الذي هو المقابل للحادث بالمعنى الاول
لا في القديم على تفسيره والثاني عدم احتياج الشي في وجوده الى
غيره في مقابلة اصطلاحي يكون القديم الاحتياج في وجوده […]
ما الى غيره وهو يستلزم الوجوب والقديم بهذا المعنى الواجب ومن
الظاهر ان الزمان ليس بقديم بهذا المعنى وقد قال لفظ القديم
على معنى اخر مقابل للحادث بالمعنى الاضافي وهو الشي الذي
يكون ما مضى من زمان وجوده اكثر مما مضى من زمان وجود […]
[…] والممكن يستحق من ذاته لا استحقاقه الوجود والعدم لذاته و[…]
من غيره استحقاقه احدهما وكون الممكن بحيث يستحق من ذاته لا
استحقاقه الوجود والعدم لذاته هو الحدوث الذاتي فكون الحدوث
الذاتي ثابتا للممكنات لا ينافي الحدوث الذاتي احتياج الشي
في وجوده الى غيره لا استحقاقه الا استحقاقه لان ذلك غير خارج
في المقصود اذ استحقاق الا استحقاقه ملزوم للاحتياج كما مر و[…] ثبوت
الملزوم لشي ملزوم لثبوت اللازم لذلك الشي وهو اي الحدوث
الذاتي يستلزم على استحقاقه احدهما من غيره اي على كون الممكن

بحيث يستحق من امر خارج عن ذاته انه يستحق الوجود او العدم وفي الحواشي
القطبية والحاصل ان لا استحقاقه احدهما من ذاته والاخر من غيره و
الاول الحدوث الذاتي والثاني كان ان القدم لان ما بالذات اقدم مما بالغير
اي الحال التي تكون للشي بحسب ذاته مع قطع النظر عن غيره اقدم على
حاله التي تكون بحسب غيره جميعا بالذات لان ارتفاع حال الشي
بحسب ذاته يستلزم ارتفاع ذاته وذلك يقتضي ارتفاع الحال التي
تكون للذات بحسب الغير واما ارتفاع الحال التي بحسب الغير فلا يقتضي
ارتفاع الحال التي بحسب الذات اذا عرفت هذا فاعلم ان بعض المتكلمين
ذهب الى ان الحدوث علة الحاجة الى المؤثر وبعضهم الى انه جزء علة
الحاجة اليه وبعضهم الى انه شرط علة الحاجة اليه والحكماء ينكرون كل
ذلك ويقولون علة الحاجة الامكان واختار المصنف مذهب الحكماء
على ما قال ان الحدوث اي الزماني لا يكون علة الحاجة الى المؤثر ولا
جزءا منها ولا شرطا لها لان الحدوث متأخر عن وجود الشي لكونه صفة
لاحقة لوجود الشي والحادث وجود الشي عن تأثير المؤثر فيه وتأثير
المؤثر فيه متأخر عن احتياجه الى المؤثر فيه لولا احتياجه لما وقع تأثير
[…] فان الحدوث متأخر عن الحاجة الى المؤثر بمراتب
فلم يكن علة لها لامتناع كون المتأخر عن الشي علة لذلك الشي ولا جزءا
علة لها ولا شرطا لعلتها لامتناع كون المتأخر عن الشي جزء العلة او
شرطا لها والا لكان متقدما ومتأخرا معا وهو محال والى ما اشار بقوله
متأخر عن وجود الشي المتأخر عن تأثير المؤثر فيه الا […] المتأخر
عن حاجته اليه المتأخر عن علتها فان الحدوث متأخر عن علة
الحاجة الى المؤثر بمراتب فلا يكون علة الحاجة اليه ولا جزءا ولا شرطا
ولا حاجة الى بيان تأخر الحاجة عن علتها لان البيان تم بدونه

كما عرفت ولما بيان الوجه الذي ذكرتم من الدليل لزم ان لا يكون الامكان ايضا
علة الحاجة الى المؤثر لان الامكان صفة للممكن لاحقة له متأخرة عن وجوده
متأخرة عن تأثير المؤثر فيه المتأخر عن حاجته اليه فلو كان الامكان علة الحاجة
او جزءا منها او شرطا لها لزم تقدم الشيء على نفسه بمراتب كما مر الا ان
تأخر الامكان عن وجود الممكن ممنوع لان الامكان للممكن حال وجوده واما احيانا
او مشتمل محال لان قال قبل الامكان صفة لوجود الممكن كما ان الحدوث
صفة لوجود الحادث فان لم يكن متأخرا عن موصوفها لا يلزم من
كون الحدوث صفة متأخرة وان وجب ذلك تم الدليل في الامكان
اجيب عنه بان الحدوث لما كان عبارة عن كون وجود الشيء مسبوقا
بالعدم لزم بالضرورة تأخره عن وجوده وكذلك الشيء تأخر الصفة عن
الموصوف بخلاف الامكان فانه صفة الممكن فانه كون المعنى بحال
لا يقتضي الوجود والعدم من ذاته والممكن الموصوف بالامكان ليس
ليس متأخرا عن تأثير المؤثر فيه فانا نعقله بوجوده المتأخر عن تأثيره
لا يقال مر ان الحدوث مفهوم مركب من الوجود والعدم السابق
والجزء متقدم على الكل فالوجود سابق على الحدوث فلو كان الحدوث
علة للحاجة الى المؤثر او جزءا منها او شرطا لها لزم تقدم الشيء على
نفسه بمراتب واجيب ومن الناس ان هذا الاشكال يجري في الامكان لان
كون الحدوث مركبا من الوجود والعدم ممنوع فان المسبوقية بالعدم
وهو من لواحق الوجود والدليل على ان الامكان علة الحاجة الى
المؤثر هو انا قد بينا ان الممكن لا يجوز ان يكون احد طرفيه اولى
به لذاته وكلما كان كذلك كان نسبة احد الطرفين بالنسبة اليه
على السواء فيستحيل ان يترجح احدهما على الآخر الا بسبب وذلك
بديهي ومن انكر ذلك فقد كابر عقله والعلم بما ذكرنا حكم ان الممكن

لا يجوز ان يكون احد طرفيه اولى به بل يكون نسبتهما متساوية الى السبب اليه
الفعل فاذا كان كذلك امتنع ان يترجح احد المتساويين لا لمرجح بطل فكذلك ثبت ان الامكان
سبب للحاجة الى المؤثر فان قيل لم لا يعرض له وهو الحدوث كيفية
على وجود الحادث والامكان نفس وجود الحادث ولكان الشيء
حال بقائه حادثا لكونه موجودا والتالي باطل لان الحادث هو الموجود
زمان الحدوث وفيه نظر لان الحدوث اذا كان نفس وجود الشيء
لكان ذلك الشيء ما دام موجودا حادثا ضرورة وانه حال بقائه موجود
فيكون حال بقائه حادثا والاولى ان يمنع نفي التالي ويقال بل
الحادث هو الموجود الذي لوجوده اول وهذا المعنى يصدق
عليه حال البقاء او وجوده المعلوم الا اذا فسر الحدوث بالخروج من العدم
الى الوجود وكما فسره قوم من المتكلمين فانه ح لا يكون حال بقائه حادثا
وعلى العدم السابق اي الحدوث كيفية زائدة على العدم السابق
على وجود الحادث والامكان اي الحادث او المعدوم على ان
الحواشي المطلب قبل حدوثه حادثا وهو ظاهر والتالي ظاهر البطلان
ودونه حدوثه اي حدوث الحدوث نفيا للتسلسل جواب
سؤال مقدر وتقرير السؤال ان انما الحدوث حادث لامتناع
ان يكون حدوث الحادث قديما والا لكان الحادث لاتصافه بالصفة
القديمة قديما وهو محال واذا كان كذلك كان حدوث الحادث زائدا
عليه لما ذكرتم من انه كيفية زائدة على الحادث والكلام في حدوث
الحدوث كالكلام في حدوث الحدوث فيلزم التسلسل وتقرير الجواب
ان الحدوث كيفية زائدة على الحادث اذ الممكن الحادث
الحدوث والا لما كان فلا نسلم بل هو نفسه وفيه نظر لان الاستدلال
به على ذلك ممنوع عام والاولى منع امتناع التسلسل اللازم

الزمان متقدم عليه بالمادة والمدة اما تقدم المادة فقد بيناه اي
ومما يمكنه بيان ان الممكنات تعين حاملها حيث قلنا ولا بد لكل
الحوادث من محل يتخصص الا باستعداد بوقت دون وقت وبحادث
دون حادث واما تقدم بالمدة فبيّنا من وجوب تقدم الحركة كلها
حيث قلنا في البحث المذكور وذلك انما يمكن بحركة دائمة مستمرة
لوجوب وجود الزمان كما سيجي من ان الزمان لا بد له من حركة من كل
من جهة التقدم والتاخر اللذين لا يجتمعان وهو الزمان على الامر
امكان الحادث اي الزمان الموجود الذي يكون عدمه سابقا عليه
بالزمان فلا يمكن سبق الزمان عليه مقتضاها الى ليلة وقد احتج
الشيخ في الشفا اي ما سبق من الاشارات على تقدم المادة عليه
اي على المحدث الزماني بان المحدث قبل حدوثه ممكن والا
لكان واجبا او ممتنعا وذلك يوجد الامكان ليس هو القادر
الى القادر الذي هو ايجاده بجواز تعلقه به لا الامكان كما
القادر صح منه ايجاد الممكن لانه يصح الوجود في نفسه والقدرة ليس
المعلول وهو يثبت ان كما هو من انه لو لم يكن شيئا ما حتى نزي
يحق بوقت الامكان وهو معنى قولنا امكانه لا فائدة ان الامكان امر
شيء ان عاقله الى المقدور وليس بجوهر قايم بنفسه لانه امر اضافي
فهو اذن عرض يستدعي محلا وهو المادة ويمكن اي ذلك المحل
الذي هو المادة متقدما على الامكان الذي هو متقدم على الحادث الذي
فتقدمه على الاول يستلزم تقدمه على الثاني وقوله وقد عرفت ما فيه اشارة
الى منع كون الامكان شيئا فان ما استدل الشيخ عليه بعد
من ضعفه في الحواشي القطبية وان سلمنا ان الامكان
امر شيء ولكن لم قلتم انه يلزم من هذا ان يكون محلا موجودا

ويستدل ...

في الخارج وانما يلزم ذلك ان لو وصف المعدوم في الخارج من
حيث هو معدوم في الخارج بالامكان وهو ممنوع بل المعدوم في الخارج انما
انما يوصف بالامكان اذا احضر في الذهن وجوده في الذهن كاف
في قيام الامكان به ولا حاجة الى محل موجود في الخارج وفيه نظر
لانه انما يصح اذا لم يكن مراد الشيخ من كون الامكان كونه موجودا
في الخارج محل لا يكون في شيء واطلاق مفهومه فانه يمتنع ان يكون
امرا عينيا حقيقيا وهذا من الامور العامة

في العلل والمعلولات وفيها مباحث البحث الاول في اقسام ما يحتاج
اليه الشيء كل ما يحتاج الشيء في وجوده اليه يسمى علة فاعلم ان الشيخ
قسم العلل الى قسمين احدهما علل لماهية الشيء وهي المادة والصورة
وثانيهما علل لوجود الشيء وهي الفاعل والغاية والموضوع فان
الصواب تفسير العلة بما يحتاج اليه الشيء من غير التقييد بالوجود
والتسوية في التقسيم ليعم بان يقال هي ما يحتاج اليه الشيء
اما في وجوده او ماهيته لان التحقيق يقتضي ذلك لا لان التعريف
غير جامع لخروج علل الماهية عنه على ما قاله البعض لانا لا نعلم وجوبا لان
المعلول المركب من المادة والصورة يتوقف وجوده ايضا عليهما
وتوقف الماهية عليهما لا ينافي ذلك وهي اي العلة اما تامة وهي
جميع ما يتوقف عليه وجود الشيء ويدخل فيه الشرائط والآلات وفي
الادوات وعدم الموانع وفيه اشعار بالتركيب وهو غير لازم والاولى
ان يقال العلة التامة ما لا يتوقف المعلول الا عليه والا علة وعلى
الجوانب واما غير تامة وهي بعض ما يتوقف عليه وجوده والانحصار فيهما
اذ ما يتوقف عليه الشيء لا يخلو عنهما لا محالة وفيه نظر والصواب
ان يقال ما يتوقف عليه الشيء اما ان لا يتوقف ذلك الشيء على

على نحو خارج عنه او يتوقف والاول هو الماهية والثاني هي الناقصة
وهي اي العلة الناقصة ان كانت داخلة في المعلول فهي المادة
والقابلية لان اجزاء الشيء اذا وجدت مع عدم ذلك الشيء
كانت قابلة لتحقق ذلك الشيء ان كان بها وجود الشيء بالقوة كالخشب
للخشب بالنسبة الى السرير والا فالصورية وهي اذا حصلت كان
الشيء اي المعلول موجودا بالفعل لا بها فقط بل بها وبغيرها كصورة
السرير بالنسبة الى السرير فانها اذا وجدت يلزم ان يكون السرير
موجودا بالوجود وجودا بل بها وبغيرها من الفاعل والمادة وفي
الحواشي المعطية لا يحال لان الخفا في جزئية المادة والصورة
فان الجنس والفصل كل منهما جزء للماهية مع ان شيئا منهما ليس بصورة
ولا مادة هذا ما يقال لان ذلك فان الجنس اذا اخذ مجردا عن الفصل
كان مادة والفصل اذا اخذ مجردا عن الجنس كان صورة واذا
اخذ لا بشرط شيء كان جنسا وفصلا اول وفيه نظر لانا نقول
المأخوذ لا بشرط شيء جزء للمهية اليس بصورة ولا مادة والجواب
الجواب ما لا نم ان الجنس والفصل كل منهما جزء للمهية الخارجية
بل ذلك انما هو في التعقل المراد بالدخول في قوله ان كانت داخلة
في المعلول الدخول الخارجي والا فغير منعكس وان كانت خارجة
فهي العلة الفاعلية ان كان منه وجود الشيء كالنجار بالنسبة الى السرير
والغائية ان كان لاجلها الشيء كالجلوس على السرير بالنسبة
اليه وهي اي العلة الغائية علة لعلية العلة الفاعلية اي انها سبب
فاعلية الفاعل اذ النجار يتصور الجلوس على السرير ثم بذلك التصور
يكون علة لاقدامه على ايجاد السرير فهي علة فاعلية الفاعل
وذلك للفاعل وعلة غائية بالنسبة الى المعلول ومتأخر في الوجود
الخارجي

عن الشيء اي المعلول في الخارج وهو ظاهر اذ الجلوس على السرير انما يكون
بعد السرير في الخارج لكن بعدم علته في العقل كما عرفت فلم يكن وجود في الغائية
علة الشيء [illegible] والعلة لا يمكن ان يكون متأخرة عن المعلول بل هي [illegible]
علة والشرط ان لم يكن كذلك اي لم يكن منها وجود الشيء ولا لاجلها
وعدم المانع داخل في الشرط لانه خارج عن الشيء وليس وجوده
منه ولا لاجله وجزء من العلة التامة ضرورة ودخوله في الشرط او البقية
من اجزاء العلة التامة وعليه شك مشهور وهو ان عدم المانع
قد عدمي فلا يكون جزءا من العلة التامة والا لم يكن العلة التامة
موجودة وقد قال ايضا التقسيم غير شامل على الموضوع الذي هو
من العلل الناقصة وجوابه ان العلة التامة لا يجب ان يكون
وجودية بجميع الاجزاء بل الواجب وجود العلة الموجودة فيها لكونها
مستندة للوجود ولا امتناع في توقف الامر على ما عدمي على انا
نقول لا نم ان عدم المانع عدمي وانما يكون كذلك ان لو كان المانع
امرا وجوديا وهو ممنوع واما عدم التقسيم على الموضوع فلان [illegible]
على وجه شامل له سهل لانا نقول ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون
جزءا منه او لا والثاني اما ان يكون مقارنا للمعلول وهو الموضوع
او لا والثاني اما ان يكون منه وجود الشيء او لاجله او لا منه ولا
لاجله واما الجنس والفصل فهما ليسا من علل وجود النوع في الخارج
لان كل واحد منهما من النوع محمول على الاخر بانه هو والعلل
والمعلولات لا يكون كذلك بل هما من علل وجود النوع في العقل
فان اردنا اشتمال التقسيم عليهما ايضا قلنا ما يتوقف عليه الشيء
ان كان داخلا فيه فاما ان يكون داخلا في العقل او في الخارج
والاول هو الجنس والفصل والثاني هو المادة والصورة وان كان

خارجا فاما الى غيره وهي المادية بالنسبة الى المركب تسمى عنصرية ومادية
الى الصورية فاعلية وسبب السببية بها فاذا المعلول اذا ارتفع ارتفعت
العلة الثانية اي ولا وهذا قال لانه اي لا بارتفاع المعلول حتى يلزم
ان ارتفاع المعلول سببه بل لان المعلول لا يرتفع الا وقد كانت
العلة الثانية مرتفعة قبله ولذلك يعلل عدم العلة بعلة العدم واذا
لم يكن العلة الثانية مرتفعة عند ارتفاع المعلول بل كان العلة
باقية مع ارتفاع معلولها لتخلف المعلول عن العلة الثانية لوجود العلة
الثانية بدون المعلول ح وهو ممتنع لوجوب وجود المعلول عند وجود
العلة الثانية وفي حواشي المطلب ان المعلول لا يجوز ان يرتفع
قبل العلة بل بعده بالذات نظر واقول توجيهه ان يقال ان اريد
بامتناع تقدم ارتفاع المعلول على ارتفاع العلة التامة امتناع تقدم
الزماني فهو مسلم لوجوب التلازم في الرفع بينهما من جهة الزمان
وان اريد به امتناع التقدم الذاتي فهو ممنوع اذ لا يلزم التخلف عن
التقدم الذاتي والحق انا لو رفعنا العلة ورجعنا الى عقولنا
وجدنا ان العقل يحكم بان العلة ارتفعت فارتفع المعلول لا بان
المعلول ارتفع فارتفعت العلة ولا نعني بالتقدم الذاتي سوى
هذا المعنى البحث الثاني فيما استدل به الامام في اثبات
واجب الوجود لذاته لو كان في الوجود موجود لكان في الوجود
موجود واجب لذاته والمقدم حق اذ لا شك في وجود موجود قال
فالتالي مثله واما الشرطية فلان ذلك الموجود اذا وجد افتقر
علة يجب ان يكون واجبا لذاته على تقدير اي ذلك الموجود
ان كان واجبا لذاته فقد حصل المرام وان كان ممكنا فلا بد له
من علة فعلته ان كانت واجبة لذاتها فقد حصل المطلوب ايضا وان

وان كانت ممكنة افتقرت الى علة اخرى والكلام فيها كالكلام في هذه
فتدور اي تحتاج علة الى شيء من معلولاتها بواسطة او غير واسطة او تتسلسل
ان لم تنته او تنتهي الى موجود واجب لذاته وكلاهما اي الدور والتسلسل
محالان فتعين الثالث وهو المرام اما الدور فلانه لو توقف وجود
الشيء على ما توقف عليه وجوده لزم توقفه على نفسه لان الموقوف على
الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء والاعتراض على هذه المقدمة
بانه لو كان الامر كذلك لاستحال وجود المعلول عند وجود العلة التامة
وعدم وجود العلة البعيدة لتوقفه على العلة البعيدة مع وجوب
عدم الموقوف عند عدم الموقوف عليه واللازم باطل لامتناع تخلف
المعلول عن العلة التامة مدفوع واجيب بمنع استحالة لان العلة التامة
ليست علة تامة للمعلول بل بجزء منها واذا كان كذلك فالتخلف
انما يكون عند وجود جزء العلة التامة لا بعينها وذلك غير ممتنع على ان نقول
لا نسلم ان التخلف ح على تقدير وجود العلة التامة وعدم العلة البعيدة
انما يكون محالا ان لو لم يكن هذا التقدير محالا او نقول انما ان يجب
عدم الموقوف عند عدم الموقوف عليه او لا فان كان الثاني بطلت
الملازمة المذكورة وان كان الاول لاستحال وجود العلة القريبة
مع عدم العلة البعيدة واما التسلسل فلان الجملة المركبة من الاحاد
الغير المتناهية ممكنة لافتقارها الى اجزائها التي هي غيرها وكل قال
مفتقر الى غيره ممكن لا محال لا يقال ان الجملة المركبة من الاحاد الغير
المتناهية ممكنة لافتقارها الى اجزائها وكل مفتقر الى الغير ممكن
لانا لا نسلم ذلك فان المركب من النقيضين او الضدين مفتقر
الى اجزائه مع انه ممتنع لانا نقول تلك الجملة ان كانت موجودة
فيندفع النقض لانا نقول تلك الجملة موجودة وكل مركب موجود فهو ممكن

وان لم يكن موجودة يلزم التخلف فلها علة وهي ايضا الى ان يكون سببها
لامتناع تقدم الشي على نفسه ووجوب تقدم العلة على المعلول
منها لان المؤثر في الجملة مؤثر في كل واحد من اجزائها فيلزم
كونه مؤثرا في نفسه ومؤثرا فيما هو مؤثر فيه وكل واحد منهما محال بل
امرا خارجا عنها واي خارج عن جملة الموجودات الممكنة واجب
لذاته اذ لو كان ممكنا لذاته لكان داخلا في الجملة لا خارجا عنها
لا يقال لا يصح اطلاق الجملة وما يرادفها كالمجموع والكل على الاحاد
الغير المتناهية وكيف وانهم قالوا في الفرق من الكل والكلي
ان اجزاء الكل لا بد ان يكون محصورة وجزئيات الكلي لا يجب
ان يكون محصورة لان المراد من تلك الالفاظ هو تلك الاحاد
بحيث لا يبقى واحد منها خارجا عنها فالنزاع في جواز اطلاق تلك
الالفاظ على الاشياء الغير المتناهية وعدم جوازه لفظي لا يترتب عليه المراد
وفيه نظر لانا لا نم ان المؤثر في الجملة مؤثر في كل جزء منها فانه يجوز
ان يكون الجملة من حيث هي جملة مستندة الى المؤثر ويكون بعض
اجزائها غنيا عنه فان المجموع المركب من الواجب لذاته والموجود
الممكن باسره ممكن لذاته لافتقاره الى اجزائه التي هي غيره
وعلته هي واجب الوجود لذاته وليس علة لنفسه لاستغنائه
عن العلة وحاصلا بمؤثر اخر ولقائل ان يقول لما كان كل جزء
من الاجزاء في الجملة المزبورة ممكنا لذاته فلا يجوز ان يكون بعض اجزائها
غنيا عن المؤثر ولا يجوز ايضا ان يكون حاصلا بمؤثر اخر والا لجاز
ان يكون الجملة مستندة مع تحقق علتها التامة وذلك اذا لم يكن ذلك
المؤثر محتاجا متحققا عند تحقق تلك العلة التامة ويمكن ان يجاب
عنه بانه يجوز ان يكون المؤثر في ذلك البعض امرا يمتنع انفكاكه

عن العلة التامة يعني عند تحققها يكون متحققا البتة ولانه لو وجب ذلك
لكان المؤثر في الجملة مؤثرا في كل جزء منها فالمعلول الذي تقدم
بعض اجزائه على البعض بالزمان كالسرير فان احد جزئيه وهو المادة
متقدم على الجزء الاخر وهو الهيئة السريرية بالزمان فعلته التامة ان
كانت موجودة مع الجزء المتقدم كالاخشاب لزم تخلف المعلول
كالهيئة السريرية عن العلة التامة وان كانت مع الجزء الثاني لزم
تقدم المعلول كالاخشاب على علته التامة وكل واحد منهما محال
لانا نقول اللازم مما ذكرتم ان العلة التامة يعني لا يجب ان يكون
علة تامة لكل واحد من اجزائها ولا يلزم من ذلك ان لا يكون المؤثر
في الجملة مؤثرا في كل واحد من اجزائها لجواز ان لا يكون علة تامة
لها ويكون مؤثرا فيها وامتناع التخلف انما هو عن العلة التامة
لا عن العلة المطلقة لانا نقول من الراس لو وجب ذلك يلزم احد
الامور الثلثة وهي اما كون الشي مؤثرا في نفسه او تقدم المعلول
عن العلة او تخلف المعلول عن العلة التامة وذلك لان المراد
من المؤثر فيما ذكرتم من الكلام اما ان يكون ما يتوقف عليه الشي
سواء كان سببا تاما او لم يكن او السبب التام وعلى الاول
يلزم الامر الاول لان كل واحد من احاد الكل يتوقف عليه الكل
وما يتوقف عليه الكل يتوقف عليه كل واحد من احاده يتوقف على
ما ذكرتم فكل واحد من احاده يتوقف على نفسه وهو محال وعلى
الثاني يلزم احد الامرين الاخرين كما مر سابقا لما من المنع فان قيل
المراد ان السبب التام للمجموع لما يؤثر في الجملة يؤثر في كل واحد من
احاد ذلك المجموع وليس شي من احاد المجموع وان يتوقف عليه
المجموع سببا تاما له فلا يلزم من كون السبب التام للمجموع مؤثرا

نفس شيء من احاده موقوف شيء على نفسه فلان العلة التامة للمجموع موقوفة
على كل واحد من الاجزاء فامتنع ان يكون المؤثر في شيء من تلك
الاجزاء والا لكانت متقدمة عليه مع كونها متاخرة عنه سلمنا
ذلك اي كون المؤثر في الجملة مؤثرا في كل جزء منها لكن لم قلتم ان
الخارج عن هذه الجملة خارج عن جملة الموجودات الممكنة حتى يلزم
ان يكون الخارج عن هذه الجملة واجب الوجود وانما يلزم ذلك
لو اشتملت هذه الجملة على جميع الموجودات الممكنة وهو ممنوع لجواز
ان يكون في الوجود جملة غير متناهية كل واحدة منها تشتمل
على موجودات ممكنة غير متناهية سلمنا ان كون الخارج واجبا
لذاته لكن لا يلزم منه ان يكون الخارج عنها واجب الوجود ابطال
التسلسل اذ لا يلزم من ثبوت المطلوب على تقدير صحة مقدمة من
مقدمات دليل ابطال ان يكون تلك المقدمة صحيحة وهي ابطال
التسلسل فيما نحن فيه وانه ثم بيان ذلك واما انقطاع السلسلة بواجب
الوجود على تقدير كون الخارج عنها واجب الوجود فممنوع فانه انما
يلزم الانقطاع به ان لو كان هو طرف السلسلة لا يقال تلك الخارج
يجب ان يكون علة لبعض احادها ضرورة انها لو لم تكن علة لشيء
منها اصلا لامتنع ان يكون علة لتلك السلسلة واذا كانت علة لبعضها
وجب ان يكون طرفا للسلسلة اذ لو كانت بعدها علة اخرى لكانت
ممكنة لذاتها داخلة فيها والمقدر خلافه لانا نقول ان اردتم بكون
ان العلة الخارجة يجب ان يكون علة مستقلة لبعض احادها فممنوع
وان اردتم ان العلة الخارجة يجب ان يكون لها تاثير في بعض
احادها فهو مسلم لكن لا نسلم انها حينئذ يجب ان يكون طرفا للسلسلة
وانما يلزم ان لو كانت علة مستقلة لذلك البعض واما اذا كان

له ما شرط فلا يجوز ان يكون بعد ذلك البعض اخر هو علة له لكن لا على
الاستقلال بل يكون ما شرط فيه موقوفا على العلة الخارجة وبعد ذلك
الاخر اخر هو علة له ولو سلم جواز انقطاعه فانه ونقول والصواب ان يقال
بعد لزوم الدور والتسلسل ليستلزم البطلان الا لازم ان كان الدور
فيه بطلانه فيلزم استلزام بعض المطالب وان كان هو التسلسل فاما ان يكون
باطلا او لم يكن واياما كان يلزم المطلوب لان التسلسل لازم لنقيض المطلوب
وملزوم للمطلوب فان كان باطلا يلزم المطلوب لاستلزام الازم نقيضه وان كان
فكذلك يلزم المطلوب لتحقق ملزومه وهو ترد في الحواشي القطبية بقوله
لانه ان لم يكن باطلا لا يلزم منه المطلوب لما مر والاولى هذا الصواب
انما هو لدفع المنع الاخير لا لان تمم البرهان ولذلك قال ودفعه ذلك
علم ان القول بصحة اثبات هذا المطلب ما ذكرناه فقلت بعينه في صدر
البحث الرابع في الوجوب والامكان وفي الحواشي القطبية لا يعلم
من ذلك اذ لا يلزم من ابطال الاول انحصار الطريق فيما ذكره
لجواز ان يكون طريق غير ما ذكره لا يقال لا يتم سلامته عما ذكر بقوله اي
عن المنع فانا لا نسلم ان العلة التامة للشيء يستحيل ان يكون نفسه
لانا نقول العلم بهذه المقدمة ضروري فان العلة التامة للشيء
يجب تقدمها عليه بالوجود والشيء يستحيل ان يتقدم على نفسه بالوجود
لا يقال المجموع المركب من الواجب لذاته ومن جملة الموجودات الممكنة
ممكن وعلته التامة نفسه اذ لا يجوز ان يكون الواحد فيه لما يتم لي
البحث الرابع ولا خارجة لعدم موجود خارج عن هذا المجموع فيتعين
ان يكون نفسه فاستحصل ما ذكرتموه من المقدمة الضرورية وفي
الحواشي القطبية ممنوع لجواز ان يكون داخلة فيه في هذه الجملة كالجزء
المركب من جملة الممكنات لان المراد من العلة التامة في العلل

شرائطه وفيه نظر لان العلة التامة للشيء اذا كانت هي الفاعل
المستجمع للشرائط فكل ما يتوقف عليه ذلك الشيء يجب ان يكون
اما ذلك الفاعل او واحدا من تلك الشرائط لا جزءا له وليس الامر
هنا كذلك لان ما عدا الواجب لزم من احاد ذلك المجموع ليس
واحدا منهما اما الفاعل فظ واما الشرط فكذلك اذ الشرط لا يكون
داخلا في المشروط والحق ان المعلول المركب لا يمكن ان يكون
علته التامة هي الفاعل مع الشرائط من غير اعتبار المادة والصورة
بل ذلك انما يكون في المعلول البسيط اذ لم يكن له مادة ولا صورة
فيكفي في تحققه الفاعل المستجمع للشرائط وارتفاع الموانع وفيهما ايضا
هو معارضة منتهم ما ذكره في الجواب لا مناقضة وان حمل على المناقضة
فجوابه ما ذكره من العلم الضروري اقول وفيه نظر اذ لا تمام
عند تمام المعارضة فانتقض ما ذكرتم واعتمادا على سبق الجواب مما
ذكرنا من الدليل السالم من النقض يدل بتمامه على انه ليس بخارج
ولو حمل هذا على النقض الاجمالي كما يقال لو كان العلة ما شاع
كون العلة التامة للشيء نفسه ضروريا لما كان واعالكنه وكيف مع
لان المجموع المركب الى اخره فلا يكون الجواب ما ذكره من العلم
الضروري بل ما ذكره من الترديد او غيره مما يجري في اجزائه ولو
حمل على النقض التفصيلي كما يقال لا نم ان العلة التامة للشيء يمتنع
ان يكون نفسه والسند ان المجموع المركب الخ كان الجواب
ما ذكره من العلم الضروري لكن لا يلزم من عدم كونه منعا نقضا
ليلزم التكرار ان يكون معارضة لعدم الانحصار فيهما والاشبه
انه هو النقض الاجمالي فانا نقول من الراس هذا المجموع اما
ان يكون موجودا او لم يكن واياما كان يلزم ثبوت موجود واجب

لزامه اما اذا كان موجودا فظاهر ضرورة استلزام وجود المجموع وجود
واما اذا لم يكن موجودا فلما ذكرنا من الدليل السالم عما ذكرتم من
النقض ح واما الاعتراض عليه بان من الراس انما يقال اذا
ابتداء من البرهان مع تغيير الدليل وهو فعل ذلك بل تدارك الكلام
في النقض بعد ما اجاب عن منع كون الشيء علة لنفسه ولو اورده
على وجه السند لما امكنه ذلك فليس سوى تكريره نقضا ومقصوده ان
هذا النقض لا يضر بالاصالة اما ان يكون موجودا او لم يكن واياما كان
يلزم المط ولا وجه لايراده على وجه السند والا لكان اعادة للمنع
الاول لكن مع السند ولقائل ان تقول لا نم ان هذا المجموع
اذا لم يكن موجودا يلزم المط وقوله لما ذكرنا من الدليل السالم قلنا لا نم
سلامته لانا نقول لا يخ من ان يجب دخول كل واحد من احاد المجموع
في علته التامة ام لا يجب فان كان الثاني فلم لا يجوز ان يكون
علته التامة بعض احاده وان كان الاول فكيف يجوز ان يكون
علته التامة واجب الوجود الذي لا تركيب فيه وفي هذا المرجح
ابحاث كثيرة تركناها خوفا للاطالة قال لو تسلسلت العلل
الى غير النهاية لحصل جملتان احديهما من معلول معين الى غير النهاية
والثانية من الذي قبله بمرتبة الى غير النهاية فالثانية ان نقصت
عن الاولى عند مقابلة الجزء الاول منها بالجزء الاول من الاولى
بالثاني بالثاني والثالث بالثالث وهلم جرا كان
الناقص كالزائد وان لم تنقص انقطعت الثانية والاولى
زادت عليها بمرتبة واحدة فتناهت ايضا لان المتناهي الزائد
على المتناهي كان اي اصل فيها متناهيا وقد وضعناها غير
متناهيين هف اقول اي هذه العبارة اخرى الثانية اما ان

ان يصدق الاول على تقدير الطلق ان لا يستلزمها وعلى الاول يلزم
كون الناقص كالزائد وعلى الثاني انقطاعهما او نقول اي بعبارة
اخرى ان الثانية اما ان يصدق عليها انها قابلة للطلق على الاول
ان يستلزم نفس الامر او لا يصدق عليها ذلك وعلى الاول يلزم الاول وعلى
الثاني يلزم الثاني لانا نقول لو صح برهان الطلق لزم تناهي الحوادث
لانه يقال عند الحكماء ان الحوادث ليست احادها موجودة معا
فلا يجري هذا البرهان فيها كالعلل والمعلولات والاجسام
ان يقول المتكلم قابل للمساواة واللامساواة فالطلق عندكم
قسم منه فيكون قابلا لها بالطلق لان خاصة الجنس يجب ان يكون
موجودة في جميع انواعه ولانه لو تسلسلت العلل فان كان من
ومن كل واحد من عللها اي غير المتناهية لتحقق التسلسل علل متناهية كان الكل
متناهيا فقد فرض غير متناهية والا لكان شيء من كل احد من عللها
اي غير المتناهية علل غير متناهية مما لا يتناهى مخصوص من جانب وهذا
الوجه ذكره صاحب الاشراق وهو الشيخ الفاضل الحكيم الكامل شهاب
الدين سهروردي المقتول قدس الله سره لانا نقول كلاهما ضعيفان
اما الاول فلانا لا نم ان الثانية ان لم يصدق على الاولى التي هي
فانه يجوز ان يكون عدم انطباقهما عليها لكونها غير متناهية
بل لانها لا يكون الاول اطول من الثانية في جهة الغير المتناهية كما
الثانية فلانا لا نم استحالة كون الناقص مثل الزائد على تقدير الطلق
فان الطلق محال يجوز ان يستلزم المحال وهو كون الناقص مثل الزائد
ووجهه ان المحال لا نم استحالة استغراق الكل الثانية للاولى على تقدير
الطلق لوروده المحال ونحن نسلم ان الناقص والزائد ممكنا
ان اراد تم استحالة اللازم استحالة في نفس الامر فهو مسلم لكن هذا

لا يجري بل لا يستلزم لان اللزوم على التقدير وان اراد تم استحالة على تقدير
الطلق فهو ممنوع فان هذا التقدير عند المحال والمستحيل في نفس الامر
جاز ان يكون ممكنا على التقدير المحال لانا نقول يلزم من انطباقهما على تقدير
الطلق لزوم استغراقها انطباقهما في نفس الامر لانا نعلم ان لو كان
تقدير الطلق واقعا فهو ممنوع ووجهه ان المحال اذا اراد تم استغراقهما
لزوم استغراقهما على تقدير الطلق انطباقهما في نفس الامر فهو ممنوع وان اراد به
انطباقهما على تقدير الطلق فهو مسلم لكن لا نم ان انطباقهما على
هذا التقدير واقعا يكون محالا لان لم يكن هذا التقدير محالا وهو محال
ايضا لا نم انا لو لم نستغرقها على هذا التقدير يلزم منه انقطاعهما لان
معنى قولنا انا ان نستغرقها على تقدير الطلق او لا نستغرقها ان الاستغراق
اما ان يكون لازما للطلق او لا يكون لازما ولا يلزم من عدم تلازم
الاستغراق للطلق ملازمة عدم الاستغراق حتى يلزم منه الانقطاع
لجواز ان لا يلزم واحد من النقيضين معه واحد الامثال نحن لا ندعي
اللزوم بل نقول لا بد للطلق الواقع عن الاستغراق وعدم الاستغراق
فاذا لم يكن الاستغراق متحققا على تقدير الطلق تحقق عدم الاستغراق متحققا
على التقدير ويلزم المرام لانا لا نم انه كلما كان عدم الاستغراق متحققا
على التقدير واقعا يكون لو كان التقدير واقعا وهو مم سلمناه لكن
لا يلزم المرام على شيء من التقديرين لان الشكل الاول المركب
من الصغرى الاتفاقية والكبرى الموجبة اللزومية ينتج اتفاقية والاتفاقية
لا يلزم من استثناء نقيض الثاني شيء واما العبارة الثانية فلانا
انطباقهما ان لم يصدق عليها انها قابلة للطلق لا بد له من ان
واعلم انه لا حاجة لهذا الى برهان لانا نعلم بالضرورة ان انطباق
اعضاء كل العدد من المتسلسل لا يكون الا بسبب المنافاة

والصواب ان يقال لا نم ان الانقطاع اللازم على تقدير ان لا يصدق
عليها ما به التطبيق مستلزم للمطلوب لجواز ان يكون الانقطاع من الجهة التي يتناهى
فيها واما الثاني فلعدم تسليم بطلانه اذ لو كان جميعه وكل واحد من علله
الى غير النهاية علل متناهية كان الكل متناهيا وليس كذلك اي بل في
مثل هذه الصورة على ما في الحواشي القطبية انه لو كان الكل الى غير النهاية
ومن علل من علله وهو ممتنع بل هو اول المسئلة او نقول لا نم انه لو كان
منه ومن كل واحد من علله علل متناهية كان الكل متناهيا لجواز ان يكون
بجهات غير متناهية يصدق على كل واحد منها انه متناه واعلم ان
اقسام التسلسل اربعة لانها اما ان لا يكون اجزاء السلسلة مجتمعة في الوجود
او لا والاول هو التسلسل في الحوادث والثاني اما ان يكون بين تلك
الاجزاء ترتيب طبيعي وهو كالتسلسل في العلل والمعلولات ونحوها من
الصفات والموصوفات المترتبة الموجودة معا او وضعي وهو التسلسل
في الاجسام او لم يكن بينها ترتيب وهو التسلسل في النفوس الناطقة
والاقسام باسرها باطلة عند المتكلمين دون الاول والرابع عند الحكماء
لعدم انتظام برهان التطبيق فيهما وفيه بحث عرفته في البحث الثالث
في ان المعلول الشخصي لا يجتمع عليه علتان مستقلتان بالتاثير وذلك
لوجهين الاول قوله والا لكان واجبا بكل واحدة منهما لوجوب وجود
المعلول عند وجود علته التامة والتالي باطل لانه لو كان واجبا
بكل واحدة منهما لكان مستغنيا عن كل واحدة منهما فلم يكن شيء منهما علة
فضلا عن كونها على سبيل الاستقلال هف اما الشرطية الثانية
فظاهرة واما الشرطية الاولى فلان وجوبه بهذه يوجب الاستغناء
عن تلك ووجوبه بتلك يوجب الاستغناء عن هذه فلو وجب بكل
واحدة منهما لكان مستغنيا عن كل واحدة منهما واليه اشار بقوله

لكن وجوبه باحدهما يوجب الاستغناء عن الاخرى فيلزم استغناؤه عن كل
واحدة منهما عند وجوبه بكل واحدة منهما ويمكن ان يقرر هذا الوجه
وهو انه محال لو اجتمع عليه علتان مستقلتان لكان واجبا بكل واحدة
منهما ولو كان واجبا بكل واحدة منهما لكان مستغنيا عن كل واحدة منهما
وهو محال لان كل واحدة منهما اما الثاني فظاهر واما الاول فلان وجوبه
بهذه يوجب الاستغناء عن الاخرى ووجوبه بالاخرى يوجب الاستغناء
عن هذه والثاني باطل لما تقدم سابقا وفي الحواشي القطبية انه يندفع
اللازم نظرا لتغاير جهتي الاحتياج والاستغناء اول وذلك لان العبارة
الى هذه بوجوده بهذه فيهما والاستغناء عنها لوجوبه بالاخرى وهذا
النظر غير وارد على التقرير الاول على ما لا يخفى فاعتبره والوجه الثاني
قوله ولانه ان لم يكن لكل واحدة منهما مدخل في وجوده بل يكون لاحدهما
فقط مدخل لم يكن احدهما وهو الذي لا مدخل له علة تامة وهو خلاف وان كان
لكل واحدة مدخل كان كل واحدة منهما جزء العلة التامة وقد فرض
انهما علتان مستقلتان هف قيل ان اراد بالعلة التامة جميع ما يتوقف
عليه الشيء كما فسر انه فيما يسمى الاجتماع العلتين التامتين على معلول
واحد بالشخص بينه غير محتاج الى دليل وان اراد بها الفاعل مع الحكمي
شرائطه فاستحالته بمنزلة الدليلين لا يدل على استحالته
على ما لا يخفى وجه النظر ان الفاعل مع شرائطه ما وجب به المعلول فقول
الاول على استحالة الاجتماع وان منع مقبول يعني بما وجب به وحده
المعلول واما المعلول النوعي كالحرارة مثلا فيجوز ان يجتمع عليه علتان
مستقلتان لا على معنى ان الحرارة الكلية موجودة في الاعيان عن
علل لاستحالة وقوع الكلي في الاعيان ولا على معنى ان الموجود
في الاعيان الذي لا بد وان يكون جزئيا له علل على ما عرفت من استحالة

بل على سبيل ان الواحد من تلك العلل الا معين لوقوع جزئيات الكلي
حتى يتوقف عليه بخصوصه بل بعض جزئياته يقع بعلة وبعضها باخرى كما هو
الاكثر الاشياء وذلك لان حرارة النار لازمة لها فهي اي النار
اما علة مستقلة لها اي للحرارة اللازمة او لها مدخل في وجودها والا
فان لم يكن للحرارة مدخل في وجودها لكن انفكاكها عنها اي انفكاك
الحرارة عن النار فالمكون للحرارة اللازمة لازمة معه وان
كان لها مدخل في وجودها تعددت عللها وهو ظاهر البطلان وكذا
نقول في حرارة شعاع الشمس بالنسبة اليه وسائر جزئيات الحرارة
بالنسبة الى ما هي لازمة له حيث ان النار علة للحرارة اللازمة
او لها مدخل في وجودها وكذلك شعاع الشمس علة للحرارة اللازمة
او له مدخل في وجودها وكيف كان يلزم ان يكون للحرارة علتان
مستقلتان بالمعنى المذكور انه ان كان اللازم من قولنا كل واحد
منهما علة للحرارة اللازمة فقط وان كان من قولنا احد مما كان نارا مثلا
علة للحرارة اللازمة له والاخر كالشعاع مثلا له مدخل في حرارة الثالث
فلان الاخر المنضم الى الشعاع ليحصل العلة التامة لحرارة الا ان
يكون غير النار ومع يكون العلة التامة لاحدهما مثلا غير العلة التامة
للاخر او يكون نارا او ذلك بط والا لزم ان حرارة الشعاع
على النار لتحصيل الحرارة ايضا للتغاير المعلتين ح وان كان قولنا
كل واحد منهما له مدخل في حرارة اللازمة فلان الامر المنضم الى
شيء منهما ليحصل العلة التامة لا يجوز ان يكون هو الاخر لما ذكرنا
فيكون غير الاخر واحد فيهما او انضم الى الاخر وعلى التقدير ان
يكون المجموع مغايرا للمجموع وبما قررنا يندفع ما في الحواشي القطبية
من ان لقائل ان يمنع لزوم الخلف على تقدير تسليم المقدمات لان

اللازم ان لكل واحد من النار والشعاع مدخلا في وجود الحرارة
منه اجتماع العلل المستقلة على شيء واحد ولقائل ان يمنع امكان الا
لو لم يكن لشيء منهما اي النار والحرارة اللازمة مدخل فيها الا لجواز
التلازم من امرين يستغني كل واحد منهما عن الآخر كما في معلولي علة
واحدة ثم لا يقال الطبيعة النوعية محتاجة الى هذه العلة المعينة لذاتها
والا لكانت غنية عنها لذاتها واذا كانت غنية عنها لذاتها فلا يعرض
لها الحاجة اليها والا لزم بط لوقوع بعض افرادها بسلك العلة المعينة
واذا كانت الطبيعة محتاجة الى هذه العلة المعينة لذاتها فايما وجد
وجد احتياجها الى هذه العلة المعينة ضرورة فلم يكن وقوع شيء من
افرادها بعلة اخرى والا لزم اجتماع علتين مستقلتين على معلول
شخصي وهو باطل كما مر بل يكون وقوع كل واحد من افرادها بالعلة
المعينة فلا يجتمع علتان مستقلتان على معلول نوعي على ما ذكرتم من التفسير
لانا نقول لا يلزم من عدم احتياجها اليها لذاتها غناها عنها لذاتها
اي لا يلزم من عدم اقتضاء ذاتها الاحتياج اليها اقتضاؤه ذاتها
الغناء عنها لجواز ان لا يكون ذاتها مقتضية لشيء منهما بل يكون كل
واحد منهما لامر خارجي وقد عرفت ما في هذا المنع سلمنا ذلك اي
سلمنا ان الطبيعة لو لم يكن محتاجة الى العلة المعينة لذاتها لكانت غنية
عنها لذاتها لكن لا نم ان اللازم بط لما اشار اليه الشارح وهو انه لو كانت
غنية عنها لذاتها لا يعرض لها الحاجة اليها باطل وهو كلما لو وقع
بعض افرادها بتلك العلة المعينة فانا لا نم من ذلك عروض الاحتياج
اليها للطبيعة من حيث هي بل لفرد من افرادها ويجوز ان يكون
الطبيعة من حيث هي غنية عن كل واحد من العلل المعينة وعرض
لفرد منها الاحتياج الى واحدة منها سلمنا لكن لا يجوز ذلك لا مر له

منه لیلی و الیه اشار بقوله لکن لا نم ان الطبیعة عرضت لها الحاجة
الی الهیولی الذی عرض له الحاجة الی الفاعل من افرادها والطبیعة غنیة
عن کل احد من العلل المعینة ومحتاجة الی علة ما و ما ذکره السید
ان یقال لو کانت الطبیعة من حیث هی غنیة عن کل واحد من العلل
المعینة لکانت غنیة عن هذه العلة المعینة ولو کانت غنیة عنها لما کان
لازمة لها و لما کانت لازمة علم عروض الاحتیاج لها من حیث هی
فاجاب بانه لزومها لا یوجب الاحتیاج لها الی الهیولی لاشتمال الجزئی
الذی هو معلول لها علیها واشار بقوله لکن کل واحد من العلل
لما اقتضت وجود جزئی منها یلزمها الطبیعة ای یلزم الطبیعة
تلک الواحدة من العلل لاشتمال الجزئی علیها ای علی الطبیعة لا لان
الطبیعة من حیث هی یعرض لها الحاجة الیها البحث الرابع
فی ان البسیط من غیر تعدد الالات والقوابل والشرائط لا یصدر
عنه الا الواحد لکونه مصدرا لاحدهما غیر کونه مصدرا للاخر لجواز تعقل
کل منهما مع الغفلة عن الاخر فیهما ای کونه مصدرا لهذا وکونه مصدرا
لذلک او احدهما ان کان داخلا فیه کان مرکبا وان کان خارجا
کان مصدرا لهما لاحتیاجهما الیه [illegible] منهما ابدا و تسلسل او ینتهی
الی ان یکون احدهما داخلا والاول مع استلزامه ان یکون
من المبدء [illegible] اللازم [illegible] باطل [illegible] والثانی خلاف المقدر
ولقائل ان یمنع کونه مصدرا لهما ان کانا خارجین وانما یلزم
ان لو کانت المصدریة محتاجة الی العلة ولیس کذلک بل هی
من الاعتبارات العقلیة التی لا تحقق لها فی الخارج فلا تحتاج
الی العلة اجیب عنه بان الصدور یطلق علی معنیین احدهما
امر اضافی یعرض للعلة والمعلول من حیث یکون معا وکانا [illegible]

یلزم تلک الواحدة

والثانی کون العلة بحیث یصدر عنها المعلول وهو بهذا المعنی متقدم علی
المعلول متقدم علی الاضافة العارضة لهما وکلامنا فیه وهو امر واحد
کان المعلول واحدا و ذلک الامر قد یکون هو ذات العلة بعینها
ان کانت العلة علة لذاتها وقد یکون حالة یعرض لها ان کانت علة
لا لذاتها بل بحسب حالة اخری ایضا واذا کان المعلول فوق واحد فلا
بد ان یکون ذلک الامر متعددا و یلزم منه التکثر فی ذات العلة وهذا
هذا الجواب عن الاعتراض المشهور و جوابه لو صح ما ذکره من الدلیل
لزم ان لا یصدر عن البسیط واحد لانه لو صدر عنه واحد فکونه مصدرا
لامر مغایر له لکونه نسبة بینهما داخل او خارج لانا لا نم ان نسبة فاضطره
بینهما علی تقدیر ان یکون الصادر واحدا مسبوق بطرفین ان یکون الحیثیة
نفس الذات ولا یمکن ذلک علی تقدیر صدور الامرین منه لاستلزامه
ان یکون البسیط ذا حیثیتین مختلفتین واعلم ان الحکماء ذهبوا الی ان
الواحد لا یصدر عنه من حیث هو واحد الا شیء واحد وهو حکم
صحیح لا یحتاج فیه الی زیادة بیان لانه ان صدر عنه شیئان فمن
حیث صدر عنه احدهما لم یصدر عنه الاخر وبالعکس فان صدرا
عنه من حیثیتین و یدل علیه قول الشیخ حیث سأل عنه بهمنیار عن
ذلک معلول انه یلزم عنه ب غیر معلول انه یلزم عنه ا فوجود حیث
یلزم عنه ب غیر وجود حیث یلزم عنه ا فاذا وجب یلزم عنه الیس
هو الحیث الذی یلزم عنه ب فاذا کان یلزم عنه ب فلیس من
الذی یلزم عنه ا انتهی لفظه و علم من هذا انه یجوز عندهم ان یصدر
من الواحد اکثر من واحد من جهتین او جهات وان لم یکن بالشروط
والالات والقوابل متعددة و لعل هذا مما اخترعه المتاخرون
البحث الخامس ان البسیط لا یکون فاعلا وقابلا لشیء واحد

لان اعتبار كونه فاعلا غير اعتبار كونه قابلا ضرورة انه ما لم يعتبر الا
منه وبالنسبة الى مستند عنه ان الاعتبارين اذا اخذ معا ان كان
داخلا لزم التركيب وان كانا خارجين كان مصدرا لهما فمصدريته
لهذا غير مصدريته لذلك فيلزم التسلسل او الانتهاء الى ما يكون مصدرهما
داخلا لما مر وضعفه معلوم مما مر في البحث الرابع وسر ان يقال
لا يلزم انتهاؤه الى ما خارج حين كان مصدرا لهما لانهما من الامور الاعتبارية
التي لا تحقق لها في الخارج والجواب كالجواب في البحث السابق
في ان القوة الجسمانية طبيعية كانت او قسرية لا تقوى على تحريكات — لا تقوى على تحريكات
غير متناهية اي بحسب المدة او العدة ومعنى الاول انه لا يمكن ان
القوة الجسمانية لا تقوى على حركة يكون دوامها في زمان غير متناه
ومعنى الثاني انها لا تقوى على حركات عددها غير متناه اما الطبيعية
فالبيان فيها مبني على مقدمتين والى المقدمة الاولى اشار بقوله
فلان كل جسم اقوى واكثر من قوة بعضه لان الموجود في الاعظم — قوله
موجود في الاصغر مع شيء آخر والى المقدمة الثانية بقوله وليست
زيادة جسم الكل مع المقدمة توجب في [illegible] التحريك وذلك
لان القوة الطبيعية للجسم اذا حركت جسمها لم يكن في جسمها ممانع
فلا يجوز ان يعرض بسبب كبر الجسم وصغره تفاوت في القبول
لان الجسم من حيث هو جسم غير مقتضي للحركة والا لامتنع عنه [illegible] فذلك
القوة بجملة فيصغره وكبره اذا وضعنا [illegible] عن تلك القوة حركة ما
متساوية في القبول للحركة والا لكان الجسم من حيث هو جسم
ممانعا بل ان عرض تفاوت في [illegible] كان ذلك بسبب القوة فانها
تختلف باختلاف محلها واما قوله لان قبول الجسم الاصغر للتحريك
انما كان لجسميته وهي مشتركة بينه وبين الاكبر فيكون قبول الاكبر

للتحريك عن القوة مثل قبول الاصغر فلا يختلف بالنسبة الى ما في [illegible]
[illegible] المقدمتين شرع في الدلالة على المقصود فقال فلو حرك كل القوة جسمها
من مبدأ ما الى غير النهاية فبعضها لو حرك جسمه من ذلك المبدأ الى غير النهاية
وحركات الكل ازيد من حركات البعض لاستحالة الاستواء في المعلول اعني الحركة
مع الاختلاف في العلة اعني الكل والبعض وبعضها لا يمكن ان يقال انه
اي حركات الكل ازيد من حركات البعض [illegible] لكونه لو لم يكن [illegible]
زيادة الجسم لما مر في المقدمة الثانية من عدم التفاوت بسببها فيكون
وبازاء زيادة الجسم زيادة القوة فيلزم الزيادة على غير المتناهي في
الجهة التي هو بها غير متناه لا كان مبدأ لهما فرضا [illegible] بالبديهة وانما قيد
بهذا التقييد لان الزيادة على غير المتناهي في الجهة التي هو بها متناه غير
مستحيل فان عند حدوث كل حادث يزيد حادث على الحوادث الماضية
الى لا نهاية لما تعين انه يحرك اي ان نصف القوة يحرك جسمه من ذلك
المبدأ حركات متناهية وحركات النصف الآخر ايضا تكون متناهية
لما مر وذلك النصف فحركات الكل متناهية لا غير متناهية لان انضمام
المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي وانما قال لا يوجب اللاتناهي
ولم يقل يوجب التناهي لان مقصوده سلب لا تناهي الكل الذي هو مقتضي
اللاتناهي واعلم ان هذا البرهان احسن ما عداه لما يجب لانه لم يعم الا
على امتناع صدور التحريك الغير المتناهي عن قوة حالة في الجسم [illegible]
فيه منقسمة بانقسام ذلك الجسم وبالجملة عن القوى المنطبعة التي هي
في الاجسام البسيطة والمركبة بالطبع التي تقابل التحريك بالقسر اعني
[illegible] كونه مستندا الى التحريكات الصادرة عن النفوس الفلكية والحيوانية
مع ان اجسامها المركبة لا تخلو عن معاوقات مقتضيها طبائع بسائطها
ايضا اكثر تلك النفوس مما لا ينقسم بانقسام محالها لكون تلك الاجسام

البتة واما القسرية فلانا لو حركنا جسما من مبدأ ما الى غير النهاية ونصف
ذلك الجسم لو حركه مثل تحريكنا اياه الاول لكانت الحركة مع العائق الطبيعي
وهو الزيادة التي في الكل دون النصف اما القابل فكلما كان اعظم
كان العائق عن قبول الحركة القسرية اكثر وكلما كان اصغر كان العائق
عن ذلك القبول اقل كمن لا مسة وان حركته ازيد وقعت الزيادة
على غير المتناهي من الطرف الغير المتناهي وانه ممتنع وان حركه انقص
كانت الحركة التي مع العائق انقص من الحركة مع العائق وانما لم نتعرض ههنا
لطريق مساواة وانما نحصر في تعريفها البحر في الطبع والقسر لانه ان لا
تكون محالة تلك القوة او تكون في الماءة والاول هو الثاني والثاني
هو الاول واعلم ان هذا البرهان اعم مما يجب انتهاؤه على امتناع
صدور التحريك الغير المتناهي عن القوة القسرية سواء كانت جسمانية
او غير جسمانية واعلم ان القوة الجسمانية غير متناهية بحسب المدة والعدة
فكذلك لا تقوى على تحريكات غير متناهية بحسب الشدة ومعناه
انها لا تقوى على الحركة التي لا يمكن ان تكون اسرع منها حركة اخرى
والدليل عليه هو انه لو صح صدور حركة من قوة جسمانية هذا شأنها
وجب وقوع تلك الحركة لا في زمان لان كل زمان منقسم فلو كان
وقوعها في زمان لكان قطع تلك المسافة في نصف ذلك الزمان
اسرع من قطعها في كل ذلك الزمان فلا تكون تلك الحركة غير متناهية
بحسب الشدة هف وبطلان وقوع حركة لا في زمان الذي هو الحكم
ظاهر فالمقدم مثله والحجة الاولى ضعيفة لجواز ان تكون حركات
كل القوة غير متناهية وان كان حركات كل واحد من النصفين و
مجموعها متناهية وتوجيهه ان يقال لم لا يجوز ان يكون لكل من نصفيها
حركات متناهية قوله لان حركات النصف الآخر ايضا

تكون كذلك فحركات كل القوة متناهية قلنا لا نم وانما يلزم لو لزم من
تناهي حركات كل واحد من النصفين على الانفراد تناهي مجموع حركات
كل واحد من النصفين تناهي حركات كل القوة من حيث هو كل وهو ممنوع
لجواز ان تقوى كل القوة من حيث هي كل القوة على اكثر من المجموع المذكور
لم قلتم لا يجوز ذلك لا بد له من دليل جوابه ان القوى الجسمانية المتشابهة
تختلف باختلاف الاجسام وتتناسب بتناسبها المختلفة الصغر والكبر
لانها حالة فيها سارية بتجزيها فنسبة القوة التي في بعض الجسم الى القوة التي
في كله كنسبة ذلك البعض من الجسم الى الكل منه فلو كانت كل القوة غير متناهية
مع كون بعض القوة متناهيا كان نسبة متناه الى غير متناه كنسبة متناه
الى متناه هف وكذا الثانية اي ضعيفة لانا لا نم وقوع الزيادة على
غير المتناهي ان حركه ازيد وانما يلزم ان لو كانت الحركات تجتمع في الوجود
بالفعل و[illegible] اي فساد الاحتجاج في الوجود ظاهر لكونها غير قارة الذات
وفي الحواشي المعتضد بهذا المستند ضعيف اذ لا مدخل للاجتماع في الحكم
بالزيادة والنقصان اقول الامر كذلك اذ العقل الصريح يشهد بصحة
قولنا من الان الى غير النهاية ازيد من الامس الى غير النهاية لا يقال
ان القوة القسرية لو حركت نصف الجسم حركات ازيد من حركات
الكل لكانت مسافة حركات نصف الجسم ازيد من مسافة حركات
الكل بالضرورة فيلزم الزيادة على غير المتناهي من الطرف الغير
المتناهي واجزاء المسافة مجتمعة في الوجود لا يمكن انكاره فيندفع
الشك لانا لا نم ان مسافة حركات نصف الجسم تكون ح ازيد بل
تكون الازيد اما المدة او العدة وهو ظاهر وهذا الشك يرد على الادلة
ايضا لانا نقول لا نم وقوع الزيادة على غير المتناهي ان حركت
القوة جسمه من ذلك المبدأ الى غير النهاية وانما يلزم ان لو كانت

الحركات محتمية في الوجود بالفعل وهو ممتنع في احكام
الجواهر والاعراض وفيها مباحث البحث الاول في تحقيق حد الجوهر
والعرض كل امرين حل احدهما في الآخر وفي الحواشي القطبية على معنى ان
يكون ساريا فيه ومختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى
الآخر تحقيقا او تقديرا ومع ذلك يكون ناعتا له اي يمكن ان يشتق منه
اسم لذلك المحل كالسواد مثلا بالنسبة الى محل فيه اما السريان على الوجه
المذكور فشاملا لحلول السواد في الجسم [illegible]
بالاجسام والعلوم والمعارف القائمة بالنفس هكذا ذكره الامام في شرحه
معيار الحلول بحلول السريان لظهور انه يخرج عنه النقطة والخط والسطح
والآن فان كل واحد منها عرض لكون النقطة حالة في الخط والخط في
السطح والسطح في الجسم والآن في الزمان لانها اطراف لها مع ان
حلول شيء منها في محله ليس حلول السريان ولا ناعتا فالاولى ان
يحمل كلام الشيخ على الاطلاق ليشمل الكل الا انه في الحواشي ولا يجاب
عنه بانا لا ندعي ان كل ما كان عرضا يجب ان يكون حلوله في محله حلول
السريان بل نقول كل ما كان حلوله كذلك فهو عرض والموجبة الكلية
لا ينعكس كنفسها لان المعرف يجب ان يكون مساويا للمعرف فالانعكاس
واجب ولا بانا لا نسلم ان النقطة حالة في محل وانما يحل فيه ان لو كان
موجودة في الخارج وهو ممنوع لان ذلك غير مسلم من طرف الحكيم
وحصلت منهما حقيقة متحدة ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى الآخر واما اذا
كان لكل واحد منهما حاجة لكن لا من تلك الجهة او لم يكن والا لا يحصل
منهما لما مر ان الجزء الموضوع بحث الا ان لا يحصل منهما حقيقة متحدة
وما فيه لا يخفى بعده لما مر لقائل ان يقول ان اراد بالحقيقة المتحدة
الحقيقة المحصلة فلا يكون المركب من الموضوع والعرض حقيقة متحدة

وان اراد بها الحقيقة الاعتبارية او ما يعمهما فلا استغناء لكل واحد منهما عن
الآخر لما عرفت اعتبار المركب منهما على انه لا يخفى انه ان كان المحل غنيا
عن الحال فيه مطلقا اي من جميع الوجوه يسمى موضوعا والحال فيه
عرضا وان كان لا اي لم يكن غنيا عن الحال فيه من وجه يسمى هيولى
والحال فيه صورة ولا يقال لا يجوز افتقار المحل الى الحال والا لزم الدور
لافتقار الحال الى المحل لانا لا نسلم لزوم الدور وانما يلزم ان لو كان المحل
محتاجا اليه من كل الوجوه او من جهة احتياج الحال اليه اما اذا كان
من غير تلك الوجهة على ما يسمى من اصناف جهة الوقوف فلا فالموضوع
والهيولى يشتركان اشتراك اخص تحت اعم وهو المحل لاشتمال المحل
اياهما وجوب كون المورد اعم من اقسامه وتفترقان بان الموضوع
محل يستغني عما يحل فيه والهيولى محل لا يستغني عما يحل فيه
والعرض والصورة يشتركان اشتراك اخص تحت اعم وهو الحال
لاشتمال الحال اياهما وتفترقان بان العرض حال يستغني عنه المحل
دونه والصورة حال لا يستغني عنه المحل ولا يتقوم دونه فالجوهر هو الماهية
التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع ويخرج عنه الواجب
لذاته اذ ليس له ماهية وراء الوجود اذا وجدت كانت لا في
موضوع ويدخل فيه الصور العقلية للجواهر اي حقائقها الجوهرية
لانها وان كانت في الحال حالة في الموضوع لكن يصدق عليها
رسم الجوهر اي متى وجد في الاعيان كان لا في موضوع فيكون جواهر
ولما ذكر ذلك استشعر ان سائلا لا يسلم صدق رسم الجوهر عليها فانها
لما تكون في موضوع كيف يصدق عليه انه ليس في موضوع فاشار
الى الجواب عنه بقوله وكونها في موضوع لا ينافي جوهريتها لان
الكون في الموضوع اعم من الكون في الموضوع على تقدير الوجود

في الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص له حتى يلزم ان يكون
الصور العقلية للجواهر جواهر اذا وجدت في الخارج كانت لا في
موضوع وفي بعض النسخ وسلب الاخص عن الشيء لا يوجب سلب الاعم
وهو غير مناسب لسياق الكلام على ما لا يخفى اما الوصف فهو الموجود
لا في الموضوع فعلى هذا جاز ان يكون الشيء الواحد جوهرا وعرضا فيثبت
ان الصور العقلية للجواهر الكلية كذلك اما كونها جواهر فلصدق اسم
الجوهر عليها واما كونها اعراضا فلكونها في الموضوع وهو العاقلة ثم لو
فسرنا الوصف بانه الذي اذا وجد في الاعيان كان لا في موضوع كانت
تلك الصور جواهر فقط لا اعراضا لاستحالة ان يكون الشيء الواحد
بحيث اذا وجد في الخارج كان لا في موضوع وفي موضوع ضرورة
ان الظاهر ان المراد جواز كون الشيء الواحد جوهرا وعرضا معا
وعدم جوازه لتعلقهما بالخارج الى تفسيرهما وان الصور العقلية للاعراض
اعراض مطلقا ثم الجوهر ان كان حالا في محل فهو الصورة وان
كان بالعكس اي محلا لشيء فهو الهيولى وان كان مركبا منهما فهو
الجسم وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن محلا ولا حالا ولا مركبا
منهما فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو
النفس والا فهو العقل انما قال متعلقا بالاجسام ولم يقل متعلقا
بالابدان كما قال بعضهم لان اهل العرف واللغة لا يطلقون
الابدان على الاجسام الفلكية وفي الحواشي لطف صوابه ان يرد
من النفي والاثبات لينحصر بان يقال الجوهر اما ان يكون حالا
في محل اولا والاول هو الصورة والثاني اما ... الخ قال الفاضل
في شرحه للملخص فيه نظر وان كان حقا فهذا السؤال نظر لان الجسم
ليس بحال ولا محل للاعراض مع انه ليس بهيولى فالصواب ان يقال

الجوهر اما متحيز وهو الجسم اولا وهو اما ان يكون جزءا من المتحيز اولا
والاول اما ان يكون محلا وهو الهيولى او حالا وهو الصورة والثاني هو
المفارق وهو اما عقل او نفس والاول مدفوع والثاني منقوض
اما الاول فبان الحال وان كان محلا لتلك الصورة الامتدادية
فهو الهيولى واما الثاني فلان كل واحدة من الهيولى والصورة
متحيز وليست جسما وكون الشيء جزءا من المتحيز لا ينافي تحيزه فان
جزء المتحيز قد يكون متحيزا الا ان يقال المراد ان الجوهر اما متحيز على سبيل
الاستقلال وهو الجسم اولا وهو اما ان يكون جزءا من المتحيز وهو الهيولى
والصورة اولا وهو العقل والنفس فيندفع ما ذكرتم لان الصورة
الامتدادية على سبيل الاستقلال والحلول في المحل لا ينافي التحيز
على سبيل الاستقلال بل الحلول في الموضوع ينافيه البحث الثاني
في اثبات الهيولى لما فرغ عن تقسيم الجوهر الى اقسامه الخمسة اراد ان
يثبت وجودها ولما كان وجود الجسم الطبيعي وهو الجوهر الذي يمكن
ان يفرض فيه الابعاد الثلثة المتقاطعة على الزوايا القائمة معلوما
بالضرورة لا بمعنى انه محسوس صرف لان ادراك الحواس يختص
بسطوحه وظواهره بل بمعنى ان الحس ادرك بعض اعراضه كسطحه
من سطوحه ولونه وكونه من مقولة الكيف وادرك ان العقل يحكم
بعد ذلك بوجود ذات الجسم حكما ضروريا غير مفتقر الى ترتيب مقدمات
الحس لذا اسبب تقديم المباحث المتعلقة بالجواهر على المباحث
المتعلقة بالاعراض فقط واعلم ان الجسم الطبيعي الذي عرفته اما ان يكون
مؤلفا من اجسام مختلفة كالحيوان او غير مختلفة كالسرير واما ان
يكون مفردا كالجسم المائي واختلف اهل العالم فيه فذهب جمهور
الحكماء الى انه غير مؤلف من اجزاء بالفعل بل هو واحد في نفسه

كما هو عند الحس لكنه قابل لانقسامات غير متناهية على معنى انه لا ينتهي
القسمة الى حد لا يكون قابلا للقسمة وذهب قوم من القدماء واكثر المتكلمين
من المحدثين الى انه مؤلف من اجزاء موجودة بالفعل متناهية غير
قابلة للقسمة بوجه ما اصلا لا كسرا لصغره ولا قطعا لصلابته ولا وهما لعجز الوهم
عند تميز طرف منه عن طرف وذهب بعض القدماء والنظام من متكلمي
المعتزلة الى انه مؤلف من اجزاء موجودة بالفعل غير متناهية ممتنعة
الانقسام وذهب بعض كمحمد الشهرستاني والرازي الى انه متصل واحد في
نفسه كما هو عند الحس لكنه قابل لانقسامات متناهية وذهب ذيمقراطيس
واصحابه الى انه مركب من بسائط صغار متشابهة الطبع كل واحد منها
لا ينقسم فكا بل وهما ونالها انما يكون بالملامس والتي وذهب
بعض القدماء الى انه مؤلف من اجزاء موجودة بالفعل متناهية قابلة
للانقسام كالخطوط عند بعضهم واذا تمكن ان يحمل عليها القسمة هي ان
تتناول الجسم المفرد اما ان يكون ذا مفاصل بالفعل او لم يكن والاول
اما ان يكون الاجزاء التي يحصل منها عند تلك المفاصل متناهية الانقسام
او ممكنة الانقسام وعلى التقديرين اما ان يكون متناهية او غير متناهية
والثاني اما ان يكون الانقسامات الممكنة متناهية او غير متناهية
والمص يريد ان يثبت الاول على ما قال الجسم اما اي متصل واحد
اي في نفس الامر كما هو عند الحس ابطال البواقي بعضها هنا وبعضها
في اول الطبيعيات الا الاخير فانه لم يتعرض لابطاله في شيء من مواضع
الكتاب لعدم شهرته وظهور بطلانه فابتدا اولا بابطال ما ذهب
اليه جمهور المتكلمين والنظام وهو تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى
متناهية او غير متناهية وارد فيه بابطال ما ذهب اليه ذيمقراطيس
على ما قال والا كان مركبا من اجزاء لا تتجزى متناهية كانت او غير متناهية

الوجه
او من اجسام صغار كل واحد منها لا يقبل الانفصال الا بحسب
الوهم والا وهام او باختلاف عرضين قارين كالسواد والبياض او مضافين
كمحاذاتين او مماستين او كان على احد الوجوه الباقية
وذكر بيان اسمائها في الطبيعيات مع ابطاله ببعض ما ذكره هاهنا
والاول ح لانا اذا وضعنا جزءا بين جزئين فالاوسط ان كان مانعا
من تلاقي الطرفين فانه يلاقي الاوسط احدهما بغير ما به يلاقي الاخر
فيلزم انقسام الوسط اذ لا نعني بالانقسام الا وجود شيء غير شيء
وان لم يكن مانعا اي من تلاقي الطرفين فالطرفان متلاقيان فعلى
ان ينفذ احد الطرفين في الوسط ويلقى الطرف الاخر لما فات الوسط
او على ان يتداخل واحد من الطرفين فيه وتلاقي مثل هاتيك المداخلة
فليس هناك وسط وطرف وقد فرض كذلك هف وح ايضا يلزم
الانقسام لا محال لانه اذا لم يكن مانعا لزم تلاقي الطرفين
لانه يصدق مع عدم الملاقاة ايضا لان الالف لا يتصور الا بعد
لما فات الاجزاء ولكن نبع بناء على اثبات الخلاء من الاجزاء واجب
عنه بيان استحالته اي وبعدم كون الجسم متصلا عند الحس وفيه بحث
والثاني اي كون تلك الاجسام الصغار المتشابهة الطبائع الممكنة
الانقسام هو ما ذكره بقوله الانقسام فكا ايضا لان القسمة الفكية
او الوهمية او غيرها تحدث اثنينية اي في المقسوم فيكون طبيعة كل
واحد منهما مثل طبيعة الاخر ومثل طبيعة الخارج الموافق له في النوع
ومثل طبيعة المجموع ايضا وما يصح على شيء منها يصح على شيء اخر
لان كل حكم صح على شيء صح على ما يماثله فيصح اذن بين المتباينين من
الاتصال الواقع للاثنينية الانفكاك كما يصح بين المتصلين وبين
المتصلين ما يصح بين المتباينين فيلزم امكان الانفكاك فيما يتصل

بين الانفكاك الراجع الى الانفصام

الاشكال فيه عند عدم اللهم الا لمانع خارجي اي خارج عن طبيعة الاشكال
لازم لكان الملك فان صورة النوعية المائية تمنع عن قبول ذلك لازمة
او زائل كان الاجسام الصغيرة الصلبة فانها ما دامت كذلك تمنع
عن قبول الفصل بالفعل اما اذا زالت الصلابة والصغر فلا يمنع
عن قبوله لكن ذلك غير قادح في المقصود لان المقصود هو امكان ان
طريان الفصل والوصل على الاجسام المفروضة من حيث طبيعتها
المشتركة وان كان هذا المانع لازما طبيعيا كان نوع تلك الطبيعة في
شخصه لانه لو وجد منه شخصان لكانا متساويين في الماهية وكان كل واحد
منهما قابلا للانفصال الانفكاكي الحاصل فيهما مع وجود المانع في غيره
فحيث وجدت الاشخاص لم يمكن المانع عن قبولها القسمة الانفكاكية
طبيعيا وكانت تلك الاشخاص قابلة لها وهكذا لكن تلك
البسائط بحسب الذات قابلة للقسمة الانفكاكية وهو المطلوب وهذه الحجة
انما تتم على مذهب من ان تلك الاجسام متساوية في الماهية لكن
من جملة الاحتمالات ان الجسم من اجسام صغار غير متشابهة قابلة
للقسمة الوهمية دون الانفكاكية فما لم يبطل هذا الاحتمال لم يلزم اتصال
الجسم وان لم يذهب اليه ذاهب وهو اي الجسم الطبيعي يقبل الانفصال
بالحس اي بطريق وبطلانه الانفصال والا بطل اصل الدليل والقابل له
يمتنع ان يكون هو الاتصال لان القابل يبقى مع المقبول والاتصال
لا يبقى مع الانفصال فهو امر زائد على الاتصال فان قابل الاتصال
حال وجوده ثم صار قابلا للانفصال بعد ذلك وفي نسخة مصححة
على النص والقابل له يمتنع ان يكون هو الاتصال او الجسم لان القابل
يبقى مع المقبول والاتصال والجسم لا يبقى مع الانفصال اما ان الاتصال
لا يبقى مع الانفصال فظاهر واما ان الجسم لا يبقى معه فلكون ان الجسم

المتصل هو الذي ما دام موجودا فالذي فيه وجود اتصال واحد معين فاذا
طرأ الانفصال زال ذلك الاتصال الواحد المعين بالعدم وكذلك المتصل
وحدث اتصالات اخر ان بالشخص وحصلا اخران بحسبها وهاهنا
زاد الجسم لينتفع ما سيق الى الاوهام التشكيك في وجود المادة من
ان الاتصال والانفصال لم لا يجوز ان يكونا عرضين متعاقبين على موضوع
واحد هو الجسم ان كان كذلك لا يمكن اثبات المادة قطعا اذ القائل
يقول لا يكون شاعر الجسم وحال الانفصال عدمي لا يستدعي محلا
لان العدم المقابل للملكة يحتاج الى محل كما يحتاج الملكة
اليه فالحكم فيه جاز ان احدهما القابل للاتصال والانفصال وهو
ورسم لها بانها جوهر من شانه ان يكون قابلا لها وان لم يكن فيه والثاني
الصورة الاتصالية التي ارادها المسماة بالصورة الجسمية ورسموها بانها
جوهر من شانه ان يخرج به محله من القوة الى الفعل وفي هذا الرسم البعض
فيه نظر لان اللازم ان مع الجسم سببا غير الاتصال قابلا للانفصال
ولا يلزم ان يكون ذلك الشيء داخلا فيه ولا جوهرا بل عرضا قائما
ويكون الانفصال عرضا ايضا لقيام العرض بالعرض عندهم اولى
الجواب عنه مذكور في المطولات وتقريره ان الانفصال لا يجوز
ان يكون نفس ماهية المتصل اعني الجسم والا لما كان قابلا للانفصال
والانفصال اما الانفصال فلان الشيء لا يكون قابلا لنفسه واما الاتصال
فلان الانفصال لا يخ اما ان يكون وجوديا او عدميا فان كان
وجوديا فهو ضد الاتصال والشيء لا يجامع ضده فلا يقبله وان كان
عدميا فليس هو عدما مطلقا بل هو عدم الاتصال عما من شانه
ان يكون متصلا وهو ايضا يستدعي محلا وليس محله الاتصال
اذ الشيء لا يكون محلا لعدم نفسه واذا لم يصلحا على عدم كونهما

والتقدير فيقرر لهما وجب ان لا يكون المتصل بنفس الانفصال على
ان الذي فهم بالمطابقة من قولنا متصل هو انه شيء ارتفع الانفصال
لا انه نفس الانفصال من حيث هو اتصال وذلك من الامور البينة
عند العقل وفيه نظر لانه لو صح لبطل الدليل والا ان يكون خارجا
عن ماهية المتصل لا لما يتوقف تعقله على تعقل الاستعداد الانفصالي
واللازم باطل فيرادون داخل فيه فيكون جزءا وكل ما له جزء فله جزء آخر
فللمتصل جزء آخر غير الاتصال هو قابل والانفصال والقابل ان
سلم بعد تسليم ان ذلك الجزء الآخر هو القابل للانفصال لا لأمر
مع المتصل ان اراده بالاتصال الامر الاضافي الذي لا يعقل
الا بين الشيئين الذي يقابله الانفصال فلا نسلم انه جزء الجسم اذ ليس
هو الصورة الجسمية المسماة بالمقدار الضامن للطول والعرض والعمق
لعدم كون المقدار كذلك وان اراد به الامتداد على اصطلاح
فان لم نمنع ان يكون القابل للانفصال لكونه غير مقابل له واما
هو لم القابل يجب ان يبقى مع المقبول فممنوع وانما يكون كذلك
لو لم يكن المقبول فرعا للقابل وانه هو الفصل المحسوس في شرحه
من ان الشيء الذي هو موضوع لهما يجب ان يكون في ذاته غير متصل ولا منفصل
حتى يمكن ان يكون موضوعا لهما فهو لا يكون من حيث ذاته بحسب
ذي الابعاد فلا يكون جسما البتة بل هو المسمى بالمادة ولا بد من انضمام
شيء متصل بذاته اليه حتى يصير جسما فذلك الشيء هو الصورة الجسمية
هو الجسم الذي هو بنفسه متصل والذي يحملونه المتصل عرضا على
الاطلاق مبنيون ان كون الجسم متصلا في ذاته انه امر داخلي
مقوم للجسم والجوهر لا يتقوم بالعرض مطلقا بل ان يقول ان اراد
ان موضوع كل الاتصال والانفصال يجب ان يكون منفكا عنهما

فهو ليس كذلك عندهم لان الهيولى لا تنفك عن الاتصال والانفصال
مع كونها موضوعا لهما وان اراد ان موضوع الاتصال والانفصال
يجب ان لا يكون شيء من الاتصال والانفصال ذاتيا له فهو مسلم
لكن لا نسلم ان الجسم كذلك اي ان الجسم متقوم اياه حتى يلزم ان لا يكون
موضوعا لهما فانه لا يلزم من عدم كون الجسم متصلا في ذاته ان يكون
الاتصال داخلا فيه لجواز ان يكون كل واحد منهما عرضا له وهل الاتصال
الا في ذلك وان اراد امرا اخر فلا بد من افادة تصوره او لا
ويلزم من هذا ان يكون كل جسم كذلك لان طبيعة الامتداد الجسماني
يستحيل ان يكون غنية لذاتها عن الهيولى اي عن الحلول فيها والا
لما حلت فيها لكنها تحل فيها كما في البسائط العنصرية بل محتاجة
اليها لذاتها اي الى الحلول فيها واذا كانت ذاتها مقتضية للحلول
فيها فاينما وجدت وجدت مقارنة للهيولى حالة فيها وهذا جواب
عن سؤال مقدر وهو انه ما ذكرتم من الدليل دل على ان الجسم الذي
يعرض له الانفصال الفعلي مركب من الهيولى والصورة وبعض
الاجسام كالفلك لا يعرض له الانفصال بالفعل وعندكم
ان كل جسم مركب منهما فلم يكن ما ذكرتم شاملا لما عندكم فاشار الى الجواب
عنه بانه يلزم من تركب الجسم الذي يعرض له الانفصال الفعلي منهما
تركب كل جسم منهما لان طبيعة الامتداد الجسماني التي هي طبيعة نوعية
محصلة يستحيل ان يكون غنية لذاتها عن الهيولى والا لما حلت
فيها بل محتاجة اليها لذاتها فاينما وجدت وجدت مقارنة اياها وفيه
نظر لجواز ان لا يكون غنية لذاتها عن الهيولى ولا محتاجة بل يعرض
لكل منهما لما بسبب خارجي وفيه ما عرفت والاصوب ان يمنع
كون طبيعة الامتداد الجسماني طبيعة نوعية وقد برهن عليه بعض

ان فصل ذاتيهما بانها لو كانت طبيعة جنسية مشتركة من الاجسام وفصولها
لابد وان تكون امورا مختصة بالاجسام والامور المختصة بها اما
اعراض واما جواهر لا جائز ان تكون فصولها الاعراض لان
فصل الجوهر لا يكون عرضا والا لكان جوهرا لان الجواهر المختصة
هي الصور النوعية وهي ليست بفصول للصورة الجسمية لكونها غير
محمولة عليها وبالوجوب حمل الفصل على الجنس بالمواطاة وهو ليس
بشيء الا ان ادعاء كون طبيعة الامتداد الجسماني طبيعة نوعية انما
هو بالتناسب الى الامتدادات الجسمانية لا بالتناسب الى الاجسام
لانها لو كانت طبيعة نوعية بالتناسب اليها لكانت محمولة عليها بالمواطاة
وليس كذلك وكيف والجسم من حيث حقيقته النوعية مركب من
الهيولى والامتداد الجسماني فلو كان الامتداد الجسماني طبيعة
النوعية يلزم المحذور وان كان كذلك فاللازم من عدم كون الامتداد
الجسماني طبيعة نوعية بالتناسب الى الامتدادات الجسمانية ابطال الاول
وهو انه لو كان طبيعة جنسية بالتناسب اليها لكانت طبيعة عرضية لازمة لها
وانه عرض للجسماني ولا استحالة فلا يلزم منه ان يحتاج الى اشتراك
الملزومات المختلفة بالحقيقة في لازم واحد والذي ذكره لا يدل
على البطلان الامر الاول لان الجواهر المختصة بالامتدادات
الجسمانية ليست هي الصور النوعية للاجسام بل المختصة بالاجسام
فمن الجائز ان تكون الجواهر المختص بكل واحد منها امرا محمولا عليه
وعلى الطبيعة الجنسية المشتركة بالمواطاة ويجوز ان تكون الصورة
فصلا بسيطا والفصل البسيط لا يحتاج الى شيء حمله بالمواطاة ذو
صورة نوعية والصورة الجسمية لا تنفك عن الهيولى اذ لا
لكانت متناهية او غير متناهية ليست اقول والا لكانت متناهية

بدون احد لما لا يرد عليه في الحواشي القطبية من ان هذا المقدم لا
في الملازمة والتالي اي كونها غير متناهية باطل لما سيأتي اي من وجه
تناهي الابعاد وفي بعض النسخ لما مر اي من برهان التطبيق على سجان
حس العلل لانه يتم البرهان على تناهي الابعاد واذا لم تكن غير
متناهية كانت متناهية فتكون متشكلة لان الشكل هو هيئة شيء يحيط
نهاية واحدة او اكثر من جهة احاطتها به فان الشيء المتناهي بحد به الحمول
ذو شكل والامتداد الجسماني متناه فهو ذو شكل وهو اي كونها
ذا شكل على تقدير انفكاكها عن الهيولى مح لان تحقق الشكل اما ان
يكون نفسها للطبيعة الاجسام في الاشكال بناء على كون الفاعل
والقابل واحدا وهو الصورة الجسمية والحاصل انه لزوم كون
الفاعل قابلا جائز او لكان شكل الكل لاشتراكهما في الصورة
الجسمية التي هي علة تحقق الشكل ووجوب التساوي في المعلولات
عند التساوي في العلل لانه يلزم بطلان الحس فالملزوم مثله ولا يتخلف الى
ما قيل من ان الشكل الطبيعي للاجسام البسيطة هو الكرة وكذا شكل الجزء
هو الكرة انما بعد وضع النسبة اذ لم يكن هناك جزء الا بالفرض واذا
كان كذلك تساوت الاجسام اي البسيطة في اشكالها مقتضى طباعها
كما هو عندهم فان اختلفت فلعارض لانا نقول لان المعنى حصل اللازم
اشتراك الاجسام البسيطة والكل ايضا مثل اشكالها في شكل الطبيعي الذي
هو الكرة وهذا لا يمكن [illegible] لا نسلم بعض اللوازم
بل اشتراك الاجسام باسرها في الشكل مطلقا لاشتراكها باسرها في الصورة
الجسمية ولو كان اختلاف الاشكال لعارض لم يكن لزوم الاشكال
لها للصورة الجسمية على الا نراد وفيه نظر وان كان بها على خارجي
كان الامتداد الجسماني من غير هيولى قابلا للفصل والوصل لان لا

ملاقات

المقدارية والشكلية لا يمكن ان يحصل في الاجسام الا بانفصال بعضها
عن بعض وهو موقوف على قبول الفصل والوصل من لواحق المادة. وفيه نظر
لان الاشكال قد تختلف في الجسم من غير ان يرد عليه انفصال كتشكل
الشمعة المستديرة بحسب التشكلات المختلفة والصواب ان لا يجعل اللزوم
مقتصرا على لزوم الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعالات
او الانفعالات المقدارية والشكلية لا تحصل في الاستعداد الا بعد كونه
شانيا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة
او اشكال الشمعة لا يمكن ان تتبدل الا بعد امكان انفعالها وللخصم ان
يمنع ان قوة الانفعال من لواحق المادة الا ان يبطل عليه برهان
اذ هو مجرد دعوى وفي الحواشي القطبية في هذا الدليل نظر اذ لا حاجة
الى التقسيم وبيان استحالة الاقسام بل يكفي ان يقال لو امكن لكانت
من غير هيولى لما كانت قابلة للفصل والوصل وهو محال ولا يرد هذا على الشيخ لانه
لم يذكر هذا الدليل على استحالة انفكاك الصورة عن الهيولى بل على لزوم
الشكل للصورة بواسطة الهيولى ثم استنتج من هذا امتناع الانفكاك
بان قال الاستعداد الجسماني مشابه له وكل متشكل في ذي مادة لا متشكل
مادي وهو المطلوب هذا ما في الحواشي وان قيل يرد هذا على الشيخ ايضا اذ
يكفي ان يقال لو لم يكن لزوم الشكل للصورة بمشاركة الهيولى لكانت
من غير هيولى لما كانت قابلة للفصل والوصل وانه محال قلنا لا يكفي لان الملازمة
ممنوعة لجواز ان يكون بمشاركتها مع انها كانت معها فلا بد ان
لم يكن لزومه اياها بمشاركة الهيولى فان كان لنفسها لتشابهت في الصور
في الاشكال وان كان لفاعل خارجي لجاز ان يكون الصورة الجسمية
وحدها من غير هيولى لما كانت قابلة للفصل والوصل وهو محال فتعين ان يكون
بمداخلة الهيولى وفيه نظر لانه يكفي ان يقال لو لم يكن لزومه

اياها

اياها بمشاركة الهيولى لجاز ان يكون الصورة الجسمية من غير هيولى لما كانت قابلة
لما كان اللزوم لنفسها او لفاعل خارجي وهو ممنوع اذ ان كان بسبب اخر سوى
او بمشاركة فان كان الحق عن الهيولى معارضا لما ثبت وايضا الجهات
الاجسام مشاكلة ان لزوم الشكل اما ان يكون بمداخلة المادة او لا والثاني
اما لنفس الجسمية او لا والاول اعتراض عليه بان الثاني اما يلحق الصورة
بواسطة المقدار العارض لها والشكل انما عرض لها بواسطة ايضا
لان هيئة احاطة الحد او الحدود بالجسم التعليمي فلا تحضر الجسمية فليس تجرى
لان المغاير للصورة الجسمية والمادة اعم من ان يكون مباينا او غير مباين
والمع على تقدير كونه غير مباين لازم ايضا على ان اصل الكلام الى لزوم
المقدار والهيولى لزومه اما ان يكون بمداخلة المادة او لنفس الجسمية
او لغيرها والهيولى لا تنفك عن الصورة والا ان كانت متحيزة اي
مشارا اليها كانت قابلة للقسمة في الجهات الثلاث في الحواشي القطبية
لم نجد هذا الا عرضه ان كل متحيز فانه غير مشار واعلام
بمرسلة والا انتقض بالخط والسطح وقد لا يمكن الجواب عنه بان
يقال كل ما هو مشار اليه بالاستقلال فهو قابل للانقسام في الجهات
ضرورة ان ما نشير اليه غير منقسم اليه فوق والخط والسطح ليسا كذلك
والا لزم انقسام الخط في الثخن والسطح في الجهات بل الخط مشار
اليه تبعا للسطح والسطح تبعا للجسم على ما حقق والهيولى على تقدير تجردها عن
الصورة ان كانت متحيزة كانت متحيزة على سبيل الاستقلال الا
تبعية الصورة لزوالها الا يلي ان تجرد الجوهر لا يقتضي قبول القسمة
بوجه فضلا عن الجهات والا مع التحيز للخصم ان يمنع ان كل جوهر
متحيز فهو قابل للقسمة الى ان يقوم عليه برهان ولو كانت كذلك
اي لو كانت الهيولى عند الانفراد عن الصورة قابلة للقسمة في الجهات

الثلث

لكانت هي نفس الصورة او مقارنة لها اما ضرورة ان كل ما هو كذلك
فهو اما نفس الامتداد الجسماني او ذو امتداد جسماني ومنع في
وفي الحواشي القطبية كون الصورة قابلة للقسمة في الجهات الثلث
فلا نقول لكن ان يكون المطلق من الصورة لو كانت قابلة للقسمة
لا يتم ما ذكر في اثبات الهيولى والجواب عنه ان المراد من القسمة
فرض شيء غير شيء والقسمة بهذا المعنى يقبلها الامتداد لذاته وبنفسه
بواسطة لا الانفكاك المؤدي الى الافتراق فان القابل للقسمة بهذا
المعنى هو الهيولى والامتداد جميعا التي لها ويمكن ان يكون هو ان
الصورة لو كانت قابلة للقسمة في الجهات الثلث كانت جسما لا جزء
القابل للقسمة فيها ويمكن الاعتذار عن ذلك وان لم يكن صحيحة لما
قارنها الصورة والا لما قارنتها اما لاجل كون الصورة نفسه الحيز او الى
كونها لا في الحيز الاول ممنوع لا يمتنع مقارنتها في الحيز لا لوجوبه الحيز
بالضرورة وفي الحواشي القطبية لان مقارنتها في الحيز للغير اما يكون
بمقارنته جزءا ما او باتحاده وفيه نظر لانه لا يجوز منع الانحصار وتوجيهه
ان يقال لا يلزم ان مقارنته في الحيز للغير اما يكون باحدهما وانما
يكون كذلك ان لو كان الغير ايضا في الحيز واما اذا لم يكن فلا وان كان
ايضا مع لا يمتنع وجود الصورة لا في الحيز لامتناع وجودها الا في الجسم
وامتناع وجود الجسم لا في الحيز فيمتنع وجود الصورة لا في الحيز ضرورة كون
جزء المتحيز متحيزا فلا يرد الاعتراض عليه بقوله وفيه نظر لان الممتنع في الحيز
هو الجسم لا الصورة واعلم ان هذا الدليل على تقدير صحته لا يدل الا
على ان الهيولى المجردة لا تمتنع ان تقارن الصورة ولا يلزم من
ذلك امتناع تجرد الهيولى عن الصورة لجواز تجرد بعض الهيولات
عن الصورة دائما لا يقال اقتران الهيولى المجردة بالصورة ممتنعا

الكلام

لا يمتنع ان يقارن شيء من الهيولات بصورة اصلا فان تجب انفكاك الهيولى
عن الصورة لان ذلك انما يكون كذلك ان لو لم يكن المجردة في الهيئة التي تصح
وهو ممنوع والقائل ان يقول ان سلمنا الا لانه الحجة على ان الهيولى المجردة لا تقترن
بالصورة [illegible] بالنقض الى ان المقترنة بالصورة لا تجوز خلوها عنها وبيانه
الاجسام هي المقترنة بالصورة فيستحيل تجردها عن الصورة الجسمية وهو المطلوب
وفيه نظر لان المطلوب بيان ان الهيولى لا تجوز وجودها بدون الصورة
لا بيان ان المقترنة بها لا يجوز تجردها عنها والحجة بعد تسليم صحتها انما تدل على الثاني
لا الاول وعلى هذا لا يجوز ان يوجد البعض دائما دون مقارنة صورة او
اي الهيولى علة للصورة والا لتقدمت عليها بالوجود لوجوب تقدم
العلة على المعلول بالوجود والثاني باطل لما مر من امتناع انفكاك الهيولى
في الوجود عن الصورة وفي الحواشي القطبية في الثاني نظر لان تقدم
العلة على المعلول انما هو بالذات لا بالزمان حتى يستحيل التقدم ههنا
ولا بالعكس اي وليست الصورة علة للهيولى والا لوجدت اي الصورة
قبلها اي قبل الهيولى والثاني باطل لما مر من امتناع انفكاك الصورة في الوجود
عن الهيولى وفي الحواشي القطبية فيه ايضا ذلك النظر وفيه ايضا اقول
يمكن ان يزال عنه ذلك النظر بان يقال لو وجدت الصورة
المتشخصة قبل الهيولى ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج
وما لم يوجد في الخارج لم يوجد [illegible] وجود الشيء والثاني باطل لان الصورة
المتشخصة محتاجة في تشخصها الى التناهي والتشكل المتأخرين عن الهيولى
لا يقال لو كان الامر كذلك لكانت الهيولى متقدمة على الصورة فلم
يكن الصورة شريكة علة للهيولى واللازم باطل عندكم لان تقدم الهيولى
على الصورة من حيث هي صورة ما يستحيل عندنا انما شريكة علة الهيولى
لا على الصورة المتشخصة المتأخرة في تشخصها عن التناهي والتشكل المتأخرين
عن الهيولى ويمكن ان يزال ايضا عن جانب الهيولى بان يقال لو

ن

لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة والا لزم ما
لان الصورة علة فاعلية لتشخص الهيولى كما سيجيء ولا يستغني كل منهما اي
من الهيولى والصورة عن الاخرى من كل وجه والا لامتنع التركيب منهما
لما عرفت فاذن لكل منهما حاجة الى الاخرى من وجه وفي الحواشي القطبية
فهو ممنوع اذ اللازم احتياج احدهما الى الاخر لا احتياج كل منهما الى الاخر
والا لامتنع التركيب بين الموضوع والعرض لاستغناء الموضوع عنه
مطلقا وانه قد سلم التركيب منهما على ما مر واذا ثبت احتياج كل منهما
الى الاخرى من وجه فالهيولى تحتاج الى الصورة اي الى الصورة من
حيث هي صورة اي مطلقا لا الى الصورة المشخصة لجواز انتفائها
مع بقاء الهيولى والصورة تحتاج الى الهيولى في تشكلها كما ثبت ان طرق
التشكل انما هو بمشاركة من المادة وفي الحواشي القطبية ان
الاقتصار على هذا الوجه دون عكسه نظرا الى الاول اي الاحتياج الى المحل
في التشخص هو العرض لا الصورة على ما توهم والهيولى لو احتاجت الى
الصورة في تشكلها لزم الدور لافتقار الصورة الى الهيولى في تشكلها على
ما مر وان منع لزوم الدور بان يكون الهيولى علة قابلية لتشكل الصورة
والصورة علة فاعلية لتشكل الهيولى فهو لم يكن الاقتصار على هذا
على العكس لان افتقار الصورة الى الهيولى في التشكل لما كان في
كون الهيولى قابلة لتشكلها فعكسه ان يكون افتقار الهيولى الى الصورة
في تشكلها ان يكون الصورة قابلة لتشكلها لا فاعلة وتشخص كل منهما
بالاخرى اي بذات الاخرى لكن ذات الهيولى علة قابلية لتشخص
الصورة لا فاعلية لامتناع ان يكون القابل فاعلا والعلة الفاعلية
الاعراض المكتنفة بها مثل الاين والوضع وغيرهما وذات الصورة
علة فاعلية لتشخص الهيولى وفي هذا الموضع ابحاث لا يحتملها امثال هذا
المختصر ومن اراد فليطالع شرح الاشارات للمحقق نصير الدين

الطوسي انار الله برهانه وهي اي الهيولى كما لا تنفك عن الصورة الجسمية
لا تنفك عن صورة اخرى نوعية وهي التي تختلف بها الاجسام
انواعا والا لزم تساويها بالصورة الجسمية لان الاجسام مختلفة في اللوازم
لاختلافها في قبول الاشكال بسهولة كالاشياء الرطبة وبعسر كالاشياء
اليابسة وبعدم قبولها اياها كالافلاك وهذه اللوازم امتنع استنادها
الى الجسمية المشتركة بينها المختلفة فهي لصور اخرى اي لجواهر اخرى هي المخصصات
الاول الجسم المطلق والمعدات لحقائق الانواع والوجودي الهيولى
والجسم المطلق الذي يدخل تحته انواع الاجسام لانها لا توجد الا
متلبسة بها لا لمقتضياتها ولا لما اقتضاه الهيولى ولا الجسم المطلق
دون الصور النوعية بخلاف الصورة الجسمية فانها مقومة لماهية الجسم
المطلق المتقوم للنوع وما بعدها اي المخصصات الثواني كقبول
الانقسام بسهولة او بعسر وعدم ذلك انما العرض بعد تقوم الجسم مخصصة
لانها استعدادات مخصصة فالتخصيص يجب ان يكون بعد التخصيص بما به
الاستعداد واستدلوا على جوهريتها بان مثل الماء والنار ونحوهما
امور يقع جواب ما هو فتكون جوهرية لان الاعراض لا يقع جواب
ما هو وفيه نظر لان من الاعراض ما يقع جواب ما هو فان المجيب
اذا اجاب عنه بالكرسي احصل فيه الهيآت والاعراض الا انه
انه يجب عند السؤال عنه بما هو وان كان كذلك فلم لا يجوز ان يكون
نسبة الصورة الى الهيولى كنسبة الهيئة الكرسية الى الخشب حتى
يكون يقع السؤال في الهيولى لا جزاء عرض كما في الكرسي لا جو
لا يقال لم لا يجوز استنادها الى الهيولى حتى يكون الاجسام مختلفة
بالهيولى لانا نقول الهيولى قابلة فلا يكون فاعلة كما مر وفي الحواشي
القطبية فيه نظر لان ما مر هو ان البسيط لا يكون فاعلا وقابلا والهيولى

لست كذلك لكونها جوهرا خاصا واعلم ان لهم دليلا على ان الفاعل
مطلقا لا يكون قابلا وهو ان نسبة الفاعل الى المفعول بالوجوب
ونسبة القابل الى المقبول بالامكان فلو اتحدا صارت النسبة من
الشيء بالوجوب والامكان وهو ممتنع وما ذكره المص هو دليل
خاص بالبسيط فلهذا يحتمل قوله لما مر لذكر العام كما ذكره غيره ليصح
ان البسيط قابلة فلا يكون فاعلة فيه اي فيما ذكره في اثبات
الصور النوعية نظر لجواز ان يكون مستندة الى فاعل خارجي لم
فلم لا يجوز ذلك لا بد له من دليل وما قيل من ان الفاعل الخارجي نسبته
الى الجميع متساوية ممنوع لجواز ان يكون له نسبة خاصة الى ذلك الجسم
دون سائر الاجسام وعدم اطلاعنا عليه لا يوجب عدمها وقد
عرفت فساده مما سلف من امتناع كون الشيء قابلا وفاعلا معا فان يكون
استنادها الى البسيط نظرا الى الفعل والى الاصل ان فيما ذكره نظرا
من حيثيتين اما اولا فلجواز استنادها الى فاعل خارجي واما ثانيا
فلجواز استنادها الى البسيط قوله البسيط لا يكون قابلا فاعلا قلنا
لا نم ذلك على ما قيل في بيان ذلك كما سيذكر في الحواشي القطبية كان
المناسب ان يقدم هذا على قوله فيه نظر وفيه نظر والقوة مبداء
التغير من آخر من حيث هو آخر وفي الحواشي القطبية اي في آخر
باعتباره آخر وما احتيج الى هذا القيد لخروج ملكة الطب اذا كانت
في عالم فكانه لا حاجة الى هذا القيد اذ يصدق على الملكة انها
مبداء التغير في آخر هو الشخص مثلا واقول لا يلزم من ذلك عدم
الاحتياج الى هذا القيد لجواز ان يكون الاحتياج اليه ليدخل فيه
ملكة الحكيم اذا عالجت في علاج امراضها النفسانية فان المبداء
وذا المبداء ح واحد وهو نفسه الناطقة واما قلنا من حيث هو آخر

لم لا يصدق هذا الرسم القوة التي هي مبداء باعتبار ذاته ومبداء وهو ما يكون
المبداء مبداء بالنسبة اليه لا يكون فيه المبداء باعتبار آخر فان الطبيب
مثلا وفي الحواشي القطبية يحمل الطبيب مثالا للقوة نظر واقول لان
الطبيب ليس مبداء بل ملكته اذا عالج نفسه فانه باعتبار انه معالج
وهو بهذا الاعتبار مبداء مغاير اياه باعتبار كونه مستعليا وهو بهذا
الاعتبار ذو مبداء على ما ذكر بان التعميم الى ان يصل ان الشارح
المبداء وذي المبداء لا يجب ان يكون بحسب الذات بل التغاير
الاعتباري كاف فتدبر وهذا القيد ليس كذلك والطبيعة
مبداء قريب الحركات اي فيما اي الجسم وسكناته بالذات وبالذات
بالمبداء والمبداء الفاعلي وحده وبالحركات انواعها الاربعة اعني الاينية
والوضعية والكمية والكيفية وبالسكون اما لما جميعا ولا يراد ان يكون
مبداء التحرك والسكون انما مبداء الجسم متقابل مع الفضلات من ظن
ما عدم الحال الملائمة ووجودها واحترز بالقريب عن المبداء
الذي هو الحركات اي فيه وسكناته بالذات بواسطة كالنفس
الارضية فانها يكون مبداء الحركات اي فيه بالذات كالاشجار مثلا
لانها يكون مبداء باستخدام الطبائع والكيفيات لا تقال
الطبيعة انما هي مبداء وبتوسط الميل بينها وبين المتحرك
عند التحرك لان توسط الميل بينها لا يخرجها عن كونها مبداء وذلك
لانه بمنزلة الة لها فكذا اذا حصل الميل المتوسط بينهما بمنزلة الة
لها دون حصل القوى الى بعض النفس الارضية بتوسطها
نظر وبقولنا بالذات عن الحركات والسكنات بالعرض لحركة
جالس السفينة وفيه نظر لا تعلقه بالمبادي الصناعية والقسرية
وما قيل قوله الحركات اي فيه بخروج المبادي الصناعية والقسرية

واقبل هو ان الحركات اما في فرع من البناء في الصناعة والتبريد عن
السريع ليس لشئ لانه اما خارجة لو كان الغير فيه راجعا الى المبدأ
وليس لكونه راجعا الى الحركات او لو كان راجعا الى المبدأ لعاد
الحركات ما هو فيه ولو قيل كون ذلك لا يدفع هذا النقص الا انه يكون
هو لها لذات ح مستدركا اذ ليس مبدأ الحركة هو المتحرك بل من
فيه لكن هذا السند مجاز لفائدة البحث الثالث في اثبات
النفس الناطقة وفي الحواشي القطبية الذي اثبت هو مجردة عاقلة
مجردة وفي ان النفس الناطقة تلك القوة نظرا اولي وكذلك
لا بد من بيان ان القوة المدركة في البدن المتصرفة فيه
تلك القوة المجردة العاقلة وكان ذلك لا يحتاج الى بيان فان
كل احد يعلم بالضرورة ان المدرك والمتصرف فيه شئ واحد
والنزاع في ان ذلك المدرك المتصرف هو مجرد اولا وبيانه
وبيانه من وجوه الاول ان القوة العاقلة تعقل البسائط اي
الحقائق التي لا جزء لها ضرورة ان مبدأ لا بد لها الا بسائط لكنها
ما تركبا من البسائط او مركبات اي الحقائق التي لها اجزاء
وكيف كان لا بد من تعقل البسائط اما على الاول فظاهر واما
على الثاني فلان تعقل المركبات مسبوق بتعقل بسائطها ويلزم
منه ان تكون مجردة والا كانت قابلة للقسمة لما مر من نفي الجزء
فيكون البسيط المعقول الحال فيها اذ التعقل انما هو بارتسام
الصورة فيها ايضا قابلا لها لان الحال في المنقسم منقسم ضرورة
ان الحال سار اما في جزء فيها فيكون غير الحال في الجزء الآخر
لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين منه اعترض عليه بعض
الافاضل بانا نحكم ان اردتم بالبسيط ما لا ينقسم اصلا فلا

كالواجب لذاته فلا نسلم ان شيئا من المركبات مسبوق بتعقله وان اردتم ما
لا ينقسم الى اجزاء مختلفة بل متشابهة كالماء مثلا فلا نسلم بطلان اللازم وهو تعلق
بشئ منه كما لو كان تركيب المعقولات المعقولة من اجزاء غير متناهية مثلا
في انها وهما بالتحليل الى ما ينقسم كالجنس العالي والفصل الاخير والحكم بان
ان تعقل الشئ مسبوق بتعقل جميع اجزائه فان يكون التعقل المركب
مسبوقا بتعقل تلك الاجزاء المنتهي اليها بالتحليل الثاني ان المعقولات
الكلية مجردة عن المادة وفي الحواشي القطبية نظر والاصوب
انها مجردة عن الوضع والمقدار ونحوهما اذ لا يمكن ان يكون النظر
هو ان المعقول ليس مجردا عن المادة بتوهم بها لكونه حالا في النفس فيكون
النفس مادة لها لكن المادة يقابل بها تجرد عن الوضع والمقدار ونحوهما التجرد
ما هو عن ذلك الا ان ذلك غير وارد لان المراد التجرد عن المادة
التي لا تخلو عن الوضع والمقدار اعني الهيولى والجسم الذي يحل فيه وفي
الاولى والثانية ويمكن ان يكون ما ذكر بعض الشارحين من المشائين
من ان من المشائين التعقل هو التجرد عن المادة ومجردا كما لا يصح
ان المادة لما كانت عندهم من الاجزاء المقدارية المحسوسة و
تعقل المركب بدون تعقل الاجزاء غير معقول فلم يمكن الجسم المعقول
مجردا عن المادة مجردا كلا والجواب عنه ان المراد ... وهم
الهيولى من الاجزاء المعقولة لا ان الهيولى ليست من الاجزاء
المقدارية المحسوسة بل التعقل بحكم بانها من الاجزاء الذهنية
انما هو ميته الجسمية التعقل فان تعقل الجسم غير مسبوق بتعقل الهيولى بل بتعقل
جنسه وفصله ثم انها تكون مبدأ جنسه كان الصورة تكون
مبدأ فصله الا ان مبدأ اجزاء الشئ في العقل لا يجب ان يكون
ايضا جزءا له فيه بل يجب ان يكون جزءا له في الخارج ويمكن ان يكون

بغير ذلك وهو اعلم باسرار العباد فالقوة العاقلة لها انقسام كذلك والا
لكان لها وضع ومقدار مخصوصان فالحال فيها مقترن بمقدار ووضع مخصوص
من محل المحل لا لذاته كالسواد الحال في المحل الذي هو الجسم الملابس
مقدار ووضع له سواد اذ ليس لها حد ذاته ذلك بل بسبب
محله فلا يكون مطابقا للافراد المختلفة بالصغر والكبر فلا يكون اي
ذلك الحال كليا فلم يكن المعقولات كلية منه ° الثالث ان القوة
العاقلة مدركة للوجود المطلق فيكون مجردة والا لزم انقسام الوجود
المطلق انقساما مقداريا من ان الحال في الشيء منقسم بانقسامه فاجزاء
الوجود المطلق ان كانت عدمات كان الشيء متقوما بنقيضه وان
كانت وجودات كان الكلي متقوما بالجزئي لكونها وجودات
خاصة لاستحالة ان يكون المطلق اكثر من واحد وانه لزم بطلان
الجزئي متقوم بالكلي فلو كان الكلي متقوما بالجزئي لزم تقدم الكلي
على نفسه ° الرابع ان القوة العاقلة مدركة السواد والبياض
معا لان الحكم على كل واحد منهما بمضادة الآخر والحاكم على الشيئين
لا بد ان يدركهما معا فيكون مجردة والا لزم اجتماع الضدين في جسم
واحد اذ ليس الادراك الا بحصول المدرك في المدرك ° الخامس
ان القوة العاقلة لو كانت جسمانية لكانت حالة في جزء من البدن
وهو ظ وان كانت حالة في جزء من البدن لكان اولى الاجزاء به
وهو العضو الرئيس كالقلب او الدماغ وهو مقدمة لا نزاع فيها
ولا ... لكنا ان نمنع عدم تعقل النفس لذلك العضو ايا لجواز
ان يكون في البدن عضو صغير جدا لا يحصره الحداد ولا يطلع
عليه من جهة التشريح لصغره وهو الذي كونها حالة في عضو كالقلب
او الدماغ محال والا لكانت دائمة التعقل له او دائمة اللا تعقل

من صورة ذلك الجزء ان كانت كافية في تعقلها اياه اي في تعقل
القوة العاقلة لذلك الجزء لزم الاول اي دوام التعقل لعدم توقفه
على شرط آخر والثاني وان لم يكن حصول صورة ذلك الجزء في
... كافيا في تعقلها اياه وتوقف تعقلها اياه على حصول صورة
اخرى مغايرة اياها بالعدد في مادته اذ التعقل لا بد من المغايرة
... وان لم يكن فيها تعقل ذلك الجزء لمغايرة صورة له ... فلا ...
الى مغايرة صورة تلك المادة فيه ما ثابت ولا شك ان هذه الصورة
غير تلك الصورة بالعدد وان كانا من نوع واحد لان تلك مغايرتها
لانه مع دوام وجود ذلك الجزء وبهذه تحدث مغايرتها بعد ان
لم تكن في بعض حالات وجوده لكن حصول تلك الصورة ممتنع
لامتناع حصول صورتين مختلفتين اي بالعدد وهو اللازم في مادة
واحدة اذ هو اجتماع المثلين وهو مستلزم الاثنينية بدون الامتياز
والموقوف على الممتنع ممتنع فلزم الامر الثاني وهو دوام اللا تعقل
واللازم بقسميه باطل لان كل احد يعلم انه يكون للنفس من اعضاء البدن
كالقلب والدماغ والكبد فانا نعقله تارة ونغفل عنه اخرى وقد
وان لم يكن صورة ذلك الجزء كافية في تعقلها اياه بل توقف تعقلها
اياه على حصول صورة ذلك الجزء في القوة العاقلة لكن حصول
صورة ذلك الجزء في القوة العاقلة محال لان تلك الصورة لو حصلت
فيها لزم اجتماع صورتين متماثلتين في مادة لان ذلك الجزء له
صورة الاصلية حاصلة فيه وقد حصلت تلك الصورة في القوة
العاقلة الحالة فيه والحاصل في الحاصل في الشيء حاصل في ذلك
الشيء وذلك محال لاستلزامه الاثنينية بدون الامتياز وفيه نظر
بل انظار يعرف بالتأمل ولا ... عن الادلة المذكورة

صرح بالسبب وقال فنعلم ان القوة العاقلة مجردة عن المادة وهو المطلوب
لكن لما حاجة الى البدن والآلة تعلقت به وقد تعلقت به فيكون
لها اليه حاجة وتعلقها به ليس في القوة كتعلق الصور المادية بموادها
وتعلق الاعراض بالاجسام التي تحلها لانها مجردة غير مادية ولا
في الصفة كتعلق الانسان بداره ومتاعه الذي يعاد تارة
ويتركه اخرى بل كتعلق العاشق بالمعشوق عشقا جبليا الهاميا
لا يتمكن العاشق بسببه مفارقة معشوقها ما دامت مصاحبة ممكنة وكذلك
لم مفارقة ولا يلائم طول مصاحبة اياه وكتعلق الصانع بالآلات
التي يحتاج اليها في اعماله وكان من الواجب ان يكون لها بحسب
كل فعل آلة مناسبة لذلك الفعل ولذلك خلق في البدن قوى مختلفة
لكل واحدة منها آلة يفعل بها فعلا مخصوصا كثيرة الا بحسب الاعتبار وتبارك الله
احسن الخالقين وفي هذا الوجه نظر اما الاول فلان ذلك انقسام الحال
انما يلزم ان لو كان الحلول حلول السريان وهو ممنوع اجيب بانه ان
الاجزاء المفروضة للمحل اما ان يوجد فيها شيء من الحال او لا يوجد وهو
مع استحالته ان لا يكون الحال حالا والاول اما ان يوجد في كل
واحد منها او في بعضها اما بتمامه او ببعضه فالاقسام اربعة والاول
ممتنع لاستحالة قيام العرض الواحد بمحال كثيرة والثاني وهو ان
يكون بتمامه في بعضها يوجب ان يكون المحل بالحقيقة ذلك البعض فانه
لا مدخل في المحلية من حيث هي محلية فالذي له مدخل ان لم ينقسم لكن
ذلك الحال حالا في المنقسم وهو خلاف الفرض وان انقسم عاد الكلام
فيه ولزم التسلسل والثالث وهو ان يوجد ببعضه في كل واحد
من اجزاء المحل محال لما مر او مستلزم للمطلوب والرابع وهو ان يوجد
ببعضه في بعض اجزاء المحل مستلزم للمطلوب لان ذلك البعض الآخر

ان لم يوجد في البعض الآخر من المحل لم يكن الحال بتمامه حالا في المحل وهذا خلف
منه فان يكون الحال في واحد الجزئين غير الحال في الجزء الآخر وهو المعنى من
انقسام الحال بانقسام المحل ونظر فيه بانه لم لا يجوز ان يكون الحال
بتمامه حالا في بعض اجزاء المحل ويكون ذلك البعض من المحل منقسما ويرجع
الكلام فيه ويلزم التسلسل فيه ان اريد تم بالتسلسل تركب المحل من اجزاء
غير متناهية بالفعل فلا دوام وان اريد تركبه من اجزاء غير متناهية بالقوة
فلزومه مسلم لكن بطلان اللازم ممنوع وما قيل سابقا من حلول السريان
لكنه لم يعلم انه يلزم انقسام الحال فان الوجود حال في الجسم الموجود
حلول السريان والجسم منقسم والوجود غير منقسم لانه ليس شيئا او انه لو كان
بانقسام المحل مع عدم انقسام الحال حلول السريان انكار البديهي
والقول بان الوجود حال في الموجود حلول السريان ناشئ من عدم
الاشتباه بين الامور الذهنية والخارجية فان الوجود اضافة عارضة
للماهية في التعقل بالقياس الى الشيء حالا حلول في المحل ليس كحلول السواد في الجسم
في الثاني ربح واما الثاني فلانه لا يلزم من عدم مطابقة الكلي بحسب الافراد
بحسب المقدار والعوارض عدم مطابقته لها اصلا او المطابقة بحسب
المقدار والعوارض اخص من المطابقة مطلقا ولا يلزم من نفي
الخاص انتفاء العام ولو كان كذلك فيجوز ان يطابقها بحسب
الماهية على معنى ان المفهوم الكلي المنتزع من كل فرد من افراده هو مفهوم
ذلك الكلي واما قيل من ان الصور المتعلقة بالكلي لو كانت حالة في الة
تخصصت بوضع مخصوص وعوارض مشخصة بحيث يخرج عن الكلية اصلا
فلا يصدق عليها الكلية واذا اخذ من تلك الصورة صورة اخرى مجردة
عن الوضع والتشخصات كما هو المفهوم من كلام المص وجعلت تلك
الصورة الثانية مطابقة للمفهوم المنتزع من تلك الافراد وجعلت الصور

الشاملة بحسب اعتبار اشتمالها على الصورة الشاملة لزم المح من وجوه احدها
يجوز ان يكون كل شخص كليا بهذا الاعتبار وذلك خلف الثاني ان الصورة
الثابتة هي المطابقة لها وهذان الوجهان مستفيلان لكلام الثالث ان
كلية الصورة العقلية ليس باعتبار صورة اخرى منتزعة عنها بل باعتبارها
في نفسها ومطابقتها لاي فرد وصل الى العقل بحيث لا يكون للزوايد
من الافراد مدخل في زيادة ذلك المعقول او انتقاصه بل الاولى
ان يقال كما ان الصورة العقلية الكلية اذا حلت في نفس تشخصت
تشخصت بها ولا يضر ذلك كليتها كذلك اذا كانت حالة في المادة
المخصوصة فيها لا يطابق لانها اذا كانت حالة في المادة تشخصت
بحيث يخرج عن الكلية وانما يكون كذلك ان لو لم يكن مطابقة بحسب
المفهوم الذي هو الرابع الالف ولا نسلم ان المفهوم من كلام المص ذلك
بل المفهوم منه ان ذلك المفهوم الحاصل في العاقلة المادية لم لا
يجوز ان يكون من حيث هو هو مع قطع النظر عن العوارض مطابقا
وان لم يكن مطابقا بالنظر الى [illegible] بل الاولى [illegible] لا يمتنع ان
يكون الصورة الذهنية كلية ان تلك الصور بعينها مشتركة بين كثيرين
بل المعنون بمطابقتها للكل على معنى ان اي شخص من اشخاصها
او [illegible] الى النفس واحدث فيها مجرده عن جميع الغواشي واللواحق
الخارجية كان اي حاصله في الذهن مطابقا لتلك الصورة ولا شك
ان الحاصل في الذهن الشخصية كذلك اي ذات حالية مطابقة
بالمعنى المذكور بخلاف الموجود في المادة الجسمية فانه لا يكون شيئا
مطابقا لشيء من الاشياء اصلا فهذا هو الفرق فان حصل الموجود
في الخارج ايضا [illegible] مجردا كان مطابقا فلا يكون المطابق
في الصورة الذهنية لا الخارجية وبهذا ظهر انه لا يلزم ان المثال

المنطبع في المادة الجسمية لا يكون مطابقا بالمعنى المذكور لا بد له من دليل
واما الثالث فلانه لا يلزم من عدم كون افراد الوجود وجودات
ان يكون عدمات حتى يلزم ما ذكروه من المح وهو تقوم الشيء بنقيضه
وانما يلزم ان لو كانت المعقولات متخصصة بهما وهو ممنوع واذا كان
كذلك فيجوز ان يكون امرا مغايرا لمفهوم الوجود والعدم وتحصيل
من اجتماعها الوجود لم قلتم بانه ليس كذلك لا بد له من دليل واما الرابع
فلانا نمنع اجتماع الضدين في جسم واحد وانما يلزم ذلك ان لو كانت صورة
السواد ومثاله بعينها والصورة البياض ومثاله وهو ممنوع بل المضادة
من السواد والبياض بعينهما لا من مثاليهما سلمنا ولكن لا نم استحالة
اجتماعهما في جسم واحد بل المستحيل اجتماعهما في محل واحد لا في جسم واحد
فانه يجوز ان يجتمع الضدان في جسم واحد بان يكون احدهما حالا
في بعض اجزاء المحل والاخر في البعض الاخر ويكون محل احدهما غير محل
الاخر كما في البلقة ويكون محل البياض بجزء ومحل السواد بجزء اخر
منها لم قلتم لا يجوز ذلك لا بد له من دليل واما الخامس فلانا ان صورة
ذلك العضو ان لم يكن كافية في ادراك القوة العاقلة اياه توقف
الادراك على صورة اخرى حتى يمتنع اجتماعهما في تلك المادة بل اللازم
توقف الادراك على شيء اخر فيجوز ان يكون ذلك الشيء امرا اخر اجتماعه
مع صورة ذلك العضو فان قيل لو توقف الادراك على امر
اخر لم يكن الادراك نفس حصول الصورة في العاقلة قلنا [illegible]
ومن يدعي ان المدارك [illegible] اقامت البرهان عليه البحث
الرابع في اثبات النفس الفلكية حركات الاجرام الفلكية ارادية
والا لكانت طبيعية او قسرية لانحصار الحركات الذاتية وهي التي
يكون لقوة موجودة في المتحرك في هذه الثلث ووجه الحصر سيجيء

النقض بعد ذلك والاول في ذلك الامكان ان الحط بالطبع مهروبا بالطبع لان
الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب حالة ملائمة فلا محال لازم
استحالة كون الحط بالطبع مهروبا كما بالطبع طالبه لمكان كونه كما كان
واقعا ضرورة ورتبة في هذا فان الحركة المكررة بالطبع تطلب بحركة الوصول
الى كل نقطة من نقط المسافة التي هي حدود ما فرض اذا وصل اليها عاد عنها
بالطبع الا انا لا ندعي ان الحط بالطبع لا يصير مهروبا بالطبع بل ندعي
ان الحط بالطبع كما لا يكون مهروبا بالطبع تلك الحركة من ضرورة تعتبر
ثم ذكرناه ولا يرد ما ذكرتموه من النقض اما الاول فلانا لا نحكم ان كل نقطة
تحرك عنها الفلك بالحركة المستديرة تحرك عنها من الحركة اليها واما الثاني
فلانه ليس شئ من النقط المفروضة في المسافة المستديرة مطلوبا بالطبع
مهروبا بالطبع بحركة واحدة بل بحركتين فان بركة ما بحركة غير الحركة التي
تطلب بها المتحرك الوصول اليها واشتراكهما في كونهما طبيعتين
لا توجب اتحادهما ولا يعارض ذلك بان حركات الافلاك لو كانت
ارادية لكان المطلوب بالارادة متروكا بها بحركة واحدة لانا نقول
من ان ذلك جائز لتصور غرض مترتب كذلك الا اختلاف في الحركة
الا بالذات فان غرض المتحرك بالارادة لو كان امرا لا يتم الا بالحركة
المستديرة صار المطلوب في وقت مهروبا في وقت اخر لان كل مطلوبية
ومهروبية بالعرض لا بالذات واما الحط بالذات هو الغرض فالحركة
واما في الحركات الطبيعية فذلك غير متصور لان استحالة كون الشي
الواحد مطلوبا بالارادة متروكا بها بحركة واحدة ضرورية سواء كانت
مطلوبيته ومهروبيته بالذات او بالعرض واما صيرورة الحط
في وقت مهروبا في وقت اخر فلا كلام فيه واما الكلام في ضرورة
الشي مطلوبا ومهروبا في وقت وهيهنا كذلك فان اوقات المعارفة

من اي نقطة يفرض من وقت التوجه النهائية بل لانا لا نسلم ان حركات
الافلاك لو كانت ارادية لكان المطلوب بالارادة متروكا بها بحركة
واحدة قوله لان كل نقطة يتحرك عنها الفلك بالحركة المستديرة فتحركه عنها
عين حركته اليها فانا لا نسلم من ذلك ان يكون تلك النقطة مطلوبة
بالارادة فان توجه الساعد بحركته للنقطة المهروبة انما وقع بالعرض
لا بالذات فان توجهه اليها انما وقع لاجل توجهها في الجهة الى نقطة
المطلوبة فيها وهي النقطة التي تلي النقطة المهروبة والثاني انما لان — ايضا هم
القسر على خلاف الطبع سواء كانت الى غير الجهة او في السرعة والبطوء
او غير ما يقتضيه الطبع لا قسر كما من ان لا ابتداء مثل طبيعي فيه لا ميل الحركة
المستديرة ولانها لو كانت قسرية لكانت على موافقة القاسر فلم اختلفا
كما في الجهة السرعة والبطوء واللازم باطل لاختلافهما على ما يشهد به
علم الهيئة ويلزم منه اي من كون حركاتها ارادية ان يكون لها تصور
بجودة عاقلة لما تطلبه بالحركة لان حركاتها ان صدرت عن تخيل صرف
اي مما لا يكون عاقلا لما كانت على نظام مضبوط مدور الشهور و
السنين والدهور الطويلة لكن يجب معاودها الشهور والسنين والدهور
الطويلة من العصر النهاية لكونها حافظة لنظام فهو اذن عن تعقل
فلها قوى مدركة لامور كلية والمدرك للكلي مجرد ... فللافلاك
نفوس مجردة ومن النظر في ... ان يكون حركاتها طبيعية
ويكون مطلوبها نفس الحركة لا شئ من الحدود والاوضاع ليلزم ان
يكون الحط بالطبع مهروبا بالطبع وفيه نظر لان الحركة لا يمكن ان
يقتضيها الذات لانها تحرك غير قار الذات لان مقتضي الشئ يدوم بدوامه
وما لا قرار لحقيقته لا يمكن ان يدوم بدوام الشئ القار فالحركة
الغير القار الذات انما يقتضيها الاثار لا بنا بل لشئ اخر يحصل بها لان

لقائل ان يقول ولم ان الحركة لا يمكن ان يستفيدها الا اذا تحرك فاعل الحركة
لجواز ان يستفيدها محرك فاعل الذات بحسب امور متجددة متتالية فلم
يلزم ما ذكرتم من عدم تناهي الحركة، فما كان اول الدليل الاول من حيث الحركة
يدل على كونها غير متناهية لا نسلم ان متناهي كما نسبتها المنسوبة الى الاول
متناهيا فلما كان بان ذكرنا وسند السبب الى الحواشي القطبية
من ان القطعية اي الوصلات الجسمانية الى المطلوب مسكنة او قسرية
اي لجواز ان يكون تحركها قسرية ويكون القاسر مختلفة فلا يلزم
انتهاء كما في الحجة والسرعة والبطء صادرة عن محل صرف يبقى
على نظام مخصوص كدوام الشهور والسنين والدهور بالطبيعة اجاب عنه
بان المحل لما كان من القوى الجسمانية فهو لا يقوى على تحريكات
غير متناهية والاقتراصات التي ذكرتم على البرهان الدال على
عدم مراجعتها لا بأس لانها لو كانت صادرة عن محل صرف لكان
المطلوب مستحيلا حصوله لامتناع ذلك لا يمكن حصوله فيلزم
انقطاع الحركة عند حصوله ومرجع لانا لا نسلم امكان حصوله وان امتناع
ذلك لا يمكن حصوله فانا نحكم على عدم الشعور بامتناع حصوله ولم
لا يجوز ان يكون لها شعور بامتناع حصوله ومع لا يمتنع طلبه فان قيل
الا يناسب الوجه لتحرك الافلاك قوى جسمانية كما هي في الطبيعيات
مع ان تحريكها لما غير متناهية فلم يتم الدليل الاول ايضا فنقول القوى
المحركة لها وان كانت جسمانية لكن لها محل عن الجواهر العقلية
التي لا تتناهى قواها فان قيل على تسليم ذلك في المحل ايضا فلا
لم لا يكون صدور حركاتها عن محل صرف بل بمعاونة الجواهر العقلية
المدركة للامور الكلية وهو المطلوب البحث الخامس في اثبات
العقل اي في اثبات الجوهر المفارق الذي لا يتعلق بالاجسام

يتعلق التدبير والتصرف وتقريره ان يقال لا شك في وجود جسم
فلا بد له من علة موجدة اما انه كون ممكنا لانه مركب من الهيولى والصورة
على ما عرفت فتلك العلة اما ان يكون جسما او لم يكن والاول باطل
لان الموجد للجسم متقدم على الصورة الجسمية على الهيولى وهو ظاهر والثاني
من الاجسام لذلك اي متقدم على الصورة الجسمية على الهيولى لان الاول
الفاعل عن الجسم بل عن صورته لان الجسم انما يفعل بصورته ثم
يفعل على الوضع بالنسبة اليه والشيخ بين ذلك في الاشارات
بثلث مقدمات احدها ان الجسم انما يفعل بصورته لانه ما يكون
موجودا بالفعل وثانيها ان الافعال الصادرة عن صور الاجسام
انما يصدر عنها بمشاركة الوضع ويدل عليه الاستقراء كان النار
لا يسخن اي شيء اتفق بل ما كان ملاقيا لجرمها او كان بحال من جرمها
والشمس لا يضيء كل شيء بل ما كان مقابلا لجرمها وثالثها ان الفاعل
بمشاركة الوضع لا يمكن ان يكون فاعلا فيما لا وضع له والا لكان فاعلا
من غير مشاركة الوضع هف والهيولى لا وضع لها قبل الصورة فالجسم
لا يكون جسمانيا ان اول انسان وفي الحواشي القطبية نظر ان الموجد
انما يوجده على هذا الوجه ... ان يوجده على وجه اخر والاشبه
ان يقال انه يوجد الصورة ثم انما يوجد ان الجسم ويجب ان
يتقدم عليه والهيولى لا وضع لها قبل الصورة فكان الصورة لا وضع
لها قبل الهيولى فلا يوجد الجسم اقول وفيه بحث لان ان اي القوى
لا يتصور الا باختصاصها على الهيولى وان كان يتصور بوجه اخر
فليذكر بالسطح والبيان وهو انه لا يكون العلة جسما لما ان يكون
واجبا لذاته او ممكنا او عقلا والاول ... على ما ... والثاني ...
لذاته لانه ان صدر منه كل واحد من جزئيه بلا واسطة كان ...

مصدرا للاثنين وهو ممتنع وان صدر واحد منهما بواسطة الاخر لزم تقدم
الهيولى على الصورة او بالعكس اي تقدم الصورة على الهيولى
وهو ممتنع لا يقال لم لا يجوز ان يكون الواجب لذاته كان صدور كل واحد
من جزئي الجسم منه بلا واسطة او بواسطة حتى يلزم من امتناعهما
امتناع كون موجد الجسم واجبا لذاته لانا نعلم بالضرورة ان صدور
الجسم من شيء بدون صدور كل واحد منهما عنه ممتنع لان صدوره
منه انما يكون بصدور جزئيه منه البتة واذا كان كذلك كان صدور
كل واحد منهما منه اما بلا واسطة او بواسطة وفي الحواشي القطبية
غير منحصر فيها اذ ان يصدر احدهما بواسطة غير الاخر والصواب
مدخل الاخر الا ان تلك الواسطة لابد وان يكون صدورها
بواسطة الاخر ايضا وح حاصل الامر الى صدور احدهما بواسطة
الاخر اقول حاصل النظر انه يحتمل ان يصدر عنه احدهما كالصورة
مثلا بلا واسطة والاخر كالهيولى بواسطة هي غير الصورة وحاصل
الجواب ح ان تلك الواسطة لا تخلو ان يصدر عنه بلا واسطة
لامتناع صدور معلولين عنه في مرتبة واحدة فتعين ان يكون
صدورها عنه بواسطة الصورة ثم صدور الهيولى بواسطة تلك
الواسطة فيرجع حاصل الامر الى صدور الهيولى بواسطة الصورة
فتعين بطلان ان يصدر احدهما بواسطة غير الاخر اي بعد كون الاخر
صادرا عنه بلا واسطة والاقسام المحتملة هي ان يصدر كل واحد
منهما عنه بلا واسطة او احدهما بلا واسطة والاخرى بواسطة
وكل واحد منهما بواسطة وعلى الاول يلزم ان يكون مصدرا للاثنين
وعلى الثاني اما ان يكون الواسطة هي تلك الواحدة التي
صدرت عنه بلا واسطة او غيرها لا نكير ان يكون صدور

الغير بلا واسطة والا لكان مصدرا لاثنين فيجب ان يكون بواسطة وح يشكل
الكلام في تلك الواسطة ان يتسلسل او ينتهي الى واسطة تكون تلك الواحدة
منهما وعلى الثالث اما ان تكون الواسطة واحدة وح تكون
موجد الجسم بالحقيقة تلك الواسطة لا الواجب لكونها موجدة لكل واحد
من جزئيه المحققة وح تكون موجد الجسم بالحقيقة تلك الواسطتين معا
لا الواجب وفيها ايضا اشعار بالتنبيه على سبب الحكم بان الصورة
عنده علة لوجود الهيولى متقدم عليها بالذات واول الكلام عليه قدح
في البحث الثاني فنقول انما يتم ادعاء علية في الحواشي القطبية انما يتم من احدهما
لو ثبت انه لا يكون الموجد عرضا او احد جزئي الجسم وكانه ادعاء لم يتعرض له
لظهوره والاول ح لانها محتاجة الى الجسم بوجه ما اولا انما تتعلقت به و
العلة لا تكون محتاجة الى المعلول فتعين الثاني واعترض عليه بانه قد ثبت
استناد الممكنات الى موجود واجب لذاته فيصدر منه واحد بها
اي ذلك الواحد الصادر عنه لا يجوز ان يكون عرضا والا لكان متقدما
على الجوهر لكونه علة لما بعده وح كيف يصدر عنه فيلزم الدور ولا يعتب
الى الاصل لانه لو استلزم كونه عرضا صدوره يلزم الدور قلنا ممنوع وانما يلزم
ان لو كان الجوهر صادرا عنه اما على تقدير صدور الجوهر عن المبدأ
بواسطة العرض والمتوسط لا يجب ان يكون علة فان الامكان
والوجوب والتعقل عندهم اعتبارات يتكثر بها الاثار وليست
عللا فلا دور ولان العرض محتاج اليه في حصول الوجود والعرض
محتاج الى الجوهر في حلوله كما قال في المادة والصورة ولانه كلام
بعيد عن الصواب جدا لان الواسطة يجب ان تكون علة لما بعدها
معلول بعيد علة لغيره من حيث انها الى الطرفين واحد الطرفين
معلول الامر علة بعيدة والواسطة علة قريبة ذكره المولى المحقق

في شرح الاشارات وادلتها واعلم ان الهيولى مفتقرة في ان تتقوم بالفعل
الى مقارنة الصورة واما النقض الذي اورده من ان الامكان
والوجوب المتقابلان ساقط ولست ادري ما يعني لان الارتباط
لا يكون متوسطا بين الفاعل والمنفعل الموجب بل البعيد عن الانسان ارتباط
كنهه والكلام ليس فيهما واما الفرق بين الصورة اي الحالة والصورة
والموضوع والعرض فظاهر لان العرض حال يحتاج الى الموضوع
في الوجود ويمتنع ان يحتاج الموضوع اليه في الوجود بخلاف الصورة
من حيث هي صورة فانها لا تحتاج الى الهيولى في الوجود ويجوز ان
يكون شريكة علتها فهو جوهر لانحصار الممكنات فيهما فاذا بطل احدهما
تعين الآخر ولا يجوز ان يكون جسما او احد جزئيه ولا نفسا لامر وعقل
لانحصار الجواهر فيها وفي الحواشي القطبية اما تعين العقل من جهة ان
يكون الصادر الاول مجتنبا وهي ظاهرة ولو سلم احتياجها الى الجسم
فكان قوله ولا تسلم يكون في صحة المحشي جاب قراءة وهذا الكلام
يدل على فائدة زائدة هي ان المعلول الاول هو العقل والقائل ان
منع ان الآثار انما تصدر عن الجسم بل عن صورته انما يصح على قابل له
وضع بالنسبة اليه لجواز ان يصح على قابل لا وضع له بالنسبة اليه فنعم
لا يجوز ذلك لا بد له من دليل واما الاستقراء فربما لا يفيد اليقين انه
منع جدلي ونفس المقدمات ممنوعة لانا لا نسلم ان البسيط لا يكون مصدرا ايضا
لاثرين ولا نسلم امتناع تقدم الهيولى على الصورة ولا نسلم احتياج النفس
الى الجسم لما عرفت من ضعف دليل في بيان كل واحد من المطالب
البحث السادس في ان يكون الجوهر جنسا لما تحته ليس معنى لان
الماهيات التي يصدق عليها رسم الجوهر جاز ان يكون محمولة تمام المشترك
بحيث لا يكون مشاركا منها في ذاتي ومع جواز ذلك لا يمكن الحكم

بانه جنس لها وفي الحواشي القطبية هذا نظر لانه لا معنى لتنوع انواع
الجسم واستحالة الى اي من صور الانواع ايضا لاشتراكها في الحقيقة
اللهم الا ان يمنع قائل هذا القول وهو اشتراكها فيها وهو مكابرة
اقول وفيه نظر لان اشتراكها في الجسمية لا يقتضي امتناع كونها مختلفة
في تمام الماهية اللهم الا ان يدعى ان ذلك الاشتراك اشتراك في ذاتي
لا عرضي وفيها ايضا لا خلاف في ان الجوهر ليس محمولا على كل ما تحته
حمل الجنس للاتفاق على انه محمول على بعض الاشياء اعم من السماء
حمل اللوازم الغير المقومة واما الخلاف في انه هل هو محمول على الجسم
والهيولى والصورة والنفس والعقل وانواعها واشخاصها حمل
الجنس على انواعه وحمل اللازم ام لا الامام على انه ليس جنسا والا
لكان ما تحته متمايزا بعضه عن البعض بفصول جوهرية لامتناع ان
يكون العرض مقوما للجوهر فيستدعي فصلا آخر جوهريا يتساوى النوع
والفصل في التقوم فيتسلسل الجنس الى غير نهاية ونقل الكلام اليه ويتسلسل الى
غير النهاية وهو ممتنع لجواز ان يكون حمل الجوهر على الفصول حمل
اللوازم الخارجية لا حمل المقوم على ما قال وفيه نظر لجواز ان يكون
جنسا للانواع دون الفصول كما يجوز ان يكون الحيوان جنس الانسان وليس
جنسا للناطق بل هو عرض عام له ولا يلزم من لفظ على تقدير كون الجوهر
محمولا على الفصل حمل اللوازم على ما قاله الامام اذ ليس المدعى كونه
جنسا لكل ما تحته على ما عرفت لا يقال لو كان جنسا لكان العقل الصادر
عن الواجب لذاته مركبا من الجنس والفصل ضرورة وجوب الامتياز
بالفصل عند الاشتراك في الجنس واللازم باطل لانه لو كان مركبا منهما
واحدهما وهو الجنس في الخارج مادة والآخر وهو الفصل صورة كما
عرفت فان صدرا عنه بلا واسطة او احدهما بواسطة الآخر لزم ما علمتها

اي من كونه مصدرا للاثر او بتقدم الهيولى على الصورة او بالعكس
لان الهيولى لا يمكن ان يصدر عنها وجود ثم نقض عليهما صورة وقال
البرهان انما قام على امتناع ما عرفت ضعف اصل منها ان امتناع
تقدم الهيولى على الصورة وامتناع صدور الاثر عن الهيولى مرتبة
واحدة وهذا الجواب لا يصح من طرف الحكيم بل الجواب على مذهب الحكماء
الحكمة ان يقال كون الجنس ادون من النوع والفصل صورة فيه ليس
على الاطلاق بل اذا كانت الماهية المركبة منهما جنسا اما اذا كانت جوهرا
مجردا او عرضا ما ديا كالسواد مثلا وقد صرح به الشيخ في الهيات الشفا
حيث قال ليس يجب ان يكون الفصل المحمول بالمواطاة موجودا لكن
لكون الفصل المحمول بالاشتقاق موجودا انما يكون هكذا في كل ما هو
نوع جوهري دون الانواع العرضية وليس ايضا في كل نوع جوهري فانا
لا نجد في العقل البسيط المادة والصورة بل نجد في الجسم المركب
من المادة والصورة الجسمية والصورة النوعية وفي الحواشي القطبية
هذا انما يصح على مذهب من لا يقول كون الفصل علة لوجود حصة النوع
من الجنس لا على مذهب من يقول بعلية الفصل لاستحالة تقدم المادة
على ما مر البحث السابع في اقسام العرض المشهور انها تسعة
وانما قال المشهور انها تسعة ولم يقل انها تسعة لان التعويل فيه على الاستقراء
وهو لا يفيد اليقين وعدم وجدان الشيء لا يوجب عدمه ولان غير
المشهور ان الاجناس العالية من الاعراض اربعة الكم وهو الذي
اي وهو العرض الذي وكذا في جميع التسعة يقبل القسمة والتجزي
لذاته وهو احتراز عن الكم بالعرض كالكيف وغيره لتقبله القسمة باعتبار
محله او الحال او غير ذلك وفي الحواشي القطبية قال الامام الحد مع
هيولى لا انقسام باطل لانه من خواص الكم المتصل الا اذا اخذ القبول

باشتراك الاسم اولى وفيه نظر لان الكم المنفصل ايضا قابل للانقسام
اي مما يصل فيه حصول المقسوم للقابل بالفعل لا يخرجه عن كونه قابلا له فالعلم
ذلك والكيف وهو الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره وبه احتراز
عن الاعراض النسبية لتوقف تصورها على تصور امر اخر بخلاف
الكيف وفي الحواشي القطبية فيه نظر لتوقف تصور التربيع مثلا وهو الشكل
الحاصل بسبب احاطة الحدود الاربعة بالسطح على تصور غيره وهو ظاهر
واقول معنى قولهم تصوره موقوف على تصور غيره هو ان يكون عروضه للمسمى
في العقل بالقياس الى غيره كالابوة والبنوة والشكل كل سواء كان
جوهرا او عرضا نسبيا او غير نسبي فان تصوره موقوف على تصور غيره
وهو جزؤه والتربيع ليس كذلك فان عروضه للسطح الذي له احاطة الحدود في العقل
ليس بالقياس الى غيره وهو ظاهر ولا يقتضي القسمة وبه احتراز عن الكم
لاقتضائه القسمة واللاقسمة في محله وبه احتراز عن الوحدة والنقطة لاقتضائهما نما
اللاقسمة اقتضاء اوليا وانما قيد الاقتضاء بالاولى ليندرج فيه العلم
بالمعلومات التي لا تنقسم فانه يقتضي اللاقسمة بواسطة وحدة المعلوم
وفيه بحث لان العلم على تفسيره وهو حصول صورة الشيء في الذهن
او حصول المدرك عند المدرك او تمثل حقيقة الشيء عند المدرك الى غير
ذلك من العبارات من مقولة المضاف فينبغي ان لا يندرج تحت
مقولة الكيف فان قيل اراد بالعلم الذي هو صالح لقبول المعلوم لان
العلم قد يطلق على المعلوم كما صرح به الشيخ في الهيات الشفاء حيث
ذكر اما العلم فان فيه شبهة وذلك ان للقائل ان يقول ان العلم
هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها وهي صور جواهر
واعراض فان كانت صور الاعراض اعراضا فصور الجواهر كيف
تكون اعراضا فان الجوهر لذاته جوهر فماهيته جوهرية لا تكون في موضوع

فبانت محفوظ سر النسبة الى ادراك العقل النسبة الى الوجود الى
فلا تعلق بهذا الامر ان انصافه اللاقسمة لا يكون لذاته بل يكون ذلك
لذاته لا بوسط وصف العارضة اياه فان عروض الوحدة له ليس
انما هو لعدم انقسامه وايضا لو كان العلم بنفس المعلوم من الشيء
الخارجي على ما ذكره الشيخ يكون المعلوم من كل مقولة تلك المقولة
مثلا يكون المعلوم من الكم كما لو انه لو وجد في الخارج بمعنى التسمية
والتقدير لذاته وكذلك يكون المعقول من الكيف كيفا ومن المضاف
مضافا فان الحاصل بمعاني التعقل في الخارج يكون منه رحمن
نحما امراخ احسن تحت ائمة فاذن لا يكون العلم مطلقا من مقولة
الكيف بل يكون منها وقد لا يكون فاعلم ذلك والاين هو حصول الشيء
في المكان وهو اما حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي
لا يسع غيره ولهذا قال لكون زيد في مكانه الذي يخصه او غير حقيقي وهو
ما لا يكون كذلك لكونه في البيت او في السوق او في البلد او في الاقليم
فان هذه اثبات غير حقيقية تحملها في القرب والبعد فلهذا اسبق
عن رجعه ان هو صح ايجاب عنه بكل امر منها ومتى وهو حصول
الشيء في الزمان المعين وهو ايضا اما حقيقي وهو كون الشيء في الزمان
الذي لا ينفصل عليه بل يطابق وجوده لكون الكسوف في ساعة كذا
واما غير حقيقي وهو الذي لا يكون كذلك فان الزمان المعين يعم
الزمان الذي لا ينفصل على الشيء والذي ينفصل لكون الكسوف
في يوم كذا بل شهر كذا بل في سنة كذا الى غير ذلك ويفرق من الحقيقي
منهما بان الزمان الحقيقي الواحد يشترك فيه كثيرون والمكان
الحقيقي الواحد لا يشترك فيه كثيرون والوضع وهو الهيئة الحاصلة
للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى البعض النسبة التي لا اجزاء

اجزاء المرازة والبلى ذات والترتيب والبعد والمماس الى الجهات
العالم وانحاء المكان الى كون في مكان قال بعض الناظرين في
هذا الكتاب والشيخ زاده قد اخرج بعرف الوضع وبقوله الى الامور الخارجة
عنه وهو ضروري فان الوضع قد ينضر ولا يتغير الترتيب من اجزاء كالـ
قائم اذا انقلب بحيث لا يتغير الشيء من النسب التي بين اجزائه فقط بعضها
علم ولكن الوضع عبارة عن مجرد النسبة التي حصلت بسبب الاجزاء
الى البعض لم يتغير الوضع لكان الانعكاس هنا ما فادن لا بد من اعتبار
نسبة الاجزاء الى الشيء في الوضع غير ذلك الجسم الخارجة او نحو
وفيه نظر لانا لا نسلم انه لو كان الوضع عبارة عن مجرد ذلك لكانت
الانعكاس هنا الى اللازم يشترك فيها في معنى الوضع ولا يلزم من اشتراك
شيئين في معنى اتحادهما بل انما يشتركان على ذلك لان الوضع المذكور
هو احد المقولات وهذا الجنس على الصحيح بل كونه لا لان يميز بعض
انواعه عن البعض على ما رعم الا ان في مرتبا الجنس ان يميز بعض
لتمييز بعض الانواع عن البعض ويعني ان يحمل الشيء في وجوده
وهو الهيئة الحاصلة للشيء على الجسم لان الاشكال بعده الحال وهي
من مقولة الكيف كالقيام والقعود والاوضاع التي يحصل بالحدود
والوضع كما عرفت انه يطلق على المقولة وعلى جزئه فكذلك يطلق
على كون الشيء بحيث يمكن ان يشار اليه اشارة حسية والاضافة
وهي النسبة التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة فانها
لا تعقل الا بالقياس الى البنوة التي هي ايضا نسبة ولهذا سميت بالنسبة
المتكررة والملك وقد يقال له الجدة والمقولة الجدة وله ايضا قال البعض
في شرحه للملخص مع ذكر الشيخ في الشفاء ان مقولة الجدة لم يتفق لي
الى هذه الغاية فهمها ولا اجد الامور التي تجعل كالانواع لها انواعا لها

ولا اعلم شيئا يوجب ان يكون مورد القسمة هنا الكيف الجسمانيات و[illegible]
ان يكون عرض علم ذلك فليتامل الحق سكتت كتبهم لم ذكر فيه الا [illegible]
انه سبب الى ان ليس يصل باشياء ما هو منسوب اليه كالشيع ولبس
القميص فيه ذات كمال المره عند اهلها ومنه عرضي كمال الانسان
عند قميصه وهذا كما به بعينه والذي لخصه الامام وسائر العلماء من كتب
الشيخ هو ان الملك كون الشي بحيث يحيط بكله او ببعضه ما ينتقل بانتقاله
اي انشاى حاصله باعتبار الاحاطة وهذه الحالة اما تم يشمل على احد كما
احاطه بالكله او بعضه والثاني الاختلال كان يلتفي احد مما لا يكون
لكن هذا ما قال فيه بان يكون المراد بالاحاطة في قوله وهو هيئة تعرض
للشي بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله الاحاطة اما بالكل او ببعضه و
لهذا اورد شاملين على ما قال كالتقمص والتعمم وان ينفعل وهو هيئة تعرض
للشي حال تأثره بغيره كالمتسخن ما دام يتسخن والمتقطع ما دام ينقطع
وان يفعل هو هيئة تعرض للشي حال تاثيره عن غيره كالمسخن ما دام
يسخن والمقطع ما دام يقطع فالمراد وانما اختيرا اسما ان يفعل وان
ينفعل لها من الكون سوى اسم الفعل والانفعال لان الفعل
يطلق على الموثر بعد انقطاع تاثيره اذ يقال عنه استمرار التاثير
وانقطاعه انه فعل والانفعال يطلق على المتاثر بعد انقطاع تاثره
اذ بعد انقطاعه يقال انه انفعل بخلاف ان يفعل وان ينفعل فانهما
لا يطلقان الا على المؤثر والمتاثر حال التاثير والتاثر وكون هذه
الستة اجناسا عالية يعني في الحواشي القطبية لا مدخل لها في المقصود غير مهم
اقول وذلك لان المقصود ان اقسام العرض تسعة وكون هذه
الستة اجناسا عالية ام لا لا مدخل لها في المقصود ولا هو ايضا ما دام
فيه ومن نظر لان الهيئات التي يصدق عليها اسم الكم جاز ان

جاز ان يكون مختلفة تمام الحقيقة وكذا غيره من الاقسام وكون قول رسومها
على الهيئات المندرجة تحتها قول اللازم والوصيات على الملزوم
والموصوفات يستدعي ان لا يكون شي من هذه الستة جنسا فضلا عن كونها عالية
قيل الاحاطة الحاصلة من الاعراض اربعة لان العرض ان اقتضى
بنائه لذاته فهو الحركة وان ما يقتضي امتناع الثبات بالذات احترازا عن
الزمان والآن فان كان مقولا بالقياس الى غيره فهو النسبة وان
لم يكن كذلك فهو الكم ان قبل القسمة والتجزي لذاته والا فهو الكيف كما دوم
الخارج عن القسمة لذاته وان يقبل ان يعقل الخلاف تحته الحركة ما هو
على ان كلا منهما غير قار الذات بل لا يزال يتجدد ويتصرم [illegible] الاين
والمتى والوضع والمضاف والملك تحت النسبة لانها باسرها تعقل
بالقياس الى الغير وان ذلك المنسوب المضاف هو نسبة او حركة
وعد المتى والوضع والملك قسما خارجا عن الستة ادخلها تحت
عرض الحركة ما النسب بعض اجزائه الى البعض لوقوعها في الجهات
او لاحاطة المتنقل بانتقاله وذلك انشو ما سلكه وان جعلا الاشه
انها تكون من اقسام الكيف ومنهم من جعل النسبة جنسا عاليا عدا الكم
والكيف الى [illegible] الحكم مع ان يفعل وان ينفعل بناء على ان الاثر
والتاثر نسبة ولا برهان على شيء من ذلك اي لا على ان الاعراض
تسعة ولا على ان الحركة جنس لان يفعل وان ينفعل الستة التحتية ولا على
ان النسبة جنس للستة التي عدا الكم والكيف لست اقول على ان
ما لا ينقل الستة والتي لزمه تحت الكيف حتى يلزم ان يكون الاعراض
اربعة كما قيل لان الخارج عن القسمة حد الكيف منطبق عليه ثم لا
برهان على حصر هذه الاربع ومنهم من قدح في انحصارها اي في
انحصار الاعراض في التسعة بان النقطة والوحدة خارجتان عنها

وفيه نظر لانا لا نسلم وجودهما في الخارج لتكون خروجهما عن الستة قادحا في انحصار
الاعراض الموجودة فيها وفي الحواشي القطبية هذا المنع لا يستقيم من طرف الحكيم
وحاصله اي لا نسلم حملهما على محمولات الخارج حملا ذاتيا على تقدير وجودهما
في الخارج لتكون خروجهما عن الستة قادحا في انحصار الاجناس العالية
من الاعراض الموجودة في الستة المذكورة ان قال سلمنا ان النقطة
والوحدة من الامور الموجودة لكنا لا نقول ان الاعراض الموجودة
منحصرة في هذه الستة بل نقول ان الاجناس العالية من الاعراض الموجودة
منحصرة فيها فلا تنتقض النقطة والوحدة نقضا على ما ادعيناه لانهما ليسا
جنسين لحملهما على مشتملات الخارج لا تحصلهما فضلا عن كونهما
عاليين وفي الحواشي القطبية هذا التخصيص المدعى وذلك مثل
الشيخ وكل من حصر ساكن البلاد وقال فانه دخل في عرصة ساكنا
البري وما نزل الصحاري فلا ينتقض ذلك نقضا عليه كذا افهمناه
والعرض ليس جنسا لما تحته لصحة رفع المقدار من الشك في عرضيته
فلو كان جنسا لما تحته كالمقدار وغيره لما امكن ذلك ويمكن ان يمنع
تصوره ما تحته مع الشك في عرضيته وتصوره موجبا مع الشك في
عرضيته لا يوجب عدم كون العرض جنسا فان النفس عند كونها متصورة
بوجه ما يشك في جوهريتها مع ان الجوهر جنس لها عندهم وفيهم من
قال ان الاعراض النسبية لا وجود لها في الخارج والا لكانت حالة
في محل وحلولها في المحل اضافة فيكون حالة في المحل وتسلسل
وفي الحواشي القطبية ممنوع لجواز ان لا يكون حلول الحلول زائدا
على الحلول وامتناع مثل هذا التسلسل ممنوع لانه من طرف المعلول
لا امتناع حلول حلول النسبة وحلول النسبة الى النسبة وهي الى ما لا نهاية له
وفي الحواشي القطبية قوله وحلولها في المحل اضافة فيكون حالة

وهو ايضا لا يستقيم من طرف الحكيم الا
وفيه نظر لانا لا نسلم التخصيص المدعى

في المحل ممنوع لجواز ان لا يكون بعض النسب وجودية بل اعتبارية اقول
وفيه ان قال ان ادعيتم السالبة الكلية وهي لا شيء من الاعراض النسبية
موجودة في الخارج فهو ممنوع لان نقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية في
لا يؤدي الى التسلسل لجواز ان تكون الى ... المحلية من الاعتبارات
الذهنية وان ادعيتم السالبة الجزئية وهي بعض الاعراض النسبية ليس
بموجود في الخارج فهو حق لا نزاع فيه وانما النزاع في السالبة الكلية
والكلام خواص الاول قبول المساواة واللامساواة لذاته وليس
ذلك اي قبول المساواة واللامساواة للجسمية والا لتساوى الجسم
الصغير مساواة الكبير وبالعكس لاشتراكهما في الجسمية اللازم لها
التساوي وهذا الدليل منقلب لانا نقول ليس ذلك للمقدار والا
تساوى المقدار الصغير مساواة الكبير وبالعكس لاشتراكهما في المقدار
سلمنا لكن لا يلزم من عدم كون قبول المساواة واللامساواة للجسمية
ان يكون لذاته لجواز ان يكون لثالث الثانية قبول الانقسام وقد
مر ذكره بحث يمكن ان يورد فيه شيء غير ... وهو يلحق المقدار لذاته
لا بمعنى انه يعرض للجسم من جهة مساواة واللامساواة ولهذا قال الامام بعده
الخاصية انما يلزم الكم بسبب الثانية الاول ومن الظاهر ان هذه الكمية
لا توجب صيرورة الجسم ولا حركة واعلم ان لزوم هذه الخاصية للكم بسبب
الخاصية الاولى لا ينافي كونها لاحقة لذاته لان معنى ذلك ان كون
هذا المعنى له ليس بسبب شيء هو من مقولة اخرى بل لكل شيء هو من
مقولة اخرى عروض هذا المعنى له بسبب الكم والثالثة ... الاشكال
للاشياء وهي لا تلحقه لذاته لان المكعب يجب تساويه عند الاتصال و
المقدار لا يبقى عند الاتصال بل يفنى ويحدث مقداران آخران
بحاله غير موجود قبل الانفصال بل يلحق المادة بسبب المقدار الكمي

الجسم

فيهما

فالمقدار وان لم يتبدل الا بتبدل الاشكال فهو بعد المادة بمنزلة ومن اليه اشارة
ان بعد صفته ادنها لا ينفرد معها فان حركة الجسم الى المكان الطبيعي
بعد الجسم للسكون الطبيعي مع انها لا تبقى معه فان قيل وجوب مقدار
اللحوق عند الالحاق يدل على ان الاشكال لا تلحق المقدار اصلا
وعندي مع ان الشكل يحصل له ان تبع لمقولتين كذلك لانا نعلم ضرورة
ان الخط والسطح يلحقهما الاشكال المؤدي الى الاشياء فيتوقف اللحوق
بحسب المادة عند الالحاق اذ لكان لحوقها بالذات لا بالعرض والا
فنحن نعلم بالضرورة ان الجسم ايضا يلحقه الاشكال الموجب للتشابه
مع انه لا يبقى معه وذلك لان الجسم ليس قابلا لها بالذات بل القابل
لها بالذات هو الهيولى فلهذا ابقى معه قال المقدار مع الاشكال
ايضا كذلك وان الاشكال وان لحقته ايضا الا ان ذلك ليس
بالذات فلهذا لا يبقى معه ويبقى المادة معه الثالثة يمكن ان يفرض
فيه واحد عاد له اما بالفعل كما في العدد وفي الحواشي الطبيعي كون
العدد الغير المتناهي كذلك نظرا او بالقوة كما في المقدار فانه يمكن
فرض واحد فيه تحت او عشرة بعده وفي الحواشي الطبيعي كون
الاصم كذلك نظرا اقول لعل ذلك من خواص العدد المنافي المقدار
المطلق واعلم ان بعضهم عرف الكم بالخاصة الاولى والتعريف بها
دوري لان الكل والقلة لا يمكن تعريفهما الا بالاتفاق في الكم ويمكن
ان يقال انها بديهية التصور وبعضهم عرفه بالخاصة الثانية وتبعه
المص كما مر وها هنا التعريف بها لا يصح لان قبول القسمة من خواص
الكم المتصل فقد عرفت جوابه وعرفه الكشي ان الخاصتان الاوليين
وابو علي عرض الحدود وجهها بالخاصة الثالثة ولا يرد الدور في التعريف
بها لان الواحد والعاد المستعملين فيه غنيان عن التعريف

والمقدار الدال على الحس ان الجسم الواحد تتوارد عليه مقادير مختلفة كالشمعة
التي يجعل تارة كرة وتارة مكعبا سلاح حار الجسمية والامور المتزايدة المقدار
على الجسمية الناشئة مع الاحوال فلو توارد المقادير المختلفة ممنوع لجواز ان
يكون المختلف هي الاشكال لا المقادير واجيب عنه بان تبدل الاشكال
يستلزم تبدل المقادير لامتناع تبدل الاشكال مع عدم تبدل شيء من
الامتدادات ضرورة انه اذا ازداد في الطول انتقص في العرض او العمق
وعلى العكس وليس المقدار الا الامتدادات وفيه نظر والكم منفصل ان
لم يكن بين اجزائه حد مشترك يكون نهاية لاحدهما وبداية للاخر وهو العدد
ومتصل ان كان وهو اما زمان ان لم يكن قار الذات اي ثابت الاجزاء
لا ثبات ان اجزاؤه كذلك لان الكلام في الكم والحركة ليست كذلك اذ لا توجد
من اجزائها حد مشترك بخلاف الزمان لوجود الآن بين اجزائه وفي الحواشي
الشريفية كون الموجود منه غير قار الذات نظرا اقول لان الموجود
لو كان قار الذات لم يكن الموجود بتمامه موجودا بل بعضه فينتقل الكلام
الى ذلك البعض فلا يكون غير قار الذات والا لم يكن بتمامه
الى الحصول لا سيما بل ينتهي الى البعض موجود بتمامه قار الذات او نقول
لان الموجود منه هو الحاضر لان الماضي فات والمستقبل لم يجئ بعد
والحاضر لا يكون غير قار الذات والا لم يكن الحاضر بتمامه حاضرا
والمقدار ان كان قارا اي قار الذات والزمان وان كان مقدارا
ايضا لكن في الاصطلاح خص المقدار بالخط والسطح والجسم التعليمي
وهو الخط ان لم يقبل القسمة الا في جهة واحدة والسطح ان قبلها في جهتين
والجسم اي التعليمي ان قبلها في الجهات الثلاث ويسمى الثخن وهو حشو
يحصره سطح او اكثر وقيل هو حشو ما بين السطوح وهو منقوض بالكرة والجسم
التعليمي اذا الحال بين غير النقاط ماعداه كما سيجيء وانما سمي تعليميا لان

جسمية نسخة

البحث عنه في العلوم التعليمية اي الرياضية وكون هذه الانواع من الكم
المتصل ظ لان كل واحد منها يمكن ان يوجد بين اجزائه عند فرض
الانقسام حد مشترك هو نهاية لاحد قسميه وبداية للاخر وهو النقطة في الخط
والخط في السطح والسطح في الجسم والآن في الزمان وهو نهاية الماضي
وبداية المستقبل والحدود المشتركة من المقادير لا يكون اجزاء لها بل
هي موجودات مغايرة لها اي لحدوده بالنوع والا لكان المنصف
عند ما هو محل الخط الذي من اسماء الا ظهر منه ان الموجود من الزمان
ليس الا الماضي والمستقبل فان الحد المشترك بينهما ليس زمانيا وحصول
الماضي كان على سبيل الانقضاء والتجدد وحصول المستقبل ايضا يكون
كذلك فكان كل منهما غير قار الذات وقد يطلق الحاضر على الزمان
القليل الذي يكون عن جنبتي الآن وهو ايضا غير قار الذات
فالزمان غير قار الذات مطلقا والطول قد يراد به نفس الامتداد
الامتداد المفروض اولا والطول الامتداد بين المتقاطعين في سطح من
غير اعتبار بعدم رمانة والعرض قد يراد به البعد المقاطع للمفروض
اولا والقصر الامتداد بين المتقاطعين في السطح والعمق قد يراد به الثخن
الذي يحصره سطح او سطوح مطلقا سواء اعتبر صعودا كما في السمت
او نزولا في الماء والبعد المقاطع للمفروض فان الخط اذا فرض
اولا كان طولا واذا فرض معه اخر مقاطع له كان عرضا واذا فرض
بينهما اخر مقاطع لهما يقال له العمق والثخن النازل اي الآخذ من
فوق الى اسفل حتى لو اخذ من الاسفل الى فوق لا يسمى عمقا بل
سمكا وهي اي الطول والعرض والعمق كميات بالذات ان اريد
بها نفس الامتدادات وعلى هذا التقدير يكون كل خط طولا
وكل سطح عرضا وكل جسم عمقا والا اي وان لم يرد بها نفس الامتدادا

من سائر المعاني المذكورة فكيفيات ماخوذة مع اضافة وعلى هذا التقدير
لا يكون الامر كما ذكرنا بالطول قد يكون خطا وقد لا يكون السطح قد يكون
عرضا وقد لا يكون الجسم قد يكون عمقا وقد لا يكون والكم بالعرض هو الذي
يكون الكم موجودا فيه كالمعدودات فان العدد الذي هو كم بالذات
موجود فيها او يكون ماخوذا في الكم كالشكل فانه موجود في السطح او الجسم
التعليمي او يكون موجودا في محل الكم كالبياض فانه موجود في الجسم الطبيعي
الذي هو محل الكم والزمان كم بالذات لما مر وبالعرض لانطباقه على الحركة
المنطبقة على المسافة فيكون منطبقا على المسافة ولذلك يقدر الزمان
بالمسافة فيقال زمان فرسخ وزمان فرسخين والاضافة في ان يكون الشيء
من مقولة شيء بالعرض لمن تلك المقولة شيء آخر اذ الاضافة بالعرض كالتصاف
وكما يسمى والحركة كم بالعرض لانطباقها على الزمان والمسافة اللذين
هما بالذات لا بالذات اذ لا يوجد بين اجزائها حد مشترك واما جعل
ابن المصنف فسر الكم بالعرض بالشيء الذي هو منطبق على الكم بالذات
حتى يكون الامر كما ذكره بل فسره بالوجوه الثلثة فقط فحينئذ اورد ان لا معنى
للانطباق هنا سوى الحلول فيقول الزمان كم بالعرض لانه حال في الحركة
الحالة في المسافة التي هي كم بالذات فيكون حالا فيها لكن بواسطة
الحركة والمصنف قد ذكر بان الا يكون بواسطة او بلا واسطة يكون موجودا
في الكم وهو اعم من ان يكون بواسطة او بغير واسطة وكذا الحال فيه نظر
لانه لو كان المراد من الانطباق الحلول لم يصح قوله والحركة كم بالعرض
لانطباقها على الزمان وايضا الحركة حالة في المسافة بل في المتحرك
والابعاد متناهية سواء كانت مجردة عن المادة على تقدير وجودها او
مقارنة لها خلافا للهند في المقارنة والمتكلمين في المجردة فانهم يجوزون
وجود ابعاد غير متناهية مجردة عن المادة فوق العالم والا لا يمكن ان

ان توهم خطين يخرجان من نقطة واحدة وتباعدا ان بحيث يكون البعد
الاول ذراعا والثاني صنعة والثالث ثلثة اصابع وهكذا الى غير النهاية
وتلك مقدمة مشتملة على مقدمات ثلث احدها ان الابعاد الغير المتناهية لو كانت
ممكنة امكن ان توهم خطين يخرجان من نقطة واحدة الا ان البعد بينهما
يتزايد بحسب تلك النسبة الى غير النهاية وثانيها انه يمكن ان يوجد بين ذينك
الخطين ابعاد متزايدة بقدر واحد من الزيادات مثل ان يكون البعد
الاول ذراعا والثاني صنعة والثالث ثلثة اصابع وعلى هذا الترتيب
فكل بعد فوقاني يشتمل على التحتاني وثالثها انه يجوز ان يوجد هذه
الابعاد المتزايدة بقدر واحد من الزيادات بين ذينك الخطين الى غير
النهاية فيكون هناك امكان زيادات على اول تفاوت بوجه غير
متناه وانما جعل تلك الزيادات بقدر واحد لانه يريد ان بين ذينك
الخطين المذكورين لو كانا غير متناهيين وكانت الابعاد المفروضة
المتزايدة بينهما غير متناهية كانت الزيادات الحاصلة على البعد الاول
غير متناهية ثم بين ان تلك الزيادات لابد وان يكون موجودة
باسرها في بعد واحد من تلك الابعاد والبعد المشتمل على ابعاد غير
متناهية لابد وان يكون غير متناه فيلزم ان يكون غير المتناهي
محصورا بين حاصرين وهو مح وهذا لا يتم الا عند فرض تلك الزيادات
بقدر واحد متزايدة لانه لو وجدت الزيادات متناقصة لم يلزم
ذلك لان البعد المشتمل على زيادات متناقصة غير متناهية ليس يجب
ان يكون غير متناه الا ترى انا اذا نصفنا خطا وجعلنا احد نصفيه
اصلا وزدنا عليه نصف النصف ثم نصف النصف الثاني وهلم
جرا الى غير النهاية اذ كل مقدار قابل لانقسامات غير متناهية لم يبلغ
الى مساواة الخط الاول فضلا عن ان يصير غير متناه لكن خص

الوصل بالمساواة لان حصول الكل على قدر الرابع يكون اولى هذا حاصل
ما ذكره الامام في شرحه للاشارات وفيه نظر لان معنى قولهم كل مقدار
قابل لانقسامات غير متناهية ان القسمة الوهمية لا تنتهي الى حد يقف
عنده ولا يكون بعدها القسمة الوهمية لا ان كل مقدار ينقسم الى اجزاء عددها
غير متناه لاستحالة وجود الابعاد المتزايدة من ذينك الخطين بزيادات
غير متناهية لتفاضل الزيادات المنحصرة الى الاصل المذكور فانها
متناهية دائما فان احدها من الآخر والحق ان الشيخ فرض الزيادات
بقدر واحد ليسهل ضبط البرهان فائدة ولو امكن ذلك لا يمكن ان
يكون منها بعد مشتمل على امثال البعد الاول التي هي غير متناهية
والا لكان ثمة بعد لا يكون فيه من الزيادة حاصلا في بعد آخر فوقه المقدمة
خلافه وهذه المقدمة غير جلية فاذا نظرت الى البرهان حللنا ان لا يكون
منها فيمكن انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين وهو مح لان انحصار ما لا يتناهى
بين حاصرين مح وامكان المح مح وهذا البرهان ذكره الشيخ في الاشارات
وقد عرف ذلك بالسلمي وفيه كلام طويل من اراد فليطالع شرح الاشارات
لافضل المتاخرين اولافضل المحققين جناب ثراهما وثالثها ان الابعاد لو
كانت غير متناهية لامكنا فرض خط غير متناه مع كرة متحركة خرج من مركزها
خط متناه موازيا للخط الاول ولو امكن ذلك لزال هذا الخط بحركة الكرة
من الموازاة الى المسامتة وذلك يقتضي امكان وجود نقطة في الخط
الغير المتناهي اول نقطة المسامتة لكن ذلك مح لان كل نقطة يفرض فيه
انها اول نقطة المسامتة فان المسامتة مع النقطة التي فوقها قبل المسامتة
معها وكذا الى النقطة فيه نظر لان قوله كل نقطة يمكن ان يكون
فوقها نقطة اخرى لا ينافي وجود نقطة بالوهم موصوفة بانها اول نقطة
المسامتة لابد من برهان لان المسامتة انما يحصل بزاوية تسمى الحظير

ای زاویة یحیط بها الخط المتناهی المفروض اولا والخط الذی طرفه
سامته للخط الغیر المتناهی وکل زاویة شانها ذلک یمکن تنصیفها
الی غیر النهایة کما بینه اقلیدس فی الشکل التاسع من المقالة الاولی
من کتابه ولا یمکن المسامتة الفوقانیة مع المسامتة التحتانیة
لان المسامتة الفوقانیة یحصل بزاویة اصغر من تلک الزاویة
ولا شک ان الزاویة الکبیرة لا تحصل الا بعد الصغیرة ولما کان [illegible]
الزاویة المستقیمة الخطین قابلة للتنصیف الی غیر النهایة ینتهی التنصیف الی غیر النهایة
حتی یلزم ان کل زاویة مسبوقة بزاویة اصغر الی غیر النهایة ولکن فلو
کان کذلک امتنع اتصال الخط المتناهی من موازاة الخط او مسامتة کان
او غیر متناهیة الی المسامتة فی زمان متناه لاستلزام لا تناهی اجزاء
المسامتة ولا تناهی اجزاء الحرکة المستلزم للا تناهی اجزاء الزمان المستلزم
للا تناهی والتالی ظاهر البطلان ولقائل ان یقول علی الاول لا نم
امکان توهم خطین خارجین من نقطة واحدة علی الوجه المذکور علی ذلک
التقدیر ای علی تقدیر ان لا یکون الابعاد متناهیة فی جمیع الجهات
وانما یلزم ذلک ان لو کانت اللانهایة من جمیع الجوانب واما اذا کان
اللانهایة من طرف انفراج الضلعین فقط فلا فان انفراج الضلعین
اذا انتهی الی نهایة البعد عن التلاقی استحال ذلک بما بعد ذلک لعدم
انتفاء الذی هو شرط الذهاب والحاصل انه ان ادعیتم الموجبة الکلیة
وهی ان جمیع الابعاد متناهیة فهو ممنوع لان نقیضه هو السالبة الجزئیة
وهی ان بعض الابعاد لیس متناهیة ولا یلزم من ذلک امکان توهم خطین
خارجین عن نقطة واحدة علی الوجه المذکور کما ذکرنا وان ادعیتم الموجبة
الجزئیة فهو مسلم لکن ذلک لا یستلزم لان مطلوبکم اثبات التناهی من
جمیع الجوانب لتوقف مسئلة اثبات الملازمة من الهیولی والصورة

من الامر ومسئلة اثبات تحدد الجهات من الطبیعی علیه ولا نم امکان وجود
بعد مفارق عنها یشتمل علی ابعاد غیر متناهیة وانما یلزم ذلک ان لو کان هناک
بعد هو اقصی الابعاد وهو اول المسئلة فان قیل اما ان یکون هناک
بعد مشتمل علی جمیع الزیادات الغیر المتناهیة او لا یکون فان کان
لزم الامر المذکور وان لم یکن کان لکل بعد حاصل من غیره فالمجموع حاصل
من غیره لانا قد بینا ان البعد العاشر هو البعد الاول مع الزیادات
باسرها وهو تمم المطلوب قلنا حصول کل واحد واحد وحصول کل مجموع متناه
منه مسلم واما حصول مجموع غیر متناه فکلا وعلی الثانی لا نم امکان
توهم الخطین علی الصفة المذکورة ای علی تقدیر عدم التناهی فان
ذلک مجرد دعوی تمنعه الی استعمال البرهان علیه ولا نم ان الخط المتناهی
اذا تحرک تحرک الکرة لا بد ان یحدث فی الخط الغیر المتناهی نقطة هی اول
نقطة المسامتة فان الحرکة انما تنتج ذلک ان لو کان ثم مستقیم وکل حرکة مستقیمة
من وقوع نصفها بین وقوع کلها ووقوع نصف نصفها قبل وقوع نصفها و
وهکذا الی غیر النهایة فلا یوجد فی الخط الغیر المتناهی نقطة هی اول نقطة
المسامتة لان کل نقطة یفرض ان بها تقع اول المسامتة فنصفها ینبغی
المسامتة مع الفوقانیة قبل المسامتة معها فالحاصل ان ما ذکرتموه فی
اللازم یمکن تحلیله بشبهة الحد [illegible] وما قیل المسامتة لا نهایة لها لا اول
لها وانما یعقب زوال الموازاة لیس بشیء لانه ان ارید به انه لما کان
وجودها مسبوقا بزوال المساواة فیجب ان یکون لزمان وجودها اول
فهو مسلم لکن لا یلزم من ان وجود نقطة فی الخط الغیر المتناهی لا یکون المسامتة
معها مسبوقة بمسامتة اخری وان ارید به انه لما کان کذلک فیجب ان
یکون هناک نقطة هی اول المسامتة بمعنی کون المسامتة معها لا یکون
مسبوقة بمسامتة اخری فهو عین النزاع فلا بد من دلیل زاید علی الدعوی

وان اريد به معنى آخر فلنبين حتى ننظر فيه ومنهم من احتج بالتطبيق على
تناهي الابعاد وهو ان يقال لو كانت الابعاد غير متناهية لامكنا
ان نفرض خطا غير متناه يخرج من نقطة ا مثلا ولنكن خط ا ب
وكل خط يمكن ان نفرض فيه حدود ونقطة فنخرج اذا كان الخط بها الى ج واد
فلنفرض فيه حد ا كد ب فيكون ج ب الغير المتناهي من طرف ب ازيد
من ج ا ب الغير المتناهي من طرف ب بمقدار ج د فان
انطبق الخط الثاني على الاول عند مقابلة الحد الاول منه بالحد الاول
من الاول بالتوهم والثاني بالثاني والثالث بالثالث وهلم جرا
كان الناقص كالزائد وان لم ينطبق انقطع الثاني فيكون متناهيا
والاول زاد عليه بمقدار ج د الذي هو متناه والزائد على المتناهي
بمقدار متناه متناه فان الخط الاول ايضا متناه وقد فرضنا ما ليس
متناهيا هف قال الامام وعلى هذا البرهان اشكال صعب على
خلده وهو انه يجوز امتداد جميع تلك المفصلة الى غير النهاية ولا يكون
الزائد كالناقص واقول يورد ذلك الاشكال ان يقال ان اردتم
بلزوم كون الزائد كالناقص على تقدير ذهابهما الى غير النهاية لزومه
حاصلهما عند فرض التطبيق في تلك الجهة على ذلك التقدير فاكما
ممنوع اذ الكل مقداران لا حد لهما في جهة كيف ما كانا اي سواء كانا
ذاهبين من نقطة واحدة الى غير النهاية او من نقطتين مختلفتين فالحكم
والتساوي مما متساويان في تلك الجهة بمعنى سلب التفاضل عنهما في تلك
الجهة من غير احالة وان اردتم لزوم تساوي حدهما في تلك الجهة على
ذلك التقدير فهي اي اللازم ممنوع والنقض ان التساوي يحال
بالاشتراك على معنيين احدهما هو تساوي حدود المقدارين عند التطبيق
وتموزه وذلك اذا كان لهما حدود ولا تفاضل عند ذلك وثانيهما

هو سلب التفاضل عنهما في جهة وذلك اذا لم يكن لهما حدود فلا يتصور فيهما
تفاضل الحدود وغير المتساوي انما يستلزم القلة والكثرة او الصغر والعظم
حتى يقال كل مقدار لا يتساوي مقدارا آخر فاما ان يكون اقل منه او اصغر
او اكثر منه واعظم اذا انتهى احدهما عند حرف التطبيق لا ثنية الآخر عنه
بل يتجاوز فيوصف المنتهي بالقلة او الصغر وغير المنتهي بالكثرة او العظم
فاذا احتمل التساوي واللاتساوي على المعنيين المتعلقين بوجود الحدود ولم
يكن القسمة اليهما حاصرة بل القسمة الحاصرة ان يقال اما ان يكون للمقادير
حدود او لا يكون فان كانت فهي اما متساوية او غير متساوية وان لم
فكذلك منقسم الى غير ما ذكر واذا فرضنا التطبيق من طرف محدود دون
في جهة وغير محدود من جهة كان عدم التساوي في تلك الجهة بالمعنى المتعلق
بوجود الحدود لا يستلزم قصر احدهما وطول الآخر وقد عرفت ما فيه وهو
انه يجوز ان يكون عدم الانطباق لعجز الوهم عن توهم التطبيق لا لانقطاع
احدهما لا يقال لو كانت الابعاد متناهية ووقف شخص على النهاية
ولو خ فان امتنع مد يده وهناك جسم مانع فلا يكون النهاية نهاية وان امكن
فهناك شيء قابل للزيادة والنقصان فهو مقدار فيلزم ان يكون فوق
النهاية مقدار وهو خلف ولان الجسم ما يمكن ان يتصور فيه الا بشرط وقوع
الشركة يمكن وجود اجسام غير متناهية فيلزم وجود البعد الغير المتناهي
لانا نقول لا نسلم اقتضاء امتناع مد اليد وجود جسم مانع بل ذلك لعدم
اقتضاء الذي هو شرط مد اليد ولا نسلم ان التناهي مع وقوف الشخص
على النهاية اذا كان التناهي لا لكافة لا يلزم من امتناع
المجموع امتناع شيء من اجزائه اي من اجزاء المادة وانما
لم يلزم لجواز ان يكون المجموع لازما للجميع من حيث هو مجموع وما قيل ان وقوف
الشخص على النهاية لا شك في امكان وحده فان عرض بحال من

المقدار الا في ليس بشيء لانه لا يلزم من امكان الفرض امكان الوجود
لجواز ان يكون المفروض ممتنع الامكان وفيه لان الفرض فعل العقل
فيمكن تعلقه بالممكن والممتنع سلمناه لكن لا نم انه ان عرض مع تعين المقدار
الآخر لجواز ان يكون كل واحد منهما ممكنا ويكون اجتماعهما [illegible] اقول
مجموعهما لا يلزم ذلك كما في حركة نصف الساعة وعدم حركة الساعة فان
كل واحد منهما ممكن واجتماعهما ممتنع ولا نم ان كون ماهية الجسم كلية
تقتضي امكان وجود اجسام غير متناهية دفعة فانه يكون امكان وجودها
في ازمنة مختلفة لا دفعة فلا يلزم وجود البعد الغير المتناهي دفعة على ان
المدعى عدم وجود اجسام غير متناهية بالفعل فامكان وجودها الغير متناهية
ولا تنافي ما ادعيناه اذ الممكن لا ينافي المطلقة ففي الحواشي القطبية على
الحكمة امتناع وجودها فامكانه ثابت والمقدار اي الخط والسطح والجسم
التعليمي لا يوجد اي في الخارج مفارقا عن المادة وهي الهيولى خلافا
لاصحاب افلاطون وفي الحواشي القطبية فكانهم يقولون كونه عرضا
ومتصور احتياجه الى المادة في الخارج والا لكان غنيا بذاته عنها
والا لكان محتاجا اليها بذاته فلا يمكن ان يوجد مفارقا عنها ضرورة
ان مقتضى الذات يدوم بدوامه فلا يحل فيها البتة لان الغني عن
الشيء بذاته لا يعرض له الحاجة اليه بعارض لان ما بالذات لا يزول
والمقدمتان ممنوعتان اما الاولى فلما تقرر انه يجوز ان لا يستغني
والاحتياج لامر خارجي ولا يكون شيء منهما لذاته وقد عرفت ضعف
هذا المنع واما الثانية فلانا لا نم ان المقدار لو كان غنيا بذاته
من المادة لا يحل في المادة متقدرا بها اصلا وانما يكون كذلك ان
لو كان المقدار طبيعة نوعية وهو ممنوع وهاهنا بحث وهو انا لا نم انه لو كان
غنيا بذاته عنها لا يحل فيها ولو لان الغني لذاته لا يصير محتاجا لعارض

فلانا نقول لكنا لم نقل انه لو حل فيها لكان محتاجا اليها لجواز ان يكون الاحتياج
من جانب المحل لا من جانب المقدار الحال فانك قد عرفت ان الحال
في الشيء قد يكون محتاجا الى المحل وقد يكون على العكس ضعيف لان الحال
اذا كان عرضا امتنع ان يكون الاحتياج من جانب المحل وبيانه انه
المحل لا يمكن تحليله المقدار مفارقا عن المادة فاذا حللها الجسم الى غير
المتناهيات الى حد ما يسمى جسما تعليميا ولا يمكن تحليله الى الاشياء الا يجال لانا
لكن لا نهاية للابعاد وانما وجب في الخارج لا في الذهن لان البرهان المذكور
على تناهي الابعاد كما يدل على استحالة امتداد غير متناه في الخارج كذلك يدل
على استحالته في الذهن لان الامتداد المخصوص لا يتصور الا في الاجسام ثم
وان وجب تناهيها وجب تناهيه ولا يحصل فيها الا ما له ان الامر كذلك
لما امكن تصور الامتداد الغير المتناهي لكان يمتنع الحكم عليه بامتناع وجوده
وانما قلنا الذي يمتنع تصوره غير متناه هو الامتداد المتشخص ادهم الذي تصور
نه تصوره الى آخر حسابه واما الامتداد من حيث امتداد فلا يمتنع المجوز
تصوره غير متناه بمعنى اضافة الذهن مفهوم اللاتناهي من حيث هو
هذا المفهوم الامتداد وتصورها مع تصور الاضافة المذكورة واذا لم
يمكن تحليله الى اشياء ما يلزم فيه تناهيه الى ما يمكن اذا حللنا وكمية السطح من
غير الالتفات الى غيره من الكيفيات كاللون والضوء يسمى سطحا
تعليميا ولا يمكن تحليله الى اشياء الى ما لا يتناهى فيلزم نهايته وهي الخط واذا حللنا
كمية الخط من غير الالتفات الى شيء من السطوح يسمى خطا تعليميا ولا
يمكن تحليله الى اشياء ما لا يقدر سطحه واذا حللنا كمية السطح من غير الالتفات
الى شيء من الخطوط يسمى سطحا تعليميا واليه اشار بقوله وكذا الخط والنقطة
ثم النقطة لكن اخذه بشرط شيء اي مع الاشتراط ان يحصل لا بشرط ان يلحقه
معه الى المادة وبشرط لا شيء اي ممكنا ان يحصل ان لا يكون معه غيرها

فان السطح لا يمكن تحليله الا كيف يوصف به جهات والخط لا كيف يوصف به
جهتان والاول جسم لكونه ذا احد الابعاد والثاني سطح لكونه ذا احد بين
لا خط وكذا السطح لا يمكن ان يحلله الا مع الخط لانه لا يمكن ان يحلله الا ذا الطول
فيكون الحيل خطا لا سطحا وانما لم يوصف المص لما ذكره ما حققا عن المباحث
المشتركة من المعادن ويمكن ان يقرر باعتبار الاول اي لا شرطا شيء الا باعتبار
الخطاء وحمله على كل خط وكذا السطح وذلك انا لا يمكن ... ذو كلما تاما خروج من الاشتراط
كالمرة السطح والخط والسطح لا يتميز بالوضع اي لا يمكن ان يشار الى كل واحد
منهما على سبيل الاستقلال بل السطح يشار اليه تبعا للجسم والخط تبعا للسطح
والسطح تبعا للجسم لا بهما لو ميزت في الوضع لكان ما من السطح الى جهة غير
ما منها الى الاخرى فلم انقسامها وما من الخط الى جهة غير ما منه الى اخرى
فيكون منقسما في العرض وما من السطح الى العمق غير ما منه الى اسفله فيكون
منقسما في العمق فلا يكون السطح سطحا ولا الخط خطا ولا السطح سطحا هف وبما
فرغ عن المباحث المختصة بالكم شرع في المباحث المختصة بالكيف على ما هو
وانواع الكيف اي ست عشر نهايات لا بعد ولا ... المراد اعمها الا انها ان
لم يكن مختصة بالكميات وان كانت محسوسة فهي الانفعالات ان لم يكن
راسخة والانفعاليات ان كانت راسخة وان لم يكن محسوسة فان كان
استعدادا نحو الانفعال كاللين او نحو اللاانفعال كالصلابة فهي القوة
واللاقوة وان لم يكن استعدادا بل كالا فهي الحال ان لم يكن راسخة والملكة
ان كانت راسخة وفرعها بالكيفيات النفسانية اي الكيفيات المختصة
بذوات الانفس وان كانت مختصة بالكميات كالتربيع في المتصل
والزوجية في المنفصل فهي الكيفيات المختصة بالكميات واعلم ان الشيخ
في الشفاء لما لم يصر الكيف في الاربعة المذكورة وجوها واختار الامام
منها ما ذكره المص وقال انه اجودها واعترض عليه بانه لم يعلم ان الكيف

اي لا يكون مختصة بالكم ولا يكون محسوسة اذ لم يكن مختصا لكونها استعدادا
للامر فهي من الكيف النفسانية او من الحال او جزء لكنه لا يكون مختصة بالكم
ولا يكون محسوسة ولا يكون مختصة بذوات الانفس ولا يكون ما هي استعداد
الاستعداد ودواد كان بالكل محصلا حاصلا ان ما لا يكون مختصة بالكميات
ولا يكون محسوسة ولا استعدادا كانت كيفية نفسانية دعوى لا دليل عليه
النوع الاول الكيفيات المحسوسة وهي ان كانت غير راسخة كحمرة الخجل
وصفرة الوجل فهي الانفعالات وان كانت راسخة كلا وما السلق وحمرة
الذهب فهي الانفعاليات وسمي اي هذا النوع بهذا الاسم اي بالانفعاليات
والانفعالات لانفعال الحواس عنها وتسمية الكيفيات الغير الراسخة
بالانفعالات مع انها اسماء ايضا لاجل العلة المذكورة فيه المعاني الراسخة
والام بعكس التسمية لان غير الراسخة اقصر زمانا واسرع زوالا فاسمه
من اطلاق اسم جنسها عليها بل اقتصرت في تسميتها على الانفعالات
وفي الحواشي القطبية قوله اولا احتراز عن الشكل ونحوه ولا حاجة اليه اقول
لان انفعال الحواس عنها كانت في تسميتها بها شرط اذ كان الانفعال
عنها او لا ... على ... لو اعتبرا ... الا ... ارسالا ان
احد مما ان الشيخ نص في طبيعيات الشفاء ان الشكل والخلقة مما يحس
بها احساسا اوليا فوجب اخراجهما عن هذا القسم الا ان خروج الالوان
عن هذا القسم لان الاحساس بها انما هو بواسطة الضوء فان السواد
لا يصح رؤيته الا بعد مجرده مستنيرا والمحسوسات منقسمة باقسام
الحواس الخمس الظاهرة فهي اذن اما مسموعات او مبصرات او مسموعات
او مذوقات او مشمومات وذهب الشيخ في الشفاء الى ان المحسوسات
لا يكون ان يعرف بالاقوال الشارحة لان معرفتها لا يمكن ان تستحصل
الا على اضافات واعتبارات لازمة لها لا على شيء منها على ...

المختلفة في الاعتدالية تبعا لها فقد الاحساس بها وذلك لان اللمس
لا يعدو الا على ادراك الملموس من حيث هو جوهري واما المبصرات فلا
يدركها الا العقل وكل واحد من المحسوسات مبنية كلمه وهو سيتوضح بحثها
في موضعها ما يحبب اما بتمام الكلية الا قوال الشارح على وجه يدل عليها
بالحقيقة واما الجنس فلا يعرف الماهية الكلية اصلا ثم تعريفها على وجه
لا يشتمل على الاضافات والاعتبارات وعنده ما هيتها الحقيقية
اما الملموسات وما عدم الحس الكلام في الملموسات على الكلام في غيرها
لان اجسام العنصرية فلا تخلو عن الكيفيات المبصرة والمسموعة والمشمومة
والمذوقة والسبب في ذلك ان احساس الحواس الاربعة لهذه المحسوسات
انما تكون بتوسط جسم كالهواء والماء ولا يمكن ان توسط المتوسط من
وغيره فان كل واحد من هذه الحواس لا يدرك المتوسط الذي يتوسطها
بل تجده الحاسة خاليا عن تدرك ذلك الاجسام لا تخلو عن الملموسة لانها
لا تحتاج الى متوسط وايضا الحيوان لا يخلو عن اللمس وقد يخلو عن تلك الباقية
كالخلد الفاقد لحاسة البصر وغيره مما يعرى عن السمع والشم هذا ما قيل ان التالي
غير مستحسن لاحتمال ان يكون بهذه الحواس في تلك الحيوانات ضعيفة
جدا لا يحسونها بالمرة والاول منظور فيه فانه لا يلزم من عدم خلو الهواء
مثلا عن الكيفية المشمومة وتوسطه في الاحساس بها كونه متوسطا من
وغيره بل غاية ما يلزم من ذلك كونه متوسطا من كيفيته وغيره او هو غير
فان القوى الجسمانية انما تفعل في غير موادها بتوسط موادها اي الموضوعات
فيه وضعا فانها متوسطة بينها وبين الاجسام المباينة على ان الاحساس
بالرائحة انما يكون بتكيف الهواء المتصل بالخيشوم بها فاين ذلك الهواء
متوسطا من الاجسام بكيفيته وبين الحس في الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة

والثقل والخفة اما الحرارة والبرودة فغنيتان عن التعريف قال الامام
لانهما من اظهر المحسوسات وكل ما كان كذلك كان غنيا عن التعريف
والمطالب ان يطالبه بالبرهان على مقدمتي قياسه لكن من شان الحرارة
تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات اذا لم يكن الالتيام بينها شديدا
لانا نرى النار تفعل الصعود بواسطة التسخين وهو يلزم منه التفريق والجمع على
فان المركب الذي لا يكون بسائطه شديدة الالتيام كما كان تركيبه من
اجسام مختلفة في اللطافة والكثافة فكلما كان الالطف كان اقبل للخفة
اي للميل للتفريق من الحرارة فان الهواء اسرع قبولا لذلك من الماء
فانها اي فان الحرارة اذا عملت في المركب اي المركب الذي لا يكون الالتحام
بين بسائطه شديدا فانها تعمل الانفعل كالهواء الى الصعود قبل ما يحدثه الابطأ
كالماء ودون الابطأ كالارض فيعرض من ذلك تفريق تلك الاجسام
المختلفة الطبائع ثم يحصل بعد ذلك اجتماع المتشاكلات بمقتضى طباعها فانه
عند زوال العائق عن التفريق وبمقتضى طبيعة كل واحد من تلك البسائط
الى حيزه الطبيعي فيحصل اجتماعها مع مشاكله والقائل ان يقول اذا كان
مستندا الى طباعها لم يكن ذلك خاصة للحرارة بل لطباعها والجمع
المستند الى الحرارة ازالة العائق عن التفريق والتفريق والجمع انما
بمقتضى طباعها واما الذي بسائطه شديدة الالتحام فان كان اللطيف
والكثيف فيه قريبين من الاعتدال فاذا قوي تاثير الحرارة فيه حدث
فيه حركة دورية وان كان الغالب هو اللطيف تصعد بسببه الكثيف
كالنوشادر المركب مع النوشادر تركيبا محكما فانه ربما تصعد بالكلية بالنار
المعينة والا اي وان لم يكن الغالب هو اللطيف فان لم يكن الكثيف
غالبا جدا اي قليلا اثرت النار فيه تسييلا لا تسييله كالحديد
اي وان كان الكثيف غالبا جدا فلم يؤثر فيه تسييلا ايضا كالطلق البري

الا المحلل كما يسمى بالسحاب الاكسرة ومن اسباب الحرارة الحركة اي الحركة
يحدث الحرارة وهما سابقتا فلا ينقص البعض بالملكة وذلك مما عرفت
بالتجربة واما البرودة فمنهم من جعلها عبارة عن عدم الحرارة عما من شأنه
ان يكون حارا او السائل فيحتاج مقابل العدم والملكة وهو باطل لانها
محسوسة ولا شيء من العدم كذلك اي بمحسوس فلا شيء من البرودة بعدم
من السابق ويمكن منع كبرى الكبرى فان الانفصال عدم الاتصال
مع كونه محسوسا واما الرطوبة فهي في المشهور عبارة عن البلة اي كون
الجسم بحيث يلتصق باللامس على ما ذكره الشيخ في الشفاء ثم قال وهو غلط
لان الجسم كلما كان ارطب كان اشد التصاقا بالبدن فان الماء الصافي
او الدهن او العسل معلوم ان الالتصاق ليس خاصة للرطوبة بل هو
لازم للغلظ والكثافة ثم عرفها بانها الكيفية التي بها يصير الجسم سهل
التشكل وسهل الترك اي للشكل بعد قبوله اياه وعرف اليبوسة
بما يقابلها فان قيل قد علم عن الشيخ انه قال المحسوسات لا تحد وان
تعرف بالاقوال الشارحة فكيف عرف الرطوبة واليبوسة مع انهما من
المحسوسات قلنا الشيخ ما عرف الرطوبة واليبوسة وذكر معنى اللفظ لهما
لئلا يقع الاشتباه منهما في غيرهما وقد صرح به في الشفاء وان الرطوبة
ليست هي سهولة التشكل لانها غير اضافية وسهولة التشكل اضافية وانما
انما نفسرها على ضرب من التجوز وذكر الامام ان ما ذكره الشيخ لا يبطل
المشهور رسمها بسبب لان من فسر الرطوبة بالالتصاق لا يريد به ذلك
على الاطلاق بل الكيفية التي لاجلها يكون الجسم سهل الالتصاق بما يتصل
الانفصال عنه ولا شك ان الماء الصافي اسهل التصاقا واسهل انفصالا من
الغير الصافي والزيت والعسل وما اكثر الالتصاق باللامس فذلك
الغلظ والكثافة لا الرطوبة ولا يلتصق بالدقيق يلتصق باللامس الا الرطوبة

وغيره الا انه لا يلتصق الا بالسهولة وفيه نظر لان الرق اذا كان ناعما
فلا شك انه يلتصق بسهولة وهي اي الرطوبة غير السيلان فانه عبارة
عن حركات توجد في اجسام متفاصلة في الحقيقة متواصلة في الحس يدفع
بعضها بعضا حتى لو وجد مثل ذلك في التراب والرمل كان سيالا ولا نسلم
ان يقول لو صح هذا لزم ان لا يكون الماء سيالا لكونه متصلا في الحقيقة
كما هو عند الحس لكنه سيال على ما اشتهر في لسان القوم الا ان سيلانه
مبني على [illegible] الشيخ واليبوسة هي الكيفية التي بها يصير الجسم عسر التشكل
وعسر الترك له بعد قبوله اياه واما اللطافة فيقال على رقة القوام اعني سهولة
قبول الاشكال الغريبة وكيفية وهي على هذا التفسير من الرطوبة وعلى قبول
الانقسام اي الى اجزاء صغيرة جدا وعلى سرعة التأثر من الملاقي وعلى
الشفافية وهي على هذه التفاسير لا تكون من الملموسات والكثافة على
مقابلات معاني اللطافة الاربعة اي يقال على غلظ القوام اعني عسر قبول الاشكال
الغريبة [illegible] وهي على هذا التفسير من اليبوسة وعلى عدم قبول الانقسام
الى اجزاء صغيرة جدا وعلى بطء التأثر من الملاقي وعلى عدم الشفافية وهي على
هذه التفاسير لا تكون من الملموسات واللزج هو الذي يسهل تشكله اي
يسهل حده ويصعب تفرقه بل يمتد متصلا فهو مؤلف من رطب ويابس
شديدي الامتزاج فلاجل ما فيه من الرطب والسيلان من اليابس [illegible] لو
انفردت [illegible] ووجدت في جسميهما امتزاجهما بالدهن والجمر حتى شديد
امتزاجها حدث كجسم لزج فان الدهن [illegible] البسيطة
والهش ما كان اي هو الذي يصعب تشكيله ويسهل تفرقه وذلك لغلبة
اليابس وقلة الرطب مع ضعف الامتزاج والجسم الذي طبيعته لا يسمى
الرطوبة فان لم يلتصق به جسم رطب فهو اليابس [illegible] الطاهرة في الحالة
الطبيعية كالارض وان التصق فان كان اي الجسم الرطب غاصا فيه

فهو المسمى كالجمد الماء والالوان وان لم يكن عارضا فهو المبتل كالجسم
واعلم ان الجفاف على ما ذكره هو عدم مقارنة جسم متكيف بالرطوبة
الى جسم لا يقتضي طبيعته الرطوبة فهو على هذا التفسير لا يكون محسوسا
كما ذكره في البرودة والبلة هي الرطوبة التي تحصل للجسم لا من طبيعته بل
بسبب اتصال الجسم الرطب فان احساس بها هو الاحساس بالرطوبة
والرطب المنبوع المتكسر تحت الماء فسر الكدرة فهذا انه صاعدة والى المشكل
في الجو فسر الكدرة دافعة له بطبعه والاول الخفة والثاني هي الثقل وهي
الطبائع الثقل هي كيفية يتحرك بها الجسم الى حيث ينطبق مركز ثقله
على مركز العالم لو لم يعقه عائق وقد يقال على الطبقة المنعقدة وعلى
المدافعة الحاصلة بالاشتراك وكذا الخفة ومركز الثقل هو نقطة لو علق الجسم
عليها لوقف واما المبصرات فاعلم ان المبصرات بالذات هي التي
يكون الاحساس بها لا بواسطة الاحساس بما ينضم الى الحس وهي الالوان
والاضواء اما الالوان فقد ذهب بعض القدماء الى انه لا حقيقة لشيء
من الالوان بل البياض انما يتخيل من مخالطة الهواء للاجسام الشفافة
المتصغرة جدا كما في الثلج فانه اجزاء صغار شفافة خالطها الهواء ونفذ
فيها الضوء ولا سبب لبياضه الا ذلك واما السواد فانما يتخيل من
كثافة الجسم وعدم غور الضوء فيه ومنهم من سلم ان السواد لون حقيقي
لا تخيلي وصحح ان البياض لون حقيقي بناء على ان السائل يكن الالوان
يجب ان يكون عاريا عنها وذكر الشيخ في بعض المواضع لم يعلم انه هل
يحصل البياض بغير هذا الطريق ام لا وفي موضع اخر لا شك ان
اختلاط الهواء والاجزاء الشفافة سبب لظهور اللون الابيض لكن
البياض قد يحدث من غير هذا الوجه ايضا كبياض البيض المسلوق
واليه اشار بقوله فالبياض قد يحصل عندي لمخالطة الهواء الاجسام

الشفافة المصغرة الاجزاء كالثلج فانه ابيض لا سبب لبياضه الا ذلك وقد
يكون كيفية حقيقية فانه الجسم كبياض البيض المسلوق وليس ذلك بسبب ان
النار احدثت فيه هوائية لانه بعد الطبخ يصير اثقل ولو كان السبب فيه ذلك
لصار بعد الطبخ اخف الا ان في قوله وقد يكون كيفية حقيقية نظرا لانه لا يلزم من
ان لا يكون سبب حدوث بياض البيض المسلوق مخالطة الهواء ان
يكون كيفية حقيقية لجواز ان يكون سببه شيئا اخر واما غيره
من الالوان كالسواد والحمرة وغيرها فهي كيفيات حقيقية محسوسة
واما الضوء وهو غني عن التعريف وقال الامام انه الكيفية لا يتوقف
ابصارها على ابصار شيء اخر واذا شئنا ان لا يعرف صحة كونه خالصا
على اعتبار الغير وهو الضوء والمعروف ومنها اللون فانه لا يصح رؤيته
الا بعد صيرورته مستنيرا فان الهواء المقابل للشمس عند الاسفار
يصير مستضيئا وانه مقابل لوجه الارض فيصير مضيئا له فالضوء الحاصل
من المضيء لذاته كالشمس هو الضوء الاول من المضيء لغيره كالهواء
المستضيء بالشمس عند الاسفار هو الضوء الثاني وهو يشتد ويضعف
بحسب اشتداد الضوء الاول وضعفه وظهر من هذا الكلام الجواب عن
الاعتراض المشهور على ان المضيء لا يضيء الا المقابل وهو انا نجد
وجه الارض عند الاسفار مضيئا وهو الاستضاءة من الشمس التي
هي غير مقابل اياه وجه ذلك لان الاستضاءة وجه الارض عند
الاسفار لان وجه الارض مقابل للهواء المستضيء بها والذي يدل
على ان الهواء يتكيف بالضوء رؤيتنا الحمرة التي في افق الشرق
وقت الصباح مضيئا وذلك لاختلاط ذلك الهواء بالابخرة والادخنة
والسامات المتصاعدة من كرتي الارض والماء فيحصل الشفق
اعني من اشعة الكواكب ايام وانا الهواء اللطيف الصافي فيستنير

لاشك النور والظلمة كالافلاك والفلك ثم الضوء الثاني وهو مثل الشدة
والضعف وطرفاه النور والظلمة وهي عدم الضوء عما من شانه ان يصير
مستضيئا فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة ولا يجعل الظلمة كيفية وجودية
ولا شيئا من العدم كذلك لانا لانمنع الضرورة فانا اذا غمضنا العين
لا نشاهد شيئا البتة كذلك اذا فتحنا العين في الظلمة في الحواشي القطب
ان كان قوله هو الضوء الثاني حد الظلمة كان الضوء الذي يحصل
لوجه الارض ظلا لكونه ضوءا ثانيا وفيه نظر اذ لو كان كذلك لكان الضوء
الذي يحصل لوجه الارض عند كون الشمس طالعا مع عدم الحائل كالجدار [illegible]
ضوءا ثانيا لانه حاصل من الشمس بواسطة الهوى لا ينتهي الا انه كذلك
وعند كونها غير طالعة ليس الضوء الذي يحصل لوجه الارض الا الظلمة ثم
من زعم ان الضوء اجسام صغار تنفصل عن المضيء متصلة بالمستضيء
وسعة جوارة لازمة وهي سبب سخونة وهو باطل ولانها لو كانت حركتها بالطبع
الى جهة واحدة ضرورة ان الجسم لا يتحرك بالطبع الا الى جهة واحدة فما حصل
الاستضاءة الا من تلك الجهة واللازم باطل لحصول الاستضاءة من الجوانب
المختلفة فان الضوء المصباح يعني ارض البيت وجدرانه وسقفه و
في الحواشي القطبية في المثال نظر لا لانا لا نمنع ان حركتها بالطبع ليست الى
جهة واحدة وقوله لان الضوء ساطع على كل جسم [illegible] فلانا نمنع ان تكون
ذلك لتشر [illegible] فانها يحصل الاستضاءة اي وان لم يكن [illegible] ما الى
سكون فلان الصحيح على كونه جسما بالمتحرك ولكل متحرك جسم اما العنصري فلانه
منحدر من عند الشمس وغيرها من الكواكب والانوار [illegible] واما الاكثر
فلاستحالة الحركة على الاعراض والعنصري ممنوعة اي لانسلم ان الضوء
منحدر اذ لو كان منحدرا لكان في وسط المسافة بل هو يحدث في القابل
المقابل دفعة لكن لما كان حدوثه من شيء عال يسبق الى الوهم انه متحرك

على ما قال فان المضيء لما كان عاليا سبق الى الوهم ان الضوء متحرك ثم
من زعم ان الظلمة كيفية مانعة من الابصار وهو باطل لانه اذا جلس شخص في غار
مظلم وخارج الغار جماعة اوقد وعندهم نارا فان القاعد بداخل الغار يراهم
دون العكس لو كانت الظلمة كيفية مانعة من الابصار لما اختلفت الحال
بل كان ينبغي ان لا يرى القاعد في الغار تلك الجماعة ويرى ذلك العكس
الحد لوجود المحدود دون الحد ولو قيل المراد انها كيفية مانعة من ابصار ما فيها
اندفع عنه وذهب الشيخ الى ان الالوان غير موجودة في الظلمة لانا لا نراها
فيها فعدم الرؤية اما لعدمها او لكون الظلمة مانعة من الابصار والثاني
باطل لما مر فتعين الاول واجاب الامام عنه بان قال لا نسلم الحصر لجواز
ان يكون عدم الرؤية لعدم شرطها فان من شرط المرئي ان يكون
مضيئا لذاته او لغيره فالضوء شرط رؤية اللون لا شرط وجوده والا لتوقف
وجوده على وجود الضوء الموقوف على وجود اللون لان الشفاف غير قابل
للضوء وهو دور باطل لكونه توقف تقدم لا توقف معية كما في المتضايفين
والحق ان الظاهر ما نقل للبصر ان افقد واختلاف مفهوم اللون متوقف على
فلا وجود لشيء من الالوان في الظلمة كما ذكره الشيخ وان لم يوجد اختلاف
فالضوء شرط في صحة كونه مرئيا لا في تحققه في نفسه كما ذهب اليه الامام
واما المسموعات فهي الصوت وهو غني عن التعريف والحرف وهو كيفية
تعرض للصوت يتميز بها عن صوت آخر اي مثله في الحدة والثقل
تميزا في المسموع ومعناه انه كيفية مسموعة تعرض للصوت يتميز بها عن
صوت آخر يساويه في الحدة والثقل احترازا عن جميع الاصوات التي
تشاركه في الحدة والثقل ليست كذلك لان الحرف الواحد يمكن ان
يتلفظ به مرتين بحيث لا يتميز مرة عن مرة في الحدة والثقل لكن اذا
تلفظ بحرف آخر لا يتميز عنه في الحدة والثقل يتميز كل منهما عن الآخر بواسطة

تلك الكيفية المسموعة العارضة لكل منهما الحقيقة تتوارد عليه أي المسموع من طول الطول
الصوت وقصره وكونه طيبا وغير طيب فإن هذه الأمور وإن كانت عارضة
للصوت تميز بها عن صوت آخر يساويه كونه في الحدة والثقل لكنها ليست بمسموعة
أما الطول والقصر فلأنهما أمران من الكميات أو الكيفيات مأخوذة مع إضافة
ولا شيء منهما بمسموع بل كل منهما معقول هنا لعم الصوت الذي يصلح ذلك له
مسموع والذي كان حاصلا قبله ليس بمسموع والطول إنما يحصل بمجموع الصوتين
أعني الجزء المنقضي والحاضر وأما الطيب وغير الطيب فلأن أمر كل منهما
يحقق بحسب أجزاء الصوت تناسبا ملائما للنفس أو غير ملائم إلا أن التناسب
وعدمه غير محسوس كذلك كون الصوت طيبا أو غير طيب لا يكون مسموعا
بل معقولا مدركا للنفس هذا ما قالوا وفيه بحث لأنا ندرك طول الصوت وقصره
لأنه الامتداد القائم بالصوت الخارجي ليس كما حتى يكون معقولا
له إنه بل إنما يكون إدراكه بالنفس بتوسط حس من الحواس الظاهرة
ما يصلح لذلك إلا السمع على أنه لا يخفى على أن الطول والقصر لو كانا من الكميات
أو مأخوذة مع إضافة لم يحتج إلى الاحتراز عنهما إلى هذا القيد لخروجهما عن الحد
بقيد الكيفية ثم … جعل الحروف نحو ذلك لأنه … مركب من …
من الصوت ومن عارض هو تلك الكيفية المخصوصة المتميزة صوتا عن صوت
يشاركه في الحدة والثقل والسبب الأكثري للصوت تموج الهواء
وفي الطرائق الطبيعية وأما جعل التموج سببا لدوران الصوت معه كما في …
الطف والآلات الصناعية والدوران لا يفيد إلا الظن كيف وهذا
الدوران باطل لتخلف الصوت عن التموج كالموضوع بالمد … أما لم يجعل
القرع والقلع سببا قريبا لأنه يجامعه فيكون آنيا والصوت زماني والآني
لا يكون سببا للزماني وأما لم يكن الصوت نفس التموج أو القرع أو القلع
لأن التموج محسوس باللمس فإن الصوت الشديد ربما ضرب الصماخ

فأفسده والقرع والقلع محسوسان بالبصر ولا شيء من الصوت يحس باللمس
أو البصر وجعل التموج ليس بصوت لأنه لو كان … لما لزم أن يكون بعض
الحركات صوتا أو لأنه لا … كيف وهذا الدوران باطل لتخلف الصوت
عن التموج كما لو موّج بالمذبة … أنهم جعلوا الصوت سبب التموج الحاصل
من القرع والقلع لأن … بعد ذلك وسبب التموج
إمساس عنيف وهو القرع أو تفريق عنيف وهو القلع والصوت موجود
في جميع صور التموج الحاصل من القرع والقلع أيضا … أن يكون الأمر الثاني
سببا لأنه كيف جعل القرع سببا قريبا للتموج … فائدة … الأكثري
لأن الدوران لا يفيد إلا علية الظن بأن المدار علة للدائر فيفيد عن السواد
لأن السبب الأكثري … يكون هناك سبب آخر إلا أنه
يكون قليل الوجود والسبب أي الأول وليس المراد منه أي من التموج
حركة انتقالية من هواء واحد بعينه أي وليس المراد منه أن الهواء الواحد
بعينه يحمل الصوت وينقله إلى الصماخ بل المراد منه حالة شبيهة بتموج الماء
من تموج شيء بعد واحد أي الدوائر فإنه أي فإن التموج يحدث بصدم
بعد صدم وسكون بعد سكون وسبب التموج إمساس عنيف وهو
القرع أو تفريق عنيف وهو القلع وإنما اعتبر العنف فيهما لأن التموج
الموجب للصوت يحصل عند ما يتأتى مع حصول القرع والقلع فإنك لو قرعت
جسما كالصوف … لين أو قلعته … لم يحدث منه صوت أصلا … أي
القرع والقلع نحو جانب الهواء أي … من المسافة التي سلكها
القالع إلى جنبيها بعنف شديد ويلزم من ذلك أن … الهواء
المساعد للشكل والتموج … الهواء المساعد يلزم إلا أن
ينتهي إلى الهواء الراكد … الصماخ إن لم يكن في غاية البعد …
لم … مع أنه قال … لأن الكلام … الكلام في الرابع

وان قيل فيه انه تموج الهواء اي الموج من الجسمين المصطكين بعنف شديد
وانا لم نعكس السؤال لان الانضغاط الذي توجبه الموج اشد مما توجبه
القلع وتوقف الاحساس بالصوت على وصول الهواء اي حامل الصوت
الى الصماخ لسلامة اي لسلامة ذلك الهواء من حادث اي امر عند
هبوب الرياح فيتشوش سماع الصوت فلو لم يتوقف الاحساس بالصوت
على وصول الهواء الحامل للصوت الى الصماخ لما تشوش السماع عند السلامة
وفي الجوانب البعيدة موقف الاحساس على الوصول لعدم الاحساس
بالصوت عند عدم الوصول لسلامة من حادث اي امر عند هبوب الرياح
اقول فيه نظر لان في دلالة لسلامة ان جعل [illegible] بالعدم الوصول فيمنع عدم
الاحساس عند عدم الوصول [illegible] وان
جعل [illegible] بالعدم الاحساس عند ذلك فلا [illegible] لان عند الفرض
السلامة ان حادث [illegible] وعدم الوصول الى الصماخ جاز ان يحصل الاحساس
ومن الكلام [illegible] على [illegible] الامر على سماع انسان
تكلم بصوت عال سمعه ذلك الانسان دون الحاضرين [illegible]
لانه لو وصل سمع [illegible] على شرطه [illegible] ضرب
الخشب بالفاس قبل سماع الصوت ولولا ان السماع متوقف على
وصول الهواء المتموج الى الصماخ لكانت الروية والسماع معا ومن الظاهر
ان هذا الاستدلال انما تم ان لو من ان يختلف سماع الصوت
عن الرؤية وانما كان لعدم وصول الصوت الى الصماخ وهو ممنوع
بل هو لعدم وصوله الى حد السماع وعند [illegible] اي السلامة ان سماع
ذلك الانسان دون الحاضرين ورؤية الضرب قبل السماع يدل
على [illegible] اي على ان الاحساس بالصوت موقوف على وصول
الهواء الحامل للصوت الى الصماخ فاذا انتهى التموج الهوائي الى الهواء

الراكد في الصماخ تموجه وتشكله بشكله [illegible] على جلدة مفروشة على عصبة
مقعرة كمد الجلد على الطبل فيحصل الحس فيدركه القوة السامعة وهي قوة مرتبة في
العصب المفروش على سطح باطن الصماخ [illegible] الاصوات لا الاصوات
من حيث هي اصوات فقط ومن حيث اشارها [illegible] عارضة لها ولا
لم تتميز صوت عن صوت [illegible] الصوت موجود في الخارج
قبل وصوله اي قبل وصول الهواء المتموج الى الصماخ خلافا لمن اعتقد ان
الصوت لا وجود له في الخارج قبل ذلك بل انما يحدث في الحس من ملامسة
الهواء المتموج عند بلوغه الى الصماخ والا اي اذ لو لم يكن موجودا قبل وصوله
الى الصماخ لكان ادراكه حال وصوله الى الصماخ ولو كان كذلك
لما ادركنا جهته [illegible] الصوت موجود في الخارج قبل وصوله الى الصماخ
لانا ندرك قبل الوصول اذ لو كنا انما ادركنا حال الوصول لما ادركنا جهته
كما انا لما لم نحس بالملموس الا حال وصوله الى اللامس لم ندرك بالملمس ان
الملموس من اي جانب جاء ولقائل ان يقول ادراك الصوت الا ان
يكون حال وصوله الى الصماخ او قبل وصوله اليه وعلى الاول يلزم عدم ادراك
جهته وعلى الثاني ابطال القول بان الاحساس موقوف على وصول الهواء
المتموج الى الصماخ وفي الجوانب البعيدة ادراك جهة الصوت وعدم
ادراك جهة الملموس كلاهما ممنوع اقول فيه نظر لانه ان ادعى ادراك جهة الصوت
كما هي بعينه [illegible] ذلك [illegible] لم يكن موجودا الا عند الوصول
لما ادركنا جهته اصلا [illegible] بعض الادراكات
[illegible] وذهب اليه الشارحون مع [illegible] وقد يتمسك عليه بانا
نسمع صوتا من وراء جدار ولا يمكن ان [illegible] الهواء اي
[illegible] لانه لا يحفظ الكيفية المخصوصة [illegible] بشكل مخصوص
وذلك الشكل لا يبقى عند مصادفة الهواء الراكد [illegible]

تلك الحروف بعد خروجه من المنافذ وان حامل كل واحد من تلك
الحروف ان كان واحدا من الاجزاء الهوائية او مجموعها فان كان الاول وجب
ان يسمع السامع الكلمة الواحدة مرارا كثيرة حيث انتادي الى صماخه من
اجزاء الهواء وان كان الثاني وجب ان لا يسمع الكلمة الواحدة الا سامع
واحد وما ان وصول الهواء المتموج الى الصماخ لو كان شرطا لما سمع
الصوت من وراء جدار الجدار لا مسام له لكنه يسمع والجواب عن الاول
بان العبد الذي يحصل في مسام الجدار يبقى على ذلك الشكل وعن الثاني
بان الحامل هو كل واحد من اجزاء الهواء قوله وجب ان يسمع السامع
الكلمة الواحدة مرارا كثيرة قلنا لا نسلم ذلك لا يجوز ان يكون المتادي الى
صماخه من تلك الاجزاء جزء واحد لا غير وعلى تسليم ان البعض الاخر تام
لا ان الكلام في اجزاء الهواء المتادي الى الصماخ بل يجوز ان يكون
السامع مشروطا بان يصل اليه ويكون الشرط فيما بعدهم منتفيا فينتفي
المشروط معه وعن الثالث بان التجربة شهدت على ان الابواب كلما
كانت مسامها اقل كان السماع اضعف وكلما كانت اكثر كان اقوى
فلو عدمت المسام وجب ان يعدم بالكلية والهواء اذا تموج وصادم جسما
ثقيلا كجدار املس ونحوه حتى انصرف الى جانبه على هيئة ذلك الشكل
حدث عن ذلك صوت هو الصدى ويشبه كرة يصادم حائطا صلبا
فيحصل دوائر مراجعة من المحيط الى المركز وقيل ان لكل صوت صدى ولا سمع
الصوت الاعلى تبع المشهور لقرب المسافة فكانا يتماسان في زمان واحد
ولهذا يسمع صوت المغني في البيوت اقوى منه في الصحراء واما المذوقات
فان الجسم الذي لا يحس بطعمه لعدم تحلل شيء منه لكثافته الرطوبة
المبثوثة في اللسان لشدة تكاثفه والا حصل في تحليل اجزاء منه احس
بطعم كالنحاس فانه لا يتحلل من جوهره شيء لكن اذا احتك يحلل اجزائه

طعم طعم قوي ويسمى ذلك الطعم تفاهة والجسم تفها ويسمى التفاهة قد يقال
على عدم الطعم ايضا والجسم الحامل للطعوم اما لطيف او كثيف او معتدل بين
اللطافة والكثافة والفاعل فيه احدى الثلث اما الحرارة او البرودة او القوة المعتدلة
منها فالحار ان فعل في الكثيف حدث المرارة وفي اللطيف الحرافة
وفي المعتدل الملوحة والبارد ان فعل في الكثيف حدثت العفوصة وفي
اللطيف الحموضة وفي المعتدل القبض والمعتدل ان فعل في الكثيف حدث
الحلاوة وفي اللطيف الدسومة وفي المعتدل التفاهة غير البسيطة اي الكم
الطعم في الحقيقة لكن لا يحس الا بالحيل كما ذكره الشيخ في القانون واما
التفاهة بمعنى البسيطة لان البسيطة هي التي لا طعم لها لا يعد عدها
من الطعوم وظهر منه ان بسائط الطعوم تسعة الحرافة والملوحة والمرارة
والدسومة والحلاوة والعفوصة والقبض والحموضة وقد يوضع لها الوضع
بهذا

واما المركبات
فليس لها اسماء مخصوصة
عند الحكماء والحاصل
الا من جهة المواقعة

والى انه كالحال في الرطوبة يشتد من جهة اختلاطها من الطعوم بان
شيء لعل معها اسم كالحال في الحلاوة والحامضة النوع الثاني الكيفية الادركة
ويسمى ... ان كانت كحال الاشتعال كالمصاحبة والصلابة واضعافها
... ان كانت كحال الاشتعال كالمراض واللين لا حال بين القسم الاخر
... ان يكون الاستعداد لحال الشكل كالقوة على المصارعة لان الشيخ
اخرجها لان القوة على المصارعة يتعلق بسائر امور العلم بتلك الصناعة
والقوة على تلك الصناعة وكون الاعضاء بحيث يعسر عطفها وتقليبها
والاول لان من الكيفيات النفسانية والثاني في التحقق عبارة عن

على المعاني والالفاظ فان ليس هنا قسم آخر النوع الثالث الكيفيات
النفسانية وتسمى حالا ان كانت غير راسخة كالكتابة في ابتدائها وملكة
ان كانت راسخة كالكتابة اذا استحكمت والزمن بينهما بالعوارض الملكة
دون الفصول اذ لو كان بالفصول لامتنع ان تكون الكيفية النفسانية الواحدة
حالا وملكة واللازم باطل لان الصفة النفسانية اول حدوثها تكون حالا ثم
بعينها اذا استحكمت تصير ملكة ولهذا يكون شيء واحد حالا بالنسبة الى احد وملكة
بالنسبة الى آخر وذلك لان الاختلاف بالشدة والضعف لا يوجب اختلاف
النوع عند المشائين والمص ابتدأ من الكيفيات النفسانية بالعلم
على ما قال والعلم هو حصول صورة الشيء في العقل مجردة عن اللواحق الخارجية
واعلم ان الشيء المدرك لا يخ اما ان يكون ماديا او لا يكون فان كان
ماديا فهيئة المدرك صورة منتزعة من شيء تختلف مراتب انتزاعها
فان العقل يقدر على تجريدها عن المادة وعن اللواحق الغريبة المشخصة تشبيها
ايا ما حتى كانه عمل بالمحسوس عملا جعله معقولا وان كان مجردا فالامر فيه
الى الانتزاع وحصول صورة الشيء في العقل يشملهما وقيل انه حصول صورة
حصول صورة الشيء من فان العلم فهو خطأ لانه من الامور البينة عن الرسوم
وان جعله كذلك فهو حق وهو ان منه العلم بمعنى واما الرسوم
لاختلاف العلماء فيها ثم وجوه مرضي غير محتاج الى شرح للعلم اعترا
ضات كثيرة على هذا الرسم وما اجوبة لا يليق ايرادها في هذا المختصر
وهو اي العلم اما تفصيلي كمن علم مسئلة قصد الاجزاء المتعلقة
متميزا بعضها عن بعض واما اجمالي كمن علم مسئلة ثم غفل عنها ثم سئل عنها
فانه يحضر عنده حالا بسيطا هي مبدأ تفاصيل تلك الاشياء التي كانت
مفصلة على التفصيل قال الامام فيه الاجمالي ان لم يكن معلوما بطل
ان يكون العلم بالاجمال قبل العلم بالتفصيل وان كانت معلومة غير متميزا بعضها عن بعض

على التفصيل لم يكن للعاقل ان يقول ان اراد بالاجزاء المعلومة لا يكون معلوما مفصلا
لجاز ان تكون معلومة ونمنع الملازمة الاولى وان اراد بها ان لا يكون معلوما
بالكلية انها معلومة ونمنع الملازمة الثانية وجوابه منع الشرطية الثانية اي
لا نم انها لو كانت معلومة غير متميزا بعضها عن البعض فانه لا يلزم من العلم
بالشيء العلم بامتيازه عن غيره والا لزم من العلم بالامتياز بالكلية العلم
بالامتياز الامتياز الى غير النهاية فلا يلزم من العلم بالشيء العلم بامتيازه عن غيره
وهو ح والعقل قد يكون بالقوة وهو عدم العقل عما من شأنه ان
يعقل ويسمى اي ما من شأنه ان يعقل العقل الهيولاني تشبيها بالهيولى
الاولى الخالية في نفسها عن جميع الصور المستعدة لقبولها واما عدم العقل
عما من شأنه ان يعقل فيصح عدم العقل عما من شأنه ذلك كالجماد
فانه لا يقال انه عاقل بالقوة وهذه المرتبة حاصلة لجميع اشخاص النوع
في مبادي فطرتهم وقد يكون اي العقل بالفعل العقل بالبديهيات مع استعداد
اكتساب النظريات ويسمى اي هذه العقل العقل بالملكة واما النظريات
بحيث يكون موجودة عنده ويقدر على استحضارها متى شاءت من غير تجشم
كسب جديد ويسمى اي هذه المرتبة العقل بالفعل ومراتب الناس فيها مختلفة فمنهم
من يحصل المعقولات الثانية المكتسبة من العلوم الاولية بسرعة منها
بحيث ما على ذكركم اما شاقة وهو من اصحاب الفكر واما غيرشاقة وهو
من اصحاب الحدس ومنهم من يحصلها من غير طلب وشوق وهو قدسي
فيه واما النظريات على وجه لا تغيب عن النفس والعقل بالفعل
ويسمى العقل المستفاد وهذه مرتبة الانسانية والكمال والمتباينين لا تنال
اذا ادركت ذاتها كان العاقل عين المعقول فلا يكون العقل عبارة
عما ذكرتم اي من حصول الشيء في العقل لعدم التغاير بينهما
لانا نقول المتغايران متغايران اما الاول فهي ان العاقل عين المعقول

فلان المعقول صورة تكونها بعد تجريدها عن العوارض الخارجية وفي الحواشي القطبية
انما اذا كان مطلق الحس مظاهر واما اذا كان الحس المشاهد الى المدرك
فلان تقييد الكلي بالكلي لا يصير جزئيا اول ممنوع انما يتم اذا كان مطلق المدرك
اما اذا كان هذا المدرك فلا نسلم لا ان يقال اضافة المطلق الى المشخص لا يصير
جزئيا والعاقل حين تخصصه واحد بعينه لا جزئي لا يقال تلك الصور ان
كانت عين المشاهدة كلي وان كانت مغايرة اما لا بد وان يكون مساويا
لها ليس الا هي المعقول في تمام المهية فلم احتاج السالكين وهو لا لان احتاج
السالكين على وجه يكون احدهما حالا والاخر محلا ممنوع [illegible] اما سؤال
لم لا يجوز ان اضافة الشيء الى ما يشخصه يصح ان يقال ذاتي ذلك
[illegible] من المضاف والمضاف اليه لا الى الثالث [illegible] شيء
[illegible] الذات فان التغاير الاعتباري كاف في الاضافة [illegible]
وهي ان المستعمل لا يكون مجازا عما ذكرتم فلان حضور ماهية الشيء الاخص
حضور ماهية الشيء المغايرة لا يلزم من كونه الاخص اي حضور ماهية
الشيء المغاير كونه الاعم وهو حضور ماهية الشيء وهو ظاهر والسلم فيقال
ان كان ايجاد الشيء بعد حضوره واشخاص انما كان بالعكس اي اذا
وجدناشيا في الخارج ثم اخذنا ماهيته ولا يلزم من [illegible] العلم شرع
في بيان كيفية حصول المعقولات للنفس فقال اي النفس في مبدأ الفطرة
خالية عن المعقولات اي عن ادراك الكليات لكنها قابلة لها وان لا
لما صارت قابلة لا يشاع [illegible] بالذات وفيه نظر لانه ان اريد
انها قابلة بالذات والا لما صارت قابلة مطلقا فانه ممنوع
وان اريد انها قابلة مطلقا والا لما صارت قابلة بالذات فهي [illegible]
ممنوع والصواب ان يقال لكنها قابلة لها في الجملة والا لم يكن قابلة
لها اصلا فلا يحصل لها شيء من العلوم اصلا وهو ظاهر الفساد فان

هي قابلة لها في الجملة وموقوف حصولها على حصول الشرائط وارتفاع الموانع
وان كان ارتفاع الموانع في التحقيق من جملة الشرائط كما ذكر مثل ذلك وهو
اي ذلك الحصول انما يتحقق بكثرة الاحساس بالجزئيات والا اي لو لم يتوقف
على حصول الشرائط وارتفاع الموانع لكونها قابلة لحصل العلوم في مبدأ الفطرة والتالي باطل
وفي الحواشي القطبية [illegible] التالي نظر لانه عين النزاع وهو ان النفس في
مبدأ الفطرة خالية عن العلوم لا نسلم الا ان يقال ليس هو نزاع لانه مجمع
عندهم وليس الغرض اثباته بل الغرض بيان كيفية حصول العلوم لا
لبيان معنى الاستفادة والاولى ان يقال بعض الاستفادة لان النفس
في مبدأ الفطرة ليست خالية من [illegible] انما هي ان علم النفس بها
هو عين ذاتها فلم يكن في مبدأ الفطرة خالية عن جميع المعقولات على
ما يقتضيه الجمع المعرف باللام والاستغراق اللهم الا ان يقال المراد انها خالية
عن المعقولات التي يكون حصولها بالانطباع وايضا كون تلك الشرائط
انما يتحقق بكثرة الاحساس بالجزئيات لا يخلو عن شيء واذا حصلت
اي الشرائط وارتفاع الموانع وهو الاستعداد التام لتحصيل المعقولات
حصلت المعقولات بالفعل وهي اي المعقولات الحاصلة قد يكون
بحيث يكفي تصور الشيئين فيها في جزم الذهن بالنسبة بينهما ايجابا او
بالاثبات كالاوليات وقد لا يكون كذلك بل يتوقف جزم الذهن بالنسبة
بينهما اما على المشاهدة كالحسيات او على تكرر المشاهدة كالتجربيات
او على السمع كالمتواترات او على سنوح الوسط بالنظر والفكر اي
حركة من الانسان نحو المبادئ واليه اشار بقوله فان لم يكف تصور
الشيئين في جزم الذهن بالنسبة بينهما يتوقف على سنوح الوسط بالفكر
والنظر ان لم يتوقف على المشاهدة او التجربة او التواتر او غير ذلك
في الحكم والوسط هو الذي يحصل به نسبة احدهما الى الاخر في الحكم

الاعم الا احدهما موضوعا للآخر وموضوعا لهما او محمولا لهما او محمولا لاحدهما وموضوعا للاخر بل ويكمل
وتختلف مراتب النفوس في استخراجها اي في استخراج الاوسط فالبعض يصل اليه
الاوساط وترتيبها لا بد في الانتقال نحو المطالب من فكر مترتب من غير شوق للمطالب
الى النتيجة فهي القوة القدسية وغاية مراتب السلسلة الذي لا يدركه الا من
العلوم الستة ولو كان طويل الى غير سطح فكان في كثير من الطلبة الى مدة ما تامل
وفيما بينهما المتوسطات على اختلاف درجاتها والذي يدل على جواز
وجود النفس القدسية انه كما يمكن الانتهاء في طرف النقصان الى البليد
بحيث لم يتيسر له ان تتم شيئا من العلوم اصلا فلذلك يمكن الانتهاء في طرف
الكمال الى ان يجد نفسا بالغة الى الدرجة القصوى في القوة ويسرعة ادراك
ادراك الحواس حتى كان ذلك الانسان مطلعا على حقائق الاشياء
من غير طلب منه وشوق ونحو القوة لو وجدت كان صاحبها نبيا
او حكيما الهيا وان اريد بالحكم حيث ميل النفس لتصور المطلوبة لا
تتوقف على الحكم فيما والا لوجب ان يوجد الحكم مع حصول التصور المطلوب
للنفس لاستحالة تحقق المشروط دون الشرط واللازم باطل لان الحكم
في الشيء طلب لحصول ذلك الشيء وذلك لا يتاتى مع حصول ذلك الشيء
لامتناع طلب الحاصل الحركات المتخيلة التي بها يستحصل العلوم الموجبة
للعلوم المطلوبة فهو لا يجامع العلم لكونها معدات سابقة عليها وفي ان الحركات
المطلوبة لا يكون المعد السابق على الشيء لا يكون معه فلا فلا يجوز ان يبطل بطلان
الحكم عند المنتهي فتتم وان اريد به العلوم المرتبة في العقل الموجبة لحصول
علم آخر فهي واجبة الاجتماع معه لانها موجبة لحصوله والموجب يجب حضوره
عند حصول المعلول لاستحالة وجود المعلول بدون العلة وقياس الحركات
المطلوبة وتشبيه المتكلم بمتناول البناء وفناء البناء مع كونه علة له فلا وجه
لانا لا نسلم كونه علة للبناء اولا وذلك لان البناء علة لتحقق اجزاء البناء

الى اوضاع محلله وانها انما تكون علة لاجتماع تلك الاجزاء والاتصاف بالعلة
معدة لحصان صورة البناء عن واهب الصور فاذا فقد البناء من حيث
هو بناء وحركة فقد فقدت الحركة لكن الاب الا انه فانه علة لحركة
المني الى الرحم ثم تحفظ المني في الرحم الى طبيعة واما باجتماعه في الرحم
ثم تشكل الصورة الانسانية لديه والمعتمد هو واهب الصور والعلم ان
الحكماء ذهبوا الى ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول وذكر الامام في بيان
ذلك وجوها منها ان يقال كل من علم ذات العلة علم انها موجبة للمعلول
لذاتها وكل من علم انها موجبة للمعلول لذاتها علم المعلول فينتج من الاول
الى ان كل من علم ذات العلة علم المعلول اما الصغرى فلان العلة
انما كانت موجبة لذاتها للمعلول لكان كونها لذاتها موجبة للمعلول لازما
له والعلم بالملزوم ملزوم للعلم بلازمه الموجب لكونه من الشرت على
ما عرف في المنطق واما الكبرى فظاهرة لان كون العلة موجبة للمعلول
لذاتها اضافة بينها وبين المعلول والعلم بالاضافة من الامور المستلزمة
للعلم بكل واحد منهما فقوله والعلم بالعلة وفي نسخة مصحح ففرق على النص
والعلم بالمعنى التي هي اول ما يتحصل بعد ذلك تم تصور الماهية
لا يوجب العلم بلوازمها الترتيب يحتمل ان يكون ايرادا على هذا الوجه
وتقريره ان يقال لما نقرر من الدليل يتوقف على ان العلم بالعلة
او بالماهية كيف ما ثبت يستلزم العلم بلوازمها الترتيب وذلك غير ثابت
والا لزم من العلم بلوازمها العلم بلازم اللازم الى غير النهاية لعلم
من العلم بالعلة او الماهية العلم بامور لا تتناهى وذلك ظاهر البطلان
ثم تصور الكيفية مع تصور لوازمها الموجب موجب للجزم بنسبته الى الماهية
والا لاحتاج الى واسطة فلا يكون قريبا والمعتمد خلافه فان يكون تصور
العلة مع تصور كونها موجبة لذاتها للمعلول موجب للجزم بحصول العلة

لكن ذلك لا يفيد المدعي لجواز تصور ذات العلة مع الذهول عن كونها
موجبة لذاتها للمعلول ويحتمل ان يكون مراده بيان ان العلم بالماهية
لا يوجب العلم بلازمها الموجب بل العلم بها مع العلم بلازمها الموجب
موجب لجزم الذهن باللزوم بينهما من غير حاجة الى ذلك الوجه وهو الظاهر
وفي الاول بحث لجواز ان يقتضي اي ما لا يكون له لازم ذهني وان يكون
لازمه بعض افراد ماهيته او اكثر على ان يكون اللازم بينهما من الحواشي
وفي الحواشي القطبية قوله الا لازم من العلم بلازمها العلم بلازم اللازم
اي اللازم الذي لا واسطة له ولا يكون من الامور الاعتبارية يمكن الشيء
ليس غيره والا لا تردد شيء من المعين والعلم الاستدلالي الا ان نفي
السبب عدم التنافي في شيء منه الصورة ادليل وذلك لان كل كلي
من جانب المعلول
يمكن للعقل ان يعتبر لا اراده وربما لا يكون لازمه الموجب بعض افراده
ولذلك اللازم ايضا لا لازم لذلك وهو علم جزافي موجب شيء من اليقين والعلم
بالسبب اي بوجود السبب على ما ذكره المص في شرح الملخص لا يحصل
الا بعد العلم بوجود السبب لانه اي لان الوجود سبب يمكن الممكن
او نظر اليه من حيث هو مع قطع النظر عن وجود سبب وجوده يكون
الحكم بوجود وجوده بل ذلك انما يكون بالنظر الى وجود سببه على
فلا يكون وجوده ما هي الا بالنظر الى سببه وفي الحواشي القطبية ان
اراد به انه لا يلزم من مجرد النظر الى ذاته مع قطع النظر عن سببه معرفة
وجوده فمسلم ولكن لا يلزم منه ان كل ما لم يعلم الى سببه لم يحصل علما
بل اكثر المعلومات كذلك وان اراد به ان كل ما لم يعلم الى سببه استحال
معرفته فهو اول النزاع اقول الاشبه انهم ارادوا ذلك انه لا يصح
الاستدلال من امكان الشيء على وجوده بل يجب ان يعلم الى سبب
وجوده حتى يتحقق وجوده والله اعلم بالصواب وانما يعلم بسببه فيعلم

كليا اي كل ما حصل العلم بوجوده بسبب العلم بوجود سببه علم ذلك كليا
على معنى ان المعلوم بذلك العلم يكون شيئا اذا حصل في العقل يمنع
حصوله ولا يمنع من صدقه على كثيرين وذلك لانا اذا علمنا ان الالف
موجب للباء وعلمنا الباء وصدره عنه وكذا ما يكملها لان نفس تصوره
لا يمنع من وقوع الشركة وفيما كلي يكفي في العلوم المعلوم بسببه كليا
وهو المطلوب وفيه نظر لانا نمنع لو استدللنا بالالف على الباء اما كون
تلك بينه الالف على هذا الباء فلا وقوله وكذلك اذا علمنا ان الالف المقترن
بامور كلية موجب للباء المقترن بامور كلية عطف على قوله لانا اذا علمنا اما
ذكره ليعلم ان المعلوم بسببه كلي كان السبب معد للشيء او غير معد وعلم
اي من ان تعدد الكلي في الكلي اي ان الصورة الحاصلة في العقل من الخارج
الخارجي يكون كليا لكونها مركبة من تهيئة كلية وعوارض كلية وتقيد الكلي
بالكلي كلي وان انضم اليها اشخاص لمحال في الخارج امرا واحدا فقط وجب ان العلم
عند تغير المعلوم اي اذا تعلق علم بمعلوم ثم تغير ذلك المعلوم عما كان
هو عليه بنوع من انواع التغيرات فلابد ان يتغير العلم الذي يتعلق به
ايضا عما كان متعلقا به اولا لان العلم بالشيء لابد ان يكون مطابقا
له واذا كان كذلك فلو لم يتغير العلم عند تغير المعلوم لزم ان يكون
العلم الواحد مطابقا للامرين مختلفين ومطابقته محال لا يخفى واليه اشار
بقوله لكونه مطابقا للمعلوم وامتناع مطابقة العلم الواحد للامرين
مختلفين واذا تقرر ذلك فنقول قال المص في شرحه للملخص المعلومات
اما ان يكون مطابع كله اولا شيء صاحب جزئية فان كان الاول امتنع تغيرها
عما هي عليه فان الانشائية يستحيل تغيرها اي انتقال ان لا يكون انشائية
واذا كان كذلك امتنع تغير العلم بالطبائع الكلية واليه اشار بقوله والطبائع
الكلية لا تمتنع تغيرها امتنع تغير العلم لها والا لزم مطابقة العلم للمختلفين

لامر واحد وان كان الثاني جاز صدقها على كثيرين علية لان الشخص الذي في البيت
يجاز ان يخرج من البيت ويدخله غيره لا محالة اجيب ان تغير العلم بها
اذ لو بقي العلم الذي كان متعلقا بالشخص في البيت حتى خرج منه لم
يكن ذلك علما بل جهلا لعدم مطابقته للخارج والاشارة بقوله ولان
الجزئيات فانه يكون تغير العلم بها لما ذكرنا وفي الحواشي القطبية امتناع
تغير العلم بالكلي دون الجزئي نظر اذ لقائل ان يقول الفطر هو انه لا وجه
منها الا كان الانسان يستحيل ان لا يكون انسانا فلا يتغير العلم الذي
يتعلق بها فكذلك خروج زيد عن البيت لا يكون الا خروجه عنها فلا يتغير
العلم الذي يتعلق بانتفائه وهو غير وارد لان المراد ان العلم بالاحكام
على الطبائع الكلية على الطبيعة الانسانية بانها في بلد الصفة الكلية نه
لا يتغير لعدم تغير تلك الاحكام بخلاف العلم بالاحكام على الاشخاص
الجزئية فانه لما كان يتغير تلك الاحكام فلا جرم تغير العلم بها فان لم يكن
الشخص كائنا في البيت مع انه يكون وقتا لا يكون فلا جرم تارة يكون العلم
بكونه في البيت وتارة بكونه خارجا عن البيت فيتغير العلم والعلوم الكلية
اللازمة عن الضرورية اي عن المقدمات التي يسلم الكل ضرورته
لا تنحصر ضرورية على ما ظن بعضهم من لزوم كون نتائج الاول بالضرورة
سيما اذا كان القياس من مقدمات ضرورية فان اللازم عن الضروري
لزوما ضروريا ضروري لان الضرورة كيفية اللزوم اي كيفية لزوم النتيجة
لا كيفية اللازم اي النتيجة ولما فرغ عن المباحث المتعلقة بالعلم شرع
في العالم والمعلوم من مباحثه على بحث واحد وهو قوله وكل مجرد يجب
ان يكون عاقلا للمعقولات كلها واستدل عليه بقوله لانه يمكن ان يعقل
وفي بعض النسخ وحده وكل ما يمكن ان يعقل وفي ذلك البعض
وحده يمكن ان يعقل مع غيره وفي الحواشي القطبية فيه نظر فان السواد

يمكن ان يعقل ولا يمكن ان يعقل مع البياض وفيه نظر لان العقل يحكم بتنافيهما
منتهيا والحاكم على الشيئين يجب ان يحضره المحكوم عليهما المحكوم به الا ان
يمنع ذلك وفيه ما فيه وكل ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن ان تقارنه صور
المعقولات في العقل بناء على ان تعقل الاشياء يستدعي حصول ماهياتها
في العاقل وكل ما يمكن ان تقارنه صور المعقولات في العقل يمكن ان تقارنه
صور المعقولات في الخارج لان تلك الصحة لا يتوقف على حصول المجرد
في العاقل لان حصوله فيه شرط المقارنة فيتوقف صحة المقارنة على حصول
المجرد فيه يتوقف صحة الشي على وجوده الممتنع عندنا وهو فكل مجرد يمكن
ان يقارنه صور المعقولات في الخارج وكل ما يمكن للمجرد فهو واجب
الحصول له والا اي لو لم يكن له بالقوة فكان خروجه من القوة الى الفعل موقوفا
على استعداد وهو يستلزم التبعض من المادة والاول كان لا يتعلق
بالمادة فلم يكن مجردا هف والمقدمات باسرها ممنوعة اما الاولى
فلانا لا نسلم ان كل مجرد يصح ان يعقل فان الواجب لذاته مجرد ويمتنع
ان يعقل ويمكن ان يجاب عنه بان الشيخ من في الهيات الشفاء
وفي النمط الثالث من الاشارات ان المانع من كون الشي معقولا
هو المادة ولواحقها فاذا فرض جوهر مجرد عن المادة ولواحقها فلا
مانع له من ان يصير معقولا فامكن ان يكون معقولا وليس المدعي الا
ذلك وانما كون ذات الباري غير ممتنع ان يكون معقولا للبشر لا
يقتضي امتناع ان يكون معقولا في نفسها وهو ظاهر واما الثانية
فلانا لا نسلم ان كل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع غيره فانه لم
لا يجوز امتناع تعقل بعض المجردات اعني الواجب عند منع تعقله
مع غيره والاشارة بقوله وعلم منه امتناع تعقله مع غيره لا امتناعه
فقد يعتبر موجبة لانه قال كل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع غيره

والواجب لما كان مما لا يمكن تعقله عندكم فلم يصح ان يقولوا انه يعقل
ولا يعقل مع غيره حتى ينقض علينا نقضا الا ان يقتصر على منع تلك المقدمة
وطلب البرهان عليها فانها ليست مبنية على ما يقول بكذا برهانه
اثباتهم لو فرض امكان ان يعقل المجرد مع كل غيره وهو ممنوع لانه لا يمكن ان
يعقل مع الواجب لامتناع تعقله فانتقض نقضا عليكم والجواب عنه ان
يعقل كل موجود يمتنع ان يسكت عن صحة الحكم عليه بالوجود والوحدة
وما يجري مجراهما من الامور العامة ولذلك حكم بعضهم بان التصور لا يعرى
عن تصديق ما والحكم بشيء على شيء يقتضي مقارنتهما في الذهن فان
لا شيء يصح ان يعقل وحده الا ويصح ان يعقل مع غيره وهذا الجواب
ذكره المولى المحقق في شرحه للاشارات وفيه بحث لانه ان اراد انه
يعقل كل موجود لا يسكت عن صحة الحكم عليه بذلك في نفس الامر فهو
مسلم لكن لا نسلم ان ما لا يصح ان يسكت عن الشيء في نفس الامر فهو في
التعقل ايضا كذلك لا بد له من دليل وان اراد انه لا يسكت عن
صحة الحكم عليه بذلك في التعقل فهو عين النزاع سلمنا ذلك لكن المقدمة القائلة
انه لا شيء يصح ان يعقل وحده الا ويصح ان يعقل مع غيره يلزم من ذلك
مع ما يعلم انه ان كل مجرد يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها
وهو غير لازم مما ذكره واما الثالثة فلانا لا نسلم ان كل ما يمكن ان يعقل
مع غيره يمكن ان يقارنه صور المعقولات في التعقل على ما لا يلزم
من امكان تعقل المجرد مع غيره اي من امكان ان يكون حالا مع
غيره في التعقل امكان ان يكون معه صور المعقولات في التعقل حتى يلزم
امكان ان يقارنه صور المعقولات في التعقل وتحقيقه ان المقارنة
جنس تحته ثلثة انواع مقارنة الحال للمحل ومقارنة المحل للحال ومقارنة
احد الحالين للآخر ولا يلزم من صحة الحكم على شيء بنوع واحد صحة الحكم

بناء الاعتراض عليه فان العرض والصورة يصح ان يقارنا كل جوهر عاقل
مقارنة الحال للمحل من غير عكس اي ان الجواهر العاقلة اذا عقلت تلك فلو قيل
ان اردتم به ان كل ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن ان يقارنه صور
المعقولات في التعقل ان كل ما يمكن ان يكون مع غيره يمكن ان يكون
معه صور المعقولات في التعقل فهو ممنوع لان معنى المقدم امكان ان
يكون حالا مع غيره في التعقل من الشق الاول لا يلزم الثاني وان اردتم
ان كل ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن ان يكون صور المعقولات معه
مقارنة في التعقل فهو مسلم لكن لا نسلم ان صحة هذه المقارنة تتوقف على
حصول المجرد في العقل مع انه لا دلالة على صحة الشيء على وجوده ممنوع لان الالزام
يتوقف صحة وجود نوع على وجود نوع آخر ولا استحالة فيه واما الرابعة
فلانا لا نسلم ان كل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات في التعقل يمكن
ان يقارنه صور المعقولات في الخارج على ان لا يلزم من امكان
مقارنة صور المعقولات في التعقل امكان مقارنتها في الخارج فان
الاولى عبارة عن حلولها فيه حال كونها في التعقل والثانية عن حلولها
فيه حال كونها في الخارج ولا يلزم من الاولى الثانية وانما يلزم ان لو لزم
من صحة حكم على ماهية عند كونها في الذهن صحة ذلك الحكم عند كونها في الخارج
وذلك ممنوع فان الانسان الذهني يصدق عليه انه حال في المحل مجرد
انه شاني وصورة للانسان الخارجي وذلك يستحيل على الانسان الخارجي
وكذلك يصدق على الانسان الخارجي بانه قائم بذاته حساس متحرك
بالارادة محسوس بالحواس الظاهرة ولا شيء من هذه الاحكام يصدق
على الانسان الذهني والجواب عنه ان اعتبار حصول الانسان مثلا في
الذهن من حيث هو هو ماهية الانسان غير اعتبار حصوله في الذهن
من حيث هو صورة ذهنية وهو ظاهر فان الاول هو تعقل الانسان

والثاني هو الصورة المنتزعة للانسان وهي محاذية الى العقل او شكل
الاول والعقل اذا حكم على الانسان باعتبار الاول وجب ان
يطابق الخارج والا لارتفع الوثوق عن احكام العقل واذا حكم
بالاعتبار الثاني لم يجب ان يطابق الخارج لانه لم يحكم على الانسان
الخارجي بل حكم على الذهني وحده وهنا لم يحكم بصحة مقارنة المجرد
لغيره من حيث هو صورة ذهنية بل من حيث ماهيته فيجب ان يكون
مطابقا للخارج واما الامثلة التي ذكرها فانما لم يجب مطابقتها للخارج
لكونها حكما عليها من حيث هي صورة ذهنية وهذا هو التحقيق كما ذكره
المولى المحشي في شرحه للاشارات وفيه بحث لانه لو كان الحكم بصحة عدم
مقارنة المجرد لغيره من حيث ماهيته لكان المقدمات الممهدة اولا
مستدركة لا دخل لها في الاستدلال اذ يكفي ان يقال كل مجرد يصح
ان يحكم العقل عليه من حيث ماهيته بصحة مقارنة الغير اياه فيجب ان
يطابق الخارج على انه لو كان كل ما يمكن ان يتعقل مع غيره يمكن ان
يقارنه صور المعقولات في العقل صرح في ان الحكم ليس على الا
الخارجي باعتبار حصول ماهيته في العقل بل على الذهني وحده فان
المعقول الذي يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل ليس
الا الصورة الذهنية لا [illegible] الماهية فلا نم ان كل ما يمكن
للمجرد فهو واجب الحصول له لان الاولى موقوفا على استعداد المادة
فلا نم ذلك ولم لا يجوز ان يتوقف على شرط او رفع مانع كما
الاستعداد اي بالقوة من غيره ولا بد من دليل ولعله اشار بقوله
وما ذكره لبيان المقدمة الاخرى ايضا ممنوع قال بعض الناظرين
في هذا الكتاب وهذا منع للاستدلال وحوى في مثل هذا المقام الكلام
غير مرضي لانه يجري مجرى المكابرة لان صحة [illegible] الشرطية ثابتة

في الامور العامة وما يدل على ان كل ما كان مجردا صفته كالعقول المفارقة
واما [illegible] ان المصنف [illegible] لا يكون الالة ولا يكون [illegible]
مانع [illegible] صفة ذات الشيء والا [illegible] لا يكون لا محالة [illegible] ذات
الذات باقية فان قد الحقت الاعتراضات الا اعتراضا واحدا وهو
لم لا يلزم من صحة نوع من المقارنة صحة نوع اخر منها وفيه نظر لانه لو افاد
ذكران للمقتضي لكل ما يمكن للمجرد لا يكون الالة [illegible] من الدليل [illegible]
ليس [illegible] الا في المبدا الاول واما ثانيا فلانا لا نم انه قد الحقت الاعتراضات
الا واحدا بل [illegible] الكل الا اعتراض واحد ثم قال يمكن الجواب عنه بان
حصول نوع من المقارنة يكفي في الدلالة على صحة مطلق المقارنة مطلقا
من حيث الماهية المشتركة وهي كافية في مرادنا لان العقل اذا حكم بمقارنة
المجرد لغيره في الجملة من حيث ماهيته يجب ان يكون في الخارج ايضا كذلك
لانه ولا يتحقق صحة مقارنة المجرد لغيره في الخارج الا بمقارنة [illegible] ذلك الغير
المجرد بمقارنة الحال المحل وفيه نظر لانه لما كان حكم العقل بصحة مقارنة المجرد لغيره
مقارنة المحل للحال من حيث ماهيته كافيا [illegible] فلا حاجة الى التعرض
لنوع اخر من المقارنة وارتكاب تكلف الاستدلال من احدى المقارنتين
على الاخرى ولما فرغ من العلم والعالم شرع في [illegible] الكيفيات النفسانية
فقال والقدرة صفة مؤثرة اي شاعرة في مبدا الافعال مختلفة اما التوه
مبدئية [illegible] الافعال مختلفة [illegible] ان يكون ذو القدرة
بحيث ان شاء فعل وان لم يشا لم يفعل [illegible] اي نسبة القدرة
الى الضدين على السوية لانه اذا انضم اليها ارادة احد الضدين
حصل ذلك الضد وان انضم اليها ارادة الاخر حصل ذلك الاخر
ثم لو اريد بالقدرة مجموع الامور الذي يترتب عليه الاثر فلا يكون نسبتها
الى الضدين على السوية اذ لا يحصل بها الا احد الضدين والحق انه [illegible]

يصدر بها من النفس فعل من غير تقدم روية كمن يكون شجاعا من غير ان يحكم
لا بخوف تلف ويضرب العظيمة من غير ان يفكر في نفسه [illegible] مرة واحد
الفضائل الملكية عفة الشجاعة والعفة والحكمة ومجموعها العدالة ولكل واحد
من هذه الثلثة طرفان جائران فالشجاعة عبارة عن الخلق الذي
يصدر عنه الافعال المتوسطة بين التهور والجبن والعفة عن الخلق
الذي يصدر عنه الافعال المتوسطة بين الخمود والفجور والحكمة عن الخلق
الذي يصدر عنه الافعال المتوسطة بين الجربزة والغباوة ولما كانت
الاطراف رذائل لما فيها من الافراط والتفريط واما الاوساط فضائل كلها
عنها وهذا اصل هذه الامور واوسطها واعرف معنى العدالة فالعدالة حالها
شيء واحد هو الطور والكلام المستقصى فيها مذكور في كتب الاخلاق اللذة
ادراك الملايم اي ادراك ذات الملايم وهو المؤثر عند المدرك من حيث هو كذلك
مؤثر اي من الامر اولا لا ادراك صورة [illegible] ويريد ان اللذة لا يتم بحصول صورة
ما ثبت هي اللذة بل انما يتم بحصول ذاته والا يكفي ذلك بل يحتاج الى ادراكه
من حيث هو مؤثر على ما قال من حيث هو كذلك لان الشيء قد يكون مؤثرا
من جهة دون جهة واما الالتذاذ فهو مختص بالجهة التي هو فيها مؤثر لا غير
وقس الالم عليه حيث قال والالم ادراك المنافي من حيث هو منافي
لا يقال [illegible] كل [illegible] مدرك كل واحد من [illegible] الا من حيث
[illegible] فالمنافي [illegible] عن كل واحد منهما [illegible] الاخر [illegible] ولكن [illegible]
شانه لا يحتاج الى التعريف لان ما ذكره هو التنبيه على وجههما لا تعريفهما
على ان المحسوسات قد يحتاج احيانا الى [illegible] التعريف كما ذكرنا
فيما سبق والصحة حال او ملكة يصدر عنها الافعال من الموضوع
لها سليمة فقوله حال او ملكة كالجنس فان المرض وغيره من الكيفيات
النفسانية ايضا كذلك وكذلك [illegible] عن غيرها [illegible] تصدر عنها

الافعال كالجذب والهضم والادراك والحركة من الموضوع لها وهو البدن
سليمة اي على مجرى المعتاد اذ الصحة هي السبب لان يصدر كل فعل عن العضو
الذي هو موضوعه سليما وكان ان [illegible] الرابع في ذلك العضو
سبب لنفس الفعل والصحة سبب لسلامته وكذلك يصدر مع عدمها وانما
كان كذلك والا لامتنع صدور الافعال مع عدم الصحة وكذلك المرض سبب
لنفس الفعل عند من يجعله كيفية وجودية كالحفظ على ما قال والمرض حالة
او ملكة يصدر عنها الافعال من الموضوع لها غير سليمة واما من يجعله عدم
الصحة فيحده بانه عدم ملكة او حالة يصدر عنها الافعال من الموضوع لها
سليمة ومعناه ان لا يكون الافعال منه سليمة لا ان يصدر منه غير واحد
فلا يرد عليه ما قيل ان هذا الفعل امر وجودي والامر العدمي لا يكون
سببا للامر الوجودي على ان اعدام الملكات ليست اعداما صرفة
ولهذا اسند اليه بما انه وجودي كالملكات واما ان كون ذلك جائزا ان
يستند الى هذا الفعل [illegible] الاول ان كل واحد من اللذة [illegible] والحد
للتحقيق وههنا [illegible] وقد [illegible] هكذا ان كان الجنس احد [illegible]
لم يذكر الا [illegible] ان كان احد [illegible] لا [illegible] فقيل لا الاحسن لا يوجب
اصلا فضلا عن ان يكون جنس شيء [illegible] ان كان احدهما [illegible]
نفس الامر لكنه [illegible] انه [illegible] لم يكن يعرف اصلا الثاني ان
لماذا [illegible] الحال في تعريف الصحة على الملكة مع ان الملكة [illegible]
من الحال فان الصحة الراسخة اشرف من غير الراسخة ولهذا اورد ههنا
الشيخ في القانون الثالث ان [illegible] عنها [illegible] ان البدن
الصحة وقوله من الموضوع بانه البدن [illegible] الرابع ان
[illegible] الصحة بالسلامة [illegible] الشيء بنفسه [illegible] الخامس ان
صدور الافعال اعم من كونه بواسطة او بغيرها فيدخل السبب [illegible]

الصحة في الحد السادس ان المرض غير داخل تحت الحال والملكة لانه
اما سوء المزاج وهو انما يحصل بورود الكيفيات الاربع او نقصانها
عما ينبغي بحيث لا تبقى الافعال معه سليمة ونشأ ان الكيفية المزيدة
وصيرورة البدن متصفا بها ليس شيء منهما داخلا تحتهما اما الاولى
فلانها من الكيفيات المحسوسة واما الثانية فلانها من مقولة ان
ينفعل واما سوء التركيب وهو اما مقدار او عدد او وضع او شكل
يخل بالافعال والاولان داخلان تحت الكم لا الكيف والثالث
مقولة برأسه والشكل وان كان داخلا تحت الكيف لكنه قسيم الحال والملكة واما
تفرق الاتصال فهو عدم الاتصال عما من شانه ان يتصل والعدم
لا يندرج تحت مقولة فضلا عن دخوله تحت الحال والملكة واما المرض فيحمل على شيء
من انواع المرض لحمله اشكال دخوله تحتهما الا ان دخول الشيء تحت شيء
يستلزم دخول جميع اقسامه تحته او نقول الصحة اما مزاج ملائم او اتصال
ملائم او تركيب ملائم وشيء منها لا يدخل تحتهما بالطريق الذي عرفت في حمل
الصحة تحتهما السابع ان الصحة اما ان تكون عبارة عن اجتماع العناصر وهو
من مقولة المضاف او عن انكسار سورة كيفيات بعضها بالبعض وهو من
مقولة ان ينفعل او عن الكيفية الحادثة التي هي المزاج او من الكيفية التابعة
للمزاج كالطعم وعلى التقديرين تكون من الكيفيات الملموسة او الاستعدادية
فلم يبق الا ان تكون عبارة عن القوى اعني الصور النوعية ولا يجوز
جعل المرض ضدها الجواب عن الاول ان ذلك ليس حكما بالترديد بل
تردد في الحكم والجنس هو القدر المشترك بينهما وهو مسمى احدهما وهو
ظاهر غير مشكوك فيه وانما وجب تفسير الصحة بالمعنى العام المشتمل اليهما
لانه لو فسره بالاحد بما لا يعكس بالامر وعن الثاني بان الحال مقدم
على الملكة بالطبع لان الوصف يكون اولا حالا ثم يصير ملكة فقدم الموضع

لتكون الوضع على وفق الطبع وعن الثالث بان الصحة مبدأ فاعلي للمو
ضوع مبدأ ماديا وجاز ان تكون للشيء مبدآن كما كل مركب تحت هذه الغاية
لطبيعة حكمية وهي ان القوى الجسمانية لا تصدر عنها افعالها الا بشركة من مو
ضوعاتها فهو يصدر عنها الافعال عن الموضوع لي معناه ان الصحة
علة لصيرورة البدن مصدرا للفعل السليم كما ان النارية علة لكون النار
مسخنة والقوى المحركة علة لكون الحيوان متمكنا من الفعل الاختياري
فمعنى تصدر عنها اي يصدر لاجلها وبسببها من موضوعها وهذه وجه
واجبة الرعاية وعن الرابع بان السلامة ترادف الصحة بالمعنى اللغوي
لا بالمعنى المصطلح عليه عند الاطباء وعلى هذا لا يمتنع اخذ السليم اللغوي
في تحديد الصحة المصطلحة وعن الخامس بان المصدر بالحقيقة هو الذي يصدر
عنه الشيء بلا واسطة واما الذي يصدر عنه بواسطة فلا يكون هو المصدر
بالحقيقة بل الواسطة وعن السادس بان المرض ليس جنس سوء المزاج
والتركيب وتفرق الاتصال بل هو جنس جنسها على اصطلاح الشيخ في القانون
تقول الامراض المفردة ثلاثة اجناس جنس جنس سوء المزاج وجنس جنس
سوء التركيب وجنس جنس تفرق الاتصال والتابع غير المتبوع فان لا
يلزم من خروج المتبوع عن الحال والملكة خروج التابع عنهما ولا يليق التطو
يل في كتب هذا المختصر بل هذا الفن فلنعرض عنه وعن السابع بان الحصر
ممنوع في قوله الصحة اما ان تكون عبارة عن كذا الى آخره لجواز ان تكون
كيفية تابعة لجميع المزاج كالعلم والقدرة والشهوة والنفرة سلمنا الحصر
لكن لم لا يجوز ان تكون الصحة هي المزاج قوله لان المزاج من الكيفية
الملموسة قلنا لا نسلم فان كون الشيء من الكيفيات الملموسة والنفسانية
لجواز دخول شيء واحد تحت جنسين مختلفين باعتبارين كالحركة فانها من
المبصرة والملموسة وبهذا خرج جواب آخر عن السادس وهو لا يخرج عن

سلمنا ولكن لم لا يجوز ان يكون الصحة عبارة عن القوى التي لاجلها ثم لا يجعل المرض
ضدا لها قلنا مسلم فانه ليس ضد الصحة بل التقابل بينهما تقابل العدم والملكة
على ما صرح به الشيخ في اخر الفصل الثالث من المقالة السابعة من الفن
الثاني من منطق الشفاء حيث قال والمرض من حيث هو مرض بالحقيقة
عدم لست اعني من حيث هو مزاج او الم فان قيل قد جعل الشيخ التقابل
بينهما تقابل التضاد في الفصل الثاني من التعليم الاول من الفن الاول
من كتاب القانون حيث قال والمرض هيئة في بدن الانسان
مضادة لهذه اعني الصحة وكذا في الفصل الثاني من المقالة السابعة المذ
كورة من الشفاء حيث قال والمتضادات التي اما ان لا تتعرى
الموضوع عنهما عن احد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة او قد تتعرى عنهما
فيكون بينهما واسطة مثال الاول الصحة والمرض فانه لا يخلو الموضوع منهما
البتة وقد ذكر هذا ايضا المص فيما سبق في بحث التقابل فمن كلامه بانت
قلنا التقابل بينهما تقابل التضاد بحسب الشهرة وتقابل العدم والملكة بحسب
التحقيق فان الشيخ ذكر الصحة والمرض والزوجية والفردية في المتضادات بحسب
المشهور في الفصل الثاني من المقالة السابعة المذكورة ثم قال في الفصل
الثالث منها قال واما التحقيق بهذه الامور يعني الصحة والمرض والعلم
والجهل والحركة والموت والشجاعة والجبن والعفة والفجور وما يشبه ذلك
فموضع تحصيل ذلك مبني لنا ان نشير فيما الى ما وقع عليه الاساس
الخامس في امر التضاد وامر العدم والصورة بعد المشهور فلا نترك السلم
مبهما وقال هنا ما يجب التحقيق ثم قال الخير والشر اكثر الاشياء
متضادة انما بالحقيقة تضاد العدم والملكة فان الشر عدم كمال من شانه
ان يكون للشيء اولم يكن والسكون والظلمة والجهل وما اشبه ذلك
كلها اعدام والمرض ايضا من حيث هو مرض بالحقيقة عدم لست اعني

من حيث هو مزاج او الم وانما الحق ان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة
فلا يخلو الموضوع متوسطا لانهما كالموجبة والسالبة حتى يكون بينهما مخصصة يخص
او موضوع واحد في وقت واحد فيكون نسبة العدم والملكة الى ذلك
الشيء والحال نسبة النقيضين الى الوجود كله ولا واسطة بين النقيضين
فكذلك لا واسطة بين العدم والملكة واليه اشار المص بقوله ولا واسطة
بينهما كما ذهب اليه الشيخ لانه اذا فرض وقت بعينه فلا بد من ان يكون
مصدرا لجميع الافعال اي الحيوانية والنباتية والطبيعية من الموضوع
الواحد بعينه كعضو واحد او اعضاء معينة وقت بعينه سليما ام لا والاول
هو الصحة والثاني هو المرض فلا تكون لا واسطة بينهما فان الشيخ ابطالها
يعني ان الذي في حال لا واسطة ولا ليس بواسطة على ما ذكره الشيخ ان لم
الموضوع والجهة والاعتبار واحدا بعينه في زمان واحد بعينه فاذا فرض
كذلك وجاز ان يخلو عن الامرين كان هناك واسطة كما في الخلو السواد
الصرف والبياض الصرف فان بينهما وسائط الالوان فيتدرج الموضوع
من كليهما الى الوسائط وربما خلا الى العدم بان يصير مشفا فيكون
الواسطة سلب الطرفين مطلقا من غير اثبات او واسطة خالطة من
الطرفين وان لم يخل فلا واسطة هناك كما في الصحة والمرض فانه
اذا فرض عضو واحد او اعضاء معينة حتى الجميع في زمان واحد لم يجز
ان يخلو عن الامرين جميعا لانه اما ان يصدر عنه جميع الافعال سليمة
او لا يصدر جميع الافعال سليمة بل يصدر جميعها عنه غير سليمة ومن ذهب
الى الواسطة بينهما كجالينوس وشيعته فقد شرط في الصحة كون صدور
الافعال كلها من كل عضو سليما في كل وقت سليما يخرج عنه صحة من يصح شتاء
ويمرض صيفا وكذا من غير استعداد ورب لذة الها الشيخ لصحة
الافعال والمشايخ وانا فيمن لا تنالت في الغاية والانابة فوقة

وكذا في المرض فالخلاف في ان بين الصحة والمرض وسطا ام لا خلاف
لفظي بين الشيخ وجالينوس منشاؤه اختلاف تفسيري الصحة والمرض
عندهما فمنشؤه منه ومن ظن ان بينهما واسطة في نفس الامر
منشاؤه نسيان الشرائط التي ينبغي ان تراعى في حال ما له وسط
وما ليس له وسط هكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع واما عدم الواسطة بينهما
على التفسير الذي اورده الشيخ فلما يحصل لمحل الحالة اذ من
انسان واحد وعضو واحد او اعضاء معينة في زمان واحد
فرغ عما كلمنا عنه اذ لا يجب ان يكون صدور جميع الافعال على ما يقتضي الجميع
الموصوف بالالف واللام في ذلك الوقت عن ذلك العضو او الاعضاء
سليما او صدور الجميع غير سليم لجواز ان يصدر بعض الافعال كالنساج
شاسليما ومن البعض الاخر كما لطبيعة فالواجب اذن الحد
المرض بانه حالة او ملكة لا يصدر عنه الافعال من الموضوع لها سليمة
اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاعرفه فانه دقيق واما الفزع والحزن المخبط
وانساها لها كالعسف والروع والهم والغم والخجل فغنية عن البيان
لكونها وجدانية الا انك ينبغي ان تعلم ان السبب المعد للروح لكون
الروح الحيواني المتولد في القلب على الحصول احواله في الكم والكيف
اما في الكم فهو ان يكون الروح كثير المقدار وكثرة المقدار يستتبع الامرين
احدهما ان زيادة الجوهر في الكم توجب زيادة النوع الثاني ان يكون
كثرا في حطوات منه في المبدا وحطوات للانبساط الذي
يكون عند الفرح لان القليل يتحلل الطبقة ويسكن عند المبدا ابطا
تبسطا اما في الكيف فان يكون معتدلا في اللطافة والغلظة وفي
الصفاء ومن هذا ظهر ان المعد للغم اضداد الروح كما في الناقهين
والمنهوكين بالامراض فانه بالانبساط واما غلظة في السوداويين

واما السبب الفاعلي فالاصل فيه تحصيل الكمال والكمال راجع الى العلم والقدرة
ويندرج فيها الاحساس بالمحبوبات الملائمة والتمكن من تحصيل المراد
والاستيلاء على الغير والخروج عن المولم وتذكر اللذات ومن هذا يعلم
السبب الفاعلي للغم وتبع الروح اما ان احد ما تحتوي القوى الطبيعية
وتبعه امور ثلثة احدها اعتدال مزاج الروح وثانيها حفظه من استيلاء
التحلل عليه وثالثها كثرة مولده لا يتحلل عنه واما تبعها تحلل الروح وتبعه
اما ان احد ما الاستعداد للحركة انبساطا للطف القوام والثاني
انجذاب المادة الغذائية اليه بحركته بالانبساط على غير جهة الغذاء وهي
شان ان كل حركة بهذه الصفة ان يستتبع ما وراءها اللازم ضياع حيام
وانشاع الملاذ والغم تبعه وصفان مقابلان للوصفين الاتيين للروح
احدهما ضعف الغريزة الطبيعية والاخر تكاثف الروح للبرد والحادث عند
انطفاء الحرارة الغريزية لشدة الانقباض والاحتقان من الروح
وتبع البحث ضدها وذكرناه والغضب نتيجة حركة الروح الى خارج دفعة الروح
بنتيجة حركة الروح الى داخل دفعة ايضا والحزن وهو الم نفساني بعرض
لفقد المحبوب وفوات المطلوب يندفع معه الروح الى داخل بتدريج
يندفع معه الروح الى جهتين في وقت واحد فانه يوجد معه عضب وحزن
وكذلك الخجل فانه يتقبض به الروح اولا الى الباطن ثم يخطر بالبال صاحبه
انه ليس فيما خجل منه كثير ضرر فينبسط ثانيا ويثور الى خارج فيحمر اللون
وما ذكر من احوال الروح المتعلقة بهذه الامور فانما عرف من طريق
التجربة والحدس والحقد تغير في كيفيته عضب ثابت والالم بصورة
صورة المؤذي في الخيال فلا اشتياق النفس الى الانتقام وان لا
يكون الانتقام في غاية السهولة والا كان كالحاصل في الخيال فلا يشتد
الشوق الى تحصيله ولذلك لا تتقد الحقد من الضعفاء وان لا يكون

نهاية الصورة بل يكون في محل القطع والا كان كالمستدير عند الحال
فلا شك انه ولذلك لا شيء مع الملوك النوع الرابع الكيفيات
المختصة بالكميات وهي اما في المنفصل كالزوجية والفردية او في المتصل
كالاستقامة والاستدارة والخط المستقيم اقصر خط يصل بين نقطتين
اي اذا وصل بين نقطتين بخطوط فاقصر تلك الخطوط هو الخط المستقيم
وهذا اي الحكم بان المستقيم اقصر من المستدير يحيل كما ذهب لانهما ليسا
من جنس واحد فيمكن الحكم بالمساواة او المفاوتة بينهما لتوقفه على التطبيق
في الذهن او في الخارج كما في المتجانسين واستدعائه اي زوال الاستقامة
عن المستقيم وطريان الانحناء عليه او بالعكس في المستدير وحاصله ان
لان الاستقامة والانحناء ليسا من العوارض الزائلة للخطوط بل هما
فصلان او ما هو بمنزلة الفصول ولذلك حكم بان المستدير نوع مخالف
للمستقيم الذي يدل على انهما فصلان او ما هو بمنزلة الفصول اشار اليه
بقوله ذات الخط المستقيم عند زوال وصف الاستقامة عنها وكذا ذات
الخط المستدير عند زوال وصف الاستدارة عنها لانه لا معنى للخط
المستقيم الا انه نهاية السطح المستوي فاذا وجد الخط المستدير
بواسطة استدارة السطح فما لم يتغير وضع السطح لم يتغير وضع الخط
بطلت تلك النهاية الاولى اعني التي كانت نهاية السطح المستوي واذا
بطلت تلك النهاية بطلت ذات الخط الذي كان مستقيما وكذلك لا
معنى للخط المستدير الا تلك النهاية المخصوصة واذا بطلت تلك النهاية
بطلت ذات الخط الذي كان مستديرا قال الاولى ان يقال الخط
المستقيم هو الذي يستر طرفه وسطه اذا وقع في امتداد شعاع البصر
وهو الذي ينطبق اجزاؤه بعضها على بعض على جميع اوضاع انطباق
نقطتين من البعض على البعض التامل ان يقول الطرف وهو السطح

لما لم يكن ذا حجم فكيف يكون ساترا وايضا للقائل ان يمنع توقف المساواة
والمفاوتة على التطبيق الذي بين المتجانسين بل على مطلق التطبيق ايضا
لانا نعلم ان التطبيق ليس بما به المساواة والمفاوتة والا لما اختلف باختلافهما
ولهذا قد تساوى المقداران مع امتناع التطبيق بينهما كخطين مساويين
محيطان بزاوية يحمل عليها ايضا وايضا من مشاهدتين اذ لتساوي
الساوي هكذا زاوية التصنيف اعني زاويتي

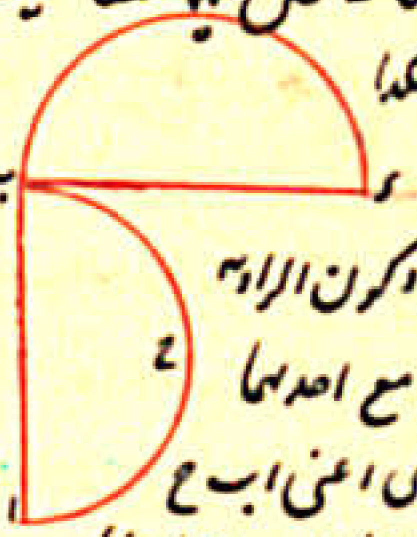

ا ب ج د ب ه على ما يظهر
بالتطبيق وكون الزاوية الباقية من القائمة اعني زاوية
د ب ج مع احديهما اعني د ب ه زاوية القوس
مع الاخرى اعني ا ب ج القائمة يلزم تساوي الزاوية
المستديرة الخطين والقائمة المستقيمة الخطين مع امتناع التطبيق بينهما
سلمنا توقفهما على مطلق التطبيق لكن لا نسلم استدعائه زوال الاستقامة
عن المستقيم وطريان الانحناء عليه لانه يمكن بدونه وذلك بان يتحرك
محيط دائرة على خط مستقيم مماسة بان يدار عليه الى ان يعود الى
مبدئها فيكون المبدأ والمنتهى من الخط المستقيم منطبقتين اي المستدير
نقطة واحدة ويكون ذلك الخط المستقيم مساويا للمحيط المستدير اذ لا
يوجد فيما بين المبدأ والمنتهى من المستقيم نقطة الا وقد ماس بها نقطة
من المستدير لكن هذا التطبيق بحدوثه شيئا فشيئا لا يكون كالذات
الدفعة كما في المتجانسين ولا يضر لانه شرط التطبيق المتجانس
لا لمطلق التطبيق سلمنا انه شرط ايضا لكن لا نم كون الانحناء
والاستقامة فصلين او ما هو بمنزلة الفصول بل هما من العوارض
المفارقة واذا كان كذلك امكن زوال الاستقامة عن المستقيم
وطريان الانحناء عليه وعلى هذا امكن تطبيق المستقيم على المستدير

والحكم عليهما بالمساواة والمفاوتة وما ذكرتم ان ذلك مردود لانا لا نم انحلال
تناهي ذات الخط المستقيم عند زوال وصف الاستقامة وكذا ذات المستدير
عند زوال وصف الاستدارة وذلك لان نهاية السطح ليست هي
الخط من حيث هو خط بل نهاية السطح المستوي هي الخط بوصف الاستقامة
ونهاية السطح المستدير الخط بوصف الاستدارة فاذا بطلت نهاية
السطح المستوي بواسطة استدارة السطح لزم بطلان الخط بوصف
الاستقامة ولا يلزم من بطلانه بوصف الاستقامة بطلان ذاته لجواز
ان يكون بطلانه ببطلان وصف الاستقامة وكذا الكلام في بطلان نهاية
السطح المستدير هذا اذا سلمنا ان نهايات السطوح المستوية هي الخطوط
المستقيمة ونهايات السطوح المستديرة هي الخطوط المستديرة اما اذا منعنا
ذلك وقلنا الخطوط ليست النهايات بل محل النهايات كان المنع اظهر
والكلام في هذه المسئلة طويل فلنقتصر على ما اوردنا فاذا اثبتنا احد طرفي
اي احد طرفي الخط المستقيم وادرناه حتى عاد الى وضعه الاول حدث
الدائرة واذا اثبتنا الخط الذي هو مركزها المنتهي الى المحيط في الجانبين اي
بالنقطة وادرنا نصف الدائرة الى ان عاد الى وضعه الاول حدث
الكرة واما اذا اخذنا قوسا اقل من نصف الدائرة واثبتنا وترها وادرناها
الى ان عاد الى وضعه الاول حدث الشكل البيضي واذا اخذنا
قوسا اعظم من نصف الدائرة وعملنا بها العمل المذكور حدث الشكل
العدسي واذا اثبتنا سطحا متوازي الاضلاع وهو ما يكون كل ضلعين
متقابلين منه بحيث لو اخرجا الى غير النهاية لم يتلاقيا على احد اضلاعه
وادرناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدث الاسطوانة المستديرة
واذا اثبتنا احد الضلعين المحيطين بالقائمة من المثلث القائم الزاوية
وادرناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدث المخروط المستدير

القائم وهو ان يكون سهمه عمودا على قاعدته واما ان لم يكن المثلث قائم
الزاوية فلم يكن المخروط الحادث قائما بل مائلا والشكل ما يحيط به حد كالكرة
او حدود كالمضلعات والمربع اذ الحد هو الطرف وهو على هذا التعريف
من مقولة الكم والكلام في الكيفيات المختصة بالكميات فالصواب هو انه
هيئة شيء يحيط به نهاية واحدة او اكثر من جهة احاطتها والزاوية اي البسيطة
وحاصل بها السطح ايضا ما يحدث من اتصال احد الخطين بالآخر لا على
الاستقامة اي لا يكون اتصالها على وجه يصيران خطا واحدا وهو سطح
بالنقطة اي وضعه من اتصال الخطين الا ان يكون المراد بما يحدث الكيفية
التي تحدث فانه لا يستقيم وليست هي بكم على ما ذهب اليه بعضهم لانها
قد تبطل عند الازدياد فان القائمة اذا ضوعفت مرة واحدة بطلت
ولا شيء من الكم كذلك وفيه نظر لانا لا نم ان الزاوية كالكم تبطل بالتضعيف
وانما كانت لا تبطل لو لم يكن مقدارا ما شرط اتصال انحراف احد الخطين
عن الآخر واتصالها لا على الاستقامة وهو ممنوع ولا شرط كونها من الكم
لعرضها المساواة واللامساواة لاحتمال ان يكون ذلك لها بالعرض لا كما
وما كان كذلك لا يكون كما بالذات بل بالعرض ولا نزاع فيه والذين ذهبوا
الى انها من الكيف احتجوا عليه بان قالوا الزاوية تقبل الشبه
واللاشبه وليس قبولها لهما بسبب محلها لان محلها الكم وهو غير
قابل للشبه واللاشبه فذلك القبول ليس بالعرض بل بالذات
فهي اذن من الكيف وهو ايضا ضعيف لانه لا يلزم من عدم قبول
محلها اياهما بالذات ان يكون قبولها لهما بالذات لجواز ان يكون
قبولها لهما بالعرض لا لان محلها تقبلهما بل لان ما يحل فيه محلها كالكرة
ولا يكون قبولها لهما بالعرض وذهب بعضهم الى انها من المضاف
مستدلا بقول اقليدس انها تماس الخطين والتماس من المضاف

قال الشيخ وهو بسيط لان الكل اذا هو توصف بكونه متساويا وكبيرا ولا شيء
من المماس يوصف بذلك وفي هذا الموضع طول لا تحتمله هذا المختصر
والمضاف يقال بالاشتراك على نفس الاضافة كالابوة والبنوة وهو الحقيقي
وعلى المركب منها اي من الاضافة ومن معروضها وهو المضاف
المشهوري كالاب والابن وعلى المعروض وحده وهو خارج عن
الموضوع ولذلك اسقطه المصنف والرأي للمضاف خاصتان احديهما
التكافؤ في الوجود بالقوة او بالفعل في الذهن او في الخارج فان الابوة
لازمة للبنوة في القوة والفعل في العقل والخارج لا يقال المتقدم من
الزمان مضاف للمتأخر عنه مع انهما لا يوجدان معا لان الشيخ اجاب عنه في الشفاء
بان اضافة المعدوم والمتأخر انما يوجد في الاذهان فقط لان الامكان
بهما حاصلان في الذهن وذلك بان يحضر الذهن الزمانين معا
فيحكم على احدهما بالتقدم وعلى الاخر بالتأخر ومع لا يرد النقض اذ هذا
النوع من الاضافة انما يوجد في العقل والمضافان موجودان
فيه وثانيتهما وجوب الانعكاس على ما قال ووجوب الانعكاس
والمراد بالانعكاس ان يحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبه
من حيث كان مضافا اليه فانه كما يقال الاب اب الابن فكذلك
يقال الابن ابن الاب اما اذا لم يكن من حيث هو مضاف اليه
لم يجب الانعكاس كما انك لو قلت الاب اب الانسان لم ينعكس
الى قولك الانسان انسان الاب واعلم ان الاضافة لما لم يكن
لها وجود منفرد مستقل بنفسه بل وجودها ان يكون امرا لاحقا كان
تخصيصها بتخصص هذا الملحوق وذلك يتم من اخص احديهما
ان يوضع الملحوق والاضافة معا وذلك هو المشهوري لا المقولة

قد عرفت من مقولة اخرى كالاب فانه جوهر في نفسه لحقته الابوة والاخر ان يوجد
الاضافة محدودة بها التعريف الخاص في العقل وهذا هو تحصيل الاضافة اذا عرف
هذا فنقول الاضافة اذا كانت محصلة في احد الطرفين كانت في الطرف
الاخر ايضا كذلك واذا كانت مطلقة في احد الطرفين كانت في الطرف
الاخر ايضا كذلك فالنصف المطلق بازاء الضعف المطلق والنصف
المعين بازاء الضعف المعين اي اذا اخذ النصف نصفا عدديا على الاطلاق
كان ذلك بازاء الضعف العددي على الاطلاق فاذا حصلنا الضعف المطلق
حتى صار هذا الضعف صار الجانب الاخر هو النصف المحصل المعين لا
او المحصل الشيء الذي هو النصف بتحصيل الشيء الذي هو الضعف فاذا
قد ظهر ان اي المضافين عرف بالتحصيل عرف الاخر ايضا به كذلك
اذا كان تحصيلنا تحصيلا للاضافة نفسها اما اذا كان تحصيلا لموضوع الاضافة
لا يلزم من تحصيله تحصيل المضاف المقابل فان الراسية اضافة عارضة
لعضو ما بالقياس الى ذي الراس فاذا حصلنا ذلك العضو حتى صار هذا
الراس لا يلزم منه تحصيل الشخص الذي له ذلك الراس ولا يلزم من العلم
بذلك العضو الذي هو الراس العلم بالشخص المعين الذي له ذلك الراس
لما عرفت ان اي المضافين عرف بالتحصيل عرف الاخر ايضا به
ولان المضافين يعلمان معا لكن لا يلزم من العلم بذلك العضو العلم
بذلك الشخص الذي له ذلك الراس واليه اشار بقوله وهي اي الاضافة
ان كانت محصلة او مطلقة في احد الطرفين كانت في الطرف الاخر
ايضا كذلك فالنصف المطلق بازاء الضعف المطلق والمعين
بازاء المعين وتحصيل موضوعها لا يقتضي تحصيلها فان الراسية اضافة
عارضة لعضو ما بالقياس الى ذي الراس فاذا حصلنا ذلك العضو حتى
صار هذا الراس يلزم من العلم به العلم بالشخص الذي له ذلك الراس

ومن الاضافة ما هو متشابه الطرفين كالمساوي للمساوي ومنها ما هو مختلف
المحدود واي اضعافا فاضعافا كالنصف والضعف او غير محدود كالزائد
والناقص والمضافان اما ان لا يحتاجان في اتصافهما بالاضافتين الى
صفة حقيقية لاجلها صار مضافا كالمتيامن والمتياسر اذ ليس في واحد منهما صفة
حقيقية لاجلها صير كذلك او يحتاجان في اتصافهما بالاضافتين الى صفة
حقيقية كالعاشق والمعشوق فان في العاشق هيئة ادراكية هي مبدأ الاضافة
اي لاجلها صار عاشقا وفي المعشوق هيئة مدركة لاجلها صار معشوقا او
يحتاج احدهما اليها دون الاخر كالعالم والمعلوم فان في العالم صفة
حقيقية هي العلم لاجلها صار مضافا الى المعلوم وليس في المعلوم صفة
حقيقية لاجلها صار معلوما للعالم وهي اي الاضافة تعرض للمقولات
باسرها اما الجوهر فكالاب والابن والكم كالعظيم والصغير في المتصل
والقليل والكثير في المنفصل والكيف كالاحر والابرد والمضاف كالاقرب
والابعد والاين كالاعلى والاسفل والمتى كالاقدم والاحدث والوضع
كالاشد انتصابا وانحناء والملك كالاعرى والاكسى والفعل كالاقطع
والاصرم والانفعال كالاشد تسخنا وتبردا وكل ذلك ظاهر غني عن الشرح
والمتقدم على غيره اما بالزمان كتقدم الاب على الابن وهو التقدم
اي الذي لا يجامع المتقدم مع المتأخر في حالة واحدة واما بالطبع في
اجزاء الزمان اذ لا تقدم بعضها على بعض والا كان للزمان زمان
وبالعرض لها الاشياء الزمانية او بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين
وهو الذي يمتنع وجود المتأخر بدونه ولا يمتنع وجوده بدون المتأخر
فانه يمتنع وجود الاثنين بدون الواحد دون العكس او بالعلية
وربما يقال له التقدم بالذات ايضا كتقدم ما يجب بوجوده المبني
عليه كتقدم ضوء الشمس على ضوء استنارتها والمعنى المشترك

بينهما وهو امتناع وجود المتأخر بدون المتقدم هو التقدم بالذات على ما
يلوح من الاشارات وربما يقال المعنى المشترك اعني تقدم ذات شي
على ذات اخر فان العلة يجب تقدمها على المعلول بذاتها سواء كانت
تامة وهي المتقدمة بالذات او غير تامة وهي المتقدمة بالطبع تقدم حقيقي
وما سواه ليس بحقيقي بل اطلاق لفظ التقدم عليها بالعرض والمجاز فان المتقدم
بالزمان ليس المتقدم بل بل اجزاء الزمان المفروضة فاذا قلنا ان
ابقراط اقدم من جالينوس معناه ان زمان ابقراط اقدم من زمان
جالينوس فالتقدم الحقيقي من الامرين وهو بالطبع لا من الشخص اللهم
الا ان يكون للمتقدم مدخل في وجود المتأخر فيرجع الى التقدم
بالطبع وكذا في التقدم بالشرف او صاحب الفضيلة ربما تقدم في الشرع
في الامور او في منصب الجلوس فيرجع الى التقدم الزماني او الرتبي الا
الى الزمان ايضا فانه اذا دخل بغداد قبل البصرة فهو بالنسبة الى القاصد
الى الحجاز الاسفل لهذا التقدم الا ان زمان وصوله الى بغداد قبل زمان
وصوله الى البصرة واما القاصد للصعود فبالعكس ليس احدهما قبل الاخر
في ذاته ولا بحسب حيزه ومكانه بل بحسب الزمان على الوجه المذكور ومنه
يعلم ان التقدم ليس مقولا على الخمسة بالتواطؤ ولا بالتشكيك بل بالحقيقة والمجاز
كما ذهب اليه المحقق وفيه بحث لان ما قيل في ثبوت التقدم بالطبع لا يصدق على
اجزاء الزمان فانه لا يمتنع وجود الجزء المتأخر من الزمان بدون المتقدم
بل لا يمتنع وجوده الا بعد انقضاء المتقدم فيشمل هذا التقدم خارج
عن الاقسام الخمسة وقيل لان المراد بالتقدم الزماني ان يكون المتقدم
قبل المتأخر قبلية لا يجامع مع المتأخر في حالة واحدة وهذا اعم من ان يكون زمانيا
او غير زماني او احدهما زمانيا والاخر غير زماني او بالرتبة وهو كون
احد الشيئين بالنسبة الى مبدأ محدود اقرب من الاخر والتقدم المكاني

كتقدم الامام على المأموم فصف منه والامام اذا كان متقدما على المأموم
او اذا ابتدا من المحراب او اذا ابتدا من الباب كان المأموم متقدما
على الامام ومنه يظهر جواز اجتماع التقدم والتأخر في شيء واحد باعتبارين
وكذلك كتقدم العلة على المعلول فانه بالعلية والذات ويتقدم عنه بالرتبة العقلية
اذا وقع الابتدا من جانب المعلول فاذا وقع الابتدا من جانب
العلة ايضا كانت متقدمة بالذات والرتبة معا وبهذا تبين ان الانفصال
بين هذه الاقسام نوع من الخلط دون الجمع او بالشرف كتقدم العالم
على الجاهل ذكر الامام في المباحث المشرقية انه لم يوجد الا دليل قاطع
على انحصار التقدم والتأخر في هذه الخمسة بل البحث لم يوصل الا الى هذه
الاقسام فيكون الحاصل ان الاستقراء دل على الانحصار واذا عرفت
ان المتقدم على خمسة اقسام بالزمان والطبع والعلية والرتبة والشرف
عرفت ان التأخر ايضا كذلك واشار عن امثلة المتقدم كذلك التأخر
خمسة اقسام اما بالزمان فكالمعلول بالقياس الى العلة وذلك في غير المتقا
زمانيات لانها غير زمانية واما بالذات فكالمعلول بالقياس الى علته واما بالطبع
فكالممكن بالنسبة الى لزوم الوجود من غير ان يكون احدهما سببا لوجود
الآخر كالنصف والضعف مثلا وبالرتبة كالمرؤوس في صف اخر
وبالشرف كالجاهل عند العالم والجسمان لا يصح بينهما المعية المكانية
من جميع الوجوه لاستحالة اجتماعهما في مكان واحد والمتساويان هما
اللذان ليس بين اولهما والا بينهما شيء من جنسهما سواء كانا متفقين في
النوع كخطين او مختلفين كخط وجسم والمتماسان
ايضا والمتماسان المختلفان ذواتا نهايات في الوضع ويتحد طرفاهما في
نوع الوضع ومعناه ان يكون الاشارة الى ذات احدهما عين الاشارة
الى ذات الاخر ويكون الاشارة الى الطرف احدهما عين الاشارة

الى الطرف الآخر والتام هو الذي يحصل له جميع ما شانه ان يكون حاصلا له
وهو الكامل ايضا وربما شرطوا ان يكون وجوده وكمالات وجوده من
نفسه لا من غيره فان اعتبر في التام هذا التشديد فالتام في الوجود الا
واجب الوجود تعالى وتقدس وان لم يعتبر كانت العقول المفارقة
تامة فان تم غيره منه اي يكون مبدأ لكمالات غيره فهو فوق التام
والمكتفي اي الذي يتمكن من تحصيل كمالاته كالنفوس السماوية فانها دائما
في اكتساب الكمالات بتحريك الاجرام السماوية اي تتمكن بها من تحصيل
كمالاتها واحدا بعد واحد والناقص هو الذي ليس كذلك اي ما لا يكون مكتفيا وهو الذي
لا يكون حاصلا له ما به يتمكن من تحصيل كمالاته بل يحتاج في تحصيل كمالاته
الى الغير كالنفوس الانسانية ووجه الحصر ان حال الموجود اما ان يكون
حاصلا له جميع ما ينبغي او لا يكون حاصلا والاول اما ان يكون كمالات غيره
حاصلة منه وهو فوق التمام او لا وهو التام والكامل والثاني اما ان يكون له
ما به يتمكن من تحصيل كمالاته حاصلا له وهو المكتفي او لا وهو الناقص
المقالة الرابعة في اثبات الواجب لذاته وصفاته وفيه نظر
لانها ليست في اثباته [illegible] اما انه واجب لذاته فقد مر واما انه واحد
فلانه لو كان اثنين لاشتركا في وجوب الوجود الذي هو نفس الماهية
[illegible] لو كانا مشتركين في الماهية ووجوب
وجوب الوجود وصف سلبي والاشتراك في الوصف السلبي لا يستلزم
عدم الكثرة في الماهية لجواز ان يكون الماهيات بتمامها متخالفة وتشترك في
نحو وصف سلبي ولا بد من امتياز احدهما عن الاخر والا لما كانا اثنين
فان كان المميز فصلا كان كل واحد منهما مركبا من جنس وفصل والنوع
لاستلزام التركيب الامكان وفي الحواشي القطبية فيه نظر لانه ان كان
وجوب الوجود نفس الماهية اي تمامها لا يمكن ان يكون الاشتراك الفصل

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور
وفي عبد

والامكان وجوب الوجود جزء الماهية فيه منهما واقول لقائل ان
يقول لا وجه لهذا الكلام لكن المص ايضا يقول اذا كان وجوب الوجود
نفس الماهية لا يمكن ان يكون الامتياز بالفصل فظهر ان المصنف
ذكر في بيان امتناع كون المميز فصلا لزوم التركيب الذي هو محال
وصاحب الحواشي لزوم كون وجوب الوجود جزء الماهية الذي هو
خلاف المقدر وامتناعه لتنافي امتناعه لذلك فان الامر المميز قد
يكون منشأ للامور لان الغرض ان قوله فان كان المميز فصلا [illegible]
اليه لان الاشتراك اذا كان في نفس الماهية لا يتصور ان يكون الامتياز
الا بالتعين فصوابه ان يقول فلا بد من امتياز احدهما عن الآخر بتعين
وايضا وان كان اى المميز تعينا كان زايدا للتعين علة لا محالة [illegible]
ذلك يجوز ان يكون هو ايضا واجبا لذاته لان الدليل قائم على امكانه
وهو عروضه للماهية وافتقار العارض الى المعروض وفي الحواشي
القطبية فيه نظر لانه انما يلزم لو كان التعين ثبوتيا ولا يمكن ان يقال
وان كان تعينا كان الواجب في وجوده محتاجا الى تعينه الذي هو عرض
على هذا التقدير فيكون ممكنا واقول انما لا يمكن لان للخصم ان يمنع الملازمة
ويقول بل اللازم ان يكون الواجب في امتيازه عن غيره محتاجا
الى تعينه وليس يلزم من ذلك ان يكون ممكنا فان كانت اى علة
التعين نفس الماهية كانت اى التعين لازما لها اى للماهية فانحصر
تلك الماهية في ذلك التعين فالواجب لذاته واحد والمقدر اثنان هذا
خلف وان كانت اى علة التعين غيرها اى غير حقيقته لم كان الواجب
لذاته محتاجا في تعينه الى سبب منفصل والنتيجة في استحالة [illegible]
الحواشي القطبية قوله كان الواجب لذاته محتاجا اى في تعينه وتعينه
عين وجوده فيكون وجوده محتاجا الى سبب منفصل فيكون ممكنا

واقول لقائل ان يقول لا نم ان تعينه نفس وجوده وانما الدليل علة على انه
لو كان كذلك لكان منه عين حقيقته فلم يصح قوله كان علة لان ذلك مبني
على كون التعين ثبوتيا زائدا على الماهية وعند تسليم كون التعين نفس حقيقته
لا حاجة الى اثبات واضافته الى هذا التعليل لوجوب انحصار نوعه في
شخصه على هذا التقدير ضرورة والواجب لذاته ليس بجوهر وقد مر اى عند
تفسير الجوهر ولا عرض لاستحالة افتقاره الى غيره وكل عرض مفتقر الى غيره
ولا محله وليس هو مادة ولا صورة لهذا الافتقار اليها مفتقرة في وجودها الى
الصورة والصورة مفتقرة في تشخصها الى المادة ولا شئ من الواجب
مفتقر الى غيره وفيه نظر لما نقول لم لا يكون افتقار الواجب في تشخصه
الى غيره لا بد له من دليل وفي الحواشي القطبية وليس صورة لافتقارها
في التعين الذي هو عين وجودها الى المادة وفيه منع الامكان واقول
وفيه نظر عرفته انفا ولا جسما والا لكان مركبا وكل مركب ممكن ولا شيئا
والا لكان حالا على الجسم فيلزم الدور لتوقف الجسم على محله ولا عقلا
والا لكان ممكنا وفي الحواشي القطبية بناء على انه جوهر وكل جوهر ممكن
وهذا عام واقول قوله وهذا عام اشارة الى امكان الزام [illegible]
على المص كان قوله والا لكان ممكنا كاف في بيان انه ليس [illegible] ولا جسما
ولا جسمانيا ولا عقلا ويمكن ان يقال الواجب ليس شيئا منها والا
لكان ممكنا لان كل واحد من هذه الامور جوهر وكل جوهر ممكن [illegible]
ان يقال الواجب ليس شيئا منها لان كل واحد منها جوهر والواجب
ليس بجوهر وانه عالم لذاته لحضور ذاته له بناء على انه مجرد وكل مجرد
كذلك والعلم هو حضور الشئ عند العالم ويعلم الاشياء بذاته
لانه يعلم ذاته التي هي مبدأ لتفاصيل الاشياء فيكون عنده ما
هو مبدأ لتفاصيلها ولا تتغير ذاته بصفة والا لكان فاعلا لها وقابلا

وهو محال وواجب من جميع جهاته اي ذاته كافية في حصول جميع ما له من
الصفات وجودية كانت او عدمية واعلم ان الصفات للاشياء
على اربعة اقسام احدها صفات حقيقية عارية عن الاضافات
ككون الشيء اسود وابيض وثانيها صفات حقيقية يلزمها اضافة ككون
الشيء عالما وقادرا وثالثها الاضافات المحضة ككون الشيء قبل
غيره وبعده ورابعها ما يرجع الى سلب محض ككون زيد فقيرا فانه اسم
اثبات لفظه سلب فان معناه عدم المال وقد تركب بعض هذه
الاقسام مع بعض ولا استحالة ان يكون واجب الوجود فاعلا وعالما
لما تعقله فيجوز ان يوصف بما هو من قبيل القسمين الاولين واذا لا بد
من وصف واجب الوجود بالاوصاف التي ادعيتموا اتصافه بها
وجب ان يكون غير موجودة الى تكثر ذاته وكذلك في الاضافية والسلبية
وما يتركب منهما ولا تنافي ان ذاته مع غيره كافية في الصفات الاضافية
والسلبية لحصولهما باعتبار الغير والتخصيص بالصفات الغير الاضافية
والسلبية محال لانه كافية في حصول جميع ما له من الصفات الحقيقية
تنافي كونه ما ليس ذاته او ما كفى الذات في حصوله هو غير الذات البتة
ولا تكون هذه المسئلة مناسبة لاصول المتكلمين القائلين بكون صفاته
زائدة على ذاته والا لتوقف حالة من احواله على غيره وذاته المعينة
متوقفة على تلك الحالة وفي الحواشي القطبية فيه نظر لان ما لا يتوقف
ذاته المعينة على كل حالة لعدم توقفها على الاضافات فالواجب
ان يخصص بالصفات الغير الاضافية اقول ان حمل ذاته المعينة
على مجموع الحالات فلا يتوقف على حالة كانت غير اضافية او
اضافية وان حمل على المجموع المركب منهما فلما توقف على غير الاضافية
توقف على الاضافية ايضا ضرورة توقف المجموع على جزئه وكان جزؤه

اضافيا ام لا فيكون متوقفا على الغير لان المتوقف على المتوقف على الشيء
متوقف على ذلك الشيء فيكون ممكنا لذاته هذا خلف وفيه نظر لجواز انه
بما تقدم في الحسن وهو ان يقال يعني ما بالذات المعينة ما هو موجود من
تلك الى الحالات توقفها على شيء من الاحوال او يعني بها المجموع
اي حصل من الذات والحالات التي لا يتوقفها على الغير وهو لا
الواجب بسيط والا لكان مركبا فكان ممكنا لافتقار كل مركب موجود
الى جزئه اي اجزائه التي هي غيره واذا كان بسيطا لا يصدر عنه الا
الواحد الذي هو العقل لما عرفت ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
وان الواحد الذي هو الصادر الاول هو العقل والعقول متكثرة لان
الاجسام اي الاجسام العالية ليس بعضها علة لبعض والا لكان الحاوي
علة للمحوي او بالعكس لان الاجسام العالية لا تخلو عنهما والاول باطل
لاستلزامه وجوب وجود المحوي عن وجوب وجود الحاوي لما وجب وجود
المعلول ووجوبه عن وجود العلة ووجوبها فيمتنع وجوب وجود الحاوي
امكان عدم المحوي امكان الخلاء اي امكان وجود الخلاء مع
وجوب وجود الحاوي امكان وجود الخلاء فالخلاء ممكن والا
لكان ممكنا مع وجوب وجود الحاوي لكنه ممتنع لذاته [illegible]
الحاوي ليس علة للمحوي وفي الحواشي القطبية فيه [illegible] ذاته [illegible]
الحاوي والعقل الذي هو علة المحوي فانها [illegible]
بالذات مع المتاخر يجب ان يكون متاخرا بخلاف [illegible]
مع المتقدم فانه لا يجب [illegible] فلذلك لزم امكان الخلاء على [illegible]
الاول وفي الثاني اقول [illegible] الا [illegible] هذا الدليل هكذا لو كان
الحاوي علة للمحوي لكان متقدما عليه لوجوب تقدم العلة على المعلول
واللازم باطل لان الحاوي لو كان متقدما على المحوي الذي هو [illegible]

الخلاء لكان مستندا على عدم الخلاء مع تلازم الخلاء مع الحاوي وانه ممتنع ثم ذكر ان
الشيخ زعم في النمط السادس من الاشارات ان الفلك الحاوي
الذي مع العقل المتقدم على الفلك المحوي غير متقدم على الفلك المحوي
فهو يخرج منه ان مع القبل بالذات لا يجب ان يكون قبل ومع البعد
يجب ان يكون بعد والحق مشكل واجاب عنه الفاضل المحقق بان
النسبة تطلق على المتقارنين اللذين يتعلق احدهما بالاخر اما
من حيث التصور او من حيث الوجود كالمتضايفين والشكل مع
الوجود وكوجود الحاوي ونفي الخلاء على تقدير كون نفي الخلاء امرا اضافيا
زائدا على التصور وقد يطلق على المتصاحبين بالاتفاق كمعلولين اتفق
انهما صدرا عن علة واحدة بحسب امرين واعتبارين فيها ولا يكون
لاحدهما بالاخر تعلق غير ذلك كالفلك والعقل المذكورين ولا شك
ان وقوع اسم المع على الصنفين ليس بمعنى واحد فقول الشيخ هو كذلك
الكثاب المنسوبة الى الحاوي اشارة الى [illegible] غير مناسب
للتقرير المذكور في الكتاب اذ هو غير متعلق لشيء من مقدماته والصواب
ان يقول معه عدم المحوي ووجود الحاوي ومعه ذاته يلي في معيته
والعقل الذي هو علة المحوي فلذلك يلزم من كون امكان عدم
المحوي مع وجوب وجود الحاوي كون امكان وجود الخلاء معه
ولا يلزم من عدم وجوب وجود العقل على وجوب وجود المحوي
تقدم وجوب وجود الحاوي على وجوب وجود المحوي فان ذلك
مناسبة والحق ان مع المتقدم بالذات على الشيء يجب تقدمه
بل يجب عدم تقدمه عليه بالذات لامتناع اجتماع علتين مستقلتين
على معلول واحد بالذات بخلاف مع المتاخر بالذات عن الشيء
فانه يجوز تاخره عن ذلك الشيء بالذات الا انه يجب [illegible]

معلولين عن علة واحدة بحسب امرين او اعتبارين فيها قال ثم ذلك والثاني
وهو كون علة المحوي علة للحاوي ايضا محال لان الصغير لا يكون علة للكبير
بناء على ان العلة يجب ان يكون اشرف من المعلول في تقدمه خصائص
فالكل جسم اي من الاجسام السالبة مبدأ عقلي وفيه نظر لان اللازم ان
يكون له مبدأ اما انه عقلي فغير لازم لجواز ان يصدر عن العقل الاول
نفس وتكون من تلك النفس نفس والفلك الخ وقوله فعل النفس هو
موقوف على الجسم فيه ذلك مما نطلب عليه الدليل واعلم انه لما كان للسماويات
نفس تحرك على الدوام على سبيل [illegible] والحركة لا تطلب لانه حركة [illegible]
لا شيء [illegible] لا يكون بحركتها الارادي لامر غير معشوق لان [illegible]
الارادي لا بد ان يكون لشيء تطلبه المريد [illegible] حصوله على [illegible] حصوله بكل
مطلوب [illegible] فهو محبوب ودوام الحركة تدل على فرط الطلب الدال على
فرط المحبة والمحبة المفرطة هي العشق فمحرك الافلاك هو الاجل معشوق [illegible]
وذلك المعشوق اما ذات او صفة وعلى التقديرين فاما ان ينال او لا
ينال وان لم ينل فاما ان لا ينال الشبه بها او ينال الشبه فالاول
وهو كون المعشوق ذاتا تنال باطل لان ذلك النيل لا يمكن ان يكون
الا دفعة فاذا استلت الذات وقفت الحركة وكذا الثاني وهو كون
المعشوق صفة تنال لانه لا يتصور النيل الى ذاتها الا اذا انسلت
من محلها الى ذات العاشق الطالب لها بالحركة وهو محال لامتناع انتقال
الاعراض واذا لم يتصل [illegible] منها بل حصل [illegible] فانها [illegible] بل
شبيها هو الذي نيل وكذا الثالث وهو كون المعشوق ذاتا
لا تنال هي ولا شبهها والرابع وهو كون [illegible] هذه الحالة والا لكان
المتحرك بالارادة حركة دائمة طالبا للمحال [illegible] والعقل السليم لا يتصور
ذلك في المريد بالارادة [illegible] بها جوهر مجرد عن الغواشي المادية

فان قيل هو ان ينال المحرك السماوي شبيه معشوقه وهو لا يمكن ان
يكون وصفه والا لوجب انقطاع الحركة عند نيله على انه دفع اما ان
يكون المتشبه به واجب الوجود او عقلا فلكيا او نفسا فلكية او عقلا والاول
باطل لما عدا الثقل اما الاول فلان واجب الوجود واحد من كل وجه
والمطلوب ان كان واحدا كان الطلب لا محالة واحدا فيلزم تشابه
الحركة في منهاج الحركة فلا يكون حركة البعض الى جهة والبعض الى خلافها
واما الثاني فلانه لو تشبه الجرم الفلكي بجرم آخر فلكي يلزم ان يكون حركات
الافلاك كلها متفقة الجهة واما الثالث فلما اعتنه فان النفس الى الفلك
لو تشبه بنفس اخرى فلكية لوجب اقتداؤه في الجهات والاقطاب فان
المتشبه به هو الثقل وذلك لان المتشبه هو تحصيل كمالات كثيرة متساوية لكن كان احدا او
لا بالتمام والا لكان متى حصل الحصلت انقطعت الحركة بل لا يمكن حصولها
الا تحصيل اجزائها على التعاقب ولكنه ان يكون المتشبه به عقلا واحدا
والا لزم التشابه المذكور بل عقولا متعددة وهو المطلوب لا يقال لم لا يجوز ان
المتشبه به امرا ممكن واجب الوجود يلزم ان يكون احد التشابه المذكور
لجواز ان يكون الحركة لاجل السافلات لان الحدس يحكم بان عالم الكون
والفساد احقر بالنسبة الى اجرامها الشريفة من ان يتحرك لاجله فانه
قد تبين انه ليس لمجموعه بالنسبة الى الاجرام الفلكية قدر يعتد به بل في الارض التي
من الافلاك العلوية فضلا عن مجموعها وهو خسيس بالنسبة الى بعض
الاجرام النيرة والسماوية الاشرف من الشاد ولانه يلزم استكمال العالي
بالسافل لما نبين ان كل من فعل لغرض فهو ناقص الذات مستكمل
والاستكمال العلة بمعلولها محال واليه ذكرنا منفصلا اشار رحمه الله بقوله
ولان حركات الافلاك ارادية [illegible] لامر كلي اي فلك الحركات الارادية
ان كانت لارادة امر جزئي [illegible] الامر الجزئي ان كان مما يمكن حصولها

وجب استطاعتها عند حصوله وان كان مما لا يمكن حصوله فاستحال استمرار
ذلك الطلب اذ تمكن حصول العلم بامتناع حصوله فاستحق الطلب
وبعده والانقطاع الخ وفيه نظر في الارادة اذ كلي يطلبونها استحال
ان يكون دائما بجوده فانه يستلزمها لامتناع حصولها الغير والحركات
فانه بذلك الغير لا يستلزمها حيث بل التشبه بامر مجرد في تحصيل الكمال
وفيه نظر لان الحصر فيهما ممنوع والتشبه به في جميع الافلاك ليس واحدا
واحدا والا لتشابهت اي الافلاك في الحركات وفي الجهة وليس
كذا وفيه نظر لجواز ان يكون الاختلاف لمحلها فلم يلزم التشابه
واليه الاشارة في الحواشي القطبية سوله ممنوع والسند ظاهر بل وان
متعددة في الوجود عقول متعددة وفي الحواشي القطبية فيه نظر
لا لجواز ان يكون كل فلك سافل متشبها بالفلك الذي فوقه والفلك
الاقصى متشبها بالمبدأ الاول تعالى وتقدس كما ذهب اليه بعض الناس
لان الامر لو كان كذلك لكان الفلك السافل المتشبه به
الجهة والسرعة والبطؤ وليس الامر كذلك الا في الفلك في ممثلات
السيارة سوى ممثل القمر فان حركاتها متساوية لحركة فلك البروج
في جهة الحركة وبطؤها والاقطابها ومناطقها كما بين في علم الهيئة بل لجواز
ان يكون تلك الذوات نفوسا الا ان يريد بالامر المجرد المتشبه
به غير النفس فانه بعد تسليم المقدمات ح يلزم ما ذكرنا قول لا ما خلا آخر
يلزم كون المجرد المتشبه به غير النفس في الواقع فان الدليل افاد
كون المتشبه به امرا متعددا فلا بد من بيان كون تلك الذوات
نشأتها لحتى يلزم منه ان يكون عقلا وبيانه ما سلف انفا واعلم انه
[illegible] ان واجب الوجود لذاته واحد لا كثرة فيه اصلا وان العقل
عنه يجب ان يكون واحدا وذلك الواحد يجب ان يكون عقلا

لو كان الصادر عن الصادر الاول واحدا ايضا صدر عن ذلك الواحد
واحد او هلم جرا لزم ان لا يوجد شيئان ليس احدهما في سلسلة الترتب
علة للآخر او معلولا له او بوسائط بل يعرض من العلل وذلك على ما يعلم
قطعا وجود موجودات لا يتعلق بعضها ببعض واذ قد عرفت
ان الواحد انما يلزم عنه كثرة من جهات مختلفة كان الصادر الاول
يكون مشتملا على الكثرة على ان في العقل الصادر من المبدأ الاول
بالامكان لذاته والوجود من غيره الذي هو المبدأ الاول وله
ماهية جوهرية فاذا صدر عنها اي من الصادر الاول باحد هذه
الاعتبارات هيولى الفلك الظاهر انه يريد بذلك الاعتبار الامكان
وذلك لان الحكماء ذكروا ان العقل الثاني انما يصدر عنه باعتبار
وجوده المستفاد من الواجب لذاته والفلك الاقصى باعتبار امكانه
الحاصل من ذاته وذكروا في بيان ذلك ان الوجود اشرف من
الامكان ومن الواجب ان يجعل الاشرف علة للاشرف لكن
جعلنا الوجود علة للعقل الثاني والامكان علة للفلك الا تقضي
وبواسطتها اي وبواسطة هيولاه الصورة الفلكية وفي الحواشي القطبية
ان اراد الصورة الجسمية فهو لكن ينافيه قوله الهيولى وان اراد
النوعية فالظاهر فساده لان النفس الفلكية هي معلولة للاعتبار الثالث
على ما ذكر اولا وهو ظاهر لان الصورة النوعية هي المنطبعة في المادة
والصادر بالاعتبار الثالث هي النفس المجردة وان اخذ بما من الاعم
فان قبل النفس الفلكية التي هي معلولة للاعتبار الثالث هي الجسمانية
على راي المشائين لا المجردة فانهم ما اثبتوا للافلاك نفوسا مجردة
بل انما اثبتها الشيخ على ما صرح في الاشارات وغيرها لكن الظاهر
انه في ذلك تبع الشيخ ثم ان المص جعل الهيولى علة للصورة بل الصادر

بل الصادر الاول باعتبار الهيولى الصادرة عنه باحد الاعتبارات فان
القابل له دخل في حصول المقبول اذ لولاه لما حصل فان قيل لم لا يجوز ان يكون الصادر
بالاعتبار الثالث هو النفس المجردة فلابد من اعتبار اخر يصدر بواسطته الصورة
النوعية المنطبعة فيتقوم الصورة المنوعة انما صدر عن النفس المجردة فانها
مبدأ لها عندهم ويصدر عنه باعتبار الاجزاء اي الوجود على ما قلنا عقل وباعتبار
الثالث اي الماهية النفس الفلكية ولقائل ان يقول اللازم مما ذكرتم اشتمال
واحد من السلسلة على الكثرة اما وجوب كون ذلك الواحد هو الصادر الاول
فغير لازم على ان ما في فلك الكواكب الثابتة وافلاكها من الكواكب
يدل على انه يمتنع ان يكون صدورها عن عقل هو الثاني المعقول
او ما يشابه او ورائها ولا يحصل فيه من الحسابات اي بهذه الكثرة
والحق ان هذه الاعتبارات في العقل الاول انما جعلت مثالا
وانموذجا وتمهيدا لكيفية صدور الكثرة عن الواحد لا على وجه التعيين
ان يكون ما هو في نفس الامر على خلاف ذلك فيصدر عن العقل الثاني
على هذا الوجه عقل وهيولى فلك ونفس الى ان ينتهي الى العقل العاشر
الذي هو مدبر عالمنا هذا فيصدر عنه هيولى العالم العنصري وصورها
وتوابعها ويتفطن لما يحدث عن الصور النوعية للعناصر من وقوع
الهيولى بواسطة الحركات الفلكية استعدادات مختلفة فيصدر بواسطتها
انواع الكائنات واعترض عليه الامام بان الكثرة اي سلسلة المعلول
الاول اما ان يكون كثرة في الموجودات او لا بل في الامور الخارجة
فان كان الاول فقد صدر عن الواجب لذاته اكثر من واحد وان
كان الثاني فيستحيل بهذه الكثرة اما ان يصلح لان يكون مبدأ
للكثرة او لا فان صلحت فلتكن ثابتة للواجب لذاته ايضا اذ له
مع السلوب والاضافات الكثيرة وان لم يصلح فكيف يمكن

ان صدر عن المعلول الاول سيما معلولات كثيرة واجب عنه
بان الاضافات والسلوب التي يمكن اعتبارها في الواجب لا يجوز
ان يوجب صدور الكثرة عنه فان سنده اما يتعلق بعد ثبوت الغير
فلو صلحت مبدا الثبوت ذلك الغير لكان دورا وفيه نظر لانه لا يلزم
من مجامعة امكان الحادث مع وجوب وجود الحادي ان يكون الحادث
ممكنا معه فان امكان الشيء جاز ان يكون مجامعا للشيء الذي يمتنع ان
يوجد معه فكون محالا الا ترى ان امكان وجود كل حادث حاصل
في الازل مع ان وجوده ممتنع والجواب عنه ان امكان وجود
الحادث اذا كان مجامعا لوجوب وجود الحادي كان المجامع اما بنسبة
بسببه وجود الحادث او عدمه الى الحادث فلو لم يكن وجوده معه ممكنا بل ممتنعا
كان المجامع معه امتناع وجود الحادث وامتناع وجود الحادث يستلزم
لا تساوي نسبة وجوده وعدمه الى الحادث فكان المجامع لوجوب
وجود الحادي لا تساوي المستلزم لان مجامع الملزوم مع شيء ملزومه
مجامع لازمه معه فكان المجامع لا تساوي بها سبق واما السند
المذكور ففيه ان الامكان نسبة يمتنع حصولها بدون المنتسبين
فلو كان امكان وجود الحادث حاصلا في الازل لكان وجوده
ايضا حاصلا فيه فيبطل الحادث ازلا وانه محال لا يقال ان
امتناع التساوي واللاتساوي مع وجوب وجود الحادي خلف
واما يكون كذلك لو كان معه التساوي لوجوب وجود الحادي
اتحادا لان التقدير وقوعها اذ الكلام على كون الحادي
علة للمجموع وعلى التقدير يستلزم معه وجوب وجود الحادي
لا امكان وجود الحادث فلو لم يكن واقعه يلزم انتفاء التقدير لانتفاء
لازمه وفي الحواشي القطبية الظن من ماذكره من المثال وهين

لا يمكن فيه وان ما يمكن فيه وجود الحادث ممتنع لذاته فيستحيل ان يجامع امكانه
مع امتناعه بخلاف وجود الحادث في الازل فانه ممتنع لغيره فلذلك
جامع امكانه الازل وفيه نظر لان الوجوب الذي يجامع امكان
وجود الحادث معه هو الوجوب المتقدم على وجوب وجود المجموع
ليس اتحادا واقعيا لانه يتعلق على صدور علة الحادي وهي ممتنعة وايضا
الكون اما يصح وهم بعد تسليم المجامعة في الموضعين على ان الحكم
يمنع المجامعة في الاول اللهم الا ان يقال مراده ان ما ذكرتم من المنع
مرفوع اذ يمكن في الحادث لزوم مجامعة امكان الحادث مع وجوب
وجود الحادي لاستحالة مجامعة الامكان الممتنع لذاته مع امتناعه ولا يتأتى
لكم منع استحالته بناء على ما ذكرتم من المثال لوجود الفرق بينهما لان
ما يجامع امكانه في الازل فيما ذكرتم من المثال ليس امرا ممتنعا لذاته بل
لغيره فالمنع مستقيم ولا يخفى عليك ضعف بعض المقدمات المذكورة
ونحن قد ذكرنا ذلك في المواضع اللائقة بها ولم نذكر الطرق التي ذكرها
المتكلمون في اثبات مبدا العالم وصفاته الطريق الاول لو
قالوا العالم حادث فله محدث وفي الحواشي القطبية اي مسبوق
بالعدم لا بالغير الا لكان اللزوم ممنوعا لان الاثر في حال الحدوث
لو كان شيئا آخر يمكن ان يكون مسبوقا بالغير فكان الاول الاختصار عليه
لان مطلوبه يحصل به هذا اما المقدمة الثانية فظاهرة واما المقدمة
الاولى فلو حسن الاول قوله لانه ممكن لتركبه وكل ممكن فله مؤثر
وهو ظاهر وكل ما له مؤثر فهو محدث لان التأثير اما ان يكون حالة
الوجود او حالة العدم او حالة الحدوث والاول باطل على ما قال
والثاني
والتأثير فيه لا يجوز ان يكون في حالة الوجود لامتناع تحصيل الحاصل
وفي الحواشي القطبية ان اراد بتحصيل الحاصل ايجاد الشيء في الزمان

لكان حاصلا في الزمان الاول فلا يلزم الاستحالة وان اراد اي شيء
في الزمان الثاني حاصل فيه فلا نم انه كذلك وهو ظاهر ايضا لكن
لان الاثر اذا كان فيه حال الوجود لكان الاثر قطعا اي
شيء في زمان هو موجود فيه ذلك الزمان وهو المعنى بتحصيل الحاصل
والاستحالة بينة واذا ثبت ان الاثر لا يجوز ان يكون حال الوجود
فاما ان يكون حال العدم او الحدوث على التقديرين يلزم الحدوث
واذا كان الامر كذلك فلا حاجة الى ابطال الاثر حال العدم
على كل حال ولا حال العدم لامتناع الخلو من الوجود والعدم فهو
حال الحدوث فان العالم حادث وهو المطلوب والوجه الثاني
قوله ولان الاجسام لو كانت ازلية لكانت اما متحركة او ساكنة
قال لان الجسم لا بد ان يكون حاصلا في حيز ضرورة استحالة
وجوده بدون الحصول في الحيز اما ان يستمر ذلك الحيز اكثر
من زمان واحد او لا يستمر فان استلزم الامر الثاني وان
لم يستلزم الامر الاول وفي الحواشي القطبية منع الحصر لان الجسم
حال الحدوث لا متحرك ولا ساكن وكذا في الازل اجيب بانا
نتكلم في الجسم الثاني ومنع الحصر ايضا بان الحركة والسكون انما
يكونان في المكان ولا مكان ثمة وانت تعلم ان هذا واجب
بشكله والحق للاول طرفت بانه اثبت وجوده ثمة ولا بيانا حجب عنه
والذي يمكن ان يقال انه لما امتنع وجود الجسم بدون الحيز فاذا كان
الجسم ازليا لكان فيه الاول في حيز ضرورة لكان ان يكون اذ لو كان
والحيز واحد فثمة مكان وان منع كونهما واحدا فنقول ان كانا
واحدا تم كلامنا وان لم يكن واحدا فلا نم ان الحركة والسكون
لا يكونان الا في المكان بل لا يكونان الا في الحيز والاول باطل

اذ لو كان الجسم كذلك في الازل لكانت الحركة ازلية وانه ممتنع لان الحركة تقتضي
المسبوقية بالغير لان ماهيتها الانتقال من حالة الى حالة بعد ان كان فيه غيرها والازل
كانت اينية والازلية تنافيها اي تنافي المسبوقية بالغير وهو نظر وكذا الثاني
لانها لو كانت ساكنة اي فيه الازل لامتنع الحركة عليها لان السكون
لا يتوقف على شرط حادث لكون كل ما يتوقف عليه وجوده حاصلا في الازل
فيمتنع زواله لوجوب وجوده علته وفي الحواشي القطبية منع وسنده
مذكور فيمتنع الحركة والثاني اي امتناع الحركة عليها باطل لان الاجسام
متحركة عند الفلاسفة وفي الحواشي القطبية في هذا التقدير اقول الظاهر
ظاهر اذ التخصيص بشرائط عند غير الفلاسفة اعني عند المتكلمين غير صحيح الا الفلكيات
والعنصريات وكان المصنف اشار اليه بقوله تكون من النار الى الارض
فلا يحتاج الى اقامة برهان على صحة قوله والحركة جائزة على كل واحد منها
واذا كان كذلك لكانت الحركة عندهم جائزة على الاجسام جميعا لانا ال
بحثنا فنقول ان كل جسم يفرض فاما ان يكون مركبا او بسيطا واياما كان لا
يمتنع الحركة عليه اما اذا كان مركبا فلانه يمكن عوده بساطته الى اجزاءه
الطبيعية فيصح الحركة عليها واما اذا كان بسيطا فلان ما يصح على جزء منه
يصح على الجانب الاخر والا لم يكن بسيطا لاختصاص احد جانبيه بخاصية
ليست للجانب الاخر واذا كان كذلك امكن ان يصير يمينه يساره
وعلى العكس فيصح الحركة عليها الطريق الثاني قوله ولان العالم
متناه لما مر من بيان تناهي الابعاد فيختص بمقدار وشكل معين بيانه
بان امتناع انفكاك الصورة عن الهيولى وهما اي المقدار والشكل
المعينان ليسا للجسمية او لا صورة فيهما اعني الهيولى والصورة والا
لازم للجسمية والا لكان كل جسم ذلك المقدار والشكل لاشتراك الجميع
في الجسمية ووجوبهما ولوازمهما بسبب من خارج وهو المطلوب

والا لكان حادثا اذ المؤثر في الحادث اولى بان يكون حادثا
والمقدر خلافه واذا لم يتوقف
على شرط حادث ١٢ منه

هو ان السبب اي السبب لتغاير الاربعة المذكورة ولا يلزم منه المطلوب اذ
ان يكون ذلك صور لات الاجسام واقول هذا الكلام عجيب فان المعلول
لما كانت من الاربعة المذكورة فكيف يكون مغايرا لها ولعل صاحب
الحواشي يريد انه صحح اراد ان يكتب لجواز ان يكون ذلك صورة ما
نوعية للاجسام فكتب بدله سهوا لجواز ان يكون ذلك هيولات الاجسام
ولقائل ان يقول هذا الاعتراض الا اذا قيل تلك الصور النوعية المختصة
اما ان يكون للجسمية او لاحد جزئيها او لامر لازم لها او لسبب خارج والكل
الاول باطلة فتعين الرابع وان استند اختلاف الصور فيه الى العنصر يا
الى اختلاف الاستعدادات وحدتها المشتركة بحسب الصور السابقة
فان كل صورة سابقة معدة للصورة اللاحقة فتنفي وتحصل صورة
اخرى من الملكات الى اختلاف جواهرها الى اهيات زيد
الكلام المذكور في الاستعدادات والقوابل المختلفة فبطل الثلثة
لتعين الرابع اللاحق الثالث قوله ولان المتوهم ان يكون النطفة
انما ما ليس هو النطفة لان النطفة ان كانت بسيطة اي متشابهة
الاجزاء وجب ان يكون الانسان على شكل الكرة وفي الحواشي النطفة
اي كرة مصمتة كرات نار على هو كره في الشيء الثاني واقول
هذا عجب تمام فان ما ذكر في الشيء الثاني كيف يمشي هنا والعالم
بشكل واحد من بسائط النطفة في الشيء الثاني قوة اخرى مغايرة
للغاية بالجوهر في هذا الشيء قوة واحدة قائمة بالنطفة البسيطة وحدها
لا غير ويمكن ان توجه ذلك بان يقال النطفة سواء كانت
متشابهة الاجزاء او مختلفها مركبة من العناصر الاربعة فكان العالم
بشكل واحد من بسائطها العنصرية قوة اعني الطبائع او دهنا
متشابهة فكان يجب ان يكون الانسان على شكل اربعة كرات

مضموم بعضها الى بعض لكن هذا مبني على تغاير صور العناصر عند الامتزاج
لا يقال تشابه الاجزاء ينافي التركب من العناصر لكونها مختلفة الصور
لان الكلام في تشابه الاجزاء المقدارية وايضا يعني اذا المراد
من البسيط والمركب هنا ما يكون جزؤه المقداري مساويا للكل
في الاسم والحد والا يكون والبسيط بهذا المعنى قد يكون مركبا من العناصر
الاربعة كالدم واللحم وقد لا يكون كالعناصر انفسها لان البسيط يجب
ان يكون شكله كريا اذا كان مصلحا او مستحيلا لا مختص بعض جوانبه
دون اخرى بما ذلك ترجيح بلا مرجح وفي الحواشي النطفة ممنوع
لجواز ان يكون المرجح محل النطفة وان لم يكن اي النطفة بسيطة لعدم
كونها متشابهة الاجزاء بل مركبة كانت بسائطه اي بسائط ذلك
المركب اعني النطفة والصواب بسائطها لكون الضمير راجعا الى
النطفة والامر فيه سهل متشابهة الاجزاء فكان يجب ان يكون
الانسان على شكل كرات مضموم بعضها الى بعض لان العالم
بشكل واحد من بسائطها هو بسيطة والقوة البسيطة اذا اثرت
في المادة البسيطة تكون شكلها الكرة كما مر بل سبب من خارج وهو الفاعل
لا يقال لم لا يجوز ان يكون نفس الانسان او نفس الابوين لانه
لو كان نفس الانسان لزم ان يكون مؤثرا فيما هو موجود قبلها
او معها لان نفس الانسان متأخرة عن تكون اعضائه او معها
والاول لو كان نفس الانسان لكانت عالمة بجميع احكام الاعضاء و
منافعها وما اشتملت عليه من اللطائف والدقائق وبطلانه ظاهر
ولو كان نفس الابوين لكان عندهما علم بحاله وكونه ذكرا او انثى انه
ليس عندهما علم بذلك فالولد الواحد لما كان واراد احدهما كونه ذكرا
والاخر انثى فان حصل مرادهما لزم الجمع بين المتنافيين والا فان

لم يحصل مرادهما فاما ان لا يحصل مراد شيء منهما اصلا او لا يحصل مراد
احدهما فقط وايا ما كان يكون احدهما عاجزا اما على الثاني فظاهر
واما على الاول فكذلك لانه اذا كان كل واحد منهما عاجزا كان
احدهما عاجزا الا انه والعاجز لا يصلح للالهية فاذن الاله واحد
وهذا الدليل يعرف بالتمانع وفي الحواشي القطبية هذا ان الحجة انما
تتم من المجوسية من حيث هو مجموع والايلام من اسناد الكل اليه له
ابطال الالهية ثم قالوا الصانع فاعل بالاختيار خلافا للفلاسفة
فانهم زعموا ان تاثيره في وجود العالم بالايجاب كتاثير الشمس في الاضاءة
والنار في الاحراق والتحقيق ان الفاعل بالاختيار هو الذي يصح منه
الفعل والترك بحسب الدواعي المختلفة لا كتاثير الشمس مثلا في الاضاءة
اذ صدور الاضاءة من الشمس غير موقوف على ارادتها واختيارها
بل هو لازم لذاتها واليه اشار بقوله اي هو بحاله ان شاء فعل وان
شاء ترك والصواب ان يقول وان لم يشأ ترك لان الترك لا
يحتاج الى المشيئة بل يكفي فيه عدم المشيئة لا موجب بالذات حتى يجب
صدور الفعل عنه واعلم ان معنى قول الحكماء انه موجب بالذات
لا فاعل بالاختيار ان قدرته ليس بسبب داع مرغوب الى الفعل حتى يكون
القدرة فيه بالقوة ثم يكون خروجها الى الفعل بسبب مرجح بل هو
عندهم لم يزل قادرا بالفعل لم يخرج عن الحلة وانما فعله لذاته وخيرية
ذاته لا لداع مرغوب الى ذلك وقدرته علمه فهو من حيث هو قادر
عالم اي علمه سبب لصدور الفعل عنه لا لسبب داع وهو لا ينافي
الاختيار على معنى انه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل فان الفعل
الصادر عنه هو خير صادر بارادته فيكون قد فعل لانه شاء ولو لم يشأ
لم يفعل ولكنه لا يلزم انه لا يشاء لان الشرطية لا يتعلق صحتها بصدق

جزئيه فانهم ذكروا واورد النص من ادلتهم اي ادلة المتكلمين للمتكلمين الاول قوله
لانه لو كان موجبا بالذات لكان العالم قديما لوجوده وهو باطل وفي الحواشي
القطبية لان العالم اسم لكل موجود سوى الله تعالى واذا كان صدوره عنه
بالايجاب يجب ان لا يتخلف عنه لاستحالة تخلف المعلول عن العلة
وهذا انما يتم بالتوسل بالدليل الثاني فيكون ارسالا لان الملزوم
اذا كان ازليا كان اللازم ايضا كذلك لامتناع تخلف اللازم عن
الملزوم واللازم باطل لما ذكرنا والدليل الثاني قوله ولانه لو كان موجبا
بالذات لزم من دوامه دوام معلوله لكونه لازما ازليا وهو ممكن ان
يقال هذا انما يتم بالتوسل بالدليل الاول بل هو الاولى من التوسل
ان الاول انما يتم بالتوسل بالثاني على الاظهر ومن دوام معلوله
دوام معلول معلوله فيلزم دوام جميع الاثار الصادرة عنه
فلا يكون في العالم تغير وحدوث اصلا وفساده ظاهر ثم قالوا والفاعل
بالاختيار يكون قاصدا الى ايجاد الشيء والقصد الى ايجاد الشيء
بدون تصوره ممتنع وانه تعالى فاعل بالاختيار فيكون عالما بما
يوجده بالقصد والاختيار والموجد لجميع الاشياء هو فهو عالم
بالاشياء واعترض بان تلك المقدمة ممنوع في الحواشي القطبية اشدها
من ان اللازم علمه بما يقصده اما العلم بكل الاشياء فممنوع لجواز
ان يقصد ايجاد شيء ولا يقصد بوجوده ذلك الشيء فلا يلزم علمه
وكذا بغيره ثم قالوا لو وجدت العقول والنفوس لكانت مشاركة
للباري في قدمها غير متحيزة ولا حالة في المتحيز فيلزم تعليل
ببطلان مثله اعني الواجب والعقول والنفوس واثبتهم ولو
كان وصفا لامتناع ان يكون شيء ما بهما ذاتيا داخلا في ماهيتها
والكل ضعيف اما الطريق الاول من الطرق الثلثة المذكورة

نوامات الراب نح للمصنف الوجهين المذكورين لبيان المقدمة
الاولى اما الاول فلقوله لانا لا نم ان المؤثر حالة الوجود تحصيل
للحاصل وانما يكون كذلك ان لو اعطاه وجودا مستأنفا وليس
كذلك بل يرجح الوجود الحاصل على عدمه ويوجده ان حال ان اردتم
بالمؤثر ما له تاثير سواء كان ايجادا او ترجيحا فم ان الكل يمكن مؤثرا
لكن لا نم لزوم تحصيل الحاصل انما يلزم ان لو اعطاه وجودا مستأنفا
وان اردتم به الجاء الممكن من العدم السابق الى الوجود فهو
ممنوع وان اردتم غيره فلا بد من افادة تصوره ومع الحواشي القطبيه
وانما لم يعرض للترديد وايراد التقسيم الاخر لظهور ان الخصم لا يقول
بالتقسيم الاخر لظهور فساده ولان المؤثر ان لم يكن حالة الوجود كان
حالة العدم اذ لا واسطة بينهما واللازم باطل لامتناع الجمع بين الوجود
والعدم فالمقدم باطل فالمؤثر اذن حالة الوجود وكانه [illegible]
والتوجيه [illegible] ان يقال ما ذكرتم وان دل على ان المؤثر لا يجوز ان
يكون حالة الوجود لكن عندنا ما يدل على ان المؤثر لا يكون الا حالة
الوجود وذلك لان المؤثر اما ان يكون حالة الوجود او حالة العدم
لعدم الواسطة بينهما والثاني باطل لما ذكرتم فتعين الاول لا يقال لا نم
لكن بين الوجود والعدم واسطة لم لا يكون حالة الحدوث مغايرة لحالتي
الوجود والعدم والثاني باطل واليه اشار بقوله ولا نسلم ان حالة الحدوث
مغايرة لهما لانا نقول بطلانه لان الماهية في تلك الحالة اما ان يكون
موجودة او معدومة والعلم به ضروري وهذا بحث ذكره [illegible] في اواخر
الكتاب ومع الحواشي القطبيه [illegible] ضروري عند الخصم واما الثاني
فلقوله وكون الحركة مسبوقة بالغير لا ينافي ازلية الجسم مع حركة [illegible]
كانت الحركات متعاقبة لا اول لها وتوجيهه ان يقال ان اردتم ان الحركة

الى بعض المسبوقة بالغير فم ولكنه لا ينافي ازلية حركة الجسم على ان يكون
قبل كل حركة حركة الى غير النهاية وان اردتم ان الحركة الدائمة سابق
الاشخاص بعضها المسبوقة فممنوع لا بد له من برهان ولقوله ولا يلزم من
عدم توقف السكون على شرط حادث امتناع زواله لجواز ان يكون
مشروطا بعدم حادث فاذا اوجد ذلك الحادث فقد زال شرطه
فيزول اي السكون وهو ظاهر واما الطريق الثاني فلقوله ولا يلزم
من تعليل لزوم المقدار والشكل المخصوص للجسم باحد جزئيه ان يكون
لكل جسم على ذلك المقدار والشكل لاحتمال ان يكون لتعينات الاجسام
مختلفة ويكون الشكل والمقدار لكل جسم بسبب تعينه هيولاه وهو ايضا ظاهر لا
تماس لهم ان يتولوا الهيولى عالمية فلا يكون فاعلها لان ذلك على خلاف
اصولهم مع ان لا مانع ان يمنعه لما مر من ضعف ما قيل في بيانه وفي
الحواشي القطبيه فيه نظر اذ لا احتمال لهذا الاحتمال بعد تسليم ان يكون
العلة احد جزئي الجسمية المطلقة لاستواء نسبة الكل ونحو تركب الجسمية المطلقة
من الهيولى والصورة نظر واقول يمكن ان يكون النظر هو ان ما
في اثبات الهيولى لا يتمشى في الجسمية المطلقة لعدم ورود الانفصال
عليها بل على الجسمية المخصوصة ويمكن ان يكون غير ذلك والله اعلم
والحق انه ان اراد بالجسمية ما له اختصاص بالعالم المقدار
والشكل ليس للجسمية لا احد جزئيها والا لكان لكل جسم ذلك المقدار
والشكل الصورة الجسمية على ما هو المتعارف من اطلاق الجسمية
فهي ليست مركبة من الهيولى والصورة بل هي بسيطة وان اراد
بها الجسم المطلق الذي في ضمن كل واحد من الاجسام حصة منه فهو
ايضا ليس مركبا من الهيولى والصورة بل من الجنس والفصل فان
المأخوذ في العقل من المادة الجنس ومن الصورة الفصل واما

واما الطريق الثالث فقوله ولا يلزم من عدم شعورنا بالقطعة بكونها الا
على شكل كرات مضموم بعضها الى بعض لاحتمال ان يمنع اشتراك القطاع
بعضها بالبعض عن الشكل الكري قلنا فلم لا يجوز ذلك لا بد له من برهان
وهذه هي المنوع الخاصة واما المنع العام فاليه اشار بقوله ثم بعد التي ذكر ش
عن هذا كله لا يلزم ان يكون السبب واجبا لذاته لينتهي اليه الممكنات
اللهم الا عند الصعود الى ابطال الدور والتسلسل فان قال ذلك السبب ان
كان واجبا لذاته فهو المرام وان كان ممكنا فلا بد من الانتهاء الى الواجب
والا لزم التسلسل كل هذا فيمكن ما ذكره من المطولات صحيحا
واما الوجه الاول لكونه موجبا فاعلا بالاختيار فقوله قوله لو كان الله
موجبا لكان العالم ازليا قلنا نعم ولم قلتم ان اللازم باطل فان ما
ذكرتم في بيانه تقدم ضعفه واما الوجه الثاني فقوله ولانه لا يلزم
من كونه موجبا دوام جميع معلولاته وانما يلزم ان لو كان جميع معلولاته
قابلة للدوام والثبات وليس كذلك فان من جملتها اي من جملة
معلولاته الحركة وهي غير قابلة للدوام والثبات فاذا وجدت يجب
انعدامها وبعد انعدامها يتعدد الغير من الحركات فيلزم التغير
في العالم وفي الحواشي المطلب في توجيه هذا اللهم الا ان يقال لا نم
انه يلزم من دوامه دوام معلوله ومن دوام معلوله دوام معلول
معلوله وهلم جرا وانما يلزم ذلك لو لم يوجد في الاشياء الصادرة
عنه جسم يتحرك على سبيل الدوام ويلزم من حركته لكونها غير قابلة للدوام
والثبات حدوث الحوادث والتغيرات ويكون كل حادث
مسبوقا بالاخر لا الى اول لم قلتم انه ليس كذلك واقول النظر
فان دوام المعلول اي معلول كان بدوام علته واجب ضروري
فمنع دوام المعلول بدوام العلة لاحتمال كون المعلول حركة غير مستقيم

واما ما ذكره لبيان كونه عالما فلقوله واما ما ذكره لبيان كونه عالما
فهو مبني على كونه مختارا وذلك غير محقق بل هو باطل واما ما ذكره لبيان
نفي العقول والنفوس المجردة فلقوله واما ما ذكره لبيان نفي العقول والنفوس
ضعيف لانا لا نم انحصار ذلك الوصف الى العلة ليلزم تعليله بتعليل
والتركيب لانا لا نم امتناع تعليل الوصف الواحد بعلتين مستقلتين عند تعدد الحيثية
المسألة الخامسة في احكام النفس الناطقة واعلم ان افلاطون
ومن تقدمه من المتألهين ذهبوا الى ان النفس الناطقة قديمة وذهب
المعلم الاول ومن تبعه الى انها حادثة مع حدوث البدن واستدلوا
عليه بان قالوا لو كانت قديمة لكانت موجودة قبل البدن ولا يخلو اما
ان تكون واحدة او كثيرة فان كانت واحدة اي بالشخص كانت
نفس زيد بعينها نفس عمرو فكل ما يعلمه احد علمه الآخر وهو محال
اي مشخصة بعد التعلق كما كانت وبطلانه ظاهر وفيه نظر لانا لا نم
ان كل ما يعلمه احد يعلمه الآخر لم لا يجوز اما الجزئيات المدركة بالآلات
والكليات المنتزعة من تلك الجزئيات فظاهر لكون ادراكها
مشروطا بتلك الآلات فلا يدركها الا اهلها واما غير المنتزعة من الكليات
فيلزم اشتراكها في العلم به وايضا حيث لم يمكن ادراكها بالآلة والا
اي وان لم تكن واحدة بل كانت قابلة للتجزي فلا يكون مجردة وهي
الحواشي المطلب لان التجزي من خواص الاجسام وفيه نظر لان
الثاني باطل لانه ان كل جسم متجزئ واما عكسه فلا اول وفيه نظر
لان المراد من التجزي الانقسام وهو فرض شيء دون شيء وذلك لا يتصور
دون المقدار فالتجزي اما مقدار او ذو مقدار وهي تقبل ذلك
بان التجزي من خواص الجسم او الجسماني ولم ينحصر على الجسم لكون
العكس واجبا وان كانت كثيرة فلا امتياز بينها ليس بالماهية

ولوازمها والالكان اى لو لم يكن الامتياز وهو اللوازم لازمة لها
اى لتلك النفوس الكثيرة لاشتراكها فى الماهية التى هى الملزوم
والاشتراك فى الملزوم يوجب الاشتراك فى اللوازم والا لانفكا
لان لحوقها اياها ان كان بسبب الماهية او الفاعل كان لازما
فاشتركت النفوس فيه وان كان بسبب المادة اى البدن اذ
المادة للنفس هو كانت متعلقة بالبدن قبل البدن وهو محال
وفى الحواشى القطبية الحصر ان اللحوق اما ان يكون للماهية او لا
والثانى اما ان يكون للبدن او لا والثانى هو الفاعل ولقائل
ان يمنع اشتراك النفوس فى الماهية واللوازم قبل شمول الحد
الواحد للنفوس الناطقة كاف فى الدلالة على اتحادها فى النوع
وفيه نظر وفى الحواشى القطبية قال الامام الاغلب على الظن
ان النفوس وان كانت متحدة بالماهية لكنه قد توجد سبحان
تحت نوع واحد وهو كلى فى المقصود وفيه نظر اقول يمكن ان
يكون النظر عدم تسليم كون الغالب على الظن وجود شخص تحت
نوع واحد ويمكن ان يكون منع لحوق العوارض المميزة اما ما
ان كانت بسبب الفاعل كان لازما لجاز ان يكون الفاعل
متعددا او الاشبه هو الاول لكون الثانى مشتركا واشباع
اى وان منع اشباع تعلقها ببدن قبل تعلقها بهذا البدن فا
يجوز ان يكون متعلقة قبل هذا البدن ببدن اخر وقبله باخر
لا الى نهاية كما ذهب اليه اصحاب التناسخ وذكر بعض الحكماء
المتألهين انا لم نجد على كثرة تتبعنا لمذهب اهل التناسخ من يقول
ان النفس تنتقل من بدن الى اخر الى غير النهاية بل الكل
يقولون انما يتناسخ بعض النفوس لما فيها من الهيئات الردية

والملكات الفاسدة وتعلق بالابدان الحيوانية بعد المفارقة الى اوان
الزوال تحت الساعات ثم تحصل بعد ذلك ما تلتق بها من السعادات
والخيرات ولا شك بعد الادوار الطويلة من نفوس الاشقياء بالتناسخ
فى الابدان فتى بكلها نترقى الى السعادات المختلفة وان كان فقد
الى ذلك احد قليل ممن هو كرم ممتب اليه لا يحال لو كانت اى النفس الناطقة
متعلقة قبل هذا البدن ببدن اخر لكانت موجودة قبل هذا البدن
ضرورة والتالى باطل والا لكانت مستغنية عنها اى هذا البدن
فلا تتعلق به او بسول لو كانت النفس الناطقة قديمة لكانت موجودة
قبل البدن ضرورة والتالى باطل والا لكانت مستغنية عنها فلا
تتعلق به لانا نقول لانم انه لو كانت مستغنية عنه لما تعلق به لجواز ان
يكون الاستغناء مشروطا بعدم حدوث البدن فاذا احدث البدن
انتفى الشرط فانتفى الاستغناء ويحصل الاحتياج فيتعلق به واليه اشار
بقوله لجواز استغنائها عنه وتعلقها به بشرط حدوثه وهى اى النفس
الناطقة باقية بعد خراب البدن والالكان فسادها بفساد صورة
لان فساد الجوهر بدون فساد الصورة غير معقول ويمتنع كون فسادها
لفساد بالفعل وشى فيه قبول الفساد واحد لا متغايرا الا لان القابل
للفساد يبقى مع الفساد والفاسد لا يبقى معه فيكون مركبا اى من
مادة وصورة فلا يكون بسيطا هف ولكان اى ولانها باقية والا
لكان لها قوة الفساد وقوة الثبات والشى الواحد اى البسيط
لا يكون كذلك لان النقوى ان لانهما انما يكونان لامرين مختلفين على
ان قابل الفساد يجب ان يكون فيه شى من قبل الفساد لان القابل
يجب ان يبقى مع المقبول وشى يتحد فيلزم تركبها هف ولقائل
ان يمنع ان فساد الجوهر بدون فساد الصورة غير معقول لجواز

فساده بارتفاعه عن الخارج وذلك لا يتوقف على فساد صورته على انا
نقول الصورة جوهر مع ان فساده لا يكون بفساد صورته اذ لا تنتزع
للصورة والحركات لها صورة هذا ما انتهى سبيل الكلام اليه لينتهي الى ان
لا يكون فساده الا بارتفاعها عن الخارج وفي الحواشي القطبية ان
اراد بالصورة ما هو جوهر فبعد تسليم ان فساد الجوهر بدون فساد
غير معقول يكون السر من العود الى الكون ضايعا اللزوم التركب
من المقدمة المسلمة وان اراد بالصورة ما له مدخل في قوام الجوهر فبعد
تسليم المقدمة المذكورة لا يلزم التركب في الجوهر لجواز ان يكون تركب
الشيء امرا خارجا عنه اللهم الا اذا سيق الكلام في الجوهر ونقول
فساده يقتضي ان يكون شيء يقبل الفساد ويكون التعرض للكائن
ضايعا اقول وفيه نظر لان ما بين دليل هو مستانف لا انه تمام
الاول حتى يكون ضايعا والاول انما هو العضاد وذلك ان يكون
فيه شيء يقبل الفساد وان الشيء الواحد لا وان يمنع ان الشيء
الواحد لا يكون فيه قوة الثبات والفساد بمعنى الارتفاع في
الخارج فان قوة الفساد بهذا المعنى لا يقتضي محلا لكونه عدما
في ابطال التناسخ ان النفس حادثة مع حدوث البدن على معنى ان
حدوث كل بدن لا بد ان يحدث نفس لان النفس حادثة لما مر
فلتوقف حدوثها عن علتها على استعدادات المادة وما هي
البدن فالعلة التامة لحدوثها يتوقف على حدوث البدن الصالح
لتدبير النفس على معنى انها يعدم بعدمه وتحقق بتحققه الا انه يوجد
قبل البدن او عدمها مع حدوثه دائما لان وجه استحالته لا يخفى
نظرا فانه عين النزاع وفي الحواشي القطبية لانه لم يعدم العلة
التامة بعدم البدن ولم يتحقق بتحققه لزم ان لا يكون العلة التامة

مع البدن ودوام تحققها مع البدن فاما ان يتقدم على البدن ولزم
وجودها قبل البدن وهو مع او ما فوت عنه ولزم عدمها مع حدوثه
وهي استحالته كما ان الواجب ان يكون كذلك بحيث هذا الفرض في
يفيض من العلة الفاعلة نفس عند حدوثه ثم يتعلق به نفس اخرى
على سبيل التناسخ كان للبدن الواحد نفسان مدبران وهو باطل لان
كل احد يجد مدبر بدنه واحدا وفيه نظر لجواز ان يكون احدهما ولا
يشعر عنها وهو مبني على حدوث النفس المبني على فساد التناسخ فيكون
دورا ولنختم هذه المقالة بفصل الاول في اثبات الحواس الباطنة اعلم
ان للانسان قوى حسا باطنة منها المتخيلة وهي التي من شانها ان تركب
الصور تفصيلها مثل انسان ذي راسين او عديم الراس والاخرى
الحس المشترك وهي التي ترتسم فيها صور جميع المحسوسات على سبيل المشاهدة
وان هذه الصور قد ترد عليها من خارج كما شاهده الاشياء الموجودة في
الخارج وقد ترد عليها من داخل كالاشياء التي يراها النائمون والمرضى
فانها ليست ماخوذة من الموجودات الخارجية بل ترد عليها من المتخيلة
وان المانع من ذلك الورود واما انتقاش الحس المشترك بالصور
الواردة عليها من الخارج لا يحتاج لم يتبع لهذه الصورة فهذا المانع
عائد الى العاقل وذلك ان النفس او الوهم استخدمت المتخيلة
فلم تتبع لافعال نفسها خاصة وهذا المانع عائد الى الفاعل فلو وجد
المانعان معا لم يحصل الانتقاش ولو زال احدهما كان في حالة النوم
التي يسكن فيها المانع الاول او في حالة المرض التي يسكن فيها المانع
الثاني لاشتغال النفس بتدبير البدن فربما تسلط المتخيل على الحس
المشترك فلوح فيها الصور المحسوسة مشاهدة وان جميع الامور الكائنة
في العالم ما تحقق او سيتحقق او هو متحقق في الحال مرتسمة في المبادي العالية

من العقول المجردة والنفوس الفلكية لكونها عالمة بجميعها ضرورة انها
اسباب لهذه الامور اما العقول فعلى الوجه الكلي واما النفوس فعلى
الوجه الجزئي على راي المشائين وعلى الوجهين جميعا على راي الشيخ
وان النفوس الناطقة يمكنها ان يتصل بتلك المبادي المفارقة
وينتقش بالصور المرتسمة فيها اذا عرفت هذا فاعلم انه ايضا
انه يمكن وجود نفس قوية بالجوهر كاملة القوة وافية بالجوانب التي فيه
بحيث لا يكون اشتغالها بتدبير البدن مانعا من الاتصال بتلك المبادي
ويمكن ايضا ان يكون القوة المتخيلة قوية بحيث يقدر على استخلاص
الحس المشترك من متعلقات الحواس الظاهرة اي عن الصور الواردة
عليها منها واذا كان كذلك فلا يبعد لمثل هذه النفس ان يتصل
حال اليقظة بتلك المبادي العالية ويدرك ما ارتسم فيها من المغيبات
واذا ادركت النفس تلك الامور المرتسمة فيها على وجه كلي فيحاكي المتخيلة
تلك المعاني الكلية المطلقة فيما يتصور جزئيه مناسبة لها لان المتخيلة
من شانها محاكاة الامور ثم ان تلك الصور الجزئية تنحدر من المتخيلة
الى الحس المشترك فتصير مشاهدة لصفاء الحس المشترك فربما شاهد الا
مخاطبة بكلام منظوم من احواله او سمع كلاما محصل النظم من هاتف وان
لم يشاهده كما يحكى من الانبياء عليهم السلام من مشاهدة صور الملائكة
واستماع كلامهم وربما يكون في اجلى احوال الرتبة وهو ان يعاين
مشاهدة وجه الله الكريم واستماع كلامه من غير واسطة الى ما ذكرنا اشار
بقوله لما كان للانسان القوة المتخيلة وهي التي في البطن الاوسط
من الدماغ وشانها تركيب الصورة والمعاني وقوة الحس المشترك
وهي التي في مقدم التجويف الاول من الدماغ ويجتمع عندها صور جميع
المحسوسات فلا يبعد وجود نفس قوية يحصل لها المشترك والنفوس الفلكية

فتدرك ما عندها من المغيبات على وجه كلي فتحاكيها المتخيلة بصور جزئية
مناسبة لها كما كانت الجزئيات والمعاني بصور جزئية تحاكيها الشرور
والمزاوجات ضدادها ثم تنزل منها الى الحس المشترك فتصير مشاهدة محسوسة
لصفاء الحس المشترك لقوة النفس على استخلاصها عن متعلقات الحواس
الظاهرة كما يقع اي الاستخلاص في حال النوم اي هذه الحال اتفق في
حال اليقظة كما ذكرنا وهذا هو الوحي وان كان صاحب النفس مشاهدا ان والاتمام
كان صاحبها اياها قد يتفق في حال النوم وانما قاس هذه الحالة على تلك الحالة
لان التعارف والتسامع يشهدان لكل احد بوقوع اطلاع النفس على الغيب
في الجملة حال النوم بل ليس احد من الناس الا وقد جرب ذلك من نفسه
على وجه يوجب التصديق به اللهم الا ان يكون فاسد المزاج نائم قوى
التخيل والتذكر على ما ذكره الشيخ في النمط العاشر من الاشارات وقوله
الا ان الكاملات منها صادقة لهذا السبب ومنها كاذبة اشارة الى
الفرق بين الوحي والمنام فان الوحي مع انه في حالة اليقظة لا يكون
الا صادقا بخلاف المنام فانه قد يكون صادقا كما عرفت لما ذكرنا في الوحي
وقد يكون كاذبا لاحد الاوجه الثلاثة اما لان النفس اذا احست بسببها
الالات بصور جزئية وبقيت مخزونة في الخيال وهي القوة التي في
مؤخر التجويف الاول من الدماغ من شانها حفظ الصور فعند النوم
ترتسم في الحس المشترك وبهذا السبب كثر الوجود او لانها اي لان
النفس او المتخيلة اذا شاهدت قرب معنى الفت صورته والتهافتة
النوم تمثل فيه اي في الحس المشترك لاشتغالها عن المتخيلة عند النوم
الى الخيال ثم منه الى الحس المشترك او لان مزاج الدماغ بل مزاج
الروح الحاملة للقوة المتخيلة يتغير فيتغير افعال المتخيلة بحسب تغيره فمن
مال مزاجه الى الحرارة يرى النيران ومن مال مزاجه الى البرودة يرى الثلج

وعلى هذا القياس وانما حصلت هذه الاشياء في المتخيلة عند غلبة
الموحشات لان الكيفية التي من شانها ان تتعدى الى المجاور او الكتاب
كما تتعدى نور الشمس الى الاجسام بمعنى انه يكون سببا لحدوثه او جعلت
الاشياء موجودة وجودا ما شبحا بالنسبة على غيره والقوة المتخيلة مسلطة
بالجسم المكتسب بتلك الكيفية فتاثرت بما سلطت عليها في ليست بجسم
حتى يشكل بنفس الكيفية المختصة بالاجسام فيفعل منها ما من شانها فتراها على
الوجه المذكور والمنامات التي يكون سببها احد هذه الامور لا تعبر
لانها من اضغاث احلام واما الوهمي فلا يكون الا ضادا فقد اه
الخوف والاسباب رؤية الصور التي يراها المرضى من الممرورين
وغيرهم فان السبب يكون شعوره بتدبير البدن على ما ذكرنا فلما
تخرج لفسط المتخيلة ح سوى سلطانها عليها فاحدثت في لوح
الصور التي من شانها ان يركبها الحس المشترك فيصير تلك الصور
شاهدة كما يرى في حال الخوف فمن هذا القبيل حينئذ ان الخوف
المستولي على النفس يضعفها عن الضبط فلا جرم تقوى المتخيلة على
التلويح بصير الصور الهائلة كصورة الغول ونحوها مرتسمة في الحس
المشترك مشاهدة واما امكان النبوة فلان تجرد التصور النفساني
قد يكون سببا لحدوث الحوادث ويدل على ذلك وجوه الاول
ان يوهم الماشي على جذع نزلته اذا كان الجذع فوق فضاء ولا يزل
اذا كان على قرار من الارض الثاني ان يوهم الانسان قد يغير
مزاجه اما على التدريج او دفعة فيسقط ردحه ويتنفس ويحركه ونحوه
وقد بلغ هذا التغير حدا يصير البدن الصحيح بسببه مريضا والمريض
صحيحا الثالث قوله ولولا اي لو لم يكن التصورات النفسانية سببا
لحدوث الحوادث لما امكن للنفس تدبير البدن في الحواشي القطبية

لا حاجة الى هذا اي الى البدن اذ كان يكفيها عليه وبركة مانسكة
تجرده اي تجرد التصور النفساني لكن النفس لما كان مدبرة بتجرد التصور
النفساني فالمقدم مثله ح اي وعلى هذا التقدير هو كون التصور
النفساني سببا لحدوث الحوادث تكون الهيولى العنصرية مطيعة
للتصور النفساني في الجملة في الحواشي القطبية فيه نظر لان اللازم
تاثير النفس في الهيولى التي اتصلت بها لا في غيرها ممنوع والمراد
بهذا النظر اما تتوجه ان لو فسر قوله حينئذ يكون مدبر النفس البدن
تجرد التصور النفساني واما اذا فسر بالتقدير الذي فسرناه به فلا على
انخفي والاجل ان لا يتوجه عليه ما ذكره المص بهذا النظر قال صاحب الحواشي
فيما سبق انما لا حاجة الى البدن اي الواجب الاقتصار على التدبير
ليلزم منه ظاهرا تاثير المادة المباينة الغير المتصلة بها لعموم التدبير
ح والعاقل ان يقول التقدير الذي به فسرتم قوله ح هو كون التصور
النفساني سببا لحدوث الحوادث في البدن لا مطلقا اذ هو اللازم
من الدليل لا غير فاللازم منه ايضا تاثير النفس في الهيولى التي اتصلت
بها لا غير فعلى التفسيرين لا بد ان يزاد عليه شيء ليلزم تاثير النفس في الهيولى
المباينة فنجوز وجود نفس قوية نسبتها الى عالم الكون والفساد نسبة
النفس الى البدن اي كما ان البدن مطيع للنفس يكون هيولى العالم
العنصري مطيعة لتلك النفس القوية حتى يكون تصوراتها سببا لحدوث
الحادثات فيصدر منها في اجسام هذا العالم خسف وصاعقة وجسم صادرة
بها المناسبة تخشع بها الامور الغريبة التي هي المعجزات اذا كان
مقترنا بالتحدي مع عدم المعارض فان المعجز امر خارق للعادة
مقرون بالتحدي مع عدم المعارض فقولنا امر يشمل القول والفعل
وقولنا خارق للعادة يخرج ما لا يكون خارقا للعادة فانه لا يكون

سجا وقولنا مقرون بالتحدي ليتميز عن الكرامات وقولنا مع عدم المعارضة
ليتميز عن السحر ونحوه الا ان البعض لما كان كما في السيرة وانما تحقق
بالتحدي فلا جرم لم يتعرض لهذا القيد وذكر الشيخ في اخر النمط العاشر
من الاشارات فصلا وحاصلها النهي عن مذاهب المتفلسفة
الذين يرون انكار ما لا يحصلون به من المعجزات والكرامات
وبالجملة كل ما يكون على خلاف العادات علما وحكمة على ان الحق
في انكار ما لم يعرف امتناعه ليس دون الحق في الاعتراف بما لم
يعرف ثبوته والامر بالاعتصام بحبل التوقف الى ان يقوم البرهان
على ثبوت احد طرفي ذلك الشيء وهذا هو الحق فان الجزم بالقضية المحتملة
من غير برهان من الحماقة سواء كان في الاثبات كما يكون من العوام
او في النفي كما يكون من المتفلسفة ويحتمل ان يقال ان الحق الاول
اقرب الى السلامة لما انه موافق للشرائع وفيه من المصالح ما فيه
بخلاف الثاني فانه مناف للشرائع وفيه من الفساد ما فيه ثم
ما قال الشيخ في اخر تلك الفصول اعلم ان في الطبيعة عجائب وللقوى
العالية الفعالة والقوى السافلة المنفعلة اجتماعات على غرائب
ومن اراد تحقيق مقامات العارفين وكيفية ترقيهم في تلك المقامات
واسرار الصادرة عنهم فعليه بالنمط التاسع والعاشر من الاشارات
فان الشيخ تكلم في جميع ذلك فيهما على وجه لم يسبقه من قبله ولم يلحقه
من بعده. التالي في احوال النفس بعد المفارقة منهم من قال
انها تنعدم وتعاد مع البدن بعينها وتتعلق به ولا يلزم عليه
ومنهم من قال يتوقف وجودها على البدن المعين والا لما وجدت
معه ويلزم من انعدامه انعدامها وفيه نظر لانا نمنع توقف وجودها
على البدن وانما يكون كذلك لو لم تكن موجودة قبل البدن

وان سلمنا ذلك لم قلتم ان بقاءها متوقف عليه فانه شرط حدوثها
لا يلزم من انعدام الشرط المتقدم انعدام المعلول ومنهم من قال بعد فنائها
وانقطاع علاقتها عنها فاذا انعدم البدن تتعلق ببدن اخر وقيل
هذا البدن كانت متعلقة ببدن اخر وفيه نظر لانا لا نم بقاءها دائما
انه لا يمكن ان يتوهم منها بدون التعلق بالبدن فان من الجائز ان
يكون استكمالها متوقفا على البدن فيكون البدن الة لكمالها فتعلق
فاذا زال البدن بقي موجودة بعد وجودها ومنهم من قال بعد فنائها
وبقائها بعد البدن وفي الحواشي القطبية في بعض النسخ بعد العدم
اي بعد عدم البدن قائمة بنفسها ويكون لها سعادة وشقاوة ادراك
الملائم من حيث هو ملائم وشقاوتها ادراك المنافي من حيث
هو مناف والملائم لها اي للنفس ادراك الموجودات بان يحصل
لها ما يمكن ادراكه من الحق الاول وانه واجب لذاته بريء عن النقائص
منبع لفيضان الخير ثم مدرك ما صدر عنه على الترتيب الواقع في الوجود
وبعد الكل بحسب القوة النظرية واما بحسب القوة العملية فالى ما اشار
بقوله ثم يحصل لها بعد ذلك التنزه عن الهيئات البدنية الردية التي
توجب استغراقها اي استغراق النفس في مقتضيات القوى
الجسمانية كالشهوة والغضب والتغافل عن العالم العقلي فانها ان
يحصل لها الشعور بامكان الكمالات واكتساب المجهول من المعلوم
فشاقت اليه والاعتقادات اي وبان يحصل لها الاعتقادات
الباطلة المنافية للحق والاخلاق المذمومة الردية البدنية فان قيل
لم يحصل لتلك النفوس الشعور بامكان الكمالات والاشتياق
اليها قبل المفارقة قلت لاستغراقها في شواغل البدن وعوائقه
منعها من الشعور بامكان الكمالات والاشتياق اليها فان

انفعال النفس بالمحسوسات منعها من الالتفات الى المعقولات
فلا يجد منها ذوقا فلم يحصل لها اليها شوق كالعنين الذي
لا يشتاق الى الجماع والاصم الذي لا يشتاق الى سماع الالحان
واليه اشار بقوله الا ان حالة التعلق بالبدن لا يحصل لها
السعادة والشقاوة لاستغراقها في تدبير البدن فاذا فارق
زال العائق اي عن السعادة والشقاوة وهو تدبير البدن
ومست السعادة والشقاوة ويختلف مراتب النفوس بحسب
اختلاف السعادة والشقاوة وكل ذلك اي السعادة
والشقاوة بهذا الوجه مبني على حدوث النفس وفساد
التناسخ وقد عرفت ما فيهما قال الاستاد اشرف الحق والدين
برد الله مضجعه ونحن نقول ان النفس انما تعلقت بالبدن
لترفث كمالا بها علقه والا لما تعلقت فاذا استكملت تحظظه
وتجردت عن الهيئات البدنية الردية لم يبق لها شوق الى
البدن فلا تتعلق ببدن آخر بعد خراب البدن بل يجذبها
الكمال الى عالم القدس وتحظ في سلك الجبروت وان
استكملت ولكن لم تتجرد عن الهيئات المذكورة لم يبق لها
ايضا حاجة الى البدن فلا تتعلق ببدن آخر لكن بقي بسبب
الهيئات البدنية الباقية معذبة الى ان تزول لكنها ليست
لازمة لها فانها عرضت بسبب مباشرة الامور البدنية
فتزول آخر الامر ويحصل لها السعادة الكاملة وان لم تستكمل
بقيت محتاجة الى البدن فان لم يكن لها هيئات ردية
احتمل ان يبقى قائمة بنفسها بعد البدن ويحصل لها الخلاص
عن العذاب وهو الجهل بما يجب ان يعلم ويحتمل ان يجذبها

لانها

البتن

الى حصول الكمال الى التعلق ببدن آخر انساني وان كان فيها
هيئات ردية يحتمل ان يبقى معذبة بتلك الهيئات دائما وان كانت
عارضة بسبب مباشرة الامور لكونها غير مستكملة ويحتمل ان يجذبها
تلك الهيئات الى التعلق ببدن آخر حيوان واكثر ما في هذا البحث
ظنون وحسبانات لم يقم على شيء منها برهان فلا يصح الاعتقاد
بشيء من ذلك لما صرح في النصوص المنقولة عن الشيخ بل يجب الشروع
الى بقعة الامكان الى ان يقوم على ذلك البرهان على الاحوال
ولا يمكن الجزم بشيء من هذه الامور والامام لما ذكر في الملخص
احوال النفوس بعد المفارقة وذكر ما يرد عليها قال وبالجملة
معرفة الاحوال بعد المفارقة عسرة لا يعلمها بالحقيقة الا الله سبحانه وتعالى
ولكن هذا آخر ما نورده في شرح العلم الالهي وتلوه القسم الثاني
في الطبيعي والحمد لله على الاتمام وصلوته على محمد وآل الكرام
ولكن ايضا هذا آخر ما اردنا ايراده في شرح هذا القسم ولولا
التقل والحرج وفيض العدل والخيرات حمدا لا يعد ولا يحصى
وشكرا لا يحصر ولا يستقصى والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلم
على سيدنا ونبينا محمد خاتم النبيين وآله
الطيبين الطاهرين وقع الفراغ من تسويد
هذه الاوراق على يدي العبد الضعيف الفقير
الى الله الغني احمد بن مولانا جان
سامحهما الله وعفا عنهما
في ... واوائل يوم الثلثاء
الرابع عشر من ذي القعدة
سنة ثمان وستين وثمانمائة
حامدا لله على نعمه
ومسلما مسلما
كثيرا

[illegible] على افضل البشر محمد [illegible]

صح ... الشريف [illegible]

قال المصنف رحمه الله القسم الثاني في العلم الطبيعي وفيه مقالات الاولى
في احكام الجسم وما يتعلق به اي بالجسم وفيها مباحث البحث الاول في نفي
الجزء الذي لا يتجزى وبيان امتناع تالف الجسم مما لا يتناهى وما يتعلق
واعلم ان الحكماء ذهبوا الى ان الجسم مركب من اجزاء غير متناهية بالقوة
على معنى انه لا تنتهي القسمة الى حد لا يكون قابلا للقسمة بل دائما يكون قابلا
للقسمة وان كانت تلك الاجزاء لا تحصل بالفعل وذهب جمهور المتكلمين
ان كل واحد من الاجسام البسيطة مؤلف من اجزاء موجودة بالفعل
متناهية وكل واحد من تلك الاجزاء لا تقبل القسمة بوجه اصلا لا كسرا
لصغره ولا قطعا لصلابته ولا وهما لعجزه عن تميز طرف منه عن طرف
وانقسام الجسم اليها عندهم في الكمية لا كانقسامه في التحليل الى الهيولى
والصورة عند الحكماء ويلزمهم من تالف الاجسام ذوات المفاصل
منها ان لا تتداخل فيما ان تداخلت فلا يحصل منهما مقدار وقد
اعترفوا به كلهم وعندهم منها التادر الاجسام والذي يبطل مذهبهم
وجوه احدها انه لو وجد جزء لا يتجزى فان لم يلاقه جزء اخر فراد انه
وهذا خلاف ما للكل ان يكون ليحصل عنهما مقدار واحد مما لم يكن في الوجود
ذو مقدار لما ذكرنا والا فالجانب الذي به يماس الاخر غير الذي
لا يماسه به فينقسم واعترض عليه بان المماسة والملاقاة انما يكون
بالنهاية بالضرورة والنهاية عرض قائم بالمتناهي فيلزم ان يكون
للجزء نهايتان لا جزآن فلا يلزم الانقسام والجواب عنه ان الاشارة
الى النهايتين ان كانت واحدة لا يحصل مقدار ولا زيادة حجم ضرورة

وان لم يكن واحدة بل اثنين فيجيء احدهما غير محل الاخرى فيلزم الانقسام
الثاني قوله ولانه لو وجد اجزاء لا تتجزى فالطوق العظيم من الرحى اذا
قطع جزءا فالصغير لا يقطع مثله او اكثر والا لكانت المساوية التي يقطعها
الصغير مثل التي يقطعها الكبير على التقدير الاول او اكثر على التقدير
الثاني بل اقل فينقسم وكذلك الكلام في الزجاج ذي الشعب الثلث
اي لو وجد جزء لا يتجزى لاستحال ان ترسم الدوائر بالزجاج ذي الشعب
الثلث وذلك لانا اذا رسمنا الدوائر به فاذا قطعت الشعبة الكبرى
جزءا فاما ان تقطع الشعبة الصغرى جزءا او اقل منه او اعظم الى آخر
ما مر ذكره واعترض عليه اصحاب الجزء بانا لا نسلم ان الصغير اذا لم يقطع
المثل او الاكثر على تقدير قطع العظيم جزءا يلزم ان يقطع اقل بل يسكت
الصغير في بعض ازمنة حركة العظيم فلا يلزم الانقسام ولذلك قالوا
بتفكك الرحى ولا يمنع بعضهم الرحى في الحدود الا بالماس فان قدره
السدح لا يحجز عن شيء فلا بد من اعانة برهان عليه فنقول لو كان الامر
كذلك مع جواز ان يكون الطوق العظيم اعظم من الصغير مرارا
كثيرة لزم ان تكون سكنات الصغير اضعاف حركاته لان نسبة
ما زادت اجزاء مسافة العظيم على اجزاء مسافة الصغير وجب ان
تزيد سكنات الصغير على ما فيه من الحركات لكن الامر ليس كذلك
والا لما كانت حركات الصغير محسوسة لكونها مغمورة في السكنات
او كان لا يحس فيه من السكنات اضعاف ما يحس من الحركات
وذلك بخلاف الواقع الثالث قوله ولان الجسم لو تركب من اجزاء
لا تتجزى لما عقلت حركته اي حركة الجسم يلزم حركة اي حركة الجزء الذي لا
يتجزى من جزء الى آخر ومحال ان يوصف بالحركة حال ما يكون في
الجزء الاول لانه لم يشرع بعد في الحركة او الجزء الثاني لانه قد تمت

والمستقبل معدومان فالحركة الموجودة هي الحاضرة وهي منقسمة والا لكانت
اجزاؤها غير مجتمعة لان شأن اجزاء الحركة ذلك فلا تكون الحاضرة حاضرة
لكون بعض اجزائه ماضيا وبعضها مستقبلا واذا لم تكن الحركة
الحاضرة منقسمة فالمسافة التي تقع عليها تلك الحركة غير منقسمة وهي الجواهر
المتصلة في سمت الطول لانه اللازم من الدليل فلا يلزم الجزء الذي لا
اذ ابتنى عدم انقسامها على الوجود والقطع ايضا وبانه على نحو اما الا
لكانت الحركة الانية ان صح نصفها نصف الحركة الانية كلها فلزم انقسام الحركة الانية
وهو خلاف ما مر واذا لم تكن المسافة التي تقع عليها تلك الحركة منقسمة لزم
وجود الجزء وهو المطلوب لانا نقول لا نسلم ان طرف الموجود موجود
فان الاطراف امور موهومة لا هوية لها لا في الاعيان وفي
الحواشي القطعية ان هذا المنع لا يناسب مذهب الحكماء لان الاطراف
موجودة عندهم وقال الشارح الاطراف انواع الكم المتصل الموجود
فكيف يكون معدومة وفيه نظر لان النقطة طرف وليست من انواع
الكم المتصل والكلام فيها لا في الخط والسطح اللذين من انواعه
والحق ان طرف المقدار لو لم يكن موجودا لم يكن ذلك المقدار
متناهيا فلابد ان ينقطع المقدار المتناهي عند حد به ينتهي ذلك
الشيء هو طرفه والتحقيق انه ان اريد بالطرف ما به ينتهي المقدار
فهو لا محالة موجود ذو وضع كالمقدار وان اريد به فناء المقدار
ونفاده فهو امر عدمي لكن ليس عدما محضا بل عدم بعيد اذ لا شك
ان نفاد المقدار ونفاده انما يكون عند شيء وهو اما ان يكون
مقدارا او لم يكن مقدارا فذلك هو الطرف بالحقيقة فان الاطراف
المقادير المتناهية موجودة بلا ريب ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم
انتهاؤها بانقسام محلها وانما يلزم ان لو كان حلولها حلول

لكنه يتم

الحركة بل يجوز ان يكون على النصف المشترك فتنقسم الحركة لان ما به يلاقي احدهما
غير ما به يلاقي الاخر وما يلاقي من كل واحد منهما لذلك غير ما لا يلاقيه
الرابع قوله ولان الشمس اذا ارتفعت وتوجيهه ان يقال لو كان
الجوهر الفرد حقا لكانت الاجرام الفلكية والعنصرية مركبة من اجزاء
لا تتجزى واذا كان كذلك فاذا ارتفعت الشمس جزءا لا يتجزى فان
انتقص من ظل الخشبة القائمة المغروزة في الارض جزء او اكثر فان
طول الظل اي طول الظل الذي انتقص من اول النهار الى منتصفه
مثل ارتفاع الشمس في نصف النهار على التقدير الاول او اكثر على التقدير
الثاني وان انتقص اقل انقسم الجزء الخامس قوله ولان كل الاجزاء ان
لم يكن كرة وتوجيهه ان يقال الجزء متناه وكل متناه متشكل بشكل اما
ان يحيط به حد وهو الكري او حدود وهو المضلع فيكون الاجزاء اما
كرة او لا فان لم يكن كرة يكون احد جانبيه غير الجانب الاخر لانه
اذا لم يكن كرة فيكون مثلثا او مربعا او مخمسا او غير ذلك من الاشكال
الكثيرة الاضلاع ومع كون جانب الزاوية منه غير جانب الضلع
واقل ما يلزم الانقسام وان كانت كرة فعند انضمام بعضها الى
بعض يحدث فرج فاذا كل واحدة منها اقل من الجزء واذا وجد
شيء اقل من الجزء يلزم انقسامه لا يقال النقطة موجودة لانها طرف
الخط الذي هو طرف السطح الذي هو طرف الجسم الموجود وطرف
الموجود موجود ومحلها غير منقسم والا لزم انقسامها لان الحال في احد
جزئيه غير الحال في الاخر واذا كان محلها غير منقسم لزم وجود شيء
متحيز غير منقسم وهو الجزء الذي لا يتجزى وقوله ولان الحركة الحاضرة
غير منقسمة هو الحجة الثانية للمثبتين وتوجيهها ان يقال الجزء موجود لان
الحركة موجودة وهي بين الماضي والحاضر والمستقبل والحركة الماضية

السريان وهو ممنوع لان الطرف لا يتقوم بالحال حلول السريان وفي الحواشي
المعلقة ان حلول الشيء في الشيء قد يعني به كون الحال ساريا في محله
مثل سريان اللون في الجسم وقد يعني به كون الحال مختصا في وجوده بالمحل
المحل وحلول النقطة في الخط من القسم الثاني انتهى ولا يلزم من هذا انقسامه
بانقسام محليهما واما انقسام الحركة الحاضرة ان اريد به الانقسام
الوهمي فلا نم ان اجزاءها لا تجتمع وان اريد به الانقسام بالفعل فلا يلزم
من عدمه وجود الجزء لجواز كونها منقسمة بالقسمة الوهمية او الفرضية
واعلم ان تقسيم الحركة الى الماضي والحال والمستقبل غير صحيح لان
الحال حد مشترك بين الماضي والمستقبل كالحدود المشتركة
بين المقادير فلا يكون من اجزائها والحركات اجزاء المقادير الى ستة
فصلها لكانت القسمة الى قسمين قسمة الى ثلثة اقسام والقسمة الى ثلثة
اقسام قسمة الى ستة اقسام متباينة موجودات متغايرة ولا يبعد
عدها بالنوع وايضا لا يلزم من عدم الحركة الماضية والمستقبلة
في الحال عدمهما مطلقا وانما يلزم من عدم الحركة الحاضرة في الماضي
والمستقبل عدمها مطلقا فالماضية لها وجود في الزمان الماضي لحركة مع
والحركة المستقبلة لها وجود في الزمان المستقبل قوله وعلم منه
امتناع تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية اشارة الى ابطال
مذهب النظام من متكلمي المعتزلة فانهم يقولون ان الجسم البسيط
مركب من اجزاء لا تتجزى غير متناهية موجودة بالفعل والذي يدل
على بطلان تركب الجسم البسيط من اجزاء غير متناهية سواء كانت
تلك الاجزاء ممكنة الانقسام او ممتنعة الانقسام وجهان والى الوجه
الاول اشار بقوله ولانه لو تألف اي الجسم المتناهي من اجزاء
غير متناهية لكان قطعه بالحركة في زمان متناه قطعا لاجزاء غير متناهية

لان المتحرك على المسافة لا يمكن من قطعها الا بعد قطع نصفها ولا يمكن
من قطع نصفها الا بعد قطع نصف نصفها وهكذا فلو كانت الاجزاء غير متناهية
وقطع الاكثر بعد الاقل امتنع قطع تلك المسافة الا في زمان غير
متناه لكن هذا ليس كذلك ولانا نرى عيانا قطع مسافات كثيرة
في زمان متناه واعلم ان قطع اجزاء غير متناهية في زمان متناه انما
يكون محالا لو لم يكن الزمان ايضا متألفا من اجزاء غير متناهية و
اما اذا كان على ما ذهبوا اليه فلا فاعلم ذلك والى الوجه الثاني
اشار بقوله ولكان ما يتألف منه الوجود ابعاد غير متناهية وذلك
لان كل عدد متناه من الكثرة اذا اخذ مؤلفا فان لم يكن حجم ذلك
المجموع ازيد من حجم الواحد لم يكن التألف مفيدا للمقدار لان الحجم
لا يزداد به وان كان كان التألف مفيدا للمقدار فيزداد بزيادة
فاذا كانت الاجزاء المؤلفة غير متناهية كان مقدار الجسم غير متناه
لان ذلك انما يلزم لو لم يقل الخصم بالتداخل او قال بحصول البعد
في الاجزاء المتناهية وانما تعرض لذلك لان من الاحتمالات
تألف الجسم البسيط من اجزاء غير متناهية ممكنة الانقسام موجودة
بالفعل وان لم يذهب اليه ذاهب فذكر ان تألف الجسم المتناهي
من اجزاء غير متناهية ممتنع سواء كانت تلك الاجزاء ممتنعة الانقسام
او ممكنة الانقسام فيلزم من ذلك تركبه من اجزاء متناهية ممتنعة الانقسام ح اشاع ع
صح قوله فعلم ان الجسم ليس فيه اجزاء بالفعل بل هو متصل واحد
في نفسه كما هو عند الحس كما ذهب اليه جمهور الحكماء والاسباب
الموجبة للقسمة اما الكسر او الوهم او اختلاف عرضين لان الانفصال
اما ان يكون مؤديا الى الافتراق او لا يكون والثاني اما ان
يكون في الخارج او في الوهم والاول اما بالكسر والقطع والثاني

والثاني باختلاف عرضين والثالث اما لو يم لاتصال لا يلزم من ذلك
انفصال فيه وانما لزم ان لو كانت الاحتمالات منحصرة في هذه الثلثة
وهو ممنوع لجواز تالفه من اجزاء متناهية ممكنة الانقسام لا بانه يقول الاحتمالات
منحصرة في الستة لان الجسم البسيط قابل للانفصال قطعا اما ان يكون
المفاصل حاصلة فيه بالفعل او لم يكن والاول اما ان يكون تلك
المفاصل متناهية او غير متناهية وعلى التقديرين اما ان يكون ممتنعة
الانقسام او ممكنة الانقسام والثاني اما ان يكون قابلا لانقسامات
متناهية او غير متناهية فذكر المص هنا بطلان الاحتمال الاول اي
تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى متناهية كما ذهب اليه جمهور المتكلمين
والثالث وهو تالفه من اجزاء لا تتجزى غير متناهية كما ذهب اليه
النظام والرابع وهو تالفه من اجزاء غير متناهية ممكنة الانقسام والخامس
وهو كون الجسم المتصل قابلا لانقسامات متناهية كما ذهب اليه الشهرستاني
واليه اشار بقوله فلا ينتهي اي الجسم الذي هو متصل في نفسه في القسمة
الى حد لا ينقسم والا لزم القول بالجزء الذي لا يتجزى وقد ابطلناه وذكر
في الالهي بطلان الاحتمال الثاني وهو تالفه من اجزاء متناهية ممكنة
الانقسام كما ذهب اليه ذيمقراطيس فتعين حقية السادس وهو كون
الجسم المتصل قابلا لانقسامات غير متناهية واليه اشار بقوله بل هو
اي الجسم المتصل في نفسه كما هو عند الحس قابل للقسمة الى غير النهاية هم
القسمة الانفكاكية ربما تقف لعجز كالصغر والصلابة دون الوهمية
ابطال الاحتمال الثاني يستلزم ابطال الاحتمالين لصدقه كون تلك الاجزاء
المتناهية الممكنة الانقسام متحدة الحقيقة والثاني كونها مختلفة الحقيقة والذي
ذكر في الالهي يدل على بطلان الاول منهما دون الثاني فلا بد من ابطاله
ايضا للشيخ ذهب اليه الحكماء لا ما يقول الاحتمال الثاني منها

لانه اذا كانت تلك الاجزاء مختلفة الحقيقة لم يكن الجسم المتالف منها بسيطا
والكلام في الجسم البسيط وفيه نظر واذ ثبت ان الجسم البسيط في نفسه متصل
واحد فاذا انفصل فالقابل للانفصال ليس هو الاتصال لانه لا يبقى مع
الانفصال والقابل يبقى مع المقبول فهو شيء اخر كان عند الاتصال
قابلا له ثم عند الانفصال صار قابلا له وهو الهيولى والافلاك وان لم يقبل
الانفصال بالفعل لكن طبيعته الجسمية واحدة فاذا افتقر البعض الى الهيولى
افتقر الكل اليها فان الجسم عنصريا كان او فلكيا مركب من الهيولى والصورة
اذا تحقق ذلك فنقول والهيولى لا مقدار لها في ذاتها والا لما قبلت الا
ما يطابقها اي من المقدار لكنها تقبل ما لا يطابقها بناء على ثبوت التخلخل
والتكاثف المستقيمين واذا لم يكن لها مقدار في ذاتها تكون نسبتها
الى جميع المقادير على السوية وفي الحواشي القطبية هذا انما يدل على انها
لا مقدار خاصا لها واما نفي المقدار فلا والذي يدل على انها لا
مقدار لها في ذاتها انها لو كانت كذلك لكانت متصلة لذاتها ولزم
احتياجها الى هيولى اخرى لتقبل الانفصال وهكذا الى غير النهاية
وهو ممتنع لكن المقدار يتقدر بها لقبول الانقسام وان لم يتحقق عند حصول
الانقسام كما ذكرنا فانما تتقدر الجسم بحصوله في المكان وان لم يتحقق عند حصوله
فيه فان الهيولى تقبل القسمة بواسطة المقدار وقد مر ذلك في الالهي
وقوله وانقسامها لا يقتضي ان يكون لها هيولى اخرى لكونها
غير متصلة بذاتها اشارة الى جواب سؤال يورد وهو ان يقال لو
كان انقسام الجسم بعد اتصاله محوجا الى الهيولى لكان انقسام الهيولى
بعد اتصالها محوجا الى هيولى اخرى فيتسلسل والجواب ان انقسام
المتصل بذاته محوج الى الهيولى والهيولى غير متصلة بذاتها بل بسبب الصورة
فلا يقتضي انقسامها ان يكون لها هيولى اخرى المبحث الثاني

في أن كل جسم فله شكل طبيعي وحيز طبيعي قال بعد ذلك ولكل جسم شكل طبيعي
وحيز طبيعي أقول إن الحيز والمكان عند الحكماء مترادفان وليس لكل
جسم مكان إذ لا مكان للمحدد ولذلك قال الشيخ في الإشارات الك
تعلم أن الجسم إذا خلي وطباعه ولم يعرض له من خارج تأثير غريب لم يكن له
بد من موضع معين وشكل معين ولم يقل كل جسم له مكان إلا إذا فسر الحيز بغير
ما فسر به المكان أو فسر الحيز والمكان بما لا يشمل الوضع لذاته وأما ما في نسبته
أعني الوضع بمعنى قبول الإشارة الحسية أو البعد المساوي للمتمكن والمتحيز
أثبت ذلك لأنه لو فرض مجردا عن العوارض الغريبة لكان له شكل وحيز
بالضرورة ولا معنى بالطبيعي إلا ذلك ومنه والشكل الطبيعي للبسيط
هو الذي ليس فيه اختلاف طبائع الكرة وصوابه الكري لأن الكرة
هو الشكل لا المتشكل ويمكن أن يكون تقديره شكل الكرة فحذف المضاف
وأقام المضاف إليه مقامه وذلك لأن طبيعة الجسم البسيط أي قوته طبيعة
واحدة والطبيعة الواحدة في المادة الواحدة لا تفعل إلا فعلا واحدا
ويلزم من هذا أن يكون كريا وإليه أشار بقوله لأن غير الكرة كالمثلث
والمربع وغيرهما من المضلعات لاشتمالها على الخطوط والزوايا المختلفة
الهيئات فيختص أحد جوانبه بهيئة دون الأخرى ترجيح بلا مرجح
فإن قيل لو وجب ذلك فما بال أجزاء الأرض ليست مستديرة مع
أنها بسيطة أجيب عنه بأن استدارتها زالت بالقسر وهو تسبيبها أنه
من العود إليها فإن قيل التزام ذلك يقتضي أن يكون طبيعة واحدة
مقتضية لشيء ومانعة من حصول ذلك الشيء وهو محال أجيب عنه بأنكم
إن أردتم أن ذلك مستحيل مطلقا فهو ممنوع وإن أردتم بالذات
فهو مسلم لكن المنع من حصول ذلك الشيء إنما وقع ههنا بالعرض وإن
الطبيعة اقتضت بالذات شكلا واقتضت كيفية حافظة للشكل اقتضاؤها

تلك الكيفية لا تنافي اقتضاءها الشكل بل هو مؤكد له لو خليت وطبعتها لكونها
حافظة له فلم يكن الطبيعة مقتضية لشيء ولا مانعة من حصول ذلك الشيء بالذات
لكن لما تيسر لها إزالة الشكل ولم تزل الكيفية صارت الكيفية حافظة للشكل
القسري فمنعته عن العود إلى الشكل الطبيعي بالعرض وإنما عرض ذلك أي
المنع عن العود لأن أجزاء الأرض عن حال الطبيعة من جهة
تماسها عليها من جهة وليس لجسم واحد حيزان طبيعيان لأنه إن حصل
في واحد منهما كان الآخر مهروبا عنه بالطبع وإن لم يحصل في شيء منهما لما قسر
فإذا ارتفع القاسر امتنع أن يتوجه إلى حالة واحدة التمايل إلى أحدهما
فلا يكون الآخر أيضا مهروبا بالطبع وقد فرضنا أن كل واحد منهما حيز
طبيعي له هذا خلف وهذا في البسيط وأما المركب فلما لم يكن له مكان يحصل
في أصل الإبداع لأن المركب إنما يوجد بعد الإبداع وإيجاد مكان
على سبيل الإبداع قبل المركب يطلبه المركب إذا حصل مقتضى وجود
الخلاء وهذا لا إبداع وهو فرع فالممكن المركبات هي أمكنة البسائط بعينها وإذا
كان الأمر كذلك فالجسم المركب إما أن يكون أحد بسائطه غالبا على الباقي
بالإطلاق أو لا يكون فإن كان غالبا فمكان ذلك المركب هو المكان
الذي يقتضيه ذلك البسيط الغالب وإن لم يكن في بسائطه ما هو الغالب
بالإطلاق فلا يخلو إما أن يكون الأجزاء التي أكثرها في جهة واحدة غالبة
على الباقي ويمكن تلك الأجزاء معا غالبة يجب طلب جهة المكان
أو لا يكون كذلك بل تساوت فيه متقاربة على الأول يكون مكانه
ما يقتضيه الغالب فيجب طلب جهة مكانه مثلا إذا كانت الأجزاء
النارية والهوائية معا غالبتين على الباقيتين كان من الواجب
أن يكون مكان المركب مكان أحدهما وعلى الثاني يكون مكانه المكان
الذي اتفق فيه تركيبه وإليه أشار بقوله والحيز الطبيعي للمركب حيز البسيط

الغالب فيه اصطلاحا واما حيث مكانه ان ما يتحقق اي الى الحيز الذي يختص
تركيبه وعند استوائه المدى ذهاب اي عنده استوائه في ذهاب بين نقطة
الى نقطة من المكان الذي يتحقق وجوده فيه فان ذلك يسمى تجاوزه
تشبه التسمية غير حاصر لخروج المكون جوانب الا ان مكانا مجازي حسي
عالتين كالدركمن وانما المحقق ان المكان سطح المكان فال تحواسه والمكان
ما يتمكن فيه الجسم وفي الحواشي العطف فهل المكان هو السطح مطلقا لان الملك
الا على متحرك فله بمكان وليس هو سوى سطح المحوى والسكنى الا وسطا
مكانا ان سطح الحاوي وسطح المحوي واما قال من ان الجسم الواحد له مكان
واحد محمول على جهة واحدة فانه غير خاف عليك واعلم ان للمكان
امارات اربعا باتفاق الجمهور الاول ان ينتقل الجسم عنه واليه وثانيها
منها ما منه الانتقال الدال على الظاهر من اي لغة واليه اشارة بقوله
والمكان ما يتمكن فيه الجسم الثاني صحة انتقال الجسم عنه الى غيره واليه
اشار بقوله والمكون حيث التمكن فيه ثالثها من الانتقال عنه فان قيل
من الاجسام ما لا يصح عليه الانتقال كالافلاك فلا نسلم التمكن لا يمنع
من انتقالها بل امتناع انتقالها بسبب آخر كصورة نوعية او غيرها لا لا
اجسام بمكنة الثالث امتناع حصول جسمين فيه الرابع اختلاف المكان
بالجهات مثل فوق واسفل الغرض من ذكر الامارات ان المتنازعين
في ماهية المكان اذا مفهوم اسمه ان لم يسلم احدهما للآخر علامة او لا
من اللوازم او خاصية او ارايته ذاتية لا يصح لاحدهما ان يصحح قاعدة
بحجة فان الاصطلاحات لا مناقشة فيها وبغير ذلك خلافا للنزاع الا حصا
وان اصطلح بعض الناس على ان المكان هو ما يستقر عليه الجسم مثلا
ليس لاحد ان يمنعه عن هذا الاصطلاح والا لجاز ان يكون اي المكان
معدوما لكونه مشارا اليه لانا نشير الى هذا الحيز وذلك الحيز والاشي

من المعدوم مشارا اليه فهو اذن موجود وليس اي المكان خلاء لانه
اي لان الخلاء ممتنع واعلم ان القائلين بالخلاء فريقان فرقة تزعم انه لا يمكن
بعض ولهذا قال الامام هو ان يوجد جسمان لا يتلاقيان ولا يوجد
بينهما ما يلاقي واحدا منهما وفرقة تزعم انه مقدار مجرد عن المادة
من شانه ان يشغله الاجسام بالحصول فيه فلو لم يمكن الخلاء وهي لا
بل كان خلاء لكان اما عدما محضا او مقدارا مجردا على الاول والا لكان
عدما محضا او مقدارا مجردا اي عن المادة والاول محال لانه
لو كان خلاء لكان قابلا للزيادة والنقصان ضرورة ان الخلاء
من الجدار الى اقل من الذراعين ومساويا للخلاء من الجدار الى
الآخر من بعد احدهما عن الآخر مساويا او ان واذا كان كذلك
لا يكون عدما محضا والمراد من قوله لكونه قابلا للزيادة والنقصان
ما ذكرناه لا انه قابل للزيادة والنقصان في نفس الامر وكذا الثاني
اي الثاني محال من استحالة انفكاك الصورة عن الهيولى هكذا
وفي الحواشي القطبية وفيه نظر بل ذلك اشارة الى ما قال بعد
ذكره تناهي الابعاد والمقدار لا يوجد منفكا عن المادة والا
لكان غنيا بذاته عنها فلا يحل فيها البتة ولم يحسن الحكم بالاول
منهما اشار بقوله ولان البعد المجرد لو كان موجودا لكان متناهيا
لوجوب تناهي الابعاد فلزمه شكل الوجود اي في الوجود الخارجي
لا في الوجود الذهني لامكان تصوره غير متناه وفي الحواشي القطبية
الشكل هو هيئة شيء يحيط به نهاية واحدة او اكثر من جهة احاطتها
وهي لا يمكن ان يحصل للامتداد الا بعد كونه متناهيا الا ان يستحيل
ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة وهو خلاف
المقدر وقوله انما قال من جهة احاطتها به احترازا عن غيره

من الكيفيات فان السواد مثلا يصدق عليه انه شيء يحتاج
نخاله واحده او اكثر لكن لا من جهة احاطتها به لان معناه ان علاوه
تلك الجهة ما يكون احاطة الحد او الحدود به ولا شك ان السواد لا يحصل
من احاطة الحد او الحدود بالجسم وهو ان الانفعال اي انفعال
كان من لواحق المادة نظرا الى ان التشابه بالدليل هو ان الانفعال
المخصوص الذي يكون بالانفصال الاتصال من لواحق المادة
لا لغيره الجسم وهو يختلف اشكاله من غير انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة
بحسب التكيفات المختلفة ولا يجوز ان يكون ذلك اي لزوم الشكل
لنفس المقدار والا لكان لكل مقدار ذلك الشكل وهو هنا وبطلان
اللازم يدل على بطلان الملزوم كما في الحواشي القطبية والا لكان
الفاعل قابلا لكان المقدار المجرد قابلا للفصل وفيه نظر لما ذكرنا
من ان الجسم قد يختلف اشكاله من غير انفصال ولا سبب من خارج
والا لكان المقدار المجرد قابلا للفصل او الوصل كما كان كذلك
كان ماديا فالمجرد عن المادة يكون ماديا وفيه نظر لما ذكرنا
آنفا والاولى ان لانا فرضناه مجردا عنها والثاني من الوجهين
اشار بقوله ولانه لو كان مجردا امتنع ان يحصل فيه الجسم لامتناع
اجتماع البعدين في مادة واحدة لاستلزامه عدم الامتياز بين
ذينك البعدين لان اختلاف افراد الطبيعة الواحدة باختلاف
المواد وهذه المقدمة ممنوعة عند القائل بالبعد المجرد لاختلاف
افراد البعد عنده من غيرها لا يقال لو امتنع الخلاء لكان
لكان العالم كله ملاء بالضرورة ولو كان كذلك لامتنع ان يتحرك
الجسم من مكان الى مكان لانه اذا تحرك جسم امتنع ان ينتقل الى
مكان مملوء والا لكان الجسم الذي فيه ان ينتقل الى مكانه لزم

ان يتوقف حركة كل منهما عن مكانه على حركة الآخر عن مكانه وذلك
دور محال وفي الحواشي القطبية وفيه نظر لانه لو كان الدور دور معية لا يستحيل
ان يتحرك كل واحد منهما والسمكة الى مكان الآخر وليس كذلك
لانا نشاهد ان كلا منهما يتحرك الى مكان صاحبه او الى مكان آخر
فيلزم من حركة ذلك الجسم حركة جميع العالم بل الى مكان خال وهو
خلاف المقدر لا يقال هنا كثير اخر وهو ان لا يتنقل الجسم الذي
في حكم المكان لان عدم انتقاله يستلزم اجتماع جسمين في مكان واحد
وذلك يستلزم تداخل الاجسام وهو بديهي الاستحالة ولهذا لم يعرض
لهذا القسم وايضا لو كان وجود الخلاء ممتنعا لم يتبع الخلاء عند رفعنا
وقد باطن الصفحتين الماس لجسم الملس بحيث لا يتخللهما ثالث والتالي
باطل لان عند ذلك يتنقل الجسم كالهواء اليه من الاطراف في كونه
على الاطراف يكون الوسط خاليا واليه اشار بقوله ولانا اذا رفعنا
باطن الصفحة الماس لجسم الملس بحيث لا يتخللهما ثالث دفعة فانه يتبع
الخلاء لان الجسم كالهواء مثلا انما يتنقل اليه من الاطراف في آن
كونه على الاطراف يكون الوسط خاليا لانا نقول اما الاول فلا يلزم
منه حركة جميع الاجسام ان تحرك الجسم الى مكان اول بمكاثفه ذلك مع
ما قدامه اي الجسم الذي قدامه بمعنى انه يزول عنه ذلك المقدار
العظيم ويحصل فيه مقدار اصغر لان المقدار زائد على ذات الجسم
فيجوز ان يزول مقدار ويحصل فيه عقيبه مقدار آخر اصغر او اكبر
لما بينا ان المادة لا مقدار لها بحسب الذات ويتخلخل ما خلفه
اي الجسم الذي خلفه بمعنى انه يزول عنه ذلك المقدار الذي
كان فيه ويحصل فيه عقيبه مقدار اعظم لا يقال تخلخل الجسم الذي
خلفه انما يصح اذا كان الجسم المنتقل الى مكانه اصغر مقدارا منه

واما ان كان مساويا او اعظم مقدارا فلا لانه اذا كان مساويا فلا حاجة
الى التخلخل ولا الى التكاثف لكون الجسم المنتقل الى مكانه شاغلا له كما كان
شاغلا له واذا كان اعظم فلا بد ان يتكاثف ما خلفه بقدر ما يسع فيه ذلك الجسم
لانا نقول التخلخل ما خلفه انما هو ليملأ مكان الجسم الذي تحرك اولا لا مرجح الى
مكان الجسم الا هو الذي انتقل الجسم المفروض اولا الى مكانه وكذا في تساويه
الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لم لا يكون وان امتنع في هذا الجانب
لكن يوجد من الجانب الاخر وذلك لان مكان الجسم الذي تحرك اولا
ان لم ينتقل اليه جسم اخر لزم الخلاء وان انتقل اليه جسم اخر عاد الكلام
في مكانه فلزم تحرك جميع الاجسام والجواب لانا انه لم ينتقل اليه جسم اخر
لزم الخلاء والدور ان يتخلخل الجسم الذي هو خلف الجسم الذي تحرك ثانيا
والاصول ان يقال لانا انه اذا تحرك جسم لم يسع ان ينتقل الى
مكان مملو فورا لان الجسم الذي فيه ان انتقل لزم الدور وحركة جميع
الاجسام وان لم ينتقل لزم تداخل الجسمين هنا لانا نجوز ان يتكاثف
الجسم الذي فيه وهو الجسم الذي قدامه فلم يلزم التداخل ويتخلخل الجسم الذي
خلفه فلم تبق مكان الجسم المتحرك خاليا وقوله لان المادة في الاجسام
المتخلخلة يجوز ان يخلع مقدار الاكبر ويلبس الاصغر وبالعكس اشارة الى
تعليل صحة التخلخل والتكاثف واما الثاني فان اردتم بالدفعة الآن
فلا نم وقوع الحركة فيه وان اردتم بها الزمان الحاضر فنمنعه اي في الزمان
الذي تحرك فيه الاصبع الى فوق تحرك الجسم من الطرف الى الوسط
فلا يتبع الخلاء وهو ظاهر ومن العلامات الدالة على امتناع الخلاء
الاناء الضيق الرأس الذي في اسفله ثقب صغير وقد ملئ بالماء
فان فتح رأسه نزل الماء والا فلم تنزل لئلا يتبع الخلاء واما
اذا وضع احد طرفيه في الماء ومص منه الماء منها حال خروج الهواء

ومن البين انه ليس من شان الماء الصعود فيكون ذلك لكون سطح الهواء
ملازما لسطح الماء فاذا مص الهواء انجذب فانجذب معه الماء وارتفاع
اللحم في المحجمة عند المص لا علة له الا تلازم السطوح وقيل ان كان ارتفاع
اللحم في المحجمة لاجل استحالة الخلاء لكان ارتفاع الحجر والحديد واجبا اذا
وضعت عليه المحجمة ومصت ويمكن الاعتذار عنه بانه دون الحق
ان يجد من قبل الانفاعيات الا من قبل البرانيات والكسار
القنينة التي ادخلها ما تحت شيء واخرجها والحكم بالخلل الذي في
عنقها شيئا الى ان نجد نفسا الى شيء ما الى فوق بحيث لا يدخلها
الهواء وانما انكسرت لامتناع الخلاء الى خارج ان ادخلها فيها اي
بحيث لا يخرج عنها الماء وانما انكسرت الى الخارج لان الاناء كان مملوءا
بالماء فاذا ادخلنا الاشياء لا يحتملها فانشقت الى الخارج وفي هذه العلامات
نظر لجواز ان يكون سببها غير امتناع الخلاء ولما ابطل الخلاء فالمكان هو السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهذا مذهب ارسطو
وقيل المكان ما منع الشيء من النزول وهو المشهور بالتعارف بين
الناس فانهم يجعلون الارض مكانا للحيوان لا الهواء المحيط به لا يجاب
لا يلزم من عدم كون المكان خلاء ان يكون السطح المذكور لجواز
ان يكون هيولى الجسم او صورته او النفس كما ذهب الى كل واحد
منها قوم او يكون بعدا متساويا لاقطار الجسم كما نقل من افلاطون لا
يقول الامارات المذكورة دلت على عدم كون المكان احد الثلاثة
واما البعد فلا يخ اما ان يكون قائما بالمادة او قائما بذاته والاول يستحيل
ان يكون مكانا لان نفوذ الجسم فيه يستلزم التداخل المحال والثاني
هو البعد المجرد عن المادة وقد ابطلناه واعلم ان القائلين به فرقتان
منهم من يقول بجواز خلوه عن الجسم ومنهم من يقول بعدم جوازه

والفرق بين هذا المذهب ومن قرب القائلين به لا خفاء ان اصحاب
هذا الرأي يرون ان ما بين طرفي الكوز مثلا بعد امتداد حله بعد الماء
وانه بحيث لو خرج الماء منه ولم يدخل فيه جسم آخر لبقى البعد من جوانبه
خاليا لكن خروج الجسم عنه من غير ان يخلفه جسم آخر عنده من المحال
واما القائلين بالتساوي فالخلاء فقالوا ان ما بين طرفي الاناء بعد امتداد
لبعد الجسم الذي فيه لا يقال لو كان المكان هو السطح المذكور لكان
الحاوي ايضا متمكنا في سطح آخر والى لا نهاية فيلزم وجود ابعاد غير متناهية
والشرع واعلم ان هذا لا يلزم من تفسير المكان بالسطح المذكور
بل انما يلزم منه مع ادعاء كون كل جسم في مكان وليس فيما تقدم
منه عين ولا اثر اللهم الا ان يحمل الخبر على قوله ولكل جسم حيز طبيعي على
المكان وفيه ما عرفت ولكان الطير الواقف في الهواء والحجر الواقف
في الماء متحركين لتوارد الامكنة عليهما وكون الواقف متحركا بين الظلال
لانا نجيب عن الاول بان الاجسام تنتهي الى جسم لا مكان له وهو محدد
لجميع الاجسام بل له وضع فقط والحركة التي له حركة وضعية بل وضعية
ذو جهة ان سائل لا نم لزوم التسلسل وانما يلزم ان لو لم ينته
الاجسام الى جسم لا مكان له وهو ممنوع وعن الثاني بمنع كونهما
اي كون الطير والحجر متحركين ح اي على تقدير كون المكان هو السطح
المذكور وانما يكون كذلك ان لو كانت الحركة مجرد تبدل المكان
والحصول في مكان آخر وليس كذلك بل هي عبارة عن ذلك مع توجه المتحرك
واذا كان كذلك لم يكونا متحركين لكونهما غير متوجهين من سطح الى آخر
اذ التوجه هنا للهواء او الماء لا غير والمكان قد يكون سطحا واحدا
كمكان الفلك وقد يكون عدة سطوح تتركب منها مكان كالحجر
في النهر فان مكانه مركب من سطحين اعني سطح الارض تحته وسطح

الهواء

صح

الهواء فوقه وقد يكون بعض هذه السطوح متحركا وبعضها ساكنا كالحجر
على الارض الجاري عليه الماء وقد يكون الحاوي اي المكان متحركا
والمحوي اي المتمكن ساكنا كما في العناصر الساكنة مع الفلك وقد يكونان
متحركين كالافلاك البحث الرابع في الجهة واما تحديد الجهة فقال
والجهة مقصد المتحرك اي بالحصول فيها ومتعلق الاشارة اي منتهى اليها
الاشارة وهي امتداد مبتدأ من المشير منتهي الى المشار اليه فيكون
موجودة والا لما قصدها المتحركات بالحصول فيها ولا تعلقت الاشارة
بها لامتناع ان يقصد المتحرك الحصول في المعدوم وان ينتهي الاشارة
الى المعدوم ضرورة وما ذكره قياسان من الشكل الاول الاول منهما ان
الجهة مقصد المتحرك بالحصول فيها وكل ما هو مقصد المتحرك بالحصول فيه فهو موجود
والثاني ان الجهة متعلق الاشارة وكل ما هو متعلق الاشارة فهو موجود
لا يقال لا نم ان كل ما هو مقصد المتحرك فهو موجود فان المتحرك نحو الكيف
مثلا من السواد الى البياض مقصده ليس بموجود لانا لا نقول ان كل
ما هو مقصد المتحرك مطلقا فهو موجود بل نقول كل ما هو مقصد المتحرك
بالحصول فيه فهو موجود وصدق ذلك ضروري ولقائل ان يقول
المتحرك الاينى مقصده الحصول في مكانه الطبيعي لا في الجهة لان الجهة طرف
الامتداد وهو اما المحيط او المركز وهما نقطتان والمتحرك لا يقصد الحصول
في النقطة وايضا الجهة انما يكون موجودة ان لو كان الامتداد الآخذ
من المشير المنتهي الى المشار اليه الذي هي طرفه موجودا وهو ممنوع
بل هو امر موهوم وطرف الامر الموهوم لا يكون الا موهوما وغير
منقسمة في امتداد الاشارة اي في سمت امتداد الاشارة والا
فاذا وصل المتحرك الى اقرب جزئيها منها فتحرك كانت الحركة اما
الى كانت حركته الى الجهة وذلك محال لانه ان كانت من الجهة وعلى السمت

ن

يكون ما ذهبنا اليه من جهة من حيث الحضرات جهة الحركة في الحركة من الجهة
الى الجهة ممتنع لجواز ان يكون هذه الجهة لا متصادا لبتا وهو متصلا ان تمال
لا تم انحصار الحركة فيهما وانما ينحصر فيها ان لو لم يمكن الحركة مستقيمة سمت
ما خذ الاشارة اما اذا كانت فقد يكون فيها اخر وهو الحركة في الجهة
اجيب عنه بانه لا يجوز الحركة في جهة الحركة سواء كانت مستقيمة في سمت ان يكون سمت
ماخذ الاشارة او لم يكن والا لكانت جهة الحركة هي المسافة التي يقطع
بالحركة وهو ممتنع لان جهة الحركة هي نهاية المسافة التي يقطع بالحركة ونهاية الشيء
لا يكون ذلك الشيء ضرورة واعلم انه لما كانت الامتدادات التي
تتقاطع وتتقوم بعضها على بعض على زوايا قوائم اعني ابعاد الجسم ثلث
لا غير وكان لكل امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار ستا
اثنان منها طرفا الامتداد الطولي ويسميان الانسان باعتبار طول
قامته حين هو قائم الفوق والتحت الفوق منهما ما يلي راسه بحسب الطبع
والتحت ما يقابله واثنان طرفا الامتداد العرضي ويسميان باعتبار
عرض قامته اليمين والشمال اليمين ما يلي اقوى جانبيه في الاغلب
والشمال ما يقابله واثنان طرفا الامتداد الباقي ويسميان باعتبار ثخن
قامته بالقدام والخلف القدام ما يلي وجهه والخلف ما يقابله
والجهات الست منحصرة في الانسان بالطبع وهو الفوق والسفل
وفي غيره بالتبدل وهو الاربعة الباقية ولذلك المتوجه الى المشرق شمالا
يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله
ثم اذا توجه الى المغرب تبدل الجميع فصار ما كان قدامه خلفه
وما كان يمينه شمالا وبالعكس ليس الفوق والسفل كذلك فان
القائم لو صار منكوسا لا يصير ما يلي راسه فوقا وما يلي رجله تحتا
بل صار راسه من تحت ورجله من فوق والفوق والتحت بحالهما

وعلامات ان الجهة ذات وضع فالجسمان المتميزان بالطبع لا يكونان
متمكن وضعهما في خلاء لاستحالة الخلاء ولا في ملاء متشابه لعدم اولوية
بعض الحدود المفروضة فيه بان يكون جهة من سائرها بل في ملاء غير
متشابه واليه اشار بقوله ووجودها اي وجود الجهة المعينة بالطبع
ليس في خلاء ولا في ملاء متشابه لاستحالة الخلاء وكون بعض اجزاء
المتشابه مطلوبا بالطبع وبعضها متروكا بل في اطراف ونهايات
وتحددها اي تحدد الجهات الطبيعية التي هي الفوق والتحت ليس باجسام
لانه ان لم يحط بعضها بالبعض كان احدهما حاصلا في جانب وجهة من
الاخر فيكون طالبا لتلك الجهة او متوجها عنها فيكون الجهات
متحددة قبلها لا بها فان قيل الحصر ممنوع اذ لا يلزم من ان لا يكون
طالبا لتلك الجهة او يكون متوجها عنه بالطبع الا بتقل مقبول لا يخ من ان
ان يكون تلك الجهة هي جهة موضعه الطبيعي ام لا فان كان الاول فهو
طالب لتلك الجهة بالطبع وان كان الثاني فهو متوجه عنها كذلك على
انا نقول ان كل واحد منها بجهات لا متناهية بحسب فرض الامتدادات
الخارجة منه ووقوع الاخر منه في جهة من تلك الجهات وعلى بعد معين منه
دون سائر الابعاد والجهات ليس باولى من وقوعه في جهة اخرى وعلى
بعد اخر فاما يمكن فان الوقوع في كل جهة وعلى كل بعد من ذلك ممكن
بحسب العقل وان امتنع فانما يكون ذلك لامر هو شرط في التحديد
وهو ايضا يجب ان يكون جسما ذا وضع والكلام فيه كالكلام في وقوعه في بعض
جهات نفسه دون بعض وعلى بعد معين منه فالكلام فيها كالكلام
على بعد من ضابطه وراء الاخر وان احاط احدهما بالبعض
كان المحيط كافيا في التحديد اذ غاية القرب تتحدد بمحيطه وغاية البعد
بابعد بعد من محيطه وهو مركزه ولا دخل للمحاط فيه اي في التحديد

فان قيل لا نم وانما يكون كذلك لو لم يتحدد به الفضا جهة القرب والبعد
وهو ممنوع لجواز تحدد الجهتين به ايضا ان كان فانما يكون بالعرض
لا بالذات فانا لو فرضنا المحيط من غير ان يكون محشوا لا تحدد
لتحدد به وحده جهة القرب والبعد قلنا ان تحدد المحاطة السفلى
حتى يمكن تعدد تحدد ما هو المراد من التحدد بالعرض ويمكن ان
سلب ذلك فالجسم الواحد غير كرى والا لم تحدد به الا جهة واحدة
وهي القرب منه دون البعد لان البعد عنه ليس بمحدود بل بجسم واحد
كرى لتحدد بمحيطه غاية القرب وبمركزه غاية البعد لا يقال انما يكون
المحيط كافيا ان لو كان كريا وهو ممنوع لانا نسلم من الراس المحدد
يجب كونه كريا والا لم يتعين به الا جهة القرب والمحدد يجب ان يحدد
جهتين معا ثم يتم الدليل المذكور وهو ظاهر وليس خارج العالم كرة اخرى
والا لزم الخلاء اي الخلاء الذي يسمى بعدا مفطورا الا الذي هو عدم
محض سواء كانت مماسة للمحدد او لم تكن وبطلان التالي يدل على
بطلان المقدم اما الملازمة فلانه لو كان هناك كرة اخرى فاما ان
تكون مماسة لكرة العالم او لم تكن فان لم تكن يلزم الخلاء فيما بينهما وان
كانت مماسة فالكرات لا تتماس دون فرجة فيلزم الخلاء ايضا وبما
كانت الفرجة ما بينهما قابلا للزيادة والنقصان لم يكن الخلاء اللازم
عدما محضا بل شيئا ممتدا في الجهتين وهو البعد المفطور واما بطلان
التالي فلما مر اليه اشار بقوله لجواز الفرجة فيما بينهما على تقدير
المماسة وما بينهما اي ولجواز ما بينهما على تقدير اللامماسة للزيادة
والنقصان واذا لم يكن خارج العالم كرة اخرى لا يكون عالما اخر
له كل محدد وهو المطلوب في الحواشي المعلقة ثم البرهان عام يدل
على انه ليس خارج العالم جسم غير الكرة ايضا ولقائل ان يمنع لزوم

الخلاء وعلى تقدير المماسة لجواز ان تكون الفرجة مملوءة بجسم اخر وكذلك
على تقدير اللامماسة لجواز ان يكون ما بينهما مملوا بجسم اخر وجواب
ان ذلك الجسم ان كان ذا امتداد لطيف فان تحدد وجهين فيه على الكل كريا
محددا كريا فان لم يكن ذلك المحدد محيطا بكرة العالم بل بذلك الجسم
فقط عاد المحال المذكور او ترتب الاجسام الى غير النهاية وان
كان محيطا بكرة العالم ايضا لم يكن المحدد محددا وان كان كريا
عاد المحال المذكور او ترتب الاجسام الى غير النهاية المقالة
الثانية في مباحث الحركة لما كان موضوع الطبيعي هو الجسم الطبيعي
من جهة ما يتحرك ويسكن وجب ان يتكلم في ذلك العلم في الحركة والسكون
وقدم الحركة الذي هو الزمان وانما قدم الحركة على السكون لان
السكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك والاعدام انما تعرف
بالملكات ولنذكر ما اورده في هذه المقالة في مباحث البحث الاول
في تعريف الحركة قال بعض اسم الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من جميع الوجوه
لكان كونه بالقوة بالقوة فيكون القوة حاصلة وغير حاصلة معا
بل يكون بالفعل اما من كل الوجوه كالباري عز اسمه فانه منزه عن
شائبة القوة والامكان ولا يتصور الحركة عليه او هو بالفعل من كل الوجوه
لان الحركة طلب والطلب انما يكون لامر غير حاصل لامتناع طلب
الحاصل واما لا يكون فيه امر بالقوة فكل ما من شانه ان يكون له
فهو حاصل وفي الحواشي المتعلقة ولقائل ان يقول لو كان الشيء
بالفعل من كل الوجوه لكان كونه بالفعل ايضا بالفعل وهكذا
الى غير النهاية فلزم التسلسل وايضا لا بد لكل شيء من اتصافه
بصفات اضافية لم يكن متصفا به قبل فلا يكون الشيء بالفعل
من كل الوجوه وفيه نظر او من جهة اي او يكون الموجود

بالفعل من بعض الوجوه دون البعض بل يكون بالقوة في البعض الا ان كل
ما بالقوة فحصوله بالفعل اما دفعة او على التدريج والاول كالكون وهو اسم
لما حدث دفعة والفساد لما زال دفعة والثاني الحركة فالحركة هي الخروج
من القوة الى الفعل على التدريج او يسيرا يسيرا او لا دفعة لا يقال ان
على التدريج او يسيرا يسيرا لا يمكن تعريفه الا بالزمان الذي لا يمكن تعريفه
الا بالحركة فكذلك دونها لا دفعة لا يمكن تعريفه الا بالدفعة المعرفة بالآن المعرف
بالزمان المعرف بالحركة فيدور لانا نقول الدفعة واللادفعة والتدريج
تصورها بديهي وهي اي الحركة كمال الحصول للجسم وكل ما كان ممكن الحصول
لشيء فحصوله كمال له فحصولها اي حصول الحركة كمال اول للجسم الا انها
تفارق سائر الكمالات من حيث انه لا حقيقة لها الا التأدي الى الغير
فيكون لها خاصتان احدهما انه لا بد هناك من امر ممكن الحصول لحصول
التحرك فيه ليكون التأدي تأديا اليه والثانية ان ذلك التوجه
ما دام كذلك اي ما دام توجها بالفعل فانه يبقى منه شيء بالقوة لان التحرك
انما يكون متحركا ما دام لم يصل الى المقصود وما دام كذلك فانه يبقى منه
شيء بالقوة فالحركة متعلقة بان يبقى منها شيء بالقوة وبان لا يكون التأدي
الذي هو حاصلا بالفعل بخلاف سائر الكمالات فانها ليست
ما شأنها التأدي الى الغير ولا يحصل منها امر من الوصفين بان
الشيء مثلا اذا كان مربعا بالقوة ثم صار مربعا بالفعل فحصول التربيع
من حيث هو هو لا يستعقب شيئا ولا يبقى عند حصولها شيء منها بالقوة
فالجسم اذا كان حاصلا في مكان وهو ممكن الحصول في مكان آخر كان
له امكانان امكان الحصول في ذلك المكان وامكان التوجه اليه
وهما كمالان والتوجه متقدم على الوصول اي على الحصول في ذلك المكان
الآخر وهو ظاهر وعلل العلل بقوله والا لم يمكن الوصول على التدريج

بل دفعة وفي تمثيل الثاني نظر لانهم اثبتوا اعني الوصول على الثاني كما في الحركة
السطح فانه يصح ان الوصول لا يكون دفعة لكن لا يصح ان التوجه متقدم
على الوصول على الاول كما هو فان التوجه اعني الحركة كمال اول للشيء الذي بالفعل
اعني الجسم من جهة ما هو بالقوة اي من جهة المعنى الذي هو له بالقوة وهو
كون الشيء في الاين او وضع او كم او كيف لان الحركة ليست كمالا للجسم
من كل وجه لانها ليست كمالا من حيث انه جسم او حيوان بل انما هي
كمال له من الجهة التي هو باعتبارها كان بالقوة وهذا مثل قولهم ان
الحركة ايضا ليست كمالا للجسم من جهة حصوله في اين او على وضع او غير ذلك
فان اولهما بهذا الاعتبار عكس كمالها فان كماليتها باعتبار حصولها
له بالفعل بعد كونها بالقوة والاولى ان يقال انما قيد بذلك لان الحركة
ليست الكمال الاول لما بالقوة من كل جهة فانه يمكن ان يكون لما
بالقوة كمال آخر ولا يتعلق ذلك بكونه بالقوة بما هو بالقوة بخلاف
الحركة فان تعلقها انما هو بالقوة من جهة ما هو هو بالقوة لان الحركة اذا
حصلت لم يتميز الجسم عما هو بالقوة في ذلك الامر فان الحركة لا يحصل لها
بحيث لا يبقى فوقها البتة قال افضل المحققين نصير الملة والدين الطوسي
نحو استعمله كما لا يكون فيه شيء بالقوة ثم يخرج منه الى الفعل فان كان
خروجه الى الفعل التي بها كان الشيء من لا خروجه واصلا له فهو
من تلك الجهة كمال له ثم الكمال ينقسم الى اول وثان وذلك باعتبارين
اولهما ان يكون الشيء الذي يخرج من القوة الى الفعل لا يكون من
شأنه ان يخرج بتمامه دفعة فيبقى ما يخرج منه الى الفعل قبل خروج تمامه
كمالا اولا وكمالا الذي يتوخاه ويقصده ويعده بعد خروجه الى
الفعل كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار تعرف الحركة بانها كمال اول لما
بالقوة من حيث هو بالقوة وثانيهما ان يكون الشيء الذي يخرج

الى الفعل يكون من شأنه ان يخرج تماما دفعة فان كان حصوله كذلك
الشيء بحيث يوجد بعينه كان قبل الحصول يسمى كمالا اولا وما يحصل عنه بعد
تنوعه من حيث هو كذلك النوع يسمى كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار عرف
النفس بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي ذي حياة بالقوة. والصور التي
يحصل بالحركات ويحفظها انواعها ويمكن ان تزول عنها الا الى بدل كصور
المعادن والنبات والحيوانات لا كصور العناصر يسمى صورا كمالية
وفيه نظر لان بعض الحركات مما ليس خروجه من القوة الى الفعل التي
بالجسم من لا خروجه وهو الحركة التي لا يلائم المتحرك والحق ان المراد بالكمال
هنا ما يمكن الحصول للشيء لا غيره. اعلم ان من المتقدمين من ذهب
الى انه لا حركة اصلا مستدلا عليه بانه لو كان لها وجود لكان في احد
الازمنة الثلثة لكن الموجود منها ليس في الماضي ولا في المستقبل
وهو ظاهر ولا في الحال لوجوب كونها منقسمة اذ لو كانت غير منقسمة
كانت المسافة المطابقة لها غير منقسمة ويلزم منه الجوهر الفرد وهو محال
واذا انقسمت يكون احد بعضيها ماضيا والآخر مستقبلا وعلى تقدير ان
كان لا وجود للحركة اصلا واجاب الشيخ عن هذا بان الحركة الحاضرة
وان كانت منقسمة لكن انقسامها بالقوة لا بالفعل لان انقسامها
انما هو بالفرض فانه تابع لانقسام المسافة والزمان وانقسام
هذين الامرين بالقوة لا بالفعل بناء على نفي الجزء واليها اشار بقوله
لا يقال لو كانت الحركة موجودة لاستحال ان لا يكون منقسمة والا
اي وان لم يستحل عدم الانقسام لكانت المسافة التي يقطعها
غير منقسمة لتطابقهما فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وان يكون منقسمة
والا لكان احد جزئيها سابقا على الآخر فلا يكون الحاضرة تمامها
حاضرا. بحث فان قلت لا يلزم من عدم استحالة عدم انقسامها

يلزم ان يكون المسافة التي يقطعها غير منقسمة لجواز انقسامها مع عدم استحالة
عدم انقسامها فالحال لا يخرج عن انقسامها وعن عدم انقسامها لكن
واحد منهما محال لانا نقول عدم جواز عدم المفارقة الاول ولا باس باعادته
فنقول ان اردتم بالتجزي التجزي الفعلية فلا نسلم انها لو لم يكن منقسمة بالفعل لزم
وجود الجزء وان اردتم بها التجزي الوهمية فلا نسلم انها لو انقسمت في الوهم
لكان احد جزئيها سابقا على الآخر والتحقيق فيه ان قسمة الحركة والزمان
الى ماض ومستقبل وحال لا يصح لان الحال حد مشترك والحدود المشتركة
بين المقادير لا يكون اجزاء لها كما عرفت واذا لم يصح قسمة الحركة والزمان
الى الثلثة بطلت الحجة المشتملة على قسمتها اليها والحركة المتصلة الى المنتهى من المبدأ الى
وتسمى الحركة بمعنى القطع لا حصول لها في الاعيان لان الحركة بهذا المعنى
لا توجد بتمامها ما لم يصل المتحرك الى المنتهى وعنده قد انقطعت بل
حصولها في الاذهان فقط لان المتحرك له نسبة الى المكان الذي ادركه
واخرى الى المكان الذي تركه فاذا ارتسمت تانك النسبتان
في الخيال حصل الشعور بامر ممتد من اول المسافة الى آخرها وذلك
الامر المشعور به الممتد من مبدأ المسافة الى منتهاها هو الحركة بمعنى القطع
فلها وجود في الاذهان ومن الظاهر ان الحركة بهذا المعنى لا تحقق
الا في زمان والموجود في الخارج اي من الحركة هو كون الجسم متوسطا
بين المبدأ والمنتهى ويسمى الحركة بمعنى التوسط وذلك انما يتحقق
اذا لم يكن الجسم مستقرا في شيء من حدود المسافة بمعنى ان لا حد آن
الا ويكون الجسم في حد من الحدود المسافة المفروضة بحيث لا
يكون في ذلك الحد في شيء من الآنين المحيطين بذلك الآن
بل يكون في الآن السابق في الحد السابق وفي الآن اللاحق في الحد
اللاحق اذ لو استقر في حد ما لكان ذلك سكونا لا حركة فيكون حاصلا

في المنتهى لان الوسط من المبدأ والمنتهى حف اعلم ان الحركة قد عرفت
بتعريفات منها انها خروج الشيء من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
وهو لبعض القدماء قال الامام وحاصله انها عبارة عن الانتقال من امر
الى امر قليلا قليلا وسيرا فسيرا ومنها انها كمال اول لما بالقوة من جهة
ما هو بالقوة وهو لارسطو وقد تكلمنا عليهما ومنها انها كون الجسم في امر من الامور
بحيث يكون حاله في كل ان نفرض مغايرا لحاله قبل ذلك الان وبعده وهو
لافلاطون وقال فيثاغورس الحركة هي الغيرية وهو قريب من قول افلاطون
والى الذي ذكره افلاطون اشار المص بقوله والموجود في الخارج هو كون
الجسم متوسطا من المبدأ والمنتهى واعترض عليه بان المبدأ والمنتهى ليس
لاجسام الحركة ومنها لا يمكن تعريف الحركة بهما وفيه نظر وبان المبدأ
والمنتهى ان اريد بهما اللذان بالفعل فالحركة المستديرة ليس لها بالفعل
بل بالقوة وان اريد بهما اللذان بالقوة خرج عن التعريف الحركات التي
لها مبدأ ومنتهى بالفعل وان اريد بهما ما هو اعم من القوة والفعل فالى
ذلك ينبغي اجتنابه في التعريفات وفيه نظر وبان تعقل البعد الان
لا يعرف الا بالزمان المعرف بالحركة فيكون دوريا واجاب بعضهم
عنه بان تصورات هذه الامور اولية غير محتاجة الى تصور شيء مما ذكر
وفيه نظر والحركة تتشخص بوحدة الموضوع والزمان وما فيه الحركة
كما سيجيء فاتحاد هذه الثلثة يوجب التشخص لماهية المحصل في الوسط
الذي هو الحركة فالحركة الموجودة الواحدة بالعدد هي المتوسطة
بين مبدأ بالشخص ومنتهى بالشخص لموضوع واحد بالشخص في زمان
واحد وفيه نظر والصواب في ان واحد ويمكن الاعتذار عنه
بان المراد مجموع تلك التوسطات التي بين المبدأ والمنتهى انما
يكون في زمان الا انه يلزم من ذلك تركب ذلك الزمان من الانات المتتالية

البحث الثاني في ان كل متحرك فله محرك زائد على جسميته قال بعده وكل
متحرك فله محرك زائد على جسميته وذلك لانه لو لم يكن لكل متحرك زائد على جسميته
لكان بعض الاجسام متحركا لذاته والتالي باطل لوجوه الاول انه لو كان
بعض الاجسام متحركا لذاته امتنع سكون ذلك الجسم لان ما بالذات لا
يتخلف عن الذات وليس كذلك لان الاجسام منحصرة في الفلكيات والعنصريات
والسكون جائز على كل واحد منهما نظرا الى ذاته واليه اشار بقوله لانه لو
تحرك لذاته لامتنع سكونه وفيه نظر لان من يقول بكون بعض الحركات
مستندة الى ذات محله لا يسلم جواز السكون عليه الثاني انه لو كان بعض
الاجسام متحركا لذاته لكان كل جسم متحركا دائما لاشتراك جميع الاجسام في
الجسمية التي هي مبدأ التحريك ح والتالي باطل بالمشاهدة واليه اشار بقوله
ولكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية الوجه الثالث
قوله ولامتنع اي على تقدير كون بعض الاجسام متحركا لذاته ان كان له
مطلوب وجب سكونه عند حصوله والا لكان المطلوب بالطبع متروكا
بالطبع والتالي باطل لامتنع ان يكون متحركا لذاته لامتناع زوال ما بالذات
وهذا هو ما ذكره كذلك حف والحاصل ان من يقول يجوز ان يكون مطلوب
الجسم المتحرك لذاته امرا يستحيل حصوله بالكلية كما في الافلاك مثلا فلا يلزم
الخلف المذكور وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون
الجسم عند حصوله ان لو لم يكن له مطلوب اخر واما اذا كان فلا
لجواز ان يكون له كمال بعد كمال الى غير النهاية ويحدث فيه شوق بعد
شوق كذلك فيتحرك من غير انقطاع والا اي وان لم يكن له مطلوب
لكان متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه
في حالة واحدة الى جهات مختلفة وهو بديهي الاستحالة والثاني
الترجيح بلا مرجح وهو ممتنع الرابع ان الحركة لو كانت من مقتضيات

الجسم لكان اذا انقضى جزء انتفاء دائم لكل الاجزاء
ودوام الجسم فاذا وجد الجزء الاول فلم يكن الحركة
حركة حف والطبيعة صح

وعدمها لا لكلي في المتحرك اي ليست علة تامة لها لانها ثابتة ليست بي وجه على سبيل التجدد واعلم ان بعض ارباب الكلام ذهب الى القول بتجدد الجسم وقد نقل ذلك عن النظام من متكلمي المعتزلة والذاهب الى تجدد الجسم عسى ان ذهب الى تجدد الطبيعة فلا بد من بيان ذلك والاصول في ابطال تجدد الجسم على الحس لان القائل بذلك بعد حكم الحس بالاستمرار جعلها من جملة اغلاط الحس فثبات الحركة الطبيعية ليست ثابتة بل متجددة متشابهة فلم يكن حقيقتي الطبيعة التي ليست متجددة علتها علة متجددة في مجموع امرين احدهما الطبيعة وثانيهما الوصول الى حد دون غيره فانه على سبيل التجدد والتبدل حتى يصل الجسم الى مكانه الطبيعي الملائم فلتلك الحركة جزءان ثابت واخر غير ثابت واليه اشار بقوله بل لا بد من انضمام امر اليها اي الى الطبيعة لتصدر منها الحركة وذلك الامر يستحيل ان يكون حالة ملائمة لان الجسم على الحالة الملائمة لا يتحرك والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع بل حالة غير ملائمة توجب الطبيعة بشرط وجودها اي وجود تلك الحالة الغير الملائمة الطبيعة وعند حصولها ينقطع الحركة لانتفاء احد جزئي علتها وهو الخروج عن الحالة الطبيعية فحركة الجسم الى الحالة الطبيعية انما يكون بعد الخروج عنها فليست حركة طبيعية مطلقا بل مبنية على القسر سواء انضاف الان فكما يحرك المرتقي الى فوق واما الى اسفل فكالماء والحجر قسرا واما في الكم فكالذابل ذبولا مرضيا ولقائل ان يقول ما ذكر المصنف انما تم لو تعين ان الحالة الملائمة للجسم منحصرة في كونه في مكانه الطبيعي ونحوه مما يوجب الحركة ويمكن ان يتوجه على وجه لا يتوقف اتمامه على ذلك وهو ان يقال الجسم اذا كان في حيز ما ملائم لا يتحرك اصلا اذ الحركة هي الطلب والملائم وليس كلامنا فيه بالنسبة اليها وجوده وعدمه وعدم حصول الحالة الملائمة انما يكون بحصول حالة غير ملائمة فان حركة الجسم متوقفة

على انضمام حالة غير ملائمة الى الطبيعة وسكونه يتوقف على انضمام حالة ملائمة اليها فان قيل لم لا يجوز ان يكون الطبيعة مقتضية للحركة بشرط حصول حالة غير ملائمة والسكون بشرط زوالها كما ذكرتم في الطبيعة فلنا جميع الاحوال بالنسبة الى الطبيعة على السواء فكون بعضها ملائما وبعضها منافرا امر حصل بالنسبة الى الطبيعة لا بالنسبة الى الجسمية لان الجسمية متشابهة في الكل فكذا انما قيل فيه فان قيل الطبيعة من حيث هي هي ايضا مشتركة فلا يكون ايضا بعض الاحوال ملائما وبعضها منافرا فنقول الطبيعة مشتركة لا كاشتراك الجسمية فانها طبيعة نوعية بخلاف الطبيعة لاختلاف الطبائع في الحقيقة وليس قبل الطبائع وان كانت محمولة الجسمية لكن كل ما يقاس الى افراد طبيعة نوعية والكلام فيها فنقول افراد كل طبيعة لا تختلف في الصفات فان افراد الطبيعة الارضية مستقرة في الحضيض المركز وافراد الطبيعة النارية في الحضيض المحيط وعلى هذا القياس وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية اي في انها وحدها لا تكفي في التحرك وذلك لان النفس ثابتة مقتضاها ثابت والحركة الارادية ليست ثابتة فلا يكون مقتضى النفس من الحواشي الطبيعة ان هذا انما يتم في النفوس الحيوانية واما في النفوس الفلكية فلا يتم لان مقتضاها وهو الحركة الدائمة ثابت اقول وفيه نظر لان الحركة سواء كانت ارادية او غيرها انما يكون حدوثها على سبيل التجدد فلم يكن ثابتة واذا لم يكن ثابتة بل متجددة فعلتها كذلك فلا يتم هذا انما يرد على من استدل عليها بان النفس لو كانت مقتضية للحركة لدامت الحركة بدوامها وليس كذلك وليس المذكور في الكتاب ذلك وما ثبت ان النفس وحدها لا تكفي في التحرك فلا بد من انضمام امر اليها وذلك الامر ليس هو التصور الكلي لان نسبته الى الجزئيات واحدة فلا يتعين به واحد دون آخر بل امر آخر ينضم الى التصور الكلي ليحصل التمثل الجزئي ويكتسبه ذلك لان

المسافة شيء واحد ليس فيه حد بالفعل ولكن ان نفرض فيه حدود وجزئية بحسب المسافة
بحال اجزائها المحاذية لما يقطع تلك المسافة فيحصل الوصول الى اخرها اولا
ثم يحصل تلك الحدود واحدا بعد واحد و ينبعث عن كل تخيل ارادة جزئية
لقصد ذلك الحد مع وصوله اليه من تلك الارادة ويتجدد غيرها للقصد
كل ارادة سببا لوجود حركة ووجود كل حركة سببا للوصول الى حد وكل
وصول الى حد سببا لوجود ارادة يتجدد معه وهكذا تنتهي الى المطلوب
الا ان ينقطع التخيل فينقطع الارادة والحركة فيقف المتحرك كما في
الحيوانات او لا ينقطع بل يحصل التخيلات متجددة على التوالي بحسب
اتصال المسافة ويحصل الارادات المنبعثة عنها فيستمر الحركة كما في الافلاك
المبحث الثالث مبدأ الحركة ومنتهاها قال ومبدأ الحركة ومنتهاها
قد يتضادان بالذات اي يتخالفان بالذات اذ التضاد لا يكون الا
مع غاية الخلاف فيكون مراده مع غاية الخلاف منهما متعذر كما المعلم
الا ان يحمل على التضاد بحسب المشهور كالحركة من البياض الى السواد
او لا مع التضاد كالحركة من الصفرة الى النيلية وقد يتضادان بالعرض
بالمعنى المقابل لما بالذات اما لاجل عرضين لازمين كالحركة من المحيط
فانهما لا يتضادان لذاتهما لكون كل واحدة منهما نقطة والنقطتان متشابهتان
في الحقيقة بل لعارضين عرض احدهما للمركز وهو كونه غاية البعد من الفلك
والاخر للمحيط وهو كونه غاية القرب منه ويستحيل انفكاك غاية القرب
عن المحيط وغاية البعد عن المركز فكونهما عرضين لازمين لهما او عرضين
لازمين كالحركة من جانب اي من جانب المسافة الى اخر فان احد
اي احد الجانبين مبدأ والاخر منتهى وكونهما كذلك اي كون احد
الجانبين مبدأ والاخر منتهى ليس بالطبع لكونهما لازمين بل اذا
قطعت الحركة بالعكس صار المبدأ منتهى والمنتهى مبدأ ايضا

قد يعرض للشيء الواحد كونه مبدأ ومنتهى فلا يكون التضاد بينهما بالذات
لامتناع الذات بل بالعرض والاعتبار كما في الحركة المستديرة على الاتصال
وكما في المستديرة فان كل نقطة تفرض فيها كان الحركة منها والحركة اليها
مبدأ ومنتهى لكن بشرط ان لا يكون لا ان واحدا اذ النقطة الواحدة يمتنع ان
واحدا يمتنع ان يكون مبدأ الحركة ومنتهى لتلك الحركة بعينها ضرورة
بل انما يجوز ذلك بشرط ان تلك النقطة واحدة بالعدد اثنان بالاعتبار
وذلك كاف في كونها مبدأ ومنتهى اذ ليس من شرط المبدأ والمنتهى
الا تغايرهما بالذات بل لا يشترط الا بالذات او بالاعتبار والمبدأ للحركة
ومنتهاها بالذات وليس انما مبدأ ومنتهى فان الجسم اذا تحرك مثلا من السواد
الى البياض فالسواد ماهية وحقيقة في نفسه ثم عرض لها ان صارت
مبدأ لهذه الحركة والبياض ايضا ماهية وحقيقة ثم عرضت لها ان
منتهى لهذه الحركة فهذان العارضان اعني كونه مبدأ ومنتهى انما يعرضان
بالقياس الى الحركة كان قياس التضايف لان المبدأ مبدأ للمنتهى
والمنتهى اعني الحركة وبالعكس اي ذو المبدأ وهو مبدأ للمبدأ او المنتهى
منتهى لذي المنتهى وبالعكس وان اعتبر كل واحد منهما اي من العارضين
بالقياس الى الاخر كان قياس التضاد فيهما امران وجوديان لا يجتمعان
في شيء واحد من جهة واحدة وبينهما غاية الخلاف لا التضايف
اذ ليس كل من عقل مبدأ عقل منتهى او من الى ان يعرض حركة ذات
بداية ولا نهاية لها وكذلك ليس من كل عقل منتهى عقل مبتدأ فان منتهى
من ان الى يرد وجود حركة ذات نهاية ولا بداية لها والمتضايفان
يجب ان يتعقلا معا ولا العدم والملكة والسلب والايجاب لان
ذلك يقتضي ان يكون احدهما عدميا وكل واحد منهما وجودي
المبحث الرابع فيما منه الحركة قال نوعه والحركة تتنوع في الكم او

والان والوضع اي قد ينتقل الموضوع من صنف من تلك المقولات
الى صنف اخر على التدريج اما في الكم فالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول
اما التخلخل اي الحقيقي فهو ان يزداد مقدار الجسم من غير ان يرد عليه
شيء من الخارج والتكاثف اي الحقيقي عكسه وهو ان ينقص مقدار الجسم
من غير ان ينفصل شيء منه كانتقال الماء من الجمود الى الذوبان
وهو مثال للتخلخل اذ الماء اذا ذاب زاد مقداره وبعكسه اي
انتقال الماء من الذوبان الى الجمود وهو مثال للتكاثف اذ الماء اذا
انجمد انتقص مقداره وكما في القارورة وحكم على الماء وقد حلها
فانه لا يمكن دخول الماء فيها لحصول الخلاء فيها او لان الجسم الكائن
فيه ازداد حجمه بالمص ثم برد وتكاثف عند صعود الماء اليه او لكن
والوجه الاول باطل لاستحالة الخلاء على ما قال وليس ذلك اي دخول الماء
لحصول الخلاء فيها لاستحالته فتعين الثاني لان الثالث معلوم البطلان
بالضرورة ولهذا لم يتعرض المص للثالث وجزم بتعين الثاني بعد
ابطال الاول وقال بل لان الجسم الكائن فيها ازداد حجمه بالمص
والا لزم الخلاء لخروج بعض الهواء الذي فيه داخلها بالمص ثم برد
وتكاثف بطبعه عند صعود الماء لامتناع تداخل الجسمين وهذا
الاستشهاد دال على التخلخل عند المص وعلى التكاثف عند الكف
بعد المص وهو ظاهر لان الشق الثالث معلوم البطلان
بالضرورة بطل على ما يجيء وهذه الحركة اي التخلخل والتكاثف
انما وقعت للجسم المركب من الهيولى والصورة والهيولى لا مقدار لها
في نفسها ولا تعين لواحد منها كان نسبتها الى جميع المقادير
نسبة واحدة فالهيولى نسبتها الى جميع المقادير على السواء
فاذا استعدت الهيولى للمقدار الكبير خلعت الصغير ولبست الكبير

وبالعكس اي واذا استعدت للمقدار الصغير خلعت الكبير ولبست الصغير
فان قلت الفلك مركب من الهيولى والصورة مع امتناع خلوه عن مقداره
المعين فيجب ان يكون الهيولى غير مستعدة في نفسها لكون المقادير
متساوية النسبة لا بعد القطع بوجود التخلخل والتكاثف بل بمعنى يجوز تبدل سا ه
المقادير عليها واذا استحال من مستعد ذلك نقول القطع لا يقتضي تغيرا
الا اذا كان اجزاؤه متشابهة فيمتنع ان يتخلخل بعض الاجزاء وينفصل الصغير
لا يصير عظيما الا بالعكس على انا نقول بتبدل المقادير انما يلزم عند صيرورة
الهيولى مستعدة لمقدار اصغر او اكبر ويمتنع ان يستعد هيولى الفلك لمقدار
اصغر او اكبر بسبب مادتها وفي الحواشي القطبية انه لا مدخل للصور في هذا
الحكم على ما هو المشهور من مذهب الحكماء وفي انها للهيولى على ما هو مذهبهم
فلا اقول لاحتمال ان يكون لامر اخر لا نطلع عليه واما النمو فهو ان يزداد
الجسم اي مقداره بسبب انضمام جسم اخر وهو الاجزاء الغذائية اليه اي
بذلك الجسم النامي على وجه يكون الزيادة مداخلة في الاصل فيما بين اجزائه
الى جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون للشخص من الحداثة الى قرب
من منتهى سنه والذبول عكسه وهو ان ينقص الجسم بسبب انفصال بعض
الاجزاء عنه على تناسب كما في المشايخ ومن تجاوز عمره الى اربعين
سنة او اكثر واعلم ان السمن والهزال فيهما انتقال في المقدار والجسم انتقالا
على التدريج فينبغي ان يعدهما من اقسام الانتقال في الكم كالنمو والذبول بدل
وقول الشيخ في الشفاء ان الحركة فلا تشتمل النمو والنقص يحلق
ان يكون فيها حركة كالنمو والذبول والتخلخل والتكاثف يدل على ان
اقسام الحركة لا ينحصر في الاربعة المذكورة والاقاويل لكلام الشيخ
وقد جعل المولى العلامة قطب الملة والدين الشيرازي رحمه الله
في شرحه للقانون السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال

وإما في الكم فهي إما أن تكون من الازدياد وإلى الانتقاص والتي
إلى الازدياد إما أن تكون بورود زيادة أخرى وهو النمو أو السمن أو
لا تكون كذلك وهو التخلخل والتي إلى الانتقاص إما أن تكون بانفصال شيء
من المادة وهو الذبول أو الهزال أو لا تكون كذلك وهو التكاثف
وينبغي أن يعلم أن المراد بالمادة هو هنا شيء من أجزاء الجسم
لا الهيولى لأنه لا شيء أصلا كذلك في الذبول وهم لا يحاشون عن استعمال أمثال
ذلك في الكتب العقلية وإما في الكيف فانتقال الجسم من البرودة إلى الحرارة
على التدريج وبالعكس وكانتقال الجسم من البياض إلى السواد على التدريج
ويسمى هذه الحركة استحالة ويجب أن يعلم أن الحركة لا تقع في مقولة الكيف بل
الواقع فيها تبدل الاشتداد والضعف والكيف نفسه لا يشتد فإن السواد
مثلا لو كان يشتد حتى ذاته مع الاشتداد وكلما كان شيء ذاته معه
يمكن أن ينضم إليه سواد آخر فيلزم اجتماع السوادين في محل واحد وفي الحقيقة
المحل يشتد سواده بأن يبطل عنه سواد ويحصل فيه آخر أشد منه وكذا في
جانب الضعف فإن الشديد يعدم ويحصل ما هو أضعف منه
وإما في الأين فكالحركة من مكان إلى آخر المسماة بالنقلة وهو ظاهر
وإما في الوضع فكحركة الكرة في مكانها لا انتقال لا يحاد الكاف فإن
الحركة الوضعية منحصرة في حركة الكرة في مكانها فالصواب أن يقال
وهي كحركة الكرة في مكانها كذا استاذه وفي التمثيل بالحركة المستقيمة
بها لا لأن حركة القاعد قائما وبالعكس حركة وضعية إذ ليست
كمية وكيفية ... ظاهر أن ولا أينية لأن كل متحرك حركة أينية لابد
وأن يخرج من مكانه والقاعد إذا قام أو القائم إذا قعد لا يخرج
عن مكانه لا يقال لا نم أنها ليست أينية قوله لأن كل متحرك حركة
أينية فإنه عند ما يتحرك لابد وأن يخرج من مكانه ممنوع لأن الحركة

أي الحركة التي تتبدل بها أوضاع
المتحرك

المكانية وهي الأينية هي التي تتبدل بها أوضاع المتحرك على معنى أن
يكون في كل آن في آن آخر لأنه يكون في كل آن في مكان آخر كما
لا يخفى عرفت أن معنى توهم أن في صورة كذا حركة أن الجسم ينتقل بسببها
من تلك الصورة إلى صنف آخر منها على التدريج بل لأن تحرك الكرة
التي هي المحدد على مركزها حركة وضعية البتة تلك الحركة في مكانه
إذ لا مكان له وحركة الرحى في مكانها وضعية وليس تلك كالحركة الكرة
إذ الرحى ليس كرة فالصحيح ما ذكره المص لا ما ذكره استاده فإن بها تختلف
نسبة أجزائها بعضها إلى بعض وإلى الأمور الخارجة عنها على التدريج
وإذا اختلفت النسبة تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها وهي الحركة الوضعية
وفي السحط المص فإن بها تختلف نسبة كل واحد من أجزائها إلى الأمور
الخارجة عنها على التدريج وهو أولى لأن في تغير نسبة أجزاء الكرة بعضها
إلى بعض عند حركتها على مركزها نظرا قلت بل الدليل على أن حركة
الكرة على مركزها حركة وضعية هو أنه لو لم تكن وضعية فإما أن تكون
مكانية أو غيرها والثاني باطل بالضرورة إذ لا اشتباه لها إلا بالحركة الأينية
والأول أيضا باطل لجواز أن لا يكون للكرة مكان كالمحدد فلا يكون حركة
في المكان وعلى تقدير أن يكون لها مكان كسائر الأفلاك فإنها لا
تنتقل بحركتها من مكانها إلى غيره بل إنما تغير نسبة أجزائها إلى
ما هو خارج عنها وهذه النسبة هي الوضع فالتغير فيها يكون حركة في الوضع
وهو المط وإما الجوهر فلا تقع فيه حركة أي لا يجوز أن تزول الصورة
الجوهرية عن نوع من الجسم ويحصل لمادته صورة أخرى على التدريج
لأنه إذا زالت الصورة الجوهرية عن نوع من الجسم انعدم ذلك النوع
ويحصل نوع آخر لأن الصورة التي حصلت بعد انعدام الأول لا تكون
موافقة لها بالنوع لأن المادة حال الخلو لا تكون مستعدة للتدريج

للنوع تلك الصورة فلهان الى الثالث استحقاق وتلك النوع الا انه يجوز
ان يختلف استعدادها للعوارض المفارقة ولا تزول عنها تلك الصورة
لوجود الاستعداد والاستحقاق بل انما يختلف عوارضها لصيرورة
المادة مستعدة لحصول عارض اخر وقد فرضنا زوال تلك الصورة
حيث فرض ان يحصل لها صورة اخرى هي الخفة الى ذلك النوع فاقتضى
ذلك انتقالا اي حركة من صورة الى اخرى لان الانتقال الى الصورة
الا يكون فيكون ليس الى السير الا لكان له ابتداء ووسط وانتهاء والصورة
لا يحصل الا في الانتهاء فيكون المادة في الابتداء والوسط خالية عن صورة
نوعية بل هو حمله لكن الانتقال الدفعي لا يكون حركة بل كونا وفسادا
واليه اشار بقوله لم المادة خلعت صورة ولبست اخرى اي لكون
وفسادا وقال الشارح في توجيه هذا الموضع اذا زالت الصورة النوعية
او الجسمية عن الجسم ينعدم ذلك النوع ويوجد غيره لانها مقومات له
والمتحرك من شانه بقاؤه في الحالتين ولا يمكن بقاء المتحرك هو الجسم
ههنا حال زوال صورته النوعية او الجسمية عنه فلا يمكن وقوع الحركة
فيه ثم اعترض عليه بان المتحرك ليس هو الجسم بل هو المادة وتلك باقية
في الحالتين وجوابه ان الحركة تستدعي متحركا موجودا والمادة وحدها
غير موجودة فلا يكون المادة في الابتداء والوسط موجودا بل
معدوما وهو مع قيامها لا يصح عليها الحركة في الصورة وذلك بخلاف الحركة
في الكيف فان الموضوع في وجوده غني عن الكيف وايضا قوله
الصورة الجسمية اذا زالت عن الجسم ينعدم ذلك النوع ويوجد غيره
غير صحيح اذ لا ينعدم ذلك النوع بانعدام الصورة الجسمية بل
ينعدم ذلك الشخص عند زوال الصورة الجسمية ويوجد شخص اخر من
نوعه بل لو كان لكان في الصورة النوعية وهو ظاهر والحق

ان انعدام الصورة الجسمية عند تحرق الخرق والالتئام انما يكون بطريق
الكون والفساد وعلى هذا لا يكون حركة في الصورة الجسمية اما
بقية المقولات وهي متى والاضافة والملك وان ينفعل وان يفعل
فتابعة لموضوعاتها في وقوع الحركة وعدمها اي اذا وقعت الحركة
في موضوعاتها وقعت الحركة فيها والا فلا قال الشارح المقولات
الباقية هي المقولات الستة وهي اما عارضة لغيرها والا ينفعل
فانها بذاتها هي تابعة للموضوعات فان كانت موضوعاتها
قابلة للحركة قبلت هي والا فلا وانما تبين ذلك على التفصيل الان
هذا غير كاف بل تنتقض المقولات الستة الى الاين والوضع فانهما من الامور
التي لا يقع فيه حركة فان انتقال الجسم من متى الى اخرى انما
يقع دفعة لا على التدريج والا لكان للمتى متى اخر وهو مح والملك ان
جعلناه هيئة احاطة الجسم بغيره المنتقل بانتقاله كانت الحركة فيه تابعة
لحركة الجسم المحيط فلا يقع فيه حركة بالذات بل بالعرض وفيه نظر فان
حركة المحيط في الان يقتضي حركة الجسم في الملك هي حركة بالذات
للمحيط والتبعية لا تخرجها عن كونها حركة ذاتية فان الحركة في الكيف
تابعة للحركة في الكم وهي حركة ذاتية وان جعلناه عبارة عن التملك
للشيء لم يكن فيه حركة لانه مما يحصل في الان اعني الان الاول من فرض الملك بالتملك
للشيء ان اراد به كون شيء مالكا لشيء فيكون من مقولة المضاف لان
ههنا ملكا وهو اضافة ومالكا ومملوكا وهما متضايفان وان اراد
المعنى الذي بعض معانيه لازم لهذا المعنى فهو ايضا غير صحيح
لان المعنى والاستثناء وغيرها ذنبه كون الشيء بحالة لا يمكن له
الامتناع اصلا لمانع كراهة شيء او مستغن عنه كما يقال هذا الجوهر مستغن
عن المال اذ لا يمكن له الامتناع بما هو الغاية والغرض منه وهذا

الكم

معنى عدمي اذ هو عدم الاحتياج او عدم امكان الاستناع فليس هو بمقتول اصلا
وقد يراد به كون الشيء بحاله يكون الغاية المطلوبة من الشيء الذي يقال انه
غني عنه حاصلة له دون ذلك الشيء مثل من يكون صحيحا في مزاجه وهيئة
اعضائه واتصال اجزاء اعضائه فلا يحتاج الى الادوية والمزورات
التي يحتاج اليها المريض في هذه كلها او في احدها فيقال لهذا الصحيح انه مستغن
عن هذه المزورات لان غاية هذه اعادة الصحة المفقودة وهي
حاصلة له دون هذه فيكون غناه عنها والمحتاج من باب الكيف وكذا
الصحيح المحض من باب الوضع واتصال الاجزاء من باب المضاف
وكذا الطويل وقد يراد به كون الشيء بحاله لا يحتاج الى كسب صفة اما لان
ذاته لا يحتاج الى صفة زائدة عليها حتى لو فرض له صفة كذلك لكان
منشا الكمال بها هي حالي ذاته لان ذاته في اول وجوده يكون منعوتا
بصفات كمال يحتاج هي اليها ولا يمكن خلوه عنها اصلا فيكون
هو مستغنيا عن كسب تلك الصفات والاستغناء في هذين ايضا
امر عدمي ليس من مقولة فان ظهر ان تفسير مقولة الملك بالتملك
غير صحيح وان التعليل الذي ذكره الشارح لعدم وقوع الحركة في الملك
انما يصح اذا جعل التملك شاملا لما ذكرنا من المعاني قال اي الانفعال
في انتقال الاشياء الى حصول في ان فلا يتعقل فيه حركة
حصول كل ... ان ربما لا يسلم الحصر ... غير ... المشهور ان
المضاف ابدا عارض لمقولة من البواقي تابع لها في قبول الاستواء
والتنقص فاذا وصفت اليه حركة فذلك بالحقيقة لتلك المقولة بالعرض
له فان الجسم اذا كان انقص مسافة فاذا تحركت الى شدة المبالغة
فتلك الحركة انما تكون بحركة مكانية او وضعية فالحركة فيهما بالذات
وقد نظر قال وكذا الفعل والانفعال فان انتقال الجسم من البرد

الى السخن يستند الى طلب التسخن والتبرد يستند الى طلب التبرد فيكون
حال الطلب متجددا ... اول مقولة على
الوجه المفصل ان انتقال الجسم من التبرد الى التسخن ان كان دفعة
فلا حركة وان كان لا دفعة فلا يخلو اما ان يكون التبرد باقيا وهو محال
لان التبرد توجه الى البرودة والتسخن توجه الى السخونة ويمتنع كون
الشيء في حالة واحدة متوجها الى الضدين واما ان لا يكون باقيا
فلم يكن الحركة واقعة في التبرد واما الذي قال ان الشيء قد ينتقل من انفعال
بالفعل يسيرا يسيرا فذلك انما كان التبرد يجوز يسيرا يسيرا ان كان الفعل
بالطبع واما ان التبرد يتسخن يسيرا يسيرا ان كان الفعل بالارادة واما
لان الآلة يكل ان كان الفعل بالآلة وفي جميع ذلك تبدل الحال والانفعال
التبرد او التبرد والآلة ثم يتبع التبدل في الفاعلية وفيه نظر
البحث الخامس في تقسيم الحركة التقسيم الاول قال تعدد بتعدد ... واما الحركة
انما واحدة بالشخص اي انما يتحقق وحدة شخصية اذا لم يتعدد موضوع
الحركة زمانه ... لان الحركة القائمة باحد الموضوعين لا يكون عين الحركة
القائمة بالموضوع الآخر لاستحالة قيام العرض الواحد بمحلين ووحدة
زمانها لان الجسم الواحد اذا قطع مسافة واحدة في الزمان الاول
ثم عاد في الزمان الثاني لم يكن العائد هو الاول لاستحالة اعادة
المعدوم ووحدة ما فيه اي ما به الحركة وهو المقولة لانه يمكن ان يقطع المتحرك
مسافة مع ذلك يستحيل بحيث يكون ابتداء هذه الحركات ...
واحدا فان لا يرجع وحدتها وحدة ما فيه لكون الحركة واحدة بالشخص
واما وحدة المحرك فغير معتبرة في وحدة الحركة اي وحدتها غير مشروطة
بوحدة المحرك لان في كل الحركة جسما وقبل انقطاع حركته يوجد محرك
اخر كانت الحركة واحدة مع ان المحرك متعدد فالحركات وحدة
الحركة شرطا لا منع ذلك قيل وفيه نظر لان المحرك الثاني انما

لا يكون تأثره والافلان لم يكن لم يكن قوله كان وان كان تاما ان يكون تأثير
الحركة التي اوجبت وجوده لاستحالة اعادة المعدوم بعينه واستناد الاثر
الواحد الى مؤثرين تامين او حركة اخرى يستقل تأثيرا لتحريك بحيث الحركة
واجاب الشارح الفاضل عنه بانا نختار الثاني من الشق الثاني لا
يلزم عدم الوحدة لانا نريد بالحركة الواحدة الحركة المتصلة من المبدا الى
المنتهى وههنا كذلك لان اثر الاول متصل باثر الثاني بالاتصال فيما
ذكره الفاضل الشارح نظر لان الموجب لتلك الحركة المتصلة ان كان
امرا واحدا فهو ظاهر وان كان امورا متعددة يلزم استناد الحركة
الواحدة الى مؤثرين تامين لانا نقول لا نم وانما يلزم ذلك لو لم يكن احدهما
موجبا لاحد جزئيه والاخر للجزء الاخر المتصل به واما اذا كان فلا وحال
لما كان احد الاثرين غير الاخر والاثر ههنا هو الحركة فلم تكن الحركة واحدة
بل متعددة لانا نقول لا نم ذلك فان المراد بوحدة الحركة الشخصية الوحدة
الاتصالية على ما نص عليه الشيخ في الشفا وقوله ان تكون وحدة الحركة
الشخصية بوجود الاتصال فيها والا لزم مما ذكرتم حصول الانقسام
فيما بين نسبتها الى المتحرك ونسبتها الى الانقسام لا يبطل الوحدة
الاتصالية كما ان الحركة الفلكية مع اتصالها يعرض لها انقسامات
بحسب الشروق والغروب والمسامتات ووحدة المبدا غير كافية
اي في وحدة الحركة لان الجسم يتحرك من البياض احدهما الى السواد
والاخر الى الصفرة واذا كان كذلك كانت الحركة متعددة مع وحدة
المبدا لم يكن كافيا وكذا وحدة المنتهى اي غير كافية في وحدة
الحركة لان الوصول اليه اي الى المنتهى قد يكون دفعة كما ينتقل الجسم
من الغبرة الى السواد وقد يكون على التدريج كما ينتقل من الخضرة
الى الصفرة ثم الى السواد واذا كان كذلك كان احدهما غير الاخر

مع وحدة المنتهى فلم يكن وحدة المنتهى كافية هذه الحواشي القطبية في
ان الانتقال من الغبرة الى السواد دفعي نظرا اول وذلك لان المسافة
التي يسلكها المتحرك في الكيف اتصال من الحدين يمكن ان يوجد فيما بينها جميع
كما في الحركة في الاين والوجود في كل متقطع نوع من تلك الكيفية كل نوع
بالقياس الى نوع اخر اقرب او ابعد من احد الحدين واذا كان الامر
كذلك لا يكون الانتقال من احد الحدين الى الاخر دفعة بل بوسائط
وسائل ان يقول الجسم في الغبرة الى السواد مثلا اذا كان بواسطة فالانتقال
الجسم من تلك الواسطة الى السواد ان كان بواسطة اخرى وهلم جرا
الى ما لا نهاية له يلزم امتناع انتقال الجسم من الغبرة الى السواد لوجود
وسائط غير متناهية بالفعل وان لم يكن كذلك بل ينتهي الجسم في الانتقال
الى واسطة يكون انتقاله منها الى السواد دفعة فذلك يكفينا في لزوم
الخطا علي انا نقول قوله وكذا وحدتهما اي وحدة المبدا والمنتهى غير كافية
في وحدة الحركة لان الانتقال من احدهما الى الاخر قد يكون بطرق مختلفة
كما في ستة وذلك لانه اذا لم يكن وحدتهما كافية فوحدة احدهما اولى ان لا
يكون كافية وفيه نظر لعدم لزوم الخطا عند الانتهاء الى واسطة يكون
الانتقال منها الى السواد دفعة لان الكلام في منتهى الحركة لا الانتقال
مطلقا واعلم ان الغرض من ذكر ان وحدة المبدا والمنتهى ووحدتهما
غير كافية مع لزوم عدم العلم به من اشتراط الامور الثلثة هو ان
يعلم ان وحدة المبدا والمنتهى ليست ملزومة لوحدة الامور الثلثة بل
الامر بالعكس اليه اشار بقوله فوحدتها لازمة لوحدة الامور الثلثة
واما الواحدة بالنوع وهي الحركات المختلفة بالعدد المتفقة الحقيقة
وهي انما يتحقق عند وحدة ما فيه الحركة بالنوع او بالشخص وما منه وما اليه
بالنوع او بالشخص وذلك بان يتحرك جسمان من السواد الى البياض

او هو كل حركتان من المركز الى المحيط او من المحيط الى المركز على خط واحد
او على خطين ازاء اتى وماثيه الحركة فان الحركة من نقطة الى اخرى باتّة
تخالف الحركة منها اليها بالاستدارة بالنوع مع اتحادهما في ذاته والحد
والاتحاد ذاتهما واليه فان الحركة من السواد الى البياض تخالف
الحركة من البياض الى السواد بالنوع مع اتحاد فيه الحركة واما واتحد
بالجنس وهي الحركات المختلفة بالنوع المتفقة بالجنس القريب او البعيد
وهي اما يختص باتحاد فيه الحركة اي بالجنس قريبا او بعيد الحركة حركتين
احدهما من السواد الى البياض والاخرى من البياض الى السواد
فان كلا من الحركتين واحدة بالجنس القريب لاتحاد فيه الحركة بالجنس
القريب وهو الكيف المبصر والحركة الاخرى من الحرارة الى البرودة
كما تتحدان بالجنس البعيد لعدم اتحاد فيه الحركة بالجنس القريب
بل بالجنس البعيد وهو الكيف المحسوس التقسيم الثاني قال ايضا
الحركة اما سريعة وهي التي تقطع مسافة اطول اي من مسافة حركة اخرى
في الزمان المساوي اي لزمانها او الاقصر اي في الزمان الاقصر
من زمانها او مسافة مساوية اي لمسافة حركة اخرى في زمان اقل
اي من زمانها واما بطيئة وهي تعرف مما مر المذكور في تعريف السريعة
وهي التي تقطع مسافة اقصر في الزمان المساوي او الاطول
او مسافة مساوية في زمان اطول والبطؤ ليس لتخلل السكنات
اي ليس البطؤ كما زعم القائلون بالجزء الا لكثرة السكنات
المتخللة بين حركات الفرس التي هي حثيثة فرسخ اي حركاته كثيرة
فضل حركات الشمس في ذلك اليوم الى حركات الفرس لان
السكنات المتخللة من حركات الفرس لكثرتها بازاء فضل حركات
الشمس على حركاته متساوية له ولبتة احد المتساويين الى الشيء

كسبة المساوي الى الاخرى لكن فضل تلك الحركات ازيد من حركاته
بالالف ولا يحصى سكنات الفرس ازيد من حركاته كذلك مع انها
اقل التي من السكنات اي من سكنات الفرس وكثير الحركات
فلو كان كذلك لكان الامر بالعكس بل بسبب الحركات الطبيعية مما
المزوق وفي القسرية ممانعة الطبيعة او ضعف القوة القاسرة وفي
الارادية اختلاف الدواعي او ممانعة الطبيعة او ممانعة المخروق او بمجموعها
منهما التقسيم الثالث قال بعد ذلك وايضا الحركات قد تكون متضادة
وهي الداخلة تحت جنس واحد قريب كالتسود اي الحركة من البياض
الى السواد والتبيض اي الحركة من السواد الى البياض فانهما داخلتان
تحت جنس واحد قريب وهو الكيف المبصر واما تضادهما فلانهما
معنيان وجوديان مشتركان في الموضوع وبينهما غاية الخلاف
ولا معنى للتضاد الا ذلك وانما قال تحت جنس واحد لان الحركات
المختلفة الاجناس قد تجتمع معا فان المتحرك الواحد جاز ان تقطع مسافة
مع ذلك يستحيل ويتمو فان تعاندت في بعض الاوقات فليس ذلك
لماهيتها بل لامور خارجة عنها وانما قيدنا الجنس الواحد بالقريب
لان الحركات الداخلة تحت جنس بعيد قد لا تكون متضادة فان الجسم
الواحد قد يسخن ويتسود في زمان واحد وفي الحواشي الشريفة قوله
وهي الداخلة تحت جنس واحد شرط لا تعريف والصواب في امثال
هذه ان يعرف اولا ثم ان كان ولا بد من ذكر شيء اخر ان يذكر
ان تضاد هذه الامور لا يستلزم تضادهما اقول يمكن الاعتذار
عنه بانه لما ذكر قبل ذلك تعريف التضاد مطلقا علم من ذلك ان
الحركتين المتضادتين هما اللتان لا تجتمعان ويصح تعاقبهما على
موضوع وبينهما غاية الخلاف فذلك لا يتعرض للتعريف ويوضحها

لتشركه واعلم ان تضاد الحركات ليس من حيث انها حركات والا لم
يجتمع حركتان البتة بل تضادها بسبب تعلق الحركة بالامور التي يتعلق
بها الحركة ستة ما منه وما اليه وما به وما فيه وما له والزمان وليس شيء
من ذلك يصلح ان يكون سببا لتضاد الحركات سوى ما منه وما اليه
اما ما به وهو المحرك فلتقرره ان تضادها ليس لتضاد المحركين والا لامتنع
تضاد المحركين مع عدم تضاد الحركتين والثاني باطل لان حركة الحجر قسرا
وحركة النار طبعا غير متضادتين لاجتماع الحركة الطبيعية مع القسرية في الجسم
المرمي من فوق الى اسفل مع تضاد المحركين وهما الطبع والقسر
لا يقال لا نم التضاد بين القوة الطبيعية والقسرية لجواز اجتماعهما لانا نقول
اي لا غنى عن التضاد وعدم التضاد وعلى التقديرين يحصل المطلوب
اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان حركة الحجر بالطبع الى اسفل
وبالقسر الى فوق متضادتان مع عدم التضاد من المحركين فلو كان
تضادهما لتضاد المحركين لامتنع ذلك واما الزمان فلتقرره لا تضاد
والا لما عرض للحركات تضاد لكونهما غير متضادة لانتفاء شرط التضاد
وهو غاية الخلاف لاتحادها بالماهية وبعد تقرير تضادهم اي تضاد الازمنة
نفى اي الازمنة عارضة للحركات وتضاد العارض لا يوجب تضاد
المعروض فان السواد يضاد البياض مع عدم التضاد بين معروضيهما
واما ما فيه فلتقرره لا تضاد ما فيه والا لما تحقق تضاد مع عدم وحدة
ما فيه اللازم باطل لان الصاعدة يضاد الهابطة مع وحدة الطريق
وكذلك التسود يضاد التبيض مع وحدة ما فيه واما ما له وهو المتحرك
فلان حركة الماء قسرا وحركة النار طبعا الى فوق غير متضادتين مع
تضاد المتحركين ولا يقال التضاد بينهما بالعرض لا بالحقيقة لانهما لا
يتعاقبان على موضوع واحد لا ما تقول من الراس لو كان تضاد

الحركتين لتضاد المتحركين لامتنع تضاد الحركتين مع عدم تضاد المتحركين
والثاني باطل لان حركة الحجر بالطبع الى اسفل وبالقسر الى فوق متضادتان
مع ان المتحرك واحد وان فرض جواز ان لم يكن ايضا من المتحركين
تضاد وعدم التضاد بين الطرفين فان حمل على الاخير ان يكون تضاد
الحركات للحصول في الاطراف قلنا لانه لو كان كذلك لما كان بين
الحركات الموجودة تضاد لانتفاء الحصول في الاطراف فيها لان الحركة
الموجودة هي الحاصلة في الوسط لا في الطرف واليه اشار بقوله ولا
للحصول في الاطراف والا لما كان بين الحركات الموجودة وهي التي
تعني التوسط تضاد لانه اذا وصل المتحرك الى النقطة التي هي النهاية
والطرف انقطعت الحركة ولما ذكر ان الاربعة من الستة المذكورة ليست
صالحة لذلك وكان ذلك لنا قسمين فقال بل التضاد بما منه وما اليه
جميعا لا لاجل ما منه فقط فان الحركة من السواد الى الحمرة ومن البياض
الى الحمرة متضادتان ولا لاجل ما اليه فقط فان الحركة من الحمرة الى البياض
ومنها الى السواد لا متضادتان وقوله لا لكونهما متقابلين بل لان احدهما
مبدأ والاخرى منتهى اشارة الى جواب سؤال وتقرير السؤال انه
لو كان تضادها لتضاد ما منه وما اليه وجب ان يكون ما منه وما اليه
متضادين واللازم باطل لان مبدأ الحركة الاينية ومنتهاها النقطتان
غير مختلفتين بالحقيقة والمتحدان بالحقيقة يستحيل ان يكونا متضادين
وتقرير الجواب ان يقال الشرطية ممنوعة ان عنيت انه يجب ان
يكونا متضادين بحسب ذاتيهما ومسلم ان عنيت انه يجب ان
يكونا متضادين باعتبار الذي يتعلق الحركة بهما وهو كون احدهما
مبدأ والاخرى منتهى لكن لا نم ان الثاني باطل فان النقطة التي
هي مبدأ تضاد النقطة التي هي منتهى من حيث ان الاول مبدأ

والثانية منتهى وتقابلهما لما ان حول الكلام في ان تضاد الحركتين لتضاد مبدائهما
ومنتهاهما والسائل يقول ان مبدئهما ومنتهاهما لا يتضادان لجواز ان
يكون نهما نقطتين والا يجب المبدائية لا تتشاركهما فيهما وكذا الكلام في منتهاهما
وما ذكرتم في هذا الجواب يقتضي ان مبدا الكل حركة من حيث هو مبدا
يضاد منتهاها من حيث هو منتهى وذلك لا ينفع فيه لا يقال لا نم ان مبدائهما
ومنتهاهما لا يتضادان لجواز ان يكون عروض المبدائية والمنتهائية لان النقطة
التي هي مبدا لتلك الحركة بعينها والنقطة التي هي مبدا الاخرى من حيث
ان الاول مبدا لتلك الحركة والثانية مبدا الاخرى وكذا الكلام في المنتهى
لانا لا نم ان النقطة التي هي مبدا لتلك الحركة بعينها والنقطة التي هي
مبدا الاخرى من الجهة المذكورة وانما يكون كذلك ان لو كانت
الحركتان متضادتين وهو اول المسئلة وقوله التوجه الى الاطراف
على ترتيب تضاد اي بعض الحركات يتضاد منه واليه والتوجه
الى الاطراف فان التوجه الى فوق يضاد التوجه الى تحت وبالعكس
وفي صحان تضاد الحركات يتضاد منه واليه وهو الاطراف
والجهات القسم الرابع قال المصنف واما الحركة المستقيمة وهي
الواقعة على خط مستقيم واما مستديرة وهي الواقعة على خط منحنى
لا على خط مستدير على قياس ما لم يحصره في هذه الاقسام لان الخط المستدير
نوع من خط منحنى يتغير بسطه مساوي جميع الخطوط المستقيمة الى جهة
سنابيه بخلاف المنحنى فانه قد يكون كذلك وقد لا يكون ومنه يعلم
ان الاصوب ان يقال اما مستقيمة او منحنية والامر كما ذكر الشارح
فانها سطح مساو مستقيمة ودوايرها على ... ذكر الحركة الوضعية
الذي هو جهة ويسمى هذه الحركة لولبية وفي الحواشي القطبية واعلم ان
معنى هذا الكلام ان الحركة قد يكون مستقيمة وقد يكون مستديرة

وقد يكون مركبة منهما على ما في الملخص لان الحركة لا يخلو عنها فان الحركة المختلفة حادثة
عنها اقول هذا التقسيم للحركة الاينية لا لمطلق الحركة والحركة الاينية لا يخلو عنها واعترض
في الحواشي القطبية بان يكون حركة المجلد حركة واحدة بطيئة ولو سلم لزم عشر ما
من الاقسام بان يقال مثلا الحركة اما في الاين او ما في الكيف او مركبة
منهما وقس الباقي عليه اقول الظاهر ان حركة المجلد انما يكون حركة واحدة
لو لزم من اجتماع المستقيمة المستديرة فيها منتة وحدانية كما حصلت
حركة مركبة منهما وهو غير معلوم بل هو كاجتماع النملة والاسي على جسم واحد
واما لزوم غيرها من الاقسام فممنوع لان التقسيم للحركة الاينية لا لمطلق
الحركة على ما قال الشيخ من كل حركة اما صاعدة واما هابطة يكون ذهب
المعلم الاول والشيخ الى امتناع اتصال الحركات المختلفة بعضها ببعض
من غير ان يتخللها سكنات وبنائهم لذلك كون الحركة هي علة الزمان
وصفة دورية كما سيجيء والتخصيص بالصاعدة والهابطة لا وجه له الا التوضيح
لان الميل الموصل الى ذلك الحد موجود حال الوصول لوجوب وجود
العلة عند وجود المعلول والوصول انى في الوجود والا لكان منقسما
وصول الجسم الى احد جزئي الحد او جزئي الزمان والاول
اظهر كذا في الحواشي القطبية عبر ولصل فلا يكون الوصول حصولا
متواترا لو كان الوصول زمانيا لكان حال الوصول منقسما باقسام
ذلك الزمان فينقسم الحد باقسام حال الوصول فعند وصول الجسم
الى احد جزئي ذلك الحد لا يكون واصلا بل يكون وصل عند وصوله
الى الجزء الثاني ايضا فلا يكون الوصول حصولا ... في الحواشي
القطبية وذلك ممنوع لان الخصم لا يسلم حصول الوصول اقول وتوجيهه
ان يقال ان اراد بكون الجسم عند وصوله الى احد جزئيه غير
واصل انه لا يكون واصلا الى ذلك الجزء فهو ممنوع وان اراد

انه لا يكون واصلا الى ذلك الحد فهو مسلم لكن لا نم لزوم كون الحصول
غير وصول بل اللازم كون الواصل الى جزء الحد غير واصل الى
الحد والرافع كذلك وان اريد مغاير للكل فالوصول الى الحد المغاير
غير الوصول الى المغاير الا وهو كذلك الميل موجود في ذلك الآن
والا وصول ايضا آني ولا يتوجه فيه استمرار الا وصول الى حين انفصل
الجسم المتحرك مرة ثانية الى ذلك الحد لان الامور الواقعة دفعة على
قسمين منها ما يستمر في الزمان الذي طرفه ذلك الآن ومنها ما لا
زمان له لا يقال الا موصلية عبارة عن كون الجسم مفارقا لذلك
الحد او متحركا عنه والمفارقة والتحرك لا يكون آنيا لانا نقول الا موصلية
ليست عبارة عن المفارقة والتحرك بل عن زوال الموصلية
وانه دفعي لا زماني فالميل الموجب ايضا موجود في ذلك الآن
ولا يحتمل ان يبقى آن واحد لاستحالة تتالي الوصول الا وصول
لاستلزامه اجتماع الميلين المختلفين في جسم واحد في آن واحد على ما قال
لا امتناع ان يجمع الميل الى الشيء مع الميل عنه في آن واحد بل
في آنين بينهما زمان يسكن فيه الجسم لانه لو كان متحركا في ذلك الزمان
لكان متحركا الى الحد او عنه وهو خلاف الفرض وان لم يكن بينهما
زمان لزم تتالي الآنات وهو محال لاستلزامه الجزء فاذكروا بهذا
السكون ليس من مقتضيات الطبيعة فانها تقتضي الحركة الى المطالب
الملائمة لها وهذا السكون لا يلائمها لانه في الحيز الغريب بل الميل
القسري كما افاد قوة التحرك الى الحد المعين كذلك افاد قوة
التسكين في ذلك الحد الطبيعية بشرط السكون في ذلك الحد فحدث
في ذلك الجسم بعد ذلك ميلا هو ما فيه الى جهة السفل فحدث الحركة
اليه اقول الاشبه ان هذا السكون قسري والقاسر امتناع

تتالي الآنات او الضرورات الطبيعية مثل ضرورة الخلاء وغيرهما
كثيرا ما تقتضي امورا تستبعدها العقل وفيه نظر من وجهين الاول ان يقال
ايش اردتم بانقسام الحد بانقسام زمان الوصول ان اردتم الانقسام
بالفعل فهو ممنوع وانما يكون كذلك ان لو كان زمان الوصول منقسما
بالفعل وهو ممنوع وان اردتم الانقسام بالقوة فهو مسلم ولكن لا نسلم
انه يكون له جزء يصل اليه الجسم حتى يلزم ان يكون عنده وصوله اليه
واصلا وغير واصل اليه اشار بقوله لجواز ان يكون اي الحد او الآن
على ما في الحواشي القطبية منقسما بالقوة لا بالفعل وفي الحواشي العطفية
انه اي الحد الانقسام بالقوة ولم يقل لجواز ان لا يكون منقسما اصلا
لان البديهة حاكمة بان الحد او الآن يكون منقسما اصلا فوصول الجسم اليه
يكون آنيا فكان المنع ربما من المكابرة والثاني ان تغير الحد بالحركة
ونحوها كون الوصول والا وصول آنيا ويتمسك في اثباته بالبديهة فلو
انقسام الحد بانقسام حال الوصول لو كان زمانيا ضروريا فلو قال
لجواز ان يكون منقسما لا بالفعل وتوجه عليه لزوم انقسام الآن لكن قطعا
بل بالقوة وفيه منع فلا نسلم تكون متحيزا والوجه الثاني ان يقال
سلمنا ان الوصول وكذا الا وصول آني لكن لا نم استلزامه انه لا يكون
بين الآنين زمان قوله لاستلزامه تتالي الآنات الجزء وهو محال
قلنا ان اردتم استلزامه اياه في الخارج فهو ممنوع لان التتالي
انما يستلزم وجود الجزء في الخارج ان لو كان الآن موجودا في الخارج
وهو ممنوع وان اردتم استلزامه اياه في الذهن فهو مسلم و
لكن لا نم استحالة وجود الجزء في الذهن اذ المستحيل وجوده في الخارج
لا في الذهن واليه اشار بقوله ولان التالي انما يستلزم الجزء
ان لو كان الآن موجودا في الخارج وهو ممنوع وفي نسخة مردود

على النص والان الثاني انما يلزم ان لو كان الان موجودا في الخارج
وهو ممنوع وتقريره ان يقال لا نم استحالة ان لا يكون بين الانين
زمان قوله والا لزم تتالي الانات وهو ممنوع قلنا ان اردتم بلزومه
لزومه في الخارج فهو ممنوع لانه انما يلزم في الخارج ان لو كان كل الانين
موجودا في الخارج وهو ممنوع وان اردتم به لزومه في الذهن فمسلم
ولكن لا نم استحالته اذ المستحيل تتالي الانات في الخارج لا في الذهن
واحتج الامام عليه اي على ان بين كل حركتين متصاعدة وهابطة سكونا
بان القوة القسرية غالبة في اول الامر على الطبيعة لحصول مقتضى القسرية
دون مقتضى الطبيعة وهي اي القوة القسرية لا تزال تضعف بمصاكات
الهواء المخروق وتنتهي في بعض النسخ ولا بد وان تنتهي بالاخرة الى
حد المعادلة فهناك يجب السكون ثم تضعف القسرية فتستولي الطبيعة
فينزل الحجر وفيه نظر لجواز ان يكون المعادلة في ان ويمتنع وقوع
السكون في الان لا يقال لو وجب السكون فيها يلزم وقوف الحجر
النازل على تقدير ملاقاتها الخردلة الصاعدة لوجوب سكونها على
ما ذكرتم وهو ممتنع لامتناع ان تقاوم الخردلة الحجر النازل سيما اذا كان
عظيما لانا نقول الخردلة لا ترجع لمصادمة الهواء المتحرك بنزول الحجر فيكون
الملاقاة محالا لانا نقول لو وجب السكون فيها وجب ان لا ترجع
الخردلة لمصادمة الهواء فلا يلزم الملاقاة لانا نقول ان اردتم
ان الخردلة لا ترجع على هذا التقدير الى ان يصل الحجر النازل اليها
ويلاقيها في ذلك الزمان الذي يجب السكون فيه فهو ممنوع وان
اردتم ان الخردلة لا ترجع على هذا التقدير الى ان ينتهي الزمان الذي
يتحقق السكون فيه فهو مسلم لكن لا نم لزوم الملاقاة حينئذ وعلى تقدير
الملاقاة فلا نم لزوم وقوف الحجر لاقتضائه وقف الزمان عند وصول

الحجر النازل الى ذلك الحد وفي الحواشي القطبية هذا الجواب ضعيف
لانه لا يمشي مطلقا اذ لو كان الملاقي للحجر النازل مما لا يرجع لمصادمة الهواء
المتحرك بنزوله اولا يمكن ان يجاب عنه بمنع استحالة وقوف الحجر على
تقدير ملاقاته لا ترجع بمصادمة الهواء المتحرك لجواز ان تقاوم الحجر
حال نزوله الا [illegible] شرح المطالع ويمكن ان يجاب عن هذا الكلام
بوجه اخر وهو ان الحجر لم يتصل الى غاية حركتها لو عادت قبل بلوغها
الى تلك الغاية وكلامنا فيما بلغ المتحرك الى غاية حركته اقول لو صح
هذا الجواب يلزم بطلان ما هو المقرر من اثبات زمان سكون
بين الحركتين المختلفتين اشارة وهو ان الحركة الحافظة للزمان ليست
هي المستقيمة لانه لا يلزم من العود قبل بلوغ الغاية انقطاع الزمان
موقوف بالكامل على ان عودها قبل بلوغها الى تلك الغاية ان يكون
بعد بلوغها الى غاية وهو لا محالة فالتسليم الوصول الى ذلك الحد يكون موجودا
حال الوصول الاني فالدليل على عدم صحته تم ههنا كما توهم هناك
بالفرق والنص اورد وجها اخر جدليا وهو لو كان [illegible] فرضها
اي فرض الملاقاة يلزم وقوف الحجر ان كان في الان الذي
جاز ان يلزم المح وتوجيهه ان وجوب السكون بين الحركتين انما
يستلزم وجوب وقوف الحجر في الجو على بعض التقادير
وهو تقدير الملاقاة لا مطلقا واذا كان كذلك فاستحالة الوقوف
انما تنتج استحالة السكون لو كان استحالة الوقوف مطلقا وعلى ذلك
التقدير وذلك ممنوع فان المحال في نفس الامر جاز ان لا يكون
محالا على تقدير فان التقدير المح جاز ان يستلزم المح والحق ان
وقوف الجسم في الجو غير مستحيل بل مستبعد لكن الضرورات الطبيعية
تقتضي امورا مستبعدة كالقول بضرورة الخلا [illegible] التسطح

وكشفها

التقسيم الخامس قال بعض الاساتذة وايضا الحركة قد تكون بالذات وهي
التي تعرض للجسم بغير واسطة عروضها لغيره فان كانت بسبب قوة في غيره
فهي القسرية كحركة الحجر الى فوق والا فان ارادية كانت مع الشعور
بما تصدر عنها الحركة كالحيوان والطبيعية ان لم تكن اي مع الشعور
كحركة الحجر من العلى الى السفل وكحركة النبات سوى الافلاك والملائكة
وقد تكون بالعرض وهي التي تعرض لذاتي الجسم بواسطة عروضها لغيره
كحركة الجالس في السفينة وفيه نظر لانه لا منافاة بين الحركة القسرية والاعراض
بالعرض وقد يبدل الجسم الشيء بعبارة اخرى الحركة اما بالذات
وهي التي يكون الشيء قابلا لها لذاته وان كان المقتضي من خارج
واما بالعرض وهي التي لا يكون الشيء قابلا لها بذاته بل هو بتوسط
قابل آخر وقد ظن بعضهم ان الحركة القسرية هي حركة بالعرض وليس
كذلك لان فاعلها وان كان من خارج فقابلها الجسم بذاته لا بتوسط
قابل آخر بخلاف الحركة العرضية والسكون عدم الحركة عما من شانه
ان يتحرك وبهذا القيد احترز عن المفارقات فان الحركة مسلوبة
عنها لكن ليس من شانها الحركة فالتقابل بين الحركة والسكون
تقابل العدم والملكة واعلم ان المشهور ان السكون تقابلها الحركة
عن المكان لا اليه والحق انه تقابلها الحركة الى المكان ايضا على
ما قال وتقابلها الحركة عن المكان واليه لان السكون يصدق عليه
انه عدم الحركة الى المكان عما من شانه ان يتحرك اليه كما يصدق عليه
انه عدم الحركة عن المكان عما من شانه ان يتحرك وفي الحواشي المطلقة
ان هذا التعريف مخصوص بالحركة الاينية وفي الوضعية يقال عن
وضع واليه وقس الكمية والكيفية عليهما وقد يطلق السكون على
حصول الجسم في المكان اكثر من زمان واحد وفي الحواشي المطلقة

ولكن في هذه العبارة فالاولى ان يقال على حصول الجسم في المكان
في زمان قال الشارح انهم يريدون بالزمان في تعريف السكون الآن
الذي لا ينقسم اقول اذا كان الامر كذلك يكون الامر بالعكس فهو في
سوى الآن وهو ظاهر البحث السادس في وجود الزمان قال بعضهم
والزمان موجود لا ما تعلم بالضرورة ان ههنا ما هو حاضر وماضي
والصواب هو مستقبل وماض لما مر غير مرة وليس عدميا لانه قابل
الزيادة والنقصان ولا شيء من العدم كذلك اما الصغرى
فلانه ضرورة ان زمان الحركة الى نصفها اقل من زمانها الى اخرها
ولانه اذا تحرك جسمان في مسافة على مقدار من السرعة لكن ابتدأ
احدهما بعد الاخر وتركا معا فان زمان الثاني اقل من زمان الاول
واعلم انه لا فائدة في التقييد بقوله على مقدار من السرعة لانه لما
كان ابتداء احدهما بعد الاخر وتركهما معا كان زمان الثاني
اقل من الاول سواء كانا على مقدار واحد من السرعة او لم يكن
واما الكبرى وهي ولا شيء من العدم كذلك فظاهرة وفي ان العدمي
لا يكون قابلا للزيادة والنقصان نظر لان من الساعة الى الابد
اكثر من الغد الى الابد مع انهما عدميان لا يقال لو كان الزمان
موجودا فان كان بتمامه الكائن الموجود في زمان الطوفان موجودا
في الحال وان كان منقسما كان بعض اجزائه قبل البعض
قبلية لا تجامعه بها احتراز عن اجزاء المسافة فان بعض اجزائها
قبل البعض قبلية تجامعه والقبلية التي لا تجامع الشيء زمانية فللزمان
زمان آخر وفي الحواشي الشقة لو كان الموجود اي من الزمان
والا لكانت الملازمة ظاهرة البطلان ومع ذلك الملازمة ممنوعة
لجواز ان يكون مستوا زمان وجوده ثم معدوما اذ لا يلزم من الا

ان يدوم ابدا اقول ويمكن ان يجاب عنه بان معنى استمرار الشيء
دوامه اذا فرض زمانان مثلا كانا بحيث يوجدان معا كالجسم والخط
والسطح فلو كان الزمان الذي هو مقدار متصل من الازل الى الابد
عندهم موجودا استمر الكل اجزاؤه المفروضة منه موجودة معا
فكان الماضي والمستقبل منه موجودين مع الحاضر فكان الموجود
من الحوادث في الماضي موجودا مع الموجود من الحوادث
في الحاضر فكان الطوفان موجودا الان مع الحوادث الموجودة
في الحال والبديهة تشهد ببطلانه لا ما قال الامام انه لو كان بعض
اجزاء الزمان قبل البعض قبلية لا تجامعه يلزم ان يكون للزمان
زمان وانما يلزم ان لو لم يكن القبلية والبعدية لاجزاء الزمان
لذاتها وهو ممنوع بل القبلية والبعدية لاجزاء الزمان لذاتها
لا لزمان وان كان للاشياء الزمانية بحسب الزمان كما ان
قبول الانقسام للمادة بواسطتها وللاشياء المادية بسبب المادة
والى هذا اشار بقوله لانا لا نسلم ذلك اي كون القبلية التي
لا تجامع البعدية زمانية ان لو لم يكن القبل زمانا ذاتيا وانما كان زمانيا
فلان القبلية التي هي هذه الصفة تلحق الزمان لكون ذاته المتجددة
المتقضية صالحة لعروضها بلا شيء اخر وتلحق الشيء الذي هو غير
الزمان لا لذاته بل لوقوعه في زمان هو قبل زمان الاخر فان
لا يلزم من كون بعض اجزاء الزمان قبل البعض قبلية لا تجامع
البعدية ان يكون للزمان زمان اخر قال المص بل اللازم
ازلية الزمان على ما قال فاللازم ان يكون قبل كل زمان زمان
لا الى نهاية وفي الحواشي المتعلقة بما ذكره المص لا توجيه له فانه
غير لازم مما ذكره كون الزمان ازليا اصول الايجي ان قوله

وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن القبل زمانا على ما وجدناه موجبة نعم ما ذكره
انه لازم غير لازم لاحتمال ان يكون بعض اجزاء الزمان قبل البعض
قبلية لا تجامعه ولا يكون تلك القبلية زمانية ومع ذلك لا يكون قبل
كل زمان زمان لا الى نهاية بل له ابتداء لا محال الزمان واجب
لذاته لانه لو فرض عدمه كان فرض عدمه بعد وجوده وبعديته لا تجامعه
فيكون زمانه بعد عدم الزمان زمان اخر فان ادعى عدمه
يستلزم المحال وما هذا شانه فهو واجب لذاته فالزمان واجب لذاته
لانا نقول استلزام فرض عدمه المحال ممنوع بل المستلزم اياه فرض عدمه
بعد وجوده ولا يلزم من استلزام فرض عدمه بعد وجوده المحال
استلزام فرض عدمه مطلقا المحال وما هذا شانه لا يجب ان يكون
واجبا لذاته بل يستحيل الانقطاع والا فرعه كذلك كما يسمى هكذا
ذكره الاستاد وهو الامام العلامة اثير الدين الابهري اطاب الله
ثراه وفيه نظر لانه لو سلم الصغرى والكبرى وهما لو فرض عدمه
لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجامعه ولو كان عدمه بعد وجوده
بعدية لا تجامعه لكان بعد عدم الزمان زمان اخر الذي هو المحال
لزم بالضرورة استلزام فرض عدمه المحال وهو ان يكون بعد عدم
الزمان زمان اخر اقول استناده ما يمنع النتيجة بعد تسليم الصغرى
والكبرى بل منع الصغرى على تقدير لزوم المدعى على ايراد ما ذكر
ان عمل الشيء اردتم به انه لو فرض عدمه لكان عدمه بعد وجوده
ان اردتم انه لو فرض عدمه مطلقا لكان عدمه بعد وجوده
فهو ممنوع وان اردتم انه لو فرض عدمه بعد وجوده لكان عدمه
بعد وجوده فهو مسلم لكن اللازم ح استلزام فرض عدمه بعد
وجوده المحال وما هذا شانه لا يجب ان يكون واجبا لذاته بل يستحيل

الانقطاع وكلامه في هذا الشرح صريح يدل على ذلك اذ قال لا يلزم انه اذا
فرض عدمه كان عدمه بعد وجوده بل اذا فرض عدمه بعد كونه موجودا
كان عدمه بعد وجوده فيكون الحكم لازما من عدمه بعد وجوده
فيكون واجبا لذاته بل يستحيل الانقطاع واللازم من استحالة الانقطاع فيكون مع
كونه واجبا لذاته نعم كلامه يشعر من حيث المفهوم بان ما يستلزم عدمه
المحال فهو واجب لذاته وهو غير لازم فان عدم المعلول الاول
يستلزم المحال مع كونه ممكنا لذاته وفي اعتقاد المص حقيته ما اورد
على الجواب الذي ذكره الشارح وقرره جوابا اخر وهو ان قوله الاصل
ان يقال لا نم ان فرض عدمه بعد وجوده بعدية زمانية فان البعد
والقبل لو كان هو الزمان او عدمه لا يلزم ان يكون البعدية
والقبلية زمانية نعم لو كان غيره يلزم ذلك وتحقيقه ما ذكرناه آنفا
المبحث السابع في ان الزمان مقدار الحركة وما يتعلق به قال
مقدمة وهو اي الزمان مقدار الحركة لانه كمية لها اي للزمان وهو متصل
كم وليس منفصلا والا لتركب من الوحدات غير المنقسمة وهو مطابق
للحركة المطابقة للمسافة اي للمسافة التي عليها الحركة فالمسافة مركبة
من اجزاء لا يتجزى بل مقدار الانحصار الكم فيهما وليس قار الذات
والا لكان الموجود في الامس موجودا في الحال وليس مقدار
هيئة قارة لان مقدار القار قار والا لزم تحقق الشيء بدون مقداره
فهو مقدار هيئة غير قارة والهيئة الغير القارة هي الحركة فان الحركة هيئة ممتنع
ثباتها لذاتها فالزمان مقدار الحركة وهو المط وفيه نظر لان
اللازم من كونه قار الذات كون الموجود في الامس موجودا
مع الموجود في الحال لا مر لكون الموجود في الامس موجودا
في الحال لان المعنى الاول لم يدم للثاني بالضرورة بل لا نم

فيكون كل زمان زمان والا لما
والا لكان عدمه بعد وجوده بعدية
لا يجامع فيه وهي الزمانية كما هو مع

انه قابل للزيادة والنقصان بالذات حتى يلزم ان يكون كما فانه لابد له
من دليل فلا بد من بيانه اي للزمان والا لكان عدمه قبل وجوده قبلية
لا يجامع فيه وهي الزمانية فبعد كل زمان زمان واليه الاشارة بقوله
بهذا البعد وفيه المنع المذكور وهو انا لا نم ان عدمه قبل وجوده
او بعد وجوده قبلية او بعدية زمانية وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن القبل
او البعد عدم الزمان اما اذا كان فلا قال الشارح الاقوى ان يقال
لا نم ان التقدم منحصر في ان يكون بالزمان فان اجزاء الزمان
متقدم هذا النوع من التقدم بغير واسطة الزمان وعند هم بان اجزاء
الزمان متقدم بذواتها فاستغنت عن الزمان فيرجع بامرين الاول
اذا جاز في بعض الموجودات وجود التقدم من غير زمان جاز في
الباقي الثاني ان اجزاء الزمان متساوية في الحقيقة فيمتنع وصف
بعضها بالتقدم بذاته على الباقي فيهما نظر اما في الاول فظاهر
لانا لا نم انه اذا جاز في بعض الموجودات ذلك جاز في الباقي
اذ جاز في المادة قبولها الانفصال لا بتوسط المادة ولم يجز في غيرها
ذلك في الباقي وان سلم فهو مشترك بينه وبين ما قاله واما في الثاني
فظاهر لان تساوي اجزاء الزمان في الحقيقة لا يمتنع وصف بعضها
بالتقدم بذاته اي بغير توسط زمان على الباقي لجواز وصف البعض
بذلك بسبب بعضه ولعل الشارح فهم من التقدم بذاته ان ذاته
تقتضي التقدم وهو ليس بصواب بل معنى تقدمه بذاته تقدمه بغير
الزمان لكن بالنسبة الى الآن الذي فان الاقرب من اجزاء
الماضي اليه بعد والابعد قبل والاقرب من اجزاء المستقبل
اليه قبل والابعد بعد ولان اعتبار القبلية والبعدية بالنسبة
الى الآن والزمان الذي هو اليه لم يلزم من ثبات اجزاء الزمان

وعدم اولوية بعضها بالقبلية وبعضها بالبعدية لزوم الترجيح من غير مرجح
او ذلك ليس نظرا الى ذات الزمان بل الى الحركة وهو الآن والزمان
لما لم يكن لابتدائه ولا انتهائه فهو دائم الوجود على سبيل الاتصال والتجدد
ولما بين ان الحركة الحافظة ليست عنصرية لانها مستقيمة ولا شيء من الحافظ
للزمان كذلك اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان الحركة العنصرية
مستقيمة فان ذهبت الى غير النهاية بلا تناهي الابعاد لزم وجود ابعاد لا
نهاية لها وقد سبق بطلانه وان ذهبت الى غير النهاية بالتعاود
او لم تذهب الى غير النهاية بل تقف لزم انقطاعها اما على الثاني
فظاهر واما على الاول فلما مر ان بين كل حركتين مستقيمتين آن
سكون واعترض عليه الشارح بانه لم لا يجوز ان يكون مقدار الحركات
الناقصة بحيث اذا انقطع حركة عنصر ابتدا عنصر آخر في التحرك فالحكم
لم تتم لهم دلالة على انه يجب ان يكون مقدار الحركة جسم واحد لا يقال
انه عرض فالتقوم بمحلين لانا نقول انما يلزم ان لا يتقوم بمحلين لو كان
عرضا واحدا ونحن نمنع من وحدته لما بينا من عدم استمرار اجزا
وهو منع جدلي لكن الجواب عنه بان حركة العنصر الا وان كانت
طبيعية الى حيزه الطبيعي كانت في ابتدائها ابطأ وان كانت قسرية
كانت في ابتدائها اسرع فيسرع الزمان تارة ويبطأ اخرى
اي الحركة الحافظة للزمان اسرع الحركات لان به اي بالزمان
يقدر جميع الحركات فان نسبته الى الحركات نسبة ... الذراع
الى المذروعات ولا شيء من غير الاسرع كذلك اي يقدر جميع
الحركات وذلك لان غير الاسرع مقداره الاسرع ومن الظاهر [اعظم من مقداره]
ان ما مقداره اعظم لا يكون مقدارا لما مقداره اقل بل الامر
انما يكون بالعكس فهي اي الحركة الحافظة للزمان الحركة اليومية التي لها

تحرك جميع الاجرام السماوية اذ هي اسرع الحركات واما الآن فهو
نهاية الماضي وبداية المستقبل به يتصل احدهما بالآخر فالآن
هو فاصل بهذا الاعتبار وواصل باعتبار انه حد مشترك بين الماضي
والمستقبل به يتصل احدهما بالآخر ونسبته الى الزمان كنسبة النقطة
الى الخط الغير المتناهي من الجانبين ... انه لا نقطة فيه الا بالفرض كذلك
لا آن في الزمان الا بالفرض والا يلزم الجزء على ما قال ولا وجود له
في الخارج والا لكان ... الحركة جزءا لا يتجزى وقد يقال الآن على الزمان
الحاضر وهو بهذا التفسير قابل للانقسام لان كل زمان قابل للانقسام
ماضيا كان او حاضرا او مستقبلا وفيه نظر اذ ليس لنا زمان
حاضر حتى يطلق عليه الآن بل الزمان منحصر في الماضي والمستقبل كما
مر مرارا والصواب ان يقول وقد يقال الآن على الزمان القليل الذي
عن جنبتي الآن وهو زمان بعضه ماض وبعضه مستقبل البحث الثامن
في الميل قال بعضهم ونجد في الزق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا
مدافعة صاعدة وفي الثقيل المسكن في الجو قسرا مدافعة هابطة مغايرة
للحركة ضرورة وجودها في الساكن دون الحركة وهي الميل ... الساكن
اعتمادا وهو طبيعي كما في الحجر المنحدر وقسري كما في الحجر المرمي الى فوق
ونفساني كما يعتمد الانسان على غيره ووجه الحصر ان الميل اما ان يكون
انبعاثه من طباع الجسم او من مؤثر غيره فيه المنبعث من طباع
الجسم اما ان يكون انبعاثه من نفس جسم ذي ارادة او غير ذي ارادة
قال الشارح مثل الميل النفساني باعتماد الانسان على غيره ليس تحت
لان ذلك الميل الحادث في الغير قسري وهو سهو منه لان
التمثيل انما هو بالميل المنبعث عن طباع الانسان بالارادة عند
الاعتماد لا بالميل الحادث في ذلك الغير بالقسر عند الاعتماد وهو في

غاية الظهور ولا ميل اي الطبيعي في الجسم اي العنصري او لا ميل
بسيطا في الجسم وهو في حيزه الطبيعي بعينه والا فالجسم في حيزه قد يكون
فيه ميل قسري على الاستدارة مثلا كما في المدحرج على الارض
وارادي ايضا كما في الافلاك وكذا في الحوادث اللطيفة والحاصل ان نحو
الجسم قد يكون فيه ميل مستقيم بالقسر وهو في حيزه الطبيعي كالحجر الذي
يحرك بالقسر على الارض المستوية فلا يتم الدليل الثاني فان قيل
يعني الميل المستقيم الصاعد والهابط فيما ذكرتم لا يتجه نقضا فنقول
لكن لم قلتم لا يكون للجسم ميل صاعد او هابط بالقسر وهو في حيزه الطبيعي
لا بد له من مثال كالارض او الماء من الهواء قد يحرك القاسر في جهة
التحتاني الى حد ما فهذا الميل المستقيم القسري وهو في حيزه الطبيعي
فالصواب هو ان نقول الاول والا لكان عنه او اليه والاول
بط لاستحالة ان يكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع والثاني
لامتناع تحصيل الحاصل فلا يجتمع الميل الطبيعي مع القسري اي كلاهما
بالفعل الى جهتين مختلفتين او يجوز اجتماعهما في الجسم اذا كان احدهما
بالفعل والاخر بالقوة كما في الحجر المرمي الى اسفل وكذلك اي استحالة
اجتماعهما بالفعل الى جهتين مختلفتين لاستحالة المدافعة الى الشيء
اي بالفعل والمدافعة عنه اي بالفعل في زمان واحد ضرورة
وفي الحوادث اللطيفة في استحالة وذلك المستحيل المدافعتين
الطبيعيتين او القسريتين من قاسر واحد اما اذا كانت احديهما
طبيعية والاخرى قسرية او اختلف القاسران فلا [illegible] اقول اجتماع
المدافعة الطبيعية مع القسرية انما يصح اذا كان احدهما بالقوة والاخر
بالفعل اذا كان كل احد منهما بالفعل لكن الى جهة واحدة كما ذكرنا
واما اجتماعهما اذا كان كل احد منهما بالفعل الى جهتين مختلفتين

فذلك مما يشهد باستحالته صريح العقل فان قيل لو كان اجتماع المدافعتين
الى جهتين مختلفتين صريح الاستحالة لما كان جسم يتحرك بالذات الى جهة
وبالعرض الى اخرى والتالي بط فان فلك كل كوكب يتحرك بالذات الى
المشرق وبالعرض الى المغرب والنملة تتحرك على الرحى بالذات الى
جهة وتحركها الرحى بالعرض الى جهة اخرى فنقول لا نم الملازمة فانا
نمنع كون ذلك لو لزم من حركة بالذات الى جهة وبالعرض الى اخرى
حصول مدافعة في جهتين وليس كذلك فان الجسم الواحد لا يتحرك حركتين
الى جهتين من حيث هما حركتان بل يتحرك حركة واحدة يتركب منهما
واذا تركبت الحركتان الى جهتين متضادتين احدث حركة مساوية
لفضل النقص او سكونا ان لم يكن فضل على انا ندعي استحالة اجتماع
حركتين بالذات الى جهتين مختلفتين فلا ينتقض اجتماع حركتين احديهما
بالذات والاخرى بالعرض الى جهتين مختلفتين ويجوز اجتماع مبدأ
اي مبدأي الطبيعي الى جهتين مختلفتين والا لما كان حركتا الحجرين المختلفين
الصغر والكبر المرميين من يد واحدة في مسافة واحدة بقوة واحدة
مختلفتين في السرعة والبطء لانه ح لا يكون في الكبير ميل معاوق
ازيد مما في الصغير واللازم بط لاختلافهما بالسرعة والبطء فالملزوم
مثله وفيه نظر لانا لا نم الملازمة قوله لانه ح لا يكون في الكبير ميل
معاوق ازيد مما في الصغير قلنا لا نم من ذلك مما ذكرتم من الملازمة
وانما يلزم ان لو كان الموجب لاختلاف حركتي الحجرين المذكورين
في السرعة والبطء منحصرا في الميل المعاوق وهو ممنوع لجواز
ان يكون المعاوق هو الطبيعة كما قال الامام او اختلاف الحجمين
لم قلتم انه ليس كذلك لا بد له من دليل واجتماعهما ايضا اي ويجوز
اجتماع الميل الطبيعي مع الميل القسري ايضا في جسم واحد الى جهة

واحدة لانا اذا دفعنا الحجر الى سفل بقوة شديدة كانت حركته اسرع
مما اذا تحرك وحده بطبعه وهو ظاهر ولا ميل فيه لا بالقوة ولا بالفعل استحال
ان يتحرك فتبين ان المراد من الميل بالفعل هو الميل المقتضي للتحرك في الحال
ومن الميل بالقوة انه لو خلي الجسم عن المعاوق لاقتضى الحركة بالفعل
والا لوقعت حركته في المسافة في زمان لاستحالة وجود الحركة لا في زمان
ولكن ساعة واحدة فنفرض جسما آخر ذا ميل يتحرك في تلك المسافة
بعين تلك القوة في زمان حركته اطول من زمان حركة عديم الميل لامتناع
ان يكون الحركة مع العائق كهي اي كالحركة لا معه اي لا مع العائق
ولتكن ساعة ونصف ساعة فبينهما نسبة مخصوصة وهي نسبة المثل
والنصف في المثال فنفرض جسما آخر نسبة ميله الى الميل الاول
كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فيكون ميله على
ما في المثال ثلثي ميل الاول فقد انتقص ميله عن الميل الاول
فينقص زمان حركته عن زمان حركة ذي الميل الاول لامتناع ان يكون
الحركة مع زيادة العائق مساوية للحركة بدونها فتقع حركته بتلك القوة
على ما في المثال في ساعة واحدة فزمانا حركتي ذي الميل الثاني وعديم
الميل متساويان فيكون الحركة مع العائق كالحركة لا مع العائق وهو
محال وفيه نظر من وجوه اما اولا فلقوله لان ذلك اي تساوي زمانيهما
انما يلزم ان لو كان استحقاق الحركة الزمان بسبب ما في المتحرك من الميل
وذلك ممنوع فانما اي فان الحركة تستحق قدرا من الزمان وهو محفوظ
في الاحوال كلها وبسبب الميل المعاوق قدرا آخر وهو الذي يزيد
وينقص وهو الذي يستحقه بسبب الميل المعاوق ولو كان الكل بحسب
المعاوقة لا يمكن منع وقوع حركة لا ميل فيه في الزمان فالزمان
الذي يستحقه الجسم لا لها فاستقامة بحسب الغرض المذكور

بنسبتهما

ويجب الميل الاول نصف ساعة وهو الذي يزيد وينقص بحسب قلة
المعاوقة وكثرتها فيكون زمان حركة ذي الميل الثاني ساعة وثلثي
نصف ساعة فلا يكون زمان حركة عديم الميل مساويا لزمان حركة
ذي الميل الثاني وفي الحواشي القطبية قوله فانما يستحق قدرا من الزمان
وهو محفوظ في الاحوال كلها ممنوع لاستلزامه الجزء الذي لا يتجزى
فالصواب ان يقال كل حركة يستحق قدرا من الزمان بحسبها وقدرا
آخر بسبب المعاوقة ولو كان الكل بحسب المعاوقة لا يمكن منع وقوع حركة
لا ميل فيه في الزمان والا تم الدليل بتمامه اقول وذلك اي استلزامه
الحركة لان ذلك الزمان لا يقبل القسمة والا لكانت الحركة الواقعة
في نصفها اسرع فلم يكن تلك الحركة الاولى خالية عن المعاوق حيث
هذا ما يمكن ان يقال في توجيهه وفيه نظر لا نسلم امكان وقوع الحركة في
نصف ذلك الزمان حتى تكون اسرع اذ كل حركة واقعة في زمان
وليس يلزم من ذلك امكان وقوع الحركة في كل زمان الا ان امكان
وقوع الحركة في نصف ذلك الزمان بل اي زمان نفرض حتى
اذ الزمان متناه والحركة فلك الاعظم وحركة تستتبع حركة اقوى من
حركة الفلك الاعلى على ان ذلك الزمان اي زمان نفس الحركة
ان كان منتهيا كانت تلك الحركة الواقعة فيه منقسمة لانقسام
مكان لا الى نصفها الذي هو حركة ايضا واقعا في نصفه بل لانا
لا نعلم ان الحركة الواقعة في نصف ذلك الزمان تكون اسرع وانما
يكون ان لو كانت المسافة التي تقع عليها تلك الحركة مساوية
او اطول منها واذا كانت اقصر فلا واما قوله فالصواب الى آخره
فلا ادري التردد منه ومن ما ذكره المص الا بان المص لم يعرض
لذكر كون ذلك الزمان محفوظا دونه ويلوح من هذا ان المستدل

للهود ولزومه محفوظا لا بعرفه فانما يسمى قدرا من الزمان ولم يتبين
لي وجه ذلك واما ثانيا فلانا لا نم وجوه مسلمين على السبعة المذكورة
لجواز ان يكون للميل جهة لا يحاذيه واما ثالثا فلانا سلمنا لكن
الحج انما لزم مما ذكرتم من المحذور ولا يلزم من استحالة حركة
الجسم الذي لا ميل فيه واما رابعا فلان الحجة بعد تسليمها انما
يدل على وجود عايق عن الحركة القسرية فلم قلتم انه الميل فان العايق
اعم ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص واما خامسا فلان الميل
اذا اضعف جدا لم يمكن له تأثير البتة فكان وجوده كعدمه وعدم
تأثيره انه لا يلزم ان يكون تأثير الجزء من تأثير الكل فان عشرة
رجال اذا رفعوا حجرا فلا ساوى عشرة اذرع مثلا لا يلزم ان يرفعه
واحد منهم قوة اعابل قد لا يحركه حتى يكون وجوده وعدمه بالنسبة الى
رفعه كعدمه لان تأثيره مشروطا بالانضمام كذلك الميل القوي اذا
كان مؤثرا في الممانعة فلا يلزم ان يكون جزء ذلك الميل مؤثرا
في تلك الممانعة جزءا من ممانعة الكل على هذا فاذا اقتضى الميل
القوي زمانا لا يلزم ان يقتضي الضعيف زمانا بالنسبة الى زمان
القوي كنسبة الضعيف الى القوي لجواز ان يكون تأثير الضعيف
في ممانعة ما مانعه الكل مشروطا بانضمامه الى ما زاد عليه في القوي
ودون الانضمام يكون في حكم عدم الميل كما ... من الثقال
ويمكن الجواب عن الاول بان الحركة من حيث هي حركة وان كانت
تستدعي الزمان الا انه لا يتعين ذلك الزمان الا بالمخصص
فان الحركة المطلقة تستدعي زمانا مطلقا والحركة المعينة تستدعي
زمانا معينا فالمخصص للحركة هو المخصص للزمان فاذا فرض التساوي
فيما عدا الميل لم يبق مخصص للزمان الا الميل هكذا ذكره في

في شرحه للملخص واستدعم من العلماء حتى صاحب الحواشي طاب ثراه
في شرحه للاشراق وفيه نظر لان اللازم مما ذكره ان المخصص للزمان
في كل واحد من ذي الميل القوي والضعيف هو الميل اذ التساوي
فيما عدا الميل انما هو فيهما لا غير لعدم الميل في عديم الميل فيجوز
ان يكون المخصص للزمان فيه هو ذاتا كذلك فلم لا يجوز ان يكون
الزمان المخصص بعدم الميل محفوظا في الاحوال كلها والمخصص الميل
زيد ونقص بحسب كثرة الميل وقلته على ان المخصص لو كان هو
الميل لا غير لم يصح فرض حركة عديم الميل في زمان لعدم المخصص
بل يلزم ان يبطل اصل الدليل لا ما قيل لو كان المخصص للزمان
في عديم الميل خلوه عن الميل لا غير كان يجب ان لا يختلف زمانه
باختلاف المسافة في القرب والبعد عند التساوي في المسافة فحاله
وهو ضروري البطلان فانا نعلم ضرورة ان تحريك القوي يكون
في زمان اقل وهو غير معارض بمثله لان ممانعة الميل العائق
مع القوي لا يكون كما هي مع الضعيف فلذلك يختلف الزمان واما
فرض حركة عديم الميل في زمان فلان الخصم يسلم ان الحركة لا تقع
الا في زمان لا ينقسم ثم فرض حركة في زمان معين ليظهر لزوم المحال لان
المخصص للحركة والزمان في الجسم عديم الميل هو العائق الخارجي
وهو قوام ما يتحرك فيه لا غير وفي الجسم ذي الميل ذلك العائق الخارجي
مع العائق الداخلي فلا يلزم ان يكون زمان حركة ذي الميل
الضعيف كزمان حركة عديم الميل اذ بسبب العائق الداخلي
يضاف الى الزمان المخصص بالعائق الخارجي قدر آخر
من الزمان فاعلم ذلك وفي هذا الموضع ابحاث كثيرة تركناها
خوفا للاطالة وعن التساوي بان ميل نصف الجسم نصف ميل كله

فكما ان الاجسام لا ينتهي في الانقسام الى حد لا تقبل القسمة ولا في الازدياد
الى حد لا يحتمل الزيادة عليه الا ان يكون ذلك لمانع خارج عن الطبيعة
الجسمية فكذلك الميل في تنقصه وازدياده وعن الثالث ان
كل واحد من تلك الفروض اذا كان واقعا فليس المحال الا من فرض
عدم الميل وفيه نظر وعن الرابع ان التقدير فرض التساوي فيما عدا
الميل فلم يتحقق التفاوت في الزمان الا بسبب الميل وعن الخامس
بان تسمية المقاومة الميل بهذا المثال نظرا الى ان الميل بمعنى المدافعة بحث
المدافعة والممانعة بحيث لا مدافعة ولا ممانعة فلا ميل فالتقدير وجود
ميل ان كان ضعيفا وانما كان يصح اجزاء المثل لو جرى هذا المثال
في حركات المدافعة والممانعة من ما شراه الا ان يكون هو هي بعينها
ويمكن ان يزال عنه النظر بانه حيث لا مدافعة ولا ممانعة في نفس الامر
فلا ميل لا حيث لا مدافعة ولا ممانعة محسوسة فانه قد لا يحس مع وجوده
لضعفه كما في تبنة وكرة واذا لم يحس التقاسر المحرك كان وجوده
كعدمه بالنسبة اليه وفيه المطلوب رب انعمت فزد

المقالة الثالثة في احكام الافلاك

وفيها مباحث البحث الاول في احكام الفلك المحدد للجهات
قال وهذا المحدد ليس قابلا للحركة المستقيمة ولا مركبا من مختلفات
الطبائع والا اي ان كان قابلا للحركة المستقيمة او مركبا من مختلفات
الطبائع لامكن انتقاله من جهة الى اخرى وذلك على تقدير كونه قابلا
للحركة المستقيمة او عود بسائطه الى احيازها الطبيعية اي نظرا الى
ذات تلك البسائط وذلك على تقدير كونه مركبا من مختلفات
الطبائع وكيف كان اي وعلى التقديرين فالجهات متحددة قبله
لا بد اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الجهات متقدمة

على الاجزاء السابقة عليه ولما ثبت عدم تركبه من مختلفات الطبائع
كان بسيطا على ما قال فهو بسيط اذ لا نعني بالبسيط ههنا الا ما لا يكون
من مختلفات الطبائع ولما ثبت بساطته كان شكله كريا على ما قال
وشكله كري لان الشكل الطبيعي للبسيط الكرة اي شكل الكرة اذ الكرة
ليست بشكل بل هي متشكل على ما لا يخفى لا يقال لا يلزم من بساطة الشئ
ان يكون كريا فان الماء والذي في الاناء بسيط مع عدم كريته لان ذلك
للعوائق والامعاوق هناك ولا يقبل اي المحدد الخرق والالتئام
والالتحامات اجزاءه قابلة للتفرق والالتئام فرض ما ذكرناه اي
من ان الجهات تكون متحددة قبله اذ التفرق والالتئام لا يكون
الا بالحركة المستقيمة وفيه نظر لجواز ان يكون تفرق الاجزاء و
التئامها بالحركة المستديرة بان يكون على موافقة حركة الفلك
لم قلتم لا يجوز ذلك لا بد له من دليل وفيه ما فيه ولا الكون والفساد
اي ولا يقبلهما بمعنى ان مادته لا يجوز ان تخلع صورته وتلبس صورة
اخرى طالبة لحيز اخر غير ما تطلبه الاولى والا فالصورة الكائنة ان
طلبت غير ذلك الحيز فيها ميل مستقيم وان طلبت ذلك الحيز اي
يكون الحيز حيزها الطبيعي فالفاسدة تطلب اي قبل الفساد غيره
لكونها في حيز غريب فالجهات متحددة قبله فلم يكن محددا للجهات
هف واما انه هل يجوز ان تخلع مادته صورته وتلبس صورة طالبة
لنفس ذلك الحيز فلم يقم برهان على بطلانه لا يقال البرهان مستقيم
عليه لان الصورة الكائنة لا يجوز ان تكون موافقة للفاسدة من النوع
لان المادة في الحالتين تكون مستعدة لنوع تلك الصورة فيمتنع
ان تزول عنها تلك الصورة التي هي مستعدة لها بل انما تختلف
عوارضها لتصير المادة مستعدة لحصول عارض اخر ولا

يجوز ان يكون مخالفة بالنوع لامتناع ان يكون طالبا للحيز الذي يطلبه
الاول لانا نقول لانم ذلك فان البرهان غير مستلزم على ان الجسمين
المختلفين بالصورة النوعية لا يجوز ان يكون لهما حيز طبيعي ان قيل
المحدد لا حيز له اذ هو مرادف للمكان فلم لا يجوز ان يخلع مادته صورة
ويقبل صورة اخرى لا في حيز قلنا الحيز قد يعنى به حشو وضعيه حين
بالغير والمحدد له حقيقة وضعية بعين بالحيث فيكون متحيزا او تقول
المكان قد يعنى به ما له الوضع لذاته والذي يحصل فيه بسببه اعني الوضع بمعنى
قبول الاشارة الحسية وقد يعنى به البعد المساوي للمتمكن ولا نم ان
المحدد لا مكان له باحد من المعنيين وقابل للحركة المستديرة اذ ليس
يجب له وضع بمعنى ان اي جزء يفرض فيه لا يجب له وضع
مخصوص بحسب الذات والا لكانت اجزاؤه متخالفة الطبيعة
لاختلافها في اللوازم وهي الاوضاع فلا يكون بسيطا هف واذا
كان كذلك فاي وضع يفرض له فهو حالة ممكنة الزوال وذلك انما
يكون بالحركة اذ به يستطيع المحاذي عن المحاذاة وسيما ليس
بمحاذيه فهو قابل للحركة المستديرة لما مر من امتناع الحركة المستقيمة
عليه ومتحرك بالاستدارة والا لكان مخصصه بوضع دون آخر
تخصيصا بلا مخصص لما مر من انه يجب له شيء من الاوضاع وفيه نظر
لان عدم وجوب شيء من الاوضاع له انما هو بحسب الطبع فلا يلزم
من ثبوت وضع معين له التخصيص بلا مخصص وانما يلزم ذلك
ان لو كان السكون بالطبع وهو غير لازم لجواز استناده الى سبب
من خارج وليس برطب ولا يابس والا لقبل الاشكال بسهولة
وذلك اذا كان رطبا اذ لا نعني بالرطب الا ما يقبل الاشكال بسهولة
او بعسر وذلك اذا كان يابسا اذ لا نعني باليابس الا ما يقبل

الاشكال بعسر فهو قابل للخرق والالتئام مت واعترض عليه الشارح
بان السؤال لا يستلزم الوجود فلم لا يجوز ان يكون رطبا وان يكون
قابلا للاشكال بسهولة او يكون يابسا ويكون قابلا لها بعسر لكن يتصف
بصورة نوعية اقتضت عدم اتصافه بالاشكال المختلفة كما انه من حيث
هو جسم قابل للانفصال والوصل لكنه لما اتصف بالصورة النوعية المقتضية
لملازمة الصورة المخصوصة لم يقبل هذا القبول سلمنا ذلك لكن منع قبول
الخرق والالتئام ح لان الاشكال تابعة للتناهي وهيأته والكمية
ولا يلزم من زوال هيئة التناهي ولا من زوال المقادير انفصال
الاجزاء والا لم يتحقق فرق بين القبول بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين
وبين القبول بالخرق والالتئام اذ اجيب عن الاول بان المقصود انه ليس
قبول الاشكال بسهولة او بعسر على وجه الخرق والالتئام لا الفعل
بل على جهة لها وقبوله لهما يستلزم لا امكان كون الجواب مختصا
بدون امكان الحج وعن الثاني بانهم لا يعنون بالاشكال الا ما
هو في تعريف الرطب واليابس الا الاشكال التابعة للانفصال
الاجزاء واتصالها ولهذا فسر الشيخ الرطوبة بانها كيفية تقتضي سهولة
التفرق والاتصال واليبوسة بما يقابلها وهو ظاهر اذا عرفت هذا
فنقول المحدد ليس بحار ولا بارد على حال ولا حار ولا بارد والا لكان
خفيفا وذلك على تقدير كونه حارا وذلك لان الحرارة توجب الخفة
او ثقيلا وذلك على تقدير كونه باردا وذلك لان البرودة توجب
الثقل فيه اي في المحدد ميل صاعد وذلك على تقدير كونه خفيفا
وذلك لان الخفة قوة طبيعية يتحرك بها الجسم الى العلو او ميل هابط
وذلك على تقدير كونه ثقيلا وذلك لان الثقل قوة طبيعية يتحرك
بها الجسم الى السفل فيكون اي المحدد قابلا للحركة المستقيمة على

كل واحد من المستديرين وهو محال البحث الثاني في احكام
المتحركات السماوية على العموم قال لما انه كل ما يتحرك بالذات من
الاجرام السماوية فله قوة جسمانية هي مبدأ قريب لتحريكه يريد ان يبين
ان المباشر القريب لتحريك الفلك نفس جسمانية هي صورة منطبعة
في مادته دون الجوهر المجرد عن مادته غير مباشر قريب للتحريك وذلك
لان حركة الفلك ارادية لما مر في الالهي والحركة الجزئية الارادية يستحيل
استنادها الى الارادة الكلية لان الكلي نسبته الى الجزئيات
واحدة فلا يقع به واحد دون الاخر الا بسبب مخصص مقترن به
فلا بد من ارادات جزئية تنضم الى الارادة الكلية ليحصل الحركات
الجزئية والارادات الجزئية تتبع تصورات جزئية وكل ما يصدر عنه
التصورات الجزئية قوة جسمانية لامتناع ان يرتسم الصغير والكبير
في المجرد فليس المباشر القريب لتحريك الفلك جوهرا مجردا بل قوة
جسمانية واليه اشار بقوله وكل ما يتحرك بالذات من الاجرام السماوية
فله قوة جسمانية هي مبدأ قريب للتحريك لان حركة الفلك ارادية
لما مر في الالهي وكل ما يصدر عنه الحركة الجزئية الارادية يرتسم فيه الصغير
والكبير ولا شيء من المجردات كذلك وانما قيد المتحرك بالذات
لان الحركة العرضية لا تستدعي ذلك وكل واحد منها اي من الاجرام
السماوية مبدأ حركة مستديرة لاستدارة حركتها فلا يكون في
شيء منها مبدأ حركة مستقيمة والا لكانت الطبيعة الواحدة
مقتضية للحركة المستديرة والمستقيمة وهو محال لامتناع اقتضاء
الطبيعة ميلين متضادين واعلم ان هذا الاستدلال انما
يتم لو تبين ان الحركة المستديرة لكل فلك هو مقتضى طبيعته على ان
لقائل ان يقول لا نم استحالة اقتضاء الطبيعة ميلين متضادين

لجواز اقتضاءها شكلين متضادين بحسب شرطين مختلفين كما في اقتضائها
الحركة في الجسم العنصري بشرط ان لا يكون في المكان الطبيعي والسكون فيه
بشرط ان يكون فيه واجاب عنه بعض المحققين بان الطبيعة الواحدة
لم تقتض لذاتها لا الحركة ولا السكون بل الذي اقتضته هو الحصول في
الحيز الطبيعي في حالتي الحركة والسكون مطلوب الطبيعة ذلك الامر
الواحد بخلاف ما نحن فيه فان الحركة المستديرة فيها انصراف وتوجه
عن الشيء الذي هو المطلوب بالحركة المستقيمة وفيه نظر فلا تغفل
سوف بالتامل ولما ثبت امتناع اشتمال شيء من الاجرام السماوية
على مبدأ ميل مستقيم لزم منه كون كل واحد منها بسيطا على ما قال
فلا يكون اي كل واحد من الاجرام السماوية مركبا اي من مختلفات
الطبائع لانه لو كان مركبا من مختلفات الطبائع لكان في اجزائه
ميل مستقيم مع ان فيها ميلا مستديرا لان الطبيعة لا تختص بجزء
دون جزء وقيل لانه لو كان مركبا من مختلفات الطبائع لكان
قابلا للحركة المستقيمة ضرورة امكان عود بساطته الى احيازها
الطبيعية فينعكس بعكس النقيض الى انه لو لم يكن قابلا للحركة المستقيمة
لما كان مركبا لكن المقدم حق لما مر آنفا فالتالي مثله وفي النياس
نظر سوف بالتامل ولما ثبت بساطة كل واحد من الاجرام السماوية
كان شكله الطبيعي كريا على ما قال وشكله اي شكله الطبيعي كري
لان شكله كري بالفعل والازم من البساطة الاول لا الثاني
لجواز حصول شكل غير كري للبسيط لسبب خارجي كما مر ولا يقبل
الكون والفساد ولا الخرق والالتئام وليس برطب ولا يابس
ولا حار ولا بارد وكل ذلك لما مر اي في المحدد من امتناع الحركة
المستقيمة عليه واعلم ان امتناع الحركة المستقيمة على غير المحدد مبني

على وجود مبدأ الحركة المستديرة فيه وذلك مبني على استدارة حركته
وهو ممنوع وانما يدل على استدارة حركة المحدد لا يدل على استدارة
حركة غير المحدد لان استدارة حركة المحدد انما لزم من بساطته اللازمة
من امتناع الحركة المستقيمة عليه الدال عليه امتناع كون الجهات
متحددة قبل المحدد ومن الظاهر البين ان تحدد الجهات قبل غير
المحدد غير ممتنع فلا يمشي ذلك في غير المحدد ولهذا قال
وفيه نظر اذ بعض تلك الادلة لا يمشي في غير المحدد وانما قال بعض
تلك الادلة لا يمشي لان بعضها وهو ما قيل في بيان ان المبادي
القريبة لكل ما يتحرك بالذات من الاجرام السماوية صورة نفسانية
يمشي في غير المحدد من المتحركات السماوية بالذات وهو لا يخلو عن
خدشة وتكلف والاصوب ان تقول فيه نظر اذ شيء من تلك الادلة
لا يمشي في غير المحدد على ما يظهر للمتأمل واعلم انه لو صح الدعوى في الافلاك
المشهورة التي شوهد حركتها بالارصاد المتواترة يمشي الدليل في قاطع
ان تكون فيها مبدأ الحركة المستديرة ومبدأ الحركة المستقيمة على ما سلكه
المص وهو ظاهر على انا نقول لا نجوز على شيء منها الحركة المستقيمة
خوفا من التداخل لعدم امكنة غير امكنتها واذا ثبت امتناع الحركة
المستقيمة عليها ثبت جميع الاحكام المذكورة المبحث الثالث
في حركة الفلك الاعظم وما يتعلق بذلك قال الجسم الذي
يتحرك وليكن قبل الشروع في المقاصد نحتاج الى تقديم ما يتعلق
بالهندسيات فنقول وهو قسمان الاول في تعريفات النقطة
ما يقبل الاشارة الحسية ولا جزء لها والخط ما له طول فقط ومنتهاه النقطة
اي يقطع عندها ان تناهى وضعا لا ممتدا كمحيط الدائرة
والمستقيم منه ما يستر طرفه وسطه اذا وقع في امتداد شعاع البصر

والمستدير منه ما يوجد في جهة تقعره نقطة تتساوى الخطوط المستقيمة
الخارجة منها اليه والسطح وهو البسيط ما له طول وعرض فقط ومنتهى
بالخط او بالنقطة بالمعنى المذكور كما في المخروط ان تناهى وضعا لا ممتدا
كسطح الكرة والمستوي منه ما امكن ان نفرض فيه في جهتي طوله وعرضه
خطوطا مستقيمة والمستدير منه ما يوجد في جهة تقعره نقطة تتساوى الخطوط
المستقيمة الخارجة منها اليه ويسمى السطح الكروي والطول والعرض والعمق والزاوية
قائمة ان احاط ضلعاها المخرج سطح الاخر زاويتين متساويتين لها ومنفرجة ان
احاطا باصغر منها وحادة ان احاطا باعظم منها على ما يظهر من هذا الشكل

والحادة وعلى الخط الذي
قطعه على تقاسم وعلى السطح ان احاط كل خط مستقيم نفرض فيه ملاقيا
لزواياه كالمربع ومايل ان لم يكن كذلك والسطحان متساطحان على
توازيهما ان احاط كل عمود من يحاذي فيهما من انه نقطة يفرض على
احدهما المشترك تباعدت المتوازية من الخطوط هي المستقيمة الكائنة
في سطح واحد التي لا تتلاقى وان اخرجت في الجهتين الى غير نهاية
ومن السطوح هي المستوية التي لا تتلاقى وان اخرجت في الجهات
كذلك وقد تقال في غير المستقيمة المتوازية منها متوازية اذا لم تختلف
الابعاد بينها اصلا الشكل ما احاط به حد او اكثر والمسطح منه هو المحيط
بخط او اكثر والمجسم هو المحاط بسطح او اكثر الدائرة شكل سطح يحيط به خط
مستدير في داخله نقطة تتساوى الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه
وتلك النقطة مركزها وتلك الخطوط انصاف اقطارها والمستقيم الخارج
منها الى المحيط في الجهتين قطرها ونصف اياها نصف الدائرة
شكل سطح يحيط به القطر مع نصف المحيط وكل خط مستقيم في سطح
الدائرة كيف ما كان وتر وما يفرز من المحيط قوس والخط الماس

ارتسمت

القسم الثاني في المسائل الهندسية المحتاج الى تمهيدها في تسطيح شيء
اليها عند الاستعمال برقم اعداد وتم اذا ادرت الكرة على قطبيها رسمت
كل نقطة تفرض عليها غير القطبين محيط دورة تامة وهي ان تعود كل
نقطة الى الموضع الذي فارقته دائرة حقيقة موازية للمنطقة ان
لم تكن النقطة في سطحها وكذا كل نقطة تحرك بحركتها وان لم تفرض عليها
ان لم تحرك بغير حركتها او تحركت به وكانت على موازاتها وان لا
كانت المرسومة دائرة بالترتيب حلزونية الشكل ان كان المنتهي
لا يتصل بالمبدأ ودائرة بها من المنحنى مدارا قبلها حركة وهذه الدوائر
تسمى مدارات تلك النقطة وهي موازية للمنطقة اعدا التي في
سطحها ومتوازية او متحدة وذلك اذا تساوى بعد النقطتين عن
المنطقة في جهة ومراكزها على المحور وهو عمود على الكل وقطبا الكرة
قطبا الكل فالمدارات المتساوية البعد عن جنبتي المنطقة متساوية
والا فهي مختلفة في الكبر والصغر بحسب القرب والبعد فاقرب من
المنطقة اعظم مما بعد عنها ب كل عظيمتين في كرة متناصفتان على
قطبي تقاطعهما وبالعكس ج كل عظيمتين يتقاطعتا على قوايم مرت
كل منهما على قطبي الاخرى وبالعكس د كل عظيمة تمر في كرة بقطب
دائرة من مقاطعتين فانها منصف كل قطعة منها ه العظيمة التي
للدائرة المارة بقطبيها تنصفها او يقوم عليها على قوايم وكل
عظيمة تقطع متوازية ولم تمر بقطبيها فانها تنصف اعظم المتوازية
وتقسم سائرها مختلفين وكل واحدة من القطع الواقعة في احد نصفي
الكرة التي تكون بين اعظم المتوازية والقطب الظاهر هي اعظم
من نصف دائرة والباقية اصغر والمتبادلة من الدواير المتساوية
متساوية ز لا تكون لدائرة واحدة اكثر من قطبين اذ الحق

للدائرة هو الذي قطباها والاقطبها دون ان فرخ في جهته الكرة ح شكل
مجسم يحيط به سطح مستدير هو محيطها في داخله نقطة متساوي الخطوط
المستقيمة الخارجة منها اليه وتلك النقطة مركزها وتلك الخطوط انصاف
اقطارها والخارج منها الى المحيط في الجهتين قطرها فان كان
هو الذي تحرك عليه الكرة سمي محورا وطرفاه قطبي الكرة وقطبي الحركة
الدائرة العظيمة المارة بمركز الكرة ومنصفها لا في الى منطقة الكرة
في العظيمة القائمة على المحور تساوي بعدها عن القطبين وتكون قطباها
قطبي الكرة ومحورها محور الدواير المتوازية في الكرة وهي التي تقسم
على قطر مركزها على قوايم هو خط قطرها وقطباها قطبا عظيمة
منها وهي لا تكون الا واحدة منها فان كان القطب محورا فمحور
الكرة محورها وقطباها قطباها الفلك جسم كري يحيط به سطحان موا
زيان مركزهما واحد وهو مركزه ويسمى الخارج منهما محدبا والداخل
مقعرا وربما لا يعتبر المقعر كما في التداوير ويسمى الدواير افلاكا
مجازا الاسطوانة المستديرة شكل مجسم يحيط به دائرتان متساويتان
متوازيتان هما قاعدتاها وسطح واصل بحيث اذا ادير مستقيم واصل
من المحيطين عليهما موازيا للسهم ماس السطح والخط الواصل بين
المركزين هو محور الاسطوانة وسهمها فان كان عمودا على الدائرتين
فالاسطوانة قائمة والا فمائلة المخروط المستدير شكل مجسم يحيط به دائرة
هي قاعدته وسطح صنوبري يرتفع منها على التناقص الى ان ينتهي الى نقطة
راسه بحيث اذا ادير مستقيم واصل بين راسه ومحيطها عليه ماس
السطح والخط الواصل بين راسه ومركز قاعدته هو محور المخروط
وسهمه ان كان عمودا على قاعدته فالمخروط قائم والا فمائل الاسطوانة
المضلعة والمخروط المضلع ما يكون قاعدته شكلا مستقيم الخطوط

هذا شروع في المتن قال: الجسم الذي يتحرك ويحرك جميع ما في السماء
اي من الكواكب من المشرق الى المغرب في اليوم بليلته اي في قدر
من اليوم بليلته كما سنبينه دورة واحدة يسمى الفلك الاعظم وهو
جسم كري يحيط به سطحان متوازيان مركزهما وهو مركز الكرة مركز العالم
السطح الاعلى منهما لا يماس شيئا والسطح الادنى منهما مماس لمحدب
فلك الثوابت واعلم ان اليوم بليلته زمان يحصل من طلوع الشمس
او غروبها او مرورها بنصف النهار ومن طلوعها او غروبها او مرورها
بنصف النهار ثانيا واذا اطلقوا اليوم ارادوا به اليوم بليلته
وكذا الايام واليوم بليلته في المعمورة ينقسم الى حقيقي ووسطي اما
الحقيقي فهو زمان يحصل من مفارقة الشمس نصف دائرة عظيمة موهومة
ثابتة ومن عودها اليه وهو دورة تامة للمعدل وما يجوز منه على ذلك
النصف مع القوس التي تقطعها الشمس بحركتها الخاصة في الزمان
الذي يعود فيه الى ذلك النصف وانما كان الزمان اكثر من دورة
دورة لان الشمس لو كانت ساكنة لا تتحرك لكان زمان عودها الى نقطة مفروضة
جعلت مبدأ لحركتها مساويا لزمان عودة معدل النهار لكنها تتحرك بخلاف
حركة الكل فاذا فرضنا على دائرة نصف النهار كانت نقطة ما من
المعدل معها عليها فاذا دار الفلك الى ان عادت تلك النقطة
الى نصف النهار لم يعد معها الشمس اليه لانها قد سارت قوسا من
فلك البروج بسيرها الخاص بها فاذا تحرك الفلك الى ان عادت الشمس
اليه فيكون قد دخلت الى نصف النهار نقطة اخرى من المعدل في
المنطقتين هو الزيادة على دورة المعدل واما الوسطي فهو زمان دورة
المعدل وقوس منه مساوية لحركة الشمس الوسطى اي نط ح
وهذا اليوم هو الذي يوضع عليه في الزيجات اوساط الكواكب وغيرها

من الحركات التي لا يختلف اذا وضعت على الحقيقة لتغير او تقدير
ترك الجزء الاول لاختلاف الحقيقية لاختلاف ما يقطعها الشمس بسيرها
الخاص فانها تقطع في النصف البعيد قوسا اصغر وفي النصف الاقرب
قوسا اكبر ولذلك يكون الازمان الزائدة على مقدار دورة الفلك
مختلفة لكن اختلافها غير محسوس في يوم او يومين لصغر التفاوت ويحس
في ايام كثيرة فاحتيج الى اخذ تلك الزيادة مقدار حركة الشمس
الوسطى في يوم بليلته من المعدل ليكون الزمان متساويا المستعمل ان
عند اهل الصناعة واما غيرها كالايام بلياليها في المواضع التي
لا عبرة فيها فمحمول على ظاهرها واذا عرفت ذلك عرفت ان دورة
الفلك الاعظم انما تكون في يوم بليلته تقريبا لا تحقيقا سواء اعتبرت
اليوم حقيقيا او وسطيا وحركته حركة الاولى اي وحركة الفلك الاعظم
تسمى حركة الاولى لانها اول ما عرفت من حركات الاجرام العلوية
بلا اقامة دليل لظهورها عند الكل فان الناظر في النيرين والكواكب
يجدها باسرها متحركة بالحركة اليومية تطلع ما يطلع منها من المشرق وتهبط
الى المغرب وتختفي به بعد خفائه يعود الى المشرق ثانيا فيطلع كما
طلع اولا ومنطقة الفلك الاعظم اعني الدائرة العظيمة المتساوية
البعد عن قطبيه اللذين هما طرفا المحور الذي هو الخط الذي تدور
عليه الكرة معدل النهار اي تسمى معدل النهار وذلك لتعادل الليل
والنهار ابدا عند من يسكن تحتها وفي جميع البقاع سوى القطبين
الساكنين تحتهما عند وصول الشمس الى سطح هذه الدائرة ساعة
طلوعها وحين يكون قوس الطلوع مساويا للنهار واغربها وحين يكون
يوم الغروب مساويا للساعة كما ستعرفه وانما شرطنا في تعادل
الليل والنهار في البقاع المذكورة عند وصول الشمس الى سطح

بهذه الدائرة وكون الوصول ساعة طلوعها او غروبها فانها لو وصلت اليه
في غير ذينك الوقتين كانت انتصاف النهار شماليا اشد سمتا وبهاكر
قوس النهار من نظيره ان اصدها شمالي والافق جنوبي ويستحيل
ان يوجد ليل متقدم على التحويل او متأخر عنه ليس فيه ذلك النهار اذ
قوس الليل المتقدم اما ان يكون شماليا او جنوبيا وكذلك قوس
الليل المتأخر فان كان قوس الليل المتقدم شماليا وقوس الليل
المتأخر جنوبيا كان الليل المتقدم على التحويل اقصر من يوم التحويل
والليل المتأخر اطول منه ولو كان بالعكس لكان الامر بالعكس فتبين
عليه ان الاوضاع وقطباه اي وقطبا الفلك الاعظم وقطبي العالم
اي المسمى قطبي العالم احدهما وهو الذي في جهة بنات النعش وقرب
من كوكب جدي شمالي والاخر جنوبي وقيل انما سميت تلك
الجهة بالشمالي لانها عن شمال مستقبل المشرق بوجهه وتجد الشمس
في المواضع التي تطلع الكواكب فيها طلوع وهي المواضع التي تحت
معدل النهار تارة تارة سمت الراس وتارة في الشمال اي الجهة
التي على شمال المتوجه الى المشرق واخرى في الجنوب اي الجهة التي
على يمين المتوجه الى المشرق مع لزوم معدل النهار السمت اي سمت
الراس فعلم ان لها اي للشمس ميلا عن معدل النهار تارة الى الشمال
واخرى الى الجنوب وان كان لجميع الكواكب في المواضع المذكورة
طلوع وغروب لان سطوح دوائر آفاقها لكونها مارة بمركز العالم
ومركز الدوائر المتوازية لها وكون السطح المار بمركز الدائرة منصفا
لها تقطع دائرة معدل النهار والدوائر المتوازية لها بنصفين بنصفين
فلم يتصور ثمة كوكب ابدي الخفاء ولا ابدي الظهور بل يكون لجميع
الكواكب فيها طلوع وغروب الا ما كان على نفس القطبين فانه يكون

ابدا نصف منه لا يتغير ظاهرا ونصف الافق خفيا فاذا فارقت اي الشمس
الثوابت بعد مسامتتها اياها مالت اي الشمس الى المشرق علم ان حركتها
اي حركة الشمس غربية اي من المغرب الى المشرق وتسمى الحركة الى توالي
البروج والثوابت كواكب مركوزة في الفلك الثامن وانما سميت
كواكبه بالثوابت لانه الفلك حركتها الثابتة او ثبات اوضاعها ابدا او لان
القدماء ومنهم ارسطو لم يجدوا لها حركة بغير الحركة السريعة وكان يعتقدون
ان الحركة اليومية لكرة الثوابت الى ان جاء ابرخس وبطلميوس ان الكواكب
التي هي الى البروج حركة ثم بين بطلميوس ان لجميعها حركة الى التوالي في
كل مائة سنة درجة والدائرة التي تحرك الشمس في موازاتها على سطح الفلك
الاعظم اي وتلك الدائرة على سطح الفلك الاعظم تسمى فلك البروج يعني
دائرة حادثة في سطح الفلك الاعلى من توهم سطح الدائرة التي تحرك
الشمس بحركتها الخاصة قاطعة للعالم ودائرة البروج المفروضة باثني عشر قسما
هو المسمى بروجا تلك الدائرة لا منطقة الثامن والا لادرك على ما يحتاج
الى الاحتجاج على كون دائرة البروج عظيمة لان منطقة الثامن عظيمة وقد
احتج عليه بحجة لا تليق ايرادها في هذا المختصر ولا لما جاز ان تنتقل الكواكب
الثابتة عن منطقة البروج والوجود بخلافه على قول الا انه انما يلزم ذلك
اذا كانت دائرة البروج متحركة بحركة الثامن عند كونها عليه وهو غير
لازم فان دوائر انتصاف النهار على المعدل مع عدم تحركها بحركته
فان ليس منطقة الفلك الثامن دائرة البروج بل هي في سطحها واطلاق
اسم الفلك عليها تجوز بحسب العرف الخاص ويسمى منطقة البروج ايضا
لانها تتوسط البروج وفي قوله تحرك الشمس في موازاتها نظر
لانهما انما يكونان متوازيتين لو كانا على مركز واحد وليس كذلك
فالاولى ان يقول في سطحها بدل قوله في موازاتها و تقطع اي فلك البروج

معدل النهار على نقطتين متقاطعتين وعلى زوايا غير قائمة لما تقدم في ب
احديهما وهي التي اذا جازتها حصلت في الشمال تسمى الاعتدال الربيعي وذلك
لاعتدال الليل والنهار في جميع النواحي المعمورة عنده وصول الشمس اليها عند
طلوعها او غروبها واعتدال الزمان من الشتاء الى الربيع في معظم المعمورة
والاخرى وهي التي اذا جازتها حصلت في الجنوب الاعتدال الخريفي لاعتدال
المذكور واعتدال الزمان من الصيف الى الخريف في معظم العمارة . وبمنتصف
ما بينهما اي ما بين النقطتين في الشمال الانقلاب الصيفي وذلك لعدم الاعتدال
واعتدال الزمان الى الربيع من الصيف عند وصول الشمس الى موازاة
تلك النقطة في معظم العمارة وفي الجنوب اي وبمنتصف ما بين النقطتين
في الجنوب الانقلاب الشتوي وذلك لعدم الاعتدال واعتدال
الزمان من الخريف الى الشتاء عند انتهاء الشمس الى موازاة تلك
النقطة في معظم العمارة فاذا اقتسم من كل نقطتين ثلثة اقسام متساوية
وتوهم ست دواير عظام اي ست دواير منصفة للعالم اذ الدايرة
العظيمة هي المنصفة للكرة مارة احديها بنقطتي الاعتدالين والاخرى
بالانقلابين وتسمى الدايرة المارة بالاقطاب الاربعة والاربع
الباقية بالنقط الاربع التي بين الانقلاب الصيفي والاعتدالين
ومقابلاتها اي وبمقابلات تلك النقط الاربع من الجانب الاخر
اي الاربع التي بين الانقلاب الشتوي والاعتدالين مما يطلع عليه
بالتوليد فاذا انقسم كلها اي كل تلك الدواير الست على نقطتي الكل الى
اثنى عشر قسما وتنقسم الفلك الاعظم باثنى عشر قسما كل قسم منها وهو المحصور
فيما بين نصفي دايرتين من الدواير المذكورة تسمى برجا وكل قسم من
فلك البروج من نصفي دايرتين منها تسمى بعضا برجا واسماؤها مشهورة
وهي الحمل والثور والجوزاء واذا دامت الشمس في هذه البروج الثلثة فالفصل

ربيع والسرطان والاسد والسنبلة واذا دامت الشمس في هذه البروج
الثلثة فالفصل صيف وهذه البروج الستة شمالية والميزان والعقرب
والقوس واذا دامت الشمس في هذه الثلثة فالفصل خريف والجدي
والدلو والحوت واذا دامت الشمس فيها فالفصل شتاء وهذه البروج
الستة جنوبية واما في خط الاستواء فالشمس مسامتة رؤوسهم في كل سنة
مرتين في الاعتدالين فيحدث هناك صيفان وتبعد عنهما غاية البعد
مرتين في الانقلابين فيحدث شتاءان . ولا شك ان بين الصيف
والشتاء خريفا وبين الشتاء والصيف ربيعا فيحدث ربيعان و
خريفان فمن اول الحمل الى نصف الثور صيف ومنه الى اول السرطان
خريف ومنه الى نصف الاسد شتاء ومنه الى اول الميزان ربيع
ومنه الى نصف العقرب صيف ومنه الى اول الجدي خريف ومنه
الى نصف الدلو شتاء ومنه الى اول الحمل ربيع وهذه الاسماء ماخوذة
من صور وهيئات من كواكب وقعت وقت التسمية بحذائها من البروج
واذا انتقل عن محاذاتها فللمنجمين ان يسموها بغير ما والاولى ان لا
يغيروا الاسم لان تغيرها للاشتغال بضبط الحركات كما ان في زماننا هذا
لم يغير اسم الحمل وان انتقل اول كواكبه وهو الشرطين الى الدرجات التاسع
والعشرين منه ولا اسم التراسين وان لم يبق من صورتها في برجها
الا اقدامها واجزاؤها تسمى درجا فكل برج ثلثون درجة وكل درجة
ستون دقيقة واجزاء ساير الدواير تسمى اجزاء فقط والدايرة
الفاصلة من الظاهر من الفلك والخفي منه تسمى الافق وهي بنصف
معدل النهار على نقطتين متقاطعتين مما مرت وتقال لاحديهما
نقطة المشرق ومطلع الاعتدال وللاخرى نقطة المغرب ومغرب
الاعتدال وتقاطع الخط الواصل بينهما خط المشرق والمغرب وخط

الاعتدالين

وكذا نصف منطقة البروج ينطبقان بحال لاحد بها دائرى التي في جهة المشرق
درجة الطالع والافق اى التى فى جهة المغرب درجة الغارب ودرجة
السابع ايضا وهو على حسن حسى ومرئى والحسى لكون مركزه مركز العالم
واحد قطبيه نقطة سمت الراس والافق نقطة سمت القدم والمرئى هو الذى
على وجه الارض الموازى للحسى تقاطعا واحدا دون مركزيهما والتفاوت
بينهما بقدر نصف قطر الارض وطلوع الكواكب وغروبها انما يعرفان
بالنسبة الى هذه الدائرة والدائرة التى تحدث على وجه الارض من توهم
معدل النهار قاطعة للعالم موازية اياها تسمى خط الاستواء ودوى
الاستواء زمان الليل والنهار ابدا هناك ولكون دور الفلك هناك دولابيا
ينطبق الافق المعدل والمدارات اليومية على زوايا قائمة آفاق
آفاق الفلك المستقيم على ما قال وآفاقه اى وآفاق خط الاستواء
آفاق الفلك المستقيم اى تسمى بها ولذلك ينطبق اى آفاق الفلك المستقيم
معدل النهار والدوائر الموازية لها بنصفين ظاهر وخفى لذلك لا يصير
كوكب ابدى الظهور ولا ابدى الخفاء بل يكون لكل كوكب شروق
وغروب الا ما كان على نفس القطبين كما مر وآفاقه الحقيقية قطعها
انما يقطع معدل النهار والدوائر الموازية لها بنصفين بنصفين
اما المعدل فلما مر سابقا واما الدوائر الموازية لها فلانها لما كانت
مارة بمراكزها كان الفصل المشترك بينهما وبين كل واحدة منها قطرا
لها وقطر الدائرة ينصف اياها واما الآفاق المرئية فلكونها سطوحا
مستورة بقدر نصف قطر الارض ينصفها الحسى فيصح ما ذكر الظاهر لكن
التفاوت الذى منها لا يظهر بالقياس الى ما دون فلك الشمس
ما دونها ولهذا فان الظاهر من فلك القمر اقل من النصف بحسب
الحس وهذا عليه ظهور النصف من فلك الافلاك ودليله لطلوع

كل

المدور

كل من الكوكبين المتقابلين مع غروب الآخر ويساوى الليل النهار عند
كون الشمس في المعدل ولما كانت آفاق الفلك المستقيم قاطعة لمعدل
النهار والدوائر الموازية له بنصفين كانت القوس التى فوق الارض
في المواضع التى على خط الاستواء مثل القوس التى تحتها فيكون زمان
مكث الشمس فوق الارض مساويا لزمان مكثها تحتها اذ الشمس و
الكواكب تتحرك ابدا بحركة الفلك الاعظم في سطح دائرة من تلك الدوائر
المتوازية التى تسمى المدارات اليومية واذا كان زمان مكث الشمس
فوق الارض مساويا لزمان مكثها تحتها كان الليل والنهار ابدا متساويين
على ما قال الليل والنهار ابدا اى في جميع السنة متساويين اى كل
واحد منهما اثنى عشرة ساعة مستوية وكذا يكون زمان ظهور كل كوكب
على الفلك مساويا لزمان خفائه فان كان تفاوت كان بسبب اختلاف
السير بحركة الثانية في النصفين اى النصف الظاهر والخفى مثل سرعة
حركة الشمس فيما من مكثها فوق الارض ومكثها تحت الارض فاذا
كانت فوق الارض اسرع كان مكثها هناك اعظم والنهار اطول من
الليل وان كانت تحتها اسرع كان المكث هناك اعظم والليل اطول
من النهار ولكن ذلك لا يكون محسوسا اذ التحقيق فيما علمنا ذكره
موقوف عليها ما سيجئ من المباحث آخرت عادة الحساب تجزئة
المحيط ثلثمائة وستين جزءا لانه عدد يخرج منه اكثر الكسور صحيحا والقطر
مائة وعشرين جزءا للكسر تسهيلا للعمل لان الواجب ثلثة واربعة عشر
وكسرا بما بين ارشميدس من ان محيط كل دائرة ثلثة امثال قطرها
وقدر سبعة ونسبتها نسبة اثنين وعشرين الى السبعة ثم تجزئة
الاجزاء والاجزاء الاجزاء بستين ستين الى دقائقها وثوانيها وما
يتلوها بالغا ما بلغ فيكون الربع من الدور تسعين وكل قوس اقل منه

فمنها ما ينتهي الى سمتين ب من الدوائر العظام المشهورة وهي المارة
المارة بالاقطاب الاربعة وهي دائرة عظيمة تمر باقطاب المنطقتين
ولهذا سميت بها وهي تقوم على كل من المنطقتين على قوائم لما تقدم
في يه ويكون قطباها نقطتي الاعتدالين لما تقدم في يح و يز
وتمر بنقطتين من البروج عندهما غاية الميل لما تقدم في د وتسميان
نقطتي الانقلابين والقوس الواقعة منها بين المنطقتين اذا لم يقع
منها احد الاقطاب او بين القطبين اللذين في جهتي الميل
الكلي الميل الاعظم وتمامهما ما يقع منها بين قطب احديهما ومنطقة
الاخرى في يح ومنها دائرة نصف النهار وهي عظيمة تمر بقطبي الافق
وقطبي معدل النهار بحيث لا يكون منتصف زمان ما بين طلوع الكوكب
وغروبه الا وقت وصوله اليها وانما قيد بالحيثية لئلا يعدد نصف
النهار في عرض تسعين لصدق مطلق الحد على جميع دوائر الميل
والارتفاع ثمة لاتحاد قطبي المعدل والافق وهي تقوم على الافق
والمعدل على قوائم لما تقدم في د وتمر بقطبيهما لما تقدم في ح
فتقطعهما نقاطعهما قطباها لما تقدم في د وانما سميت بها لانتصاف
النهار عند وصول الشمس اليها وهي تفصل بين النصف الشرقي
والغربي من الفلك وتنصف القطع الظاهرة والخفية من المدارات
اليومية لما تقدم في د والمدارات الظاهرة والخفية باسرها
لمرورها بقطبي المتوازية وبها يعرف غاية ارتفاع الكوكب وذلك
بان يصل اليها فوق الارض وغاية انحطاطه وذلك اذا وصل
اليها تحت الارض والقوس الواقعة منها بين قطب المعدل
والافق او بين قطب الافق والمعدل من الجهة الاقرب تسمى
عرض البلد والتي بين القطبين ان لم تتوسطهما احدى المنطقتين

او من المنطقتين ان لم تتوسطهما احد القطبين تمامه وتسمى نقطتي
تقاطعها مع الافق نقطة الشمال والاخرى نقطة الجنوب ومنها
دائرة المشرق والمغرب وهي العظيمة المارة بقطبي الافق ونصف النهار
فتقوم عليهما على قوائم لما تقدم في د وتمر بقطبيهما لما تقدم في ح
فتقطعها الشمال والجنوب قطباها لما تقدم في ز وتسمى الخط الواصل
منهما خط نصف النهار وخط الشمال والجنوب وتسمى هذه الدائرة اول
السموت . ومنها دائرة الارتفاع وهي عظيمة موهومة مارة بنقطة
مفروضة على الفلك وبقطبي الافق ولما تقدم في ب يقطع الافق على قوائم
ويتقاطعين سماها من نقطتي السمت والمرور وربما سميت بالدائرة السمتية
وما غيرهما بين ما يتسلمان على دائرة الافق حسب ارتفاع الكوكب
وما بين الكوكب والافق من هذه الدائرة فوق الارض ارتفاعه
الكوكب وما بينه من سمت الراس تمامه وتحتها انحطاطه وما بينه وبين سمت
القدم تمامه اذا تحقق هذه المقدمات فنقول ان الآفاق المائلة في
المواضع التي لا تكون تحت معدل النهار ولا تحت احد قطبيه بل تكون
تحت احد المدارات اليومية من خط الاستواء واحد قطبي العالم
تنقسم الى ستة اقسام لان العرض اما ان يكون اقل من الميل
الكلي او مساويا له او اكثر منه واما هو اقل من تمام الميل او مساو
لتمامه او اكثر منه واقل من الربع وعلى الاقسام يكون ارتفاع القطب
الذي في الجهة التي الى الموضع الذي يعبد عرض البلد ويكون بعد المدارات
الابدية الظهور والابدية الخفاء عن معدل النهار اكبر من تمام عرض
البلد الا ابعدها اعظمها وهو الذي يماس الافق فانه مساو لتمام العرض
وسائر المدارات وهي التي بعدها اقل من تمام عرض البلد يقسم
بالافق الى قسمين اعظمهما الظاهر فيما هو الى القطب الظاهر

وفي جهة الخفي بما هو الى القطب الخفي اقرب وفي جهة وتساوي القسمان
على السواء في خط الاستواء لتساوي البعد عن معدل النهار في جهتيه وكل
مدار من في جهة يكون النصف منه الاقرب الى المعدل اصغر ظاهرا الابعد منه
ان كان في جهة القطب الظاهر وبالعكس ان كان في جهة القطب الخفي والخفي
منهما بالعكس ولهذا كلما بعدت الشمس عن المعدل في جهة القطب الظاهر
كانت زيادة النهار على الليل اكثر وبالعكس في جهة القطب الخفي يكون نقصان
النهار عن الليل اكثر وكلما كان عرض البلد اكثر كان مقدار التفاوت
من الليل والنهار اكثر لازدياد ارتفاع القطب الظاهر والمدارات التي
تليه وازدياد فضل قسيها الظاهرة على الخفية وازدياد انحطاط القطب
الخفي والمدارات التي عنده فيزداد فضل قسيها الخفية على الظاهرة
ويكون تزايد النهار وتناقص الليل الى راس المنقلب الذي يلي القطب
الظاهر ويتناقص النهار وتزايد الليل الى راس المنقلب الاخر واذا
عرفت هذا فلا يخفى عليك معنى قوله وآفاق المواضع التي فيما بين معدل
النهار وقطبي العالم تقاطعها الآفاق المائلة لميل المعدل عن الافق
في جهة القطب الخفي وميل الافق عنه في جهة القطب الظاهر لا يكون اقطابها
اي اقطاب تلك الآفاق على محيط معدل النهار لميل معدل النهار عن
سمت رؤسهم وارجلهم اما الى جهة الجنوب او الى ناحية الشمال على احد
قطبي معدل النهار وهو القطب الاقرب الى ذلك الموضع مرتفع عن
الافق والاخر وهو القطب الابعد عن ذلك الموضع منحط عنه والارتفاع
والانحطاط بقدر ميل المعدل عن الافق وميل الافق عن المعدل
وتنطبق اي آفاق المواضع التي لا تكون اقطابها على محيط اقطابها
معدل النهار الدواير الموازية لمعدل النهار بمختلفين فالقوس الظاهرة
اي من تلك الدواير المتوازية فوق الارض في الشمال اعظم من الخفية
تحتها وفي جانب الجنوب بالعكس اي القوس الظاهرة فوق الارض من تلك
الدواير اصغر من تلك الخفية تحتها لما تقدم في ذكره فاذا كانت الشمس في البروج
الشمالية كان النهار اطول من الليل في ذلك لان قوسها فوق الارض
اكثر من قوسها تحتها وبالعكس اي كان النهار اقصر من الليل اذا كانت
في البروج الجنوبية لان قوسها تحت الارض اكثر من قوسها فوقها وذلك
اذا كان القطب المرتفع عن الافق هو القطب الشمالي كما في بلادنا
واما اذا كان القطب المرتفع هو القطب الجنوبي كان الامر بالعكس
اي القوس الظاهرة فوق الارض في الجنوب اعظم من الخفية تحتها
وفي جانب الشمال بالعكس لما تقدم في ذكره ووجدت في نسخة بخط المصنف
هكذا فالقوس الظاهرة فوق الارض في الجانب المرتفع فيه القطب
اعظم من الخفية تحتها وفي الجانب الاخر بالعكس واذا كانت الشمس في
البروج الواقعة في الجانب المرتفع فيه القطب كان النهار اطول
من الليل وبالعكس اذا كانت في البروج الواقعة في الجانب الاخر
ومعناه وعمومه ظاهر ولما فرغ عن خاصة المواضع التي لها عرض على
وجه كلي شرع في ذكر خاصية كل بقعة من بقاع الآفاق المائلة على
التفصيل فاشار اولا الى خاصة المواضع التي عرضها اقل من
الميل الكلي بقوله وتمر الشمس في المواضع التي فيما بين معدل النهار
وفلك البروج الى سمت الرؤس في كل دورة مرتين لان بعد
سمت الرأس عن معدل النهار ويسمى عرض البلد وقد عرفته اقل
من الميل الاعظم الذي هو غاية بعد الشمس عن معدل النهار وهو
قوس من الدائرة المارة بالاقطاب الاربعة من معدل النهار وفلك
البروج فاذا دارت الشمس في منطقة فلك البروج على نقطتين ميلهما عن معدل النهار مساو ... صح
بعد سمت رؤسهم عن المعدل فاذا وصلت الى كل واحدة من
النقطتين كانت منتهية الى سمت رؤسهم واشار الى خاصة المواضع

التي عرضها مساوٍ للميل الكلي بقوله الا منتهى اي الشمس الى سمت رؤوس
المواضع المسامتة لنقطة الانقلاب الصيفي او الشتوي الا دفعة
لان بعد سمت الرأس عن معدل النهار مساوٍ للميل الاعظم فالمدار
المار بسمت الرأس يماس فلك البروج على نقطة الانقلاب الصيفي
او الشتوي فينتهي الشمس الى سمت الرأس عند وصولها الى نقطة
الانقلاب الصيفي او الشتوي فقط واشار الى خاصة المواضع التي
عرضها زائد على الميل الكلي بقوله وفيما جاوز اي بعد الرأس
عن المعدل ذلك اي الميل الاعظم لا منتهى اي الشمس الى سمت
رؤوسهم وهو ظاهر اذ المدار المار بسمت رؤوسهم لا تقطع فلك البروج
ولا يماسه والشمس لا تخرج عن سطح فلك البروج البتة واعلم ان
كل نقطة بعدها عن القطب المرتفع مثل عرض مسكن مثل ارتفاع
القطب فمدارها يماس الافق على نقطة قاطعة لنصف النهار وانها
يماسه عليها في دورة مرة ولا تغرب وتظهر في الجهة الاخرى كما انها
ولا تطلع وكل نقطة بعدها عنه اكثر من ارتفاعه فمدارها تقطع الافق
بمحالتين قطعتيها الظاهر في جهة القطب الظاهر والخفي في جهة الخفي
وكل نقطة بعدها عنه اقل من ارتفاعه فمدارها لا تقاطع الافق
ولا يماسه ايضا ونظيرها ايضا كذلك اذا عرفت هذا فاعلم ان
ما يكون عرضها زائدا على الميل الكلي ينقسم الى ما يكون ناقصا من
تمامه والى ما يكون مساويا لتمامه والى ما يكون اكثر من تمامه واقل
من الربع والى ما يكون ربع الدور كما ذكرنا فمن خاصية القسم الاول
منها ان لا يكون لمطلعي البروج طلوع وغروب ولا يماس الافق
ويكون للقطب الظاهر ارتفاعان احدهما اعلى وذلك عند
وصول منقلب القطب الخفي الى نصف النهار والآخر اسفل

وذلك عند وصول المنقلب الآخر اليه ويكون للقطب الخفي انحطاطان
على هذا القياس ولم يذكر المص هذا القسم من خاصة القسم الثاني منها
وهو ما يكون عرضه مساويا لتمام الميل الكلي ان مدار المنقلب الذي
يكون في جهة القطب الظاهر اعني الظهور يماس الافق على نقطة
واحدة هي نقطة الشمال او الجنوب لان بعد المنقلب عن القطب
المرتفع مساوٍ لارتفاع القطب على ما ظهر لك مما قد عرفت ان
كل مدار بعده عن القطب المرتفع مثل ارتفاع القطب فهو ابدي الظهور
يماس الافق على النقطة المذكورة ويكون مدار المنقلب الآخر اعني
ابدي الخفاء فاذا وصلت الشمس الى اتصال المنقلب الذي
في جهة القطب الظاهر يدور دورة واحدة فوق الارض ولا يكون لها
غروب فيكون مقدار يوم بليلة نهارا كله وهو اطول نهار تلك المواضع نسخ
هذا ان اعتبر ابتداء النهار من وصول مركز الشمس الى الافق وان
اعتبر من ظهور الضوء واختفاء الشمس كان نهارهم شهرا على ما سيأتي
[illegible] في المساكن ثم بعد ذلك يظهر لها طلوع وغروب
الى ان ينتهي الى مسامتة المنقلب الذي في جهة القطب الخفي فلم يكن
لها طلوع بل [illegible] الذروة [illegible] تحت الارض ويكون ذلك الليل
مثل زمان نهار نظيره ثم بعد ذلك يظهر لها طلوع وغروب واشار
الى هذا اي الى خاصة المواضع التي عرضها مساو لتمام الميل الكلي بقوله
وفي المواضع التي مدار الانقلاب الصيفي وهو مدار رأس السرطان
وانما خص كلامه بالمنقلب الصيفي لان العمارة في جهة المنقلب الشتوي
قليلة ولان بلادنا شمالية الدائرة الابدية الظهور اي المواضع التي
يكون ارتفاع قطب المعدل فيه مساويا لتمام الميل الكلي ليس للشمس
فيها اي في تلك المواضع غروب يومي اي الشمس في الاعلى

الصيفي بل يتم في الذروة الكائنة فوق الارض لما عرفت من
خواص تلك المواضع ان مدار قطب فلك البروج الظاهر يمر
بسمت الراس ومدار القطب الآخر يقابله فاذا وافى المنقلب
الصيفي كان في البلاد الشمالية مماسة الافق اسمه على نقطة الشمال
وماس المنقلب الخفي المنقلب الشتوي على حسب ما فرضنا على نقطة
الجنوب وصار القطبان على سمت الراس ومقابله وانطبقت
منطقة البروج على الافق فيكون اول الحمل في المشرق واول الميزان
في المغرب واول السرطان في نقطة الشمال واول الجدي في نقطة
الجنوب ونظيره الجدي من المعدل على منتصف النهار في جهة الجنوب
فوق الارض ونظيره السرطان منه عليه في الشمال تحتها ثم اذا زال
القطب عن سمت الراس نحو المغرب وارتفع المنقلب الصيفي عن نقطة الشمال
ارتفع النصف الشرقي من المنطقة عن الافق دفعة وانخفض
النصف الآخر منها كذلك وتتقاطع دائرتا البروج والافق على نقطتين
قريبتين من المعتدلين وقريبتين من الشمال والجنوب لان الماس
اذا كانت بين هذه الاربع فالتقاطع لا يكون عليها على ما يظهر
بالتأمل فيكون الجزء التالي للمنقلب الشتوي على قرب نقطة الجنوب
بعد الغروب والجزء التالي للمنقلب الصيفي على قرب نقطة الشمال
بعد الطلوع ويكون النصف الظاهر النصف الذي يتوسطه الآن
الجنوبي ثم يطلع النصف الخفي جزءا بعد جزء في جميع اجزاء نصف
الافق الشرقي فتطلع السرطان والاسد والسنبلة من الربع الشرقي
الشمالي والميزان والعقرب والقوس من الربع الشرقي الجنوبي
ويغيب النصف الظاهر جزءا بعد جزء في جميع اجزاء نصف الافق
الغربي فيغيب الجدي والدلو والحوت في الربع الغربي الجنوبي

والحمل والثور والجوزاء في الربع الغربي الشمالي وهذا انما يتم في اليوم
بليلته في يوم وضع الفلك الى حالة الاول واليه اشار بقوله وفي الربع
الى منطبق قطب فلك البروج على سمت الراس منطبق دائرة البروج
على الافق وذلك عند انتهاء القطب الظاهر الى منتصف اول السموت
الى جهة القطب الظاهر والقطب الخفي الى القطب الآخر فاذا زال القطب
نحو المغرب ارتفع النصف الشرقي من فلك البروج دفعة عن الافق وانخفض
النصف المقابل له دفعة فيكون من اول الجدي الى آخر الجوزاء طالعا
عن الافق الشرقي ومن اول السرطان الى آخر القوس منحطا تحت
الافق نحو المغرب ان كان القطب الظاهر شماليا والا فعكس الحكم ان كان القطب
الظاهر جنوبيا ومن خاصة القسم الثالث وهو المواضع التي يجاوز عرضها
عن تمام الميل الكلي ولا يبلغ ربع الدور ان مدار قطب البروج في هذه
المواضع يكون ابدا عن سمت الراس في جهة القطب الخفي بقدر زيادة
العرض على تمام الميل ولا يكون الا جزء الزائد الميل على تمام العرض
والا ... الميل طلوع وغروب ويكون الدائرة الابدية الظهور اعظم
من مدار المنقلبين فيكون لاجل الاعظم الابدية الظهور قاطعا لمنطقة
البروج على نقطتين متساوي ميلهما في جهة القطب الظاهر واعظم المدارات
الابدية الخفاء قاطعا لها على نقطتين متساويين ميلهما في جهة القطب الخفي
وميل كل من الاربع مساو لتمام عرض البلد ولم يذكر المصنف هذا القسم
ايضا واشار الى خاصة القسم الرابع وهو المواضع التي يكون عرضها
ربع الدور بقوله وفي المواضع التي منطبق معدل النهار على الافق
منطبق قطب العالم على سمت الراس ويصير محور العالم قائما على الافق
وتتدور الكرة ان بالحركة الاولى حوله دورة رحوية وتبقى النصف من
الفلك وهو النصف الذي يكون عن معدل النهار في جهة القطب
الظاهر ظاهرا ابدا والشمس ما دامت فيه يكون نهارا والنصف

وهو النصف الذي يكون في جهة القطب الخفي حينا اي ابدا والشمس
اذا دامت يكون ليلا والسنة كلها يوما وليلة وسائر ما نقلنا لبطء حركة الشمس
وسرعتها فيكون تحت القطب الشمالي في سنة التاريخ نهارهم اطول
من ليلهم لان اوجها في البروج الشمالية منذ زمان كان النهار من ظهور
الضوء الى اختفائه الى صيد ما يكون نهارهم اكثر من سبعة اشهر
وليلهم قريبا من خمسة على حقيقة ما ذكره سيرس في المساكن وقد ظهر
مما سبق ان حركة الفلك تتشابه الى الافاق الى دولابية وهي في خط الاستوا
دولابية رحوية وهي في المواضع المسامتة لقطب العالم وحمائلية وهي
في غيرهما من المواضع وذلك لان العمود الخارج من مركز الافق في
المحسوس الى السطح الاعلى ان وصل الى قطبي المعدل فهو الافق الرحوي
والحركة رحوية وان وصل الى المعدل كان الافق افق الاستواء
والحركة دولابية وان وصل الى غيرهما فالافق من الافاق المائلة والحركة حمائلية
المبحث الرابع في افلاك النيرين قال لعمرانه والكوكبات حركة
الشمس على محيط فلك مركزه مركز العالم لما اختلف اثار شعاعها باختلاف
النواحي اي بالجنوب والشمال لان بعدها عن جميع النواحي اي من سمت الرؤوس
بعدا واحدا اي على تقدير ان يكون حركتها على محيط فلك مركزه مركز العالم
ان يقول اللازم ح كون ابعادها عن مركز العالم متساوية لا عن جميع
النواحي عن سمت الرؤوس فكلا الا ان يراد به ... ان الحركات
حركتها على محيط الفلك الموافق المركز لكان بعدها عن المواضع المحصورة
فيما بين المعدل ونقطة الانقلاب الصيفي عند كونها في البروج الشمالية
كبعدها عن المواضع المحصورة فيما بين المعدل ونقطة الانقلاب
الشتوي عند كونها في البروج الجنوبية واذا كان كذلك لما اختلفت
اثار شعاعها فيها فلما يرد ذلك عليه التالي كاذب بالمشاهدة لان
المواضع التي تبعد عن خط الاستواء في جانبي الشمال والجنوب

المحصورة فيما بين نقطتي الاعتدالين تختلف فيها الاثار الصادرة
من شعاع الشمس من التسخين والتجفيف والتحمير وتوليد الابخرة فان كل
ذلك في الجنوبية اكثر واقوى فهي اي حركتها اذن على محيط فلك خارج
المركز شامل للارض منفصل عن فلك مركزه مركز العالم ويسمى الفلك
الممثل بحيث يماس السطح الاعلى من سطحيه السطح الاعلى من الفلك الممثل
على نقطة مشتركة بينهما يسمى نقطة الاوج والادنى يماس الادنى من سطحي
الفلك الممثل على نقطة مشتركة بينهما يسمى الحضيض فيكون في داخل
ثخن الممثل الاول جوفه مائلا الى جانب منه بحيث يحصل قطعة من جهة
المحدب الممثل وقطعة من مقعره الى مقعر الممثل فبالضرورة تصير
المتمم كرتين غير متوازيتي السطوح بل مختلفتي الثخن احدهما حاوية
والاخرى محوية ورقيقة اي وسطها ما يلي الاوج وغليظها ما يلي الحضيض ورقة
المحوية وغلظها بالخلاف
ومن هذه الصورة يتصور

ذلك او على محيط
فلك صغير غير شامل للارض
مركزه في موافق المركز
اي في فلك مركزه مركز
العالم فيكون متحركا بحيث
تساوي قطره سمكه ويماس
سطحيه على نقطتين مشتركتين
بينهما تسمى احديهما يسمى
وهي المشتركة من سطحه والسطح
المحدب من الفلك الموافق
المركز الذروة والاخرى الحضيض ويسمى هذا الفلك فلك التدوير ومن هذه الصورة يتصور ذلك

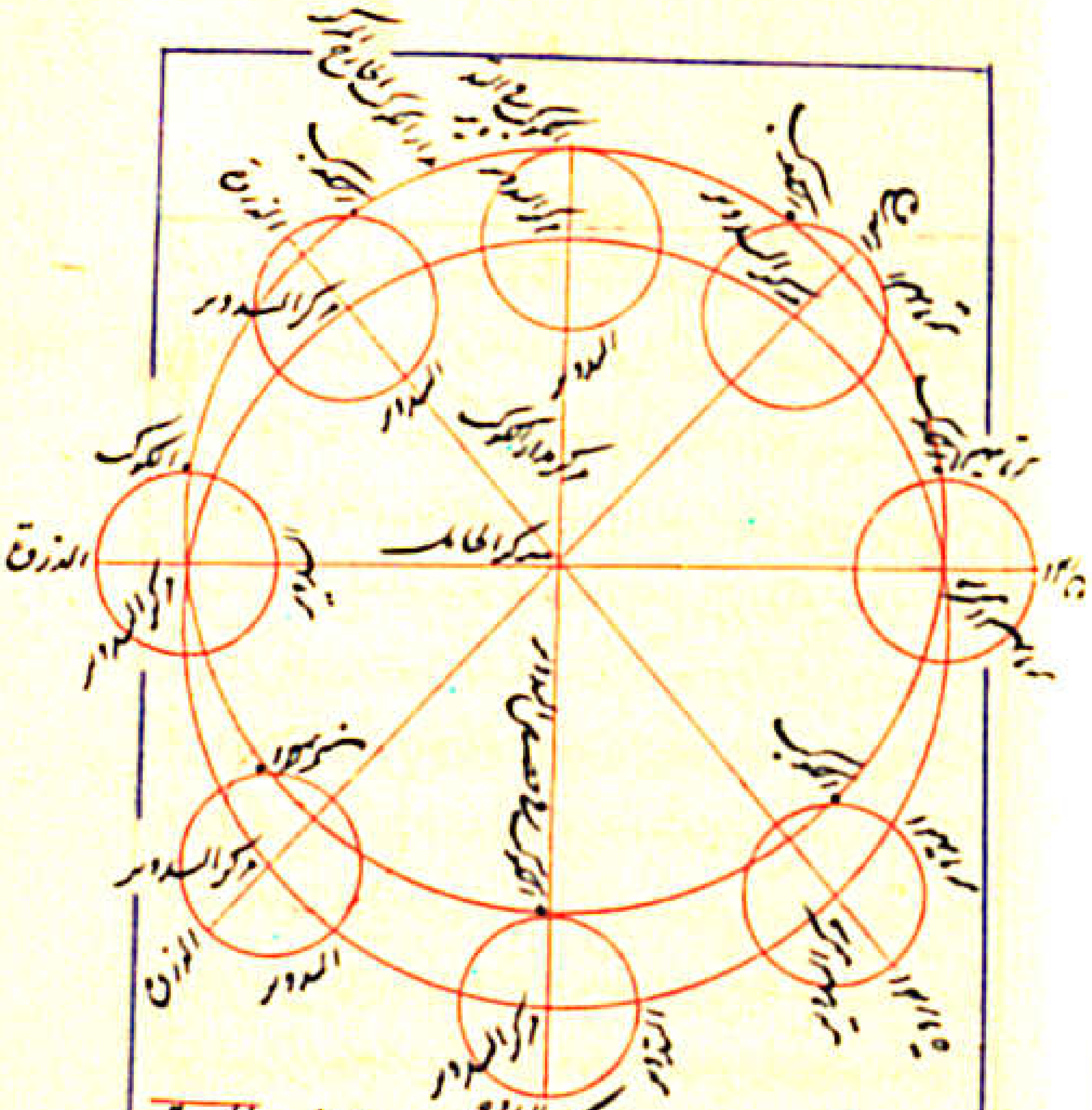

واما الثاني فلأن يسرع اي في حركته من المغرب الى المشرق بالنسبة
الى جميع اجزاء فلك البروج اي السرعة لا تختص بموضع معين من فلك
البروج كما في الشمس بل يتبع ذلك في جميع الاوضاع العارضة له مطلقا
٨٠ اي بالنسبة الى جميع اجزاء فلك البروج المعنى المذكور على ما دلت عليه الممانعة
الى على ان حركته على محيط فلك صغير غير شامل للارض حتى اذا كان في
اقصر جانبيه يرى اسرع وعلى الاخر ابطأ وهذا الفلك يسمى فلك التدوير
وتفاضل ان يرد ما ذكره اما يصح ان يستدل على وجود التدوير ان لم
يكن له وجه سواه واما اذا كان يمكن ان تكون حركته كما في الشمس فان ذلك مع الاختلاف
بالسرعة والبطء في اجزاء لا باعيانها من فلك البروج مع ما على وجود التدوير
واما اذا كان له وجه كما في حركة سريعة مع ان يسرع ويبطئ في جميع اجزاء
البروج بالخارج وحده بل على الخارج بل الذي يوجب التدوير هو اختلاف
بعده من الارض اختلافا لا يمكن في البطء تارة قريبا وتارة بعيدا

واما اذا كان حركتها على محيط فلك خارج المركز او فلك تدوير فيوجب
في احدى الحالتين من الارض وبعده في الاخرى اي على كل واحد من
التقديرين وبطليموس اختار الاول من غير ضرورة ولكنه ابطل التدوير
يستلزم ما يخالف خارج المركز والخارج المركز لا يستلزم التدوير بمعنى ان حركة
مركز الشمس في النصف الاعلى من التدوير الى خلاف التوالي وحركة مركز
التدوير على الحامل الى التوالي لتكون الحركة في النقطة البعيدة بطيئة [illegible]
ويحدث الاختلاف كما وجد اذ وجد في بعض الكواكب [illegible] او اوسط
زمان البطء اصغر منه [illegible] او اوسط زمان السرعة اذ وجد في الكواكب
[illegible] على [illegible] محمد بن [illegible] او اعظم زمان البطء [illegible]
[illegible] من الشمس [illegible] ابو العباس [illegible]
في اوسط زمان السرعة مع ان بعده [illegible] فاستدل [illegible]
من ذلك على كونها في البطء ابعد من مركز العالم وفي السرعة اقرب [illegible]
[illegible]
[illegible] زمان البطء اكثر من زمان السرعة على ذلك وذلك لان النقطة البعيدة
اكبر من [illegible] لان [illegible] ان [illegible] المركز الا لزم ان يكون في
[illegible]
[illegible] ان زوايا المثلث [illegible] الا لزم [illegible] الخطين المستقيمين
من جهة [illegible] الخط [illegible]
[illegible] المركز فكان اقصر من [illegible]
بل تحت المركز وهو يستلزم المطلوب
ومن هذا الشكل يتصور كيف
استلزام التدوير ما يخالف خارج المركز

وفي السرعة كذلك اذ لو كان الاختلاف من جهة الخارج لكان في البطؤ دائما
بعيدا وفي السرعة قريبا وهذا الفلك اي الفلك الصغير الذي تسمى فلك
التدوير ليس مركوزا في فلك موافق المركز والا لما ازدادت سرعته
اي سرعة هذا الفلك الصغير اذا كان اي هذا الفلك الصغير بسرعة السير
في تربيع الشمس اذ التدوير في هذا الموضع اي على بعد ان يكون
مركوزا في فلك موافق المركز لا يكون اقرب الى الارض اي منها اذا
كان في موضع آخر والا لما كان مركوزا في فلك موافق المركز والتدوير
بخلافه لكن اللازم باطل لان القمر كلما قرب من تربيع الشمس وكان في تربيع
السير كان ازديادا سرعته في هذا الموضع اشد من ازدياد سرعته في موضع
آخر على ما دل عليه المشاهدة بل هو اي التدوير على محيط فلك خارج المركز
ليقرب مركز التدوير من الارض تارة ويبعد اخرى فيحدث الاختلاف
بالسرعة والبطؤ ولما كان ازدياد سرعته عند تربيع الشمس اشد من ازدياد
سرعته في سائر المواضع كان هذا الموضع اقرب المواضع من مركز
العالم واقرب المواضع من الخارج الى الارض حضيضه فكان
في تربيع الشمس على حضيضه علم ان في تربيع الشمس على حضيضه اي على
حضيض خارج المركز فالخارج خارج المركز في مقابلة اي في مقابلة حضيضه
او في مقابلة التدوير في تلك الحال لامتناع الالتقاء كل منهما وحينئذ كل واحد
منهما وما كان اي التدوير في كل واحد من التربيعين اعني التربيع
الذي بالتوالي وخلاف التوالي في الحضيض وفي الاجتماعات والاستقبالات
في الاوج دل على ان الاوج متحرك الى خلاف التوالي اذ لو كان ثابتا
لكان الاجتماع والاستقبال الواقعان في الاوج والتربيعان الواقعان
في الحضيض في اجزاء باعيانها من البروج ولما احتج مركز التدوير في
الاجتماع والاستقبال ومع الحضيض في التربيعين في الشهر الواحد

فرض ان مسير مركز التدوير في الشهر دورة ونصف سدس دورة تقريبا
وحركة الاوج لانه في كل يوم لكنها في اليوم بليلته ثلث دقائق واحدى
عشرة ثانية فيكون في الشهر الواحد درجة ونصف درجة تقريبا لانه
لا يجوز ان يكون متحركا الى التوالي فلانا اذا فرضنا حركة الشمس ومركز
التدوير الى التوالي حتى يصير البعد بينهما ربعا بعد اجتماعهما مع البعد الابعد
في نقطة من البروج كان بعد مركز التدوير عن نقطة الاجتماع الى التربيع
زائدا على الربع الذي منها بقدر حركة الشمس في الزمان الذي بعده
القمر هذا الربع وهو سبعة ايام وربع تقريبا اذ الزمان سبعة ايام
وربع وثمن تقريبا بعد المركز عن نقطة الاجتماع بل عن الاوج ان كان
ساكنا سبعة وتسعون جزءا وربع وان كان متحركا الى التوالي فاقل
من ذلك لكونه من نقطة الاجتماع ومركز التدوير ليس المركز عليه لحركة
بالحركتين لكن بعد المركز في التربيع عن الاوج نصف الدور لكونه في
الحضيض منه فان يمتنع ان يكون الاوج ساكنا او متحركا الى
التوالي ولما ثبت ان الاوج متحرك الى خلاف التوالي اي على ان
فلكه اي محرك الاوج الى خلاف حركة خارج المركز وهو خلاف التوالي
اعني من المشرق الى المغرب اذ حركة خارج المركز الى التوالي اعني من
المغرب الى المشرق فلا فخلاف التوالي حتى اذا وصل فلك التدوير
الى التربيع اي الى التربيع الذي بالتوالي يصل الاوج من الجانب
الآخر الى مقابلته فيجتمعان اي الاوج ومركز التدوير عند مقابلتهما اي
مقابلة الاوج ومركز التدوير لوسط الشمس اعني مجموع حركة المركز
والاوج واذا وصل فلك التدوير الى التربيع الآخر اي الى التربيع
الذي الى خلاف التوالي يصل الاوج الى مقابلته فيجتمعان اي الاوج
ومركز التدوير ايضا اي عند الاجتماع فالمركز والاوج يجتمعان في كل

اي خلاف حركة

دوره وتعيين احدهما عند الاجتماع والاخرى عند الاستقبال وتقابلان
وتعيين اخرهما عند التربيع الذي ... والاخرى عند التربيع الآخر
والشمس ابدا متوسطة بينهما اي من الاوج ومركز التدوير ومعنا بان
الشمس مع مفارقة مركز التدوير الاوج متوسط دائما من الاوج ومركز
التدوير الى ان يلاقيه مرة اخرى عند الاستقبال او الاجتماع فلا يرد
ما قيل من ان التوسط عند الاستقبال والاجتماع ممنوع والفلك
المحرك للاوج يقال له الفلك المايل لان منطقته المرئية عن منطقة الفلك
ميلا ثابتا مقدار غايته على ما وجد بالرصد خمسة اجزاء واعلم ان قوله
فالمركز والاوج يجتمعان في كل دورة مرتين ويتقابلان مرتين فيه
نظر لان ذلك انما يكون في دورة واحدة بالتقريب وهي ما يشبه
الشمس في شهر ... الوسطي فان قلت هذا انما يتوجه لو كان المراد
من الدورة دورة مركز التدوير وهو غير معلوم لجواز ان يكون المراد
دورة الاوج قلت فذلك انما يكون في دورة الابرجا قريبا ومنطقته
اي ومنطقة المايل التي في سطحها منطقة الخارج والتدوير ثابتة
في سطح فلك البروج اعني مدار الشمس لكنها ... عن فلك البروج
تارة الى الشمال واخرى الى الجنوب والا لانكسف في كل الاستقبالات
لكونه مقابلا للشمس وكون الارض متوسطة بينهما مانعة من نفوذ الشعاع
الكل فيها واللازم باطل لانكسافه في بعض الاستقبالات دون البعض
قاطعة اياها على نقطتين تسمى احدهما بالراس وهي التي اذا جاوزها
حصل في الشمال والاخرى وهي التي اذا جاوزها حصل في الجنوب تسمى
بالذنب ويعبرون عنهما بالراس والتنين ووجه تسميتهم الشكل الحادث
من تقاطع المدارين بالتنين وتسميتهم الراس والذنب ... كان
الى الجنوب لانه اذا حصل كسوفان كلما كان في نقطة الراس او الذ

احدهما اي احد الكسوفين بعد الآخر وجد موضع الثاني اي من فلك البروج
متاخرا عن الاول اي مايلا عنه الى جهة المغرب فدل على ان فلكا
يحرك نقطتي الراس والذنب الى جهة المغرب والفلك المحرك لهاتين
النقطتين يقال له فلك الجوزهر اذ على مخطط النقطتين السماء باطرها
فاذن افلاك القمر اربعة الفلك الاول هو فلك الجوزهر ويسمى المثل بفلك
البروج محدبه مماس مقعر الممثل لعطارد ومقعره مماس الفلك الثاني من افلاك
وهو المسمى بالفلك المائل وهو جسم كري يحيط به سطحان متوازيان مركزهما
وهو مركزه مركز العالم مقعره مماس محدب كرة النار من العناصر الاربعة
على ما هو المشهور والفلك الثالث الفلك الخارج المركز وهو على نحو
المائل على الرسم المذكور في الشمس الفلك الرابع الفلك التدوير على نحو
الخارج المركز وهو حامله بحيث يكون بعد مركزه عن نقطتي الخارج سواء
والقمر مركوز في التدوير بحيث يماس محدبه سطح التدوير على نقطة مشتركة بينهما
فاما فلك الجوزهر فانه يتحرك كل يوم ثلث دقائق وكسر الى خلاف التوالي
اي حول مركز العالم وبها يتحرك جميع افلاك القمر واما الفلك المايل فانه
يتحرك الى خلاف التوالي اي حول مركز العالم ايضا كل يوم احدى عشرة
درجة وتسع دقائق ويحرك الخارج المركز بتلك الحركة واما الفلك الخارج
المركز فانه يتحرك الى التوالي

حول مركزه كل يوم
اربعا وعشرين درجة
وثمانيا وعشرين دقيقة
واما فلك التدوير
فانه يتحرك على خلاف
الى خلاف توالي
في النصف الاعلى كل يوم
ثلث عشرة درجة واربع دقائق وهذه صورة افلاك القمر حسب تصورها على السطح

البحث الخامس في اختلاف نور القمر والخسوف والكسوف واعلم ان كلا
وهو كون موضعي النيرين تتعد من البرج اي احتى ببرهما خفا خارج من كرة
العالم او مرئي ببرهما خفا خارج من سمت الابصار اي سطح الارض وهو
الكسوفي والاستبيان هو كون النيرين متقابلين او احدهما في سمت الآخر
منهما كالليل اطرف النهار كيف يجيء نور الشمس من القمر الا وهو لا
يكون كذلك ثم النيران على الى وضع كما ناكيتا لهما مخروطا مستديرا
نحو القمر لكونه اصغر من الشمس يسمى المخروط الاعظم مخروط النور وهو
يرتسم من خطوط شعاعية من النيرين ان لم ينقطع بالارض وظليه من
القمر وراسه من مخروط الظل القمر وقاعدته ينفصل من جرم القمر مما يلي
راسه قطعة اصغر من نصفها كما تبين ارسطرخس في جرمي النيرين
اذا قبل الضوء كرة صغرى من كرة عظمى كان المضيء منها اعظم من
نصفها وكذا قاعدة مخروط شعاع البصر المحيط بالقمر ينفصل منه مما يلي
راسه كذلك كما من اقليدس في المناظر ان ما يرى من الكرة اصغر
من نصفها ويحيط به دائرة وهي صغيرة ويفصل من المرئي وغير ويسميها
دائرة الرؤية وكذا الفاصلة من المظلم وغيره ويسميها دائرة الظلام
صغيرة ايضا لكن الحس لا يدرك التفاوت منهما وبين العظيمة التي
على القمر لقلته وكل من العظيمتين يسمى بالطبلي والقريب دائرتي
الرؤية والظلام من العظيمة اطلقت في الكتب المشهورة عليهما وفيهما
متناهيها ومنه ومعد مه يخرج منها التشكلات البدرية والهلالية
وغيرها كما ستطلع عليه فاعرفها ولنرجع الى المتن فقال تعمه والقمر
جرم كمد اي مظلم في نفسه نوره مستفاد من الشمس كالمرآة المجلوة
اذا حاذتها الشمس ويدل عليه اختلاف تشكلات النورية
اختلاف وضعه من الشمس على حال والا لما اختلفت هيآت النور

فيجب قربه وبعده منها اي من الشمس لكن لا وحده بل مضافا الى
ما يلحقه من الخسوف وذلك لئلا يقال يجوز ان يكون اختلاف التشكلات
لكون احد وجهيه مضيئا لذاته والآخر مظلما او احاط به سطح مظلم ثم
انه يتحرك على مركزه حركة مساوية لحركة فلكه الذي يتحرك حول الارض
فيكون عند الاجتماع وجهه المضيء الى الجانب الاعلى والمبصر منه
الوجه المظلم منه فلذلك لا يرى وهو المحاق فاذا تحرك بحركة فلكه وبعد
عن الشمس تحرك هو ايضا على نسبة مثل تلك الحركة فيظهر من جانبه المضيء
شيء وهو الهلال وهكذا يزداد الضياء شيئا فشيئا الى ان يقابل الشمس
بحركة فلكه ويكون قد دار نصف دائرته فيكون وجهه المضيء الينا وهو
البدر اذ لو كان الامر كذلك كان وجهه المضيء مقابلا لنا في كل استقبال
فامتنع رؤية الخسوف بل هو لتقوى النور من الشمس وهو يجري على
المصنف جميعا بانا نشاهد في كل شهر قمري مرة والضابط في كل ان المستنير
من القمر هلالا او نصفا تقريبا او اهليلجي او نصف دائرة ان يقال
اما ان يكون بعد المحاق او الكسوف سطح المواجهة للشمس مواجها لنا
او لا يكون وح اما ان يكون حدبة الوسط المحيطة المستنير في الرؤية
الظلام والرؤية في جهة من سطح مخروط البصر الذي في سطح دائرة
الظلام عند مقاطع الدائرة على قوائم او في جهتين منه او احدهما
في جهة منه والاخرى ما راسه مخروط البصر وعلى الاول يكون المرئي
من المستنير نصفا تقريبا او لم يكونا متوازيتين كما سيجيء وعلى الثاني
هلاليا وعلى الثالث اهليلجي وعلى الرابع نصف دائرة وذلك
لانهما تقاطعت قاعدتا الشكلين الطبليين اللذين محورهما
المخروطان لميلان احد السهمين عن سمت الآخر جاز احدهما
عن الآخر شكلا شبيها بورق الآس فيرى هلاليا لكون

حدث التوسن المحطمين بشكل في جهة عن سهم مخروطا البصر ثم تزداد عرضه
بازدياد بعد احد السهمين عن الآخر الى ان تم تباعد ظل الى سهم مخروطا البصر
وترى نصف دائرة محيطة بخطا مستقيم ونصف محيطا دائرة لكن الواقع
في مخروطا البصر من السطح المستضي ربع سطح الكرة تقريبا لكون حدبة
احدى التوسن المحطمين مواجهة للبصر فيمنع البصر عن ادراك المحدب
لانه انما يدركه حسن يدرك التفاوت من اطول خطوط السموت واقصر
فيقضي بالحدب ان كان سهم مخروطا البصر اقصر وبالتقعير ان كان بالعكس
ولكن لا يحصل للبصر الا في الابعاد المعتدلة التي لا تكون في غاية القرب
والبعد الكثير المسمى متناوبا ولهذا نرى الدائرة اذا وجهنا سهمها
وكانت بعيدة خطا مستقيما وكذلك عند احاطة احد السهمين مع الاخر بتمامه
اذ لو احاط منه جهة كان المضي واحد متن واهليلجي ويزداد بعد احدهما
عن الاخرى الى الاستقبال وتتزايد ان اتصل سهما التي وطمس سطح
الاستقامة ويرى منحنيا والا اخر قا ويكون غير المرئي من المستضي
قطعة هلالية الشكل ان تماسا وحلقة مختلفة الثخن ان لم تماسا ولم
تتقاطعا ويرى في الحالين بدرا اذا عرفت ذلك فلا يخفى عليك معنى
قوله فاذا سامت الشمس كان وجهه المضيء مضيئا بها اي بسبب
ضياء الشمس مقابلا لها اي للشمس الاخوي والوجه الاخر وهو الكمد
الينا فلا نرى نوره واذا بعد عنها اي عن الشمس بعد يسيرا كنحو
اثنا عشر درجة اقل او اكثر على اختلاف اوضاع المساكن
كما ذكره اصحاب الزيجات نرى منه اي من وجهه المضيء هلالا
لما مر لان مقاطع تقاطع الدائرتين على سطح الكرة وكما على كرة
الخ وتبعه الشارح والاردى هلالا الى الاستقبال وكذا بعد
ظهور الظلمة مع ضياء البدر الى آخر الشهر ويزداد نوره كل يوم

الى ان يحصل في المقابلة فتراه تام النور واذا انصرف عن المقابلة
انتقص نوره على تلك النسبة الى ان يمحق عند الاجتماع والمحق
هي الحالة التي لا يظهر القطعة المستضيئة التي تلي الشمس من القطعة التي تلينا
واعلم ان تقاطع دائرتي الظلام والرؤية على قوائم انما يكون قبيل
التربيع الاول وبعد الثاني بزمان قليل لا في التربيع كما هو المشهور
وتبعه الشارح اذ لا يلزم من مثلث ارادة مركز الشمس ودائرة الظلام
والارض اي البصر قائمتان احدهما عند مركز الارض لكون قربها
مع البدر والثانية عند مركز دائرة الظلام لكون الخط الواصل
من مركزي الشمس ودائرة الظلام عمودا على سطحها لكون الخط الوا
صل من البصر ومركزها في سطحها والا بعد الاول وقبل الثاني والا
لزم فيه مثلث عند مركز الارض وقائمة عند مركز الظلام ومن هذا
الشكل يتصور زيادة القمر ونقصانه

واعلم ان الخسوف
هو عدم اضاءة
القمر لمينا
من كرة
البحر
الوقت
الذي من
شانه ان يضيء
فيه لوقوعه في ظل الارض
لمحاذاتها النيرين اعني كونهما معهما على قطر من اقطار العالم تحقيقا
او تقريبا وكونها حاجبا حجابا لنور الشمس الذي لا نور له الا منها

سائر ما ينفي من شعاعها وقوتها اولا فظلمة لكونه غير مضيء من ذاته او لحرافة
ولئن الشمس مساوية للارض والا لكان ظلها اسطوانيا ولكان نصف
قطر دائرة الظل مساويا لنصف قطر الشمس الذي هو ربعة اجزاء وخمسون
دقيقة واذا ضم اليه نصف قطر القمر وهو تسعة عشر دقيقة وعشرون ثانية
كان ذلك تسعة اجزاء وخمس دقائق وعشرون وهي اكثر من غاية عرض
القمر التي هي تسعة اجزاء فكان يجب خسوفه في كل شهر بالضرورة في
الاستقبال والوجود بخلافه ولا اصغر منها والا لكان نصف قطر دائرة
الظل اعظم من نصف قطر الشمس لاستقلالها ظل الارض بازدياد البعد
منها فكان يجب خسوفه في كل استقبال بطريق الاولى فهي اذن
اعظم منها وظلها على شكل مخروط مستدير يستدق عند نقطة مسامتة لنقطة
من دائرة البروج مقابلة للتي فيها الشمس منها وقاعدته دائرة صغيرة
في المنفصل المشترك بين سطح الارض اعني المستنيرة والمظلم وكذا من سطحي
المخروط العظيم المحيط بالشمس والارض اعني مخروط النور المؤلف من
خطوط شعاعية من الشمس محيطة بالصغيرة من جرم الارض
ان لم ينقطع بالقمر من خطوط ظلية من محيطها الى راس المخروط وهذه
النقطة هي راس مخروط ظل الارض وقاعدته ما ذكرنا وهو اذا كان فوق
الارض فهو زمان الليل واذا كان تحتها فهو زمان النهار واذا كانت
الشمس في الاوج يصل ظلها الى فلك الزهرة واذا كانت في الحضيض
فلا يصل اليه ومن ذلك ان القمر اصغر من الارض لستر
ظلها الذي صار اصغر منها كثيرا عند القمر ابداه ودائرة الظل دائرة
على سطح مخروط ظل الارض موازية لقاعدته تحدث من توهم سطح
كري مركزه مركز العالم يمر بمركز القمر ويخرج الظل في الدائرة التي
على جرم القمر يسمى صحيفة القمر على سطح المخروط دائرة الظل اذ الخسوف

فنقول لما كانت سعة عرض القمر وهي تسعة اجزاء اعظم من نصفي قطر
القمر ودائرة الظل لم يخسف في كل استقبال لانه انما يخسف اذا كان
عرضه عند الاستقبال اعني بعد مركزه من مركز دائرة الظل اقل من
نصفيهما اذ لو كان مساويا لهما لمس القمر محيط دائرة الظل من خارج
على نقطة منه بعرضه ولم يخسف وان كان اكثر فبطريق الاولى
اذ لا تماس بينهما اما اذا كان العرض اقل من النصفين انخسف اليه
بقدره واذا كان اي القمر في احدى نقطتي الراس او الذنب
او قريبا منهما اي عند الاستقبال يتوسط الارض منه وبين الشمس
بجرم الارض اقل من جرم الشمس والا لانخسف القمر في كل استقبال
لما عرفت وليس الامر كذلك فيقع ظلها اي ظل الارض على شكل
مخروطي اذ الخطوط الشعاعية التي تخرج من طرف قطر الشمس الى
طرفي قطر الارض ليست خطوطا متوازية لكون قطر الارض اصغر
من قطر الشمس لما عرفت فاذا اتصلت بمحيط الارض وتعدت في
الجهة الاخرى فانها تتلاقى على نقطة فيقع لها ظل محصور فيما بين تلك
الخطوط على هيئة مخروط مستدير لكونها اي لكون الارض مستديرة
قاعدته دائرة صغيرة عند الارض كما عرفت فان لم يكن للقمر ضوء
وقع في مخروط الظل اذ الجرم المضيء اذا اشرق على جرم كثيف
ينقطع ظله في الجهة المقابلة للجرم المضيء كما في اظلال المقاييس
وينخسف كله اي يستر على ظلامه الاصلي فيرى غير مضيء تماما ان
كان قليلا لوقوع الاضواء والشعاعات التي تصل اليه من الشعاعات
المحيطة بمخروط ظل الارض على سطحه وذهب بعضهم الى ان لونه
في الخسوف هو من امتزاج حواشي الظل بالشعاع الا انه اصل لان
اضاءة قليلا لصفائه على قياس لان لونه في الخسوف لو كان اصليا

لم يختلف ولان السموت شتى فيمكن ان يرى القمر عند الاجتماع
على نقطة خاصة وهما مردودان اما الاول فلجواز اختلاف كيفية
اختلاف انعكاس الاضواء المشرقة من كرة النسيم الذي يحيط
بمنابتها وكذلك وزيتها واما الثاني فلجواز ضوء النهار منه وان كان
عرضه بقدر مجموع نصفي قطرى القمر والظل الموجب فانه يماس
المخروطة ولا يخسف شيء منه البتة وان كان اقل من ذلك اي من
مجموع نصفي قطريهما انخسف بعضه ضرورة وقوع ذلك البعض في
مخروط الظل وهذا الشكل مصور خسوف القمر

واعلم ان الكسوف هو عدم اضاءة الشمس علينا من كرة البخار في
الوقت الذي من شانها ان يضيء فيه لتوسط القمر بينها وبين البصر
اعني وقوعه على الخط الخارج من البصر الى الشمس وحجب نورها عن الابصار

كما في قطعة السموت المستقيمة التي من البصر الى الشمس فلا يقع عليها او
على بعضها فينكسف ولذلك يكون عند الاجتماع المرئي الواقع نهارا احتمالا
كان ام لا لان المعتبر هو الاجتماع المرئي فيمكن ان يقع الكسوف في الباب
الى قوم دون قوم مع كون الشمس فوق افق الكل فيها لخلاف الخسوف
اي تحت افق الكل فيها فانه ان انخسف عند احد فما انخسف عند الا في
وان اختلف ساعات الابتداء والوسط والانجلاء وان يكون في
بلد على مضي ساعة من الليل ونحو على اقل او اكثر لخسفا
والفرق ان الخسوف امر عارض لذاته وهو صيرورته مظلما لما هو
ممن يراه ويراه كذلك وليس الكسوف امرا عارضا لذاته بل عارضا هاهنا على
اي عليه بل لبعض الابصار لتوسط القمر بينه وبينها ويجوز اختلاف
وضع القمر منها باختلاف المساكن فلذا قد يختلف كسوف واحد عند
اهل بلدين قدرا او جهة او زمانا ويمتنع اختلاف خسوف واحد عند
اهلها في شيء منها اذا عرفت هذا فنقول متى ان يكون الوضع
المرئي للقمر عن الموضع المرئي للشمس وقت الاجتماع المرئي اقل من
نصفي قطري صفحتي النيرين حتى يقع الكسوف اذ لو ساواه او ما شاء
ولم ينكسف ولو كان اكثر منهما فاولى ولو كان اقل انكشف بقدر ذلك
واليه اشار بقوله وعند الاجتماع اي الاجتماع المرئي بالشمس ان
ان لم يكن للقمر عرض اي عرض مرئي كسف الشمس بمقدار
صفحته اي صفحة القمر وذلك لان مخروط الشعاع اذا وجه الى الشمس
بالبصر اما ان يتصل او لا بالقمر ثم يمتد الى الشمس فيقع جرم الشمس
بمقدار صفحة القمر في الظل فينكسف بمقدار صفحته والا اي وان كان
له عرض مرئي فان كان اي ذلك العرض المرئي اقل من مجموع
نصفي قطري الشمس والقمر كسف بعضها لانحراف مخروط الشعاع

على صفحة الشمس بعد العرض وان كان اى العرض المرئى اكثر
اى من مجموع نصفى قطرى الشمس والقمر لم تكسفها اى لم يحجبها القمر
هكذا وان لم يكن كذلك اى وان لم يكن العرض اكثر من مجموع
نصفى قطرى الشمس والقمر بان كان مساويا او اكثر لم يكسفها وهو ايضا
لانه ان كان مساويا لم تكسفها ايضا لان جرم القمر يكون مماسا
لمخروط الشعاع فلا وجه للاختصاص بكونه اكثر من هذا الشكل تصوير كسوف
الشمس

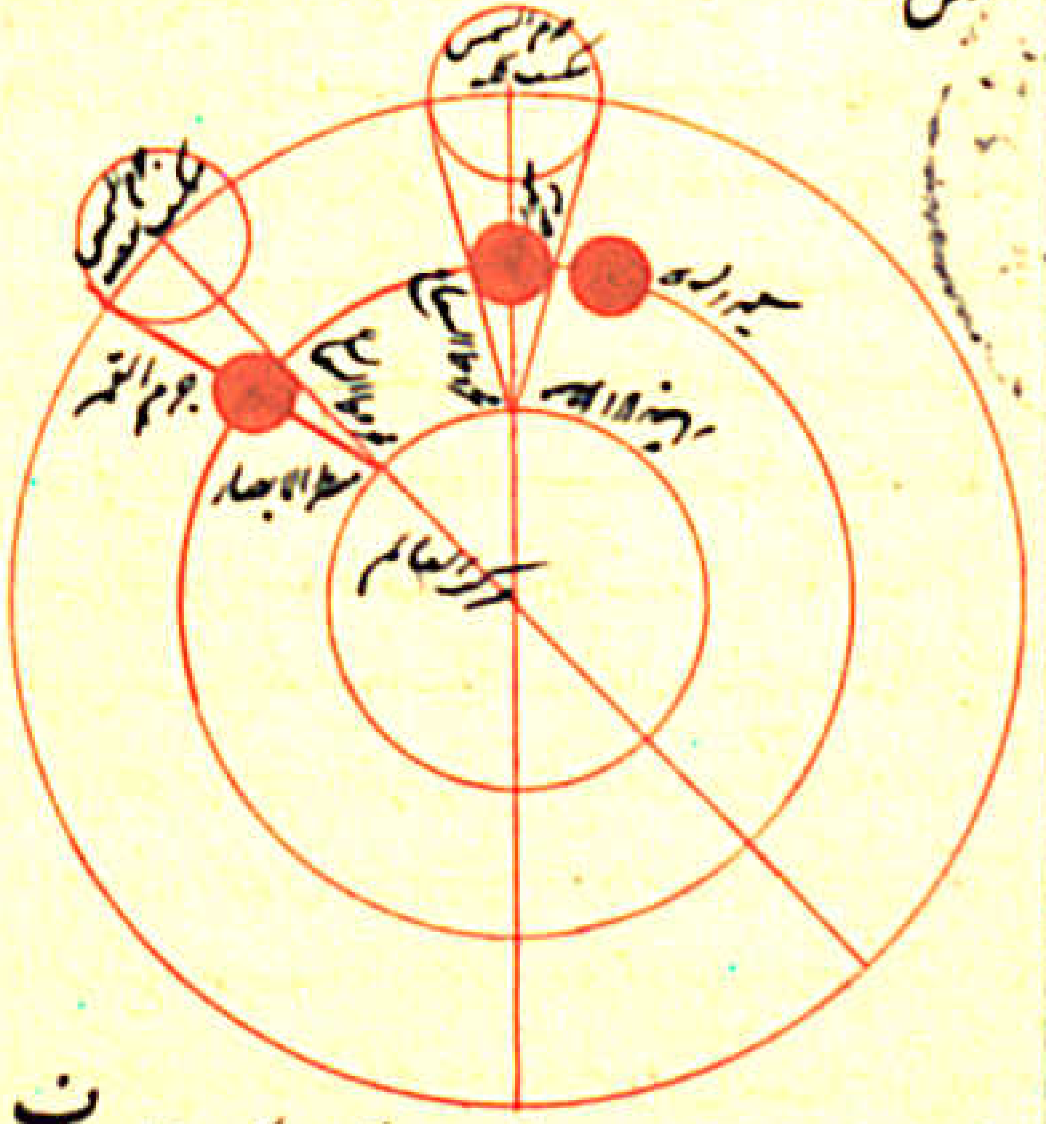

اذا تحقق هذا فنقول قال ابن الهيثم ان هيات تشكل البدر وهلالا
او ضياءه من الشمس لا توجب الجزم بان نوره مستفاد من الشمس لاحتمال
ان يكون الكرة نصفها مضيء ونصفها مظلم الى اخر ما عرفت واليه
اشار بقوله وزعم ابن الهيثم ان الكرة نصفها مضيء ونصفها
مظلم ويتحرك على نفسها فاذا مال النصف المضيء الينا تراه بهلالا

ويتحرك بحيث يصير نصفه المضيء كله الينا عند المقابلة وعلى هذا اما او
اشار الى الجواب عنه بقوله وهو ضعيف والا لما انخسف فى شيء من
الاستقبالات اصلا لكون وجهه المضيء مقابلا لنا فى كل استقبال
واللازم باطل لانخسافه فى بعض الاستقبالات البحث السادس
فى افلاك الكواكب الباقية قال بطليموس وجد كل واحد من الكواكب
الخمسة الباقية اعنى زحل والمشترى والمريخ والزهرة وعطارد
وتسمى المتحيرة لصدور حركات غير منتظمة منها كما تصدر من المتحير من
الذهاب والوقوف والرجوع يعرض له اى لكل واحد منها الرجوع
اى يتحرك صوب جهة المشرق ويرجع فيتحرك الى جهة المغرب ويبقى
على ذلك زمانا ثم يستقيم ثانيا ويتحرك الى جهة المشرق على النظام الاول
والبطء والسرعة فى جميع اجزاء فلك البروج اى لا يختص البطء
والسرعة بموضع معين من فلك البروج بل هما يقعان فى جميع اجزاء
فلك البروج ووجد ايضا ان كل واحد من الخمسة المتحيرة كوكبا
من الشمس حالة الاستقامة ثم فارقه فانه يميل الى المشرق
ويزداد ميله يسيرا يسيرا الى ان يبعد عنه جميع الابعاد ويقطع
كل البروج فدل اى الرجوع والسرعة والبطء فى اجزاء لا باعيانها
على انه اى على ان كل واحد من الخمسة المتحيرة فى فلك صغير غير
شامل للارض اذ لا يتصور ذلك فى فلك شامل لان حركات
الافلاك متشابهة لا يتصور فيها الرجوع والسرعة الا بحسب الرؤية
وفيه نظر لانك قد عرفت ان السرعة والبطء فى اجزاء لا باعيانها
من فلك البروج لا يدل مطلقا على وجود التدوير واما الرجوع
والوقوف فلا يدل ايضا على وجود التدوير لان بطليموس
بين فى المجسطي انه اذا كان فلكان احدهما خارج المركز يحركه

الى خلاف التوالى والآخر موافق المركز وحركته الى التوالى وحركة
نسبة حركة الخارج الى حركة الموافق كنسبة ما وقع من مركز الموافق
ومحيط الخارج من الخط الخارج من مركز الموافق المنتهى الى محيط
الخارج من الجانبين الى نصف الخط فان الكوكب متى اخذ
في جانب البعد الاقرب من الخارج اى تلك المقادير والقسي
متساوية وان كانت النسبة اعظم من النسبة فاذا وصل اليه رئي
راجعا فان قيل الرجوع يدل على وجود التدوير اذ لم يختص بموضع
معين من البروج والا لزم في العلة ما ذكرتم فلا تتم حدث الخارج
والموافق المذكورين اذ الرجوع في هذه الصورة يختص بموضع
معين من البروج فنقول لا نم ان الرجوع في هذه الصورة يختص
بموضع معين من البروج وانما يكون كذلك لو كان نقطتا ذلك
الخط ساكنتين وليس كذلك بل علم في العلة من اختلاف عاني تقيد
ليما اعنى التفاوت من الوسط والتقدم ان لها تقدما وتأخرا ولو
كان الاختلاف من جهة الخارج لما اختلف غاياته لكونهما بعد
ما سبق من المركزين وعدم اختلافه في نفسه بل كانا ثابتا
ومن تكمل دورة الكوكب في البروج ان له حالا والا لما تكمل دورة
ومن اختلاف زماني اختفاء كل من مسافات الشعاع في اجزاء مما
من البروج مع ان الاختفاء يكون في الذروة فلا يجيء من جهة التدوير
اختلاف بل من جهة الخارج فيقل زمان الاختفاء عند بعده من
الارض ويكثر عند قربه منها لان السير التي تستوي حركة التدوير
فاذا كان ابعد عن الارض كانت حركته ابطأ فيسبقه الشمس
اسرع فيقل زمان الاختفاء ويطول اذا كان اقرب ان حامله
خارج المركز واما في السفليتين فيحدس من كون كل منهما سريع

في سيره والمستقيم الشمس بعد مقارنتها وتظهر متوريا ثم تبعد الوسطانا حد في البطؤ
متدرجا الى ان يقف ثم يرجع وتختفي متوريا وتقارن الشمس في وسط ايام
الرجوع وتقارنها متبعة الشمس وتظهر مشرقا ثم تقف وتستقيم من بطؤ
الى توسط ثم سرعة الى ان تختفي وتدرك الشمس وتقارنها في وسط ايام الاستقامة
فتكون مقارنتها في منتصف زماني الرجوع والاستقامة والبعد في الطول
عنها من قدامها وخلفها اما الزهرة فاكثر من سبع واربعين درجة واما
عطارد فمن سبعة عشر من ان كلا على فلك تدوير حركة مركزه موافقة
لوسط الشمس وان التقدم والتخلف لحركة التدوير وغايته كل بحسب نصف
نصف قطر التدوير واعلم من مطلع كل واحد من الخمسة كل الرجوع وميله
الى المشرق بعد مقارنته كوكب من الثوابت وزائد ميله عن بحث
سعد عنه جميع الابعاد وان التدوير لكل واحد من الخمسة بجملة فلك شامل
الى الارض متحرك الى المشرق والشارح العلامة جعل مع الى المص
واد واقتران كوكبا من الثوابت حالة الاستقامة ثم فارقه فله ميل الى
المشرق بما الاستقامة الى المشرق ثانيا اى بعد الرجوع فالى ان يرا
فارن كوكبا من الثوابت حالة الاستقامة ثانيا سائر فارقه فاله الى
المشرق على النظام الاول يعلم ان استقامة ما ثانيا الى المشرق ومن
الظاهر البين ان ذلك غير محتاج الى البيان ودعوى حركة الحامل
الى المشرق وشي بزعم بلا سابق بيان مع انه محتاج اليه لكن الشارح
انما لم يجعل ذلك بيانا لزعم ان ميله عنه حالة الاستقامة لا يوجب
كون الحامل متحركا الى المشرق وانما يوجب ذلك لو لم يكن حركة
التدوير حالة الاستقامة الى المشرق وليس كذلك اذ حركات
تداوير ما في النصف الاعلى الى التوالي وهو غير مستقيم لان ميله

الى المشرق بعد الغروب الى البرج والثلث والمقابلة وقطع كل البروج
لا يكون بسبب التدوير وان كانت حركة التدوير عند الاستقامة الى
المشرق وهو ظاهر غاية الظهور فيجد كل واحد من الزهرة وعطارد
اذا بعد عن الشمس نحو المشرق تراه يسير سيرا يسيرا الى ان ينتهي
الى حد ما ثم يأخذ في الاستناص الى ان يرجع ويقارن الشمس في
وسط الرجوع ويبعد عنها نحو المغرب وتراه يبعد الى حد ما ثم يأخذ
في الاستناص الى ان يستقيم ثم يقارنها في وسط الاستقامة ويبعد
عنها نحو المشرق فدل على ان مركز التدوير لكل من الزهرة وعطارد
يسامت مركز الشمس حتى لا يكون بعدهما عن مركز الشمس اكثر من نصف
قطر التدوير وانهما يقارنان الشمس في منتصف الاستقامة والرجوع
قيل هذا الحجب الجليل من الطرفان وحق الطالب ان يكون
الغاية لا الحجب نصف القطر فقط اذ قد يوجد غاية البعد الصباحي
اعني غاية بعدهما عن الشمس وقت التخلف عنها مخالفا لغاية البعد
المسائي اعني غاية بعدهما عن الشمس وقت التقدم عليها مع ان
مركز التدوير في موضع معين من البروج فلو كان مركزا تدويرهما
ابدا لمركز الشمس لما اختلف غايتا البعد الصباحي والمسائي
ثم قد يقارنه الى هذا الاختلاف انما كان في بعض المواضع فلذا
ولذا قلنا الباقية فانما يقارن الشمس في وسط الاستقامة وفيما
وسط الرجوع على ما قال بخلاف الثلاثة الباقية يعني زحل والمشتري
والمريخ فانه يرجع عنها في مقابلة الشمس اي كل واحد منها يقابل الشمس
في وسط الرجوع وذلك لان بعد كل واحد منها من ذروة تدويره
ابدا مثل بعد الشمس عن مركز تدويره لان حركة مركز التدوير وحركة
الكوكب على محيط التدوير معا اعني مجموع الحركتين مثل حركة وسط الشمس

فاذا انتهى مركز كل واحد منها الى حضيض تدويره الذي هو وسط الرجوع
اسامت الشمس الى مقابلة مركز التدوير فيكون ثمة مقابلة الشمس مع مركز
الكوكب ومركز تدويره معا واذا انتهى الى ذروة تدويره اسامت الشمس م
الى ان مركز التدوير فيكون ابدا مقابلة العلو مع الشمس في وسط
الرجوع اي نصف اقطاب افلاك تداويرها وانها منها في وسط الاستقامة
اي من ذوي افلاك تداويرها والتدوير لو ضح بمثال السابق عليه
انا في مقدار الفلك الخارج المستدير المريخ يتحرك في كل يوم على التوالي
البروج احدى وثلثين دقيقة ويتحرك فلك تدويره في الصف الاعلى
الى التوالي في كل يوم ثمان وعشرين دقيقة فيكون المجموع مثل حركة وسط
الشمس وهي تسعة وخمسين دقيقة فاذا كان المريخ على ذروة تدويره
وهو مركز تدويره ومركز الشمس في جزء بعينه من اجزاء فلك البروج
ثم يتحرك كل واحد منها بحركة اي حتى صار بعد الشمس عن الجزء
المذكور تسعة وخمسين دقيقة وعن مركز تدويره ثمان وعشرين
دقيقة وبعد التدوير ما ساوي بعد المريخ عن ذروة تدويره وعلى هذا
ابدا فاذا اسامت الشمس الى مقابلة مركز تدويره انتهى مركزه الى
حضيض التدوير واذا اسامت الى مقارنته انتهى مركز الكوكب
الى ذروة التدوير فيكون رجوعه في مقابلة الشمس واستقامته في
مقارنتها ثم وجد غاية بعدهما اي غاية بعد الزهرة وعطارد عن
الشمس صباحا ومساء وهو نصف قطر التدوير المار بالبعد الاوسط الكوكب
في النصف الصاعد منه فيظهر الكوكب على طرفه قبل طلوع الشمس
ومساء اي وغاية بعدهما عن الشمس مساء وهي النصف الاخر من
القطر المذكور فيظهر الكوكب على طرفه في اول الليل مخالفة البعد
في اجزاء فلك البروج فعلم ان فلك التدوير اي لكل من الكوكبين

وذلك لأنهم لما وجدوا أن مركز التدوير إذا كان في أول الجدي كان
في الحضيض والأوج في آخر الجوزاء وإذا كان في أواخر الجوزاء كان
في الحضيض أيضا والأوج في أول الجدي وجدوا أيضا أن المركز
والأوج يجتمعان في أول الحمل إذا وجدوا مجموع البعدين الصباحي
والمسائي فيه أصغر مما في غيره [illegible] في الميزان إذ لا مجموع البعدين
أصغر مما هناك وذلك لاجتماع الأوج الخارج مع حضيض التدوير
في الحمل واجتماع الأوجين في الميزان كما ستعرف بعد فلو فرض حركة
الأوج إلى التوالي لكان وصول الأوج من أول الحمل إلى آخر الجوزاء
مع وصول مركز التدوير من أول الحمل إلى أول الجدي بحركة أسرع وصعودا لما
منها إلى أول الحمل بحركة أبطأ ووصولها إلى أول الجدي مع وصول
مركز التدوير إلى آخر الجوزاء من أول الحمل بحركة أبطأ ووصولها
منها إلى أول الحمل بحركة أسرع [illegible] وإذا كان كذلك أي وإذا
كانت حركة الأوج إلى خلاف التوالي فمتى سار المركز من أول الحمل
إلى آخر الجوزاء انتقل الأوج من أول الحمل إلى الجدي على خلاف
التوالي وإذا انتقل مركز التدوير أي من آخر الجوزاء إلى أول
الجدي أي إلى التوالي انتقل الأوج أي من أول الجدي إلى آخر
الجوزاء على خلاف التوالي فحصل اجتماعهما في الحمل والميزان وتقابلا
[illegible] في أول الجدي وآخر الجوزاء والفلك المحرك للأوج إلى
خلاف التوالي يسمى له المدير ثم وجد البعد الصباحي والمسائي
في الحمل أعظم مما كان في الميزان فعلم أن مركز المدير خارج عن مركز
العالم إذ لو كان مركزه مركز العالم لاستوى مقدار نصف قطر
التدوير في الموضعين لتساوي بعده عن مركز العالم فيهما ضرورة
مقارنة مركز التدوير الأوج فيهما وإذا كان المدير خارج المركز

تقرب من الأرض تارة وتبعد أخرى حتى إذا قرب يرى غاية البعد
الصباحي والمسائي أعظم وإذا بعد يرى أصغر وإذا كان كذلك
كان مركزه على محيط فلك خارج المركز على حال إذ أن مركزه على
محيط فلك خارج المركز إذ لو كان على محيط فلك موافق المركز لما قرب
من الأرض تارة وبعد أخرى فلم يختلف غاية بعدها وقد وجد بعد
عطارد عن الشمس إلى غاية بعده عنها أي مقدار نصف قطر
تدويره في الجوزاء أي في [illegible] الجدي أي [illegible] له أعظم مما كان
في غيرهما فعلم أن مركز التدوير في هذين الموضعين أقرب إلى
الأرض ويلزم أن يكون الأوج [illegible] إلى المغرب لأنه متى سار مركز
التدوير في أول الحمل إلى أول الجدي حصل في الحضيض وكان
الأوج في آخر الجوزاء فيكون بعد المركز من أول الحمل إلى التوالي
أكثر من بعد أول الحمل [illegible] الأوج إلى التوالي ومتى سار مركز
التدوير أي من أول الحمل إلى آخر الجوزاء حصل في الحضيض فيكون
الأوج في أول الجدي فبعد المركز من أول الحمل إلى التوالي أقل مما
من أول الحمل والأوج إلى التوالي فلو كانت حركة الأوج إلى التوالي
لكانت أي حركة الأوج أسرع من حركة المركز تارة وأبطأ أخرى
[illegible] ومتى سار مركز التدوير من أول الجدي إلى آخر الجوزاء
حصل في الحضيض فيكون الأوج في أول الجدي فلو كانت حركة الأوج
إلى التوالي لكانت أبطأ من حركة المركز تارة ومساوية لحركتها
في السرعة والبطء أخرى [illegible] والاحتياج إلى فرض اجتماع
المركز والأوج في أول الحمل حتى [illegible] ليلزم وصول
الأوج مع مركز التدوير معا إلى أول الحمل حين مفارقة المركز أول
الجدي ومفارقة الأوج آخر الجوزاء على [illegible] حركة الأوج إلى التوالي

وكان اوجه عند اول الميزان وحضيضه عند اول الحمل كان البعد
الابعد والاقرب في الحمل اكبر من حضيض المدير اعظم مما كان
في الميزان لكونه من اوج المدير اذا عرفت هذا فاعلم ان لكل
واحد من العلوية والزهرة فلكا صغيرا مركوزا في فلك خارج
المركز ومن الممتنع ان يكون خارج المركز محوا عن فلك اخر موجب
بحركة استدارة الخارج ان يكون لكل واحد منها عشرة افلاك
الفلك الاول الممثل محدبه لزحل مماس مقعر الفلك الثامن ومقعره لمحدب
ممثل المشتري ومقعر ممثل المشتري لمحدب ممثل المريخ ومقعر ممثل المريخ
لمحدب ممثل الشمس ومحدب ممثل الزهرة لمقعر ممثل الشمس ومقعره لمحدب
ممثل عطارد والثاني الخارج المركز وهو الحامل للتدوير وهو في ثخن
الممثل والثالث التدوير وهو في ثخن الخارج اما الفلك الممثل فانه
يتحرك الى التوالي على خلاف حركة حول مركز العالم على قطبين مسامتين لقطبي
فلك البروج كحركة فلك الثوابت واما الفلك الحامل فانه يتحرك الى التوالي
ايضا حول مركزه على قطبين غير قطبي الممثل الا لزحل في كل يوم دقيقتان
وللمشتري خمس دقائق وللمريخ احدى وثلاثون وللزهرة تسعة وخمسون
دقيقة واما فلك التدوير فانه
يتحرك في النصف
الاعلى الى التوالي ما
لزحل في كل يوم
سبع وخمسون
دقيقة وللمشتري
اربع وخمسون
دقيقة وللمريخ ما
عشرون دقيقة وللزهرة
سبع وثلاثون دقيقة
وهذه صورة افلاك العلوية
والزهرة حسب التصور

ولما تقرر ان فلك المدير لعطارد خارج المركز وكان من الممتنع ان يكون
خارج المركز محوا عن فلك اخر في ثخنه كما عرفت وجب ان يكون
لكوكب عطارد اربعة افلاك الفلك الاول الممثل بفلك البروج محدبه
مماس لمقعر فلك الزهرة ومقعره مماس لمحدب ممثل القمر الفلك الثاني
الخارج المركز المسمى بالمدير ويكون في ثخن الممثل كون الخارج في ثخن الممثل
في سائر الكواكب الثالث خارج المركز ايضا يسمى الحامل للتدوير وهو في ثخن
المدير كالمدير في ثخن الممثل ويكون لهذا الكوكب بسبب فلك الخارج المركز
اربع متممات اثنان للمدير من الممثل واثنان للحامل من المدير واو
جان وحضيضان اثنان من الممثل يسميان اوج المدير وحضيضه
واثنان من المدير يسميان اوج الحامل وحضيضه الفلك الرابع فلك التدوير
وهو في ثخن الحامل اما الفلك الممثل فانه يتحرك بقدر حركة الثوابت حول مركز
العالم على التوالي ويظهر منه اوج المدير وحضيضه واما المدير فانه يتحرك مثل
حركة مركز الشمس الوسطى اعني فضل حركته على حركة اوجها الى خلاف التوالي
حول مركزه
ويظهر منه
الحركة

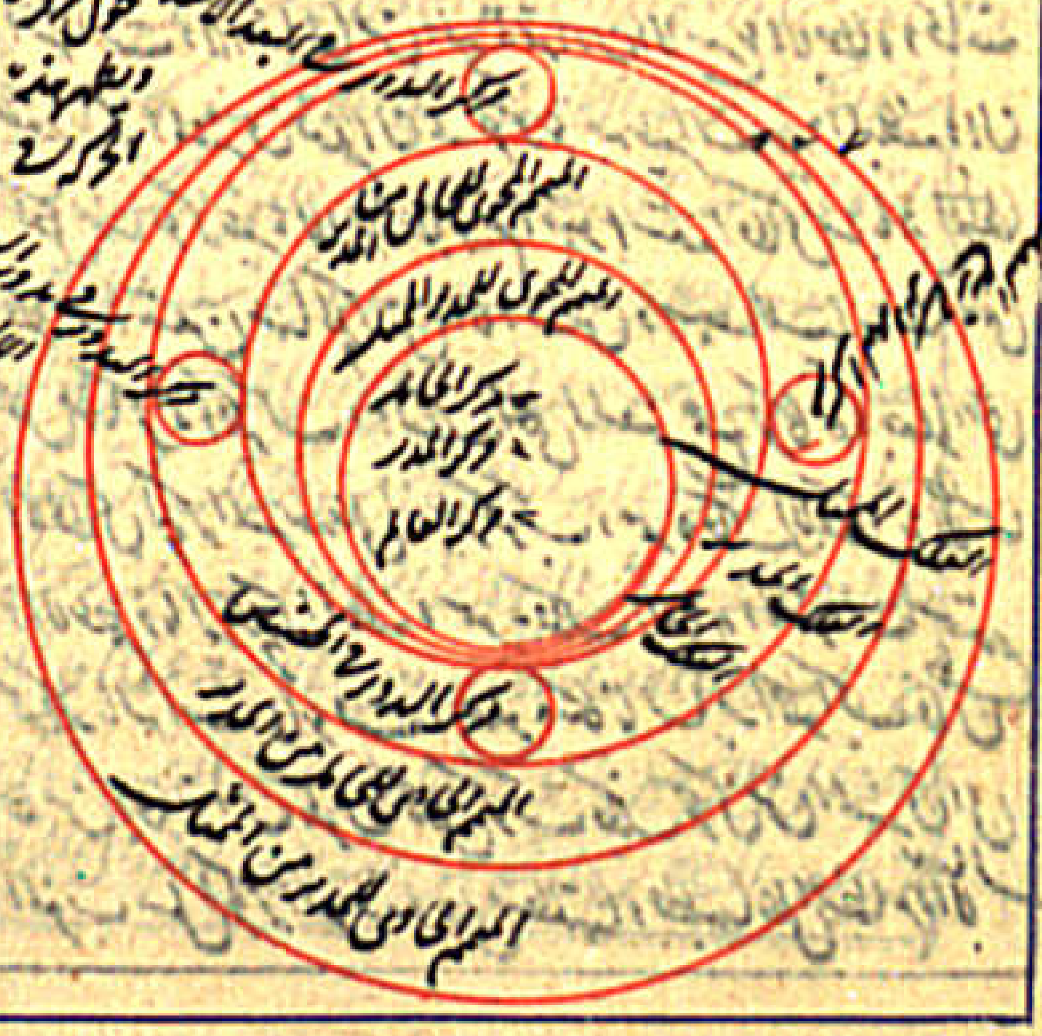

[illegible]

البحث السابع في ترتيب الاجرام ونضدها ان الاجرام النيرة من
والكواكب نجدها باسرها متحركة حركة بسيطة يطلع ما يطلع منها من المشرق
سائرا الى المغرب فاذا غاب عنا مدة ثم عاد الى المشرق ثانيا طالعا كما
طلع اولا وهكذا ابدا ويتحرك ما الى المغرب منها على موازاته وسميت
بالحركة اليومية لتتميمها الدورة في قريب من يوم بليلته كما عرفت
وانما عرفت وحدتها بحركة الكواكب كلها على دوائر موازية لمنطقتها
وعلى قطبيها على النظام والاتصال وعدم التغير في ابعاد ما منها
ثم نجدها ببطء ومنها متحركة حركة بطيئة بسيطة على الراي الاصح من المغرب
الى المشرق وسميت بالبطيئة وهما ان الحركتان شاملتان لجميع
ما دونهما من الكواكب والاجرام العلوية والسريعة كرة الاثير عند
بعض ثم نجد السيارات السبع ذات حركات مختلفة وحيث انها اذ لا
تلزم دوائر بعينها من المتوازية بل تنتقل من واحدة الى اخرى
وتميل تارة الى الشمال واخرى الى الجنوب غير حافظة نسبتها الى
الثوابت ولا اشكالها من التي تقارن الاسرع الابطاء وتخلف
متوجهة نحو المشرق فعلم ان ثمة حركة غريبة غير السريعة والبطيئة والى
لكل منها حركة غيرها الا حركة فالاجرام اثبتوا التسعة افلاك في بادي ارائهم
نظام منهم اثنين منها للحركتين الاولتين وسبعة للسيارات سمي
كل منها كرة الكوكب والفلك الكلي للصغير جميع حركاته وجعلوا اعلى
الافلاك للحركة السريعة على انه غير مكوكب وسموه فلك الافلاك والاطلس
والاعظم وما يليه للحركة البطيئة وسموه فلك البروج والثوابت لتسميتهم
كواكبه ثابتة الى وقت وجعلوه مكانا لسائر الكواكب فان قلت
من ابى جاز ان يكون لكل كوكب فلك يتحرك من المشرق الى
المغرب مثل الحركة اليومية وعلى منطقتها وقطبيها على النظام والاتصال

وعدم التغير والانفكاك عن الثوابت على افلاك شتى جاز ذلك نعم
الا انهم اكتفوا بكون التاسع محركا للكواكب حركة سريعة والثامن محركا
لها حركة بطيئة لما قال بطلميوس في صدر كتاب المجسطي من انه ليس في
السموات فضل لا احتياج اليه ومن هنا ذهب الى ان علم الهيئة مبني
على السلم الخلقي فلما ان ادرك ثبات الحال حسن الترتيب والاعتدال
والخلو عما لا احتياج اليه من تلك الاجرام مقتضى اثبات هذه الامور وبحثها
ونصيرها مبدا عادة او خلق وبالجملة حالة للنفس شبيهة بحال حصلوا
النسبة الباقية للسيارات السبع على ترتيب خسف بعضها بعضا فما
لزحل والمريخ للمشتري ثم للمريخ والادنى القمر الذي فوقه لعطارد ثم
للزهرة اذ وجدوا القمر يكسف الستة من السيارات وكثيرا من الثوابت
التي هي على طريقه في ممر البروج وعلى هذا الترتيب وجدوا الادنى يكسف
الاعلى والثوابت يكسف كلها الا انه لم يتيسر في امر الشمس اذ لم
يكسف بغير القمر فذهب بعض القدماء الى انها تحت عطارد والزهرة
والانكساف وردوا بجواز ان لا يكون مرورهما بين الشمس والابصار اذ
شرط الكسف توسط الكاسف بينهما والا لا يكسف كما في اكثر اجتماعات
القمر وبانهما صغيران ... كالقمر وان القمر اذا كسف منها يبعد
الجرم احد جانبيها لظهور الكسف للابصار والكاسف معظم كسف وهو
مضي وذهب بعض المتأخرين الى انهما تحتها لاقتضاء النظام
الطبيعي ان يكون ابطأ حركة من الكواكب اكثر بعدا واعظم
مدارا وان يكون الشمس واسطة في النظم والترتيب بمنزلة شمسة القلادة
بين ما يبعد عنها الابعاد الاربعة وبين ما لا يبعد عنها الا البعد
والى ما ان بطليموس استحسنا لما فيه من حسن الترتيب وتاكيده الا ان
عند بعض المتأخرين لما حكي عن الشيخ الرئيس انه راى الزهرة كشامة

على صحتها واليه اشار بقوله ولما كان القمر يكسف عطارد وعطارد
الزهرة والمريخ المشتري والمشتري زحل وزحل الثوابت علم ان
فلك الكاسف تحت فلك المكسوف وانما يعرف الكاسف من المكسوف
باختلاف لونهما وظهور لون الكاسف عند المقارنة دون المكسوف
ولما وجدت الزهرة في بعض اجتماعاتها بالشمس كانها شامة على
وجهها دون المريخ فانه لم يعرض له ذلك علم ان فلك الشمس فوق
فلك الزهرة وتحت فلك المريخ هكذا قاله الشيخ ورأيت بعض
المهندسين وهو الامام العالم المحقق مؤيد الملة والدين العرضي
اطاب الله مثواه ينكر ذلك اي كون الزهرة تحت الشمس
ويعتقد ان فلك الزهرة فوق فلك الشمس واليه ذهب ايضا
المولى المحقق العلامة استاذ الدنيا قطب الحق والملة والدين الشيرازي
برد الله مضجعه وبينه في كتابه المسمى بالتحفة الشاهية احسن بيان من
اراده فليطالعهما وذكر ان حدوث حسن الترتيب وجودة النظام
خطابي اقناعي واما حدوث رؤيتها كشامة في صفحتها فيحتمل ايضا
لانه ذهب بعض الناس ان في وجه الشمس نقطة سوداء فوق
مركزها بقليل كالمحو في وجه القمر وعلى هذا يسقط الاستدلال
ونقول من رأى في وجهها شامة ذكر اسوء من رأى شامتين
وحسبهما الزهرة وعطارد ويجوز ان يكون احدهما هذه النقطة
والاخرى عطارد وان كان فيه بعد اذا عرفت هذا فنقول
يجب ان يقسم كل واحد من الافلاك السبعة الى افلاك بحسب
حركة كوكبه المختلفة منها مطابقة لما يوجد وقد عرفت ما اورده
المص فيه فهذه التسع هي التي لم يجوزوا ان يكون اقل منها
واما في جانب الكثرة فلا قطع وبذلك القمر اكتفى دونه ان يمكن

فيها الكليات ولكون ما دونه او دون ما دونه الاسطقسات
وهي طبقات كما اشار الى ذلك المص في المقالة التي تلي هذه
المقالة وصورة هذه الاجرام في احاطة بعضها ببعض على ما هو المشهور هكذا

ولما وجد للشمس بعد مخصوص عن بعض الثوابت حتى كانت في الجدول
ثم بعد الدهور الطويلة وجدت على بعد اكثر من ذلك اي عند عودها
الى الاعتدال الربيعي فدل ذلك على ان الثوابت تتحرك الى المشرق
لانها ان لم تكن متحركة او تكون متحركة الى المغرب لما وجدت على
بعد اكثر بل على بعد مساو او اقل وقد وجد ايضا مواضع الاوجات
سوى اوج القمر واحد اوجي عطارد وايله الى المشرق بمقدار حركة
الثوابت علم انها تتحرك بحركة فلك الثوابت اي بمقدار حركة
الثوابت حركة بطيئة الا ان لكل كوكب فلكا تحركه او حركة مساوية
لحركة الثوابت اولان كرة واحدة تماس سطحها الاعلى مقعر الفلك الاعلى

وأما الجذب فلك الجوزهر اى لزحل افلاك الكواكب سوى الشمس تحتها ويحرك جميعها
الى جميع الاوجات بل جميع افلاك الكواكب وفي سطح محيط الممثل قطبهما والمائل احد
مع التوالي الى المشرق وهي اي حركة الكرة بل الافلاك تحرك بحركة الفلك
الاعظم الى المغرب وهذا الموضع يبحث لانه يلزم على الاول على اصل التدوير
في الشمس ان ثبت لها فلك اوج محيط بفلكها ويحرك بقدر حركة الاوج ان
ممثل المريخ كان سطح يحرك اوجها على الثاني لزم سطح ممثلات اكثر الكواكب
وان لم يجب حركة اوج غير الشمس الى ممثلاتها وحركة اوجها على اصل الثاني صح
الى ممثله وعلى اصل التدوير الى ممثل المريخ وعلى تقدير ان تكون اوج الكوكب
متحركة بحركة ممثله لا يلزم ان تكون متحركا بحركة الفلك الثامن اذ حركة الحامل
للمحوي قد تكون واجبا وذلك اذا اختلف مركزاهما وحرك الحامل على محور
غير مار بمركز المحوي اذ على هذا التقدير لو تحرك الحامل ولم يحرك المحوي لزم
احد الامور السبعة وهو الخرق او التخلخل او التكاثف او التداخل او احتمال
نصف العظم او النمو او الذبول وهو ممتنع لان الخرق على الفلك كما هو المشهور
على المحققين وقد يكون جائزا وذلك اذا لم يكن كذلك وهو صور اربع لانه اما
ان يتحد مركزاهما او يختلفا وحركة الحامل على محور مار بمركز المحوي على التقديرين
تحرك المحوي الى جهة حركة الحامل او الى خلافها فالحامل في هذه الصور الاربع
يجوز ان يحرك المحوي وذلك اذا امتنعت النفس المحركة في الحامل الى ان
قدرت على تحريك بعض جسمه وجوزنا حركته وذلك اذا لم يبلغ شيء في القوة
الى هذه الدرجة والله اعلم بالصواب بسم الله الرحمن الرحيم
المقالة الرابعة فيها خمسة مباحث الاول في العناصر ومباحث
المبحث الاول في استدارة السطح الظاهر من الارض قال رحمه الله الارض
ليست مستوية في طول المشرق والمغرب والا لكان طلوع الشمس على جميع
المساكن اي المساكن التي هي بين المشرق والمغرب وغروبها عنها

اي عن تلك المساكن دفعة وهو ظاهر والتالي كاذب فانا اذا اعتبرنا خسوفا بعينه
اي بواسطة زمان الخسوف الذي هو وقت واحد بعينه وهو وقت تقابل
النيرين لم يجد في البلاد الشرقية الا في وقت واحد من الليل بل يجد
في البلاد الشرقية في ساعات اكثر من الليل ويجد تفاوت الساعات
بين الوقتين على نسبة البعد الذي بين المسكنين فان كل مسكنين متساويي
العرض فيما الف ميل فان الشمس تطلع على الشرقي وتغرب عنهم قبل
طلوعها على الغربي وغروبها عنهم بساعة مستوية وان كان بينهما خمسة عشر ميل
نصف ساعة مستوية وهي مقعرة اي الارض ليست مقعرة في طول المشرق
والمغرب والا لكان طلوعها على اهل المغرب قبل طلوعها على اهل المشرق
اي في مساكن عديمة العرض او متفقة العرض والا لزم بطلان الامر بالعكس
وانما شرطنا ذلك لان مختلفي العرض قد يكون الامر على ما ذكره وذلك
اذا كان اقلهما عرضا اكثرهما طولا وكانت القطعة التي تطلع منها الكوكب
شمالية عن تقاطع الافقين اذ لو كانت جنوبية فتطلع اولا على الشرقي ولو
كانت التقاطع فيطلع عليهما معا بل محدبة اي بل الارض محدبة في طول
المشرق والمغرب اذ لا يخلو عن احد الامور الثلثة فاذا بطل
الاولان تعين الثالث واما في السمت اي الجنوب فلانها اي الارض لو
كانت مستوية لما ازداد السالك الى الشمال ارتفاع القطب الشمالي
وانحطاط الجنوبي ولو كان كذلك لما ظهرت الكواكب كانت خفية
في الشمال ولا خفيت عنه كواكب كانت ظاهرة في الجنوب وهذا
لكن التالي باطل بالمشاهدة ولو كانت مقعرة لكان التوغل في الشمال
يوجب خفاء القطب الشمالي والكواكب القريبة منه والتوغل في الجنوب
يوجب خفاء القطب الجنوبي والكواكب القريبة منه والامر بالعكس بل
محدبة اي بل الارض محدبة فيما بين الجنوب والشمال ويؤكد في بعض

في بعض النسخ واما فيما بينهما اي من المشرق والمغرب والجنوب والشمال
فلحصول الكل واحدهما اختلاف زمان الآفاق اي تقدم الطلوع وتأخره وازدياد
ارتفاع القطب وانحطاطه للسائرين في تلك الجهة فان السائر على خط
من المشرق والشمال مثلا يتقدم له الطلوع ويزداد ارتفاع القطب
على ما كان عنده في الموضع الذي فارقه بقدر ما يقتضيه تباعده
الى المشرق والشمال ولا بد من تلك الزيادة اذ بدونها لا تثبت التحدب
من جميع الجوانب وذلك التحدب على شكل الكرة لا لما يجد التفاوت
في اوقات الخسوفات وفي عروض البلدان على حسب مسافات
اجزاء الدائرة وذلك لان نسبة ما بين الامتداد والانتهاء في السير على
خط نصف النهار ولكن النسبة مثل ما في مسافة ما بين الامتداد والانتهاء
في السير على خط الاستواء او ما يوازيه ولكن هنا من قبل كمية ارتفاع
القطب وانحطاطه عن فضل ما من الارتفاع في المسكنين او كان
للقطب ارتفاع في المواضع الذي فارقه ثم هت عشر درجة على الوضع
المذكور الى تقدم او تأخر الطلوع في المسكنين هو نصف ساعة يعني
سبعة اجزاء ونصفا اذ مقدار ساعة مستوية خمسة عشر جزءا من دور
المعدل فان السطح الظاهر من الارض مستدير والتقريع في هذا
الدليل بانه انما يدل على استدارة الحد المسكون من الارض لا على
استدارة جميع الارض لجواز ان يكون نصف كرة لا يتوجه علينا لانا
انما ادعينا من جهة النظر التعليمي الاستدارة السطح الظاهر اي المرئي
منها في ظاهر ما تضاريس بسبب الجبال والوهاد وهي بمنزلة الخشونات
تكون في ظاهر بعض الاكر الصغار فكما ان تلك الخشونات لا تبطل
كرية الاكر فكذلك التضاريس لا تبطل كرية السطح الظاهر من الارض
وكان هذا جواب عن دخل مقدر هو ان السطح الظاهر من الارض

كيف يكون كريا مع وجود التضاريس بسبب الجبال الشامخة والوهاد والغار
فاشار الى الجواب عنه بان التضاريس التي تعرضها من جهة الجبال
والاغوار لم يخرجها عن اصل الاستدارة اذ لا نسبة لها محسوسة اليها
فان نسبة اعظم جبل عليها وهو ما ارتفاعه فرسخان وثلث اليها كنسبة
سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا على ما بين في علم المساحة
ثم انه اشار بقوله سطحها الظاهر الى هذا لا يكون مقصود الحكيم الاستدارة
البحث الثاني في ان الارض عند السماء كمركز الكرة عند محيطها والمراد
منه شيئان احدهما ان مركزها منطبق على مركز العالم والثاني انها
ليست بذات قدر محسوس بالنسبة الى بعض الافلاك اما الاول فلانه
والى المدلول اشار بقوله ووضعها اي وضع الارض في وسط الفلك
الاعظم لوجدانا الكواكب في جميع النواحي على قدر واحد ولولا انها
في وسطه لاختلفت اقدار الكواكب في النواحي لاختلاف الابعاد بينها
وبين الابصار وفيه نظر لان اختلاف الابعاد لو كان موجبا لاختلاف
رؤية الاقدار لما رؤيت الكواكب في جميع النواحي على قدر واحد لاختلاف
الابعاد باختلاف النواحي وان فسر النواحي بنواحي السماء ففيه ايضا
نظر لانا لا نجد الكواكب في الافق ووسط السماء على قدر واحد
وان سلم فذلك انما يدل على ان الارض ليست مائلة الى احد الجانبين
لا لغير بل الدليل عليه انه لو لم يكن كذلك لكان مائلا عنه الى جانب
وليس كذلك والذي يدل على انه ليس مائلا الى احد الجانبين تساوي
زمان ارتفاع الكواكب وانحطاطها مدة ظهورها وتساوي مقادير
اجزاء ما كان على الافق او على بعد متساو بينهما وقوم
انخساف القمر على تقابل او اكثر من المقابلة والذي يدل على انه ليس
مائلا الى احد القطبين مساواة ازدياد النهار على النهار من الجانب

الشتوی الی الصیفی لاشتماله علیه فیما تمامه المستتر ملتشابهی اللیل النهار
فی الوسط من جمیع الآفاق المائلة لان آفاقها علی صدر المثل الی
المنطقتین فیصل السماء بمختلفین اصغرهما فی کل موضع یظهر فیه القطب الآخر
وانما هو النصف الظاهر ویزداد صغره بازدیاد ارتفاع القطب ویکون
المنطقتان کمختلفی الاقسام وکذا المدارات فی انصافها بالعکس
الی الظاهر منها واذا اکثر تحصل الترتیب الموجود فی النهار واللیل بحسب
الزیادة والنقصان والمساواة کما فی المقالة السابعة والذی یدل
علی انه لیس مائلا الی احد السمتین ظهور النصف من الفلک دائما وتساوی
الملونین فی الکرة الشمسیة مطلقا [illegible] عند کون الشروع سطح المنطقة
والسافل وهو ان الارض لیست بذات قدر محسوس بالنسبة الی
الفلک علی اشارة الیه لیس لها عند الفلک قدر یعتد به ای عند الفلک
الذی هو دونها فلک الشمس انها قدر محسوس بالنسبة الی دونها من الکواکب
کون النقطة الظاهرة من فلک البروج من النصف بحسب الحس علیه
مائة بالاطلاق اراد بهذا المخصص فلانها لو کانت ذات قدر بالنسبة
الی الکان [illegible] من السطح المار بوجه الارض الفاصل بین الظاهر
والخفی من فلک الافلاک ومن السطح المار بمرکز الارض الموازی
لذلک السطح ولو کان کذلک لما کان الظاهر منها انصافها والکواکب
لانا نجد [illegible] ظاهرة [illegible] علی طلوع کل من الکوکبین
المتقاطرین مع غروب الآخر المحدث الثالث فی ان الارض
ساکنة فی الوسط والمراد ان مرکز ثقلها منطبق علی مرکز العالم و
لیس لها منه حرکة اینیة ولا علیه حرکة وضعیة اما الاول فلمیل الثقال بالطبع
الی مرکز العالم علی سمت مستقیم متقوم عمود علی سطح مماس کرة الارض
علی مسقطه والکل الموجود [illegible] بالتجربة [illegible] الی المرکز لولا ما یمنعه

الارض الا ان الخط المستقیم الخارج من نقطة تماس الکرة والسطح الی المرکز
یکون عمودا علی السطح ایضا کما بین [illegible] فی الاکر فیحصل [illegible]
بالاستقامة فلو ان الاثقال تطلب المرکز من جمیع الجوانب وتتدافع
[illegible] مرکز ثقلها
مرکز العالم [illegible] عنده لسکونه [illegible] من انطباق مرکزی ثقلها
وحجمها علی مرکز العالم ان مرکز ثقلها هو مرکز حجمها واما الثانی فلانها لو
تحرکت من الوسط حرکة اینیة لعرض ای عرض لو لم یکن فیه واما الثالث
وهو انه لیس لها حرکة وضعیة من المغرب الی المشرق کما ظنه قوم من
الاوائل فالیه اشار بقوله ومنهم من زعم انها تتحرک الی المشرق بسبب
وایهم الی هذا القول انهم لما راوا الکواکب حرکات بطیئة الی المشرق
وحرکة سریعة الی المغرب واستحال عندهم کون الجسم الواحد متحرکا بحرکتین
الی جهتین [illegible] الحرکتان بالذات او بالعرض او احدیهما
بالذات والاخری بالعرض ولم یمکنهم اسناد الحرکات البطیئة الی
الارض لاختلافها فاسندوا الحرکة السریعة المتشابهة الیها فالطلوع
الکواکب فی المشرق وغروبها فی المغرب لذلک لا لحرکة الفلک
الاعظم فانه ساکن فان قیل اثبات الفلک وهو التاسع انما
هو لتحریک الکواکب الی المغرب فاذا لم یتحرک الیه فلا حاجة الیه کأنه
فلک تاسع ساکن اثبات فصل لا احتیاج الیه فالصواب ان
یقول لا لحرکة الفلک الاعظم فانه غیر موجود [illegible] الفلک الاعظم
هو الفلک المحیط بسائر الافلاک الذی تنتهی الفلکیات الیه فوجود
الفلک الاعظم وهو الثامن علی هذا الرأی ضروری فالصواب
ان یقول لا لحرکة الفلک الاعظم فانه متحرک حرکة بطیئة وهو باطل
لان الارض علی هذا الرأی تتحرک فی عشر ساعة [illegible] اعنی

والمشرق فرسخ وثلث فرسخ لان محيط الدائرة هو اربعة وعشرون
الف ميل تمر في اربعة وعشرين ساعة في يوم بليلة وليس في
المتحركات الارضية ما يتحرك في عشر ساعة هذا القدر فكان من الواجب
ان لا نرى السحاب وكذا كل شيء من الطاير يتحرك الى المشرق ولما كان
الطاير الى البلاد الشرقية يلحقها لسبق الارض وان لا نرى السحاب
والطيور اصلا وان لا يرجع المرمي في الهواء الى موضعه الاول بل
الى الجانب الغربي لحركة الارض واعترض عليه بانا لا نم انما ذكرت
لزم ما ذكرتم لجواز ان يشايعها الهواء في حركتها كما يشايع الاثير للفلك
واذا كان كذلك فلا يلزم ما ذكرتم والمص لما اعتمد على رده هذا
الاعتراض قال لا لانه لو كان كذلك لما كان الطاير الى البلاد الشرقية
يلحقها لكون حركة الارض اسرع من حركته لعوده الى الموضع الاول في
اليوم بليلته لان الملازمة ممنوعة لجواز ان الهواء المتصل بالارض
شايعها في حركتها كما شايع الاثير الفلك بل لان الحركات ذوات
الاذناب بحركتها ذات مبدا ميل مستقيم الى اسفل
ولذلك لزم سقوطها عاشق الحدرت على الاستدارة فيمتنع ان تتحرك
على الاستدارة والا لكانت ذات مبدا ميل مستدير فكانت
ذات مبدا ميلين متضادين وهو مع كونه امرا غير وارد لانا نقول
من ان الهواء لو كان متحركا في مثل تلك الحركة السريعة لزم احساسنا
بحركة الهواء وان لا نرى السحاب ولا الرياح وخصوصا الصغيرة
متحركة نحو المغرب والاسع حركتنا الى خلاف جهة حركة الارض لان
ذلك انما كان يلزم لو لم نكن نحن متحركين مثل تلك الحركة ايضا والا
لو صح ذلك لزم امتناع حركة جالس السفينة الى خلاف جهة حركتها
لان حركة الهواء الذي في داخل السفينة اسرع بكثير من حركة جالسها

ولزم ايضا احساسنا بحركة الهواء الداخل وعدم ادراكنا حركة الجسم المرمي في جو
السفينة الى خلاف جهة حركتها وكذا عدم احساسنا بحركة الهواء المتحرك بحركة الفلك
ونحوها الى خلاف جهة حركة السفينة بل انما نقول شايعه الاثير للفلك
ممنوعة وحركة ذوات الاذناب لحركات ما شايعه لما زالت عن مدار
المعدل لكنها قد تتحرك من الشمال الى الجنوب في نفس يسير بما تحركها
موازنة تارة وغير موازنة اخرى فليس الا مشايعة ثم لكن لا مشايعة هنا
والا لما وقع نحو ان الحملان في الصغيرة الكبيرة المرميان في الهواء من
سمت خط واحد على الارض على ذلك الخط لان تحرك الهواء للكبيرة
يكون اقل من تحريكه للصغيرة بل كان يجب ان تقع الكبيرة في الجانب الشرقي
من الصغيرة والوجه بخلافه فان قيل هذه الوجوه انما تدل على انها
ليست متحركة على الاستدارة الى الشرق ودعوكم اعم من ذلك فيشمل
ما ينقض ايضا في ساير الجهات كما يقال مثلا لو تحركت الى المغرب لو
ان لا نرى السحاب متحركا نحو المغرب ولما كان الطاير الى الموضع الجنوبي
يلحقه وان لا يقع المرمي في الهواء الى موضعه الاول بل في الجانب الشرقي
فان قيل هذه الوجوه انما تنهض على من يجعل الحركة الوضعية للارض
فقط لا على من يجعل بعضها للارض وبعضها للسماء وقلنا النقض المسند
الى الارض ان كان اسرع من حركة السفليات انتقض الجميع عليه
والا انتقض عليه الاخيران وانما ابطل الاولان كون الارض متحركة
نحو المشرق بما ذكرناه ولم يبطلوه بما ذكره المص وهو انها ذات مبدا
ميل مستقيم فيمتنع ان تتحرك على الاستدارة بالطبع اذ الاثر لا يلزم
من امتناع حركة الارض على الاستدارة طبعا حصول المطلوب لجواز ان تتحرك
بالاستدارة قسرا او ارادة لان البيان طبيعي لا يعلمي وهم يتحاشون
عن استعمال غيره في مطالبهم ولهذا اشتهر ودعوا في اثبات استداره

البسائط الى الامور المبنية على الرصد والاعتبار لا الى التمسك الطبيعي
من ان تغير الكرة من الاشكال يقتضي اختلاف الاجزاء ولكن
البحث الرابع في سائر احكام العناصر قال اعلم انه ويستحيل
الى الارض باردة بالحس ويابسة لان اليبوسة هي الكيفية التي بها
يعسر الجسم قبول الاشكال وتركها بغيره والارض كذلك فيكون يابسة
والماء ايضا فشكل كري لان سطح العالي مستدير الا لما ظهر ارتفاع البحر
اذا قرب من جبل اعلاه وقبل اسفله بل ظهر اعلاه واسفله معا ولما
بطلانه يظهر للتقارب البعيد قليلا قليلا كانه طلع من الماء على التدريج على
ما دل عليه اثباته ويراه بعضها ارفع من بعض على الجبل المذكور لا يقال
انما يلزم استدارة السطح الظاهر من الماء ان لو لم يكن المانع من رؤية
اسفل الجبل الا حدبة الماء وهو ممنوع لجواز ان يكون المانع كثرة الابخرة
في حضيض الجبل وقلتها في قلته وايضا من الجائز ان يكون البعد المتساوي
من الحضيض وقلته اقل بجانبه ومن اسفله واذا كان قطعها اسرع منه لانا نجيب
عن الاول بان كثرة الابخرة يرى الاشياء اعظم فكان يجب ان يرى
الناظر المرتفع في الحضيض اعظم لكونها اغلظ دون من الى على القلت
وعن الثاني بان لو كان ذلك لما رئيت القلة قبل الاسفل اذا كان
الجبل قائما او مائلا الى خلاف جهة المتقارب منه لكون البعد بينه
وبينها قلة اكثر من بينه وبين الاسفل ولقرب جانبه ومنه في والباقي
سطحهما ولاثانيا ارضنا الماء الى فوقه قسرا وعاد الى طبعه نزل الى كرية
وليس ذلك الا كونه كريا فسر الذوال التقادير فهو ذو سطح والماء
مع الارض كرة واحدة وذلك لان ما يدل على استدارة سطح كل
واحد منهما وحده دل على استدارة السطح المركب من الارض
والماء فاذن يحيط بهما سطح واحد متساوي الخطوط الى ارجه من مركزها

الماء مركز الكرة بالطبع م

الماء على سطح الارض فتراها فيها من التضاريس واما ان سطح الماء
محيطا بالاسفل انه ان يكون موضع منه اقرب الى مركز العالم وما الماء
الماء اليه سيلانه فهذا اميل من العالي الى المنخفض الى ان يتساوى
بعد جميع اجزاء سطحه عن المركز وهو اي الماء بارد بالحس رطب لان
الرطوبة كيفية بها يصير الجسم قابلا للاشكال وتركها بسهولة والماء كذلك
فيكون رطبا ويقتضي طبيعته الجمود لاقتضائها البرد المقتضي للجمود ويكون
سيلانه قسريا ولقائل ان يقول لا نم ان مطلق البرد يقتضي الجمود بل المقتضي
للجمود هو البرد المفرط وليس حال برد الماء اقوى من برد الارض لان
الحس يستبرد الماء فوق ما يستبرد الارض وبرد الارض يقتضي الجمود
فكيف لا يكون برد الماء مقتضيا له قلنا لا نم انه اقوى والحس انما
يستبرده اشد لان الماء لرقته ولطافته ينبسط على العضو ويصل اثره
الى عمقه لكن الشمس اذا اورث من تحت الراس تحت تلك الا
والهواء الحي وردها فيعرض له الميعان لذلك واذا ابعدت عنه تحت
عاد الى طبيعته فيجمد وبهذا اشارة الى جواب سوال مقدر وتقريره ان
يقال لو كان مقتضى طبيعة الماء الجمود لما كان مقتضى طبيعة الميعان
لان الطبيعة الواحدة لا تقتضي اثرين متضادين والتالي باطل لاقتضاء
طبيعته الميعان لانه لو خلي وطبعه ولم يعرض اسباب من خارج مثل
برودة الهواء الحي وردها فيعرض له الميعان لذلك واذا ابعدت
عن السبب عاد الى طبعه فيجمد وبهذا اشارة الى جواب سوال مقدر
وتقريره ان يقال لو كان مقتضى طبيعة الماء الجمود لما كان مقتضى
طبيعة الميعان لان الطبيعة الواحدة لا تقتضي اثرين متضادين والتالي
باطل لاقتضاء طبيعة الميعان لانه لو خلي وطبعه ولم يعرض اسباب
من خارج مثل برودة الهواء وغيره لكان بالبقاء الميعان

وتقرير الجواب لا نسلم ان الماء بطبعه مقتضي السيلان بل الشمس اذا دنت
من سمت الراس سخنت الارض والهواء اللذين يجاورانه فعرض له
السيلان لذلك ولهذا اذا بعدت عن السمت عاد الى طبعه الذي
ان يقال وتقول لا نسلم ان الماء بطبعه مقتضي الجمود بل الشمس اذا بعدت
عن سمت الراس بردت الارض والهواء اللذين يجاورانه فعرض له الجمود
لذلك ولهذا اذا دنت من السمت عاد الى طبعه وفيه نظر واما
النار فالذي يدل على وجودها اي عند الفلك اذ وجودها عنده باتم
الاحتراق الادخنة الصاعدة الى قرب الفلك اذ لو لم يكن هناك
طبيعة محرقة لما احترقت وهي النار وفيه نظر لان الحرق ليس من خاصة
النار فان الحديدة الحامية تحرق وهي اي النار بسيطة اي باقية
على صرافتها لاحالتها ما يجاورها اي ما يلاقيها ويصل اليها من
الادخنة المرتفعة الى طبيعتها واعترض الشارح عليه بان كرة النار
لا تحيل الفلك الذي يجاورها بل ولا عنصرا ما اما الاول فلعدم قبوله
واما الثاني فلعلة وصوله اليها فهو غير وارد لانه ادعى احالتها كل ما يجاور
الى جوهرها بل ما يلاقيها ويصل اليها من الادخنة الصاعدة واما
الاعتراض الثاني فليس بشيء اصلا لانه لا يلقاها النار ولا يصل
اليها لعدم صعوده وشكلها اي شكلها الطبيعي كري لما مر ان ال
الشكل الطبيعي للبسيط كري وحارة بالحس وفيه نظر لان النار
التي عند الفلك حط اللهم الا ان تكون هي النار التي عندنا ويلزم منه المراد
كونها حارة بالحس مع عدم صرافتها كون النار على صرافتها حارة
بطريق الاولى ويابسة لافنائها الرطوبة عن المادة اي عن الماء
ما يجاورها اذا ما قرب منها وفيه نظر لان ازالة الرطوبة انما هي للتلطيف
والتصعيد بما من شأن الحرارة لا اليبوسة واما اعتراض الشارح

بان الاحساس باللمس يقتضي شوبها الكونها طبيعية فلا يجوز اتصاف
النار لها من الكيفيتين على سبيل القسر لا الطبع غير متوجه لان المدعي الا
ثبوت الكيفيتين لها واما توهم كونها طبيعيتين لها الا انه توهم كونها رطبة
لقبولها الاشكال وتركها بسهولة لان ذلك في النار التي عندنا لا في البسيطة
هذا جواب سؤال وهو ان النار سهل القبول للاشكال وسهل الترك فيكون
رطبة لا يابسة لان الرطوبة كيفية بها يصير الجسم قابلا للاشكال وتركها بسهولة
وحاصل الجواب انا لا نسلم ان النار الصرفة بهذه الصفة وانما يسهل القبول
وسهل الترك بل ذلك في النار التي عندنا وهي غير صرفة لمخالطة الاجزاء
الهوائية معها ولقائل ان يقول النار الصرفة ارق والطف من النار التي
عندنا فكيف لا تكون قابلة للاشكال وتركها بسهولة والكثف قابل لهما و
ايضا النار التي عندنا تنفي الرطوبة عن المادة مع كونها رطبة على ما سلم فلم
لا يجوز ان تكون النار البسيطة ايضا كذلك على انا لا نسلم ان النار التي
عند الفلك تنفي الرطوبة عن المادة ان قيل لاحالتها الادخنة الى جوهرها
والدخان جسم مركب من الارض والهواء وهو رطب قلنا الاحالة الى
الجوهرية ليست هي انما الرطوبة عن المادة وفيه مسلم له على ان الهواء ش
رطب بمعنى انه سهل القبول وسهل الترك والرطب بهذا المعنى لا يجامع
اليابس بالمعنى المذكور ويمكن ان يجاب عن الاول بانا لا نسلم ان ادق
تكون النار الصرفة ارق والطف انما يسهل هو للاشكال والتركيب
وتركها فهو ممنوع وان اراد تم بغير هذا المعنى فلا نسلم انه والحق انهم
ان ارادوا بسهولة قبول الاشكال شدة قبول الرطوبة سهولة التحاق
الاشكال المختلفة الاول من حيث النار قابلة للاشكال بسهولة اذ
لا يسهل علينا ان نجد منها شكلا مسدسا او مسبعا او غيرهما كما نأخذه
من الماء والهواء الاولى المسدسة والمسبعة وغيرهما فانها الاشكل

الاعلى منه صنوبريه والكرة لا تقلا وهواء الاتون ولا يتشكل بشكل ان
ارادوا به سهوله قبول الاشكال التي تتبع الانفصال والخرق كما تقبل
بالمعنف على الماء اي يتشكل شكلا ما بسهوله فلا شك ان النار كذلك
فانها يخرق وينفصل بسهوله والمنع من ذلك مكابرة وعندي ان امثال
الهواء والمسطح المحدب صحيح الاستداره لكونها مماسا لمقعر النار لا محاله
المحاله وان النار صحيح الاستداره متغير على راى من لم يجعلها ساكنه بين
حركة الفلك وهو الرازي صح واما من يجعلها ساكنه منها فان المحاليت صحيحه الا
محدبا ويتغير الاختلاف حركة اجزاء الفلك بالسرعة والبطء وحدوث
النار فيه موضع اقل منه موضع اكثر وعدم حدوثها في حركتها في حوالى
القطب لكون حركتها في غاية البطء وقيل بشكل الهواء عند من يرى
كون النار من الحركة اهليلجي وعلى هذا يكون مقعر النار كذلك فتحدبها
صحيح الاستداره والله اعلم بحقيقة الحال دون مقعره لما فيه من الا
من الجبال والوهاد وهو ظاهر وهو حار لاقتضائه الحركة عن الوسط ولا
معنى بالحار الا ما يقتضى الحركة عن الوسط وقيل اي فيه ما يقتضي حركته
عن الوسط وهي الحرارة فيكون التعبير بالاحتياج الى الحرارة التي يدل
عليها الحار والمعنى ظاهر ورطب لاتصافه برسم الرطوبه وهو قبول الاشكال
وتركها بسهوله والنار اي كرة الاثير يتحرك بحركة الفلك والا لما تحركت
الشهب وذوات الاذناب بحركة الفلك وفيه نظر عرفته والبسائط
العنصريه منحصرة في اربعة لان البسيط اي العنصري ان تحرك عن الوسط
فهو الخفيف المطلق ان طلب سطح المحيط وهو النار والا فهو الخفيف
المضاف وهو الهواء وان تحرك الى الوسط فهو الثقيل المطلق
ان طلب نفس المركز لينطبق مركز ثقله عليه وهو الارض والا فهو
الثقيل المضاف وهو الماء ولما كان الماء ثقيلا بالنسبة الى عنصرين خفيفا

حارا اذ الحار ما الحرارة وفي نظر
وفي بعض النسخ لاقتضائه الحركة
عن الوسط فيكون نسخ صح

بالنسبة

بالنسبة الى عنصر واحد لا جرم سمي بالثقيل المضاف دون الخفيف المضاف
لان جهة الثقل فيه اكثر من جهة الخفة والعكس في الهواء سمي الهواء بالخفيف المضاف
دون الثقيل المضاف البحث الخامس في اثبات ان الكيفيات
الاربع مغايرة للصور النوعيه قال رحمه الله والكيفيات الاربع اعني الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة زائدة على الصور الطبيعيه لتبدلها اي
الكيفيات الاربع بالاشتداد والتنقص وهذا ظاهر وامتناع ان تكون
الصور اي الطبيعيه النوعيه كذلك اي قابلا للاشتداد والتنقص فان منه
انسانا لا يكون اشد انسانيه من اخر وجاز ان يكون اشد حرارة من اخر
وذلك لان معنى الاشتداد هو اعتبار المحل الواحد الثابت الى حال
فيه تتبدل نوعيته اذا قيس ما يوجد منها في آن الى ما يوجد في آن
اخر بحيث يكون ما يوجد في كل آن متوسطا بين ما يوجد في آنين يكتنفان
بذلك الآن ويتحد جميعها على ذلك المحل المتقوم وهو من حيث هو موجه
بتلك التجددات الى غاية ما ومعنى الضعف هو ذلك المعنى بعينه الا
ان يوخذ من حيث هو منصرف بتلك التجددات عن تلك الغاية فان
الاخذ في الشدة والضعف هو المحل لا الحال المتجدد المتصرم ولا شك
ان مثل هذا الحال يكون عرضا لتقوم المحل دون كل واحد من تلك
الهويات واما الحال الذي تتبدل هوية المحل المتقوم بتبدله في الطرفين
فلا يتصور فيها اشتداد ولا ضعف لامتناع تبدلها على شيء واحد
متقوم يكون هو هو في الحالين ولامتناع وجود حالة متوسطة بين كون
الشيء هو هو وبين كونه ليس هو هكذا قاله المولى المحقق في شرح
الاشارات وفيه نظر لا يستلزم ... الى الآنات وايضا انما
لا يحتاج في ان يقوم بالنقل الى الصورة المشخصة حتى يتبدل
هويتها بتبدل الصور بل الى الصورة من حيث هي صورة ما فلم تبدل

هويتها بتبدل الصور لكون الصورة من حيث هو صورة باقية في الحالين
كليهما ويمكن ان تقرر ويلخص ما ذكره على وجه يندفع النظر الاول ويزول الشك
بان يقال لما كان الاحد في الشدة والضعف هو المحل يجب ان تكون
هويته باقية في حالات الاشتداد والتنقص والا لم يكن ذلك حركة
اذ المتحرك يجب بقاؤه في حالات التحرك وذلك انما يتصور في الكيفيات
دون الصور لان الموضوع محل متقوم دون الكيفيات فلا يتبدل
هويته بتبدل الكيفيات والمادة محل يتقوم بالصور فيتبدل هويتها
بتبدل الصور واليه اشار بقوله لا يستلزم وجود الصور النوعية والا لما
الجوهرية وليس الجسم عندهم الا نفس المقدار مع الكيفيات التي تشتد
وتضعف وهي الصور المختلفة السادس في اثبات الكون والفساد
في العناصر والاستدلال به على اثبات الهيولى قال والعناصر بأسرها
اي العناصر الاربعة قابلة للكون والفساد واعلم ان تغيرات الاجسام
تتصور لا تقع في زمان لان الصور لا تشتد ولا تضعف لما مر وتسمى
في ان وتسمى فسادا وكونا كما مر وتغيرات لها لكنها تقع في زمان لان
لانها تشتد وتضعف وتسمى استحالة والفساد والكون انما تقع من جسمين
يفسد احدهما ويكون الاخر ولما كانت العناصر اربعة كان من الممكن
ان يعرض هذا التغير بين كل واحد منها وكل واحد من الثلث الباقية
فكانت انواع الكون والفساد اثنى عشر الحاصل من ضرب الاربعة
في الثلثة لكن الواقع منها اولا هو ما يكون بين عنصرين متجاورين لا
لا على سبيل الطفرة فان الاطراف لا تتكون من الاطراف الا
بعد تكونها اوساطا اعني لا يتكون الهواء من الارض الا بعد تكونها
ماء وقد يكون ذلك الكون بالحقيقة كونين والعناصر التي ذكرها
يقع بينها ثلثة ازدواجات احدها من النار والهواء والثاني

بين الهواء والماء والثالث من الماء والارض ويشتمل كل ازدواج
على نوعين متعاكسين من الكون والفساد فاذن الانواع الاولية
ستة اي بسائط واربعة من الباقية تتركب من بسيطين هي تكون
الهواء من الارض وتكون الماء من النار وعكسهما واثنان
مركبان من ثلث بسائط وهما تكون الارض من النار وعكسه فالمعلم
بيانها بالازدواج الذي من الهواء والماء لان الكون والفساد فيهما
اظهر من الباقية وهو كما ذكرنا يشتمل على نوعين احدهما تكون الهواء من
الماء واليه اشار بقوله لا تقلب الماء هواء عند تأثير الحرارة فيه كما في
الابخرة الصاعدة من المياه المغتلية فان قيل انما يشتمل على اجزاء
مائية قلنا نعم وعلى اجزاء هوائية ايضا لم تكن فيه لان الهواء لا يسع
في الماء بل حدثت وانفصلت بالغليان وغيره والثاني تكون الماء
من الهواء واليه اشار بقوله والهواء ماء كما في القطرات المجتمعة على ظاهر الكوز
اذ ليس ذلك بالترشح والا لما حدثت الا في الموضع الملاقي للماء وليس
كذلك فانا وان لا توجد فوق ذلك الموضع لما تولدت القطرات في
داخل الكوز المسدود راسه الموضع في الجمد اذ لا يتصور ان يكون تلك
القطرات للترشح من خارج الكوز الى داخله والا لما ركب الكوز الا في
موضع مماسة الجمد اياه من خارج وليس كذلك ولا بالجذب من خارج الا
لكان كونه عند حياض كثيرة اكثر لكثرة الاجزاء المائية المتبددة في الهواء
عندهم والتجربة تدل على خلافه هكذا قيل وفيه تامل والا لكان كونه
عند حياض كثيرة اولى لان الجذب انما الى تلك الحياض الكثيرة اولى
لان الانجذاب للبرودة وبرد الحياض المملوة ماء باردا اوجد اكثر
من برد الكوز الموجود فيه فان قيل لو كان الجمد مصيبا للتراب المجتمع
المحيط بالكوز يجب ان يصير كل ذلك الهواء ماء والا لم يسيل الماء

ويحصل منه هواء آخر ويصير ايضا ماء الى ان يجري الماء جريانا صالحا
وليس كذلك فعلم انه حدث من الهواء ماء لملاقاته البرد واجيب عنه بان
الكوز المبرد لكثافته والخارج المبرد عليه يصير باردا اشد بردا ويحصل له تلك
البرودة الشديدة اللازمة علينا فيحيل ما لاقاه من الهواء ماء والماء
لكونه الطف من الكوز لا يحصل له البرودة التي مع ان الهواء
المحيط به يحيله سريعا فلا يحيل الهواء ماء فلا دوام على سطح الكوز واما اذا نحي
منه واتصل الهواء بسطحه عاد الى فساده واما الازدواج الثاني وهو
ما من الهواء والنار فيشتمل ايضا كما ذكرنا على نوعين احدهما تكون الهواء
من النار واليه اشار بقوله والنار تنقلب هواء كما في النيران
المتولدة عندنا فان لهب الشعل المرتفعة على النار لو تحركت
الى مكان ما على خط مستقيم على زاوية قائمة فاحرقت ما حاذاها وليس
كذا ولو انقلبت الى جسم آخر ذي لون غير الهواء لادرك والثاني تكون
النار من الهواء واليه اشار بقوله والهواء نارا كما في كير الحداد فان
وهو ذو حافات واما المنفي من الطين فهو الكوز كذا قيل ان تكون
ذلك ما في النفخ على الكير وسد الطرف الذي يدخل فيها الهواء الحديد
كما شاهدنا من ... وكذلك حل السموم من هذا القبيل لانه هواء انقلب
نارا ولذلك يحرق ... من الحيوانات وهذا غير محقق لعدم احتراق
الحرق ... كما سبق واما الازدواج الثالث وهو من الماء والارض
فهو ايضا يشتمل على نوعين احدهما تكون الارض من الماء واليه اشار بقوله
والحجر كما يفعله اصحاب الاكسير وذلك بتقطيره مياها لا احراق
او بالحيل ... يجري الملح كانه شاهد ... ماء كما شاهد
في الاجواء الارضية الندية المنجمدة كيف يصير ملحا وذوب بالماء والثاني
تكون الماء من الارض واليه اشار بقوله والماء حجرا كما في كثير من المواضع

لا تنافي جواز ان تكون تحت الاوراق الاجزاء الارضية مختلطة بتلك المياه المتحجرة
فتخرج الماء وتحصل منعقدة الاجزاء الارضية لان انعقاد الاجزاء
الارضية وتحجر الماء كيف تكون في الزمان اليسير الذي ربما وقع احيانا
دفعة لان الاجزاء الارضية ان كانت على شدة الكثرة فلم اشرب
والبحر فان احدث قبل الوصول الى الارض لم يحجر هي لخاصية في
تلك الارض فيها قوة معدنية شديدة التأثير في التحجر وقد شوهد وقوع
بعض الحيوانات في معدن الملح وانقلابه بعد ذلك الى الملح وكذا
وردي بعض الحيوانات قد انغمس رجلاه في موضع فيه قوة معدنية
محجلة كذا تحجرت قوائمه ... ولما بين انقلاب بعضها الى بعض
استنتج منه كون الهيولى مشتركة على ما قال فالهيولى مشتركة اي بين العناصر
الاربعة وهو ظاهر لا ينافي لو كان كذلك اي لو كانت الهيولى مشتركة بين
البسائط العنصرية لكانت الصور الجسمية باسرها حالة في هيولى واحدة
وهو محال لانا نقول لا نسلم استحالته فانه يجوز ان تحصل للهيولى الواحدة بواسطة
المقدار الحال فيها وقربه من الفلك وبعده عنه استعدادات مختلفة
فتقبل صورا مختلفة ... لانه ان اراد بالصور
الجسمية الامتداد المتصل الجوهري كما هو المصطلح فالجواب انها
مشتركة كما ... لا ... مختلفة ... فان كانت مختلفة
حصولها للهيولى بواسطة المقدار وان اراد بها الصورة النوعية فهو
مخالف للعرف ومع هذا فالجواب الذي ذكره مشكل لانه لم لا يمكن
المطلق اي ... موجود الكانت الاستعدادات المختلفة
بحسب الصور السابقة اذ ... والمقدار السابق لا يكون الا بسبب
صورة سابقة وليس كذلك لاشتراك الكون والفساد في كليات العناصر
المبحث السابع في ان العناصر مستحيلات المركبات قال رحمه الله

وهذه الاربعة اسطقسات المركبات اي المركبات تنتهي اليها بالتحليل
قال الشارح ثانيا بفصل الساء انها باعتبار تركب المركبات
منها تسمى اسطقسات وباعتبار انحلال المركب اليها تسمى عناصر وهو
مخالف لما ذكره الشيخ في الفصل الثاني من الفن الاول من طبيعيات
الشفاء لانه قال الهيولى من جهة انها قابلة للصورة او للصور تسمى هيولى
ومن جهة انها بالفعل حامل للصورة تسمى في هذا الموضع موضوعا لها
وليس معنى الموضوع هاهنا معنى الموضوع الذي اخذناه في المنطق جزء
رسم الجوهر فان الهيولى لا تكون موضوعا بذلك المعنى البتة ومن
جهة انها مشتركة للصور كلها تسمى مادة وطينة ولانها تنحل اليها بالتحليل
فتكون هي الجزء البسيط القابل للصورة من جملة المركب تسمى اسطقسا
وكذلك كل ما يجري في ذلك مجراها ولانها تبتدي منها التركيب في هذا المعنى
تسمى عنصرا وكذلك كل ما يجري في ذلك مجراها فكانها اذا ابتدئ منها تسمى
عنصرا واذا ابتدئ من المركب وانتهي اليها تسمى اسطقسا اذ الاسطقس
هو البسيط اجزاء المركب لانا اذا وضعنا المركب في التركيب والاسطقس
حصل منه هوائية ومائية وارضية وظاهر ان اجتماعها لا يكون الا بحرارة
طابخة هي حرارة النار وفيه نظر لجواز ان تكون تلك الحرارة من
اشعة الكواكب سيما النير الاعظم المبحث الثامن في طبقات العناصر
قال ثم انه وهي اي للعناصر سبع طبقات واعلم ان العناصر لا توجد
قلما توجد على محوضتها وصرافتها فان انوار السيارات والثوابت
تحدث فيها حرارة ترتفع من بعضها بسببها ابخرة مائية وادخنة ارضية
مختلطة بها وان كان ولا بد فيها صرافة فيجب ان تكون الطبقة العالية
من النار والاجزاء الارضية القريبة من المركز اما الطبقة العالية
من النار فلان الابخرة والادخنة اثقل من ان تصل الى هناك

وان وصلت اليها ثار النار الى جوهرها والاجزاء الترابية من
المركز فيبعد ان يصل اثار الاشعة اليها فلذلك كانت العناصر طبقات
سبعا الاولى الارضية القريبة من المركز وهي تراب صرف لا لون له
وهو المستبع منها في الماء والثانية اي غير الطينية الذي هو البر والبحر
منها في الماء عدة اعضاء من انه على الحيوان المحتاج الى التنفس لان
الماء مع الارض بمنزلة كرة واحدة يحيط بها الهواء لم يكن ليتأتى على سبيل
الانفراد وطبقة الرابع والثالثة البخارية من الارض المتسخنة بشعاع الشمس
الواقع على الارض الى اليبس والثالثة الباردة والصاعدة الى
سبب الاشعة الكوكبية المنعكسة عنها بالشعاع الشمس لكن لا مطلقا
بل ثانيا بالعدم وصول انعكاس الاشعة من سطح الارض اليها و
يقال لها الطبقة الزمهريرية لشدة البرد هناك لا احتباس هواء
بالاجزاء البخارية المائية وعدم انعكاس الضوء من مطرح الشعاع
اليها واما الهواء الملاصق للارض وان كانت الاجزاء البخارية
اكثر فيه حار بسبب الانعكاس الاشعة ولذا على قلل الجبال من البرد
بارد يابس والهواء الخارجة للادخنة الصاعدة دون الابخرة
فان البخار وان صعد من الهواء لكن صعود الدخان اكثر لكونه اخف
حركة واقوى نفوذا لشدة حرارته السابع النار الصرفة وانما كانت
للنار طبقة واحدة لانها لقوة كيفية الحرارة وشدتها شديدة الحرارة
لما يرد اليها الى جوهرها على ما مر هذا هو الترتيب المشهور والاشبه
انها تسع طبقات طبقة للنار الصرفة ثم طبقة لما يمتزج من النار والهواء
الحار الذي تتلاشى فيها الادخنة المرتفعة من السفل وتكون فيها الكواكب
ذوات الاذناب والنيازك وما يشبهها من الاعمدة ونحوها ثم
طبقة الهواء الغالب التي تحدث فيها الشهب ثم طبقة الزمهرير

اي كونه عديم اللون غير مسلم ... والثالث الطينية التي هي الحجر

ان ارتفاع ما يلي الهواء من الابخرة وان قلنا انه حار بالطبع او البعد من الارض
المتوفر فيما يليه وان قلنا ان حرارته عرضية وهي منشأ السحب والصواعق
والرعد والبرق ثم طبقة الهواء الكثيف الذي يلي الارض والماء ثم طبقة
الماء وهي البحر ان انكشف منه والطبقة المنكشفة عن الارض ثم طبقة
الارض التي تختلط بغيرها التي تتولد فيها الجبال والمعادن وكثير من النبا
تات والحيوانات ثم الطبقة الطينية ثم طبقة الارض الصرفة المحيطة
بالمركز المبحث الثاني من المقالة الرابعة في الآثار العلوية والسفلية
قال تعالى انه الشمس تحلل من المياه والاراضي الرطبة اذا اشرقت
عليها اجزاء هوائية ومائية اجزاء صغارا انه بحيث لا تتميز في الحس
شيء من احد العنصرين عن شيء من الاخر لاجل صغر الاجزاء و
يسمى المركب منهما بخارا ولاجل غلبة احدهما عن الاخر في الحس
زاد منشأ اجزاء غير الماء والهواء وليس هو في الحقيقة غيرهما كما زعم قوم وصاعد
الى الجو فان تحللت منه اجزاء بسبب شعاع الشمس انقلب كله هواء
والا فان بلغ الى الطبقة الزمهريرية ولم يكن هناك برد قوي تكاثف
اي ذلك البخار بسبب ذلك القدر من البرد واجتمع وتقاطر فالثاني
المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وقد يحدث المطر من غير ان
يتكون سحاب لغلبة البرد على الهواء فان قلت ما السبب في ان الامطار الصيفية
حباتها كبار في الاكثر والامطار الشتوية حباتها صغار في الاكثر وما
السبب في كثرة المطر في بلاد الحبشة مع حرارة الهواء قلت الاول لان الصيف
في الاكثر لا يخلو عن الادعية التي هي الرياح فيتصل القطرات بعضها
ببعض فتكثر تلك القطرات وفي الشتاء يكون الهواء ساكنا فلا يتصل
القطرات والثاني كثرة المطر في بلاد الحبشة فلاجل ارتفاع الابخرة وانضغاطها
بسبب الجبال المانعة من الرياح وان كان البرد قويا فان وصل

الى البرد الى اجزائه اي الى اجزاء التي ربما اجتماعها ثم التي كان تحت الاجزاء
الصغيرة انعقد سحابا وانضم بعضها الى بعض وهو الثلج الذي يشبه القطن
المحلوج وذكر بعض الناس ان الثلج نزل على جميع الاشكال الا المخمس وان حصل
بعد اجتماعها الجمود نزل وصار البرد اكثر مستديرا لانمحاق زواياه بتحريكه
الشديد وهو البرد واعلم ان الذي المستدير اذا كان بعيدا من الارض
يكون صغير الحجم مستديرا لذوبان زواياه بالاحتكاك في الجو والزوايا
يحصل له من انضمام القطرات في النزول وجمودها قبل تمام الاتصال فاذا
نزل الى ذات الزوايا فمتى صغيرة العدد مستديرا وان كان قريبا من
الارض فلقرب نزوله لا انذوب فيكون كبيرا غير مستدير ويكون مختلف
الاشكال فان قلت ما السبب في كثرة البرد في الربيع والخريف في البلاد
الباردة دون الشتاء قلت اجزاء الهواء التي اذا تم تكاثفها ثم احاطت حرارة
الهواء وريح حارة احتقن البرد في باطن السحاب دفعة فاستحصف السحاب
وجمد دفعة واحدة لملاقاة الحرارة وريح حارة احتقن البرد في باطن السحاب
ايام اذا الحرارة وحطتهما يوجب سرعة الجمود ولهذا كان الماء الذي ارتسخ
جمودا من البارد وان لم يبلغ اليها اي وان لم يبلغ البخار الصاعد الى
الطبقة الزمهريرية لقلة حرارته صار ضبابا ان كان كثيرا وقد يحدث
الضباب من ضرب البرد الشديد للهواء من غير بخار وتكثيفه اياه وهذا
الضباب يرتفع بادنى حرارة يصل اليه لكثرة لطافته وان كان قليلا
فان تكاثف ببرد الليل نزل طلا ان لم يجمد وصقيعا ان جمد وهو
الذي يسقط من السماء بالليل ويكون شبيها بالثلج وان لم يتكاثف
بقي في الجو اي من السماء والارض وان اشرقت الشمس على الاراضي
اليابسة تحللت منها اجزاء نارية تخالطها اجزاء ارضية بحيث لا يتميز
شيء منها عن الاخر لصغرها يسمى المركب منهما دخانا وان لم يكن

اسود كما هو المسمى عند العامة ويختلط بالبخار ويتصاعدان معا الى الطبقة الباردة
فينعقد البخار سحابا ويحتبس الدخان فيه ويطلب الصعود ان بقي على طبيعته
اي على الحرارة والنزول ان ثقل وصار باردا وكيف كان يمزق السحاب
تمزيقا عنيفا فيحدث منه الرعد وقد يشتعل النار من شدة الحركة والمحاكة
فيحدث منه البرق ان كان اي الدخان الذي التهب اي النار لطيفا
والصاعقة ان كان غليظا كثيفا نارا لا يطفى في الجو بل ينزل الى الاسفل بسبب غلظة
المادة ونارها لطيف ينفذ في الاشياء الرخوة من غير احراق ويذيب في
الاشياء الصلبة ما تنفذ فيها وقد قيل ايضا ان وقعت على كيس فيه
ذهب وفضة لا يحرق الكيس ويذيب الذهب والفضة وهذه هي الاسباب
المادية لذلك وقد شهد التجربة والحدس بصحتها وقد نجد امثالها اشباهها
كما نرى في الحمام من تصاعد الابخرة وانعقادها وتقاطرها وما نراه من تكاثف
النفخ من الانفاس في البرد الشديد كالثلج واما الاسباب الفاعلية فهي
الاوضاع الفلكية والاتصالات الكوكبية واذا وصل الدخان الى كرة النار
وانقطع اتصاله من الارض فان كان لطيفا فان اشتعل اتى فيه
الاشتعال اي اشتعل راسه او الا اذا كان طويلا ثم انتهى الى آخره
والظاهر لطافة المادة نرى كان كوكبا يقذف به وان لم يشتعل لكنه
احترق وبقي فيه الاحتراق نرى كانه ذوابة او ذنب او حيوان له قرون
وان كان اي الدخان الصاعد غليظا ووصل الى كرة النار حدث
منه علامات حمر وسود وقد تثبت تحت كوكب ايدور مع النار بدوران
الفلك اياما وشهورا وقد حكي ان بعد المسيح عليه السلام بزمان كثير ظهر في السماء
نار مضطربة من ناحية القطب الشمالي وبقيت السنة كلها وكانت الظلمة
يغشى العالم من تسع ساعات من النهار الى الليل حتى لم يكن احد يبصر
شيئا وكان ينزل من الجو شبه الهشيم والرماد وان لم ينقطع اتصاله من

الارض يحترق وينزل احتراقه الى الارض فيرى كانه نار ينزل من السماء
الى الارض وهو الحريق ثم يحترق بالكلية واعلم ان مرتقى الدخان تحته اكثر
من مرتقى البخار لما انتهى صعوده الى الطبقة الباردة فاما ان ينكسر حره ويبرد
الهواء اولا فان انكسر فيثقل فينهبط متوجها الى الجهات المختلفة بحسب اختلاف
الاسباب المحركة الداعية له الى تلك الجهات فيحصل من تحركه تموج الهواء
على ما قال وان انكسر حر الدخان الصاعد الى الطبقة الباردة تبرد و
طلب النزول للثقل الحاصل بسبب البرد فيتموج به الهواء فيحدث الريح
اذ الريح هو الهواء المتحرك وهذا هو السبب الاكثري لحدوث الرياح وان
لم ينكسر بل بقي على حرارته صعد الى كرة النار فيرده الحركة الدورية للفلك
الى الجهات المختلفة كما يرد دائرة بعضي دائرة سهام على جهات مختلفة
فيتموج به الهواء فيحدث الريح ايضا فالدخان هو مبادي الريح فوقانية واعلم
ان الهواء اذا سخن باشعة الشمس او غيرها يتخلخل واذا زاد حجمه فيندفع الهواء في
الملاصق والمجاور له من جانب الى آخر فيحدث الريح على ما قال وقد يحدث
الريح من تخلخل الهواء واندفاعه من جانب الى آخر وانه اذا برد تكاثف
وصغر حجمه فيتحرك الهواء المجاور الى جهته لئلا يلزم الخلاء فيحدث الريح
واعلم ان حدوث الريح ربما يكون بحدوث الهواء كما انه اذا ارتفع
الى الجو بخار بحرارة الهواء والشمس لطيفة حقه او ارتفع دخان فيسلب
حرارته ويبوسته عند وصوله الى الطبقة الباردة فصار هواء فيزداد حجمه
فيحدث الريح بسبب حركة الهواء المجاور له والزوابع اي الرياح الدائرة
على نفسها التي تكون مثل المنارة انما تحدث من التقاء ريحين قويتين
مختلفتي الجهة فيلتفان فيستديران وهو ظاهر غني عن الشرح واعلم
ان الحكماء اختلفوا في الآثار الظاهرة في الجو العالي كالهالة وقوس
قزح هل هي خيالات ام لا فذهب الشيخان الى انها خيالات

والآخرون الى انها امور موجودة في المرايا ومعنى الخيال هو ان يرى
صورة الشيء مع صورة شيء مظهر لها كالمرآة فيظن ان الصورة حاصلة فيه و
ليست حاصلة فيه في نفس الامر واثبات خيالية هذه مبني على مقدمات
المقدمة الاولى الشعاع يمتد متصلا من ذي الشعاع الى ما يقابله من غير تراكم
ولا انثلام في موضع من ذلك الامتداد المقدمة الثانية اذا وقع الضوء
من المضيء سواء كان ذاتيا او عرضيا على جسم صقيل انعكس الضوء من
الصقيل الى جسم آخر وضعه من الجسم الصقيل كوضع المضيء من الصقيل بشرط
ان لا يكون حوله ما يلتقيه لحدة المضيء كما نرى انعكاس الضوء من الشعاع
النافذ في كوة الواقع على صقيل كالماء الى الجدار المقابل للكوة والزاوية
الحادثة على سطح الصقيل من خطي الشعاع والانعكاس تسمى الزاوية الاولى
واذا توهم سطح هذه الزاوية قاطعا للصقيل يحدث عن جنبتي الزاوية
الاولى زاويتان والامر كان ارتفاع النير مساويا لارتفاع الضوء المنعكس
من شعاعه النافذ في كوة الواقع على صقيل الى الجدار المقابل للكوة لكنه
مساواته على ما تشهد به الحس يظهر من تساوي الزاويتين المذكورتين حالة
انعكاس الشعاع الواقع عمودا على الصقيل الى جسم آخر والا لزم مساواة
الجزء الكل بل ان انعكس فانما ينعكس على نفسه راجعا على عقبه والا نفذ
على استقامته ان لم يمنعه الصقيل عن النفوذ ولنمثل لذلك شكلا ليسهل منه
تصوره فليكن دائرة ب ز ى الجسم
المضيء ودائرة د ه ل ى المرآة
وخط د ل قطرها والخط الشعاعي

عن الواقع من الجسم المضيء على سطح المرآة
هو خط م ط والشعاع المنعكس من سطح المرآة
الى الجسم الذي وضعه من المرآة كوضع الجسم

المضيء منها هو خط ط ك والخط الشعاعي التام على سطح المرآة خط ط ر وزاوية
م ط د التي يحيط بها زاوية الشعاع مساوية لزاوية ك ط ل التي يحيط بها زاوية
الشعاع مساوية لزاوية ك ط ل التي هي زاوية الانعكاس لما عرفت
من انه لو لم يكن كذلك لم يكن ارتفاع المضيء مساويا لارتفاع الانعكاس
فلو لم يكن خط ح ط منعكسا على نفسه فلنفرض انه ينعكس الى ك مثلا فكانت
زاوية ك ط ل مساوية لزاوية ح ط د وكانت زاوية ح ط ل مساوية
لها لتساوي القوائم فكانت زاوية ك ط ل مساوية لزاوية ح ط ل فالجزء
يساوي الكل هف المقدمة الثالثة ان الرائي في الانعكاس البصري كالرائي
في انعكاس الضوء فاذا نظر في مرآة خرج من سطح الحدقة اليها خط مستقيم
فان كان عمودا عليها اي على السطح المستوي المماس لسطح المرآة على
نقطة المنتهى ان كانت المرآة كرية الشكل كان انعكاس البصر الى الرائي
وان لم يكن عمودا كانت الزاوية الحادثة الى الرائي اقل من قائمة
ثم خرج من نقطة المنتهى خط آخر الى جهة خلاف الرائي بحيث يحيط
الخط المخرج من تلك النقطة على ذلك السطح على استقامته بزاوية تساوي
الزاوية الاولى الكائنة على جهة الرائي وذلك خط الانعكاس سواء جهة امتداده
فان الناظر يرى في المرآة ذلك المرئي كذلك فلا يرى المقدمة الرابعة
المرآة اذا كانت صغيرة لم يظهر فيها اشكال المرئيات على التمام
ونحو الجسم لا يمكن ان يرى شكله الا والحس متمكن من قسمته فلا يرى شكلا
ما لا ينقسم في الحس وان كان مع ذلك فيه فهذا يعجز البصر عن ادراك
ما يؤدي من اللون ايضا فاذا تكثرت المرايا الصغيرة وتلاقت
ادى كل واحدة منها اللون ولم يؤد واحدة منها الشكل ولو انها مع ذلك
الاتصال كانت متحدة لادت اللون والشكل معا ودل عليه التجربة
المقدمة الخامسة اذا كانت المرآة ملونة فلا يؤدي الوان المرئيا

كما هي بل يرى لونا متوسطا من لون المرئي ولون المرآة كما يرى
لون الكافور من المرآة الخضراء على ما بيناه في المقدمة السادسة
صور المرئيات غير منطبعة فيها وإلا لكان لها موضع معين في المرآة ويلزم منه
أن لا تتغير بتغير انتقال الناظر والمرئي ساكن المقدمة السابعة إذا كان
الصقيل شفافا ووراءه شيء آخر فالمرئي يظهر عليه هذا الخيال لم يُر
ما وراءه ولم يكن شفافا بالنسبة إلى ما وراءه وإن كان وراء
الشف جسم ذو لون نحو ده أدى هذا الخيال وإلا لنفذ فيه البصر فلم
يمكن أن يرى هذا الخيال المقدمة الثامنة أن النسبة إذا كانت
بين الرائي والأجزاء والمرآة والمرئي واحدة كانت الزوايا الحادثة
من الخطوط المتوهمة الخارجة من البصر إلى أجزاء المرآة ومنها إلى الشيء
ذي الشبح زوايا متساوية من جميع الجهات فيكون شكل الشكل المرتسم
من زوايا الشبح مستديرا إذا تحقق هذه فنقول الهالة هي دائرة
بيضاء تامة أو ناقصة ترى حول القمر وغيره إذا توسط بينه وبين الرائي
غيم رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه عن الأبصار أحاطت به أجزاء صقيلة
صغيرة غير متصل بعضها ببعض مستوية على لون البياض متشابهة الوضع
غير مختلفة فإذا وقع ضوء البصر على الغيم المتوسط والأجزاء الصقيلة
الصغيرة فالغيم وإن ستر القمر لا يرى خياله فيه لأن الشيء إنما يرى
على الاستقامة ذاته والأشياء الحقيقية إنما يرى إلا على الاستقامة وأما
الأجزاء الصقيلة التي هي غير متوسطة فينعكس منها ضوء البصر إلى القمر
فيؤدي كل واحد منها ضوء القمر دون شكله فيرى لاتحاد النسبة من
تلك الأجزاء والمرئي والرائي دائرة حول القمر الهالة وأما قوس
قزح فإنه إذا وقع خلاف جهة الشمس حين كانت قريبة من الأفق
أجزاء مائية لطيفة شفافة صافية وضعها على هيئة الاستدارة وكان

وراءها جسم كثيف كجبل أو سحاب كدر مظلم فإذا أدبر الإنسان على الشمس ونظر
إلى تلك الأجزاء الرشية الصقيلة انعكس ضوء البصر منها إلى الشمس فأدى
كل واحد من تلك الأجزاء الصقيلة ضوء الشمس دون الشكل فيرى قوس
قزح وأما ما ذكرنا منفصلا أشار بجملها بقوله وربما يحدث في الجو أجزاء
رشية صقيلة وضعها كوضع دائرة وأحاطت بغيم رقيق لطيف لا
يحجب ما وراءه عن الأبصار فينعكس منها أي من تلك الأجزاء الصقيلة
ضوء البصر إذا وقع عليها إلى القمر لأن الأضواء إذا وقعت على الصقيل
انعكست إلى الجسم الذي وضعه من ذلك الصقيل كوضع المضيء منه
وإذا لم يمكن جهة مخالفة لجهة المضيء ويدل عليه التجربة وهذا إذا كان الخط
الشعاعي الواقع من البصر على الصقيل غير عمود عليه أما إذا كان
عمودا انعكس عليه على ذلك الخط بعينه كما ذكرنا فيؤدي أي كل واحد
من تلك الأجزاء ضوء القمر دون شكله لأن المرآة إذا كانت صغيرة
إنما يؤدي الضوء دون الشكل والدليل عليه التجربة فيؤدي كل واحد من أجزاء
تلك المرآة ضوءه فيرى دائرة مضيئة ويقال لها الهالة وإنما
لا يرى الغيم المتوسط من القمر والرائي لأن شعاعه يخرق جسم السحاب
الرقيق لا يستره لرقته ولطافته فإن الرقيق اللطيف لا يرى كما في
الضوء القوي الذي لا يستضيء كالبصر كأنه غير موجود كما لا يرى
الهباءات في الهواء وإن رؤيت سوداء وإذا لم ير
ورؤي أسود تخيل أنه كان هناك خلاء أو شيء أسود والدليل
على صحة ذلك أن الشيء به الرقة المتناهية تحت القمر كما هالت
بشيء أو يرى صفيحة سوداء فإذا أوجت عين ما ذا أخذت تحت
الحجر والهالة تدل على حدوث المطر لأنها تدل على رطوبة الهواء الدالة
على المطر وأصحى لها تدل على الصحو لأنها تدل على اليبس وإنما تكون

حول القمر وبعض الكواكب والشمس فلما شرط ان يكون حولها لانها تحلل
الغيوم الرقيقة التي بإزائها وتدرسها لا يمكن حولها الا في
اول على المطالع لاشتمالها على كثرة الرطوبة والبخار التي عجزت الشمس عن
تحليلها وقد يقع سحابة تحت سحابة فتتولد هالة تحت هالة وحكى الشيخ في
الشفاء انه شاهد الهالة حول الشمس في الوان قوس قزح واخرى ناقصة
منها وشاهد هالة اخرى محيطة بالشمس في بعض قوسها خفاء واذا حصلت
في خلاف جهة الشمس حين كانت قريبة من الافق اما في المغرب او المشرق
اجزاء شفافة صافية وضعها على هيئة الاستدارة وكان وراءها جسم
كثيف كسحاب مظلم فانه اذا لم يكن وراءها كذلك لم يمكن الاجزاء المائية
مرآة كالبلورة فانها اذا استترت من الجانب الآخر بكثيف صارت
مرآة وان لم يستر لم تصر مرآة واذا كان كذلك وجب ان يكون
وراء تلك الهواء الرطب شيء كثيف كالجبل او سحاب مظلم والصحيح
ان يوجد هذا الخيال ونظرنا الى تلك الاجزاء المرشة صارت الشمس
في خلاف جهة الناظر انعكس شعاع البصر منها الى الشمس لكونها صقيلة
كالمرآة فادت ضوء الشمس دون الشكل لكونها صغيرة وترى قوس
قزح ويرى مختلف الالوان بحسب تركب لون تلك الاجزاء مع لون
السحاب هذا والابخرة التي تحدث تحت الارض ان كانت كثيرة
واصلت منافذ بسبب ايرض لها من شدة البرد انشق الارض
منها وحدث العيون اي العيون الجارية ان كان لها مدد على
معنى انه كانت قوته على تحير الارض بحيث يستتبع بعضه بعضا ومنها
جزء على الولاء وان لم تكن الابخرة الكثيرة على تحير الارض من
غير ان يستتبع كل جزء منها الآخر حدثت العيون الراكدة واعترض
عليه الشيخ ابو البركات البغدادي بان باطن الارض في الصيف

اشد بردا في الشتاء فلو كانت سبب العيون والقنوات استحالة البخار
لوجب ان يكون العيون والقنوات ومياه الآبار في الصيف ازيد
وفي الشتاء انقص والامر بخلاف ذلك بل السبب وسيلان الثلوج
ومياه الامطار لانا نجدها تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها والجواب ان ما
ذكره انما يدل على انه لا يجوز ان يكون استحالة الابخرة هو السبب فقط
لا على انه لا يجوز ان يكون ذلك سببا في الجملة واما سيلان الثلوج ومياه
الامطار فلا شك انه معتبر في ذلك الا انه غير مانع من اعتبار السبب
المذكور واذا تولدت تحت الارض بخار دخاني كثير المادة وكان
وجه الارض مستحصف المسام حتى يخرج منها البخار تزلزلت الارض
وربما انشق منه الارض لقوته فيحدث منه العيون وربما يخرج نار لشدة
الحركة وربما اذا كان وجه الارض متخلخل المسام فيخرج على السهولة ولا
يحدث الزلزلة والمواضع التي فيها طبقة كبريتية يرتفع منها في الجبال
الابخرة على تلك الطبقة اي الكبريتية وتحيلها هواء اي هواء تلك المواضع
الذي صار حارا بسبب برد الليل فيصير ذلك الهواء على طبيعة الادهان
السريعة الاشتعال فيشتعل من انوار الكواكب كما يشتعل بخار الشراب
حمل ملح ونحن شاهدنا قرب من بخارا سراجا او غيره فيرى ضياء عجيب
بحرقة كثير لطفها المحسوس الثالث في المساكن واعلم انه لما
حصل في بعض جوانب الارض جبال وتلال بسبب الاوضاع الفلكية
والاتصالات الكوكبية في بعضها وبقي وادعوا رسال اي ما بالطبع
الى المواضع العميقة وانكشف المرتفعة بعشر الجزيرة بارزة من وسط
البحر مقدار المنكشف نحو نصف دور الفلك لانه وجد في ارصاد
الحوادث الفلكية كالخسوفات تقدم في ساعات البلاد التي في المشرق
على ساعات البلاد التي في المغرب باثني عشرة ساعة ولم يوجد اكثر منها

م لان سطح الارض قريب كما ترى

فنعلم ان طول المسكون لا يزيد على نصف دور الفلك بل الارض وهو
مائة وثمانون جزءا اعني ساعة ثنتا عشر جزءا وانما لم يثبت عند بطليموس
حين صنف المجسطي وقوع اظلال انصاف نهار الاعتدال التي في
شئ من المعمورة جنوبا فحكم بان المكشوف شمالي وان مبدء عرضه
من خط الاستواء ولما ثبت عنده حين صنف جغرافيا وقوعها جنوبا
في مساكن على اطراف الزنج والحبشة الى ستة عشر جزءا وربع وسدس
ذكر فيه ان اول عرض المعمور من الجنوب حيث ارتفاع القطب الجنوبي
ستة عشر وربع وسدس واخره في الشمال ارتفاع القطب الشمالي
ستة وستون جزءا وما بعده لا يمكن ان يسكن فيه لشدة البرد الدائم
من بعد الشمس عن سمت الرأس وساكن عرض المعمورة على هذا اثنان
وثمانون جزءا وربع وسدس وذكر ايضا فيه ان الخص اماكن
خط الاستواء بالذكر لان الربع الشمالي حاو لما هو الاشهر من المساكن
واجلها واعلم ان الكل اتفقوا على ان اعدل البقاع صنفان التي تحت
وادي المتلبسين اعني التي عرضها مساو للميل الكلي ان لم يعرض
جوارهما سبب ارضي او سماوي واختلفوا في ان الاعدل اي
المواضع باعتبار اوضاع العلويات دون الاسباب الارضية
فذهب الشيخ الى انه خط الاستواء واليه ذهب صاحب الكتاب
واشار بقوله والمساكن الموازية لمعدل النهار اي المساكن التي
على خط الاستواء اذا عريت عن الاسباب الارضية كالبحار والجبال
والبحار وغيرهما مما هو مانع عن مقتضى البقعة كما اذا كان بحر يرطب الهواء
او تربة كبريتية تحمه او كان البلد على جبل فيبرد الهواء بسبب ارتفاع
الموضع او في غور فيسخن بسبب انحصاره في اشد المواضع
اعتدالا … وبيان ذلك موقوف على تقديم مقدمة هي ان الميل

عن الاعتدال الى الانقلاب وان كان الى التراجع لكن يتباعد الى
الناقص لما بين مائة وثمانين في الاكثر من اذا كان قطب دائرة
متوازية في الكرة على عظيمة وقطعها عظيمتان على زوايا قائمة احديهما
من المتوازية والاخرى مائلة على المتوازية وفصلت من الى يليه
قسي متساوية متصلا بعضها ببعض على التوالي من جهة واحدة من العظيمة
الموازية ثم رسمت دوائر من المتوازية تمر بالنقطة التي ذكرناها فانها
تفصل من العظيمة الاولى قسيا مختلفة فما يليها اعظمها ما قرب من
العظيمة الموازية ولهذا كان فصل ميل الثور على ميل الحمل اكثر من فصل
ميل الجوزاء على ميل الثور اذ ميل الحمل اثنا عشر جزءا تقريبا وميل الثور
عشرون كذلك وميل الجوزاء ثلاثة وعشرون ونصف كذلك ففصل
عشرين على اثني عشر اكثر من فصل ثلاثة وعشرين ونصف على عشرين
فالشمس اذا قطعت الحمل وهو ثلثون جزءا بعدت عن المعدل اثنا عشر جزءا
واذا قطعت الثور وهو ثلثون ايضا بعدت عنه ثمانية اجزاء لان
اثني عشر هو ميل الحمل واذا قطعت الجوزاء وهو ثلثون ايضا بعدت
عنه ثلاثة ونصفا لان عشرين ميل الثور والحمل وهكذا في كل درجة على
هذا ميل اول درجة من الحمل خمس وعشرون دقيقة تقريبا وميل اول
درجة من السرطان دقيقة اكثر فمقدار درجة يقطعها الشمس من حوالي
الاعتدالين تبعد عن المعدل خمسا وعشرين دقيقة ومقدار درجة
يقطعها من حوالي الانقلابين تبعد عنه دقيقة فهذا هو المراد من قولهم
ان الشمس اذا اتصلت من الاعتدالين كانت حركتها في الميل
اسرع وابطاء الحركة عند قربها من الانقلابين اذا عرفت هذه
فنقول احتج الشيخ على ادعائه بان الشمس لا تلبث على سمت رؤس كثير
المرورها ووقت اجتيازها عن احدى الجهتين الى الاخرى وسرعة

حركتها في الميل في نحو من عشرين دقيقة كل يوم فلا يشتد حر صيفهم
بخلاف من تحت مداري المنقلبين فان دوام ما هو في حكم المسامتة
ابلغ في التسخين من نفس المسامتة اذ المؤثر الضعيف قد يصير اثره
اقوى اذا كان زمانه اكثر من زمان المؤثر القوي فيحمى آنيه آ
زمانا. حر الشمس عند كونها في الاسد مع بعدها عنهم اعلى منه في السرطان
مع قربها منهم لزيادة المدة الاولى لا كما علل في بعض الشروح ان
الشمس في الاسد تزيد زيادة حر الجسم في نصف ساعة علة وهو في
مرتبة لحظة واليه اشار المص بقوله لان الشمس اذا سامتتها اي
اذا سامتت المساكن الموازية لمعدل النهار في الاعتدالين بانت
عنها بسرعة لسرعة الميول من دايرتي فلك البروج ومعدل النهار
هناك لما عرفت في المقدمة فلا تحدث السخونة اي التسخين لما عرفت
من ان السبب اذا لم يدم لم يتم اثره وان كان قويا ولا تحدث
البرودة القوية ايضا لان الشمس لا تبعد عن سمتهم كثيرا فلا يعظم التفاوت
بين صيفه وشتائه ولقائل ان يقول هذا انما يدل على ان خط الاستواء
ليس اشد من البلاد التي تحت مدار المنقلبين لا على انه ليس اشد من
الاقليم الرابع وغيره الذي هو المطلوب اللهم الا ان يراد علية شيء
مدلول عليه وايضا ان سلم ذلك فيهم ويلزمهم بوجب اعتدال الزمان
لانكسار سورة كل واحد من الكيفيتين الحادثتين منهما بالاخرى
سريعا بخلاف غيرهم لاختلافهما عندهم واليه اشار بقوله وزمان
كونها اي كون الشمس فوق الارض مساو لزمان كونها تحتها
لما عرفت في المقالة السابقة فيعتدل حر النهار ببرودة الليل وبانه
لا يحس بضد الهواء عليهم اذ هم دائما كالمنقلبين من حال الى ما
شبهها لكون الشمس في المسامتة او قربها بخلاف غيرهم فانهم

كالمنقلبين من ضد الى ضد لغاية تباعدها عنهم واليه اشار بقوله ولما كانت
الشمس تسامتهم في كل دورة دفعتين كان هناك صيفان وكذلك خريفان
وشتاءان وربيعان اذ كون فصول السنة هناك ثمانية مع كون كل واحد
منها قصيرا يدل على تشابه هوائهم وكون هوائهم من الاعتدال ولان
مبدأ الصيف وقت كون الشمس الى السمت اقرب ومبدأ الشتاء
بالعكس يكون وقت كونها في الاعتدالين مبدأ صيفهم وفي الانقلابين مبدأ
شتائهم ومبدأ الربيع اوساط الاسد والدلو ومبدأ الخريف اوساط الثور
والعقرب فيكون لهم في سنة ثمانية فصول ورد الامام العلامة فخر الدين الرازي
نور الله عليه على الشيخ بقوله ان تسخين الشمس في شتاء خط الاستواء يكون
كتسخينها في صيف بلد عرضه ضعف غاية الميل لكن تسخينها في البلدة المذكورة
شديد جدا فكذا في خط الاستواء بل اشد لان لبث الشمس في خط الاستواء
وان كان قليلا لكنها لا تبعد كثيرا عن المسامتة فهي طول السنة في حكم المسامتة
بخلاف البلدة المفروضة فانها تبعد عنها كثيرا واذا كان حال حر
شتاء خط الاستواء كما ظهر لك فما ظنك بحر صيفهم فان اهلها كل سنة
جدا واليه اشار المص كونه غير معتدل بقوله لا يقال تسخين الشمس في
البلدة التي بعدها عن خط الاستواء ضعف غاية الميل كتسخينها
في خط الاستواء اذا كانت الشمس في غاية الميل لان بعدها عن
سمت البلدة اذا كانت في غاية الميل كبعدها عن خط الاستواء في
لكن تسخينها في البلدة المفروضة في تلك الحالة شديد جدا فكذا في
خط الاستواء وتسخينها في خط الاستواء في غير تلك الحالة اشد
اي من التسخين في تلك الحالة لكون الشمس اقرب الى خط الاستواء
ما لم تكن في غاية الميل فتسخينها في خط الاستواء في جميع السنة شديد
جدا فورد على الامام منع كون حر شتائه كحر صيف البلدة اذ اكثر

قرينه هم

لطول نهارهم وقصر ليلهم بخلاف من ثمة واليه اشار منفصلا بقوله لانا
نقول لا نم ان سخونة البلدة المفروضة كسخونة ما في خط الاستواء
في هذه الحالة فان القطب الشمالي فيها مرتفع عن الافق فالمرئي الظاهر
من مدارات الشمس اعظم من الظاهر من مدارها في خط الاستواء
لان دور الفلك فيها اي في البلدة المفروضة ليس بسيحا بل حمائلي
بخلاف خط الاستواء فان دور الفلك فيه مستقيم والقطعات ولك
سامي المدارات الظاهرة والخفية لمروره ما به بالقطبين بل
المحور الذي عليه مراكز المدارات اليومية فكلها فوق الارض ان
في البلدة المذكورة اذا كانت في البروج الشمالية اكثر من كونها فوقها
في خط الاستواء بخلاف خط الاستواء فان كون الشمس فوق الارض
فيه مساوي كونها تحت الارض فيه لا بالاكثر كسرعة حركتها فوق
الارض بالحركة اليومية الموجبة لكون النهار اطول وبالعكس فسخونتها في
خط الاستواء اشد منه اي الحالة اي من سخونتها في البلدة المفروضة
في هذه الحالة اذ بل كذلك فلا تنتهي الشمس على مسامتة خط الا
الازمانا يسيرا وتنتقل الزمان الى الاعتدال وتعتدل حرارة النهار
برودة الليل اما في البلدة المفروضة لا يعدل بقصر زمان الليل
فبقي الحر في الغاية ولان الانوار والتاثير فيها لان فراغها
سنبرد دون الهواء والشمس بخلاف البلدة المفروضة لعدم
البعد عن مرامها بالحرارة ولا تسود دون الهواء وهي في سمت رؤوسهم
لا لبعد كخلاف البلدة المذكورة لعدمه وذهب الامام العلامة
... الى ان الاعدل الاقليم الرابع واستدل له بان توفر العمارات
وكثرة التوالد والتناسل في الاقاليم السبعة دون ساير المواضع
المنكشفة من الارض دال على كونها اعدل من غيرها وايضا يوجب

من اسفلها لكون هو اي الرابع اقرب الى الاعتدال مما على اطرافها فان
الافراط والنقص حواشي من الكيفيتين ظاهران في الطرفين وفي وسطه
واستدل ايضا على كون الثاني اي تحت مدارى المنقلبين اعدل البقاع بان
الشمس مسامتها في ثلث وبعضها وبما من شهرين لتناقص حر صيف
ازدياد الميل كما تقدم ولهذا الاعلم يدور في الميل اعني عند المنقلبين
فيكون الشمس كالواقف على سمت رؤوسهم المدة المذكورة واليه اشار
بقوله والمواضع التي تسامت المنقلب الصيفي تكون في غاية السخونة
لعدم تزايد الميل هناك فيكون الشمس كالواقفة على سمت الرأس
وبان نهارهم الصيفي يطول ولياليها بقصر وعلى التقديرين شدة السخونة
فيها اكثر من غيرها من البقاع لان اهل المنقلبين لا يحتملان في غيرهم
واليه اشار بقوله ونهارهم الصيفية طويلة ايضا لكون القوس الظاهرة
فوق الارض في جانب الشمال اعظم من الخفية تحتها فيزداد السخونة
بسبب طول النهار وعورض الاول بان التماس يضعف التسخين
فيها لاستحكام البرد فيهم بعد الشمس عن سمتهم فيما قبله من السنة وطول
لياليهم الشتوية ونوقض الثاني بان طول النهار لا يؤثر في زيادة
الحر والا لاشتد الحر حيث النهار ستة اشهر والتالي باطل ورد الاول
بان الامر بالعكس لان من استحكم البرد فيه هو اشد تأثرا من الحر ممن لم
يستحكم فيه فضلا من اعتاده ولهذا يحس المغاض من حار مشاهد
في البيت المعتدل من الحمام حرا وبعده المغاض من البيت
الحار اليه مع ان البيت بكل ساعة كيفية لو لبثوه اكثر ورد الثاني
او لا بمنع الملازمة اذ المؤثر في شدة التسخين ليس هو طول النهار
فقط بل هو مع قرب الشمس من السمت لكثافة الاشعة لانعكاسها
على زوايا حادة وحيث بلغنا فيها عرض تسعين لتحقيقها لانعكاسها

على منزجات ذاتا ساطع بطلان التالي اذ المعلوم عدم الماء ثم اما انه
لصيرورة الجعية معلوم وان قلت لما كان البرد يزداد بازدياد بعد الشمس
عن سمت الراس فكان من الظاهر ان عدم الماء تم لشدة البرد
لا يلحقت كون الشمس فوق الافق ستة اشهر يمنع من تاثير بعدها عن
السمت في شدة البرد والله اعلم المبحث الرابع في المزاج العناصر
اذا امتزجت لا يفسد صورها كما ذهب اليه قوم من ان البسائط اذا
امتزجت وانفعل بعضها من بعض ادى ذلك بها الى ان يخلع صورها
فلا يكون لواحد منها صورته الخاصة والتبس صورة واحدة فيصير لها
هيولى واحدة وصورة واحدة فمنهم من جعل تلك الصورة امرا
متوسطا بين صورها ومنهم من جعلها صورة اخرى من النوعيات
لا نخلال المركب في النوع والا فيتمثل البسائط فالمركبات فاسدة لاحتمال
ان يكون كذلك وذلك ضرورة لانه لو تبقت صور العناصر النوعية وحصول
الصورة الاخرى الحادثة بعد المزاج وتلك الصورة سارية في الاجزاء
كلها لزم ان يكون النار مع بقاء صورتها النارية متصفة بالصورة
اللحمية والعظمية وغيرهما ولو كان كذلك لا يمكن التكون من عنصر واحد
لان الصورة اللحمية مثلا انما قبلتها النار بعد الامتزاج والمسى لكيفيتها
المعاوقة من ذلك ما ذاقها فلا يلزم من ذلك قبولها لها بغير
مزاج فلا يلزم جواز التكون من عنصر واحد على ان ذلك وارد
على من تقول بفساد صور العناصر ايضا لان النار مثلا اذا كانت
تقبل صور المركبات بعد خلع صورتها فعلى هذا يجوز ان يخلع صورها
من غير امتزاج وتقبل صور المركبات فكل ما تقولونه في الجواب
فنحن نقول بانه جواز عود المثل عند الانحلال والتطهير لا يسمى كل
منها على صرافة كيفيته لانا لا نجد في المركب شيئا من الكيفيات كما

في البسائط بل يكون منها فعل وانفعال ومعنى هذا الفعل والانفعال
ان يكون كل واحد من مبادئ تلك الكيفيات كاسرا لكيفية الآخر
باحالة مادته موضوعها الى كيفية تلك المبداء والتحقيق ان لكل
جسم مادة فيها قوة وجوده وصورة بها وجوده والفعل كالمائية فانها
صورة الماء والنارية فانها صورة النار والبرودة الماء والرطوبة
وحرارة النار ويبوستها من الاعراض تلحق الجسم بواسطة الصورة النوعية
وهذا الفعل والانفعال يستحيل ان يتم بهذه الكيفيات وحدها لان
الفعل والانفعال لمختلفان لا يتصوران من حيثية واحدة متشابهة
والا فانكسارهما اما ان يكون معا فيكون الغالب حال كونه غالبا
مغلوبا وذلك محال او على التعاقب بان ينكسر احدهما سورة الآخر
ثم ينكسر عنه فيكون المنكسر عند ما كان هو ما لم يتوعل كسر الاخر
فلما انكسر وضعفت قوته قوي على كسره وهذا محال وقد صور هذا بهذا
الوجه وهو ان انكسار احدهما بالاخر اما ان يكون سابقا على
انكسار الاخر به او لا يكون والاول يمتنع لا يسبق لان يعود المنكسر
كاسرا له كذا الثاني لان الكاسر لا بد وان يكون موجودا حالة الانكسار
فالانكسار ان كان معا وجب وجود الكاسرين فيكونان باقيين
حال كونهما غير باقيين وهو محال فثبت انهما لا يصح ان يكونا من الكيفيات
فقط لكن الكيفيات منكسر سورتها فلا بد وان يكون الكاسر
لها شيئا اخر وذلك هو الصورة اذ ليس الا الصورة والمادة والكيفية
والكيفية لا تصلح ان تكون كاسرة لما ذكرنا والمادة ايضا لانها
المنفعل لا تكون فاعلا فثبت ان الصورة هي الفاعلة لهذا
الانكسار وذلك بان تحيل مادة العنصر الى كيفيتها فتكسر كيفية
الاخرى وتفاعل ان يقول لم لا يجوز ان يكون بتضاد تعاد الصورتين

موجبة لكلاهما وكلاهما موجبا للانكسار معا فيكون فعل كل واحد منهما
مثل انفعاله من غير لزوم صيرورة المغلوب غالبا والا لزم تمادي
الكاسر حال كونه غير باق على ما ذكرتم والتحصيل ذلك ان الفعل
والانفعال الا عند تصغر الاجزاء اذ الفاعل انما يحصل بالتماس
وعند تصغر الاجزاء التماس اكثر كل واحد من العناصر اكثر الاجزاء فيحصل
الفاعل التام وانما احتيج الى التماس لان القوى الجسمانية لا تؤثر
الا بالمماسة اي الا بمشاركة موضوعاتها والا لحصل اثرها الا بمحاذاتها
او مماسها ومحاذيها او مماسها وذلك الى وراء ذلك ما لمس لمباشر
لانه ان لم تشترط في فعلها المماسة فاما ان لا تشترط وضع اخر فيكون
الجسم مؤثرا في اخر على اي وضع كان وذلك ممتنع والا جاز ان يحرق النار
التي في المشرق الحطب الذي في المغرب وان اشترط وضع اخر
غير ما ذكرنا فذاك الوضع احد الحسنين في الاخر فالمتوسط الذي منهما ان لم
ينفعل كان انفعال الثاني منه لا ضرورة اي لا انفعال البعيد
دون القريب القابل للانفعال وان انفعل حتى يتحصل الى كيفية الفاعل
كان الفاعل في الاخر هو الكيفية التي حصلت في المتوسط فان المماسة
شرط والتمسك ان كلما كان التماس اكثر كان الفاعل اتم وتصغير
الاجزاء موجب الى زيادة التماس فيكون موديا الى كثرة الفاعل
فان قلت هذه القاعدة منقوضة بفعل الشمس فان قواها جسمانية وعند
تسخين الارض لا تماس الارض ولا تسخن الاجسام المتوسطة منهما
وبعضها الارض ولا يقتضي الاجسام المتوسطة منهما قلت المراد من
قولنا ان القوى الجسمانية انما تؤثر فيما يماسها او ما يماس ما يماسها
اي من الاجسام القابلة وتسخين الشمس مشروطا بانعكاس الاشعة وهو
مشروط بكثافة القابل والمتوسطات من الشمس والارض من

الافلاك والنار والهواء شفافة لا تنعكس عنها الشعاع فلذلك ما فاد صاحب
المواقف تنويرا منه تحريكه وفيه نظر اذ لا فائدة حاصلة جواز تأثير القوة
الجسمانية في البعيد دون القريب اذا لم يكن قابلا فالقائل ان
يقول لما جاز ان يؤثر القوة الجسمانية في البعيد بدون توسط
القريب اذا لم يكن قابلا فلم لا يجوز ان يؤثر في البعيد ولا يؤثر في
القريب اذا كان قابلا فالمتنعان مختلفان بالشدة والضعف واما ثانيا
فلان تسخين الشمس للارض غير مشروط بانعكاس الاشعة واما ثالثا فلانه
يدل من حيث المفهوم على ان المتوسطات بين الشمس والارض لو كانت
كثيفة لتسخنت بالانعكاس وفيه اعتراف بجواز كون تأثير البعيد مستندا
على تأثير القريب القابل وهو مناف للقاعدة والاقرب ان يقال
المراد من القاعدة ان كل جسمين يؤثر احدهما في الاخر وجاز تأثيره فلا بد
من ملاقاتهما والشمس عند تسخين الارض لم تؤثر في الارض فيهما حتى
يحتاجا الى الملاقاة والمماسة على انا نقول الاجسام وان كان لها
تأثير لا بالمماسة كتسخين الشمس المقابلة وكجذب المغناطيس الحديد الا
ان ما يحصل منها بالمماسة كلما كثرت فيه المماسة بسبب كثرة السطوح
الذي يحصل بتصغير اجزاء المماسين كان فعله اقوى ولهذا كلما
كان تصغير اجزاء المماسين اكثر كان امتزاجهما اتم قال الرئيس في
شرح القانون ان تصغير اجزاء العناصر شرط في المزاج القوي لا
في نفس المزاج وذلك لان المحوج الى التصغير هو كون الفعل و
الانفعال اكثر واتم وعند الاجتماع يحدث الفعل والانفعال ايضا
ولذلك فان الشيخ يعترف بان مزاج الشخص انما يحصل من
تكافؤ اعضائه الحارة والباردة والرطبة واليابسة مع انها
لم تتصغر ورد ذلك بان مراد الشيخ ليس هو ان حرارة القلب مثلا

موجودة فيه والا لسرى الى المزاج وكذا برودة المزاج موجودة في
ولو سرى الى الغالب لاورع منها مناسبة على جهة كما كانت في المزاج
والا كان مزاج الشخص من مزاج الوضع والمضاف وهو حاصل المراد ان
حرارة الصلب اذا امتزجت مع برودة المزاج وبالعكس يحصل لكل
منهما كيفية مناسبة لصحة تلك الكيفية عرض موجود في عناصر معروضة الا انه
ليس الكاسر لكيفية كل واحد منها كيفية الاخر لان تلك الانكسارات
امتنع ان يكون معا والا لزم ان يكون الغالب حال كونه غالبا
مغلوبا وهو غير على كسر كل واحد منها الاخر بعد انكساره بهذه الصورة ايضا
في الامتناع ان يعود المنكسر كاسرا لان المنكسر عند ما كان قويا لم
يتمكن على كسر الاخر حال الكسر وضعف فهو بكيفية سواء على كسره على ما
مع ما فيه بل الصورة اي بل الكاسر لكيفية كل واحد منها صورة الاخر
والا يمكن بالعكس لان الاسخان في الصورة يقتضي الانفعال في الكيفية
الصادرة عنها اذ المعلولات تابعة لعللها دون العكس ويجب
ان يعلم ان الفاعل هو الصورة بتوسط الكيفية لان الصورة انما
يفعل في غيرها بواسطة الكيفية التي لها ولهذا سواء كانت ذاتية
او عرضية الا يرى ان الماء اذا زاد امتزج بالماء البارد يفعل
مادة البارد من الحرارة كما يفعل مادة الحار من البرودة وان
لم يكن هناك صورة سخنة وان المنفعل هي المادة فان الكيفية بنفسها
لا تتحرك فلا ينفعل بل الكيفية تتبدل ومحلها يسمى مادة ولكن المنفعل هو
المادة فلذلك ترك المصنف الكيفية واخذ بدلها المادة فقال فيكون
كل واحد منها فاعلا بصورته منفعلا بمادته والحاصل ان يقول لما
كان الفاعل هو الصورة بتوسط الكيفية يعود على المنكسر كاسرا
في حصول كيفية متشابهة في اجزاء المركب اي لا يكون تلك الكيفية

الى حد محللة في اجزاء المركب بحيث يكون بعض اجزائه اشد سخونة
او برودة من بعض وكذلك في الرطوبة واليبوسة وغيرها بل يكون
نحو كل جزء مثل نحو الاخر وكذلك البرودة وغيرها واعلم ان حصول
الكيفية انما هو بتوسط او غيره لا الحصول الذي هو وسط ليخرج
المزاج الثاني الرابع من الاعتدالات ممتزجة الكيفيات كيفيا بها
بحسب المزاج الاول متوسطة بين الاضداد والمراد من كونها متوسطة
هو ان يكون تلك الكيفية اقرب الى كل واحد من الفاعلتين من
الفاعل الاخر الى الاول وكذا الى كل واحد من المنفعلين او
كيفية مستحرة بالقياس الى البارد مستبردة بالقياس الى الحار وكذا
في الرطوبة واليبوسة وعلى لا يحل الالوان والطعوم والروائح
في الحد لا على الثاني فظاهر لان شانها الا مستحرة بالقياس الى البارد
ومستبردة بالقياس الى الحار واما على الاول فلان المراد من كونها
اقرب ان يكون مناسبتها الى كل واحد من الكيفيات اشد
من مناسبة بعضها الى بعض ومثل ذلك لا يكون الا كيفية متوسطة
والطعم ونحوه لا يكون كذلك اذ المناسبة من الحرارة والبرودة اشد
من المناسبة بين الطعم واحد منهما فلا حاجة الى تقييد الكيفية الملموسة
كما فعله ابن صادق وبالاولى كما فعله الايلاقي ليخرج الكيفيات
الثالثة للمزاج بعدم دخولها بعد بناء على ان ما ذكره الايلاقي مستقيم
المزاج الثاني فقد اخل بعكسه وان حافظ على طرده وقال الامام في
شرحه للقانون لو حمل هذا التضاد على المحتمل الذي شرطناه عاب
المخالف لما كان هذا الحد مانعا لا للمزاج الثاني كمزاج الذهب الحاصل
من امتزاج الزيبق والكبريت لان كيفية الزيبق ليست في غاية
البعد من كيفية الكبريت لكنهما متى حصل فادون منه ان يحمل على الحد

فنقطع على هذا الى حيث اجاب عنه صاحب الحواشي بعد ما يسلم بانا لا نعلم ان
تضاد الكيفيات غير موجود في المزاج الثاني وذلك لان المركبات
بعضها في غاية الحرارة وبعضها في غاية البرودة وكذا في الرطوبة
واليبوسة فاذا امتزجت فقد وجد التضاد على في كيفيات متضادة
واما المستشهد به فنقول ان التضاد ايضا موجود فيه فان الزيبق
بارد رطب في الثانية والكبريت حار يابس في الثانية ولئن قال
نحن نعرض الامتزاج في الاشياء المعتدلة في جميع الكيفيات قلنا
لا نسلم وجود مركبات معتدلة في جميع الكيفيات ولئن سلمنا ذلك
ولكن لا نسلم حصول الامتزاج منها بجملته وهو ان هذه المركبات ان
تساوت في المزاج بحيث لا يكون مزاج شيء منها اقوى من مزاج
الاخر فكل شيء اتحد بالماهية والحقيقة وانما الاختلاف بالعدد وان
اختلف في المزاج فلا يكون الامتزاج من اشياء متعددة لا يقال من
المركبات وان حصل بينها الاختلاف بالكيفية لكن لم يوجد غاية الخلاف
فان الكيفيات قد انكسرت بالامتزاج لانا نقول ليس معنى قولهم في غاية
الخلاف ان يكون هناك خلاف لا يمكن ان يكون اشد منه فانهم
جعلوا نفس البياض ضد نفس السواد حتى ان السواد الضعيف
يضاد البياض الضعيف وان لم يوجد بينهما غاية الخلاف بهذا
المعنى اشار بكلامه وتامل لا ان نقول لانهم جعلوا نفس البياض
ضد نفس السواد حتى يكون البياض الضعيف ضد السواد الضعيف
بل جعلوا البياض الذي هو احد حدي الامتداد الاتصالي الكائن
بين حدين هما الافراط والتفريط ضد السواد الذي هو الحد الاخر
منه اذ التضاد انما هو بين السواد والبياض اللذين هما طرفان
لجميع الالوان فان جميع الالوان مبتدي من البياض الذي

في الغاية وينتهي الى السواد الذي في الغاية والكيفيات المتوسطة بين طرفين هما طرفا
الافراط والتفريط لا يكون بينهما غاية الخلاف نعم التضاد بين البياض
الضعيف والسواد الضعيف بحسب الشهرة كما بين الحمرة والصفرة
لا بحسب التحقيق والكلام فيه اي في المزاج واعلم ان اطلاق اسم المزاج
على هذه الكيفية لان المزاج بالحقيقة عبارة عن اختلاط اجزاء العناصر
لتلك بعضها ببعض الا ان ذلك الامتزاج لما كان سببا لهذه الكيفية
المتوسطة سميت باسم السبب لا يقال القول بالمزاج يستلزم احد الامرين
وهو اما خلو جزء من الجسم المركب عن الكيفية المزاجية فلم يكن المزاج كيفية
متشابهة في جميع اجزاء الجسم الممتزج او تداخل الاجسام وذلك لانه اما ان
يوجد في اجزاء الجسم المركب ما هو خال عن الكيفية المزاجية او لا فان وجد لزم
الاول وان لم يوجد يلزم الثاني لانه اذا لم يخل جزء عن تلك الكيفية
وان بلغ في الصغر الى حيث لا يقبل القسمة فيكون كل جزء مشتملا على العناصر
الاربعة فلا يكون جزء من اجزاء اركان الجسم المركب خاليا عن الا
شتماله على كل جزء وكذا عن كل واحد من العناصر ايضا وعلى
هذا يكون كل واحد من العناصر شاغلا لمكان المركب بالكلية وهو
عين التداخل لانا نقول انه اذا لم يخل جزء عن الكيفية المزاجية كان
كل جزء مشتملا على العناصر الاربعة فان اجزاء البسيط غير خال عن الكيفية
المزاجية وغير مشتمل على العناصر الاربعة قال الامام القول بالمزاج لا
لا يصح الا بعد اقامة الدلالة على ان كل واحد من هذه الاربعة قابل
سوق للاستحالة في كل واحد من كيفيته وهم اهملوا ذلك بل بينوا ان كلا
منها يقبل الكون والفساد ولكن ذلك لا يقتضي ان يكون كلا منها قابلا
للاستحالة في كيفيته لان الاول عبارة عن زوال الصورة المتقومة
للمادة وتبدلها بالاخرى والثاني عن كون العنصر معها صورته

الى النوعية قابلا للانكسار كيفيته مثلا الماء الحار مع تغايرهما ما دام يكسر حرها ويبسها
وليس البلد اباء وعلة الكلام اما استواء كثيرهم هذه الاستحالة
الى صورة الماء فانه اذا سخن فنزع تغايره ان يزول برودته وتحدث
فيه الحرارة وشبه ذلك بان ابطلوا القول بالكمون والبروز وغيره مما
ينافي الاستحالة لانه لا يلزم من كون برودة الماء قابلة للاستحالة ان
تكون حرارة النار كذلك ولما كان القول بالمزاج مبنيا على ذلك ولم
يثبت بالبرهان لزم ان القول بالمزاج غير برهاني والجواب عنه
انهم بينوا جواز الكون والفساد على اجزاء كل واحد من هذه العناصر
الاربعة ويلزم من ذلك جواز الاستحالة في الكل حتى ان النار مع
بقائها لا يجوز ان يكسر حرها ويبسها لانه لا شك ان النار يجوز ان
ينقلب هواء ولا ينقلب هواء الا عند تمام استعداد المادة لصورة
هواء وذلك الاستعداد انما يحصل بحركة وزمان لان كل حادث
لا بد ان يكون مسبوقا بمادة ومدة كما دون لا بد للاستعداد من تغير
واقع على سبيل التدريج ويمتنع ان يكون ذلك التغير في ذات الصورة
ضرورة ان وجودها وعدمها يكون دفعة فلا بد وان يكون ذلك
في الكيفية وذلك بان يضعف الكيفية الموجودة في النار ويستعد
المادة لقبول صورة اخرى ضرورة انه لا يمكن حصول صورة اخرى
مع بقاء الكيفية الاولى على حالها واذا وقع التغير في الكيفية مع بقاء الصورة
بحالها يكون استحالة اذ لا معنى لها الا ذلك وكذا القول في الهواء
والارض واعلم ان الشيخ قد بين هذا المقام في المقالة الرابعة
من طبيعيات الشفاء بيانا واضحا وذلك لانه بعد ان بين جواز
الكون والفساد على العناصر قال فيظهر اذن ان شانها
ان يكون بعضها من بعض وينفسد بعضها الى بعض وانها ما دامت بسيطة

في الكيفيات نسبتها الى سبيل الاعتدال ويقرب من ضدها الطلب صورتها وكان
احدث صورته ومادتها لكانت الماء بحيث بحذو الصورة باستعداد
عرض لها مخصص حصلت من خارج تلك الصورة فاذا عرض لها الاستحالة
في الكيف واشتد ذلك حدث الاستعداد للصورة التي تناسبها ذلك
الكيف وزال الاستعداد الاول لحدوث الصورة الاخرى وبطلت
الاولى وانما حدث الصورة الاخرى لتخصص الاستعداد بها عند اشتداد
بها عند اشتداد الكيفية التي تناسبها لكن الصورة الاخرى لم يسع اليها الا الاستحالة
دفعة والكيفية تتبع اليها الاستحالة في زمان فاذا ليس يمكن ان يتبع استعداد الكيفيات
تغير الصورة التي هي غيرها الا ان تكون تلك الكيفية تحصل للمادة اولى بتلك
الصورة لمناسبتها لها وذلك بان تزيد في استعدادها وتفيد الاستعداد
الاول ثم يتبع الاستعداد الاستكمال عن عند الجواد الفايض على
الكل الذي ليس فيه بخل استعداد كامل يحصل في طبيعة الاجسام كما رايت
ان الشيخ قد بين بهذا الكلام فلا يكون القول بالمزاج غير برهاني. ولما كانت
الكيفيات اربعا اي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة كانت
المزاجات مركبة منها اي من هذه الكيفيات الاربع لما حد المزاج
بالكيفية الحادثة عن تفاعل الكيفيات المتضادة وكانت الكيفيات
التي بها التفعل والانفعال هذه الاربع استنتج منها كون المزاجات
حادثة عن هذه الاربع ليصح القول بكون الافراد تسعة والمزاج ان
كان على حاق الوسط اي يكون المقادير من الكيفيات المتضادة
في الممتزج متساوية هذا ما دل عليه قوله لان المركب من البسائط
المتساوية في الكيفيات والمراد ان يكون المقادير من الكيفيات
المتضادة في الممتزج متساوية في القوى لا في المقدار فان الاسم
ان يكون الحكم بالاستحالة متساوي الكيفيتين في القوة لا في المقدار لانا
قد نجد الشيء قليل المقدار قاهرا بالغا في قوته فان لا يلزم من تفاعل

كيفيتين متضادتين متساويتي المقدار المختلفتي القوى الى جذب
الاقوى المركب على حيزه فاذا تفاوتت القوى لزم الميل الى حيز الاقوى
مقدارا اقوى وهذا حال البسيط في القانون هو ان يكون المقادير
من الكيفيات المتضادة في الممتزج متساوية متقاومة قال صاحب
الحواشي السعدية في شرح الكليات القانون ان يكون الشيخ ما اطلق
متساوية واراد بها التساوي في القوى ولم يكن في اللفظ ما يشعر
بالمراد اراد فهاهنا قوله متساوية على ان يكون عطف بيان او صفة
لقوله متساوية على هذا يجب ان يحمل كلام الشيخ اذ لو اعتبر في المعتدل
الحقيقي التساوي في المقدار والقوى لم ينحصر الخارج عنه في الثمانية وهو
مع وضوحه وحق يظهر لمن تامل لمن وفق لراي معنى كلامه ويظهر تمام
فساد ما به فسر المعتدل الحقيقي بعض كتب ان يكون المقادير
من اجزاء العناصر المتضادة والكيفيات في الممتزج متساوية وذلك
لجواز ان يكون مقتضيات الاجزاء متخالفة مع تساوي مقاديرها و
كيف لا ومتى كان مقدار جزء النار مساويا لمقدار جزء الماء كانت
مقتضياتها غير متساوية لانها اقوى الفاعلتين على هذا لا يكون
هذا المركب مما يمتنع وجوده لكون مكانه مكان الغالب فهو
المعتدل الحقيقي لكون المزاج [illegible] متوسطا بينهما بالحقيقة قال صاحب
الحواشي في شرح الكليات القانون والحق الذي لا ياتيه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه في امر المعتدل الحقيقي هو ما استفيد من
الشيخ في فصول العناصر فانه ذكر في الفن الثالث من طبيعيات
الشفاء في الفصل الرابع عشر في اشتمال العناصر بعضها من بعض
ما هذه عبارته وربما كان الحس مغلوبا في الكمية لكنه قوي في الكيفية
وربما كان بالعكس ويشبه ان يكون الغالب في الكم سببا في الميل

نوعي او ان كان لا ينفك في الكيف الفعلي والانفعالي فان الميل عند
ما يلزم من الصورة يكون شديد اللزوم للصورة اشد من لزوم الكيف
الفعلي والانفعالي قال هذا الفاضل الشيء ولقائل ان يقول ولما كان الزم لان
الميل انما يحدث من الصورة عند مباينة الجسم عن موضعه ويلزمه
الى ان يعود الى موضعه وليست الكيفيات الملازمة عن الصورة في الاجسام
وهي في غيرها كيفيات لم تزل الى ان يعود الى الكيفيات بل قد تبطل قياما كالماء
المسخن قال ولان البرهان انما قام على امتناع المعتدل الذي يتساوى
حصول عناصره الى احيازها فقط دون غيره وتساوي الميول لا يمكن
بدون تساوي مقادير اجزاء العناصر حتى يتساوى كيفياتها قوة
وضعفا اما الاول فلقول الشيخ ويشبه ان يكون الغالب في الكم سببا
في الميل لا في الكيف فانه يشكك فيه الى الكبار ويحتج من المذاهب
قوله ويشبه ان يكون كذا ليس انما يقول كذا لكونه ساكتا فيما ذكره وان
معنى يشبه ان يكون هو يمكن ان يكون حتى يلزمه يمكن ان لا يكون
بل انما يقول كذلك وان كان جازما به تادبا وتوكيدا قوله لانه
[illegible] يمكن ان يكون كذا لانه لو [illegible] الثاني فلان الميول كما
تختلف باختلاف مقادير العناصر فكذلك تختلف باختلاف كيفياتها
فانها قد تفاوتت الصورة النوعية في احداث الميل تفريعا وقلة
عنه فان الماء والجمد بالشيء يكون ميله الى السفل بسبب الكثافة والثقل
الارضين من التراب والماء اقوى واشد من ميل الماء المغلي اليه
بسبب اللطافة والخفة العارضتين من التسخين اشار الشيخ الى تساوي
مقادير العناصر بقوله على ان يكون المقادير من الكيفيات المتضادة
في الممتزج متساوية لان تساوي كيفيات الممتزج انما يكون بتساوي
[illegible] فان تساوي المقادير في القدر عبارة عن تساوي محلها

وهذا الخلاف تساويهما شدة وضعفا وقس اختلافهما في ازدياد شدة
على تساويهما فيها والا تساوى مقادير العناصر لكن في اجتماع
تساوي الميول لا اختلافهما اختلاف بسبب كيفيات العناصر كما اختلافهما
بسبب كيفياتها او في تساويه تتوزع مقاديرها اي في القوى المتضادة
اشارة الى تساوي كيفياتها شدة وضعفا متحقق مما ذكرنا ان المعتدل
الذي للشيخ وجوه منها الذي تتساوى ميول عناصره الى احيازها وهو
تساوي ميول عناصره وهو الذي تساوي عناصره كما وكيفا وفي كلام
الشيخ اشارة الى كل واحد منها كما ذكرناه واما انه يلزم من ذلك ان
لا ينحصر الخارج عن المعتدل بهذا المعنى في ثمانية فمسلم ومن الذي ادعى
الحصار فيها وكيف يمكن دعوى هذا مع انه بالاتفاق في المعتدل
الفرضي والخارج عنه ثمانية خارج عن المعتدل الحقيقي بهذا يجب
ان يتصور هذا المقام فانه مما زل فيه اقدام الاذكياء في الحكمة فضلا
عن الاذكياء في الطب وفيه بحث لانه يمكن تساوي مقادير اجزاء العنصر
مع عدم تساوي الميول وبالعكس اما الاول فلان الماء والتراب بالطبع
يكون ميله الى مكانه اقوى واشد من ميل الهواء والنار الى الحيز
بعد الغليان ضرورة واما الثاني فلان الحجر من المحال سقوطه مع الخشب
ربما تساويا في الميل الى المركز على ما يدل عليه الجر بمعنى
الميزان وغيره ولو كان الامر كما ذكره لم يمكن ان يكون كذلك وايضا
لو كانت الميول تختلف باختلاف الكيفيات على ما ذكره من انها
قد تعاون الصورة النوعية في احداث الميل وقد تعاوقه
والمطلوب في الكم جاز ان يكون هو ما في الكيفية وبالعكس على ما ذكره
الشيخ جاز ان يكون الغالب في الكم مساويا في الميل اذا كان ضعيفا
في الكيفية والمغلوب في الكم هو ما في الكيفية فان قلت المراد ان الغالب

في الكم سبب في الميل ما لم يغير كيفيات الغالب والمغلوب
في الكم من مقتضى طبعيهما قلت لا نم ان تساوي الميول بسائط
المركب لا يمكن بدون تساوي مقاديرها وامتزاجها لتغير كيفياتها بالكسر
والانكسار واما قوله ان الشيخ ليس شاكا فيما ذكره حتى يقول لعله
ان يكون كذا فان اراد انه ليس شاكا في شيء من الصور اصلا فهو
ممنوع اذ هو غير معلوم وان اراد في بعض الصور فهو مسلم لكن ذلك
لا يضره واما قوله اذ لا يحال يمكن ان يكون كذا لا في الرفع على
لا يحال لانه غير صحيح لان لا في الرفع بعد القطع وهو ينافي التردد والاحتمال
لان التردد انما يكون في الامكان الذهني دون الخارجي على انه
ربما يكون التردد من النفي والاثبات بحذافيره مقطوعا والذي
يدل على ان قولنا لا في الرفع لا ينافي الامكان الخارجي صحة قولنا
يمكن ان يكون زيد كاتبا لا في الرفع اذ يصدق ان سلب الكتابة عن
زيد وكذا ثبوته ليس بضروري لا في الرفع الثبوت حينئذ قطعا وهو ظاهر
واما قوله ومن الذي ادعى انحصاره فيها فقول المصنف ادعى انحصاره
فيها لانه ذكر في اخر هذا الفصل انه لو كان اعتباره بالقياس الى
الحقيقي كانت الاقسام زائدة على الثمانية المذكورة وهو متضمن
دعواه حقا واما قوله وكيف يمكن دعوى هذا مع انه بالاتفاق في
المعتدل الفرضي والخارج عنه ثمانية خارج عن الاعتدال الحقيقي
فقول المعتدل الفرضي اي الطبي ايضا احد الاقسام الثمانية
لان ما يتوفر عليه من العناصر كمياتها وكيفياتها القسط الذي
ينبغي له لما لم يكن متوسطا من الكيفيات بالحقيقة كان اميل
الى احد الطرفين اعني احد المتضادين وهو اربعة انواع
وهو الحار والبارد والرطب واليابس واما في كليهما وهو اربعة

انواع ايضا الحار الرطب الحار اليابس البارد الرطب البارد اليابس
وهذه الثمانية هي اقسام الخارج عن المعتدل الحقيقي على ما ذكر الشيخ
فاذن هو احد الثمانية التي هي اقسام الخارج عن المعتدل الحقيقي
وكذا مقابله وهو ما لم تتوفر عليه من العناصر كمياتها وكيفياتها الحقيقية
الذي يسمى ارسلنا . لكن اقسام الخارج عن المعتدل الحقيقي تزيد
على الستة عشر على تقدير اعتبار التساوي في المقدار والقوى
في المعتدل الحقيقي على ما لا يخفى هذا ما سنح لي من الكلام على هذا المقام
والله اعلم بحقيقة الحال ولا وجود له اي للمعتدل الحقيقي الذي تتقاوم
القوى المتضادة فيه لميل كل من العناصر الى احيازها الطبيعية
متساوية في الخارج لان المركب من البسائط المتساوية في الكميات
اي في قوى الكيفيات لا يستقر في حيز من احيازها اي من احياز البسائط
لكون ذلك ترجيحا بلا مرجح فيميل كل واحد الى حيزه الطبيعي الا
لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع من غير قاسر اذ لا قاسر
هناك يعوق عنه اي عن ميل كل واحد الى حيزه الطبيعي ولو وجد هناك
ما يمسكه عن التفرق مع عدم حصوله في بعض احياز البسائط دون
البعض فاما ان يكون حاصلا في جميع احياز البسائط او لا يكون
حاصلا في شيء منها واستحالتهما ظاهرة . وبنظر وا الحق في
هذه المسئلة ان المعتدل الحقيقي ان لم يوجد ما يمنعه عن تفرق
بسائطه لا يحصل لان البسائط المجتمعة المتساوية فيها متى ادركوا ما
لكان ان مال الى احد احياز تلك البسائط كان ذلك تخصيصا
من غير مخصص وان لم يمل كان الميل الذي لكل احد منها الى
حيزه الطبيعي بلا معوق عائق قسري فيعود كل احد منها الى حيزه
الطبيعي والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع من غير قاسر

وهو ممتنع فهو ان وجد هناك ما يمسكه من التفرق والا فلا يوجد زمانا ما الى وقت
لو كان له مكان غير مكان احد بسائطه او لم يكن له مكان خارج
عن امكنتها فلا يمكن وجوده اصلا لانه لو كان موجودا لكان له ميل طبعي
الى مكان ما اذ لا يجوز عدم الميل فيه لانحصار فيه ميل الى مكان احد
بسائطه فانه ترجيح من غير مرجح ولا مشترك بين جميع البسائط حتى يكون
مكانا له يميل اليه بالطبع واذا لم يكن له من ميل على تقدير وجوده
ولا ميل على ذلك التقدير فلا يمكن وجوده وان لم يكن اي المزاج
على حاق الوسط فهو الخارج عن الاعتدال الحقيقي من العناصر كمياتها
وكيفياتها الوسط الذي يسمى له اي يلحق به هو المعتدل اي المعتدل
الذي يستعمله الاطباء في مباحثهم وليس هو مشتقا من التعادل الذي
هو التوازن بالسوية والا لما كان موجودا لما عرفت لكنه موجود والاطباء
فهم ايضا على وجوده موجود وعضو كذلك بل من المعتدل في القسمة وهو
ان يكون قد توفر على الممتزج بدنا كان بتمامه او عضوا من العناصر
كمياتها وكيفياتها القسط الذي ينبغي له شان ذلك ان الاسد يحتاج
الى ان يكون حار المزاج ليكون شجاعا مقتدرا والارنب الى ان
يكون بارد المزاج ليكون خائفا جبانا فكل واحد منهما معتدل بحسب
ما يحتاج ان يكون عليه مزاجه وان لم يكن معتدلا في الحقيقة والاول
الاعتدال الاسدي والثاني الاعتدال الارنبي والا فهو الخارج
عن الاعتدال اي الاعتدال الطبي واعلم انه كما يستحق كل نوع من
الكم الكيف ما لا يستحقه النوع الاخر فكذلك كل واحد من الصنف والشخص
والعضو يستحق منهما ما لا يستحقه غيره وذلك بحسب ما هو محتاج اليه في
كل واحد منهما وكل واحد من هذه الاربعة انما يعتبر فيه هذا المعنى منسوبا
الى غيره لكن في الاعتدال اضافيا لان كون المزاج الانساني

فان تروعلا اي على الخارج عن
الاعتدال الحقيقي ١٢ م

التي به انما تكون بالقياس الى غيره وذلك الغير اما ان تكون خارجة
او داخلة فيه فتكون الاعتبارات ثمانية على ما قال والمعتدل بهذا
المعنى اي الطبي الاضافي على ثمانية اقسام لان الاعتدال النوعي
اما بالقياس الى الخارج وهو الذي يحصل للنوع من الكائنات بالقياس
الى غيره على معنى ان المزاج الذي لهذا البدن بل لكل بدن من ابدان
هذا النوع التي به من حيث انه هذا النوع من مزاج اي نوع فرض من
مزاج الانسان بالقياس الى الانواع الاخر فان المزاج الذي لبدن من
الناس التي به من حيث انه انسان من مزاج الفرس والحمار وما خلا ان
نوع فرض واما بالقياس الى الداخل على معنى ان المزاج الذي لهذا البدن
التي به من حيث انه انسان من مزاج اي فرد فرض من افراده ان كان
ذلك انما يصح لو كان المزاج افضل امزجة الناس ولذلك قال وهو الذي
يحصل للمعتدل الحقيقي من ذلك النوع وهو الواسطة من طرفي الاعتدال
النوعي كالمزاج الذي يحصل للمعتدل الحقيقي من الناس فهذان القسمان
يجب النوع احدهما بالقياس الى ما خرج عنه والآخر بالقياس الى ما دخل
فيه والاعتدال الصنفي اما بالقياس الى الخارج وهو الذي يحصل الصنف
من النوع بالقياس الى غيره من الاصناف التي من نوعه على معنى
ان المزاج الذي لهذا البدن التي به من حيث انه من هذا الصنف
من مزاج اعلا من الاصناف الداخلة في نوعه كالمزاج الذي
لسكان الهند بالقياس الى غيرهم فان لهم مزاجا خاصا يوافق هواء
ذلك الاقليم واما بالقياس الى الداخل على معنى ان المزاج الذي لهذا
البدن التي به من حيث انه هندي مثلا من مزاج اي فرد فرض
من افراد هذا الصنف وهذا انما يتصور ان لو كان ذلك المزاج
افضل امزجة الصنف وبما ذكرنا يظهر الفرق بين الشخص المعتبر في الاعتدال

والصنف بالقياس الى الداخل ان الشخص للنوع لا بد وان يكون من اعدل
صنف بخلاف شخص الصنف فهذان القسمان يجب الصنف بالقياس
الى ما خرج عنه وبالقياس الى ما دخل فيه والاعتدال الشخصي اما بالقياس
الى الخارج وهو المزاج الذي يجب ان يكون للشخص حتى يكون موجودا
صحيحا ومعناه ان المزاج الذي لهذا البدن التي به من حيث انه
هذا الشخص المعين اي اشد مناسبة للعضات المختصة به من امزجة افراد
ذلك الصنف واما بالقياس الى الداخل وهو المزاج الذي يجب ان
يحصل للشخص حتى يكون على افضل احواله ومعناه ان المزاج الذي لهذا
البدن في هذه الحال التي به من حيث هو هذا الشخص من امزجته في ساير
حالاته وهو الواسطة من طرفي المزاج الشخصي بالقياس الى الخارج و
ل هذان القسمان مما يجب الشخص بالقياس الى الخارج والداخل والاعتدال
العضوي اما بالقياس الى الخارج وهو المزاج الذي يختص بكل
عضو من الاعضاء ويخالف به غيره ومعناه ان المزاج الذي
لهذا العضو التي به من مفردة ساير اعضاء البدن واما بالقياس
الى الداخل وهو المزاج الذي اذا حصل العضو كان على افضل
احواله وهو الواسطة من طرفي المزاج العضوي بالقياس الى الخارج
ومعناه ان المزاج الذي لهذا العضو في هذه الحال التي به من
المزاج الحاصل له في ساير الحالات وهذان القسمان مما يجب
العضو بالقياس الى الخارج والداخل فالستة الاولى يعتبر فيها
الاعتدال في البدن والقسمان الاخيران يعتبر فيهما الاعتدال
في العضو والستة الاخيرة مما يشار بقوله وعلى هذا القياس اي
على قياس اعتبار النوع الى الخارج والداخل الاعتدال الصنفي
بالقياس الى الخارج والداخل الشخصي والعضوي كل منهما بالقياس

الى الخارج والداخل واعلم ان المزاج ليس منحصرا في حد اي في درجة واحدة
لا يتعداها كما لو كان بحيث لا ينتقص جوهره الحار عن حيث جوهره البارد
ولا يزيد ولا ينقص جوهره الرطب عن حيث جوهره اليابس ولا يزيد اذ
لو كان مزاج نوع الانسان مثلا منحصرا في حد كذلك كان جميع الناس
على مزاج واحد من غير اختلاف بينهم فيه لان كل انسان هو على هذا المزاج
المعين حينئذ ولزم منه تساوي اشخاص الناس في الخلق والخلق وغيرهما مما
هو من توابع الامزجة وليس كذلك ايضا كيف اتفق والا لما اختص للانسان
مثلا النوع مزاج معين فلكان كل مزاج مزاج الانسان وصالحا للصورة
النوعية بل له في الافراط والتفريط حدان اذا خرج عنهما بطل المزاج
ان يكون مثلا مزاج انسان واليه اشار بقوله ولكل واحد من هذه
الاعتدالات عرض اي من طرفي الافراط والتفريط بطل كونه المزاج
فلنفرض ان حرارة مزاج الانسان لا تزيد على عشرين ولا تنقص من
عشرة حتى تكون حرارته مترددة من سبعة عشرة الى العشرين في
الافراط اذا زادت على عشرين لما كان انسانا بل فرسا وفي التفريط
اذا انتقص من عشرة لم يكن انسانا بل ارنبا فمزاج كل نوع الحاصل
من قسم ونسب مخصوصة من العناصر وكيفياتها له حدان في الافراط
والتفريط متى تعداهما لم يصلح ذلك ان يكون مزاجا لذلك النوع
وكذلك الكلام في كل صنف وشخص وعضو بل السبعة التي تردد المزاج من جهتي
افراطها وتفريطها عرضه والخارج عن كل اعتدال اي من الثمانية المذ
كورة ثمانية اقسام ايضا وذلك لان المعتدل النوعي مثلا لما كان
معناه توفر الكميات والكيفيات من العناصر على النوع على نحو ما
ينبغي فغير المعتدل بهذا الاعتبار معناه ان كيفيات العناصر وكمياتها
توفرت على الممتزج لا على القسط الذي ينبغي في المزاج الانساني فرج

عرض اي من طرفي افراطه اي زيادة
وتفريطه اي نقصانه اذا خرج اي كل
واحد من هذه الاعتدالات عنه م

اما ان يكون احر مما ينبغي او ابرد او ارطب او ايبس وهذه اربعة مفردة
او احر وارطب معا او احر وايبس معا او ابرد وارطب معا او ابرد و
ايبس معا واليه اشار بقوله لانه اما ان يخرج عن الاعتدال في كيفية
الفاعلة فقط وهو الحار والبارد او في الكيفية المنفعلة فقط وهو الرطب
واليابس واما كانت الحرارة والبرودة كيفيتين فاعلتين والرطوبة
واليبوسة منفعلتين لان آثار الاولين افعال في الغير فان اثار الحرارة
الطبخ والشي والغلي والحل التلطيف والتسخين التدخين وتفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات واثار البرودة الجمع والتكثيف والتصليب والانجماد
والتبخير والتغليظ واثار الاخيرين الانفعالات فان الرطب هو السهل
التشكل اي لا يتشكل بالسهل الاجتماع والتفرق واليابس هو العسر القبول
لهذه الاشكال منه انفعالات والتضاد الذي بين الكيفيتين
الفاعلتين يسمى تضادا فاعليا والتضاد الذي بين الكيفيتين المنفعلتين
تضادا منفعليا او فيهما اي بالكيفية الفاعلة والمنفعلة وهو الحار والرطب
والحار واليابس والبارد والرطب والبارد واليابس ولا يمكن ان يزيد
الاقسام على ذلك لان معنى توفر الكيفيات على القسط الذي ينبغي
هو ان يكون نسبة احدى الفاعلتين الى الاخرى ونسبة احدى المنفعلتين
الى الاخرى على نحو ما ينبغي فاذا لم يكن كذلك فلا بد من تغير احدى
النسبتين او كلتيهما فالاول هو المفرد واقسامه اربعة لانه ان تغير
النسبة بين الفاعلتين فاما ان يكون الرجحان لطرف الحرارة وهو
الحار المفرد او لطرف البرودة وهو البارد المفرد وان تغيرت
النسبة بين المنفعلتين فان كان ذلك بزيادة الرطوبة فهو الرطب
المفرد وان كان بزيادة اليبوسة فهو اليابس المفرد والثاني
هو المركب واقسامه اربعة ايضا لانه اذا كان الراجح بغير كلتا النسبتين

فالزائد من الفاعلتين اما الحرارة او البرودة فان كان الزائد
منهما الحرارة فالزائد من المنفعلتين اما الرطوبة وهو الحار الرطب
او اليبوسة وهو الحار اليابس وان كان الزائد من الفاعلتين
هو البرودة فان كان الزائد من المنفعلتين هو الرطوبة فهو البارد
الرطب وان كان الزائد منهما هو اليبوسة فهو البارد اليابس
والثاني نظر لان الخارج عن الاعتدال لما لم يكن مقيسا الا
الى المعتدل الحقيقي الذي توفر عليه من العناصر كميتهما وكيفيتهما
القسط الذي ينبغي له جاز ان يكون خروجه عن الاعتدال بالكيفيتين الفا
علتين معا او المعتدل الذي يكون ما ينبغي له من الاجزاء الحار بعشرة
ومن البارد بخمسة فصارت الحرارة مثلا احدى عشرة والبارد ستة
كان الخروج عن الاعتدال بالكيفيتين الفاعلتين معا فيكون احر
وابرد مما ينبغي او بالكيفيتين المنفعلتين معا فيكون ارطب وايبس
مما ينبغي وقس المثال بالمثال وذكر الفص في الحواشي التي كتبها
على كليات القانون ان الامزجة الغير المعتدلة التي ينتهي الى ست
وستين قسما بحسب اعتبار الخروج في كيفية او ثنتين او ثلث او اربع
والى طرف النقصان او الزيادة او كليهما جميعا وذلك لان الخروج
عن الاعتدال المذكور ان كان بكيفية واحدة فاما ان يكون الخروج
بزيادة ما ينبغي من تلك الكيفية او بنقصانها ولما كانت الكيفيات
اربعا كان اقسام هذا القسم ثمانية وان كان بكيفيتين فاما ان يكون
بالفاعلتين او بالمنفعلتين او بالحرارة مع الرطوبة او بالحرارة مع
اليبوسة او بالبرودة مع الرطوبة او بالبرودة مع اليبوسة فهذه ستة
اقسام وفي كل واحد من هذه الاقسام اما ان يكون خروج الكيفيتين
عن الاعتدال في جانب النقصان او احدهما في جانب الزيادة

او بكل واحدة من الكيفيات الاربع
فيكون احر وابرد وارطب وايبس
مما ينبغي

والاخرى في جانب النقصان فيحصل اقسام هذا القسم ثمانية عشر ضرورة
ان الحاصل من ضرب الستة في الثلثة وان كان بثلث كيفيات فاما
ان يكون بالفاعلتين مع الرطوبة او بالفاعلتين مع اليبوسة او بالمنفعلتين
مع البرودة وعلى كل واحد من هذه التقادير الاربعة فاما ان يكون
الكل في جانب الزيادة او الكل في جانب النقصان او البعض
في جانب الزيادة والبعض الاخر في جانب النقصان والزائد في
القسم الثالث اما ان يكون كيفية او كيفيتين وكل واحد من الصدرين
ينقسم ثلثة اقسام فلكل واحد من الاقسام الاربعة لهذا القسم ينقسم الى
ثمانية اقسام فاذا ضربنا الاربعة في الثمانية حصل اثنان وثلثون
وهي اقسام هذا القسم وان كان باربع كيفيات فاما ان يكون كل
واحدة منها في جانب الزيادة او كل واحدة في جانب النقصان
او بعضها في جانب الزيادة وبعضها في جانب النقصان والقسم الثالث
ينقسم الى ثلثة اقسام لان الزائد اما ان يكون كيفية واحدة او كيفيتين
او ثلث كيفيات فصار اقسام هذا القسم خمسة فاذا جمعنا الكل صار
مجموع اقسام الخارج عن المعتدل المعتبر عند الاطباء ثلثة وستين
وهو غير منحصر لان الاقسام ثمانون على ما خرجنا بالقسمة المستوفاة
لان اقسام الخروج بالكيفيتين يكون اربعة وعشرين لا ثمانية عشر
لان خروج احدهما في جانب الزيادة والاخرى في جانب النقصان
قسمان اذ في الفاعلتين مثلا يمكن ان يكون الزيادة في الحرارة
والنقصان في البرودة وبالعكس فاقسام هذا الخروج يكون ما ذكرنا
لا ما ذكر واقسام الخروج باربع كيفيات يكون ستة عشر لا خمسة لان
اقسام الزائد بكيفية يكون اربعة وبكيفيتين ستة وبثلث اربعة
فهذه اربعة عشر وهي مع القسمين الاخرين يكون ستة عشر لا خمسة

لان اقسام الزائد كمية اربعة وبكيفيتين ستة وبثلث اربعة فهذه
اربعة عشر وهي مع الستة الاخرى تكون ستة عشر وهي مع اربعة
وعشرين اربعون واقسام الخروج بكيفية ثمانية وبثلث كيفيات اثنان
وثلثون ومجموعهما ايضا اربعون فالاقسام ثمانون لا مائة وستون
ثم لو كان اعتباره اي اعتبار الخروج عن الاعتدال بالقياس
الى الحقيقي كانت الاقسام لا تزيد على الثمانية المذكورة وذلك لان
المزاج اذا لم يكن متوسطا بالحقيقة من الكيفيات المتضادة بل كان مائلا
الى احد الطرفين اي الى احد المتضادين وهو المزاج المفرد لانه خارج
عن الاعتدال في كيفية واحدة وهو اربعة انواع لا غير الحار والبارد
والرطب واليابس او الى كليهما وهو المزاج المركب لكونه خارجا
عن الاعتدال في كيفيتين وهو اربعة انواع ايضا لا غير الحار الرطب
الحار اليابس البارد الرطب البارد اليابس فالخارج عن
المعتدل الحقيقي منحصر في الثمانية لا محالة والخارج عن المعتدل الطبي
غير منحصر في الثمانية لجواز ان يكون الخروج في كيفيات ثلث ويخرج
بهذه الاقسام كالحار البارد الرطب او اليابس واليابس الرطب
الحار او البارد لانه وهم لان الحرارة والبرودة في القسم الاول
مثلا ان تساوتا فهو يكون المزاج رطبا وان اختلفتا وزادت
الحرارة يكون المزاج حارا رطبا وان زادت البرودة يكون باردا
رطبا وقس عليه سائر الاقسام فلم يزد على الثمانية شيء واعلم
ان ما ذكره المص ايضا وهم منشاؤه عدم عرفان المزاج وذلك
لان الاجزاء الحارة مثلا لا تنحصر في حد لا تتعداه بل يمكن الازدياد
والنقص عليها مادام ان تكون الاجزاء الباردة والرطبة واليابسة واذا
كان كذلك فليفرض معتدلا ما يبنى له من الاجزاء الحارة من عشرة

الى عشرين ومن البارد من خمسة الى عشرة مثلا فهذا المركب انما يكون
معتدلا لو كانت نسبة الاجزاء الباردة الى الاجزاء الحارة بالتضعيف
فاذا دامت الاجزاء على هذه النسبة كان المركب معتدلا فلو صارت
الاجزاء الحارة ثلثة عشر والباردة ستة ونصفا كان معتدلا ايضا
ولو اختلفت النسبة من الاجزاء فاما ان تكون الاجزاء الباردة اقل
من نصف الحار فيكون المزاج احر مما ينبغي واما ان تكون اكثر من
نصفها فيكون المزاج ابرد مما ينبغي فلا يتصور ان يصير الخارج عن
الاعتدال احر وابرد وقس عليه جميع ما يذكر من هذا القبيل وعلى
هذا لا تزيد انواع الامزجة الغير المعتدلة الطبية على الثمانية لا افراد
الانواع فانها غير متناهية لامكان اختلاف النسبة في كل واحد
من حدود الوسط المذكور مع كون الحدود غير متناهية ولا يخفى عليك
بعد ما ضربنا لك من المثال ان لكل شخص امزجة غير متناهية يكون على
ما ينبغي اذا كان على مزاج كان من تلك الامزجة بعضها افضل
من بعض كالاقرب من الوسط من الابعد عنه وافضلها ما يكون
الوسط في الشخص المذكور كما يكون في المثال المذكور الحار
خمسة عشر والبارد سبعة ونصفا ومما ذكرنا يظهر ان الحار اذا كان
ستة عشر والبارد ثمانية كان افضل مما اذا كان الحار سبعة عشر
والبارد ثمانية ونصفا لبعد هذا عن الوسط وقرب الاول منه
فاعلم ذلك ح لا ما ذكره المص فانه فاسد البحث الخامس
في سبب تكون الجبال والمعادن قال بعض الحكماء الشديد اذا اصاب
طينا لزجا اما دفعة او على مرور السنين عقده حجرا مختلف الاجزاء
في الصلابة والرخاوة واعلم ان الارض الخالصة لا تتحجر لعدم
الرطوبة الماسكة وطبعها اليبس الى التفتت اقرب والسبب

وفيه البسط مخصوص بجميع الافراد
ولا يجوز ان يكون اعلى عدد الى الخارج

الاكثرى ليكون الحجر ان الطين اللزج اذا اعانت فيه الحرارة حتى
استحكم انعقاده رطبة تيبسه صار حجرا لكونه التباع واما السيال
الالقان فاصعدها ان الى الدخان اذ اصعد الى فوق وجف
بل انه حجرا وهيئته هو عرض لبرودة فانه يصير حجرا او حديدا
وسقط الى الارض ويمانهما ان يكون من انماء السيال
واما بان يجمد بكليته اولانه رسب منه في سيلانه شيء صيره الى اللزوجة
متحدثنه بحجره او لعلبه الارضيه على ذلك الماء وكما في الملح فاذا
وجدت مياه قوية الجرى او رياح عظيمة الهبوب انحفرت الرخوة
وسالت مع المياه والرياح وبقيت الصلبة ومكذا ينتقل السيول
والرياح الى ان تنوز رعوزا عظيما وتبقى الصلبة حجرا شاهقا
وهو الجبل وقد يحصل الجبل من تراكم عمارات تخرب في ازمنة
متطاولة ولذلك قد وجدت في بعض الجبال اشبه البيوت والالات
الذهب والفضة وقد يحصل من الزلازل بما فيها جبال ولذلك
قد يوجد في بعض الجبال عظام الحيتان والصدف والعلة
الغائية في تكون الجبال كثرة ان اكثر العيون والسحب والمعادن
انما يكون فيها او فيما يقرب منها اما العيون فلانها لصلابتها
تحتقن الابخرة فيها ولا ينفصل عنها وقد مران مادة العيون الابخرة
المحتقنة واما السحب فلان باطنها من النداوة وما يبقى على
ظواهرها من الثلوج والامطار بسبب البرد واما المعادن فلان
مادتها الابخرة الباقية مدة مديدة في موضع واحد ولا يكاد ان
توجد الا في الجبال فهذا ما ذكر من منافعها ولعل فيها من المنافع
ما لا يحيط به علمنا واما المعادن فسببها اختلاط الابخرة والادخنة
المحتبسة في الارض المختلفة بالكم والكيف بالقوى المكونة فيه سوى

الاجسام الى هياكل على ضروب من الاختلاطات فنقول القول وقوى
اقوى وصور يكون بها انواعا من الجواهر المعدنية ويختص كل نوع
من تلك الجواهر المعدنية بقعة من الارض يكون فيها لمناسبة
رسمها في اي الجواهر المعدنية اما منطرقة وهو المنطرق هو الذي
ينبع الى العمق بانبساط من غير ان ينفصل الاجزاء قليلا قليلا
لا بان ينفصل منه شيء الا بان كان مازجه شيء غريب وفرق بينه
وبين المنعصر ان الانعصار نقصان من الجسم بخروج شيء عنه اللطف
منه شائعه كشيء من مائه وهوائه وان كان لا يظهر الا اذا كان
الخارج امانه كالاجساد السبعة اي من الذهب والفضة والرصاص
ويريد به القلعي والنحاس والحديد والاسرب وهو الرصاص الاسود
فالرصاص اما ابيض وهو القلعي واما اسود وهو الاسرب والرصاص
اذا اطلق اريد به الابيض والخارصيني وهو صنف من النحاس
تتخذ منه مرايا لها خواص عجيبة واما غير منطرقة اما لغاية لينها كالزيبق
او لغاية صلابتها كالياقوت وهي اي التي في غاية الصلابة قد
يحل بالرطوبات كالاجسام الملحية مثل الزاج والنوشادر وقد لا يحل
كالزرنيخ والكبريت ثم الجواهر المعدنية اما ذائبة او غير
ذائبة على ثلاثة اقسام الاول الذائب المنطرق الغير المشتعل
كالاجساد السبعة الثاني الذائب المشتعل الغير المنطرق كالكبريت
والزرنيخ الثالث الذائب الغير المنطرق الغير المشتعل كالزاجات
والاملاح الذائبة بالرطوبات وغير الذائبة قد يكون رطبة كالزيبق
وقد يكون يابسة كالياقوت والالماس وغير ذلك من الاحجار
الغير الذائبة لشدة صلابتها ويبسها واعلم انهم قسموا المعدنيات
الى ارواح واجساد واحجار اما الارواح فاربعة منها النوشادر

وهو من جنس الاملاح الا ان ناريته اكثر ولهذا لا ينتفع به التصعيد شي
منه اسفل وكان ما فيها خالطت دخانا ما لطيفا وعقدتها الحرارة
ومنها الزرنيخ والكبريت والزيبق والاجساد هي السبعة المذكورة والاخر
هي مثل الزاجات والنوشادر وتولد الاجساد السبعة من الزيبق
والكبريت والذي يدل على ذلك وجوه ثلثة الاول ان هذه الاجساد
عند الذوب يتحلل الى الزيبق ويرى فيه زيبقية لا سيما الرصاص اذا
اذيب فلا شك انه زيبق وقد احترق وثانيها تعلق الزيبق بالاجساد السبعة
وذلك لانه من جوهرها وثالثها انها اذا انعقد الزيبق برائحة الكبريت كان
كالرصاص وذلك يقتضي ان يكون عنصر للفلزات والذي اتفق عليه
الا ان يرد بحدس موجب للتعيين واعلم ان الزيبق من مائية
خالطت ارضية لطيفة كبريتية مخالطة شديدة حتى ان كل جزء يتميز
منها بغشاء من تلك اليبوسة كما هي جلدة لذلك اجزاؤه المتميزة
ولهذا قد يشبه تكون الزيبق بقطرات الماء التي يقع عليها اجزاء ترابية
كما تلتف لطافة الاقت قطره منها فظن الحق الغلاف فان صار
غلافا واحدا لحار بسبب بياضه صفاء مائيته وبياض ارضيته
اللطيفة ومازجة الهوائية ولان الزيبق من مائية خالطت
ارضية كبريتية فعنصريته لها وجب عنصرية الكبريت لها لم يتوقف
لعنصرية الكبريت لها الى الاحتياج مع ان الدعوى عمتها والكبريت
يحصل من مائية تخمرت بالارضية والهوائية تخمرا شديدا بالحرارة
حتى صارت دهنية انعقدت بالبرد والزرنيخ يقرب تولده
من تولد الكبريت الا ان دهنية الكبريت اكثر والكبريت اب الاجساد
السبعة عند الطبيعيين دون الزرنيخ والملح انما يحدث من مائي لطيف
رطوبة مائية فالبة الطعم وعدمته اجزاء ارضية محترقة يابسة المزاج

مرة الطعم مختلطة باعتدال وقد يصنع الملح من الرماد والقلي والنورة
وغير ذلك من الاجسام المحترقة بان يطبخ في الماء ويصفى ويغلى ذلك
الماء حتى ينعقد ملحا او يترك حتى ينعقد والنوشادر ضرب يكون
من الملح الا ان النارية فيه اكثر من الارضية ولهذا اذا صعد لا يبقى
منه شي فتولده من ماء خالطه دخان حار لطيف كثير النارية انعقد
باليبس وقد يتخذ النوشادر من دخان الاتون بالتصعيد وذلك يدل
على ان الاجزاء الارضية الدخانية غالبة فيه والياقوت والزبرجد
واما اشبههما من الاحجار تتولد من مائية انعقدت بالبرد وحده بعد النضج
المحيل لتلك المائية الى الارضية بحيث لا يبقى فيها رطوبة محضة مائية
ولاجل ان عقدها باليبس لا تذوب الا بحيلة ولاجل ان لا رطوبة
مائية فيه لا تنطرق هذا وقد شكك الشيخ ابو البركات البغدادي
على تولد الاجساد السبعة من الزيبق والكبريت بانا لا نجد الزيبق و
الكبريت في المواضع التي يتولد فيها الذهب ولا نجد شيئا من الذهب
في المواضع التي يتولد فيها الزيبق والكبريت وكذلك باقي السبعة
ولو كانت متولدة منهما لكان الامر بخلاف ذلك وهو ليس بقوي
فان عدم وجداننا ذلك لا يقدح فيما ذكره لجواز غيره بالمزاج
فلا يدرك الحس ولوجوده في غير منفسح في معدن لم يطلع عليه وليس
يمكن الحكم بانه ليس في معادن الاجساد شي من ذلك والى حسه
في غاية الصغر فان كانا صافيين وانطبخ الزيبق بالكبريت انطباخا
تاما وكان الكبريت مع ذلك صافيا ابيض تولدت الفضة وليس
وذلك لان الكبريت يعقد ذلك الزيبق فضة ورسم الفضة بانها
جسم ذائب صابر على النار منطرق ابيض ارزن اي بالقياس
الى كمية الاجساد غير الذهب وان كان الى الكبريت احمر فيه

[illegible]

قوة صابغة لطيفة غير محترقة تولد الذهب قيل لان الزيبق ينعقد
ذلك الكبريت وصار ابرزا والرسم الذهب بانه جسم ذائب صابر
على النار مطرف اصفر رزين اي بالقياس الى الاجساد السبعة
وان وصل اليه اي الى الكبريت قبل استكمال النضج برد عاقد جيد
ان كان ما مسن حتد وكان في الكبريت قوة صابغة تولد الحارصيني وان
كان الزيبق صافيا والكبريت رديا فان كان في الكبريت قوة محرقة
تولد النحاس وان كان الكبريت غير جيد المخالطة مع الزيبق تولد الرصاص
وان كانا اي الزيبق والكبريت رديين فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا
والكبريت محرقا رديا تولد الحديد وان كانا مع رداءتهما ضعيفي التركيب
تولد الاسرب والمصنف لهذه الدعاوي هو ان اصحاب الكيمياء
يعتقدون الزواسق بالكباريت اعتقادات محسوسة على الجهات
المختلفة المذكورة فيحصل لهم ظن غالب او حكم قطعي ان الامور الطبيعية
مشابهة للامور الصناعية والكيمياء عبارة عن سلب خواص الجواهر
المعدنية عنها وافادتها خواص غيرها وافادة بعضها خواص بعض ليتوصل
الى اتخاذ الفضة والذهب من غيرهما من الاجساد وهو من فروع
العلم الطبيعي وذهب صاحب المعتبر وكثير من الناس الى امكانه
والشيخ كان من المحققين في الاحوال العقلية ذهب فيها الى ان انفصال
الذهب والفضة عن غيرهما من المعادن انما هو بامور زائدة على
الجسمية المشتركة فيها عارضة لها كاللون والرزانة [illegible] الذهب و
لا مانع عقلا عن اكتساب الجسم ذلك لكن الطريق الى ذلك لا يسلك [illegible]

المقالة الخامسة في النفس النباتية والحيوانية وفيها

ثمان ابحث الاول في النفس النباتية اعلم انه يشاهد من
النبات والحيوان افعال كالتغذية والتنمية وتوليد المثل وليس

تلك الافعال لاجل الجسمية العامة والا لكانت الافعال المذكورة عامة لكل الاجسام
وليس كذلك ولا لاجل صورة من الصور النوعية التي للبسائط اذ لو اسندها
للصورة اي لو سلمنا ان كلا مما ذكرتك [illegible] النظر واعتبر ان الافاعيل
المذكورة ليس لكل واحد من الاجزاء والاختلاط بل لمجموع الصور العنصرية
والجسمية متشابهة في الكل والجزء اذ ليست هذه الافعال معللة بالجسمية
المشتركة ولا بصورة من صور انواع الاجسام البسيطة فتعين ان لها
صورة نوعية للاجسام المركبة لا مطلقا بل للمركبات النامية المخصوصة
والمزاج هو المعد [illegible] والعلة الفاعلية لها هو المفارق المفيض
بواجب الصور والافعال الصادرة عن صور انواع الاجسام منها
ما يصدر عن ارادة وادراك وهي ينقسم الى ما يكون الفعل الصادر منه
على وتيرة واحدة كما للافلاك والى ما لا يكون على وتيرة واحدة بل
على جهات مختلفة كالحيوانات ومنها ما لا يصدر عن ارادة وادراك
وينقسم الى ما يكون على وتيرة وهي القوة الطبيعية كما يكون للبسائط
العنصرية والى ما لا يكون على وتيرة واحدة بل على جهات مختلفة
كما يكون للنبات والحيوان من افاعيل النمو التي تتوجه الى الزيادة في
الاقطار المختلفة والقوة الطبيعية خصوها باسم الطبيعة والثلاثة الباقية
يسمونها النفس واطلاق اسم النفس عليها لا يمكن الا بالاشتراك
وذلك لانه لو اقتصر على انها مبدأ فعل كالقوة يصدر منها امر ما يصير
كل قوة والطبيعة منها وليس كذا وان فسر ما هو باعها التي تكون
مع ذلك فاعلة بالقصد والارادة خرجت النفس النباتية وان خص
لوقوع الافعال على جهات مختلفة خرجت النفس الفلكية لان الفلك فيها
تتوقف واحدة في الشيء الواحد قد يكون قوة بالنسبة الى ما يصدر عنه
من الافاعيل وصورة بالنسبة الى الهيولى التي يتقوم وجودها

[illegible]

وكمالا بالقياس الى النوع الذي يتقوم بحقيقته والنفس صورة
وقوة وكمال بالاعتبارات المذكورة اذ هي قوة باعتبار فعلها
الذي هو التحريك وصورة باعتبار الهيولى التي تتقوم وتوجد بها
ويحصل منهما جسم نباتي وكمال باعتبار النوع الذي يتقوم بها
حقيقته وجوهره المخصص بها ومفهوم الكمال اتم من مفهوم القوة
والصورة واعم اما من جهة الاتمية فلانه بالقياس الى الامر المحصل
الذي هو النوع لا بالقياس الى امر بعيد كالمادة والتي هي بالقوة
انسان او جزء انسان شيئا من حيث هي هي وبالقياس الى الفعل
صادر عنها عارض خارج بخلاف الصورة والقوة واما من جهة
الاعمية فلان البارئ تعالى يصح ان يقال انه كمال السفينة وكذا الملك
يصح ان يقال انه كمال للمدينة ولا يصح ان يقال انه قوة او
صورة ثم الصورة لا يقال الا على ما ينطبع في المادة ويتقوم بها
بالفعل بخلاف الكمال فانه يقال عليه وعلى غيره والقوة قد تكون
على الفعل كتحريك النفس البدن وقد تكون على الانفعال — كقوة صح
كقوة النفس على الانفعال بالمدرك وليس اعتبار احدهما
في الموصوف اولى من الآخر واسم الصورة منافرهما لا شتراك
لدخول الادراك تحت مقولة ان ينفعل او المضاف او الكيف
على اختلاف الآراء والتحريك تحت مقولة ان يفعل والاجسام
العالية مباينة تماما هيولاها واخذ اللفظ المشترك في التعريف
منهي عنه فتعين ان يوضع الكمال للجنس فقال وهي كمال اول
لجسم طبيعي آلي من جهة ما يغتذي وينمو ويتشكل ويولد فالكمال
الاول هو الذي يكمل به النوع اي الذي يصير به الشيء نوعا
بالفعل وهي الفصول والصور النوعية واحترز بالاول عن

عن الكمالات الثانية وهي الكمالات التي تلحق الشيء بعد تقومه كالعلم
وسائر الفضائل وبالطبيعي عن الكمالات الصناعية كالتشكلات
التي للسرير فانها ايضا كمالات لكن ليست كمالات طبيعية بل صناعية
واعلم ان هذا بمعنى كون الطبيعي وصفا للكمال الاول للجسم يوجب
ايراد الموصوف هكذا النفس كمال اول طبيعي لجسم آلي كما اورده فانه
بمعنى كون الطبيعي وصفا للجسم ويمكن ان يحمل الكمالات الصناعية
على الكمالات التي للجسم الصناعي فيقال التشكلات التي للسرير ان
كانت كمالات اول للجسم لكن ليست لجسم طبيعي بل صناعي وبالآلي
عن كمالات البسائط العنصرية اذ معنى الآلي كونه ذا آلات فيصدر
عنه كمالاته الثانية بتوسطها كالتغذية والنمو والتوليد والمثل وكمالات
البسائط العنصرية ليست كذلك فان الطبيعة النارية تفعل الحرارة
لا باعتبار آلة متوسطة بينها وبين اثرها وكذلك الحكم في المركبات
المعدنية وهذا التعريف للموصوف اي كمال اول لجسم طبيعي آلي يعم
النفس النباتية والحيوانية ويقيد النباتية تتوهم من جهة ما يغتذي
وينمو ويتشكل ويولد وفي الحيوانية من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك
بالارادة دون السماوية لان السماويات لا تفعل بواسطة الآلات
الا على رأي من يقول ان الكوكب والتدوير والخارج المركز هي
الاعضاء والآلات للنفس المدبرة للفلك الكلي ولكن
بخلاف المشهور والمشهور ان لكل واحد من الممثل والخارج
المركز والتدوير نفسا على سبيل الاستقلال وعلى تقدير صحة خلاف
المشهور لا تشمل التعريف المذكور نفس الفلك الاعظم وتاسعها لا تشمل
لجميع الفلكية بعد حصول الجهات عنها على جهات مختلفة فان الافلاك
ليس كالصور الطبيعية التي لا يصح حركتها بذواتها الا الى جهة واحدة

ولیس لتلک الصورة قوة على خلافها فان النفس الفلکیة لها باعتبار
ذاتها امکان ان تتحرک على جهات مختلفة وعدم تحرکها بالفعل
على جهات مختلفة انما هو لامر خارج من ثبات ارادتها وسرمدها
لا لاستحالته علیها بحسب نفسها واجسامها وایضا الکمال اسم
مشترک قد یعنی به المعنى المذکور ای ما یصیر به الشیء نوعا بالفعل
وقد یعنی به الامر الذی یمکن ان یستعد له الشیء بحرکة مما یمکن حصوله
او ما یلائم الشیء کما یقال العلم کمال للانسان وان لم یتقوم به حقیقته
ولا شک انه قد استعمل فی هذا الموضع على اشتراکه اذ لو عنی به
ما یتقوم النوع لما احتیج الى التقیید بالاول لیخرج الکمالات الثانیة ولکن
الاعتذار عن هذا الاخیر بان اللفظ المشترک انما لا یحسن استعماله فی
الموضع اذا لم یکن معه ما یصرفه الى المعنى المراد وتقیید الکمال
بالاول یصرفه الى المعنى المراد وهو ما یصیر به الشیء نوعا بالفعل
واعلم ان النفوس انما تفیض على الابدان المرکبة بحسب قرب
امزجتها من الاعتدال وبعدها عنه فان المزاج کلما کان اکثر اعتدالا
کان استعداده لقبول النفس الاشرف اشد فان المزاج البعید
عن الاعتدال کالمعادن لا تقبل من الکمال ما تقبله امزجة النبات
من التغذی والنمو وتولید المثل والنبات لا تقبل من الکمال
ما تقبله امزجة الحیوان من الادراک والحرکة الارادیة ولا یوجد فی
الامزجة المتقدمة من اجزاء حارة بالطبع وحیث ایضا من کل
نفس کیفیة علة مناسبة للحرکة یکون الة لها فی افعالها وحاملة
لقواها ای الحرارة الغریزیة فالحرارة تتعاون على تحلیل الرطوبات
الموجودة فی البدن المرکب وتعاونها على ذلک الحرارة الغریبة
من خارج فاذن لو لا شیء یصیر بدلا لما یتحلل منه لفسد المزاج

بسرعة ولم یکن بقاؤه مدة تمام التکون فضلا عن بعد ذلک ولیس کل
لها الخارج جسم او مائیة من الانسان استحال الیه طبیعة فلا بد
ان یکون فی البدن قوى من شانها ان تحیل الوارد الى مشابهة
جوهر اعضاء البدن لیخلف بدل ما یتحلل منه فالعنایة الالهیة جعلت النفس
ذات قوة بها ما ذکرناه وهی قوة الاولى ذات نفس ارضیة عنها ثم لما
کانت الاسطقسات متداعیة الى الانفکاک ولم یکن من شان القوى
الجسمانیة ان تحفظها على الدوام ابد الدهر وکانت العنایة الالهیة مقتضیة
لحفظ الانواع وانما تتحفظ بتلاحق الاشخاص اما فیما لم یتعذر
اجتماع اجزائه بعد من الامتداد الى شیئه عرض مزاجه فعلى سبیل التولد
وانما فیما تعذر ذلک او لم یتعذر لکن تندر ذلک فیه لقربه من الاعتدال
والمستوعرض مزاجه فعلى سبیل التوالد جعلت النفس الانفرادیة ذات
قوة تختزل من المادة التی تحصلها الغاذیة ما تحیلها الى تحصل منه
نوعه او من جنسه ولما کانت المادة المختزلة للتولید لا تفی الى ما فی
المقدار الواجب لشخص کامل اذ هی مختزلة من شخص جعلت النفس
لها ذات قوة تنضف من المادة التی تحصلها الغاذیة شیئا فشیئا
الى المادة المختزلة فیزیدها مقدارها فی الاقطار على تناسب یلیق
بانحاء ذلک النوع الى ان یتم الشخص فاذن النفوس النباتیة
النامیة انما تکون ذات ثلث قوى یحفظ بها الشخص اذا کان کاملا
ویکمله مع ذلک اذا کان ناقصا ویستبقى النوع بتولید مثله واولاها
لاجل الشخص والاخر لاجل النوع فالقوى الثانیة فعلها اما لاجل الشخص
او لاجل النوع على ما قال والقوى الثانیة فعلها لاجل الشخص او
لاجل النوع والاولى الى التی فعلها لاجل الشخص تنقسم الى قسمین لان
فعلها اما ان لا ینقطع مدة حیاة الشخص او ینقطع والاول منهما هی

الغاذية وهي التي اي وهي القوة التي تحيل الغذاء الاحالة هي تصيير الشيء
في كيفية كالتسخين والتبريد ويقال لها الاستحالة في الكيف كالتسخن والتبرد
وقد يقال على ما يعم ذلك وتغيير صورة الشيء اي حقيقته وجوهره المسمى
بالكون والفساد ويقال لها الكون والفساد والمراد هنا هو المعنى الاخير
فان الغذاء بالفعل هو ما صار جزءا من جوهر الشيء الذي يقال انه
بالنسبة اليه غذاء وهو مما لا يكون الا بخلع الصورة الغذائية ولبس
الصورة العضوية ولان الغاذية لا تتصرف فيما صار غذاء بالفعل
بل فيما هو غذاء بالقوة فيكون المراد بقوله الغذاء ما هو غذاء بالقوة لا
بالفعل ولان احالة الغذاء قد يكون الى الفساد اذا كان المحيل حرارة
غريبة مفسدة وقد يكون الى غير ذلك اذا كان المحيل حرارة غريزية
مصلحة صارت الاحالة هنا الجنس وقوله الى مشابهة المتغذي فصل كالمنش
ويعني به ان يصير شبيها به في المزاج والقوام واللون بل في الجوهر
ليخلف بدل ما يتحلل فخرج بقيد المشابهة الاحالة التي لا تكون كذلك كما في
ابدان المستسقين ومن به برص والدوام الى حد الى الفساد ليلزم
انقطاع فعلها دون النامية لانقطاع فعلها قدم الكلام في الغاذية
على الكلام في النامية لا يقال في هذا التعريف نظر من وجهين احدهما
ان الغاذي والغذاء والمتغذي قريبة من ان تكون متساوية
في المعرفة والجهالة فلا يصح اخذ الغذاء والمتغذي في تعريف الغاذي
التي هي القوة الغاذية وثانيهما ان هذا التعريف يدخل فيه القوة
الهاضمة فانها ايضا تحيل الغذاء الى مشابهة المتغذي ليخلف
بدل ما يتحلل لانا نجيب عن الاول بانا لا نم انها قريبة من ان تكون
متساوية في المعرفة والجهالة لان الغذاء معلوم مشهور وكذلك
المتغذي لغة واما القوة الغاذية فلا يعرفها الا الخواص من الناس

من وجهين احدهما انا نمنع ان المراد بهذه المشابهة ان يصير شبيها في
المزاج والقوام واللون بل في الجوهر والهاضمة لا تفعل ذلك بل تحيل الغذاء
صالحا لان يقبل فعل هذه القوة وثانيهما ان الهاضمة ليست غايتها الى
ان يخلف بدل المتحلل بل ان تحيل الغذاء صالحا لفعل القوة الغاذية
والمراد في التعريف ان يكون ذلك هو غايتها القوة وزعم بعضهم ان
النامية هي النار ورد بان الغاذية لو كانت هي النار لما كان النمو
يقف عند حد فان النار لا تزال فاعلة ما دامت موجودة ولا ينتهي
اثرها وايضا لما كان غاية فعلها تحصيل شبيه جوهر المتغذي كان النار
لا تقتصر على ذلك دون تتميم النقل الى الاحراق والثاني من التسمين هي
القوة التي تتصرف بها في الغذاء لكمال الشخص في النشو على ما قال
والنامية وهي التي اي وهي القوة التي تزيد في اقطار الجسم اي الجسم
المتغذي طولا وعرضا وعمقا على التناسب الطبيعي اي على النسبة التي
تقتضيها طبيعة ذلك الشخص الذي له تلك القوة من اقطاره الثلاثة لتبلغ
اي الجسم الى غاية النشو قال الشيخ بما يدخل فيه من الغذاء وانما قلنا
تزيد في اقطار الجسم ليخرج عنه الزيادات الصناعية فان الصائغ
اذا اخذ قدرا من الشمع فان زاد في طوله او عرضه نقص من عمقه
وبالعكس وليست النامية كذلك بل انها تزيد في الابعاد الثلاثة
وفيه نظر لان زيادة الجسم المتغذي في الاقطار بانضمام الغذاء
اليه لا منه واذا كان كذلك فيقول في الزيادات الصناعية ايضا
اذا اضاف الصائغ الى الشمعة مقدارا اخر من الشمع حصلت الزيادة
في الاقطار وقولنا على التناسب الطبيعي احترازا عن الزيادات
التي تخرج عن المجرى الطبيعي وفيه نظر لان الورم غير داخل في
قولنا تزيد في اقطار الجسم الا اذا قيل بجواز تورم جميع البدن حتى

كالورم اذ الورم زيادة في
اقطار الجسم اي الطول والعرض
والعمق لكن لا على المجرى الطبيعي

العظام والقلب وفيه بعد لامتناع تورم القلب بالاتفاق وتورم
العظام عند الاكثرين وقوله الى ان يبلغ الى غاية النشو احترازعن
السمن فان النمو والسمن يشتركان في الازدياد الطبيعي للبدن في الاقطار
بانضياف مادة الغذاء اليه وبينهما فرق فان المطلب غاية ما يقصد في الطبع
اوليس المقصود بالسمن ان يبلغ الجسم الى غاية نشوه وبالاختصاص
بوقت معين فان السمن يحصل له احيانا وذلك بعد سن النمو واحيانا قبله
احيانا وذلك عند سن النمو فالسمن في سن الوقوف ليس بنمو كما
ان الهزال في سن النمو ليس بذبول والذبول تقابل النمو والهزال
تقابل السمن والتقابل ان ذبول السمن يخرج بقوله زيد في اقطار الجسم
لان السمن لا يزيد في الطول وان زاد في العرض والعمق ولا يكون في
جوهر الاعضاء الاصلية المتولدة عن المني وان زاد في الاعضاء
المتولدة عن الدم وما يشبهه كاللحم والشحم والسمن وكذا الورم يخرج بما
عرفت فلا حاجة الى قوله على التناسب الطبيعي لاخراج الورم على
ان الورم يخرج ايضا بقوله الى ان يبلغ الى غاية النشو اذ ليس المقصود
بالورم ان يبلغ الجسم الى غاية نشوه والى قوله الى ان يبلغ الى غاية
النشو اذ ليس المقصود بالورم ان يبلغ الجسم الى غاية نشوه والى
قوله الى ان يبلغ الى غاية النشو لاخراج السمن اللهم الا اذا قيل يخرج
خروج شيء عن الحد بقيدين لكن يجب ان يكون خروجه باحد القيدين
بالذات وبالاخر بالعرض فيكون ذكر الاخر لتكميل الحد لا لتتميمه فيكون
قوله على التناسب الطبيعي وقوله الى ان يبلغ الى غاية النشو للتكميل
لا للتتميم اي لا لاخراج الورم والسمن وفرق ابن المحلي بين النمو بان النمو
تحرك الجسم الباقي نوعيته الى الزيادة بما يدخل عليه في جميع الاقطار
والتحلل لا يكون بزيادة داخلة على الجسم في الاقطار وانما ذكر تا

النوعية وان الشخصية لان الشخصية يتبدل بالزيادة الواردة عليه وفي
النوعية فقول الشيخ بما يدخل فيه اي يدخل الجسم من الغذاء يخرج التخلخل
وفيه اشارة الى كيفية النمو وذلك لان النمو يكون بدخول الغذاء في
اجزاء النامي حتى يمددها طولا وعرضا وعمقا فتلخيص الكلام فيه فوقت
لا شك ولا خفاء ان النمو حركة ازدياد الجسم ولكن لا كل ازدياد فان
الماء اذا انعقد وصار هواء زاد حجمه ولا يقال لذلك نمو وكذلك الحجر
الماء وهو باق على ماهيته فان حجمه يزداد وليس بنمو بل انما يكون ذلك
الزيادة نموا اذا كانت بسبب جسم اخر ولكن لا كيف اتفق فان
الماء اذا صب عليه ماء اخر صار المجموع اعظم وليس بنمو بل انما يكون ذلك
نموا اذا كان الازدياد بالوارد [illegible] الجسم الذي زاد وتحركت
ولكن لا كيف اتفق فان السمن بعد الهزال كذلك وليس بنمو بل يجب
ان يكون ذلك في زيادة وذلك الجسم في اقطاره الثلثة ويكون الوارد
قد استحال الى هويته في الجسم الزائد ويكون تلك الزيادة تمددا اجزاء
الجسم الذي زاد في اقطاره الثلثة على تناسب يقتضيه طبيعته
متجها الى كمال النشو فيجب ان يكون النامي قد دخل خلال اجزائه
فيه اذ لو كان فيه مواضع خالية لم يمكن ورود الوارد من جانب الز
يادة ذلك الجسم قال الشيخ في المباحثات ان الثقوب التي فيه
[illegible] اجزاء الجسم [illegible] العضو ويدخل في تلك المسام الاخر
الاجزاء الغذائية وليس لاحد ان يقول النمو [illegible] لان النمو
الغير الطبيعي هو المولم لا غير [illegible] ايضا من النمو المحلي
بمعنى تمدد الاجزاء فانه وان كان فيه ورود ذلك المرفية الاشياء
المذكورة الى [illegible] وفيه ايضا التنبيه على الفرق بين الزيادة
بالنمو والزيادة بالسمن لان الاجزاء الغذائية الزائدة في السمن

لا تسدد في جواهر الاعضاء بل انما تلتصق بها وفي النمو تدخل في جواهر
الاعضاء وتزيد في اقطارها والتامل ان يقول ان الغاذية فعلها
تحصيل الغذاء والالصاق والتشبيه وهذه الافعال الثلثة تفعله
النامية ايضا الا ان الغاذية تفعل بقدر ما يتحلل
والنامية ازيد مما يتحلل فالغاذية هي بعينها النامية لكنها تكون في
ابتداء العمر قوية وافية بطبيعة تفي بايراد المثل مع الزيادة معا
ثم انها تضعف بعد ذلك فتقوى على ايراد المثل دون الزيادة
ويدل عليه ان الغاذية في سن الذبول تورد انقص مما يتحلل وفي
سن الوقوف تورد مثل المتحلل وهو اكثر مما يورده وقت النمو
فتكون القوة الواحدة تختلف ايرادها بالزيادة والنقصان واذا
جاز ذلك عندكم فلم لا يجوز ان تكون القوة الواحدة تورد في
ابتداء الامر ازيد من المتحلل وفي اواسط الامر مساويا للمتحلل فاذن
تكون الغاذية بعينها هي النامية وانما تختلف حالها لاختلاف
الاستعدادات وهو اشكال صعب ولان مقصد الطبيعة من وجود
طبايع الاجناس وجود النوع والا لوقف فعلها عند وجود الجنس
ولم تحصل النوع المقصود من وجود النوع وجود الشخص والا لوقف
فعلها عند وجود النوع ولم تحصل الشخص فالمقصود الذاتي لها وجود
الشخص فقدم الكلام في انه لا متولي حفظ الشخص ثم اردفه بالكلام على
متولي حفظ النوع وقال والثانية اي القوة التي فعلها لاجل
النوع المتولدة وهي التي تنفصل جزءا من الغذاء بعد الهضم
التام لتصير مبدأ الشخص اخر من نوع الذي تولد ذلك المني منه
او من جنسه كالبغل وهي الى ذلك لا تدوم الرطوبة الثانية من
الهضم الرابع من الاعضاء الى الانثيين فيصير فيهما ثم تستعد

لقبول صورة النطفة وذلك بعد نضجها فان المغيرة عليها مدار التكوين
والفساد في المركبات وهي التي تعد المادة المركبة لخلع صورة
ولبس اخرى ولولا المغيرة ما حصل نوع من المركبات كانه لولا
على الكيفيات الاولى في البسايط لم تتبدل صورها فاذا اعدت النفس
النباتية او الحيوانية او الانسانية المادة تهيأ لخروج خاص نوعي غير الذي
كان في المادة الذي استعدت لقبول النفس كما ان صيرورة الماء
الى صلابة شديدة كيفية الحرارة توجب حصول حرارة اخرى غير الحرارة
المستعدة لها فتبطل هي وتحصل اخرى بعينها الصورة واعلم ان
الشيخ قسم المولدة في القانون الى قسمين احدهما ما ذكره المص و
هي المحصلة للبزر المولدة للمني في الذكر والانثى وهي التي لا تفارق
الانثيين وثانيهما المفصلة للبزر الى اجزاء المحللة بحسب عضو عضو وتسمى
المغيرة الاولى وهي تفارق الانثيين مصاحبة للمني والفعل المذكور
انما يكون حال كون المني في الرحم لتصادف ذلك فعل المغيرة
لان المغيرة تعد مواد الاعضاء والمصورة تلبس كل عضو صورته
الخاصة به فتكمل بذلك وجود الاعضاء ولان هذا الفعل لو كان
في الانثيين لكان اذا اختلط المنيان وتغيرت كيفيتها يحتاج
الى مغيرة اخرى فاذن المغيرة الاولى تفعل في الرحم واما القوى
المصورة فظاهر ان فعلها انما يكون في الرحم لان المني في الرحم
مستعد بفعل المغيرة لفعل المصورة وهذا النوع الثاني من المولدة
قد شبه باحدى قوى الغاذية لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل
واحد يسمى مغيرة واما معنى فلان كل احد منهما مغير لمادة وتغير
في الانثيين الى ان المني يسمى مغيرة اولى والتي في الاعضاء
مغيرة ثانية لتقدم الاولى على الثانية في مدة المولود وفي

المني

بان مادة الاولى المنى ومادة الثانية الدم وما سعه من الاخلاط
وبان الاول ينفصل الاعضاء والثانية يميل نحو الاعضاء وبان
الاول لا يحصل منه الفعل الشديد شيء والثانية يحصل منه الشبه و
والتصوير. قال الاطبا القوة المصورة قوة موجودة في جميع اجزاء
المنى يميل في تصوير الاعضاء من غير شعور لها بذلك بل فعلها
هذا بالتسخير من خالقها وهي التي تبعد بعد استحالته اي بعد استحالته
بل المخترق الذي هو مبدأ الشخص الى المنى في الرحم التصوير
اي تخطيط الاعضاء وتشكيلها محاكاة لاستقامة والانحناء والاستدارة
والمراد بتخطيط الاعضاء تمييزها واول ما يتميز القلب على ما قيل
في موضعه وقد شوهد من المنى ذلك عنده فوجد في الرحم كأنه نقطة
لزوجة ثم ينجذب الى الوسط مكان القلب ثم بعد ذلك يصير علقة
ثم مضغة ومدة الاستحالة الاولى ستة ايام او سبعة ايام وفي هذه
الايام يكون تصوير القوة المصورة المنى من غير استعداد غذائي
الرحم ثم الى تمام ستة عشر يوما هذه المدة يحيل المنى ويصير علقة
ثم بعد هذا باثني عشر يوما يصير مضغة ثم بعد هذا ينفصل الرأس
عن المنكبين … الى الحس والحركة والاعراض الى ما هو حاصل
للنوع اي النوع الذي يحصل المنى عنه … كالبغل الحاصل
الغاذية … الا بالجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة اما
توقف تمام فعلها على الجاذبة فلان فعل الغاذية هو تغيير المادة
الغذائية واعدادها لان تستعد لقبول الصورة العضوية
والمادة لا يمكن تحصيلها بدا لجاذب … ايضا حاصلة عند العضو فهي
مفتقرة الى جاذب يجذبها وذلك الجاذب هو القوة الجاذبة
واما على الماسكة فلان الجاذبة اذا جذبت المادة الى العضو

ولم يكن تشبهه بجوهره احتاج ان يغيره ويستحيل الى جوهره ولان الاستحالة
حركة وكل حركة في زمان فلا بد من زمان في مدته يستحيل الى جوهره ولان
الغذاء جسم رطب سيال يسيل ان تتفرق فلا بد من قاسر يقسره على
الاستمساك وذلك القاسر هو الماسكة واما على الهاضمة فلان فعل القوة
الغاذية انما يكون لما هو متقارب الاستعداد للعضوية وانما يكون
ذلك بعد فعل القوة التي تحيله متقاربة الاستعداد لها وتلك هي
القوة الهاضمة واما على الدافعة فلان الغذاء مركب من جوهرين
احدهما صالح لان يشبه بالمتغذي وثانيهما غير صالح له فلهذا لم يكن بد
من قوة تفصله عن الهضم الحاصل وهذه الفضلة لو بقيت في العضو
اضرت به من جهة احتباسها في العضو فيحتاج الى المكان ويمنع
مادة اخرى يحتاج اليها ان تبلغ الى العضو ولانها تضغط العضو
وتثقله وتغمر حرارته الغريزية فاحتيج الى شيء يدفع ما بقي في العضو
مما لا يحتاج اليه وهو الدافعة فظهر مما ذكرنا تغاير هذه القوى الاربع
والقائل ان يقول يجوز ان يكون الكل قوة واحدة بالذات لها اربعة
باعتبارات مختلفة فيكون جاذبة عند ابتلاع الطعام وماسكة له
وهاضمة عند الامساك ودافعة للفضل الذي لا يحتاج اليه والواحد لا يمتنع
ان يصدر عنه اكثر من واحد باعتبارات اخرى لا باعتبارات مختلفة
يجوز ان يصدر عنه امور كثيرة الافعال … ببعض الاعضاء … بعضها
في بعض هذه الافعال وهو يأتي البيان على ان تغاير القوى الموجبة لها
استحال ذلك لانه ان اراد بتغاير القوى تغايرها اعتبارا فمسلم
لكن ذلك لا يضرنا ولا ينفعه وان اراد تغايرها ذاتا فهو ممنوع
لجواز ان يكون ضعف البعض وقوة الباقي بحسب اختلاف الالات
والشرائط واما الجاذبة فهي في المعدة وفي الرحم وفي سائر الاعضاء

اما في المعدة فلان شوق الغذاء من الفم اليها ليست ارادية اذ الغذاء لا ارادة له
ولا لكان الغذاء حيوانا متحركا بالارادة وليس كذلك بالضرورة ولا
طبيعية لان الانسان لو وقف حتى حصل راسه على الارض ورجلاه على
الهواء امكنه ان يزدرد ازدرادا ما ولو كانت طبيعية لما امكنه ذلك لان
الطبيعية انما تكون الى جهة واحدة فهي اي شوقه من الفم الى المعدة
قسرية لا يقال لا نم ذلك لجواز ان يكون غرضية لان شوق الغذاء الى
اسفل ليست بواسطة جسم ثقيل بنفسه واذا كانت قسرية فلا بد لها من
قاسر دافع من فوق او جاذب من اسفل وليس ذلك دفعا من
الاعلى بان يقال الانسان بارادته يزدرد لان المري والمعدة وقت
الحاجة الى الغذاء تجذبان الطعام من الفم عند المضغ من غير ارادة الحيوان
فتعين ان يكون ذلك جذبا من اسفل بان تجذب المعدة الغذاء
بقوة جاذبة فيها ويدل عليه قوله والمعدة تجذب الطعام الموافق
بسرعة فانه اذا حصل فيها طعام وبعده حلو اشتغل اليه فالتي تخرج
الحلو سلة اخره وذلك بجذب المعدة اياه اي الحلو وهو المطلوب
واما في الرحم فلانها اذا كانت قريبة العهد بانقطاع الطمث اي
دم الحيض وخالية عن الفضول وخصوصا اذا كانت مع ذلك بعيدة
العهد بالجماع يجد الانسان وقت الجماع بان احليله يجذب الى داخل
فلو لم يكن فيها قوة جاذبة لما امكنها جذب الاحليل واما في سائر
الاعضاء فلان الاخلاط الاربعة ممتزجة في الكبد ثم يتميز كل واحد منها
عن صاحبه وينصب الى عضو مخصوص فلو لم يكن في كل واحد من
تلك الاعضاء قوة جاذبة لذلك النوع من الرطوبة لاستحال ان يتميز
تلك الرطوبات بعضها عن بعض بنفسها لاستحال ان يختص كل عضو
رطوبة معينة واليه اشار بقوله فانه لولا وجودها فيه لما اختص كل عضو

بغذائه بحسه ولهذا كان يمكن ان يدل عليه المباحث الطبية فعلم ان كل
عضو يجذب ما يوافقه من الغذاء بقوة جاذبة وهو المطلوب و
اما الماسكة فلعلمنا ان المعدة اقتضاها ان تحتوي المعدة على الغذاء
احتواء ما تلاحق باسره من جميع الجوانب الى ان تهضم الهاضمة المنتهزة
وليس ذلك اي الاحتواء التام لامتلاء المعدة لانه لو كان كذلك
لما حصل عند كون الغذاء قليلا وليس كذلك فان الغذاء اذا كان
قليلا فالماسكة قوية ولا تفارق المعدة اي الغذاء جادة الهضم ومتى
لم يكن كذلك اي الماسكة قوية بل كانت ضعيفة والمعدة لا تلازم
الغذاء حصل في البطن قراقر وبطؤ استمرار وذلك يدل على ان
الاحتواء على المعدة احتواء تاما حاصل في الاول وغير حاصل في الثاني
ويدل على وجودها اي على وجود الماسكة في المعدة احتواؤها على
الغذاء من كل جانب بحيث لا يمكن ان يسيل منه اي من ذلك
الغذاء شيء اذا انزعجنا بطنه في الوقت اي في وقت التناول
وفي الرحم اي ويدل على وجودها في الرحم وجهان احدهما كونها
منضمة انضماما شديدا بعد انجذاب المني اليها وحصول الحبل بحيث
لا يمكن ان يدخل فيها طرف الميل كما اذا شققنا بطن الحيوان
الحامل من اسفل السرة الى قرب العانة وكشفنا عن الرحم ووجدنا الرحم (عن الرحم)
كما ذكرنا وثانيهما قوله لانه لو لم يكن فيها ماسكة لنزل المني لانضمام
ثقله وذلك اي النزول لو كان كذلك لما انعقد الحيوان لامتناع
انعقاده بدون المني الذي هو مادته وفي سائر الاعضاء اي
ويدل على وجود الماسكة في سائر الاعضاء على هذا السبيل يعني
انه لو لم يكن هذه القوة موجودة في كل عضو من الاعضاء لما وقف
الخلط الذي جذبته الجاذبة الى الاعضاء ريثما يفعل فيه الهاضمة

فعلها ولو كان كذلك لما اغتذى شيء من الاعضاء اغتذاء تاما
واما الماسكة فهي التي تمسك الغذاء الى ان يصلح لان يصير جزءا من
المغتذي بالفعل ومراتب الهضم بحسب كمال فعله وانتهائه اربع
الاولى في الفم ودل عليه وجه الحق واما الثاني فاليه اشار بقوله فان
سطحه متصل بسطح المعدة على ما دل عليه التشريح فيه منه قوة ما حكمه
فاذا لاقى الممضوغ احالة الاحالة فيهضم الممضوغ بقدر ما فاته لذلك
الريق سطح الفم على الاحالة والتغيير بما استفاده من الحرارة الغريزية
وكذلك امر الانجاح باطالة المضغ فيكون الانهضام اكثر واما الاولى
فاليه اشار بقوله فان الحنطة الممضوغة مضغا لكان فعلها في انضاج
الدماميل ما لا تفعله المطبوخة فلو لم يكن في الحنطة الممضوغة مضغ
لكان فعلها في انضاج الدماميل والخراجات مثل المدقوقة
المبلولة بالماء او من المطبوخة فيه فان فعل فعل الممضوغة ليس
لانهضامها بل لما يخالطها من الريق وهذا الا وجدت المبلول
بالماء والمطبوخ فيه قلنا الريق وان كان مشاركا على ذلك لكن
الممضوغة لا تخلو عن مضغ ما وانضاج به ليدل ان الريق وحده
لا يحصل منه هذا الفعل المحسوس الحاصل من الممضوغة وفيه نظر
وثانيه اي وثاني الهضم الاول عند ما يرد اي الغذاء على المعدة وهو
ان يصير الغذاء شبيها بماء الكشك الثخين في بياضه وقوامه وما يشبه
ويسمى كيلوسا وهو لفظ سريانية وصفة لهذا الجسم المستحيل الغذاء
كما ان الكيموس لفظ سريانية وصفة للاخلاط وتحدر اي صار
شبيها بماء الكشك الثخين لا كله بل اللطيفة لا كله بل بعضه الى الكبد
من طرق العروق المسماة ماساريقا وهي العروق الواصلة
من الكبد من اوائل المعدة وجميع الامعاء الى الكيلوس

ويدفع الكيلوس بعد نضجه في المعدة ويجذب بعض ما لطف منه من اوائل المعدة الى
الماساريقا والباقي يندفع من البواب الى الامعاء الدقاق على
اختلاف مراتبها الى الثفل ويصاعد على اختلاف مراتبها والى يحصل
في الامعاء المسمى الاعور فالمنفصل يندفع الى طريق
المعى المستقيم وغير المنفصل وهو ايضا لطيف الكيلوس ينجذب
من المعاء الى فوهات ماساريقا المتصلة بها ثم يندفع لطيف الكيلوس
من الماساريقا الى العرق المسمى باب الكبد ومنه الى العروق المتصلة
المتصلة به الى من شعب الباب الى جميع الكبد لعدم خلو شيء من
الاجزاء المحسوسة للكبد عن تلك الشعب وصار كل الكبد ملاقيا لكل
الكيلوس فينهضم الهضم الثاني ويخلع الصورة النوعية الغذائية ويستحيل
الى الاخلاط الاربعة اي الى الدم والصفراء والسوداء والبلغم واليه
اشار بقوله الثانية اي المرتبة الثانية من مراتب الهضم في الكبد
وهي ان يصير بحيث يحصل منه الاخلاط الاربعة ثم يندفع الخلط في
العرق العظيم الطالع من حدبة الكبد ويسلك في الاوردة المتشعبة
منه ثم في جداول الاوردة ثم في سواقي الجداول ثم في رواضع
السواقي ثم في العروق الليفية الشعرية ثم يرشح من فوهاتها في
الاعضاء وينهضم في العروق المذكورة انهضاما ثالثا وغايته احالة
الخلط الى الرطوبة الثانية واليه اشار بقوله والثالثة في العروق
وهي ان يصير بحيث يصلح لان يصير جزءا من المغتذي بالفعل ثم
ينهضم في الاعضاء انهضاما رابعا من حين ما يرشح الدم من فوهات
العروق الى ان يشبه بالعضو وغايته احالة الرطوبات الثانية
الى جواهر الاعضاء المتشابهة الاجزاء ونسبة العروق الى الاعضاء
كنسبة المعدة الى الكبد في ان كل واحد منهما معد للفعل الذي بعده

والياس اسهوله والرابعة الى الاعضاء فان الاخلاط اذا نوزعت
على الاعضاء انصبت انصبابا او كما يعض اليسح العضا لما وامن
الاطباء من جعل الهضوم ثلثة والحق انها اربعة كما ذكر والمصنف لان من
شيء الحيسل فيها انقلاب الصورة فيها الكبدي والعضوي والاول
منها مقدمة استعداد في الهضم يعني نحس كننا حتى ان يستعدم الكا
ما تقدم الاول حتى يستعد الهضم للانخلاع وقبول الصورة العضوية كما
استعد الاول لانخلاع صورة وتسلكها الكبد بما فعلته المعدة فيه من الانضاج
وغامر يكسر بما لطف الغذاء ويتم حصره حتى يستعد لان يكون جزءا
من هذا البدن الشريف الذي هو محل لاشرف الصور والاثمامية
فعلان احدهما احالة ما جذبته الى دمه والمسكنة لما سكنه الى
قوام شبيها لان يحمله الغاذية جزءا من المتغذي بالفعل التام
ويجب ان يعلم ان الوارد لا تتميا الفعل القوة الغاذية فيه فيوابه
معطا بل انما تتميا لذلك اذا كان اعضاء الى مزاج صالح لكالسي له
الى الغذاء بالفعل ويكون مجموع المزاج الصالح والقوام مبنيا الفعل
القوة الغاذية وما بينهما مرتبة ويشبه التفصيل فيه الذنب
ليس من شانه ان يشبه بالمتغذي لتحول فعل الدافعة سلطف الغليظ
ان كان المانع من سهولة الاندفاع الغلظ وتغليظ الرقيق ان كان
المانع الرقة وتعظيمه ان كان المانع اللزوجة فان علت الشيء
كلما كان ارق كان اندفاعه اسهل فلم اذا جعل المص الغليظ الى
الامور المسهلة للدفع قلت الرقيق قد يتشربه جرم الوعاء معدة
كانت او غيرها لرقته فيبقى تلك الاجزاء المتشربة فيه ولا يندفع
واما اذا غلظ لم يتشربه العضو فاندفع بالكلية وكل واحد من هذه
الافعال يعني ترقيق الغليظ وتغليظ الرقيق وتقطيع اللزج

يسمى انضاجا والنضج على ما فسره الشيخ هو احالة الحرارة الجسم ذا الرطوبة
الى كنه موافقة لمقصود الطبيعة والهضم على ما فسره الشيخ هو ايضا
احالة الغذاء الى قوام معد لقبول صورة الاعضاء وهو اخص من
النضج اذ الغذاء جسم ذو رطوبة والقوام المذكور كنه موافقة لمقصود
الطبيعة فكل هضم نضج وليس كل نضج هضما كنضج الفضول لا يقال
توقف النضج على ما ذكره الشيخ يطلق اذا ولا فلا يخرج عنه نضج الخلط
الى ركا لصفراء فان الاطباء اتفقوا على ان منضجها بارد واما ما
فلانه يخرج عنه نضج الاخلاط اليابسة والغذاء اليابس لانا نجيب
عن الاول بان منضج الخلط بالحقيقة هو الطبيعة والتهاب ذلك
هو الحرارة الغريزية واما الاشياء الباردة في نضج الصفراء والحارة
في نضج البلغم فمعينات للطبيعة وعن الثاني بان تلك الاشياء لا تخلو
عن رطوبة فيصدق عليها انها ذات رطوبة والدليل على وجود
الهاضمة تغير الغذاء في المعدة وظهور طعم الحموضة في الجشاء ونحو
تمام الاستحالة واما الدافعة فلانه لولا وجودها لما وجدنا الامعاء عند
التبرز كانها تنتزع لدفع ما فيها الى اسفل وكذلك الاحشاء اي
ولما وجدنا الاحشاء كانها تنزل الى اسفل وكذلك لما وجدنا المعدة
عند التحرك الى فوق عند القيء ودفع ما فيها ولكنها تحس تنزع عنها
وتحركه الاحشاء تتبعها الى فوق والدليل على وجودها في الرحم
حركتها حركة شديدة ظاهرة عند الولادة الطبيعية او عند موت
الجنين الى حين تدفعه واما المولدة فمحلها هو المني وهو فضل
الهضم الاخير الذي يكون في الاعضاء وذلك انما يكون عند نضج
الغذاء في العروق وصيرورته مستعدا استعدادا تاما لان يصير
جزءا من الاعضاء والدليل على ان ذلك انما يكون عند صيرورة

مستعد الاستعداد المذكور قوله لان الضعف الحاصل من استفراغ
المني اقوى من الحاصل من استفراغ امثاله من الدم لايجابه
اي لايجاب استفراغ المني الضعف في جوهر الاعضاء الاصلية
اي المتكونة من المني دون الدم فانه لا يوجب الضعف في جوهر
الاعضاء الاصلية اي المتكونة من المني دون الدم فانه لا يوجب
الضعف في جوهر الاعضاء الاصلية فانه بعد لم يشبه بالمتغذي
فلا يكون استفراغه موجبا لذلك الضعف فان قلت المني لما كان
فضل الهضم الاخير فالواجب ان لا يوجب استفراغه الضعيف
قلت المني فضل بمعنى ان المولدة اخترلته لان يكون فيه اجزاء منه
لا انه ليس من شانه ان يشبه المتغذي فان من شانه ان
يصير جزء عضو ولذلك يوجب الضعف استفراغه اعلم ان الاطباء
لما راوا ان البدن الحي مستعد لما لا يستعد له الميت ولم يكن لهم
معرفة بالنفس صح عندهم ان ذلك بسبب كون النفس متعلقة بالبدن
الحي دون الميت اعتقدوا ان في البدن الحي قوة مستعدة للحس
والحركة وافعال الحياة وسموها القوة الحيوانية على ما قال القوة
التي بها تستعد الاعضاء لقبول الحس والحركة الارادية تسمى القوة
الحيوانية مع انها عديمة الشعور يريد ان تلك القوة لما كانت
عديمة الشعور فكان يجب ان لا تسمى حيوانية لكن العادة جرت
بتسميتها حيوانية ولا نزاع في التسمية والشيخ لم يعرض لاثبات
هذه القوة في شيء من مصنفاته الا في القانون تبعا للاطباء
واحتجوا عليها ان على القوة الحيوانية بل على اثباتها بان في شيء
ما في العضو المفلوج من العناصر المتضادة المائلة الى الانفكاك
على الاجتماع قاسر يقسرها على الامتزاج وليس هو اي القاسر

المزاج وتوابعه كاللون والرايحة وغيرهما لتاخره عنه اي لتاخر كل من
المزاج وتوابعه عن الامتزاج فان ذلك القاسر قوة مستقدمة
على الامتزاج حافظة له فهذه القوة اما ان يكون قوة الحس والحركة
او قوة التغذية او نوعا ثالثا ولا جائز ان يكون الاول على ما قال
وليس اي القاسر قوة الحس والحركة لانتفائهما عن العضو المفلوج
والا لكان العضو المفلوج حساسا متحركا فلم يكن مفلوجا وفيه نظر
لجواز ان يكون قوة الحس والحركة باقية في العضو المفلوج الا ان
آثارها لا تظهر لمانع اذ انتفاء الاثر قد يكون بعدم المقتضي وقد يكون
بحصول المانع فعدم الاثر لا يستلزم عدم القوة على التعيين واعلم
ان الاطباء قالوا ان العضو المفلوج فاقد للقوة النفسانية اما
لمزاج يمنع من قبولها او لسدة عارضة من الدماغ ومنبت الاعصاب
المنبثة فيه فمنعت نفوذ الروح الحاملة لها فيه ونحن لم نتوجه هذا
النظر لكن الثاني يعني الدفع ولا جائز ان يكون الثاني على ما قال
ولا قوة التغذية اي وليس القاسر قوة التغذية والا لكان النبات
مستعدا لقبول الحس والحركة اي الارادية لكونها موجودة في النبات
وليس لقائل ان يقول سلمنا ذلك لكن لا يلزم ان الثاني بطلانه
النبات مستعدا لكنه تعذر حصولها لتعذر الالات لان
ذلك الاستعداد يكون حينئذ فهو اي القاسر قوة اخرى وهي التي
تسمى القوة الحيوانية قالوا ويكون اول قوة تحدث في الروح
اذا احدث الروح من لطافة الاخلاط وفيه نظر لان قوله
القاسر يجب ان يكون مستقدما على الامتزاج لان القاسر نوعان قاسر
على الاجتماع وقاسر حافظ من الافتراق والذي يجب تقدمه
هو الاول لا مطلق القاسر الا ترى انه لما اشتهر ان النفس هي القا

للعناصر على الامتزاج قالت الفلاسفة النفس انما تحدث بعد حدوث
المزاج وحدوثه بعد استعداد المادة وهو بعد امتزاج الاجزاء العنصرية
وهو بعد وجود القاسر فلو كانت النفس هي القاسرة على الامتزاج لزم
تقدم الشيء على نفسه بمراتب وهو محال وعند هذا قالوا ان القاسر
للامتزاج الاجزاء العنصرية في المني نفس الابوين ثم اذا حصل في
الرحم فنفس الام ثم اذا فاضت النفس الخاصة به تولت حفظه
وتدبيره فاذن لا يجب ان يكون كل قاسر مفيدا وايضا القوة
الحيوانية هي جميع القوى البدنية التي هي من علائق النفس الناطقة
التي لا تفاض على البدن الا بعد فيضان النفس التي لا تحصل
الا بعد الاستعداد لمزاج خاص على ما ذكرنا واذا كان كذلك فكيف
يجوز تقدمهما على هذه المراتب وايضا لقائل ان يقول لا نم ان
القاسر على امتزاج العناصر في العضو المفلوج اذا كان قوة التغذية
لكان النبات مستعدا لقبول الحس والحركة الارادية وانما يكون
كذلك لو كان القاسر على الامتزاج هو القوة المعدة لقبولهما وهو
غير لازم ويمكن ان يدفع ذلك بان يقال القوة المعدة لافعال
الحيوة اما ان يكون هو القاسر على الامتزاج او غيره فان كان الاول
تم ما ذكرنا سالما عما ذكرتم من المنع وان كان الثاني فاما ان
يكون قوة الحس والحركة او قوة التغذية او غيرهما والاول باطل والا
لكان كل عضو حي حساسا متحركا وليس كذلك فان العضو المفلوج
حي ولذلك لم يعرض له ما يعرض للابدان الموتى من العفونة والنتن
وليس حساسا متحركا كما ذكرنا والثاني والا لكان النبات مستعدا لقبول
افعال الحيوة فتعين الثالث وهو المطلوب وجوابه انا نقول
لا نم انه لو كان ايضا القاسر قوة التغذية لكان النبات مستعدا

كذلك فانه يجوز ان يكون غاذية النبات مخالفة بالنوع لغاذية الانسان
ويجوز ان يتحد في الحقيقة الجنسية ويمكن ان يجاب عنه بان الكلام
فيما يعد لقبول قوة افعال الحيوة ومنها التغذية فلو كان المعد لقبول
قوى الحس والحركة والتغذية احديهما لا غير لعدمت بعضها وهو محال
الا ان لقائل ان يقول يجوز ان يكون المعد لقبول النفس كما هو رأي
المعلم الاول وهو الحق لا ان المعد هو المزاج كما قيل لان من الجائز ان
يكون مزاج من الحي والميت واحدا لكن عرض وهو صحيح المزاج فلو
كان المزاج هو المعد لكان بدن هذا الميت مستعدا لقبول
الحس والحركة وفيه نظر لا يخفى على من له ادنى فطنة المبحث الثاني
في النفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات
ويتحرك بالارادة فيفصل بينه عن النفس النباتية والقوى الحيوانية
اما مدركة واما محركة ولان الادراك متقدم على الحركة الارادية طبعا
لكون الحركة الارادية مترتبة على الادراك قدم المدركة على المحركة
والمدركة اما ظاهرة او باطنة والظاهرة هي الحواس الخمس وهي
اللمس والذوق والشم والسمع والبصر ولم يقم برهان على امتناع
وجود قوة سادسة بل يجوز وجودها وان لم نعلمها فان الانسان
لو فقد بعض الحواس الخمس لم يتصوره اصلا مع تحققه في نفس
الامر اذ العنين لا يتصور لذة الجماع والاكمه لا يدرك ماهية الابصار
والالوان فالحصر في الخمس هو المعلوم لنا من الحواس لا انا هو
يمكن التحقق في نفس الامر او تحقق فيه فان ذلك غير معلوم واعلم
ان القوة اللامسة اعم الحواس للحيوان والدليل عليه ان كل حيوان
مركب من العناصر الاربعة وصلاحه باعتدالها وفساده بغلبة بعضها
فلا بد له من قوة بها يدرك المنافي كالهواء المحيط به المحرق او المجمد

هو ما من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة صح

[illegible]

لنحو عنه وكذلك القوى اللامسة ولهذا كانت قوة اللمس
في كل الجلد وان كانت في جلد باطن الكف اقوى لا سيما جلد الاصابع
منه وخصوصا جلد انامل السبابة ولاجل ان اللمس لاجل ان يحترز
عن منافيات المزاج بالهرب والتنحي وجب ان يكون كل الاعضاء
متحركا بالارادة حتى الاسفنجيات فان لها حركة انقباض وانبساط
ولا اعضاء الا وفيه حس الذوق وان دلت على المطعومات ابتداء
بما الحيوة به متحقق لجلب المنفعة ودفع المضرة واستبعاد الاول
متقدم على جلب المنفعة ايضا كل واحد من الحواس لما اختص
ببعض محسوس واللمس عام للكل فعلم من ذلك انه اعم ويدل عليه
ايضا ان الحيوة لا يمكن ان يسلب اللمس بخلاف الحواس الباقية
ولكونه اعم واشد احتياجا اليه بدا بالقوة اللامسة وقال اما
اللمس فهو قوة مبثوثة في جميع جلد البدن من جهة اثبات الروح
الحامل لها يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغيرها
من الملموسات كالصلابة واللين والملاسة والخشونة وتفرق
الاتصال وعوده اي وعود الاتصال لا عود الزائل بعينه
لاستحالة اعادة المعدوم بعينه بل عود مثله واختلفوا في ان القوة
اللامسة قوة واحدة او كثيرة فذهب اكثر المحققين الى انها قوى
كثيرة كل قوة تدرك جنسا من التضاد فيكون اللمس عندهم اربع قوى
فيكون القوى المدركة في الظاهر عندهم ثماني فاكروا لما
انتشرت هذه القوى اي الاربع في جميع الاعضاء على السوية
لشدة الحاجة الباطن اليها قوة واحدة والذي الجاهم الى
تعدد القوى في اللمس الاصل الذي اعتقدوه في تكثر القوى
وهو ان القوة الواحدة لا يصدر عنها اكثر من واحد واذا كان

كذلك وهنا محسوسات مختلفة فيجب ان يكون القوى المدركة مختلفة
وهي الحاكمة بين الحار والبارد والحاكمة بين الرطب واليابس والحاكمة
بين الخشن والاملس والحاكمة بين الصلب واللين ومنهم من زاد الحاكمة
بين الثقيل والخفيف الا انه لا يلزم ان يكون لكل قوة الة مخصوصة
بل يحتمل ان يكون لها كلها الة واحدة قال الشيخ في الفصل الثالث
من المقالة الثانية من علم النفس من طبيعيات الشفاء وليس يجب
ضرورة ان يكون لكل واحدة من هذه القوى الة تخصها بل يجوز
ان يكون الة واحدة مشتركة لها ويجوز ان يكون هناك انقسام في
نفس الالات غير محسوس ويحتمل ان يقول الحكم اذا جزم بادراك
كل واحدة منها متضادة واحدة فيجب ان يدرك الضدين المحكوم
عليهما بالمضادة والا لم يمكن الحكم بان احدهما مضاد للاخر واذا ادرك
القوة الواحدة الضدين كالحرارة والبرودة مثلا فلم لا يجوز ان
يدرك باقي الكيفيات ولان القوة الذائقة اعم الحواس للحيوان
المتقدمة بعد اللمس فان الاحساس بحاجة النفع ان يكون جالبة
للنافع والملائم كما ان الاحساس باللمس في النفع ان يحترز عن الضار
والمؤذي كما مر ولانه ربما تركب من الطعم واللمس احساس لا يتميز
تمامه للحس كالحرافة فانها تفرق وتسخن ويحصل عنها في اللسان اشتعال لا
لمسيا ولها اثر ذوقي فيرد اثر القوة اللامسة والذائقة على النفس
كاثر واحد من غير تميز في الحس ولهذا شرط القوة اللامسة في
افعالها في ادراك الطعوم الى الملامسة الا انه يحتاج مع ذلك الى
علو ترطبه عدمه الطعم لا يدرك القوة الذائقة عقيب اللامسة فقال
واما الذوق فهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان
وادراكها مشروطا باللمس والرطوبة العذبة المعدية للطعم الى

في الفم لتخالطها ثم ترد على اللسان ويحصل الاحساس بكيفيته وانما يجب
ان يكون عديمة الطعم لتؤدي تلك الطعوم كما هي فان المريض اذا
تكيفت هذه الرطوبة بكيفية طعم الخلط الغالب فيه فانما لا يؤدي طعوم
الاشياء الا كريهة مشوبة بالاشتراك وتوسط هذه الرطوبة في
ادراك الطعوم اما بان يخالطها اجزاء ذي الطعم ثم تغوص في اللسان في
مع مخالطها واما بان تتكيف تلك الرطوبة بالطعم الوارد من غير مخالطة
فان كان الواقع هو الاول فلا فائدة في تلك الرطوبة الا تسهيل وصول
المحسوس الى الحس فيكون هذا الاحساس بملاقاة المحسوس من غير
واسطة وان كان الواقع هو الثاني كان المحسوس الحقيقي هو تلك
الرطوبة فيكون الاحساس بالطعم بواسطة فعلى كل واحد من الوجهين
يكون احساس القوة الذائقة بحسب ملاقاة بلا واسطة حتى لو امكن وصول
المحسوس الخارج الى الحس دون هذه الواسطة كان الذوق حاصلا
بخلاف الابصار الذي لا بد فيه من المتوسط والحق ان كل واحد
من هذين الوجهين محتمل الا انه ان كان الحق تكيف تلك الرطوبة
بالطعم الوارد عليها لا يمكن ذلك باستحالة الطعم البتة اذ استحالة
العرض محال بل بمعنى حصول الطعم بعدها لافاضة ذلك الطعم عليها
من المبادي [illegible] واعلم ان الحكماء جعلوا قوة اللمس قوى
متعددة لتعدد الملموسات ولم يجعلوا قوة الذوق قوى
متعددة لتعدد المذوقات وكذا قوة الشم وقوة الابصار
متعددة لتعدد الروائح والمبصرات قالوا لان الحاكم على
نوع واحد من التضاد يجب ان يكون قوة واحدة والمتضادات
البرودة هو في الملموسات كثيرة فان بين الحرارة نوعا من التضاد غير
النوع الذي بين الرطوبة واليبوسة وكذا في باقي الملموسات

واما الطعوم وان كانت كثيرة فليس بينها الا نوع واحد من التضاد
وكذا الروائح والالوان وجه آخر هو ان مدرك الحواس اعدا اللمس وهي الروائح
والالوان والطعوم من الكيفيات الثواني من ما على الكيفيات
الاول وهي الحرارة والرطوبة والبرودة واليبوسة وهذه الكيفيات
وان كانت موجودة في المركبات مكسورة السورة فهي اقرب الى
البسائط من الكيفيات الثواني فالتباين الواقع بين هذه الكيفيات
اشد من التباين الواقع بين الالوان والطعوم والروائح ولذلك
تعددت قوى اللمس دون باقي الحواس ومباحث واما الشم
فقوة مودعة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي تدرك
بها ما فيها من الروائح والذي يدل على ذلك بطلان هذه القوة عند فساد
زائدتي هذا البعض من الدماغ مع سلامة سائر الاعضاء وليس ادراك
الرائحة بان يتحلل من الجسم ذي الرائحة ويخالط الهواء ويصل الى الخيشوم
كما زعم قوم والا لاستحال ان يتحلل من المسك اليسير ما يحصل منه رائحة
منتشرة انتشارا يمكن ان تنتشر منه في مواضع كثيرة والرائحة تصل الى
اي مثل الرائحة الاولى التي تحصل من المجموع وهو كذلك لعدم استشمام من ان
الجسم ذي الرائحة [illegible] الى ان الهواء يكتسب
تلك الكيفية ويؤديها الى الحس من غير ان المتحلل من جسم ذي الرائحة
ر دخل في ادراك ذي الرائحة ولولا ذلك لما كانت الرائحة تزداد اشتدادا
بالدلك وغيره وزعم بعضهم ان الرائحة تتأدى الى الشم لا بتحلل شيء
ولا باستحالة الهواء المتوسط بل لان الجسم ذا الرائحة يفعل في الجسم
الخالي عن الرائحة من غير ان يتفعل منه الجسم المتوسط بينهما قالوا لامتناع
ان يتحلل من الجسم ذي الرائحة اجزاء تنتشر بحيث [illegible] وان يبلغ
استحالة الهواء من الرائحة مسيرة عشرة ايام كما حكى في التعليم الاول

ان الرائحة قد تصل من مسافة ما اي ريح بالكرخية حصلت من
جوب ونحو من الرياحين الا ان اجزاء انتشرت منهما وما يليهما من الاجسام
اشد من احالة في الرائحة المحيل للهواء الى ان رائحة السورة يسمع باجوها
الا على المسافة البعيدة بخلاف الرائحة وجوار نقل الرياح الرائحة
روائح الجيف الى بلاد الزنجة محسن بناء على مجلسه في ابو المعالي متنعطف
على انه يجوز ان تكون الرائحة ادركت الجيف بحس البصر ... ظاهر في
المعالي الذي هو اعلى من قلل الجبال تكثر فان قلل بعض الجبال ل
رفعته بحيث يرى منها مسيرة مراحل والطيور اشد البصار اشد ... في
والذي يدل على فساد توهم انه اذا وضعنا عدم جسم له رائحة فيه سي
بالحركة الهواء فهو لا [illegible] الا استحالة او الحظة والسمع فينبغي
مرة عن في العصب المفروش في مقعر الصماخ [illegible] يدركه ... ان يصل اليه الهواء
المضغوط من قارع ومقروع وقد مر الكلام على هذا مفصلا فلا حاجة
الى الاعادة واعلم انهم اختلفوا في ان المسموع من الصوت اهو
الصوت القائم بالهواء التابع للصماخ فقط او الصوت التابع
يكون محسوسا وحال كونه خارج الصماخ [illegible] حين سلوكه الى
الصماخ محسوس ايضا فذهب بعضهم الى الاخير مستدلا عليه بانا اذا سمعنا
صوتا فانا ندرك جهته وقربه وبعده ولو كان المسموع هو الصوت التابع
مطلقا لم ندرك الجهة والقرب والبعد لاشتراك التموج عند القرع
والذي اشار بقوله الصوت القائم بالهواء الذي يصل الى الصماخ
مسموع وهو ظاهر لا نزاع فيه لاحد وكذا القائم بالخارج اي بالهواء
الخارج عن الصماخ والا لما ادركنا جهته لان الجهة لا تبقى لها اثر
في التموج عند وصوله الى الصماخ كما ان اليد يلمس [illegible]
الا [illegible] من وروده من اليمين او من اليسار لان [illegible]

لا ندرك الملموس حين ما كان في اول المسافة بل حين انتهى الى الاعصاب
وانما ندرك الجهة لان الهواء التابع انما يتوجه اليها منها وانما يجيء من القريب
والبعيد لان الاثر الحاصل من التموج القريب اقوى من الحاصل
من البعيد لا ما سوى الصوت فقد يكون على اليمين من السامع ثم
يسد الاذن التي يليه ويسمع الصوت بالاذن الاخرى فيشعر بجهة
الصوت من جهة اليمين مع ان التموج وصل الى يمينه او لانه انعطف
على يساره ثانيا فادون [illegible] فالوجه ان ادراك الجهة لا يعلل الا بان
الخارج [illegible] منها ثم لو كان الامر كما ذكروا في ادراك القرب والبعد
لكنا لا ندرك الفرق بين البعيد القوي والقريب الضعيف وكنا اذا
سمعنا صوتين مختلفين بالشدة والضعف متساويين في البعد وجب
ان نحكم على [illegible] الاشد اقرب والاضعف ابعد لكون اثره
عنده اقوى من البعيد وليس كذلك واما البصر فهو قوة مرتبة في
التقاطع الصليبي من العصبتين المجوفتين الاتيتين الى العينين على التفصيل
المذكور في كتب التشريح من شأنها ادراك الالوان والاضواء وربما
كان لبعض الحيوانات قوة على ادراك الاظلال دون الاشكال
كما حال في الخلد وبيان [illegible] يحرك غشائه او كشط الجلد على جفنه
محوط راسه بل العين قاعدة على البصر واليه اشار بقوله فزعم
اصحاب الشعاع ان الابصار بخروج الشعاع من البصر وملاقاته
المبصر ومنهم من قال بالاحالة وهو ان الهواء ينفعل من شعاع
العين فيحيله الشعاع الى [illegible] فيصير آلة في تادية المبصرات وذهب
الطبيعيون الى انه بالانطباع وهو ان ينطبع صورة المرئي في
الرطوبة الجليدية بتوسط جسم شفاف ثم قالوا ان الادراك
انما يكون عند التقاء العصبتين والا قيل لكن [illegible] فساد [illegible] لا لادراك
ولا لادركنا الشيء الواحد شيئين والحق ما ذهب اليه الطبيعيون

الشرح

عند الشيخ وتبعه المص ان الرياضيين على ما قال وهو ان زعم خروج
الشعاع باطل وذلك لوجوه ثلثة الاول قوله والا اي لو كان خروج
لوجب ان نرى بعض ما ليس في مقابلتنا عند هبوب الريح لتشوش
الشعاع واشتماله الى الجهات المختلفة الثاني قوله ولا لخرقت الافلاك
عند رؤية الكواكب لان الشعاع الخارج من العين امتنع ان يكون
عرضا لان الوصف يستحيل عليه الانتقال فلا يوصف بالدخول والخروج
فتعين ان يكون جسما ولا وجه لسائر الجواهر فلزم ما ذكر من انخراق
الافلاك عند رؤية الكواكب والتوالي اي رؤية غير المقابل وانخراق
الافلاك باطلة فالمقدم وهو ان الابصار بخروج الشعاع من العين
وملاقاته للمبصر باطل وهو المطلوب وذكر بعض حكماء الزمان ان يرد الوجه
متوجه على جميع اشعة الكواكب والشمس فكل ما هو جواب الطبيعيين
فهو جواب الرياضيين وقد سهى في ذلك لان الطبيعيين لا يسع لهم ان
بخروج الاشعة من الكواكب والشمس وفاقا بما المقتضي بل
يقولون سبب الاستضاءة حدوث الضوء في القابل المقابل
دفعة الثالث قوله ولان حركة اي حركة الشعاع ح اي على تقدير
ان يكون الابصار بخروج الشعاع من البصر وملاقاته المبصر اما
طبيعيه او قسريه او اراديه والاول باطل والا لكانت اي حركة الشعاع
الى جهة واحدة فوجب ان لا نرى الا من تلك الجهة اللازم كاذب
لحصول الرؤية من جميع الجهات وكذا الثاني اي باطل لان القسر
خلاف الطبع ولا طبع فلا قسر وكذا الثالث اي باطل والا لكان
الخارج حين التغميض بالارادة على تقدير ان يكون تلك الارادة
ولكان الادراك اي الابصار حاصلا لنا لانه وهو معلوم البطلان
بالضرورة ولما ان كانت الارادة لنا لكان لنا ان نتبع البصر

ولا نرى
المستضيء اولا المستضيء الذي نسبته المتباعد مساوية الا انه ان يضعف الشعاع
ايضا بالارادة وليس فان ظهر ان الابصار ليس بخروج الشعاع والذي
يدل على بطلان الثالث اي الابصار باحالة الشعاع الهواء المتصل بالمرئي خاصة
ان استحالة الهواء استحالة تقبل الشدة والضعف فلو كان الابصار
باحالة الشعاع الهواء ان كيفية صالحة لحصول الابصار كانت الكيفية المستضيئة
الابصار اقوى عند كثرة الناظرين لشدة الانفعال من المجموع فاذا اجتمعت
جماعة من ضعفاء البصر وجب ان يكون ادراكهم للشيء اتم مما عند الانفراد
وايضا وجب ان يرى ضعيف البصر مع الاقرباء اشد مما في حالة
الانفراد او مما اذا كان مع الضعفاء وفيه مناقشة ولوجب ان نرى
الكواكب لعدم وصول الهواء المتصل بها وذهب الشيخ الى ان الابصار
انما يحصل بعد انطباع صورة المبصر في الرطوبة الجليدية التي في العين
وتاديتها الى الحس المشترك الذي في مقدم الدماغ ويجب ان يعلم انه
لا يعني بانطباع صورة المبصر في الرطوبة الجليدية ان الصورة منتقلة
من المبصر الى الرطوبة الجليدية بل يعني ان الصورة تحصل فيها عند
المقابلة عن واهب الصور لاستعداد يحصل بالمقابلة وليس في قوة
البشر تعليل ذلك ان الابصار ليس بمجرد الانطباع على المذكور والا
لزم رؤية الشيء الشيئين لانطباعه في جليدي العينين بل لابد في ذلك
من تادي الشبح في العصبتين المجوفتين الى ملتقاهما ثم انسطاح الروح
الذي فيهما كما مر ان المراد من تادية الصورة الى الحس المشترك
اعداد صورة المبصر الحس المشترك لان يفيض عليه الواهب صورة
مناسبة لان الصورة نفسها منتقل اليه لامتناع انتقال الاعراض
هكذا الكلام في تاديتها الى ملتقى العصبتين قالوا والذي يدل على
الانطباع ان التجربة دلت على ان الاجسام المقابلة للاجسام المضيئة

[illegible]

واللون ينكشف بتلك الالوان والاضواء والامر كذلك فى العين اذ
الانسان اذا نظر الى قرص الشمس او الى خضرة مثلا ثم غمض عينيه
فانه يجد منه بعد التغميض كانه يجد اليها وان نظر بعد الخضرة الى لون
اخر فانه يراه كانه ممتزج من اللونين ومن انظار البيّنين ان ذلك
ليس الا التكيف الآثار بالضرورة اللذين هما المبصران باكرة
والماسة الرطوبة الجليدية بذلك لا لمشابهة الجليدية لونه وضحا
ومما يدل على الانطباع والارتسام قوله لان الاقرب يرى اعظم والابعد
اصغر وما ذاك الا لان الاقرب يرتسم في جزء اعظم من الجليدية
والابعد في اصغر والا لما اختلف مقدارهما في الرؤية عند القرب والبعد
وفيه نظر لكنه ذلك انه لكنه ان الاقرب يرتسم في جزء اعظم من
الجليدية والابعد في جزء اصغر ان المرئي اذا كان على بعد ما من
اين الرائي فان الخطين الخارجين من البصر المتصلين بطرفي المرئي
يحيطان بزاوية عند البصر ويرتسم صورة المرئي فيها ثم اذا ابعد
اين المرئي عن ذلك الموضع كان الخطان الخارجان من البصر الى الانسان
على طرفي المرئي يحيطان بزاوية اصغر كما بيّنه اقليدس في كتاب
فيرتسم المرئي فيها فيرى اصغر اذ ما يرتسم في الاصغر اصغر مما يرتسم
في الاعظم ضرورة ولنمثل شكلا تصور منه ذلك فنقول لتكن الحدقة

في دايرة اب ومركزها الحدقة الجليدية نقطة ج
والمرئي الاقرب الى ج مورد ه والمرئي الابعد
عنه المساوي له ح ط فنخرج الخطان الخارجان
من ج الى د ه يقطعان دائرة الحدقة على ا و ب
والخطان الخارجان من ج ايضا الى ح ط يقطعانها
دايرة الحدقة على ط و ي وزاوية ا ج ب اكبر

من زاوية ط ج ي فالاثر الحاصل من د ه الاقرب في ا ج ب
اكبر من الاثر الحاصل من ح ط الابعد في ط ج ي واما كيفية رؤية الشئ
الابعد اصغر والاقرب اكبر على قاعدة خروج الشعاع فى كتاب المناظر
واعترضوا على الانطباع بان الابصار لو كان بالانطباع لزم حصول
صورة الجبل مع عظمها في الرطوبة الجليدية مع صغرها وهو ممتنع وعلى
كيفية رؤية البعيد اصغر والقريب اكبر بانا اذا ابصرنا شيئا على بعد
ذراع ثم تباعدنا عنه مقدار خمسة اذرع فانه لا تفاوت مقدار المبصر
وتفاوت مقدار الزاوية فلا يكون صغر الزاوية موجبا لرؤية المبصر
اصغر ولا كبرها موجبا لكبره وبانا اذا نظرنا الى عمود مصطفا
عند سطح الارض من الى عمود قايم على الارض طوله عشرون ذراعا على
بعد عشرين ذراعا وطرف ذلك الى راس شخص طوله اكبر من ذراعين
على بعد ذراعين فانه لا يرى ارتفاع العمود اصغر من ارتفاع قامة
الانسان مع ان الزاوية التي يرى بها العمود نصف قائمة والزاوية
التي يرى بها الشخص المذكور اعظم من نصف قائمة واجاب اصحاب
الانطباع بان الجبل يقبل القسمة الغير المتناهية وكذا الجليدية فاشتراكهما
في اللانهاية يقتضي ارتسام العظيم في الصغير وبان اي ذلك قابل
للمقدار الصغير والكبير فيكون الصغير حاصلا في المادة الجليدية
على انه مقدارها والكبير حاصلا فيها على انه مقدار شبح المبصر الاول
بط لان الجبل ان يقبل القسمة الغير المتناهية وكذلك الجليدية لكن
في الجبل من الاجزاء التي لا يحصى كل واحد اعظم من الجليدية مرارا
كثيرة فكيف يرتسم كل منه الاجزاء العظيمة في الجليدية التي هي
نقطة وهذا كما تقول قابل الجبل سبع في قشرة فندقة لانها قابلة
للقسمة الغير المتناهية كالجبل وكذا الثاني لما قيل من ان شبح

مقدار العظيم اذا حصل في الجليدية ان لم ينطبق على مقدارها فلا يرى
من العظيم الا جزء بقدرها الذي انطبق عليه وان انطبق عليها فلا يحصل
الشبح الا في اطراف [illegible] الجليدية فلا يكون الشيء المرئي كله
لا يكون المدرك الا مقدار ما انطبع في المدرك لا ان نقول ان يقول
لانا نقول لو كان شبح مقدار العظيم مساويا لمقدار الجليدية لا يرى العظيم
كما هو فان الابصار مقدار الشيء العظيم انما هو بحصول شبحه بمقدار
الجليدية وكذا ابصار مقدار الشيء الصغير بحصول شبحه في مقدار الجليدية
واما تحصيل العلم بصغره وكبره فذاك لكون [illegible] الشبح [illegible]
والحاصل ان يقال انه لا يمكن ان ينطبع صورة العظيم على مقدار [illegible]
بل على مقدار صغير [illegible] ادراك الشيء على عظمه وهذا [illegible] جواب عن
اصل الشك بل لان المادة [illegible] تقبل الصور الجسمية وتوسطها
سائر الصور والاعراض فلا يكون المادة قابلة للصور الشبحية [illegible]
بل المادة مع الصورة الجسمية يعني الجسم [illegible] في الصغر والكبر
ظاهر [illegible] مقداره اعظم والحق انه يحتمل ان يكون المنطبع [illegible]
مقدارا من الجليل [illegible] غير قادح في المساواة بحسب الصورة فان
الكبير والصغير من الانسان متساويان في الصورة الانسانية واما
ما قيل على سبب رؤية الشيء الابعد اصغر والاقرب اكبر فقد اجاب
عنه بعض الناس بوجوه صحيحة لا فائدة في ايرادها فلذلك تركناها
هذا قال الشيخ في علم النفس من طبيعيات الشفاء القوة المدركة
اما ان يكون مدركة للكليات او للجزئيات والمدركة للكليات هي النفس
الناطقة والمدركة للجزئيات اما ان يكون من الحواس الظاهرة
وهي الحواس الخمس المذكورة واما ان يكون من الحواس الباطنة
ثم ان الحس الباطن اما ان يكون مدركا فقط او مدركا ومتصرفا

فالاول اما ان يكون مدركا للصور الجزئية كصورة زيد وعمرو وهو الحس المشترك او
للمعاني الجزئية كصداقة زيد وعداوة عمرو وهو الوهم والاول اعني من
يكون للصور خزانة فخزانة الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة
والحس المشترك ينبغي ان يكون في مقدم الدماغ ليكون قريبا من الحواس
الظاهرة فيكون التأدي اليه سهلا وخزانة كل شيء خلفه فينبغي ان يكون
الخيال موضعا خلف الحس المشترك فلذلك ينبغي ان يكون الحس المشترك
في مقدم البطن من الدماغ والخيال في مؤخره وبعد ذلك الوهم ينبغي
ان يكون قرب الخيال ليكون الصور الجزئية التي يحكم على معانيها مجلاة
وينبغي ايضا ان يكون خزانته وراءه فيكون الحافظة في مؤخر الدماغ
والثالث اعني المدرك والمتصرف هو القوة التي تسمى المفكرة باعتبار
استخدام النفس لها ومتخيلة باعتبار تحكم الوهم او تصرفها بنفسها
وينبغي ان يكون في وسط الدماغ ليكون قريبة من الصور والمعاني
غير بعيدة من احديهما لتمكنها اخذ كل واحد منهما بسهولة واليه اشار بقوله
واما القوى الباطنة وهي التي سماها العلامة قوى حيوانية لاختصاصها
بالحيوان بخلاف مجموع القوى النباتية وقوله المشترك الاطباء يسميها قوة
نفسانية فاما مدركة واما محركة والمدركة اما مدركة فقط واما مدركة ومتصرفة
والمدركة فقط اما مدركة للصور التي يمكن ان تدرك بالحواس
الظاهرة وهي الحس المشترك وانما سماها بهذا الاسم لانها تدرك جميع
المحسوسات الظاهرة بتأديها اليها او حافظة لها وهي الخيال وهي
التي تحفظ صور المحسوسات بعد غيبتها عن الحس واما مدركة للمعاني
الجزئية التي لا يمكن ان تدرك بالحواس الظاهرة كصداقة زيد
وعداوة عمرو وهي القوة الوهمية او حافظة لها وهي التي تحفظ المعاني
الجزئية وتسمى الذاكرة والمدركة المتصرفة هي التي تتصرف في المدركات

المنخ ويرتبه الخيال بالتفصيل والتركيب بان يركب صورة انسان ذي
راسين او يفصل راسه من بدنه حتى يحصل صورة انسان عديم الراس
وهذه القوة تسمى مفكرة ان استعملها النفس الناطقة ومتخيلة ان استعملها
القوة الوهمية ويدل على وجود الحس المشترك وجوه احدها انا نحكم على
هذا الحلو بانه هذا الابيض والحاكم على الشيئين لا بد ان يحضر عنده فيجب
ان يكون فينا شيء يجتمع عنده مثل المحسوسات ويحكم الحكم المذكور
وليس هذا الحاكم النفس الناطقة لان مدركاتها كلية ولا احد من
الحواس الظاهرة لان كل واحد منها لا يدرك الا المحسوس الخاص به
فهو قوة اخرى تدرك البياض الجزئي والحلاوة الجزئية معا وهي الحس
المشترك وهي قوة مرتبة في البطن المقدم من الدماغ من شانها ادراك
صور المحسوسات بالحس الظاهر وتسمى باليونانية بنطاسيا اي لوح النفس
وفائدتها ان تجمع الاعراض المحسوسة عند قوة واحدة فتدرك ان
تلك لشيء واحد او لاشياء كثيرة لا يقال لو كان الحكم على الشيء
يستدعي تصوره بما اي بقوة واحدة لكان ان القوة تدرك الكلي والجزئي
معا ضرورة انا نحكم على هذا الانسان كزيد مثلا بانه انسان والتالي
كاذب لان المدرك للكلي هو القوة العاقلة وهي لا تدرك الجزئي
فانا نقول لا نسلم كذب التالي فان النفس كما تدرك الكلي تدرك
الجزئي على وجه كلي بان تدرك مثلا ماهية الانسان موصوفة بعوارض
كلية يحصل من مجموعها صورة مطابقة للانسان الشخصي لا يقال ان
لو صح هذا الجواب لبطل اصل الدليل لجواز ان يكون الحاكم بان
هذا الحلو هو هذا الابيض النفس الناطقة ح وقال افضل المحققين
نصير الحق والدين رحمه الله ان النفس الناطقة تدرك الكليات
بذاتها والجزئيات بالآلة لكنها لا تدرك بحس واحد من الحواس الظاهرة

غير نوع واحد من المحسوسات فاذن لا بد لها حين تحكم على هذا الحلو
بانه هذا الابيض من قوة تدرك الحلاوة الجزئية والبياض الجزئي معا
بعينها وهي الحس المشترك ولقائل ان يقول النفس لما جاز ادراكها لزيد
بالذات وللانسان بالآلة حين تحكم بان زيدا انسان فلم لا يجوز ادراكها الحلاوة
الجزئية والبياض الجزئي بالآلة اخرى حين تحكم على هذا الحلو بانه هذا
الابيض لا بد له من دليل وثانيها انا نرى القطرة النازلة خطا مستقيما
وليس ذلك في الخارج بالضرورة اذ الموجود في الخارج كنقطة لا غير ولا
في القوة الباصرة لان البصر لا يدرك الا المقابل وليس المقابل الا
القطرة فهو في قوة اخرى يحصل الارتسامات المتتالية بعضها
ببعض فيها فيحصل خطا وهي الحس المشترك وفيه نظر لانا لا نسلم
انه يجوز ان يكون اتصال الارتسامات من القطرة النازلة في الهواء
بان يكون كل شكل يحدث في جزء من الهواء لوصول القطرة اليه
فانه يحدث قبل زوال الشكل السابق فيتصل الشكلات المتتالية
ونرى خطا لان الشكل انما حدث في الهواء لمماسة المحيطة بالجسم
المتحرك فيه وبقاء الشكل السابق عند حصول الشكل بعده مقتضى بقاء
المماسات بحالها بعد خروج المتحرك عنها وذلك يقتضي احاطة المماسات
بالخلاء وهو ممتنع بل يجوز ان يحصل الارتسامات المتتالية من القطرة
النازلة في البصر وما قيل من انه اذا ارتسم في البصر القطرة النازلة
يزول عند زوال المقابلة والمقابلة انما يحصل في آن يحيط به زمانان
لا حصول لها فيهما لكون الحركة غير قارة فلم يتحقق الارتسامات المتتالية
في البصر حتى يتصل بعضها ببعض ممنوع لان ما ينطبع في الجليدية
لا يزول الا في زمان بدليل ان من نظر الى الشمس ثم الى الروضة الخضراء
كان مرئيا فيجوز ان يحصل الارتسام اللاحق بالسابق قبل زواله

يحس بها كالخط على ان ما قيل من صحة بعض تسالى الانات موقوف على الامر
وما قيل ان النائم يشاهد صورا مخوفة وهي ليست امورا معدومة اذ
العدم الصرف لا يشاهد فبقي ان يكون موجودة والموجود في الخارج
لا يشاهد هكل من كان سليم الحس الا في الحس الظاهر لتعطله بالنوم
بل في قوة اخرى تشاهد فلا على سبيل التخيل بل على سبيل المشاهدة
وهي الحس المشترك واما الخيال فهو قوة يحفظ الاشياء ويدركها بعد الغيبة
وهي مغايرة للحس المشترك لان الصور المنطبعة في الحس المشترك مشاهدة
دون المنطبعة في الخيال ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون انطباع
الصور في الحس المشترك مشاهدة عند حضور المحسوس وعند غيبته
يكون تخيلا لا يقال التغاير بينهما ظاهر لان القبول غير الحفظ ولهذا قد يوجد
احدهما دون الاخر كما في الماء فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة
لا يصدر عنها الا اثر واحد فيمتنع ان يكون قوة واحدة قابلة وحافظة
معا فيكون القابلة اعني الحس المشترك غير الحافظة اعني الخيال فاذا
ادرك الحس المشترك صور المحسوسات تخزنها عند الحافظة وعند
الحاجة تسترجعها عنده فما يكون في الخيال يكون غير مشاهد وعند
ما يكون في الحس المشترك مشاهد لانا نقول المص قسم المدرك الى المدرك
فقط والى المدركة المتصرفة بالتفصيل والتركيب فقد جوز صدور اثرين
عن قوة واحدة وايضا ذكر ان الخيال يحفظ الاشياء ويدركها بعد
الغيبة فقد صرح بان الخيال مدرك مع انها تحفظ والحفظ غير القبول
فان قلت هذا ينقل لانه لو كانت الحافظة متمايزة المدركة
كما زعم من نسبه لا يصح انقسام المدركة الى الحافظة والمدركة ولا كونه
جعل الخيال مدركة للصور والذاكرة مدركة للمعاني قلت الحافظة
هو متمايزة المدركة الا انها غير مدركة بل لانها تحفظ ما يدركه المدركة

وغيره وفيه نظر لانه يجوز صدور الادراك والحفظ عن قوة واحدة
وصدور الادراك والتركيب والتفصيل عن قوة واحدة بطل الاستدلال
بتغاير الافعال وكثرتها على تغاير القوى وكثرتها واستدلوا على الخيال
والحس المشترك بانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها
مرة اخرى نحكم عليها انها هي التي شاهدناها قبل ذلك فلو لم يكن تلك
الصورة محفوظة فيما بين زمان الذهول لامتنع منا الحكم بانها هي التي شا
هدناها قبل ذلك وفيه نظر لان الحكم عليها بانها هي التي شاهدناها
قبل ذلك لا يدل على انحفاظها فينا لجواز انحفاظها في بعض الاجرام
السماوية فان قيل هذا الاحتمال يقدح في حالتي الذهول والنسيان
معا لامر فان الاختلاف بتلك الاحتمال وعدمها واما القوة المتخيلة
فمغايرة لهما اي للحس المشترك والخيال لان فعلها التركيب والتفصيل
اي تركيب بعض الصور مع بعض او بعض المعاني مع بعض او بعض المعاني
مع بعض الصور او تفصيل البعض عن البعض تارة يكون على وفق
الخارج وتارة يكون على خلافه ولا كذلك فعل هاتين القوتين واما القوة
الوهمية فهي مدركة للمعاني الجزئية الغير المحسوسة التي تتعلق بالمحسوسات
على ما ينبغي المحسوسات كعداوة الذئب ومحبة الولد فاذا حكمت هذه
الحس في امر غير محسوس او اعم من المحسوس كان حكمها فيه كاذبا لانها
تحكم عليه باحكام المحسوس لانها لا تقبل غيره كما تحكم بان كل موجود
محسوس او في جهة وهي مغايرة لما يدرك الصور اي الحس المشترك
ولحافظها اي ولما تحفظ الصور اعني الخيال ولمتصرف فيها اي
ولما تتصرف في الصور اعني المتخيلة لانها اي القوة الوهمية لا تدرك
الصور ولا تحفظها ولا تتصرف فيها والمتصرف في الشيء ومدركه
وحافظه مغايرها لا تتصرف ولا مدركة ولا حافظة فان قيل العداوة

بين الذئب والشاة كلية لا نفس شخصيهما من وقوع الشركة ان
كانت مضافة الى الجزئي فان الاضافة الى الجزئي لا تمنع الكلية
فلا يمتنع ان يكون المدرك لها هو النفس الناطقة وايضا المدرك
لعداوة هذا الشخص مدرك لمطلق عداوة المحسوس فصاحب الشك يقول
الكلي لا بد له من اشخاص جزئية والكلام في جزئيات العداوة الكلية
ولا نسلم ان المدرك لعداوة هذا الشخص مدرك لها على الانفراد بل الوهم
مدرك لها مدرك لنفس الخيال وذلك يخصص مدركه ويصيره جزئيا
هكذا قاله افضل المحققين نصير الملة والدين في شرح الاشارات
ويمكن تقرير الشك الثاني على وجه لا يصلح ما ذكره جوابا عنه وهو ان
يقال انا نحكم على هذا الشخص المحسوس انه عدو والحاكم بشيء على شيء
لا بد وان يكون مدركا لهما فالقوة التي كذلك لا بد وان يكون مدركة للعداوة
والشخص ايضا لكن المدرك للشخص هو احد الحواس الظاهرة فالمدرك للعداوة
ايضا هو ذلك الحس ايضا ويمكن ان يجاب عنه بان الحاكم هو النفس
فيجوز ان يكون لها قوتان مدرك بالواحدة منهما الشخص المحسوس وبالاخرى
المعنى الجزئي المتخصص لكن هذا الجواب يبطل الدليل الاول الدال
على وجود الحس المشترك على ما لا يخفى والحافظة هي التي تدرك المعاني
الجزئية وتحفظها وكذلك الباقي فهي خزانة لها ومحل الحس المشترك
مقدم البطن الاول من الدماغ والخيال اي محل الخيال هو مؤخره ومحل
الوهم والمتخيلة البطن الاوسط قال الشيخ الرئيس القوة الوهمية الدماغ
كله لكن الاخص بها هو التجويف الاوسط وسلطان المتخيلة الجزء
الاول منه والحافظة اي محل الحافظة البطن المؤخر وانما علم
اختصاص هذه القوى بهذه المواضع لان الآفة اذا تطرقت
الى احد هذه المواضع اختل فعل القوة التي نسبناها اليه قال الامام

مشتركا لها بعد ادراك هذا الشخص

هذا لا يدل على ان هذه القوى في هذه الاعضاء لجواز ان يكون منافذ
او تحامله لبعض اخر واختلال افعالها لاختلال هذه المواضع كما يمكن
لا لانها الا لها فان افعال النفس الناطقة تختل باختلال الدماغ
مع انها ليست فيه بل قائمة بذاتها ولو كانت قائمة ببعض اخر غير
هذه المواضع الدماغية لوجب اختلال افعالها عند اختلال تلك
الاعضاء الاخر وليس كذا وقائل ان يقول انهم يقولون انه اذا اختل
فعل الحس المشترك لاختلال محله الذي هو اول البطن الاول اختل فعل
الخيال فلو لزم اختلال الخيال من اختلال المحل الذي نسب
اليه الحس المشترك دون الخيال اللهم الا ان يقال الآفة اذا تطرقت
الى اول التجويف تسري الى الآخر وبالعكس لكن ذلك غير
معلوم والصناعة لا تفي بضبط ذلك ثم ان الاطباء لم يوضح الا
الخيال الذي آلته البطن المقدم والفكر الذي آلته البطن الاوسط
المسمى بالمدورة والذكر الذي آلته البطن الاخير فان لا تميز
هذا البيان موضع المدرك من موضع الحافظ ولا يميز بذا ايضا
موضع القوة الوهمية ولما فرغ عن القوة المدركة شرع في المحركة
فقال واما المحركة فباعثة او فاعلة واعلم ان الحركات الاختيارية
مبادئ مترتبة ابعدها هو القوى المدركة التي هي الخيال او الوهم في
الحيوان والعقل العملي بتوسطهما في الانسان ويليها القوة
الشوقية الباعثة على ما قال والباعثة هي الشوقية فانها حيث
عن القوى المدركة ويبعث الى شوق نحو طلب انما بعث
عن ادراك الملائمة في الشيء اللذيذ او النافع ادراكا مطابقا
او غير مطابق وتسمى قوة شهوانية على ما قال وتسمى شهوانية
ان كانت حاملة على جلب النافع الضروري والى شوق نحو

المتقدم من هـ

دفع وغلبة انما تنبعث عن ادراك منافاة في الشيء المكروه او الضار
ويسمى غضبية على ما قال وغضبية ان كانت حاملة على دفع المكروه
والغلبة ويدل على مغايرة الشوق والادراك حصول الادراك
دونه وان لم يصح العكس فان كل مشتاق اليه متخيل لا مدرك وان
يكون مدركا متوجها وكذا اشتراك جماعة في ادراك امر واحد مع اختلافهم
في الشوق وعدم الشوق اليه وهما القوى المنبثة في مبادي العضل
المحركة للاعضاء وهي المبادي القريبة للحركات وفعلها تشنج
العضل وارسالها والقوى السابقة عليها هي كالمرآة والباعثة
على الحركة وهي في الحركة بالحقيقة ولهذا سماها الفاعلة على ما قال
والفاعلة هي التي يصدر عنها تحريك الاعضاء بواسطة عضلها والاعصاب
وهي اجسام تنبت من الدماغ او النخاع عصبي لدنة لينة في الانعطاف
صلبة في الانفصال خلقت لتادية الحس والحركة الارادية الى
الاعضاء الحساسة والمتحركة بالارادة وارخائها وهي المبدأ الاول
للتحريك وبعضهم قال بوجود قوة اخرى متوسطة بين القوة الشوقية
والفاعلة سماها الاجماع وهو العزم الذي يجزم بعد التردد في الفعل
والترك وعند وجوده يترجح احد طرفي الفعل والترك اللذين
تتساوى نسبتهما الى القادر عليهما قال ويدل على مغايرتها للقوة
الشوقية انه قد يكون شوق ولا اجماع والاشتداد لا اثار
الشوق الا بالشدة والضعف فان الشوق قد يكون ضعيفا
ثم يقوى فيصير اجماعا فالاجماع كمال الشوق ولكمال لم يوجد
النقص له ويدل على مغايرة الفاعلة لسائر المبادي كون الانسان
المشتاق العازم غير قادر على تحريك اعضائه وكون القادر
على ذلك غير مشتاق ولا عازم والنفس الانسانية هي كمال

من حيث انه يصدر عنه الافاعيل الحيوانية
بالاختيار ويدرك الامور الكلية
كمال اول لجسم طبيعي آلي

اول لجسم طبيعي آلي الا شامل القوى النباتية والحيوانية وقد عرفت ما في
التعريف وقوله من جهة ما يفعل الافاعيل الكائنة بالاختيار الفكري
والاستنباط بالرأي الانساني يخصصه بالانسانية قالوا والنفس
قوتان عملية ونظرية والعملية ما تكون باعتبار تاثير النفس في البدن
الموضوع لتصرفاتها تكملة لها وتاثرا اختيارها والنظرية ما تكون
باعتبار تاثر النفس عما فوقها مستكملة في جوهرها بحسب استعدادها
ويسمى الاول عقلا عمليا والثانية عقلا نظريا واطلاق اسم
العقل عليهما بالاشتراك مثل القوة ان كانت عرضا فكيف يكون لها
رتبة التحريك والادراك على الوجه المذكور وان كانت جوهرا
فالنفس مجموع الطبيع فيما صورتان نظرية وعملية وليست هي
الا واحدة وحدانية اجيب عنه بان النفس ليست وحدانية من جميع
الوجوه لتركبها من الجنس والفصل فيجوز ان يكون فيه حيثيتان
ياخذ باحديهما العلوم والمعارف عن القدس وبالاخرى يتصل
في البدن على سبيل الكشف انما يدفع ذلك لان الحيثيتين المذ
كورتين لا يجوز ان يكونا من ذاتيات النفس الا لعلها جوهرا ان
داخلان فيها لان مقوم الجوهر جوهر لان هذين يحصلان بالشدة
والضعف والجوهر غير قابل الشدة والضعف سيما اذا كان
مقوما ولا يجوز ان يكونا نفس النفس لان القوة عدمية والنفس
ليست عدمية اذ العدمي لا يكون مدبرا للبدن محركا له ولا
بنفس عرضيتها اذ لا يجوز ان يكون احديهما عرضية والاخرى
مقومة لها او مغايرة لما ذكرنا فيعود احد المحذورين المذكورين
اجيب عنه بعد تسليم ان العرض ليس له رتبة التحريك وان
القوة العدمية اذ القوة اسم مشترك بين معان احدها الذي

بصيرة الشئ فاعلا او منفعلا كما من القوى والقوة بهذا المعنى
عدمها ممتنع على تعميم القوة بمعنى الاستعداد الغير المحض وجود
الشئ الذى هى قوة له عدمه وليس الكلام فيها بان كل
من هاتين ليست بجوهر ولا عرض فى الخارج بل هما اعتباران
اضافيان محصلان بالاستعدادات التى تشتد وتضعف
الى الجنبة العالية قوة نظرية وباعتبار اضافتها الى الجنبة السافلة
قوة عملية على ما قال ويسمى اى النفس قوة نظرية باعتبار ادراكها
الامور الكلية وحكمها بنسبة بعضها الى بعض وقوة عملية باعتبار
تحريكها البدن واستنباط الصناعات المختصة بالانسان
كالفلاحة والصياغة وانما قدم النظرية على العملية لان الشروع
فى العمل الاختيارى المختص بالانسان لا يمكن الا بادراك ما ينبغى
ان يعمل فى كل باب وذلك الادراك هو ادراك راى كلى مستنبط
من مقدمات كلية اولية او تجربية او ظنية يحكم بها العقل النظرى ويحملها
العقل العملى فى تحصيل ذلك الراى الكلى من دون ان يخص
بجزئى دون جزئى اخر ويستعين العقل العملى بالعقل النظرى فى ذلك
ثم ان يستقل من ذلك الراى الكلى باستعمال مقدمات جزئية الى
الراى الجزئى الحاصل فيعمل بحسبه ويحصل به مقاصده فى معاشه
ومعاده والقوة العاملة لها اعتبار بالقياس الى القوة الحيوانية
المتخيلة والمتوهمة واعتبار بالقياس الى القوة الحيوانية النزوعية
واعتبار بالقياس الى القوة النظرية والاعتبار الاول هو استعمالها
فى استخراج التدابير فى الامور الكائنة الفاسدة واستنباط الصنا
عات الانسانية والاعتبار الثانى هو من القبيل الذى يحدث
منه فيها هيئات تخص الانسان تتهيأ بها بسرعة فعل وانفعال

لهوها

والى اشار بقوله ويحدث منها اى من القوة العملية فى القوة
النزوعية عند نظرها اليها هيئات انفعالية كالضحك وهو انفعال
نفسانى تابع لانفعال اخر تابع لادراك الاشياء التى ندرة
وذلك الانفعال الاخر هو التعجب والبكاء وهو انفعال
نفسانى تابع للانفعال الذى هو الضجر التابع لادراك الاشياء
المؤذية والخجل وهو انفعال نفسانى تابع للشعور بان الغير
شعر بانه فعل شيئا من الاشياء التى لا ينبغى ان يفعلها بحسب
اعتقاده وذلك الغير والحياء وهو انحصار النفس خوف اتيان
القبائح والحذر من الذم والاعتبار الثالث من القبيل الذى
تتولد منه الاراء التى تتعلق بالاعمال والمقدمات المشهورة
الذائعة مثل ان العدل حسن والظلم قبيح وهى اى النفس قوة
مجردة عن المادة على ما مر فى الالهى ولكن هذا اخر ما اوردنا ايراده
فى هذه الرسالة وواهب العقل ولى الجود بلا نهاية والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد افضل الانبياء والمرسلين

حسبي الله ونعم
من الكتب التي وقفها الفقير
إلى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بعنب
١٢٧٥ وكفى